المجلس الأعلى للثقافة ، وزارة الثقافة
جمهورية مصر العربية

IRCICA
مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول

مؤتمر دولي حول

مصر في العصر العثماني

٢٦-٣٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧م

IRCICA

مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية بإستانبول

المجلس الأعلى للثقافة، وزارة الثقافة
جمهورية مصر العربية

مصر في العصر العثماني

أعمال المؤتمر الدولي المنعقد في القاهرة

القاهرة، ٢٦-٣٠ نوفمبر ٢٠٠٧م

استانبول ٢٠١٠

منظمة المؤتمر الإسلامي
مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا)
سلسلة تاريخ البلدان الإسلامية؛ رقم ١٩
ISBN 978-92-9063-198-9

تقديـم : الدكتور خالد أرن
أعدّه للنشر: جنكيز تومار

فهرس وتصنيف مكتبة إرسيكا

International Conference on Egypt during the Ottoman Era (2007: Cairo, Egypt)
Proceedings of the International Conference on Egypt during the Ottoman Era: 26-30 November 2007, Cairo, Egypt = Misr fi al-Asr al-Uthmani: A'mal al-Mu'tamar al-Dawli al-Mun'aqid fi al-Qahira 26-30 November/ preface by Halit Eren.- Istanbul: Research Centre for Islamic History, Art and Culture, 2010.
325, 139 p.; 24 cm.- (Sources and studies on the history of Islamic civilisation; no.19)
Includes bibliographical references.
Text in English and Arabic, some texts in Turkish and French.
ISBN 978-92-9063-198-9
1. Egypt--History--Ottoman period, 1517-1882--Congresses. I. Eren, Halit, 1953- II. Title. III. Series.

962.03--dc22

التنسيق: سعيد قاسم اوغلو

العنوان
IRCICA
Barbaros Bulvarı, Yıldız Sarayı, Seyir Köşkü
34349, Beşiktaş, İstanbul, Turkey
Tel: +(90 212) 259 17 42 – Fax: +(90 212) 258 43 65
e-mail: ircica@ircica.org
www.ircica.org

Printed by
EUROMAT
ENTEGRE MATBAACILIK A.Ş.
Tel + (90 212) 451 70 70
İstanbul, Turkey

المحتويات

المقدمة ٥

مصر وبلاد الشام في العهد العثماني في منظور مقارن

عبد الكريم رافق ١١

القانون الإداري لولاية مصر في العهد العثماني "قانون نامه" مصر فى ضوء التشريع الإسلامى"

ماجدة مخلوف ٢٣

ملامح الإدارة العثمانية في مصر – دراسة تاريخية في ضوء الوثائق العثمانية –

مطلع العهد العثماني – الاحتلال الفرنسي لمصر

فاضل بيات ٥٩

المعاهدات التجارية العثمانية الأوروبية بين النص والواقع وأثر ذلك على المجتمع السكندري ١٥٥٠ - ١٦٥٠

ناصرة عبدالمتجلي إبراهيم ٧٣

إصلاح اسماعيل باشا في الفترة من ١١٠٧هـ/١٦٩٥م - ١١٠٩هـ/١٦٩٧م

عبدالحميد حامد سليمان ٩١

ملاحظات حول الهوية الثقافية والعلمية للسيوطي كمؤشر على المستوى العلمي في مصر في مستهل القرن السادس عشر

محمد جليك ١٤٣

دور مؤسسة الوقف في تمويل المؤسسات التعليمية في مصر خلال العهد العثماني

سنان معروف اوغلو ١٥١

المقدمة

لقد جرى عقد المؤتمر الدولي حول "مصر في العصر العثماني"، وذلك بالتعاون بين كلٍ من مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا) باستانبول التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والمجلس الأعلى للثقافة التابع لوزارة الثقافة المصرية، وخلال الفترة الواقعة بين ٢٦- ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٧م؛ وكان لهذا المؤتمر أصداؤه الواسعة في الأوساط الأكاديمية والعلمية، وكذلك لدى الكثير من المثقفين في مصر. فقد كانت لمصر تحت الحكم العثماني مكانتها الهامة ولا تزال من الناحية الثقافية والتاريخية. فالآثار الثقافية والمعمارية التي خلّفها العثمانيون في مصر لا زالت باقية حتى عصرنا الحاضر. ومن ثم فإن هذا المؤتمر العلمي الذي يحوز صفة أول مؤتمر يجري تنظيمه عن مصر تحت الحكم العثماني إنما يحمل أهمية كبيرة لدى إرسيكا. وقد تم تنظيمه تحت رئاسة كلٍ من الدكتور خالد أرن المدير العام لإرسيكا والدكتور علي أبو شادي الأمين العام للمجلس الأعلى للثقافة. وتحقق افتتاح المؤتمر بحضورٍ كثيف من الوزراء ونواب مجلس الشعب وممثلي الهيئات والمؤسسات الأكاديمية والدبلوماسية ورجال العلم والباحثين، وشارك البروفسور أكمل الدين إحسان أوغلى الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي في الافتتاح بكلمة ألقاها نيابة عنه السفير سيد قاسم المصري مستشار الأمين العام.

ونحن نشعر بسعادة غامرة لقيام إرسيكا بنشر بحوثٍ مهمة جرى اختيارها من بين البحوث والأوراق المقدمة لهذا المؤتمر، فقد شارك فيه ما يزيد على خمسين باحثاً ومتخصصاً من العالم العربي وتركيا وأوربا والولايات المتحدة الأمريكية، وتضم تلك

البحوثُ والأوراقُ معلوماتٍ جديدة تتعلق بالحياة السياسية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في مصر خلال العصر العثماني، وتتوزع الموضوعات على مساحة واسعة؛ إذ تتعرض لحياة المجتمع وعلاقات مصر بجيرانها، والملاحة، والاقتصاد، والحقوق، والعلم والتكنولوجيا، والأوقاف، والمدن، والآثار المعمارية، وغير ذلك.

فلا شك أن المؤتمرَ محاولةٌ جادةٌ لفهم تاريخ مصر والتعرفِ عليه في العصر العثماني، كما أنه يرسم خارطة للطريق أمام الباحثين حول ماهية الموضوعات التي يجب التركيز عليها في المستقبل. والحقيقة التي لا مراء فيها أن جانباً كبيراً من الدراسات والبحوث التي ظهرت حول تاريخ مصر في العصر العثماني حتى ثمانينات القرن الماضي قد جرى وَضْعُها على أسسٍ من آراءٍ مسبقة وايديولوجيات كان يراد الترويج لها آنذاك. ولكننا بدأنا نلاحظ في السنوات الأخيرة أن البحوث التي أجريت في هذا السياق صارت أكثر حياداً وتعتمد أكثر على الأدلة العلمية والوثائق، وهو الأمر الذي نسعد له كثيراً. لاسيما وأن هناك عشرات الآلاف من الوثائق التي لم تلمسها يدٌ بَعْدُ في دور الوثائق العثمانية في تركيا ودور الوثائق المصرية، وهي تنتظر اطلاعَ الباحثين والدارسين. ومن هذه الناحية فإن رجحان كفة البحوث المعتمدة على الأرشيف في هذا المؤتمر إنما تكشف لنا بوضوح هذا الاتجاه الجديد في مناهج البحث.

ومن ناحية أخرى فإن ظهور مناخٍ حيوي للنقاش نتيجة لاستفسارات ومساهمات المشاركين عقب إلقاء كلِّ بحثٍ جرى تقديمه في المؤتمر، والوصول - نتيجة لذلك - إلى طروحاتٍ جديدةٍ قد كشف لنا بوضوح مدى صواب الرأي في عقد مؤتمر على هذا النحو في القاهرة. لاسيما وأن المؤرخين المصريين والأتراك العاملين في ساحة واحدة قد وجدوا الأجواء المناسبة لكي يتعرف بعضهم على بعض ويتشاطروا نتائج بحوثهم، بل وَسَعَوْا لأن يفهم أحدُهُم الآخر بعد أنْ شهدوا بأنفسهم بأنه قد يخرجُ الباحثون بنتائجَ ورؤى مختلفةٍ رغم اعتمادهم على نفس الوثائق. ولا شك أن من أهم النقاط في كتابة التاريخ هي القدرة بعد الوصول إلى الوثائق على نقدها وتقييمها بالكشف عما خفي من المعلومات فيها، أي بالتفتيش فيما بين سطورها. وهنا في هذه النقطة تظهر كفاءة الباحث ومهارته، وتلعب الدور المهم في ذلك جهودُهُ التي يبذلها من

أجل الابتعاد عن الآراء المنحازة غير العلمية والإيديولوجيات والأفكار الجاهزة والمبتذلة، ومن أجل العثور – ليس على ما يود رؤيته في التاريخ وإنما على ما هو الأقرب إلى الواقع، أي الأقرب إلى الوقائع والأحداث التاريخية.

وبهذا المؤتمر فقد خَطَوْنا خطوةً هامة نحو تحقيق الأهداف السالفة الذكر، كما تم تشكيل هيئة مشتركة من الأكاديميين المصريين والأتراك والعرب والغربيين العاملين في نفس الميدان. ونحن في إرسيكا تحدونا آمالٌ عريضة في أن الهيئة التي جرى تشكيلها في هذا المؤتمر سوف تخرج علينا بأعمالٍ مهمة في هذا الصدد، ولسوف نَسْعَدُ كثيراً بما قدمناه من عونٍ لمثل تلك البحوث والدراسات.

الدكتور خالد أرن

مدير عام إرسيكا

مصر وبلاد الشام في العهد العثماني
في منظور مقارن

عبد الكريم رافق*

مقدمة:

نلاحظ في القرون الأربعة التي عاشتها مصر وبلاد الشام في ظل الحكم العثماني فترتين تنتظم كلاً منهما سمات مشتركة، امتدت أولاهما قرابة ثلاثة قرون، بين الفتح العثماني وحملة نابليون بونابرت على مصر وبلاد الشام، وشغلت الفترة بين عامي ١٥١٦ و ١٧٩٨. وتميزت هذه الفترة بإدارة عثمانية ناشطة، واقتصاد حرفي متقن ومنظم، وتعايش اجتماعي لم تعكره سوى فتن متفرقة، ونشاط تجاري بعيد المدى، وعلاقات اقتصادية ناشطة مع دول أوروبا التجارية (الميركنتيلية *Mercantilism*)، في حين تميزت الفترة الثانية، إبان القرن التاسع عشر، وبالتحديد منذ حملة نابليون بونابرت، وحتى الحرب العالمية الأولى، بمظاهر التحديث والإصلاح في الدولة العثمانية، وفي مصر في عهد محمد علي باشا، وكذلك في بلاد الشام أثناء حكم محمد علي باشا لها، وواكبت ذلك اضطرابات سياسية واقتصادية واجتماعية متلاحقة على المستويات المحلية والإقليمية بتأثير أوروبا الصناعية الرأسمالية والاستعمارية.

إرساء المؤسسات وأزمات التلاؤم

تمكنت الدولة العثمانية في الفترة الأولى، بعد سيطرتها في البلقان، وتوطيد حكمها في الأناضول، وهزيمتها الدولة الصفوية في موقعة جالديران في عام ١٥١٤ وتثبيت الحدود معها، من هزيمة السلطنة المملوكية بين عامي ١٥١٦ – ١٥١٧، والحلول

* Prof. Dr., Collage of William & Mary, Virginia, USA

مصر وبلاد الشام في العهد العثماني
في منظور مقارن

عبد الكريم رافق*

مقدمة:

نلاحظ في القرون الأربعة التي عاشتها مصر وبلاد الشام في ظل الحكم العثماني فترتين تنتظم كلاً منهما سمات مشتركة، امتدت أولاهما قرابة ثلاثة قرون، بين الفتح العثماني وحملة نابليون بونابرت على مصر وبلاد الشام، وشغلت الفترة بين عامي ١٥١٦ و ١٧٩٨. وتميزت هذه الفترة بإدارة عثمانية ناشطة، واقتصاد حر في متقن ومنظم، وتعايش اجتماعي وديني لم تعكره سوء علاقة، ونشاط تجاري بعيد المدى، وعلاقات اقتصادية ناشطة مع دول أوربا التجارية (المركانتيلية *Mercantilism*)، في حين تميزت الفترة الثانية، إبان القرن التاسع عشر، وبالتحديد منذ حملة نابليون بونابرت، وحتى الحرب العالمية الأولى، بمظاهر التحديث والإصلاح في الدولة العثمانية، وفي مصر في عهد محمد علي باشا، وكذلك في بلاد الشام أثناء حكم محمد علي باشا لها، وواكبت ذلك اضطرابات سياسية واقتصادية واجتماعية متلاحقة على المستويات المحلية والإقليمية بتأثير أوربا الصناعية الرأسمالية والاستعمارية.

إرساء المؤسسات وأزمات التلاؤم

تمكنت الدولة العثمانية في الفترة الأولى، بعد سيطرتها في البلقان، وتوطيد حكمها في الأناضول، وهزيمتها الدولة الصفوية في موقعة جالديران في عام ١٥١٤ وتثبيت الحدود معها، من هزيمة السلطنة المملوكية بين عامي ١٥١٦ – ١٥١٧، والحلول

---

* Prof. Dr., College of William & Mary,Virginia, USA

مكانها في حكم بلاد الشام ومصر[1]، وكانت أوربا آنذاك منشغلة بحدثين هامين: أولهما الاكتشافات الجغرافية وإنشاء الإمبراطوريات عبر المحيطات، وثانيهما الإصلاح الديني البروتستانتي الذي أعلنه مارتن لوثر في عام ١٥١٧ ضد سلطة البابوية، وهو العام نفسه الذي أتم فيه العثمانيون فتح مصر، وما أعقب هذا الإصلاح من إصلاح كاثوليكي معاكس تمثل بشكل كبير في جمعية اليسوعيين.

وكان العثمانيون، قبل ذلك، قد أعدوا للأمر عدته خشية تدخل البرتغاليين في البحر الأحمر، بعد اكتشاف فاسكو دا غاما طريق رأس الرجاء الصالح حول إفريقيا في عام ١٤٩٨، وإمكانية سيطرتهم على البحر الأحمر وتهديدهم الأماكن المقدسة في الحجاز فأمدوا المماليك بالمدافع للدفاع من الأماكن المقدسة[2]، وقد اقتصر الخطر البرتغالي على منطقة الخليج العربي، وأمكن للعثمانيين بعد ذلك الوصول في فتوحاتهم إلى اليمن، وكذلك إلى الإحساء على الطرف الغربي عن الخليج العربي لاحتواء الخطر البرتغالي.

شغل العثمانيون، بعد فتح بلاد الشام ومصر، بتوطيد نفوذهم فيهما، فقضوا على نفوذ المماليك في بلاد الشام بعد ثورة جان بردي الغزالي فيها في عام ١٥٢٠، كما بطشوا بالثائرين من المماليك في مصر، ولكن الدولة العثمانية، خلافاً للوضع في بلاد الشام، سمحت باستمرار استيراد المماليك إلى مصر من سهوب روسيا، واستخدمتهم في الإدارة كما عينتهم أمراء لقافلة الحج المصري، وقادة للحملات العسكرية، وحكاماً على صعيد مصر الغني بالموارد الاقتصادية، واتخذت الإدارة العثمانية في مصر الاحتياطات لعدم تمكين المماليك من توطيد نفوذهم فيها فقضت على ثوراتهم المتكررة، كما ألغت إقطاع الأراضي في مصر للعسكريين، خلافاً لما كان عليه الأمر في بلاد الشام، وذلك لعدم تمكين المماليك من الحصول على الإقطاعات العسكرية، وبالتالي تعميق نفوذهم، وأبقتهم موظفين بمرتبات، كما عهدت إليهم بالتزام الضرائب في الأرياف، ويعني إبقاء المماليك على هذه الدرجة من القوة في مصر

---

(١) للتوسع في توطيد الدولة العثمانية سيطرتها في البلقان والأناضول ثم هزيمتها الصفويين والمماليك، انظر كتابنا: العرب والعثمانيون، ١٥١٦ – ١٩١٦، الطبعة الثانية، دمشق، مكتبة أطلس، ١٩٩٣، ص ٢٦ – ٦٥.

(٢) انظر: Halil İnalcık, "The Rise of the Ottoman Empire" *Cambridge History of Islam.*, (eds. P.M. Holt, A. K. S. Lambton and B. Lewis) Cambridge, 1970, vol. 1, p. 317.

أن أفراد الشعب فيها الذين أشارت إليهم المصادر بأولاد العرب، على غرار الأمر لسكان بلاد الشام، كان لهم حاكمان: حاكم عثماني أعلى، وحاكم مملوكي أدنى، مثال لها: معارضة المماليك لأولاد العرب في مصر في الانتساب إلى فرق الجيش والتسرب إلى مراكز السلطة، كما فعل أسمياؤهم في الشام حيث تمكن أولاد العرب في غياب المماليك من اختراق صفوف الجيش الانكشاري في دمشق في حوالي منتصف القرن السابع عشر فعرف هذا الجيش تبعاً لذلك بالإنكشارية اليرلية، أي المحلية، مما اضطر السلطات العثمانية إلى إرسال فرق إنكشارية جديدة إلى دمشق، عرفت بالإنكشارية القابي قول، أي عبيد السلطان، وحدث صراع بين فريقي الإنكشارية هذين لأن كلاً منها كان يمثل مصالح خاصة به، واستمر ذلك الصراع حتى القضاء على الإنكشارية ككل في عام ١٨٢٦[٣].

وعمّ الأمن مصر وبلاد الشام بعد القضاء على الثورات الأولى فيهما، وإصدار القوانين العثمانية (القانون نامه) الناظمة لهما، وإرضاء القبائل البدوية الفاعلة بتعيين زعمائها حكاماً محليين وملتزمين للضرائب في أماكن إقامتهم كما هو الحال بالنسبة لقبائل هوارة في صعيد مصر، والقبائل القوية جنوبي بلاد الشام، في عجلون واللجون والبقاع، كما عهدت السلطات في الشام لبعض زعماء هذه القبائل بقيادة قافلة الحج الشامي إلى الحجاز، وبخاصة في القرن السادس عشر ومطلع السابع عشر، حيث أمنوا سلامتها، وامتنعوا هم أنفسهم عن مهاجمتها.

وحفل عهد السلطان سليمان القانوني، بين عامي ١٥٢٠ – ١٥٦٦، وبعض السلاطين الذين تعاقبوا من بعده في بلاد الشام ومصر، كما في غيرها من الولايات العربية بالعديد من المنشآت الدينية من جوامع ومساجد ومدارس وتكايا، وبخاصة في عاصمتي الخلافة السابقة، دمشق والقاهرة، وتم ذلك على أيدي ولاة أكفاء وراءهم أمجاد عريضة في ساحات القتال المظفرة، وقد رصدت لهذه المنشآت الخيرية الأوقاف التي شملت قرى بكاملها من أراضي الدولة (الأراضي الأميرية أو الميرية)، كما تم بناء العديد من الخانات أو الوكالات في بلاد الشام ومصر، مما يدل على نشاط تجاري محلي وإقليمي ودولي في هذه الفترة الأولى من الحكم العثماني[٤].

---

(٣) انظر حول الصراع بين الإنكشارية اليرلية والإنكشارية القابي قول كتابنا: العرب والعثمانيون، ص ١٤١ – ١٤٨.

(٤) انظر نماذج من هذه المنشآت في: André Raymond, *Grandes Villes Arabes á l'Époque Ottomane*, Paris, 1985.

وشهد النصف الثاني من القرن السادس عشر تدني قيمة الوحدة الفضية النقدية العثمانية بسبب تدفق الفضة والذهب من العالم الجديد - أمريكا - عبر إسبانيا، إلى أوربا، ثم إلى الدولة العثمانية(٥)، مما أضر بأصحاب المرتبات، ومنهم فرق الجيش التي كانت تعطى مرتبات وليس إقطاعات، ففرض الجنود المتضررون ضرائب إضافية على السكان، وبخاصة في الأرياف، لتعديل مرتباتهم ومجابهة التضخم المالي، وحين حاولت الدولة قمعهم ثاروا عليها، كما حدث في اليمن في ستينات القرن السادس عشر، وفي مصر بين عامي ١٥٨٩ و ١٦٠٩، وفي الشام منذ أواخر القرن السادس عشر وحتى خمسينات القرن التالي، وفي بغداد حيث استغل الصفويون المتربصون على الحدود ذلك فاحتلوا بغداد بين عام ١٦٢٣ و ١٦٣٩ إلى أن تمكن السلطان مراد الرابع من استرجاعها منهم(٦).

وحدثت بموازاة ذلك ثورات الأمراء المحليين في بلاد الشام، مثل ثورة آل جانبلاط في العقد الأول من القرن السابع عشر في حلب، وثورة فخر الدين المعني الثاني في جبل لبنان بين عامي ١٥٩٠ و ١٦٣٥، ويوازي ذلك في مصر ثورات الصناجق المماليك، وبخاصة بين عامي ١٦٦٠ و ١٦٦٢، حين توزعوا بين فريقين متنافسين من فقارية وقاسمية، وشغلوا إمارة الحج وحكم الصعيد، وأمكن للدولة العثمانية البطش بالثائرين من المماليك في عهد الوزراء العظام من آل كوبريلي(٧).

وحين أخذت الدولة العثمانية في التراجع في أوربا، بعد فشل حصارها الثاني لمدينة فيينا في عام ١٦٨٣ (كان الحصار الأول في عام ١٥٢٩)، بسبب ضعف الإنكشارية منذ أن توقف تجنيدهم من الشبان المسيحيين في البلقان، وسيطرة المسلمين بينهم، وبسبب الصراع على السلطة في استانبول بين الصدر الأعظم، والقزلار آغا المشرف

---

(٥) انظر حول التضخم المالي وانهيار قيمة العملة الفضية المسماة بالأقجة في الدولة العثمانية المصدر التالي:
Fernand Braudel. *La méditerrannée et le Monde méditerranéen á l'Époque du Philippe II*, Paris, 1949; Şevket Pamuk, *A Monetary History of the Ottoman Empire*, Cambridge 2000.

(٦) انظر حول هذه الأحداث كتابنا: العرب والعثمانيون، ص ١٢٤ - ١٤٨، وكذلك مقالنا: ثورات العساكر في القاهرة في الربع الأخير من القرن السادس عشر والعقد الأول من القرن السابع عشر ومغزاها، المنشور في كتابنا: بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث، دمشق ١٩٨٥، ص ٩٧ - ١٢٩.

(٧) انظر تفاصيل ذلك في كتابنا: العرب والعثمانيون، ص ١٥٦ - ١٦٧، ١٧٦- ١٨١.

على النساء في القصر السلطاني، وكذلك ظهور قوى محلية طامحة في الولايات العربية، اعتمد الحكام العثمانيون حلولاً عملية لجذب هذه القوى إليهم في القرن الثامن عشر، فعهدوا إلى أفراد من أسرة العظم المقيمة في بلاد الشام بولاية الشام لمدة قاربت الستين سنة متقطعة بسبب تأمينهم سلامة قافلة الحج الشامي، بعد أن أسندت إمارة الحج إلى والي الشام منذ عام ١٧٠٨، وكذلك اعتماد آل العظم على دعم الصدر الأعظم في استانبول، كما أن العثمانيين تساهلوا مع ظاهر العمر إذ عينوه ملتزماً وحاكماً لمناطق صفد وطبرية والجليل الأعلى، ثم تعاظم نفوذه فمد حكمه على عكا وصيدا، وبقي في الحكم يتحدى العثمانيين من ثلاثينات القرن الثامن عشر وحتى القضاء عليه في عام ١٧٧٥[٨].

ويقابل ذلك في مصر تنامي نفوذ المماليك حتى أصبح علي بك الكبير شيخ البلد الحاكم الفعلي فيها بين عامي ١٧٦٠ و ١٧٧٣ وهو الذي أرسل قواته المملوكية إلى بلاد الشام فاحتلت دمشق لأيام في حزيران من عام ١٧٧١، واستمر نفوذ المماليك من بعده إلى أن أضعفتهم حملة نابليون بونابرت في عام ١٧٩٨، ثم بطش بهم محمد علي وأوقف استيرادهم إلى مصر في عام ١٨١٢[٩]. ويلاحظ ازدياد نفوذ المماليك من جورجيا (بلاد الكرج) في المنطقة العربية إذ كان مماليك مصر آنذاك منهم، وكذلك مماليك العراق الذين استبدوا بحكم بغداد، ضمن الإطار العثماني، بين عامي ١٧٤٩ و ١٨٣١، وقد تساهل معهم العثمانيون لأنهم دافعوا عن العراق ضد الغزوات من بلاد فارس[١٠]، وحتى بلاد الشام فلم تسلم من حكم المماليك إذ حكم فيها آنذاك أحمد باشا الجزار ومماليكه من بعده وسيطروا على حكم صيدا ودمشق لفترات متقطعة، بين عامي ١٨٧٥ و ١٨١٨، واشتهر منهم بعد الجزاز مملوكه سليمان باشا العادل[١١].

وهكذا نلاحظ في القرون الثلاثة الأول من الحكم العثماني توازياً في ردود الفعل في كل من بلاد الشام ومصر، وذلك بالنسبة لوضع الدولة العثمانية، قوة أو ضعفاً، مع اختلاف في هوية القوى المحلية الفاعلة، فقد ناضل أولاد العرب في بلاد الشام

---

(٨) انظر تفاصيل ذلك في المصدر السابق، ص ٢٣٤- ٢٤٦، ٢٥٢- ٢٦٨، ٣٠٦- ٣١٠.

(٩) انظر تفاصيل ذلك في المصدر السابق، ص ١٩٥- ٣٠٢، ٢٤٤- ٣٦٦.

(١٠) انظر المصدر السابق، ص ٣٢٨ – ٣٣٤.

(١١) المصدر السابق، ص ٢٨٥.

وأمكنهم من اختراق مؤسسات هامة في الدولة، مثل الجيش الإنكشاري في دمشق ومنصب الولاة في عهد الحكام من آل العظم، أما في مصر فقد استمر نضال أولاد العرب للوصول إلى السلطة فقاومهم المماليك ومن بعدهم أسرة محمد علي ثم الإنكليز حين طالب الضباط أحمد عرابي، ممثل أولاد العرب في عام ١٨٨١ بفتح المراتب العليا في الجيش لأولاد العرب من أمثاله من أصحاب الرتب الدنيا، وتدل تسميته بعرابي على ذلك.

وخارج هذا الإطار السياسي أمكن لسكان بلاد الشام ومصر تنمية مؤسساتهم الخاصة بهم، على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، مثل إنشائهم الطوائف الحرفية، بتشجيع عثماني إذ لم تكن هذه الطوائف شائعة قبلاً في التاريخ الإسلامي، وقد ورثها العثمانيون عن البيزنطيين، فتنظمت بذلك طرق الإنتاج والتسويق والخدمات، وأفادت الدولة من ذلك بفرضها ضرائب جماعية على الحرف، كما اندمجت الجماعات الدينية في طوائف الحرف. ووجدت طوائف حرفية مختلطة دينياً، وبخاصة في بلاد الشام حيث التنوع الديني أكثر اتساعاً منه في مصر، مما زاد من التآلف والثقة بين هذه الطوائف، كما أتاح العثمانيون للطوائف الدينية غير المسلمة بتصريف شؤونها الدينية من قبل رؤسائها فيما عرف بنظام الملة، وفتحت المحاكم الشرعية أبوابها لجميع الرعايا دون تفريق بين طوائفهم الدينية. مما أشاع جواً من التعايش وإحقاق الحقوق[١٢]، وتعاملت أوربا التجارية المركانتيلية مع الاقتصاد والمجتمع هذين فلم تحاول تقويضهما، كما فعلت أوربا الرأسمالية الاستعمارية في القرن التاسع عشر، وما نتج عن ذلك من اضطرابات اقتصادية واجتماعية.

وثمة ملاحظة أخرى عن هذه القرون الثلاثة الأولى من الحكم العثماني وهي أن العلماء من رجال الدين، سواء في بلاد الشام أو في مصر، قد جهروا بالنقد للقوانين العثمانية التي تعارضت مع ما تعارفوا عليه من تقاليد عربية وإسلامية، وذلك منذ السنوات الأولى من الحكم العثماني، وفي زمن كبار السلاطين مثل سليم الأول (١٥١٢- ١٥٢٠) وسليمان القانوني (١٥٢٠- ١٥٦٦)، مثال ذلك معارضة علماء

---

(١٢) انظر حول طوائف الحرف في مصر:
André Raymond, *Artisans et Commerçants au Cairo au XVIIIe Siécle*, Damas, 1973-1974; Abdul-Karim Rafeq, "Craft Organization, Work Ethics, and the Strains of Change in Ottoman Syria", *Journal of the American Oriental Society*, vol. CXI/3, (1991), pp. 495-511.

الشام، كما علماء الأزهر لفرض العثمانيين رسوماً على عقود الزواج مما أضر بموارد العلماء العاقدين، من ناحية، كما تعارض ذلك مع ما ألفه العرب المسلمون التزاماً بالسنة النبوية الشريفة من أن الزواج تيسير لا تعسير(١٣). كما لم يمتنع العلماء العرب سواء في مصر أو في الشام من إسداء النصح للحكام حيث توجب ذلك بدلالة كتاب "بدائع الزهور" لابن إياس، ومؤلفات ابن طولون الدمشقي، وكذلك نصائح ابن علوان الحموي الموجهة إلى السلطان سليم فاتح دمشق ومصر، وفيها يأمره بانتهاج السنة النبوية قولاً وفعلاً، وعدم اعتداء قواته على الأهلين(١٤).

كما ترك لنا علماء مصر والشام أوصافاً دقيقة لرحلاتهم وأماكن دراستهم وتدريسهم، سواء في حاضرة الدولة استانبول، أو في مصر والشام، دون أية عوائق، فلا حدود ولا جوازات سفر في التنقل من مكان إلى آخر، وذلك بفضل نظام الولايات، لا الدول الذي التزم به العثمانيون، مما شجع على انتقال الأفكار واختلاط الجماعات وبخاصة في أوقات الحج. وقد اعتمدت الدولة العثمانية قافلتين للحج إحداهما تتجمع في الشام، وعرفت بقافلة الحج الشامي، والأخرى تتجمع في مصر، وعرفت بقافلة الحج المصري، ومن شأن ذلك أن يتعارف الحجيج من مختلف أنحاء الدولة على بعضهم بعضاً، وعلى أكبر حاضرتين عربيتين إسلاميتين في الدولة، وهما دمشق والقاهرة. وشاعت أسماء مصر والشام والحجاز بين الناس في غياب الدويلات، وذكرها الرحالة كما الحجيج، في زياراتهم، مثل الرحلة الكبرى للشيخ عبد الغني النابلسي التي قام بها في عام ١٦٩٣، وعنوانها: "الحقيقة والمجاز في الرحلة إلى بلاد الشام ومصر الحجاز"(١٥).

---

(١٣) انظر حديثاً:

Abdul-Karim Rafeq, "The Syrian Ulama, Ottoman Law, and Islanic Sharia", *Turcica*, vol. xxvi, (1994), pp. 479-491; "The Opposition of the Azhar 'Ulama to Ottoman Laws and its Significance in the History of Ottoman Egypt', in *Etudes sur les Villes de Proche Orient, XVIe-XIXe Siecle*, Hommage Andre Raymond, Damas, Institut Français de Damas, 2001, pp. 43-54.

(١٤) انظر المخطوط التالي: الشيخ علي بن علوان الحموي، نصيحة الشيخ علوان إلى السلطان سليم بن عثمان، ولها عنوان آخر: هذه رسالة مشتملة على نصايح شريفة ومواعظ ظريفة، مخطوط في مكتبة الأسد بدمشق، رقم ٢١٥٨٠/ب.

(١٥) الشيخ عبد الغني النابلسي، الحقيقة والمجاز في الرحلة إلى بلاد الشام ومصر والحجاز، نشر أحمد عبد المجيد هريدي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦.

ولم يقتصر العلماء على الرحلات بل قام بعضهم بالمجاورة، سواء في الشام أو مصر أو الحجاز، حيث عرفوا بالنزلاء، وتغص كتب التراجم بأخبارهم وبالتلاقح الثقافي الذي قاموا به.

ولم يقتصر التنقل بين مصر والشام على العلماء، بل شمل التجار، وأمَّ كثير من التجار الشوام من مسلمين ومسيحيين، مصر للتجارة مثل إسماعيل أبو طاقية من مدينة حمص في بلاد الشام الذي بينت الدكتورة نللي حنا في كتاب خصته به[١٦]، الأساليب التي اتبعها في تنويع توظيف ثروته التي جمعها في مصر في القرن السابع عشر، وإقامته رأسمالية مصرية في ذلك الوقت المبكر قبل شيوع الرأسمالية الأوربية بقرنين من الزمن.

ويندرج كذلك في تنقل السكان بين الشام ومصر إيواء مصر للمسحيين المضطهدين من الروم الكاثوليك الذين انشقوا عن الكنيسة الأم للروم الأرثوذكس في عام ١٧٢٥، فقاومتهم هذه الكنيسة، كما لم تعترف بهم الدولة العثمانية فلجأوا إلى مصر حيث نشطوا في التجارة، ثم في الصحافة وقد استمرت حركات التنقل واللجوء بين القطرين طيلة الحكم العثماني، فلجأ إلى الشام، مثلاً مناضلون كثر من مصر بعد الاحتلال الإنكليزي لها في عام ١٨٨٢، مثل عبد الجواد القاياتي ومحمد عبده، كما لجأ إلى مصر عبد الرحمن الكواكبي وأديب اسحق وغيرهما.

فترة التحدي الأوربي وردود الفعل:

شهدت الفترة الثانية منذ أواخر القرن الثامن عشر وحتى نهاية الحكم العثماني تغيرات جذرية في أوربا بفعل الثورتين التوأمين: الثورة الصناعية، والثورة الفرنسية، وما ترتب على ذلك من محاولات الإصلاح والتحديث في الدولة العثمانية، وما أعقب ذلك من تبدل في سياسة أوربا الرأسمالية تجاه الأقطار العربية وتقويضها للاقتصاد الحرفي وما يرتبط به من بنى اقتصادية واجتماعية.

وقد بدأ الإصلاح والتحديث في الدولة العثمانية من الأعلى إذ قام به السلاطين، على غرار الاستبداد المستنير في أوربا، فتم إنشاء جيش جديد على الطراز الأوربي عرف

---

(١٦) صدر الكتاب بالإنكليزية:

Nelly Hanna, *Making Big Money in 1600: The Life and Times of Isma'il Abu Taqiyya, Egyptian Merchant*, New York, Syracuse University Press, 1998.

بالنظام الجديد، وألغيت الإنكشارية في عام ١٨٢٦، وحُدَّ من نفوذ العلماء بجعلهم موظفين لدى الدولة التي سيطرت على إدارة الأوقاف، كما أصدرت الدولة خطي الإصلاح في عام ١٨٣٩ و ١٨٥٦ لتحقيق المساواة بين المواطنين ولإرضاء أوربا لتأييدها ضد حكم محمد علي باشا في الشام في ١٨٣٩، وكذلك في نهاية حرب القرم في ١٨٥٦ التي دعمت فيه بريطانيا وفرنسا الدولة العثمانية ضد روسيا. وقويت مركزية الدولة بإعادة تنظيم الولايات في أوائل الستينات، ثم أصدرت الدولة الدستور في عام ١٨٧٦ تجاوباً مع دعوات المطالبين بالإصلاح من مدنيين وعسكريين. ورغم تعليق السلطان عبد الحميد الثاني للدستور الذي أصدره فلم تحدث ردة إلى الوراء بل قويت دعوات المطالبين بالإصلاح ضد استبداد السلطان، وتمثل هؤلاء المطالبون بالإصلاح في الجمعية العثمانية الفتاة، ومن ثم جمعية تركيا الفتاة التي تسلمت مقاليد الحكم في عام ١٩٠٨ وأعلنت الدستور من جديد.

وتم التحديث كذلك في مصر وبلاد الشام، ففي مصر قام محمد علي باشا بدور المستبد المستنير فأنشأ جيشاً على الطراز الأوربي، ونشط الزراعة المؤهلة لها مصر، ولكنه فشل في التصنيع الذي لم تكن أسبابه مهيأة بعد، وقد حاول السان سيمونيون الفرنسيون، دعاة التصنيع والاشتراكية، تجربة مشاريعهم في مصر معتبرين محمد علي مستبداً مستنيراً، وإذا كانت مصر قد واجهت صعوبة في القفز الفوري من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الصناعي فإنها نجحت في مجال اقتصاد السوق فنشطت زراعة القطن وتصديره، وبخاصة إبان الحرب الأهلية الأمريكية التي توقف فيها تصدير القطن الأمريكي إلى معامل بريطانيا، وتم ربط الإسكندرية بالقاهرة، ثم بالسويس بشبكة خطوط حديدية في خمسينات القرن التاسع عشر، كما افتتحت قناة السويس في عام ١٨٦٩. وسهلت هذه الأنشطة من عودة الحرارة إلى علاقات مصر باستانبول، بعد أن أصابها العداء في عهد محمد علي، فزارها السلطان عبد العزيز في عام ١٨٦٣، وكانت أول زيارة يقوم بها سلطان عثماني إلى أي قطر عربي منذ الفتح العثماني، وأسبغ على حاكمها إسماعيل لقب خديوي، كما أعطى موافقته على فتح قناة السويس، وكان لهذه التطورات والمشاريع الأجنبية سلبياتها كذلك إذ ارتبطت مصر بالاقتصاد العالمي الذي زاد من مديونيتها، وانتهى باحتلال بريطانيا لها في عام ١٨٨٢.

ومما جعل التكامل بين مصر والشام في العهد العثماني ضرورة استراتيجية وضع بلاد الشام المتوسط بين مصر ومركز الدولة العثمانية في استانبول. وقد توجهت ثلاث حملات من مصر باتجاه الشام: أولاها الحملة التي أرسلها علي بك الكبير الحاكم المملوكي الفعلي لمصر، فاحتلت دمشق لعشرة أيام في حزيران من عام ١٧٧١[١٧]، وكان الهدف المبطّن لها إعادة تأسيس السلطانة المملوكية التي ضمت بلاد الشام ومصر، وكان علي بك انتهز انشغال السلطان العثماني في حرب ضروس مع روسيا دامت من عام ١٧٦٨ إلى عام ١٧٧١ وانتهت بفشل ذريع للدولة العثمانية إذ تخلت لروسيا بموجبها عن شبه جزيرة القرم التي يسكنها أقوام من الأتراك، وثانية الحملات تلك التي قادها نابليون بونابرت من مصر إلى الشام والتي دامت أربعة أشهر من شباط/ فبراير إلى أيار/ مايو من عام ١٧٩٩، وانتهت بالفشل، وكان هدفها حماية حكم نابليون في مصر من توجيه جيش عثماني إليها، وكذلك استكشاف إمكانية الذهاب إلى الهند براً لتهديد الإمبراطورية البريطانية فيها[١٨]. وثالثة الحملات تلك التي وجهها محمد علي باشا إلى بلاد الشام وإقامة حكمه فيها بين عامي ١٨٣١ و ١٨٤٠ بعد هزيمته جيش السلطان العثماني وتوغله في الأناضول ثم توقفه واكتفائه ببلاد الشام بتدخل الدول الأوربية[١٩].

ولم يقم أي من هؤلاء الحكام الذين قادوا الحملات من مصر باتجاه الشام بفصل مصر أو الشام عن الدول العثمانية رغم المعارك التي خاضوها ضدها، وحتى محمد علي فلم يقطع علاقته بالدولة العثمانية ولم يستقل عنها، وقد استمر القضاة في بلاد الشام في عهد محمد علي يعينون من استانبول كما في السابق، وبقيت أنظمة الأراضي كالسابق، واعتمد العثمانيون بعد عودتهم إلى بلاد الشام العديد من الأنظمة والضرائب التي طبقها محمد علي في الشام، مثل مجلس الشورى، وضريبة الفردة التي

---

(١٧) انظر تفاصيل الحملة في كتابنا: بلاد الشام ومصر، من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت (١٥١٦- ١٧٩٨)، الطبعة الثانية، دمشق ١٩٦٨، ص ٣٧٢- ٣٧٩، وكذلك كتابنا الموسع بالإنكليزية:

Abdul-Karim Rafeq, *The Province of Damascus, 1723-1783*, Beirut 1970, pp. 250-282.

(١٨) انظر دراستنا المفصلة لحملة نابليون بونابرت على الشام في الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، دراسات، المجلد الثاني، بيروت ١٩٩٠، ص ٧١٩ — ٧٢٧.

(١٩) انظر تفاصيل الحملة في كتابنا: العرب والعثمانيون، ص ٤٠٢- ٤١٣.

فرضت على الذكور البالغين، وكذلك التجنيد الإجباري، ولم تحدث حرب في أوربا آنذاك لتلهي دولها عن حكم علي في الشام فتآزرت ضده.

وكان حكم محمد علي باشا في الشام من الأهمية بمكان إذ فتح البلاد على مصراعيها للنفوذ الأوربي، من قناصل وإرساليات تبشيرية ومدارس أجنبية، وحماية للأقليات كما أغرقت أوربا الرأسمالية أسواق الشام بمنتجاتها فتراجعت صناعة النسيج المحلية التي شارك فيها العديد من الطوائف الحرفية، ونشأت طبقة جديدة من وكلاء ومسوقي البضائع الأجنبية (الإفرنجية)، وتمحور المجتمع بين حرفيين مفقرين وأثرياء جدد.

ثم جاءت مناداة الدولة بالمساواة بين الرعايا لتؤزم العلاقات الاجتماعية مما أدى إلى حدوث اضطرابات واجتماعية في منتصف القرن بين فقراء وأغنياء اتخذت طابعاً دينياً واستغلتها أطراف محلية وعثمانية ودولية.

وكان الرد العثماني حاسماً في معاقبة المتسببين للأحداث(٢٠)، كما كان الرد المحلي تراصاً أكثر في العلاقات بين الطوائف الدينية، وتزامن ذلك مع نشوء حركة الوعي القومي العربي التي سادت بين المواطنين، ودعت إلى تبيان الإرث الحضاري للأمة العربية الإسلامية في فترة أوجها والتي شاركت فيها مختلف الطوائف الاجتماعية والدينية والعرقية(٢١).

ونشأت في بلاد الشام، في موازاة هذا الشعور القومي، حركة دينية إسلامية سلفية، عرفت بحلقة دمشق التنويرية، وكانت موازية للحركة الإسلامية التي دعا إليها في مصر محمد عبده ورشيد رضا، وتطلعت هذه الحركة إلى استعادة صفاء الإسلام

---

(٢٠) انظر حول ذلك بحديثنا بالإنكليزية:

Abdul-Karim Rafeq, "The Impact of Europe on a Traditional Economy: The Case of Damascus, 1840-1970", in *Economie et Societes dans l'Empire Ottoman (fin du XVTIIIe- debut XXe Siecle)*, eds. Jean-Louis Bacque-Grammont, Paul Dumont, Paris, CNRS, 1983, pp 419-432; "New Ligt on the 1860 Riots in Ottoman Damascus", *Festschrift in Honor of Fritz Steppat*, ed. Axel Havemann and Baber Johansen; *Die Welt Des Islams*, XXVIII (1988), pp. 412-430.

(٢١) انظر دراستنا للملامح العامة للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلاد الشام في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر:

Abdul-Karim Rafeq, "A different Balance of Power: Europe and the Middle East in the Eighteenth and Nineteenth Centuries", in *A Companion to the History of the Middle East*, (ed. Youssef M. Choueiri), Oxford, Blackwell Publishing, 2005, pp.. 230-247.

كما في عهد السلف الصالح يوم كان الإسلام في أيدي العرب في الجزيرة العربية، وكانت هذه الحركة رديفاً هاماً لحركة الوعي القومي العربي آنذاك.

وحين أعلن المؤتمر الوطني في دمشق في ٨ آذار ١٩٢٠ استقلال سورية، أي بلاد الشام بكاملها، رداً على المشاريع الاستعمارية وتقسيم بلاد الشام إلى دويلات بموجب معاهدة سايكس بيكو في عام ١٩١٦، نودي بالأمير فيصل ممثل الحكومة العربية في دمشق ملكاً على سورية، وليس سلطاناً أو خليفة، ويدل لقب "الملك" دون غيره على تنامي الشعور القومي آنذاك ومشاركة جميع فئات الشعب وطوائفه في الحركة القومية ذات الوجه العلماني[٢٢]. وكانت بريطانيا آنذاك قد قطعت علاقات مصر بالدولة العثمانية في عام ١٩١٤ حين أعلنت الحرب بينهما، واستبدلت لقب الخديوي لحاكم مصر بلقب سلطان إمعاناً في منافسة السلطان العثماني.

وباحتلال الدول الأوربية لبلدان المشرق العربي، كما المغرب العربي، تساوت مصر وبلاد الشام مع غيرها من الأقطار العربية، في النضال ضد الاستعمار الأجنبي، وهكذا حلّت محل الدولة العثمانية التي انضوت معظم الأقطار العربية وغير العربية تحت لواء عثمانيتها المتسامحة والتي سادت جميع الطوائف، دول متعددة تتنازعها التيارات القومية والتباغض العرقي، ويوحدها، مع ذلك، النضال ضد الاستعمار الأوربي الذي حلّ بها.

---

(٢٢) انظر بحثنا حول مغزى لقب "ملك" الذي منحه المؤتمر الوطني للأمير فيصل ودلالته العلمانية آنذاك الذي ألقيناه في مؤتمر في مدينة كيوتو في اليابان في آذار ٢٠٠٣ حول مؤسسات الحكم وقد ترجم إلى اليابانية:
Abdul-Karim Rafeq, "Kingship, Caliphate or Sultanate: Why Syria Chose Kingship in 1920?', in *Courtiers and Warriors: Comparative Historical Perspectives on Ruling Authority and Civilization*, 2003, pp. 445-454 (Japaniese translation in 2005, pp. 161-187).

القانون الإداري لولاية مصر في العهد العثماني

"قانون نامهٔ مصر فى ضوء التشريع الإسلامى"

ماجدة مخلوف*

الدولة والقانون فى الإسلام:

الشريعة الإسلامية هى أوامر الله ونواهيه فى شئون الدين والدنيا، وهما أمران لا ينفصمان فى الفكر الإسلامى. ومصدر هذه الأوامر والنواهى هو القرآن الكريم، والسُّنَّة النبوية المطهرة، وكلاهما عند المسلمين لا يأتيهما الباطل لكون القرآن الكريم كلام الله، والسُّنَّة النبوية من قول، أو فعل، هى وحى من الله لقوله سبحانه وتعالى: (وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى ❖ إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى)(٢٣). بالتالى فالنظم القانونية للمسلمين - أى النظم القائمة على الشريعة الإسلامية - تستمد أساسها وتفاصيلها من هذين المصدرين بصفة أساس(٢٤). والشريعة الإسلامية فى عقيدة المسلمين صالحة فى أصولها لكل زمان ومكان.

والحاكم فى الدولة الإسلامية أى الخليفة، هو المكلف بتطبيق الشريعة، والمسئول عن هذا أمام الله، وهو مأمور بالالتزام بالكتاب والسُنة بقوله تعالى: (وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا) (٢٥)، وبقول أول الخلفاء الراشدين" أبو بكر

---

* د.، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم اللغة التركية وآدابها.

(٢٣) النجم ٣، ٤.

(٢٤) استقر الفقهاء على أن مصادر التشريع الإسلامى هى مصادر نقلية موحى بها وهى الكتاب والسنة، ومصادر نقلية من غير طريق الوحى وهى الإجماع وقول الصحابة والعرف، ومصادر عقلية هى القياس والاستحسان والمصالح المرسلة والاستصحاب والذرائع، انظر، محمد سلام مدكور، المدخل للفقه الإسلامى، ط١، ١٩٦٠، ص ٢١٦ وما بعدها.

(٢٥) سورة الحشر الآية ٧.

الصديق رضى الله عنه "أطيعونى ما أطعت الله فيكم"[٢٦] أى فى شئون دينكم ودنياكم، وما جاء فى الحديث النبوى الشريف " لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق"[٢٧]، أى أن التزام ولى الأمر بطاعة الله فى شئون الدين والدنيا شرط لطاعته، فإن خالف الكتاب والسُنَّة فلا طاعة له.

وإجراء أحكام الشريعة، واستنباط أحكام جديدة تتفق مع ما يستجد من حاجات العصر، وتلبى حاجة الوقت والحال، وتتفق مع مبادئ الشريعة، هو أمر يتطلب من الفقهاء الاجتهاد لاستنباط هذه الأحكام على ضوء مصادر التشريع الإسلامى. والفقهاء فى هذه الحالة بمثابة الضابط الشرعى للحاكم والحكومة. وبالتالى فإن سُلطة الحاكم التشريعية - إن لم يكن فقيها مجتهدا - إنما هى التصديق على ما ينتهى إليه الفقهاء من أحكام للعمل بها وتطبيقها، وتقف سلطته عند هذا الحد ولا تتجاوزه.

وقد حدد القرآن الكريم والسُنَّة النبوية المطهرة أحكاما شرعية هى بمثابة العقوبة لعدة جرائم، فلابد أن يتم إنزال العقوبة فى حال توافر شروطها الشرعية، وهذه العقوبات هى ما يعرف باسم الحدود.

و أعطى الشرع لولى الأمر الحق فى وضع القوانين، وتقدير بعض العقوبات التى لم يرد بها نص فى الكتاب والسُنَّة لكن فيها إصلاح العامة، وسيادة الأمن بين الكافة، وهذه العقوبات هى ما يسمى شرعا بالتعزير. وهو من أصول العقاب فى الإسلام. كما أنه تنفيذ لأمر دينى هو عمل ولى الأمر على إصلاح الجماعة، ومنع العبث والفساد بالأمة. "ويرى جمهور الفقهاء أن التعزير واجب فى أصله على ولى الأمر، وله الخيار فى تقدير العقوبات التعزيرية، على أنه مقيد فى ذلك بقيود شرعية تجب مراعاتها، فليس مطلق الحرية من كل الوجوه حتى يحكم بما يرى من غير قيد يقيده"[٢٨]، إذًا فالتعزير هو العقوبات التى تُرِك لولى الأمر تقديرها فى المعاصى التى ليس فيها حد مقرر ولا كفارة، أى الجرائم التى لم ينص الشارع على عقوبة لها بنص قرآنى أو حديث نبوى، مع ثبوت نهى الشارع عنها لأنها فساد فى الأرض، أو تؤدى إلى فساد

---

(٢٦) السيرة النبوية لابن هشام (خطبة أبى بكر بعد البيعة)، تاريخ الكامل لابن الأثير ج٢.

(٢٧) أخرجه الإمام أحمد فى مسنده والحاكم فى المستدرك.

(٢٨) محمد ابو زهرة، الجريمة والعقوبة فى الفقة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة دت، ص ٣١٦.

فيها، مثل السرقة من غير حِرْز، أو خيانة الأمانة كولاة بيت المال، أو من يسرق الوقف أو مال اليتيم، أو يحكم بغير ما أنزل الله، أو يعتدى على الرعية، أو يغش فى المعاملات كالذى يغش فى الأطعمة أو الثياب، أو يُطَفِّف فى الكيل، أو يشهد بالزور، أو يلقن شهادة الزور، أو يرتشى فى حكمه[٢٩]. كذلك الجرائم التى يرتكبها الحكام والولاة وتدخل فى دائرة التعزير، فإن ولى الأمر يضع العقوبات الرادعة لمن يأخذ الرشوة، أو يحكم بغير ما أنزل الله، أو يعتدى على الرعية، فهذه كلها جرائم من الولاة يجب على ولى الأمر أن يردعها بالتعزير، وأن يسن من أساليب التعزير ما يراه زاجرا لهم، وأدْعى إلى الاعتبار من غيرهم[٣٠].

ويُقَدِّر ولى الأمر التعزير بمقتضى ما خوله الله تعالى له من سلطان فى الأرض، وأن يسن من العقوبات ما يراه رادعا للناس لمنع الفساد. وسُمِّى تعزيرا لأن به تقوية الجماعة، وبه حفظها. وإرادة ولى الأمر ليست مطلقة فى تقرير العقوبات الزاجرة للجرائم التعزيرية، بل إنه مقيد بقواعد العدالة، والتناسب بين الجريمة والعقاب، يقتبس هذه العقوبات على ضوء القرآن والسنة.

ومقصود الشرع بعدم تحديد العقوبة فى كل الجرائم، هو تمكين ولى الأمر من وضع عقوبات تتناسب مع حاجة العصر والبيئة[٣١]. وحسب كثرة ذلك الذنب فى الناس وقِلَّته، وطبقا لحال المذنب، فإذا كان من المدمنين على الفجور، زيد فى عقوبته بخلاف المُقِل من ذلك، وعلى حسب كِبْر الذنب وصِغَره. على أن دوران الحكم الشرعى حسب تغير مناطه باختلاف الزمان والمكان والحال، لا يعنى بأى حال من الأحوال تبديل حقيقة ذلك الحكم، وإنما التأكيد على دوامه واستمراريته، ومنها دقة اصطلاح ابن القيم فى تغير الفتوى وليس تغير الحكم، بحسب تغير الأزمان، والأمكنة والأحوال، والنيات، والعوائد، وفى كل الحالات تحكيم دائم ومستمر للحكم الشرعى.

---

(٢٩) ابن تيمية، السياسة الشرعية، تحقيق صالح اللحام، عمان ٢٠٠٤، ص ١٥٩.

(٣٠) محمد سلامة مدكور، المدخل للفقه الإسلامى، ص ٧٦٥.

(٣١) نفس المرجع، ص٧٦٦.

والجرائم التعزيرية، يصح لولى الأمر أن يضعها فى مراتب، ويقسمها أقساما، ويضع أمام كل قسم منها عقوبة رادعة، لها حد أدنى وحد أعلى، ويكون للقاضى تقدير حال كل جرم، وما يستحق من عقاب. والتعزير هو لولى الأمر، والقاضى يستمد السلطان منه، وعلى ذلك يكون القاضى فى تطبيق التعزيرات التى يقررها ولى الأمر مُتَّبِعا له[٣٢].

أما عقوبات التعزير، فقد نصت الشريعة عليها وهى: الوعظ، والتهديد، والجلد، والضرب، والهجر أى المقاطعة، والحبس، والصلب، والقتل، والغرامة، والتشهير، والنفى. وهى عقوبات مصدرها القرآن والسنة والإجماع، ومن ثم فهى عقوبات مقررة بطريقة شرعية[٣٣].

ويتطلب وضع هذه القوانين التى تلبى احتياجات الدولة، ولا تتعارض من الأحكام الصريحة للشريعة الإسلامية، اجتهاد العلماء والفقهاء فى استنباط الآراء الفقهية التى تراعى المصالح المرسلة، والتقاليد والأعراف المتسقة مع الشرع. والمقصود بالمصالح المرسلة، هو المعانى التى يترتب بناء الحكم عليها جلب مصلحة للعباد أو دفع مفسدة عنهم، ولا يتم العمل بها إلا فى باب المعاملات فقط، بحيث لا يعارض التشريع الذى روعيت فيه المصلحة حكما، أو مبدأ ثبت بالنص والإجماع[٣٤]. والاعتداد بالمصالح المرسلة فى التشريع، ينفى عن الشريعة الجمود، ويجعلها مسايرة لمصالح الناس الدنيوية التى تَجِدّ وتحدث.

كما أن الاعتداد بالعُرف أمر دعت إليه نصوص الشريعة، حتى لا يقع الناس فى الحرج والضيق بترك ما اعتادوه، وما تعارفوا عليه مما لا يخالف النصوص الشرعية. ويرى الفقهاء، أن الغافل عن العرف فى فتواه، غافل عن مقاصد الشريعة فى

---

(٣٢) محمد ابو زهرة، الجريمة والعقوبة فى الفقه الإسلامى، ص١٢٠- ١٢٧.

(٣٣) فى تفصيل هذا انظر، عبد القادر عودة، التشريع الجنائى الإسلامى مقارنا بالقانون الوضعى، د. ت. ج ١، ص ١٤٥- ١٤٧.

(٣٤) محمد زكريا البرديسى، أصول الفقه، دار النهضة العربية، ط٦، ١٩٧٥، ص ٣٢٥، ص ٣٢٨.

أحكامها. والمعروف أن عرف الناس غير مستقر، وعاداتهم غير ثابتة، لذلك فإن الأحكام والفتاوى التى استندت على العرف تتغير بتغير الأعراف(٣٥).

وقد أتاح الشرع لولى الأمر العام الذى يتولى تقدير العقوبات التعزيرية فى المعاصى المقررة بنص قرآنى، أو حديث نبوى، توحيد العقاب فيها إذا رأى ذلك، فيصح أن يضع عقابا ثابتا مقررا فى كل الجرائم المتماثلة فى الأقاليم الإسلامية كلها، وقد يخالف بينها على حسب قوة الردع، ومقدار أثره، ونوع كل عقاب، وما ينتج فيه بالنسبة للأقاليم المختلفة. وإذا ترك ولى الأمر أو رئيس الدولة الإسلامية الأول، لولاة الأقاليم ومجالسها الشورية الحق فى وضع العقوبات التعزيرية بما يرونه رادعا للمجرمين فى إقليمهم، دافعا للفساد فيه، فإن العقوبات تختلف لا محالة باختلاف الأقاليم فى الغالب، إذ كل إقليم سيدرس الفساد فيه وذرائع دفعه غير مقيد بما تنتجه الدراسة فى الأقاليم الأخرى، إلا إذا توحد الداء، وتوحد الدواء، وتلاقت الأفهام، أو جمعها الإمام الأعظم بشوراه على أمر موحد جامع(٣٦).

الدين والدولة فى الفكر العثمانى:

عرّف الفقهاء الدولة المسلمة، بأنها الديار التى أكثرها مسلمون. ورأى أبو حنيفة أن الدار أى الدولة تكون إسلامية عنده، إذا كانت تطبق فيها أحكام الإسلام، أو كانت إقامة المسلمين والذميين فيها بمقتضى الولاية الإسلامية، وسلطان الحاكم المسلم(٣٧).

والمحافظة على الدين، مكون أساس فى الفكر العثمانى. فالدين والدولة فى الفكر العثمانى شىء واحد، وترد الكلمتان متلازمتين فى الكتابات العثمانية، وتسبق كلمة الدين كلمة الدولة إذ يصبح الخطر الذى يهدد الدين، تهديداً للدولة، وإقامة الدين هى إقامةالدولة، كما أن الخطر الذى يهدد الدولة هو تهديد للدين. والخطر

---

(٣٥) عباس متولى حمادة، أصول الفقه، ص ٢٣٣- ٢٣٩.

(٣٦) محمد أبو زهرة، الجريمة والعقوبة فى الفقه الإسلامى، ص ٣٣٢.

(٣٧) محمد أبو زهرة، المرجع السابق،ص ٣٦٠، نقلا عن البدائع، ج٧، ص ١٣٠.

منشؤه، إما الكفار ويعنى أعداء الدولة من غير المسلمين، أو" الرافضة والمبتدعة" وتعنى كل من يخالف مذهب أهل السنة والجماعة[٣٨].

فعندما سعى الشاه إسماعيل الصفوى الشيعى للتحالف مع سلطان مصر المملوكى قنصوة الغورى ضد العثمانيين، وتأكد السلطان سليم من هذا الأمر، وهنا كان تهديد الدين والدولة شيئًا واحدًا. فاستفتَى السلطان سليم العلماء فى ذلك فأفتوه[٣٩]، فكان الفتح العثمانى للشام عام ٩٢٢ هـ: ١٥١٦، ومصر عام ٩٢٣ هـ: ١٥١٧م.

فى هذا الإطار، نرى أن الدولة والدين فى الفكر السياسى العثمانى يكوِّنان وحدة واحدة. فسلامة الدولة تعنى سلامة الدين، وإقامة الدولة تعنى إقامة الدين، وما يهدد الدولة هو تهديد للدين، والتفريط فى الدين يعنى التفريط فى الدولة. لهذا كانت أحكام الشريعة الإسلامية، التى أطلق عليها العثمانيون اسم "الشرع الشريف"، هى المرجعية القانونية للدولة العثمانية فى كافة نظمها وقوانينها.

لذا نجحت الدولة العثمانية - من خلال نظمها الشرعية فى الحكم والإدارة - فى أن تجمع خلال تاريخها التقليدى بين أناس اختلفت أجناسهم، وتباينت أديانهم واعتقاداتهم

---

(٣٨) فى مطلع القرن السادس عشر الميلادى، العاشر الهجرى، بدأ نشاط الدولة الصفوية الشيعية الناشئة، لنشر المذهب الشيعى بين الأتراك فى آسيا الوسطى، والأجزاء الشرقية من الدولة العثمانية فى الأناضول، مما حدا بالسلطان سليم الأول إلى التحرك لقتال الشاه اسماعيل الصفوى، وأخذ على عاتقه مسئولية" اقتلاع دولته من على وجه الأرض" والقضاء على "الملاحدة القزلباشية". وكان الشاه اسماعيل الصفوى يوصف فى كتب التاريخ العثمانية بأنه " الملحد"، ومذهبه بالإلحاد، وأتباعه بالملاحدة وانتصر السلطان سليم الأول عليهم فى جالديران عام ١٥١٤م، ودرأ بذلك خطر الشيعة عن العالم الإسلامى السُّنّى. واحتفل المسلمون فى مصر والشام بنصر العثمانيين. انظر، أحمد جودت، تاريخ جودت، مرجع سبق ذكره، ج١، ص٣٢. منجم باشى، جامع الدول، ج٢، ورقة ٤٩٤ب.

(٣٩) جمع السلطان سليم طائفة من العلماء لمشاورتهم فى أمر مساعدة السلطان الغورى للشاه إسماعيل الشيعى وموقف الشرع من هذه المساعدة وسألهم " ما أمر من يمدون يد المساعدة لطائفة القزلباش"، فأفتوه بأن " من يساعدون ويظاهرون طائفة القزلباش، فهم منهم " فتحرك السلطان سليم الأول لقتال الغورى بموجب هذه الفتوى، خاصة بعد أن قبضت المخابرات العثمانية على جواسيس الشاه اسماعيل الصفوى وهم فى طريقهم إلى مصر ليسلموا الغورى رسائل خاصة بالتحالف ضد العثمانيين، انظر، محمد حرب، حملة سليم الأول على مصر، استانبول ١٩، ص ١١١ (باللغة التركية).

فى إطار من السلم والتعايش، وكانوا يطلقون على ذلك النظام الاجتماعى وتعايش الناس اسم "نظام العالم"، وقد أطلق عليه الأوروبيون اسم "السلام العثمانى"[٤٠].

أيديولوجية الحكم فى الفكر السياسى العثمانى:

ومفهوم الحكم عند بالعثمانيين، هو إقامة الدولة التى تعنى إقامة الدين.وولى الأمر هو رأس الدولة؛ الخليفة أو من ينوب عنه. وصفات السلطان الخليفة كما بلورها الفكر السياسى العثمانى هى:

"أن يكون الأمير قويا فى مُلكه وسلطانه، عادلا بين رعيته وأعوانه، عالما بأمور الدين، مقتديا بأمر الرسول الأمين، مطيعا لرب العالمين، ومختارا رضاء الله على هواه، مشفقا كالأبوين على رعاياه"[٤١].

أما مهامه فهى:

" الجهاد فى سبيل الله، وقمع الكفرة والملحدين، والبغاة والمرتدين، والإنصاف والانتصاف للمسلمين بإقامة ما أمر الله تعالى من الحدود والقصاص[٤٢].

هذا الجهاد له أوجه متعددة، منها عدم البيع للأعداء فى أوقات الحرب، فهذا السلطان أحمد الثالث يرسل أمرا شريفا إلى ولاية مصر يحذر فيه المصريين من بيع شىء من الغلال والبن للنصارى الذين هم فى حالة حرب مع الدولة، ويحذرهم من مخالفة هذا الأمر، لأن هذا " يقوى النصارى المحاربين على عسكر الموحدين"[٤٣].

والحديث النبوى الشريف المكتوب على الباب السلطانى من قصر طوب قابى مقر إقامة السلاطين العثمانيين لأكثر من أربعة قرون هو " السلطان ظل الله فى الأرض،

---

(٤٠) أكمل الدين إحسان (إشراف)، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، استانبول ١٩٩٩، نقله إلى العربية صالح سعداوى، ج ١ ، ص ٦٠٥.

(٤١) لطفى باشا، خلاص الأمة فى معرفة الأئمة، نشر ماجدة مخلوف، دار الآفاق العربية، القاهرة ٢٠٠١م، ورقة ١٨أ- ب.

(٤٢) لطفى باشا، خلاص الأمة، ورقة ١٨ب.

(٤٣) انظر، ابن الوكيل، تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب، تحقيق محمد الششتاوى، ط١ ١٩٩٩، ص ٢١٣.

يأوى إليه كل مظلوم"[٤٤]، والعبارة ذات مغزى يشير إلى فلسفة الحكم لدى العثمانيين. فالسلطان هنا مهمته الأساس هى إقامة العدل، وإنصاف المظلوم من منطلق مهمته الأولى بوصفه ممثلا لشرع الله.

وتبين لنا الأدبيات العثمانية مكانة العدالة فى أيديولوجية الحكم فى الدولة العثمانية، فيقول قوجى بك فى مستهل رسالته التى قدمها للسلطان مراد الرابع بعبارة (ساعة عدل خير من سبعين سنة عبادة) " ويصف السلطان العثمانى بأنه (ناشر بساط العدل وقالع جذور الظلم والفساد) وأن (باعث انتظام المُلك والملة، وسبب استحكام قواعد الدين والدولة، هو التشبث بحبل الشرع المحمدى المتين. والانشغال بأحوال الرعايا والبرايا الذين هم ودايع رب العالمين، وبذل العناية الواجبة للعلماء العاملين بعلمهم، وللغزاة الذين يبذلون أرواحهم فى سبيل الله، وينالون من السلطان ما يستحقون من عنايته، فيرى الأخيار من كل صنف منه الرعاية، ويلقى الأشرار المذلة والهوان.فهذا دستور العمل فى كل الأمور لسلاطين السلف بوأهم الله الجنات العالية)[٤٥].

ويحرص السلطان العثمانى، على تجسيد أيديولوجية الحكم هذه التى توصيه بأن يعمل على سياسة العدل بين الرعايا المسلمين وغير المسلمين الذين أوكل الله أمرهم إليه، وأن يحميهم من ابتزاز موظفيه، وأن يضع سلطته فى خدمة صلاح حالهم. لأن نظام العالم مترابط الحلقات، ورفاهية الرعايا شرط لقوة الدولة. وكان يصدر مراسيم تعرف باسم مراسيم العدالة (عدالت نامه) للقضاء على التجاوزات، ويرسل عملاء سريين لإجراء تحريات فى الولايات، ويقوم هو نفسه بتفقدات متنكرا ومتخفيا[٤٦]. فيقوم السلطان برحلات مختلفة فى استانبول وضواحيها، عندما يتنكر فى زيه ويطوف خفية بين الأهالى فيستطلع الرأى العام، ويتفقد أوضاع الناس اليومية وطعامهم وشرابهم[٤٧].

كذلك عمليات التفتيش التى كان يقوم بها الصدر الأعظم - أى رئيس الوزراء- ، كانت تحتل مكانة هامة بين وظائفه، إذ يخرج على رأس حاشية كبيرة تضم فى

---

(٤٤) أخرجه الحكيم والبزار والبيهقى فى شعب الإيمان.

(٤٥) كوريجه لى قوجى بك، رسالة قوجى بك، (باللغة العثمانية)، ص ٢.

(٤٦) جيا فينشتلين، الإمبراطورية فى عظمتها (القرن السادس عشر) فصل فى كتاب تاريخ الدولة العثمانية، إشراف روبير مانتران، ترجمة بشير السباعى، ط١ القاهرة ١٩٩٣، ج١، ص٢٥٣.

(٤٧) أكمل الدين، ج١، ص ١٥٠.

مقدمتها قاضى استانبول، ليتفقد أحوال الناس، ويستطلع أمورهم، فيطوف الأسواق ومحال البيع والشراء ويراقب أرباب الصنايع والتجار ويضبط الأسعار وتجرى فى الحال معاقبة من يراه مذنبا منهم كل بحسب ذنبه، وهذا العقاب الفورى السريع كان له تأثير رادع فى هذه الفئات[٤٨].

وكان الولاة العثمانيون يوصف الواحد منهم بأنه الوكيل المطلق للسلطان، وبالتالى فهو مأمور بالاضطلاع فى مقر ولايته بالمهام المنوطة بالسلطان، وهى إقامة العدل بين رعاياه، والدفاع عن البلاد، والإنصاف والانتصاف للمسلمين بإقامة حدود الله.

أما رعايا السلطان فهم صنفان: العسكر، والرعية. والمقصود بالعسكر، هم كل من يقوم بعمل فى خدمة الدولة من خلال وظيفة عسكرية أو مدنية. وهؤلاء لا يمثلون ارستقراطية عثمانية، إنما هم موظفون يقعون تحت سلطة السلطان مباشرة ولهذا كان يطلق عليهم اسم عبيد السلطان، أى أنهم لا حصانة لأموالهم أو لأرواحهم، وللسلطان الحق فى الحكم عليهم بالقتل سياسة بأمره المباشر. أما الصنف الآخر فهم الرعية، وهؤلاء مصانة أرواحهم وأموالهم فى مواجهة سلطة السلطان، لكونهم ليسوا من عبيد السلطان، وأمرهم موكول إلى قضاة الشرع[٤٩]. أما العلماء، فرغم أنهم من العسكر لكونهم يعملون فى خدمة الدولة، لكن لهم حصانة أمام سلطة السلطان، وهى حصانة مستمدة من الشرع.

السلطة التشريعية للسلطان العثمانى:

السلطان فى الفكر العثمانى كما جاء فى مقدمة قانون السلطان سليمان القانونى هو (أن الله جعله سبب نظام العالم) وقوانينه وأحكامه (نافذة على كافة الأمم من أهل الوبر والمدر).

والسلطان العثمانى شأنه شأن أى عاهل مسلم، بعيد "أن يحكم وفق هواه، عن أن يكون فوق القوانين، ولا يستطيع تجاوز مبادئ الشريعة التى تحكم حياته العامة والخاصة[٥٠]. وفعل السلطان إنما يقيده الشرع، ذلك لأن الدين هو ضامن شرعية حكم

---

(٤٨) أكمل الدين، ج١، ص١٨٠.

(٤٩) انظر، أحمد مومجى، القتل سياسة فى الدولة العثمانية، أنقرة ١٩٨٥، ص٥٥ (باللغة التركية)

(٥٠) جيا فينشتلين، المرجع السابق ص٢٥٣.

السلطان. لهذا فإن مخالفته لأحكام الدين، إنما تعنى التعجيل بخلعه[٥١]. وهذه السلطة مقيدة دوما بالعلماء الذين يقومون لحماية الأفراد والأموال بمقتضى أحكام الشريعة[٥٢]. وهو الأمر الذى تعرض له أبو السعود أفندى فى بعض فتاواه المتعلقة بإدارة الدولة بقوله: " لا يصح الأمر السلطانى فيما لا يقره الشرع"[٥٣]،كذلك المولى الكورانى (أحمد شمس الدين أفندى بن اسماعيل الكورانى) وكان معلما للسلطان محمد الفاتح (٨٥٥- ٨٨٦هـ = ١٤٥١- ١٤٨١م)، وقد امتنع عن الفتيا " فى أمر يغاير الشرع "[٥٤].

وكانت القواعد العرفية الثابتة وقوانينها، وآداب البلاط الثابتة، والضغوط القادمة من المجتمع، كلها ضابطة للقوانين التى تصدر باسم السلطان والمتعلقة بالشئون الإدارية. فكافة شئون الحكم دنيوية أم دينية منوطة أساسا بالعلماء وإن كانت تجرى باسم السلطان. ويفوض السلطان الصدر الأعظم فى استخدام صلاحياته الدنيوية، أما صلاحياته الدينية فيفوض فيها قاضى العسكر فى البداية ثم شيخ الإسلام فيما بعد[٥٥].

وكان شيخ الإسلام - الذى هو قاضى القضاة - هو الممثل الشرعى للسلطان، وهو مستشاره في المسائل الشرعية، ورأس الهيئة العلمية، الذى يمثل الشئون الدينية الإسلامية، ويتولى إدارة الجهاز الشرعى، والقضائى، والتعليمى ويترأس كافة علماء وفقهاء الشرع فى الدولة العثمانية[٥٦]. وكان يوصف فى الأدبيات العثمانية بأنه " مفتى الأنام وحلال مشكلات الخاص والعام"، و"راعى آداب الشريعة المحمدية، ومراسم الطريقة الأحمدية"، و" مقدم العلماء ومستشار أمور الدين والدنيا المنوط بكف كفايته زمام مصالح الجمهور، وعلى عاتقه مقاليد الأمور، وصاحب اليد البيضاء وإعمال الرأى فى ضبط وربط أحوال الدين والدولة"، و"مستشار الدين والدولة،

(٥١) هنرى لورنس، الأصول الفكرية للحملة الفرنسية على مصر، الاستشراق المتأسلم فى فرنسا (١٦٩٨- ١٧٩٨)، ترجمة بشير السباعى،دار شرقيات، ط١، القاهرة ١٩٩٩، ص٥٩

(٥٢) هنرى لورنس، ص٦٠.

(٥٣) أكمل الدين، ج١، ص ١٥٠.

(٥٤) مستقيم زاده، دوحة المشايخ، ص ١٠.

(٥٥) أكمل الدين، ج١، ص ١٥٠- ١٥١.

(٥٦) أحمد صدقى شقيرات، تاريخ مؤسسة شيوخ الإسلام فى العهد العثمانى، ط١، الأردن ٢٠٠٢، ج١، ص ١٤٦.

وحلال مشكلات المُلك والملة" "والقائم على حل أمور جمهور العلماء وعقدها، وضبط جمهور أمور الفضلاء وربطها" "وخادم الشريعة، ومعين الدين والدولة"(٥٧) والعلماء "هم الناطقون بالحق، ولا ينفكون عن النصح الجميل للسلطان ملجأ العالم ويسعون لانتظام الدين والدولة، ومقيدون بأحوال عباد الله"(٥٨).

وقد بيَّن "قانون نامه" السلطان محمد الفاتح، أن السلطان يفوِّض فى إصدار الأحكام التى تحمل طغراء ثلاث جهات؛ فالأحكام التى تتعلق بأمور العالم، تكتب إلى العموم بأمر من الوزير الأعظم، والأحكام التى تتعلق بأموال السلطنة، تكتب بأوامر الدفتردار، وأحكام قضايا الشرع الشريف، تكتب بأوامر قضاة العسكر، ويفهم من هذا، أن كافة شئون الحكم دينية أم دنيوية وإن كانت تجرى باسم السلطان، إلا أنه كان يفوض الصدر الأعظم فى استخدام صلاحياته الدنيوية، أما صلاحياته الدينية، فكان يفوض فيها قضاة العسكر فى البداية، ثم فوض فيها شيخ الإسلام فيما بعد.

ومن صلاحيات السلطان الشرعية، إصدار القوانين والأوامر التى تنظم مصالح الناس، وتقيم الدين والدولة، وتدرأ المفاسد التى تمس الدين والمال والنفس، وهو ما يسمى بالسياسة. وقد عرفها الفقهاء بأنها (تغليظ جزاء جناية لها حكم شرعى حسماً لمادة الفساد) (٥٩) وقد تصل العقوبة فيها إلى القتل سياسةً. وتصدر هذه القوانين باسم السلطان، وتحمل اسم قانون نامه" أى "كتاب القانون"، وهو ما يطلق عليه فى المصطلح العثمانى " القانون المُنيف" أى القانون العالى أو الرفيع المكانة. وكانت هذه القوانين تختلف فى تفاصيلها من ولاية إلى أخرى، لكنها كلها لاتتصادم مع الشريعة. فتحدد النظام وعقوبة الخارجين عليه وهو ما يعرف شرعا باسم "التعزير".

ولما كانت القوانين العثمانية تدور فى نطاق الشرع الشريف، اعتمد السلاطين على الفقهاء والعلماء فى وضع أسس مواد هذه القوانين، فكانت مواد القانون تطرح فى صورة أسئلة على المفتى لمعرفة الرأى الشرعى فيها، وبناء على جواب المفتى، يتولى الكُتَّاب الصياغة القانونية للفتوى، وكانت غالبية القوانين العثمانية فى زمن

---

(٥٧) مستقيم راده سعد الدين أفندى، دوحة المشايخ، ص، ١٤، ٢٧، ١٩، ٤٥، ٢٠، ٣٨.

(٥٨) كوريجه لى قوجى بك، رسالة قوجى بك سى، ص ٩.

(٥٩) ده ده أفندى، السياسة الشرعية مخطوط برقم ٦٥٩ فقه عام، المكتبة الأزهرية.

السلطان سليمان القانونى، ثمرة مجموعة الفتاوى الشرعية التى أفتى بها شيخا الإسلام أبو السعود أفندى، وابن كمال باشا[٦٠].

وقد اعتمدت الدولة العثمانية المذهب الحنفى أساسا لتشريعاتها شأن الدولة العباسية. وقواعد هذا المذهب تعتمد على الكتاب، والسُنَّة، وأقوال الصحابة، والقياس والتوسع فيه، والاستحسان والتوسع فيه، والرأى ويسمونه المخارج من المضايق[٦١]، وفى هذا المذهب مرونة فى التطبيق خاصة فى الدول الإسلامية الكبرى التى تتعدد فيها الأعراق والأعراف. وكان فقهاء الأحناف يختلفون فى حكم المسألة الواحدة تبعا لاختلاف الأعراف[٦٢]. فضلا عن أن المذهب الحنفى يصلح أن يُعتمد فى معظم الجوانب التى تتعلق بالممارسة اليومية لنظام الحكم، وممارسة الإدارة الحكومية لأعمالها فى مختلف ميادين التطبيق، منها تطبيق النظام، والأمن، والحرب، وعقد الصلح، والأراضى والغنائم والأوقاف، وممارسة الموظفين الرسميين لأعمالهم، فهو مذهب ذو آفاق رحبة فى التطبيق[٦٣].

والأحناف يتشددون فى إثبات الجرائم الموجبة للحدود والقصاص والعقوبات المالية غير التعزيرية، بينما يتساهلون فى إثبات الجرائم الموجبة لعقوبة تعزيرية أكثر مما يتساهلون فى إثبات العقود المالية المحضة. ولعل مرجع ذلك التساهل، إلى أن الجرائم التعزيرية هى أكثر الجرائم وقوعا، والعقوبات التعزيزية هى أكثر العقوبات تطبيقا، فوجب التساهل فى إثبات هذه الجرائم حرصا على مصلحة الجماعة وصيانة لنظامها[٦٤].

القوانين العثمانية:

كانت الدولة العثمانية تطبق أحكام الشريعة الإسلامية التى ورد بشأنها حكم قطعى فى القرآن والسنة، مثل جرائم الزنا، والسرقة، وشرب الخمر المستوفية أركانها الشرعية اللازمة لإقامة الحد، وكذا ما يتعلق بالأموال مثل الجزية،

---

(٦٠) انظر، آق كوندوز، مجموعة القوانين العثمانية، استانبول ١٩٩٣ (باللغة التركية) ج١، ص ٨٦.

(٦١) انظر، أحمد صدقى شقيرات، ج١، ص٩٥.

(٦٢) محمد زكريا البرديسى، أصول الفقه، ص ٢٣٢.

(٦٣) عن سبب اختيار الدولة العثمانية للمذهب الحنفى انظر، أحمد صدقى شقيرات، المرجع السابق، ص ص ٩٤- ٩٨.

(٦٤) عبد القادر عودة، التشريع الجنائى الإسلامى، ص٣٢٠.

والزكاة، والعشور، إلى جانب القوانين التى تنظمها الدولة باجتهاد الفقهاء فى إطار الفقه الحنفى، لدرء المفاسد وتحقيق العدالة، فى المسائل التى لم يرد فيها حكم شرعى قاطع، والمسائل اللازمة لتحقيق العدالة، وإدارة الدولة واستقرارها. وهذا الصنف الثانى من القوانين هو ما كان يعرف باسم "قانون نامه"، وهى القوانين التى تصدرها الدولة فى مجال الحقوق العرفية، وفيها يستخدم السلطان سلطته وحقه الذى خوله له الشرع.

وتنقسم هذه القوانين من حيث الأساس إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول، وهو القوانين التى تحتوى أحكاما فى موضوع بعينه، وتصدر هذه القوانين فى شكل فرمانات ومراسيم، ويجرى إرسالها إلى الحكام الإداريين والقضاة. ويمكننا التعرف على نماذج منها فى السجلات الشرعية ودفاتر المهمة[٦٥] ودفاتر الطابو[٦٦].

أما القسم الثانى، وهو قوانين الولاية أو السنجق، التى تجمع قوانين الأراضى والضرائب الجارية فى ولاية بعينها. ويضاف إليها القوانين التى تتعلق بموضوعات معينة، أو بفئة معينة من الناس، مثل قانون الإنكشارية، أو قانون هيئة العلماء.

والقسم الثالث، هو القوانين العامة التى تضم الأحكام الجارية فى كافة مناطق الدولة العثمانية، ولاسيما ما يتعلق بالعقوبات، والأراضى، والضرائب.

وكان للدولة العثمانية قانون عام يعرف باسم - القانون السلطانى - أو القوانين العثمانية العرفية، أو القانون العثمانى، وتعنى القانون الذى يحتوى على القواعد العامة التى ينبغى تطبيقها فى جميع ولايات الدولة على اختلافها. مثل قانون السلطان محمد الفاتح الذى وصف بأنه (يجمع القواعد السلطانية والقوانين الخاقانية... ليكون دستور العمل فى الديوان السلطانى، ويكون عليها الاعتماد والتدبير). واقتصر هذا القانون على بيان مراتب الكبار والأعيان، والمراسم المتعلقة بتشكيلات السلطنة،

---

(٦٥) دفاتر المهمة: الدفاتر الخاصة بالإرادات السنية التى يصدرها الصدر الأعظم.

(٦٦) دفاتر الطابو: الطابو هو الرسم الحكومى الذى يستوفى مقدمًا فى مقابل منح حق التصرف فى الأرض. ودفتر الطابو هو دفتر إثبات سداد هذه الرسوم.

والغرامات، والرواتب، والألقاب[٦٧]. وجاء قانون السلطان سليم الأول، وقانون السلطان سليمان القانونى أكثر تفصيلا فى المسائل الشرعية التى تستوجب العقاب تعزيرا لعدم استيفاء شروط القصاص، أو إقامة الحد الشرعى، وبعض المسائل المالية، وأحوال الرعية.

مثال ذلك، العقوبات التعزيرية التى نص عليها قانون السلطان محمد الفاتح، وقانون السلطان سليمان القانونى، فيما يتعلق بجريمة الزنا التى وقعت وثبتت، ولم تستوف الشروط الشرعية لإقامة الحد[٦٨]، فكان نص القانون العثمانى على عقوبة تعزيرية على فعل الزنا غير مستوفى شروط الحد، وهذه العقوبة عبارة عن تعزير نقدى تتدرج قيمته حسب حال مرتكبها يسرا أو عسرا[٦٩]. كذا عقوبة السرقة من غير حرز، وهى السرقة التى لم تستوف شروط إقامة الحد، فكان يعاقب عليها القانون العثمانى عقوبة تعزيرية.

والتدرج فى العقوبة التعزيرية مسألة شرعية، أكثره تسعة وثلاثون سوطا، وأقله ثلاث.

والتعزير على أربع مراتب:

١- تعزير أشراف الأشراف كالفقهاء.

٢- تعزير الأشراف كالدهاقنة وكبار التجار.

---

(٦٧) قانون نامهء سلطان محمد الثانى، المقدمة.

(٦٨) يقول الفقهاء إنه قد يثبت الزنا شرعا لكن يوجد مانع يمنع إقامة الحد بعد الحكم به ومسقطات الحد هى: ١- رجوع المقر عن إقراره بالزنا إذا كان الزنا ثابتا بالإقرار سواء كان الإقرار صريحا أو ضمنيا. ٢- عدول الشهود عن شهاداتهم قبل تنفيذ الحد كلهم أو بعضهم ما دام عدد الشهود الباقين على شهادتهم أقل من أربعة. ٣- تكذيب أحد الزانيَيْن للآخر أو ادعاؤه النكاح إذا كان الزنا ثابتا بإقرار أحدهما وهو مذهب أبى حنيفة.٤- بطلان أهلية شهادة الشهود قبل إقامة الحد وبعد الحكم به وهو مذهب أبى حنيفة.٥- موت الشهود قبل الرجم وهو مذهب أبى حنيفة.٦- زواج الزانى من المزنى بها وهو قول أبو يوسف من أصحاب أبى حنيفة. انظر، عبد القادر عودة، التشريع الجنائى الإسلامى مقارنة بالقانون الوضعى، ص٤٥٤، وأيضا القاضى منلا خسرو، درر الحكام فى شرح درر الأحكام كتاب الحدود، باب وطء يوجب الحد أو لا.

(٦٩) تنص هذه المادة على أنه إذا كان مرتكب الزنا محصنا غنيا يغرم ثلاثمائة أقجة، وإذا كان متوسط الحال تكون الغرامة مائتى اقجة، وعلى فقير الحال مائة اقجة، فإذا كان شديد الفقر تكون الغرامة خمسين أو أربعين اقجة، انظر، قانون سلطانى وآيين رسم عثمانى لقانون السلطان سليم الأول، نشر مجمع التاريخ التركى ١٩٩٥، ص١/أ.

٣- تعزير أوساط الناس وتعزير الخسائس.

فتعزير الأول الإعلام لا غير، وهو أن يقول للقاضى بلغنى أنك تفعل كذا وكذا وتعزير الثانى الإعلام والجر إلى باب القاضى، وتعزير الأوساط وهم السوقة، يكون تعزيرهم بالإعلام، والجر إلى باب القاضى، والحبس، وتعزير الخسائس يكون الإعلام، والجر إلى باب القاضى، والحبس، والضرب، وصح حبسه مع ضربه إذا كانت هناك حاجة لزيادة التأديب. والحكمة من هذا التدرج هو أن ما ينزجر به العلماء غير ما ينزجر به خسائس الناس، فالإعلام يزجر العلماء والقضاة، بينما لا ينزجر به الخسائس ولهذا كان الضرب والحبس يزجرهم، لأن الغرض من التعزير هو المنع من معاودة القبيح(٧٠).

وكانت هذه القوانين ترسل فور صدورها إلى القضاة أينما كانوا لتكون تحت أيديهم عند إصدار الأحكام فى هذا الخصوص. وكان هذا القانون يقدم لمن يطلبه من الأهالى ليتعرف على محتوياته، وإبرازها عند الضرورة فى وجه من يخالفون الأحكام بما يضمن سيادة القانون(٧١).

مصادر القوانين العثمانية:

ويمكن إجمال المصادر الشرعية التى هى بمثابة المراجع للقضاء العثمانى على النحو التالى:

١- كتب الفقه الحنفى:

كتاب " دُرَر الحكام فى شرح غرَرَ الأحكام" لشيخ الإسلام منلا خسرو، وكان مرجعا للقضاة منذ زمن الفاتح. واعتبارا من عهد السلطان سليمان القانونى، صار كتاب "ملتقى الأبحر" لإبراهيم الحلبى، إلى جانب "درر الحكام" المرجع للقوانين فى المحاكم العثمانية.كما كان كتاب "السياسة الشرعية" لده ده أفندى هو الأساس فى العقوبات التعزيرية فى القانون العثمانى العام.

---

(٧٠) منلا خسرو، درر الحكام فى شرح غرر الأحكام، كتاب الحدود، فصل التعزير تأديب.

(٧١) أكمل الدين إحسان، المرجع السابق، ص ٤٩٢- ٤٩٣.

٢- مجاميع الفتاوى:

وهى عبارة عن المسائل الفقهية التى يتم إعدادها فى شكل سؤال وجواب، وتتعرض لأكثر المسائل شيوعا، وتقدم الرأى الراجح فى المذهب الحنفى، ويكون الجواب عليها قاطعا. ومن أشهرها مجموعة فتاوى أبى السعود أفندى، وفتاوى ابن كمال باشا، وفتاوى يحيى أفندى الأنقروى وغيرها.

وكانت مواد القوانين تطرح على شيخ الإسلام فى صورة أسئلة لاستطلاع الرأى الشرعى بشأنها، وتكون الإجابة عليها فى صورة فتوى، مثال ذلك القوانين المتعلقة بالأراضى فى الدولة العثمانية وقد وضعت كلها فى زمن السلطان سليمان القانونى، بهذه الطريقة، ورسمت فتاوى أبى السعود أفندى أسس هذه القوانين وتفاصيلها، ثم صارت هذه الفتاوى هى أساس التنظيم الحقوقى لقوانين الأراضى الميرية فى الدولة العثمانية(٧٢).

القوانين المطبقة فى مصر فى العهد العثمانى على ضوء الشريعة الإسلامية

١- الأحكام الشرعية: وهى الأحكام المعتمدة على المذاهب الفقهية الأربعة. ويقوم القضاة باستنباط أحكامها من كتب الفقه وتطبيقها. ولكل مذهب قاض هو بمثابة النائب لقاضى قضاة مصر.

٢- السياسة الشرعية: هى القوانين التى تصدر من الديوان باسم السلطان، وتعتمد على فتاوى شرعية وأسس فقهية، وهى مرتبطة أساسا بما استجد فى الواقع الإسلامى من أحداث ومناسبات لم يرد بشأنها نص قاطع، فيجب من ثم الاجتهاد بصددها لاستنباط الأحكام والقواعد التى تحقق المصلحة المعتبرة شرعا(٧٣). والسياسة الشرعية تمثل أحد المفاهيم الإسلامية المؤكدة على الشرعية جوهرا لها، وتميزها بالتالى عن أى سياسة وضعية. الأمر الذى يجعل من السياسة باعتبارها حركة لما يوافق الشرع، مفهوما منضبطا فكرة وغاية ومقصدا(٧٤).

وتتمثل السياسة الشرعية فى الدولة العثمانية فى:

---

(٧٢) انظر، أحمد آق كوندور، مجموعة القوانين العثمانية، استانبول ١٩٩٣م، ج٤، ص ٧٦. (باللغة التركية)

(٧٣) محيى الدين محمد قاسم، السياسة الشرعية ومفهوم السياسة الحديث، المعهد العالمى للفكر الإسلامى، سلسلة الرسائل الجامعية رقم ٢٧، ط ١٩٩٧، ص ٨٩.

(٧٤) انظر، محيى الدين محمد قاسم، ، نفس المرجع ص١١٤.

أولا: القانون العثمانى العام:

وهو القانون الذى يحمل اسم السلطان سليمان القانونى، وقد وضع لتنظيم معاملات الناس فى مسائل لم ترد بشأنها نصوص شرعية. وإصدار هذا القانون يأتى فى إطار مهمة السلطان بوصفه الحاكم أى ولى الأمر. وهى مهمة ملقاة على عاتقه بمقتضى الشرع، والعقوبات التى تنص عليها هذه القوانين تسمى من الوجهة الشرعية تعزيرا.

والقسم الأول من هذا القانون يتعلق بالعقوبات والسياسات الشرعية فى مسائل الزنا غير مستوفى الشروط الشرعية والذى لا يقام فيه الحد الشرعى لعدم اكتمال أركانه الشرعية(٧٥)، وفى جرائم التضارب، والتشاتم، والقتل، وشرب الخمر، والسرقة غير المستوفية شروط الحد الشرعى، والغصب، والاعتداء، وجرائم التسعير.

ويتضمن القانون العثمانى العام القواعد العامة المطبقة فى جميع الولايات العثمانية. وهى قواعد مستقاة من فتاوى الفقهاء، ويعتبر أساس العقوبات فى القوانين العثمانية(٧٦).

ويتضمن هذا القانون العام بعض الجرائم التعزيرية التى لم يرد ذكرها فى قوانين الولايات لكونها مدرجة فى القانون العام، وهى المسائل غير الإدارية، مثل الزنا، والسرقة غير المستوفية لشروط إقامة الحد، أو القتل الذى لا يقاصص فيه، وكذلك ما يتعلق بحق الطريق، وعقوبة الامتناع عن إقامة الصلاة. فقد نص القانون على أنه "ينبغى التحرى والتفتيش عمن لا يقيم الصلاة فى كل حى وقرية، ويعزر تعزيرا مُحَكما، ويغرم عن كل جلدتين اقجه واحدة"(٧٧). وكذلك المرأة التى تتزوج قبل

(٧٥) مثل عدم توافر الشهود الأربعة أو وجود ما يوجب إسقاط الحد الشرعى ومنها من (اسْتَأْجَرَ امْرَأَةً لِيَزْنِى بِهَا فَزَنَى بِهَا لَا يُحَدُّ عِنْدَ أَبِى حَنِيفَةَ) (دررالأحكام فى شرح غرر الحكام، باب الوطء الذى يوجب الحد والذى لا يوجبه)

(٧٦) أحمد صدقى شقيرات، ج١.

(٧٧) يقول ده ده افندى (إن التعزير بأخذ المال إن رأى القاضى أو الوالى جاز، ومن جملة ذلك رجل لا يحضر الجماعة يجوز تعزيره بأخذ المال) السياسة الشرعية ورقة ١٢٦أ. كما أفتى أبو السعود أفندى فى معروضاته بتعزير تارك الصلاة.معروضات أبو السعود أفندى، كتاب الصلاة.

انقضاء عدتها، يعاقب من تزوجها عقابا مشددا، ويعاقب من يزور حجة شرعية ومن يستخدمها، و يعزر من يشهد زورا ويُشَهَّر به، ومن اعتاد التزوير تقطع يده[٧٨].

ثانيا: قانون نامه مصر

وهو قانون ولاية مصر الذى صدر باسم السلطان سليمان القانونى، ويختص بتنظيم بعض الشئون المالية، والإدارية، والعسكرية الخاصة بولاية مصر، ويشبه إلى حد كبير القانون الإدارى بمفهومه المعاصر. وهو من المصادر المهمة التى اعتمد عليها حكام الشرع ولاسيما فى مجال العقوبات المتعلقة بالأراضى، والأموال والأوقاف، والعسكر.

ثالثا: الفرمانات والأوامر السلطانية

وهذه الأوامر التى يصدرها السلطان فى مسائل بعينها تعتبر مكملة للقوانين، ولها نفس قوتها، وتصدر فى شكل فرمانات ومراسيم، وكان يجرى إرسالها إلى الإداريين المحليين والقضاة لتنفيذ ما جاء فيها، مثال ذلك، مجموعة الفرمانات التى صدرت بخصوص رهبان سيناء وأديرتهم[٧٩]. كذلك البراءة التى صدرت بتاريخ ٢٩ رمضان سنة ٩٢٩هـ، وتحدد وظيفة وصلاحيات أمير أمراء مصر، وفيه يُخاطب أمير أمراء مصر الذى يفوضه السلطان فى حكم مصر ويسلمه "مفاتيح ومقاليد أحكام الملك

---

(٧٨) القانون العثمانى العام فى زمن السلطان سليمان القانونى، المادة ٥٤، أحمد آق كوندوز، ص ٣٠٣.

(٧٩) مثال ذلك(فرمان السلطان سليم الأول المؤرخ ١١- ١٩ يوليو ١٥١٧م = ٢١- ٢٩ جمادى الثانى ٩٢٣هـ سليم بن بايزيد خان المظفر دائما:

يقضى الفرمان الشريف السلطانى عالى الشأن، والطغراء الخاقانى، النافذ بالعون الربانى، بأن: طائفة الرهبان والقسيسين المعنيين بالفرمان الحائز قدرة القدر، الساكنين والمتمكنين فى جبل طور سيناء، وقد اعتادوا قِرى وإكرام كل صادر ووارد على أديرتهم، فإنه يحظر على طائفة الأعراب الدخول إلى أديرتهم على الإطلاق، أو اعتراض طريقهم، أو التعرض لهم أو التدخل فى شئونهم أصلا، كما ينبغى التسامح فى حقوقهم ورسومهم وأحكامهم وعشورهم، وبساتينهم، وحدائقهم، وثمارهم، ونخيلهم، وزيتونهم، وحقوقهم فى البلاد الطورية والشامية والمصرية، وعدم التعرض أصلا إلى أوقافهم وبيوتهم وبساتينهم ومزارعهم فى جزيرة كريت وجزيرة قبرص، كذلك التسامح فى الحقوق الديوانية التى تحصل عن الصابون والزيت الجبلى والنذور والصدقات التى تصل إليهم من جانب البر والبحر المالح ومن طرف البحر العذب ومن الثغور الإسلامية؛الإسكندرية ورشيد ودمياط والبرلس وبولاق، وقطية وغزة ويافا وبيروت وصيدا وطرابلس واللاذقية وسائر النواحى المصرية والشامية، ولتجرى زيارة عماماتهم فى القدس الشريف وفق العادة القديمة، وألا يعارضهم أحد غيرهم فى دفن موتاهم، وإذا ظهرت لهم حقوق وثبتت تجاه أحد، فليحصلوها بسرعة بغير قصور، وعلى حاكم الوقت أن يمنع من يريدون التدخل بغير وجه و يردهم).

والملة"، أى أنه مفوض من السلطان تفويضا كاملا فى شؤون الولاية فيما يتعلق بمراقبة تنفيذ أحكام الشرع والقانون، وهذا التفويض فى المسائل التنفيذية فقط، إذ لا يعطيه صلاحية التشريع، أو وضع قوانين جديدة(٨٠). وتحدد هذه البراءة اختصاصات أمير أمراء مصر، وهى اختصاصات إجرائية أساسها عدم التهاون فى تنفيذ أوامر الحكومة، وإنفاذ الشريعة، وتحقيق العدالة. من خلال رعاية "قسطاس الشرع القويم، ومقياس القانون القديم" وتجنب "الميل والمحاباة، أو التمييز بين القوى والضعيف، أو الوضيع والشريف، وبين سائر الجماعات والطوائف، وإهانة الظالم على الدوام وإعانة المظلوم، وعدم تجاوز الشرع الشريف والقانون المنيف".

يضاف إلى هذا، القانون السلطانى الخاص بديوان مصر وبيت المال الذى وضع سنة ٩٥٩هـ لتنظيم شئون مصر، والأسس الإجرائية التى يعتمد عليها أمير أمراء مصر فى تسيير أمور الديوان. وتتضح فلسفة هذا القانون من مجموع الآيات، والأحاديث النبوية التى يتضمنها "السلطان ظل الله فى الأرض، يأوى إليه كل مظلوم" و"كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته"(٨١).

وأيضا قانون القسمة، وينظم الرسوم العرفية التى يحصلها القضاة مقابل مباشرتهم للقضايا، وصدر فى الفترة من عام ٩٤٤- ٩٥٦هـ بناء على عرض من قاضى مصر المولى شمس الدين يسأل فيه عن قيمة الرسوم التى ينبغى تحصيلها عن رسوم القسمة، ورسم النكاح، ورسم الحجة، ورسم العتق، ورسم الأوقاف وغيرها(٨٢). كما كان يطبق قانون ولاية الروم فى بعض مسائل الغرامات.

وكانت العادة فى إعلان القانون، أن يقوم المنادون بالنداء والتنبيه بشأنه ليصبح الجميع على علم به، فتنتفى لديهم الجهالة بأحكامه. وكان نص القانون يحفظ فى ديوان مصر، وترسل صورة منه إلى القاضى بوصفه القائم على تطبيق القوانين(٨٣).

---

(٨٠) انظر، أحمد آق كوندوز، ص ٧١.

(٨١) سبق تخريجه ص ٢٠.

(٨٢) نصوص هذه القوانين منشورة فى، أحمد آق كوندوز، نفس المرجع.

(٨٣) انظر قانون نامه مصر.

كان من عادة العثمانيين، إذا فتحوا إقليما وضعوا النظم الإدارية، والقوانين التى تناسب هذا الإقليم، مع الوضع فى الاعتبار احتياجات أهله بما يضمن حسن الإدارة فيه.بحيث لا تخرج هذه النظم والقوانين عن القواعد الأساس المعمول بها فى الإدارة العثمانية، إنما الاختلاف يكون فى الفرعيات والتطبيقات، بحيث يتم تعديل بعض المواد والأحكام بما يتلائم مع طبيعة الإقليم، وموقعه، ومزاج أهله، وخصوبة أرضه وجدبها، لذا كانت قوانين الولايات تختلف فى جزئياتها من ولاية إلى أخرى، لكنها تتفق فى قواعدها العامة[٨٤]. والهدف من قانون مصر كما جاء فى مقدمته هو(تأييد الشرع القويم) وأن يكون (فى مجموع أحكامه مُعين وبصير ومُعاون وظَهير للشريعة المُطهرة مدار الليل والنهار فى كل أمر خطير). أى أنه يدور فى إطار أحكام الشريعة الإسلامية.

وكتاب قانون مصر الذى وضع فى زمن السلطان سليمان القانونى ، يعتمد على التوفيق بين (بعض الخصال الموصوفة الموافقة والمطابقة للشرع الشريف، بمفهوم "المعروف عُرفا كالمشروع شرعا" ، وبعض القوانين العادلة عن آبائنا الكرام وأجدادنا العظام). لذا نجد أن الكثير من مواد القانون الخاصة بالأموال والأراضى الزراعية، كان العمل يجرى بها فى مصر قبل مجيئ العثمانيين، لتعارف الناس عليها وعدم مخالفتها للشرع، أما الأعراف التى فيها خروج على الشرع، أو ظلم، أو من شأنها أن تؤدى إلى خراب المملكة، فتم رفعها، بل ومعاقبة مرتكبها.

واهتم قانون مصر بتنظيم الحياة الإدارية والعسكرية والمالية فيها. أما المعاملات و الجنايات والأحوال الشخصية فكان يجرى النظر فيها على ضوء أحكام الشريعة الإسلامية.

لهذا فإن الفتح العثمانى لمصر سنة ١٥١٧م، لم يحدث تغيرات قانونية كبيرة فيما كان يجرى تطبيقه فيها قبل العثمانيين. وكان النظام القانونى الأساس فى مصر يعتمد أساسا على القوانين الشرعية. فأغلب القضايا التى تتعلق بالمسائل الجنائية والمعاملات، والأحوال الشخصية يتم الحكم فيها من خلال أحكام الشريعة، ويقوم أربعة قضاة يمثلون المذاهب الفقهية الأربعة بالنظر فيها. أما قانون نامه مصر هذا

---

(٨٤) احمد آق كوندوز، القوانين العثمانية ،ج٤ ،ص٣٦٢.

فيمثل القوانين الإدارية والعسكرية فقط وتمثل خمسة عشر فى المائة من مجمل القوانين المطبقة، والمكلف بتطبيقها هو حاكم الشرع.

والجدير بالذكر، أن هذا القانون الذى بين أيدينا، يتضمن بعض المواد الأساسية من القانون العثمانى العام، كما يعتمد فى كثير من بنوده على العادات والأعراف التى كانت مرعية فى مصر، إلى جانب القوانين التى وضعها قايتباى قبل الفتح العثمانى لمصر.

فمن المواد المستقاة من القانون العثمانى العام، تلك المادة المتعلقة بحظر حمل السلاح على الأهالى أو شرائه أو إخفائه، وكذا إعادة من هجروا قراهم إلى مواطنهم الأصلية إذا كانت مدة فرارهم أقل من عشر سنوات، أما من بلغ عشر سنوات فله أن يستقر فى المكان الذى هاجر إليه(٨٥).

ومن القوانين التى كانت فى أيام قايتباى واستمرت بعد الفتح العثمانى؛ القانون الذى كان يتم بموجبه تحصيل الرسوم والعشور من التجار فى الموانئ المصرية، وتقسيط الأراضى، ورسم المساحة، ورسوم الكشوفية، ورسوم الشياخة، والرسوم المعينة للجسور، وعمل الجرافة والمرمة. وتم إلغاء ما كان يتضرر منه الأهالى فى زمن قايتباى مثل "رسم الضيافة"، وما زاد على رسم قدومية العمال والمباشرين بعد أن تضاعفت وتزايدت بمرور الوقت عما كانت عليه فى زمن قايتباى وجاوزت حد الاعتدال، وقد أُلغيت بموجب الأمر السلطانى وجرى إعفاؤهم منها. كذا إلغاء ما استجد فى زمن العثمانيين وتضرر منه الأهالى مثل الفرط ورسم كسر الوزن. ودائما يتم التنبيه على عدم مخالفة ما جاء فى قانون مصر، وإلا عوقب من يخالفه، وقد تصل العقوبة إلى العزل من الوظيفة.

ولأن همة السلطان العثمانى "مصروفة لإقامة شعائر الدين وإشاعة سُنَّة سيد المرسلين" فإنه عملا بالشرع الشريف، قرر قانون نامه مصر، إلغاء بعض النظم الإدارية التى كانت قائمة فى العهد المملوكى، مثل المقاطعات التى كانت تمنح لبعض الأفراد

---

(٨٥) انظر قانون نامه عثمانى فى زمن السلطان سليمان القانونى، الفصل الرابع، ولطفى باشا، آصافنامه، الفصل الرابع، وقانون نامه مصر، فصل العاطل والبور والخراب.

"مقابل التسامح فى بعض المحرمات" كالرسوم التى كانت تحصل على البغايا وهو أمر ابتدعته الدولة الأيوبية، واستمر فى مصر فى العهد المملوكى[٨٦].

وقد راعى القانون البعد الشرعى والاجتماعى والأخلاقى لمواده، فرفع من القانون ما يتضرر منه الأهالى، أو يشعرهم بالظلم، وما ليس له أصل من الشريعة، فألغى القانون رسم الضيافة من منطلق أهمية الغنم لمعيشة الفلاح. كما تضمن القانون إلغاء الخمارات فى القرى والأمصار وتجمعات الفساق، وشرب الخمر والبوظة علنا، ومنع شيوع الفاحشة والمنكرات والزنا وسائر الكبائر[٨٧] واهتم بإبطال ما يخالف الشرع من العادات الاجتماعية، فنص القانون على أنه (ينبغى التجنب والاحتراز من الخمارات أولا فى المدن، وثانيا فى القرى والأمصار ومن تجمعات الفساق وشرب الخمر علنا، وتناول الشراب فى التجمعات التى هى أماكن شرب البوظة بادعاء أنها بوظة، ومن شيوع الفاحشة والمنكرات، ومن وقوع الزنا وسائر الكبائر)، وفوض السلطان أمير الأمراء فى تنفيذ هذا بوصفه نائبا مطلقا للسلطان[٨٨].

وتضمن القانون أيضا مواد تتعلق بتنظيم أنواع الجند التابعين للدولة. وهم؛ الكُوكُلليَّان أى المتطوعة أو المجازفون وعددهم ألف ومائة، والفرسان رماة البنادق وعددهم تسعمائة، ومحافظو قلعة مصر، والعَزَبان وعددهم خمسمائة.

---

(٨٦) بعد موت الملك العادل فى الشام وضع ابنه أموالا على أجور المغانى من الرجال والنساء، ودار الخمر والفواحش فبقى غير ممنوع من جهة السلطان، لما عليه من الوظيفة (انظر ابن تيمية، السياسة الشرعية فصل الأموال السلطانية والأموال العقدية من وقف ونذور ووصية ونحو ذلك، وكذلك ضامنة المغانى خلال العصر المملوكى وهى التى تضمن تسديد الأموال المفروضة على ممارسة البغاء إلى الدولة وكان هذا الوضع مرعيا عند مجيء العثمانيين، ولهذا السبب قرر قانون نامه مصر إلغاء مثل هذه التشكيلات التى تشبه النقابات لكنهم لم يتمكنوا من هذا واستمر الوضع على ما كان عليه منذ أيام الأمويين والدولة المملوكية.

(٨٧) انظر قانون مصر.

(٨٨) منها أيضا ما يتعلق باحتفال المصريين بالزواج إذ "كانت توجد عادة قبيحة وسنة سيئة من آثار الزمن القديم، وهى أنه عندما يريد أحدهم إقامة عرس وإخراج ابنته، يقيم حفلا ليلا ويجمع عددا من اللوندية ٦٧ من كل طائفة، وتقوم العروس بتغيير ثيابها سبع مرات، وتخرج عليهم فى سبع صور مختلفة، أثناء حدوث الفجور والفسق، وسط مختلف أنواع اللعب واللهو والرقص، يقوم جميع أهل المجلس بإلصاق النقود على صورتها (وجهها)، وهذا مرفوع لمخالفته لمقتضى الشرع المطهر.... ولتكن الأفراح كالعادة الجارية من غير هذه العادات القبيحة، انظر قانون نامه مصر.

وقد أدخل قانون نامه مصر تغييرات على نظام القضاء فى مصر للحفاظ على مكانة القضاة ومكانة أحكام الشرع، والقضاء على مظاهر الفساد الذى أصاب القضاء، مثل بيع المحاكم، ونصرة الظالم على المظلوم، وتفشى ظاهرة وكلاء الدعاوى الفاسدين، وتزوير القضايا، وكان يُسمح للوالى قبل صدور هذا القانون بالفصل فى الدعاوى بعيدا عن مجلس قاضى الشرع[٨٩]، وقد ألغى القانون العثمانى هذا بفتوى "أبى السعود أفندى" بعدم جواز التحكيم بعيدا عن القضاة فقال: (لايفتى بذلك لأن العوام يتجاسرون على الفتيا، فيقل الاحتياج إلى القاضى، فلا يبقى لحكام الشرع رونق، ولا للحكم جمال وزينة) [٩٠]. وهذه الإجراءات كلها إنما تهدف إلى (رفع الظلم عن الرعية) وهو من أولى مهام أولى الأمر، وتحقيق العدالة التى هى أساس فى الفكر السياسى العثمانى وتأتى على رأس مهام ولى الأمر.

كما شمل القانون أيضا بنودا للحفاظ على البيئة والنظافة العامة، وجعلها مسئولية الوالى أى أمير الأمراء، فنص القانون (على البكلربك [أمير الأمراء أو الوالى] أن ينادى أن تكنس أزقة المدينة، وترش على العادة القديمة، ويجعلونها نظيفة و طاهرة. وكل من يلوثها ولا يجعل المكان الذى فى عهدته نظيفا طاهرا، يعاقب العقاب المحكم الذى يستحقه، ولا يتركوا مكانا فى الشوارع والأسواق بغير طهارة ونظافة). كما نص القانون العام المطبق فى كل الولايات على (منع الجلوس أمام الحمام، والتجمع فى الطريق المؤدى إليه، ومنع التبول بين المقابر وعلى الطريق، ومن لم يمتنع بعد التنبيه، تجب معاقبته) [٩١].

---

(٨٩) وكان يحدث أن تقع بعض المخاصمات والمنازعات، فيتم تحويلها إلى والى المدينة بدون الذهاب إلى مجلس حاكم الشرع، فيقوم بالفصل فى الخصومة. وهذا الوضع ممنوع أيضا. فلا يقوم الوالى من بعد بقطع النزاع والفصل فى الخصومة ما لم يكن بمعرفة حاكم الشرع. فيذهب أولا إلى مجلس حاكم الشرع، ويحكم القاضى باللازم بحسب الشرع.

(٩٠) انظرنص الفتوى فى، أحمد آق كوندوز، ج٤/١ ص ٥٠، نقلا عن على حيدر، درر الحكام شرح مجلة الأحكام، ج٤، ص ٨٠٥.

(٩١) انظر القانون العثمانى العام فى زمن السلطان سليمان القانونى، أحمد آق كوندوز، المرجع نفسه، ص ٣٠٤.

سبب صدور قانون مصر

عاشت مصر فى أخريات أيام الدولة المملوكية أوضاعا سياسية وأخلاقية غير مستقرة، أعقبها الفتح العثمانى لمصر فى عام ٩٢٦ هـ: ١٥١٧، وكان لأمراء الجراكسة وشيوخ العُربان دورهم فى استمرار حالة عدم الاستقرار فى مصر عقب الفتح العثمانى، وذلك بسبب عدم تقبلهم للنظم المالية العثمانية، ورفضهم لها. ولهذا تقرر وضع هذا القانون الخاص بولاية مصر، لتنظيم أوضاعها المالية، وتنظيم علاقة العربان والجراكسة بالدولة العثمانية، وكذا تنظيم أحوال العسكر فيها.

وتصور لنا مقدمة قانون نامه مصر الحالة التى مرت بها فى أخريات أيام الدولة المملوكية فيقول: (وبينما كانت مداين وبلدان العرب أراضيها فائضة المراضى ومهبط الأنوار القلبية لله سبحانه، فصارت وهى منبع عين حياة الإيمان بيضاء جامدة بالكدر والغم، وفى شتات ظلمات ظلم وعدوان طائفة الجراكسة التى هى فى شيطنة الأبالسة، وتعرى رعايا حمى المملكة من لباس العافية، وخلت مذراة معيشتهم من استراحة حبة حصاد معتبرة) (وبظلمهم صار أعزة الناس أذلة بقيد المذلة، وملَّكهم الزهو بأنفسهم فى مرآة العجب بالنفس. وأسرفوا فى شرب خمر الغرور والأنانية، وثملوا بالكبر والاغترار. فالأغنياء والفقراء الذين توطنوا وتمكنوا فى البلاد الظاهرة سواء فى مصر القاهرة أو مضافاتها، فإنهم فى دائم الأوقات، كانوا يعانون أسى البلاء وتحت وطأة فتنة العسكر والعناء).

وبعد زوال دولة الجراكسة، ظهرت الحاجة إلى وضع قوانين جديدة لإدارة مصر، ويوضح القانون فى مقدمته كيف ظهرت الحاجة فى الدول الإسلامية إلى قوانين وضعية مكملة للقوانين الشرعية، (إذ لم يعد من الممكن فى بعض الأمور قطع النزاع والخصومة، بسيف لسان أولياء الشريعة، واستشعر أن الواجب أن يقوم لسان سيف الولاة بالعقوبة). والغرض من هذه العقوبات هو (تقوية إجراء الأوامر والنواهى، وإنفاذ إقامة حدود الله فى أيام العدالة)، وتحقيق هذه العدالة يكون عن طريق السلطان لكونه (ملجأ الدين ودائما بنيان الدين يقوم كالبنيان المتين المرصوص، برصاص القوانين المختصة بالعدل).

وهذا القانون الذى بين أيدينا، يتكون من أربعة وعشرين بندا تضم مائتين وثمان وأربعين مادة، تنظم أحوال الطوائف العسكرية من جنود وموظفين إداريين هم

الكشاف، ومشايخ العربان، والعمال، وموظفى جمع الأموال، وأحوال مصادر الدخل للدولة والولاية وهى الشونة السلطانية، ومحصول البهار، والموانى، والثغور، والأراضى الزراعية والعاطل منها والشراقى والرزق والأوقاف، ودار سك العملة ومصانع السكر. كما يتناول القانون أيضا مهام أمير أمراء مصر أى الوالى الذى هو فى الوقت نفسه حاكم الشرع المكلف بتنفيذ ما ورد فى هذا القانون من أوامر ونواهى، وعقوبات.

أما الهدف من هذا القانون فقد تم عرضه إجمالا فى نهاية المقدمة وهو

(بذل كمال الاهتمام فى ترقية أحوال الأنام، وتحصيل مال الأرامل والأيتام)، ولهذا(وضع أسلوب مرغوب بالعدالة مصحوب، وقانون همايونى بالعدل مقرون من أجل تأييد الشرع القويم، وتأكيد النهج المستقيم): ومهمة هذا القانون هى:

١- ضبط العساكر المظفرة لأمير الأمراء الذى هو الوالى فى مصر المحروسة، وسائر الأمراء والأغوات أصحاب المعالى.

٢- وأن يكون الأغوات والذين تحت إمرتهم من الفرسان مقيدين بقيود الأوامر والنواهى.

٣- وإذا أظهر عمال المشايخ فى الأطراف والأكناف وحكوماتهم العدول عن الطريق والنهج المستقيم، والتجاوز عن القانون الموضوع والمرتب، فيكون جزاؤهم وعقابهم الشرعى فورا.

٤- وعقاب الأعراب، وذئاب الشيوخ الظالمين، والكشاف المؤذين نظير عجزهم عن منع تطاول يدهم وتعديهم، وترويع الرعية. وجرى تحديد وبيان كل واحدة منها بالتفصيل والشرح.

٥- ورفع إلينا أن الضعفاء والفقراء ضجوا بالشكوى من جرايم وسائر بدع ومخترعات الفلاحين التى اعتادوا عليها منذ زمن سلاطين السلف. و كلها محض محدثات صرفة اشتكى منها الأهالى، لهذه الأسباب تم إصدار هذا القانون (السلطانى المشحون بالعدل) لرفع هذه الجرائم والبدع.

وتم عرض القانون على العلماء أولا، وبعد أن صار(مقبولا من جماعة أئمة الفروع والأصول) وحصوله على موافقة السلطان، صدر بموجبه الفرمان السلطانى.

الأسس الشرعية للنظم المالية فى مصر:

كان الفقه الحنفى يمثل الأساس القانونى للنظم العثمانية. ويمثل كتاب ملتقى الأبحر، الأساس القانونى للنظم الإدارية والمالية لمختلف الولايات العثمانية ومنها ولاية مصر. وقد اعتبر قانون مصر، أن مصر أرض خراجية عملا بما اتفق عليه الفقهاء منذ زمن الفتح الإسلامى لمصر. كما كانت تحصل منها العشور أيضا " لأن الأرض فى الإسلام لا يصح أن تخلو من عشرٍ أو خراج ".

واعتبر القانون أن هذه الأموال هى أموال سلطانية. والأموال السلطانية كما عرفها الفقهاء ثلاثة: الفىء، والمغانم، والصدقة. وهذه الأموال الثلاثة ثابتة، فمصدرها وأوجه إنفاقها محددة بكتاب الله، وسنة رسوله. أما الفىء الخاص، فهو ما أخذ من الكفار بغير قتال، وكذلك الأموال المشتركة التى لم تؤخذ من الكفار كالمواريث التى لا وارث لها، والأموال الضائعة التى لا يعلم لها مستحق معين. أما المغانم، فهى المال المأخوذ من الكفار بالقتال، وما أخذ من المرتدين والخارجين عن شريعة الإسلام. والصدقة، فهى الزكاة التى فرضها الله على المسلمين. وللإمام أن يحتهد فى الفىء والمغانم قبضا وصرفا، لكن لا اجتهاد له فى الصدقات، فقد أجمل الكتاب والسنة نصب الزكاة وفرائضها.

وما قبضه الإمام من الحقوق والزكوات والخراج وغير ذلك، بتأويل من اجتهاد أو تقليد وجبت طاعته فيه[٩٢].

على هذا الأساس وضعت النظم المالية للولايات العثمانية وأهم مواردها هى:

أولا: الخراج

والخراج، هو المستخرج من الأموال السلطانية، وجاء فى ملتقى الأبحر فى تعريف الأرض الخراجية أنها " ما فتح الإمام عنوة، وأُقِر أهله عليه، ووضع جزية عليهم والخراج على أراضيهم، عند عدم حاجة الفاتحين إليها ليكون عدة لهم فى الزمان الثاني[٩٣]، مثل أرض العراق والشام ومصر) [٩٤] إذ إن مصر كانت فى يد الدولة

---

(٩٢) ابن تيمية، السياسة الشرعية، فصل الأموال السطانية والأموال العقدية.

(٩٣) ملتقى الأبحر، كتاب السير، باب الغنائم وقسمتها.

الرومانية، وفتحها عمرو بن العاص عنوة أى بقتال، وشرط هذا أن يكون الإمام قد (أقر أهله عليه، أو صولحوا أى تصالح الإمام مع أهلها أن يقرهم عليها ولم ينقلهم إلى موضع آخر) [٩٥] مقابل دفع الخراج الذى يؤدى إلى بيت المال لتكون فيئا للمسلمين المقاتلة والذرية ولمن يأتى بعدهم إلى يوم القيامة. وكان هذا برأى الخليفة عمر بن الخطاب الذى رأى أن تحبس هذه الأراضى، ويوضع عليها الخراج لتجد الدولة موردا دائما للإنفاق على جنودها[٩٦].

وهنا قد يطرح سؤال أن مصر حين فتحها العثمانيون كانت دولة مسلمة، فلماذا ضرب عليها العثمانيون الخراج؟ وهنا يقول فقهاء المسلمين: إن (الخراج يبقى خراجا إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ولا يتحول إلى عشر، ولو تحول ملاك أرضه إلى مسلمين، أو باعوها من مسلم، لأن صفة الأرض التى ضرب عليها الخراج من كونها فتحت عنوة باقية لا تتغير) [٩٧]. ولا يحل لأحد أن يحول أرض خراج إلى أرض عشر. ولا أرض عشر إلى أرض خراج[٩٨].

والأرض الخراجية تنقسم إلى نوعين هما:

١ـ الأراضى التى فتحت عنوة وبقى عليها أهلها دون أن يدخلوا فى الإسلام، يفلحونها لحاجة الدولة لخبراتهم على أن يدفعوا خراجها، وينتفعوا بالباقى مقابل عملهم فى الأرض.

٢ـ الأراضى التى فتحت صلحًا واتفق المسلمون مع أهلها على أداء خراجها مقابل أن تبقى فى أيديهم يتوارثونها طالما يدفعون خراجها ولا يستطيع أحد أن يأخذها.

---

(٩٤) انظر، عبد القديم زلوم، الأموال فى دولة الخلافة، ط٣، بيروت ٢٠٠٤، ص ٤٥.

(٩٥) انظر، ملتقى الأبحر، باب الخراج.

(٩٦) رأى عمر بن الخطاب رضى الله عنه عندما سئل أن يقسم هذه الأراضى التى أفاء الله عليهم بأسيافهم، أن يحبسها ولا يقسمها وقال فى هذا (أرأيتم هذه الثغور لا بد لها من رجال يلزمونها؟ أرأيتم هذه المدن العظام كالشام والجزيرة والكوفة والبصرة ومصر، لابد لها من أن تشحن بالجيوش، وإدرار العطاء عليهم؟ فمن أن يعطى هؤلاء إذا قسمت الأرضون والعلوج (أى أهلها من الكفار)، انظر، أبو يوسف، الخراج، وعبد القديم زلوم، نفس المرجع ص ٤٦.

(٩٧) عبد القديم زلوم، ص ٤٧.

(٩٨) أبو يوسف، الخراج، ص ٩٢.

وكان الخراج أحيانًا فى صورة مال أو حاصلات زراعية، وكان يجبى بعد الحصاد، وحولُه شمسى لا قمرى لارتباط الزراعة بالنظام الشمسى والفصول الأربعة.

مع ملاحظة حقيقة هامة تضمن استمرارية الخراج كمصدر هام من مصادر الأموال فى الدولة المسلمة، وهى أن الخراج لا يسقط عن الأرض أبدًا حتى ولو أسلم أصحابها، ويعتبر كتاب الخراج للقاضى أبى يوسف صاحب أبى حنيفة من أفضل وأول ما كتب فى مصادر بيت مال الدولة ومصارفه كتبه بناءً على طلب الخليفة العباسى هارون الرشيد الذى أراد ضبط الأمور المالية فى خلافته.

والخراج حق لجميع المسلمين، وينفق منه على جميع المصالح فى الدولة وتدفع أرزاق الموظفين والجند والأعطيات، ومنه تعد الجيوش، ويجهز السلاح، وينفق على الأرامل والمحتاجين، وتقضى مصالح الناس وتُرعى شؤونهم، ويتصرف فيه الخليفة برأيه واجتهاده، بما فيه الخير والصلاح للإسلام والمسلمين[٩٩].

أنواع الخراج

(والخراج نوعان):

خراج مقاسمة: وهو أن يكون الواجب جزءا شائعا من الخارج كالخمس ونحوه كالربع والثلث والنصف ولا يزاد على النصف، فنسبة الخراج تتعلق بما تنتجه الأرض والخارج منها كالعشر.

و خراج وظيفة: وهو أن يكون الواجب شيئًا فى الذمة يتعلق بالتمكن من الزراعة، وهو نسبة محددة لا تتعلق بحال الزرع.

كيفية تقديرالعثمانيين للخراج

كان العثمانيون يأخذون الخراج مقاسمة تبعا لحالة الأرض والرزع، فإذا لم يتمكن الفلاح من زراعة أرضه لسبب خارج عن إرادته، أعفى من دفع الخراج، أما إذا كان عدم زراعتها بسبب إهماله أو تقصيره، عوقب تعذيرا لإهماله. وأوصى قانون مصر على ضرورة "عدم التعجيز فى طلب الخراج، وعدم التضييق على الفلاح فى

(٩٩) عبد القديم زلوم، ص ٥٥

أخذه. بل ينبغى التلطف فى الطلب حتى لا يؤدى ذلك إلى هجر الفلاح لأرضه وبالتالى عدم زراعتها وعدم أخذ الخراج عنها، مما يؤدى إلى الإضرار ببيت مال المسلمين، ويكون التدرج فى طلب الخراج حسب ما أمكن زراعته منها(١٠٠).

ثانيا: العُشر

العُشر، هو ما يؤخذ من ناتج الأرض العشرية، وهى الأرض التى فتحها الإمام من الكفار عنوة، وقسمها بين الفاتحين المسلمين عند حاجة الغانمين إليها، وعندئذ يفرض عليها العُشر، وعرفها الفقهاء بأنها (كل أرض أسلم أهلها عليها وهى من أرض العرب أو أرض العجم فهى لهم وهى أرض عشر(١٠١)، وكل أرض ميتة أحياها مسلم، وكل أرض فتحت عنوة وقسمها الخليفة بين المحاربين، أو أقر المحاربين على امتلاك جزء منها، وكل أرض صولح أهلها عليها على أن يقرها الخليفة فى أيديهم ملكا لهم لقاء خراج يؤدونه، فإنها تصبح أرض عشر عندما يسلمون أو يبيعونها لمسلم(١٠٢).

أما مقدار ما يؤخذ عنه العشر، فقد قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله: فى كل ما أخرجت الأرض من قليل أو كثير العشر إذا كان فى أرض العشر وسقى سيحا(١٠٣)، ونصف العشر إذا سقى بغرب (أى بدلو عظيمة) أو دالية (أى دلو ونحوها) أو سانية (أى ساقية). فإذا أخرجت الأرض شيئًا من الحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب، والذرة، والحبوب، وأنواع البقول وغير ذلك من أصناف غلات الشتاء والصيف مما يكال أولا يكال، قليلا كان أو كثيرا، ففيه العشر، ولا تحسب منه أجرة العمال، ولا نفقة البقر إذا كان يسقى سيحا أو تسقيه السماء، وإن كان يسقى بغرب أو دالية أو سانية (أى ساقية) ففيه نصف العشروكان أبو حنيفة يأخذ بهذا ويقول: لا تترك أرضا تعتمل لا يؤخذ منها ما يجب عليها من الخراج إذا كان فى أرض الخراج وما يجب عليها من العشر إذا كان فى أرض العشر قليلا أخرجت أم كثيرا(١٠٤).

---

(١٠٠) انظر قانون مصر، أحوال العاطل والبور والخراب.

(١٠١) أبو يوسف، الخراج، فصل حد أرض العشر من أرض الخراج

(١٠٢) عبد القديم زلوم، ص ٤٨.

(١٠٣) السَّيح هو الماء الظاهر الجارى على وجه الأرض، المعجم الوجيز، ص ٣٣١/ ٢.

(١٠٤) أبو يوسف، الخراج.

ولم تكن عشور التجارة من الموارد المعمول بها فى زمن الرسول عليه الصلاة والسلام، ولكنها أحدثت فى عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه، وسبب ذلك أن أبا موسى الأشعرى كتب إليه: أن تجاراً من قبلنا من المسلمين يأتون أرض الحرب فيأخذون منهم العشر - ويعنى بقوله أرض الحرب، أى أن كل أهلها غير مسلمين - فكتب إليهم عمر: وخذ أنت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين.

وروى أن نصارى فى شمال الجزيرة كتبوا إلى عمر بن الخطاب يقولون: دعنا ندخل أرضك تجاراً وتعشرنا، فشاور عمر الصحابة فى ذلك فوافقوا فأصبحت سنة ماضية، وإذا كان القادم بالتجارة من المسلمين فيُسأل هل أدى زكاة هذه التجارة أم لا؟ ويقبل يمينه على ذلك.

وعلى هذا، كان العثمانيون يأخذون عشور التجار من السفن التى ترد على الموانى المصرية. وكانت هذه العشور تؤخذ عينا، ثم يتم بيعها، ويسدد ثمنها نقدا إلى خزينة الدولة[١٠٥].

التوصيف الشرعى لأراضى مصر

وضع الخراج ابتداءً على أرض العنوة التى كان يملكها الكفار عند فتحها، فإن استمرت فى يد الكفار، ففيها الخراج، سواء زرعت هذه الأرض أو لم تزرع، ولا عُشر عليها، لأن العشر زكاة، والكفار ليسوا من أهل الزكاة، فإن أسلموا أو باعوها لمسلم، لم يسقط خراجها، لأن صفتها من كونها فتحت عنوة باقية أبد الدهر، ويصبح عليها دفع العُشر مع الخراج لأن الخراج حق وجب على الأرض، والعشر حق وجب على ناتج أرض المسلم، ولا تنافى بين الحقين لأنهما وجبا بسببين مختلفين، ويُبدأ بأداء الخراج، فإن بقى بعد أداء الخراج مما تجب فيه الزكاة من زروع وثمار ما يبلغ النصاب، تُخرج منه الزكاة، وإن لم يبلغ النصاب فلا زكاة عليه[١٠٦] وعلى هذا الأساس نرى أن بعض الأرض فى مصر كانت أراض خراجية، وبعضها الآخر كان أراض عشورية. فجميع أرض بلاد الشام ومصر والسودان وشمال

---

(١٠٥) انظر قانون نامه مصر، أحوال الموانى والمرافئ.

(١٠٦) عبد القديم زلوم، الأموال فى دولة الخلافة، ص ٤٩.

أفريقيا والعراق من بلاد العرب، كلها تعتبر أرض خراج لأنها فتحت عنوة، يجب فيها الخراج على أهلها من المسلمين وغيرهم، والعشر كذلك على المسلمين) [١٠٧].

أما ما عرف عند العثمانيين باسم أرض الميرى أو أرض المملكة، فقد جاء فى شرح ملتقى الأبحر (أنها الأرض التى فتحت عنوة أو صلحا، لكن لم تملك لأهلها، بل أحرزت لبيت المال، ثم أوجرت بإجارة فاسدة بشرط أن يزرعوها ويؤدوا من حاصلها خراج مقاسمة، واشتهرت عند الناس بالعشرية، وليست ملكا لمن فى أيديهم لا يقدرون على بيعها وشرائها وهبتها ووقفها إلا بتمليك السلطان، فإذا مات واحد منهم قام ابنه مقامه ويتصرف على الوجه المذكور، ولا تعود الأراضى التى فى يده إلى بيت المال وإن كان له بنت، أو أخ لأب وطالباه يعطى لهما بأجرة بطريق الإجارة الفاسدة أيضا، وإن عطلها متصرفها ثلاث سنين أو أكثر بحسب تفاوت الأرض تنزع عن يده، وتعطى لآخر، وإن أراد واحد منهم الفراغ لآخر، لا يقدر إلا بإذن السلطان أو نائبه.

وأيما أرض افتتحها الإمام عنوة فقسمها بين الذين افتتحوها، فإن رأى أن ذلك أفضل فهو فى سعة من ذلك وهى أرض عشر، وإن لم ير قسمتها ورأى الصلاح فى إقرارها فى أيدى أهلها كما فعل عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى السواد فله ذلك، وهى أرض خراج، وله أن يأخذها بعد ذلك منهم، وهى ملك لهم يتوارثونها ويتبايعونها ويضع عليهم الخراج، ولا يكلفوا من ذلك ما لا يطيقون[١٠٨].

وإحياء الأرض الموات عند الفقهاء، تعنى عمارة الأرض الخربة التى لا مالك لها ولا ينتفع بها أحد. والمقصود بعمارتها، التسبب للحياة النامية ببناء أو غرس أو حراثة أو سقى ونحو ذلك[١٠٩].

وقد كان أبو حنيفة رحمه الله يقول: من أحيا أرضا مواتا فهى له إذا أجازه الإمام، ومن أحيا أرضا مواتا بغير إذن الإمام فليست له، وللإمام أن يخرجها من يده، ويصنع فيها ما رأى من إجارة وإقطاع وغير ذلك[١١٠].

---

(١٠٧) عبد القديم زلوم، نفس المرجع، ص٥١.

(١٠٨) أبو يوسف، الخراج ص ٦٧.

(١٠٩) نزيه حماد، المعجم ص ٣٦.

(١١٠) أبو يوسف، الخراج ص ٦٧.

ومن أحيا أرضا مواتا مما كان المسلمون افتتحوه مما كان فى أيدى أهل الشرك عنوة وقد كان الإمام قسمها بين الجند الذين افتتحوها وخمسها، فهى أرض عشر، لأنه حين قسمها بين المسلمين صارت أرض عشر، فيؤدى عنها الذى أحيا منها شيئًا العشر. وإن كان الإمام حين افتتحها تركها فى أيدى أهلها ولم يكن قسمها بين من افتتحها، فهى أرض خراج يؤدى عنها الذى أحيا منها شيئًا الخراج كما يؤدى الذى كان الإمام أقرها فى أيديهم(١١١).

أما أوجه إنفاق هذه الأموال التى هى أموال بيت مال المسلمين فهى كالتالى:

أولاً: أرزاق الولاة، والقضاة، وموظفو الدولة، والعمال فى المصلحة العامة، ومن هؤلاء أمير المؤمنين أو الخليفة نفسه.

ثانيًا: رواتب الجند والعسكر.

ثالثًا: تجهيز الجيوش، وآلات القتال من سلاح، وذخائر، وخيل وما يقوم مقامهما.

رابعًا: إقامة المشروعات العامة من جسور وسدود، وتمهيد الطرق والمبانى العامة ودور الاستراحة والمساجد.

خامسًا: مصروفات المؤسسات الاجتماعية مثل المستشفيات، والسجون وغير ذلك من مرافق الدولة.

سادسًا: توزيع الأرزاق على الفقراء، واليتامى، والأرامل وكل من لا عائل له، فالدولة تعوله وتكفله.

ومن العرض السابق، يتضح لنا النظام الاقتصادى الدقيق الذى ابتكرته الحضارة الإسلامية فى خطواتها الأولى ومبكرًا جدًا قبل أى حضارة أخرى سابقة أو حتى لاحقة، فهى صاحبة السبق فى تنظيم الموارد والمصارف المالية الخاصة بالدولة، ويبقى بعد هذه الموارد والمصارف كلها أنه قد تفاجئ الدولة بكارثة أو مجاعة أو قحط شديد أو وباء قاتل، وهنا يكون ندب الأغنياء من المسلمين من غير إكراه للصدقة والعطاء لإنقاذ جمهور المسلمين، كما فعل عثمان بن عفان مع المجاعة فى عهد أبى بكر الصديق عندما تصدق بأموال طائلة لنجدة المسلمين، وكما فعل عبد الرحمن

---

(١١١) أبو يوسف، الخراج، ص ٧٠.

بن عوف أيام عمر بن الخطاب وأمثال ذلك كثير عبر التاريخ الإسلامى مما يضمن استمرارية تدفق الأموال على خزينة الدولة دون إكراه أو مصادرة أو إجبار.

وفلسفة النظم المالية فى قانون نامه مصر تقوم على تطبيق النظم الشرعية على الأراضى من جعلها أرض عشر أو أرض خراج، فلا يصح فى الإسلام أن تبقى أرض بلا عشر أو خراج - أو أرض أميرية تعود مواردها كلها للدولة، كذا تحصيل الجمارك على البضائع باعتبارها نوع من العشور. كذلك يقوم القانون على ضرورة المحافظة على حسن تحصيل هذه الأموال بدقة شديدة لكونها مصدر إنفاق الدولة على مرافقها وجنودها والفقراء من أهلها. ولهذا شدد القانون فى معاقبة كل من يتسبب فى إلحاق الضرر بهده الأموال لأنه يلحق الضرر بالدولة كلها. وأوجد من الوسائل والموظفين ما يضمن حسن تحصيل هذه الأموال وتوصيلها إلى مركز الدولة.

كما حرص القانون على مراعاة حال الرعايا بعدم إرهاقهم بالضرائب التى لا أصل لها فى الشريعة الإسلامية ويتضررون منها، مثل رسم الضيافة، أو رسم كسر الوزن. وهما من الضرائب التى كان معمولا بها فى زمن قايتباى، فقام بإلغائها.

قواعد العقاب فى القوانين العثمانية وموقعها من الأحكام الشرعية:

تضمنت مقدمة القوانين العثمانية ما يعبر عن فلسفة هذه القوانين، وهو العدل فى تطبيق القانون، (لا يشذ عنه شريف ولا وضيع ولا دنىء ولا رفيع، فمن يقترف ذنبا مذكورا يعاقب عليه بما ينص عليه القانون)[١١٢].

وأهم الأسس التى يراعيها القانون العثمانى هى:

١- التناسب بين الخطأ والعقوبة.
٢- مضاعفة العقاب فى حال الإصرار على الخطأ وتكراره.
٣- عدم الاعتداء على الرعايا أو ابتزازهم بسيف السلطة.
٤- ألا يتبع الوالى هواه فى عزل أحد دون سبب[١١٣].

(١١٢) قانون نامهء سلطان سليمان.

٥- عدم أخذ الأموال من أحد بغير وجه حق.

٦- إلغاء ما يخالف الشرع.

٧- منع القتل بغير وجه شرعى.

٨- البينة على من ادعى.

٩- العبد يعاقب بنصف ما يعاقب به الحر.

١٠- مراعاة حال المذنب ومكانته.

الأسس الشرعية للعقوبات فى قانون مصر العثمانى:

والعقوبات التى نص عليها قانون مصر، هى العقوبات التعزيرية التى تدخل فى نطاق السلطة الشرعية لولى الأمر، وتتدرج هذه العقوبات من العتاب، والغرامة، والعزل من الوظيفة إلى الصلب، و القتل تعزيرا فى بعض الجرائم.

وبالنظر إلى القانون نرى أن العقوبات انقسمت إلى ثلاثة أنواع:

أولا: عقوبات بدنية

ومنها عقوبة الصلب، وتعنى فى الشرع رفع المرء على مكان عال ليراه الناس، ويشتهر أمره بينهم لردعه، ولا يمنع إذا صلب من طعام وشراب ولا من وضوء للصلاة ويصلى بالإيماء، ولا يتجاوز صلبه ثلاثة أيام(١١٤). (وهى عقوبة توقع على الرعايا وتكون لمن يخالف القانون الخاص بحظر حمل السلاح من الرعايا، وتطبق أيضا على العسكر المعزول من وظيفته من فئة الجاوشية إذا لم يرسل فور عزله إلى استانبول وشوهد وهو يتجول فى الشوارع، وكذا العامل الذى يختلس الأموال الأميرية).

أما عقوبة القتل التعزيرى على الرعايا، فتوقع فقط على عبيد السلطان، أما الرعايا فلا ينطبق عليهم هذا الوصف فأموالهم وأرواحهم مصونة، والأمر فيها للعلماء والشرع(١١٥). وتكون عقوبة القتل التعزيرى فى حال حدوث إهمال من الموظفين يضر

---

(١١٣) يرى الفقهاء أنه إذا كان الباعث على ما يُسن من قوانين هو الهوى فهو حكم غير شرعى، وإن كان الباعث عليه مصلحة حقيقية من المصالح المعتبرة فى الإسلام التى لا تخالف نصا من نصوصه فهو حكم الشرع الذى يجب اتباعه.انظرمحمد ابو زهرة، الجريمة والعقوبة فى الفقه الإسلامى، ص ٣٠٠.

(١١٤) انظر، ده ده أفندى، السياسة الشرعية، ورقة ٢٦ب.

(١١٥) انظر،أحمد مومجى، ص ٧١٠.

بأموال الدولة، مثل الإهمال الذى يتسبب فيه الكشاف فى زراعة الأرض، أو الإهمال فى ترميم الجسور، وما يترتب عليه من خراب القرى المعمورة، وتبوير الأرض الزراعية لما لذلك من ضرر فادح بخراج الأرض الذى ينفق منه على مصالح الجيش والدولة.

أما عقوبة الحبس، فتكون فى جرائم العمال أو الكشاف أو المباشرين المتعلقة بأموال السلطنة، كأن يأكل العامل مال السلطنة، أو أن يعبث بدفاتر الأموال، أو القاضى الذى يبيع محكمته لآخر، أو يستر الحق، وهذا الحبس يكون مؤقتا لحين عرض أمره على الدولة لتبت فى أمره.

ثانيا: عقوبات مادية

مثل الغرامة، وقطع الراتب، ويكون فى حال تكرار صنف العسكر للخطأ العارض الذى لا يمثل عصيانا أو اعتداء على الرعية أو الأموال. أو فى حال اشتغالهم بالحرف أو ممارسة التجارة فى الأسواق وكل من تقطع عُلُوفته منهم يرسل فورا إلى الأناضول. أو أن يكون المال عقوبة تعزيرية، وقد أجاز الشرع أن تكون الأموال من العقوبات التعزيرية، فالتعزير بأخذ المال إذا كانت فيه مصلحة جائز[١١٦].

ثالثا: عقوبات إدارية

مثل العزل من الوظيفة، وتكون للجاوشية الذين يخرقون القانون الخاص بعملهم. ورؤساء العسكر الذين لا ينفذون القوانين، والكشاف الذين يرهقون الأهالى بضرائب لم ينص عليها القانون.

رابعا: عقوبات أخرى ترك تقديرها لأمير أمراء مصر

وهذه تكون عن الأخطاء البسيطة التى يرتكبها العسكر والموظفين.

والملاحظ أن القوانين العثمانية تستخدم عقوبة الحبس كعقوبة تعزيرية للأفراد الموظفين فى الدولة أى صنف العسكر دون سواهم والسجن وإن كان أسلم العقوبات إلا أن بعض الفقهاء قال: إن السجن من العقوبات البليغة لأنه سبحانه وتعالى قرن قوله (إِلاَّ أَن يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ)[١١٧] أى قرن السجن بالعذاب الأليم، ولا شك أن السجن

---

(١١٦) ده ده أفندى، السياسة الشرعية، ورقة ١٢٦أ.

(١١٧) يوسف ٢٥.

الطويل عذاب أليم[١١٨]، أما غير العسكر فقد تعاقبهم بالجلد، أو الصلب، أو الغرامة تعزيرا، وهذا العقوبات تمتاز عن الحبس فى أنها لا تثقل كاهل الدولة كما أنها لا تعطل المحكوم عليه، ولا تعرض أهله ومن يعولهم للضياع أو الحرمان كما هو الحال فى الحبس، فالعقوبة تنفذ فى الحال، والمجرم يذهب بعد التنفيذ مباشرة إلى حال سبيله، فلا يتعطل عمله، ولا يشقى أهله بعقابه[١١٩].

القائمون على تنفيذ القوانين العثمانية

أولا: القضاة

وهم المكلفون بإنفاد أحكام الشرع، ويقوم القاضى بوظائف القضاء، حيث يحق له تقييم جميع الشئون العامة أو الخاصة، كما يتمتع بحق إعمال القانون وكذلك الشريعة[١٢٠]، إلى جانب وظائف إدارية عديدة، فيقوم بمراقبة الأسواق والبضائع التى يجرى بيبعها والمواصفات اللازمة لتلك البضائع، والأسعار التى يضعها لها، والرقابة على إدارة الأوقاف بما يتفق وشروط الواقف، وجمع الضرائب بما يتفق وأحكام القوانين[١٢١].

ثانيا: حاكم الشرع

وحاكم الشرع كما جاء فى قانون مصر هو البكلربك، وهو بمثابة والى المظالم، ذلك لأن شئون السياسة الشرعية ليست من اختصاص القضاة، إنما هى من اختصاص ولى الأمر، والوالى مفوض فيها من قبَل السلطان (فليس للقاضى أن يتكلم فى السياسة - أى السياسة الشرعية- ولا دخل له فيها) [١٢٢].

---

(١١٨) ده ده أفندى، السياسة الشرعية، ورقة ٢٣ب.

(١١٩) عبد القادر عودة، المرجع نفسه، ج١، ص٦٩٠.

(١٢٠) جيا فينشتلين، مرجع سابق، ص٣١٥.

(١٢١) أكمل الدين، ج١، ص ٤٦١.

(١٢٢) انظر، ده ده أفندى، السياسة الشرعية ورقة ١٠ب.

ملامح الإدارة العثمانية في مصر
دراسة تاريخية في ضوء الوثائق العثمانية
(مطلع العهد العثماني - الإحتلال الفرنسي لمصر)

فاضل بيات*

بعد أن أنهى الجيش العثماني فعالياته العسكرية في بلاد الشام والتي توّجها بتدمير القوات المملوكية والسيطرة على المراكز المهمة فيها، لم يبق أمام السلطان سليم ما يعيق تقدمه نحو مصر، واعتقد أن فتح مصر سيتحقق له بالسهولة التي تحقق له فتح بلاد الشام. ويبدو أنه إستخف بالمماليك، وربما إعتقد أن إدخال مصر تحت الحكم العثماني بعد معركة مرج دابق لا يتطلب جهداً عسكرياً كبيراً فلا حاجة لقيادته الجيش والتوجه إلى مصر، بل من الممكن تحقيق ذلك بارسال قوة تحت إمرة أحد القادة، ولهذا فانه لم يكن راغبا في التوجه إلى مصر وخوض حرب هناك، فأرسل إلى طومان باي الذي إنتخبه المماليك سلطانا عليهم يدعوه إلى الخضوع للدولة العثمانية، وذكر إسمه في الخطبة في جوامع مصر. وعرض عليه مقابل ذلك ولاية مصر بدءا من غزة، على أن يُسلّم خراج مصر إلى خزينة الدولة العثمانية كل سنة. كما أرسل سليم رسائل إلى الأمراء المماليك في مصر، ساعيا إلى إستمالتهم وكسبهم إلى جانب الدولة العثمانية. إلا أن طومان باي لم يكتف برفض دعوة السلطان، بل أمر بقتل الرسول الذي جلب كتاب الدعوة. وكان يعتقد أن الجيش العثماني لن يتمكن من الصمود في بلاد الشام، ولن يتمكن سليم من العبور إلى مصر[1].

---

* الأستاذ الدكتور، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية إرسيكا - إستانبول

(1) خوجه سعد الدين افندي: تاج التورايخ، IV، ص ٣٠٠- ٣٠١.

ويبدو أن السلطان سليم كان مُصراً على إدخال مصر في حظيرة الدولة العثمانية، لأنه كان يرى أن الإنجازات العسكرية التي حققها في بلاد الشام ستتلاشى من دون السيطرة على مصر. والحقيقة أن العثمانيين إعتادوا على مرّ تاريخهم دعوة الحكام إلى إعلان الخضوع لهم قبل اللجوء إلى خيار الحرب معهم.

وبعد سلسلة من الحروب والمعارك الطاحنة مع القوات المملوكية تمكن الجيش العثماني من انهاء هذه الحروب لصالحه، فتمّ بذلك فتح مصر. والحقيقة أن هذا الفتح كلّف الدولة العثمانية الكثير من الارواح والمعدات، بل أكثر مما كلفها في الاناضول، أو العراق، أو بلاد الشام. حتى أن السلطان سليم كان يرغب في التخلص من مأزق الحملة بأي شكل من الاشكال، ويتمنى لو قبل طومان باي بعرضه فيترك له مصر باعتراف شكلي للدولة العثمانية، فيحافظ هو على ماء وجهه.

❖❖❖❖❖❖

ورأى السلطان سليم أن إدارة مصر لن تكون أهون من فتحها، لان الفتح ليس إلا نتيجة عن انتصار في معركة قد تطول أو تقصر ضمن فترة زمنية، إلا أن الإدارة ما هي إلا عملية ديمومة هذا الفتح إلى ما لا نهاية. وبالنسبة لمصر فان هذه الديمومة ترتبط بمواءمة المتنفذين على أرض الواقع مع الحكم العثماني. والمعروف أن هؤلاء المتنفذين الذين سيكون لهم تاثير كبير على مجمل الأحداث في مصر فيما بعد هم: الأمراء المماليك وشيوخ العرب.

ومما يتعلق بالأمراء المماليك فالسلطان سليم لم يتمكن من إستئصال شأفتهم وتخليصهم من مصر، وما لجوئه إلى تعيين خاير بك إلا لإيقافهم عند حدهم، لانه أقرّ بالنفوذ القوي لهم، وعدم تمكن أي شخص من إخضاعهم إلا واحد منهم. وأثبتت الأيام انه لولا هذا الأمير المملوكي لما تمكنت الدولة العثمانية من تحقيق النظام والإستقرار في هذه البلاد في هذه الفترة الحرجة من التاريخ المصري – العثماني. وبهذا أعطى المماليك وقتا كافيا للتكيف مع الحكم العثماني.

كان على السلطان سليم قبل مغادرته مصر أن يقوم ببعض الإجراءات التي تعزز الوجود العثماني فيها. وبخاصة انه لم يتمكن من القضاء على النفوذ المملوكي المستفحل في مصر، فأصبحت هنالك ضرورة لاتخاذ تدابير حازمة للحد، ولو بشكل

تدريجي، من نفوذ هؤلاء المماليك الذين كانوا يمتلكون أعدادا هائلة من الأملاك والمقاطعات في مصر. فأمر بجلب الدفاتر الديوانية المتعلقة بالأمور المالية للبلاد، والتي كان يتم الإعتماد عليها في العهد المملوكي، إلا أن المماليك أخفوا هذه الدفاتر للحيلولة دون معرفة الدولة العثمانية بما يمتلكون، فقام أحد القضاة بتكليف من خاير بك بإعداد دفتر مختصر عن موازنة مصر. وأصدر السلطان أوامره إلى الدفتردار للعمل بموجب هذا الدفتر، كما أمر بتعيين المباشرين المماليك لتحديد أراضي النواحي المختلفة لمصر، وضبط المحاصيل وتسجيل الاراضي التي لا اصحاب لها باسم الدولة، واصلاح الجسور التي تهدمت في تلك الأرجاء[٢].

وأمر السلطان سليم بالإستمرار في العمل بالقوانين والنظم المملوكية بصورة مؤقتة في مصر ريثما يتم توفير الظروف المناسبة لتطبيق القوانين والنظم العثمانية. ولهذا إستعان في إدارة الأقاليم المصرية بالأمراء المماليك ممن أعلنوا ولاءهم وخضوعهم للدولة العثمانية[٣].

وفضلا عن هذا أقرّ السلطان سليم النفوذ المحلي لمعظم مشايخ العرب في كافة الولايات/ الأقاليم المصرية وذلك بعد إعلانهم الولاء للدولة العثمانية فعينهم حكاما محليين على المناطق التي يتمتعون فيها بنفوذ على عشائرهم.

وأثبت خاير بك جدارته بالثقة الممنوحة له من قبل السلطان العثماني وبقي مخلصا للعثمانيين حتى بعد وفاة السلطان سليم الأول. ورفض أن يخون العهد الذي قطعه للعثمانيين رغم أن الفرصة كانت سانحة له أكثر من جانبردى الغزالي والي الشام للقيام بتمرد ضد الدولة العثمانية. ولهذا لم يتردد سليمان القانوني عند توليه السلطنة من إبقاء خاير بك على رأس الإدارة في مصر، فأرسل له رسالة بعد إعتلائه العرش أشاد فيها باخلاصه وتفانيه تجاه الدولة وطلب منه العمل على جعل الاغنياء والفقراء، الأمراء والرعايا" وسائر اهل الوبر والمدر" والعسكر ينقادون اليه ويطيعونه على الأسلوب السابق وقطع دابر اهل الوبر من المفسدين، والخضوع للأوامر السلطانية

---

(٢) محمد بن محمد الرومي: نخبة التواريخ والأخبار، استانبول ١٢٧٦ ص ٥٨- ٥٩، صولاق زاده: تاريخ، استانبول ١٢٩٧، ص ٤٠٩- ٤١٠،

Seyyid Mahmud, "Mısır Eyaletinde Osmanlı Nizamının Kuruluşu", *Osmanlı*, Ankara 1999, I, 294

(3) Yusuf Akçura, *Osmanlı Devletinin Dağılma Devri*, Ankara 1940, 26

الواردة اليه، وعدم التهاون في تطبيق العدالة على الأكابر والاصاغر وحمايتهم، والتعامل مع " طبقات الناس" بتفاوت درجاتهم بانواع اللطف، وتقوية اجناد الشريعة وقمع أرباب الخيانة وعدم التهاون والمسامحة فيما يتعلق بأمور الدين والدولة ورعاية مصالح الجمهور ليكونوا بأحسن حال في ظل إدارته، وينعموا بالرفاه وإحياء معالم العدل والانصاف وازالة مراسم الجور والعسف، وان يكون كامل التيقظ في هذا الباب[٤].

ولكن يبدو أن هدوء المماليك كان بمثابة الهدوء الذي يسبق العاصفة. وكان مرهونا باستمرار خاير بك في إدارة الولاية. ولم يكن السلطان الجديد سليمان القانوني بحكمة والده عند توليه السلطنة فبعد وفاة خاير بك لم يفكر بتعيين أمير مملوكي آخر ليحل محله، وربما لم يجد شخصية مملوكية بالمواصفات العثمانية ليوليها إدارة مصر. فذهب إلى تعيين وزيره الثاني جوبان مصطفى باشا وأرسله على رأس خمسمائة من الانكشارية مع عشر قطع بحرية إلى مصر[٥]، وكأنه رأى أن القوة وحدها كافية لتحقيق ما يصبو اليه! ولكن ما لبث أن اثبت الواقع أن السلطان كان مخطئا في حساباته، فمعظم الأمراء المماليك لم يتكيفوا بعد مع الإدارة العثمانية ومازالوا يتطلعون إلى إحياء الدولة المملوكية المنهارة. وكانوا يتحينون الفرصة للتمرد على النظام العثماني. وبعد وفاة خاير بك لم يبق أمامهم من يردعهم فقرروا الإغارة على الديوان والقاء القبض على الباشا والسيطرة على الأوضاع في مصر. وعلى الرغم من أن محاولتهم انكشفت وتم إعدام القائمين بها، إلا انها فجرت الوضع الهش وأدت إلى عصيان شامل بعد أن شارك فيها موالون كثيرون للمماليك، وبخاصة بعد إعلانهم إعفاء الاهالي من دفع الضرائب لمدة سنة ثم تخفيضها إلى النصف، وبايعوا أحد أمرائهم وهو إينال سلطانا على مصر، واعلنوا بذلك إستقلالهم عن الدولة العثمانية.

وعلى الرغم من تمكن القوات العثمانية من قمع التمرد، إلا أن الاجراءات التي اتخذتها الدولة العثمانية تجاه مصر لم تجد نفعا إلى ما لا نهاية[٦]، فلم تذهب إلى تعيين أي شخصية مملوكية لإدارة الولاية بل لم تفكر بذلك مطلقا، وعلى العكس

---

(٤) أنظر النص الكامل للرسالة فريدون بك، منشآت السلاطين، استانبول ١٢٧٥ I ص ٥٠٥- ٥٠٦.

(٥) صولاق زاده ص ٤٣٨، ٤٤٢

(6) Uzunçarşılı, *Osmanlı Tarihi*, Ankara, 1988, II, 316-317

من ذلك سلمت الولاية إلى إحدى الشخصيات العثمانية من الذين أريد إبعادهم عن مركز الدولة، وكأنها بهذا كانت تخطط لعمل لا تحمد عقباه. وهذه الشخصية هي: أحمد باشا الذي فشل في تحقيق طموحه لتولي الصدارة العظمى فرأى في الأراضي المملوكية بمصر أملا لطموحه. وأعد العدة لذلك، ونجح في إعلان إستقلاله. إلا أن الظروف المحلية لم تساعده في السير قدماً في هذا الإستقلال إذ تم قمع حركته من قبل أقرب المقربين اليه في الإدارة[٧].

كان على الدولة العثمانية أن تأخذ المسألة المصرية على محمل الجد، ولم يكن من صالحها ترك الحبل على الغارب، فحركة الأمير المملوكي إينال وانضواء الأمراء المماليك فيما بعد بحركة أحمد باشا اظهرا لها عدم تمكنها من الإعتماد على أي أمير مملوكي في إدارة مصر، فقررت انتهاج سياسة مركزية فيها، والسعي إلى تفهم أوضاعها والوقوف على إحتياجاتها والعمل على إيجاد الوسائل التي تضمن تكيف الأمراء المماليك مع الإدارة العثمانية. فأوفدت الوزير الاعظم إبراهيم باشا إلى مصر مفوضا بصلاحيات واسعة لتقصي الأوضاع فيها. وقام إبراهيم باشا بدراسة الأوضاع السائدة فيها عن كثب والسعي إلى إعادة الأمور إلى نصابها والوقوف على التجاوزات التي حدثت على سجلات القوانين الصادرة في عهد السلطان المملوكي قايتباى وخصص وقتا كافيا للإستماع إلى المتظلمين من الاهالي. وعلى ضوء كل ذلك أجرى جملة من الاصلاحات في الولاية: فوضع قوانين جديدة تنسجم مع أوضاع الاهالي في مصر وتوجهات الخزينة المركزية، كما مدّ يد الاصلاح إلى القوانين العدلية والعسكرية، وعاقب شيوخ العشائر المتهمة باثارة الإضطرابات. واستطاع خلال ثلاثة اشهر التي بقي فيها في مصر وضع إدارة مصر في مسارها المطلوب.

واستطاعت الدولة العثمانية السيطرة على مجريات الأمور في مصر تدريجيا وذلك بالحد من النفوذ الإداري والعسكري لقوى المماليك ومشايخ العربان ولو بشكل مؤقت، واشاعة نوع من الإستقرار وبخاصة بعد الاجراءات التي اتخذها سليمان باشا الذي تولى الولاية بعد مغادرة إبراهيم باشا. إذ قام سليمان باشا باجراء مسح جديد لكافة أراضي مصر وإعداد دفاتر جديدة اشتملت على معلومات مفصلة لكافة هذه

(٧) نخبة التواريخ والأخبار ص ٥٩

الأراضي، وعلى ضوئها بدأ سليمان باشا باصلاح الوضع المالي لمصر، كما سعى إلى التخلص من الأمراء المماليك الذين يتمتعون بنفوذ قوي في إدارة مصر، وتعقب مشايخ العربان المتمردين.

ويبدو أن الدولة إقتنعت أن ولاية كمصر لا يمكن إدارتها إلا إذا كان الوالي يتمتع بكفاءة عالية في الإدارة والتعامل مع العناصر المحلية، وترجمت هذا الإقتناع على أرض الواقع فنجحت في اشاعة الأمن والإستقرار فيها، ولا سيما في عهود الولاة الذين تولوا الولاية في عهد السلطان سليمان القانوني. غير أن هذا الإستقرار كان مرتبطا في الوقت نفسه بالوضع العام في مركز الدولة، فعندما شهدت أواخر عهد القانوني حالة من التراخي والفساد في الإدارة انعكست اثارها على الولايات ومنها مصر، فلم تعد الدولة تختار ولاة أكفاء لإدارتها، بل كل من يتعهد بإرسال أكبر قدر مما يمكن إرساله من مبالغ مالية (إرسالية)، ولم يراع هؤلاء الولاة ظروف الأيالة، وأصبح همهم الأكبر جمع الأموال بزيادة قيمة الضرائب أو فرض ضرائب مالية جديدة على الرعايا، الأمر الذي أدى إلى تذمر الاهالي وسهّل في الوقت نفسه عودة الأمراء المماليك إلى الاضواء مرة أخرى، إذ بدؤوا باستعادة مكانتهم على رأس القوى المحلية واستطاعوا الحصول على مقاطعات شاسعة بطريقة الالتزام وعلى المناصب الإدارية الأساسية كالكشوفية وامارة السنجق[٨].

وازاء كل ذلك شرعت الدولة في اتخاذ ما يلزم لإعادة الأمور إلى نصابها واصلاح الإدارة فيها. وعلى الرغم من نجاحها في ذلك، إلا أن هذا النجاح لم يكن دائميا بل مرتبطا بجهود بعض الولاة الأكفاء كإبراهيم باشا مثلا (٩٩١- ٩٩٢هـ)، كما أن بروز الجند كقوة سياسية جعل اجراءات الولاة عقيمة إذ أصبحوا لا ينصاعون للأوامر، ويتدخلون بشؤون الحكم والتحكم به بصلافة والتجاوز على الرعايا. واستمر هذا الوضع إلى أن تمكن الوالى سلحدار محمد باشا (١٠١٥هـ ١٦٠٦م) من تأديبهم وتخليص مصر من شرورهم[٩]. ومن ثم نجح في تحقيق الهدوء والإستقرار في الدولة. إلا أن هذا الإستقرار كان مرتبطا بشخصية هذا الوالي ونفوذه كغيره من الولاة الأقوياء.

---

(٨) للتفصيل أنظر: Seyyid Muhammad Seyyid, *XVI. Asırda Mısır Eyaleti*, Istanbul 1990, 91- 96

(٩) نعيما: تاريخ، استانبول ١٢٨٣، جـ II ، ص ٤٩- ٦٠

واستمر المماليك في إثارة الإضطرابات في مصر تجاه الإدارة العثمانية، وأصبحوا وبالا على الدولة العثمانية. وتوالت حركاتهم وتمرداتهم على مرّ العهد العثماني تخبو أو تشتدّ حسب الظروف التي يمر بها مركز الدولة أو مركز الولاية. غير أن المماليك لم يكن بمقدورهم تفادي خلافاتهم فيما بينهم، وبخاصة بعد انقسامهم في بداية العهد العثماني إلى فرقتين متناحرتين هما: الفقارية والقاسمية[١٠]، وكانت هذه الخلافات أكبر بكثير من خلافاتهم مع الإدارة العثمانية، ولهذا فإن الصراع على السلطة والنفوذ إستمر بينهم دون أن ينتهي، وكثيرا ما كان يؤدي إلى معارك طاحنة بينهم ومن ثم اختلال النظام العام في مصر. ولا يستقر الوضع إلا بعد تسلط إحدى الفرقتين على الأخرى. وعلى الرغم من كل ذلك فقد برز أحيانا بين المماليك بعض الشخصيات المحورية التي تمكنت من حشد المماليك والاهالي حولهم وتحدي الدولة والتحكم بأمور الولاية كـ(بلوط قابان علي باشا) (١١٨٠هـ ١٧٦٦ - ١١٨٦هـ ١٧٧٢م)[١١].

وفضلا عن هذا فإن تنظيم المماليك انفسهم في فرق كان أبلغ الاثر في نجاحهم في تحدي الدولة، إذ أن إحدى الفرق تتمكن في نهاية المطاف من التحكم بأمور مصر والتمحور حول شخصية محورية. وهذا ما نراه بعد وفاة أبو الذهب (في أواخر القرن ١٢هـ ١٨م) الذي تمكن من انهاء تمرد علي باشا، إذ اشتد الخلاف والصراع على الإدارة بين فرقتي المحمدية والعلوية المملوكيتين وتمكنت فرقة المحمدية وهم من اتباع أبو الذهب من حصر الوظائف بأيديهم وبخاصة مشيخة البلد بل وتحكموا بأمور مصر وتحدوا الدولة بالعمل حسب اهوائهم. إلا أن التحدي الأكبر للدولة كان قيامهم بعقد اتفاقات سرية مع الدول الاجنبية وبخاصة فرنسا وروسيا، الأمر الذي لم يكن بوسع الدولة العثمانية تقبله بأي شكل من الاشكال، وبالفعل نجدها تتحرك بأسطولها وتقضي على التمرد. ومما يلفت النظر هنا أن الدولة رغم ما عانته من الأمراء المماليك إلا انها لم تتجاهلهم، بل نجدها تُسلّم مقاليد الأمور وبخاصة مشيخة البلد إلى أحد أمرائهم. وهذا يفسر لنا مدى النفوذ الذي كان يتمتع به المماليك في

---

(10) Atilla Cetin, "Osmanlı Taşra Yönetiminde Valilik yapan Bazı Önemli Aileler", *Osmanlı*, I, 151-152

(١١) أنظر عن حركته: احمد واصف افندي: تاريخ واصف، استانبول ١٢١٩، جـ II ص ٢١٢- ٢١٧، جودت، تاريخ، استانبول ١٣٠٩، ج I، ص ٣٠٦- ٣١٢

كل مرافق الإدارة في مصر. والمعروف أن هذا الأمر إستمر في العهد العثماني إلى أن تمكن الوالي محمد علي باشا من تخليصهم من إدارة مصر.

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا هو : هل كانت الدولة العثمانية عاجزة عن القيام بالحد من نفوذ المماليك في مصر؟

والحقيقة أن الاجابة عن هذا السؤال يتطلب معرفة الأوضاع التي كانت تمر بها الدولة. فالمعروف انها كانت تواصل فعالياتها العسكرية في أوربا وفي الشرق مع إيران كما أن معظم أيالاتها كانت تعاني من عدم الإستقرار. ولهذا فان هذه الظروف لم تسمح لها بالتفرغ لأمر مصر. كما ينبغي أن نضيف هنا أن الدولة كانت تستخف بمعظم الأحداث التي كانت تقع في أماكن مختلفة من أراضيها، لان هذه الأحداث لم تكن تستهدف وجودها في المنطقة أي لم تكن تشكل خطرا كبيرا عليها، وإلا فان قمع أي تمرد في أي مكان كان بالنسبة لها كان مجرد مسألة وقت. ولكل ذلك نجدها تغض الطرف عن معظم هذه التمردات، ولكن عندما يصل الأمر إلى تهديد أمنها القومي وبخاصة بعد تحالف القوى المحلية المتمردة مع قوى خارجية، فانها تتحرك دون أي تاخير لإعادة الأمور إلى نصابها. وعلى هذا الأساس تعاملت مع الأمراء المماليك المتمردين ممن تحالفوا مع الدول الاجنبية مثل مراد بك وإبراهيم بك اللذين أبرما اتفاقا سريا مع فرنسا. وعندما وصلت إلى أسماع الدولة خبر الاتفاق أرسلت فورا أسطولها إلى مصر بقيادة غازي حسن باشا (حزيران / يونيو ١٧٨٦م) ونجحت في افشال مخططاتهما. ولكن الدولة لم تفكر في إستئصال جذور المماليك لان ذلك قد يؤدي إلى فراغ في السلطة ويحتاج إلى جهد عسكري كبير وتكلف الدولة كثيراً، وذلك للنفوذ والقوة التي يتمتع بها المماليك في كل مرافق الحياة في مصر – كما أسلفنا- . ويبدو أن الفرنسيين إستغلوا هذا الوضع ولم يجدوا صعوبة في إحتلال مصر[١٢] .

❖❖❖❖❖❖

من المعروف أن الدولة العثمانية لم تطبق نمطا إداريا واحدا في ولاياتها المختلفة وحتى في الولاية الواحدة وذلك على مرّ العصور، بل استخدمت أسلوبا إداريا معينا ينسجم مع

---

(١٢) للتفصيل أُنظر: فاضل بيات: الدولة العثمانية في المجال العربي، بيروت ٢٠٠٧، ص ٤٢٨- ٤٣٨.

طبيعة كل ولاية وفي كل مرحلة زمنية، إذ نعرف أنها إستخدمت ثمانية أساليب مختلفة في ولاياتها العربية[١٣]. ومما يتعلق بمصر فقد أستخدم فيها نظام الساليانة، وذلك بعد عودة الصدر الأعظم إبراهيم باشا. وبموجب هذا النظام كان يتم جمع موارد الأيالة باسم خزينة الدولة بشكل مباشر، وبعد أن يتم إخراج نفقات الأيالة والألوية المختلفة وبضمنها المرتبات من الموارد، يرسل المتبقي منها إلى خزينة الدولة تحت إسم "إرسالية". ولهذا لا يخصص للإداريين في الأيالة إقطاعات كما هي الحال في الأيالات التي لا يطبق فيها هذا النظام[١٤]. وذكر المؤرخ صولاق زاده أن إبراهيم باشا إقترح على السلطان سليمان القانوني إرسال ما يتبقى من الأموال الزائدة في خزينة مصر إلى إستانبول لانه في حالة بقاء هذه الأموال في مصر يتم صرفها على أماكن غير ضرورية، فأمر السلطان حمراوي دفتردار مصر أن يقوم بارسال ما يتبقى من الأموال إلى المركز بعد إخراج رواتب الجند وما يخصص لنفقات الأيالة على ألا يتجاوز على الرعايا أو يحدث أية بدعة، أي عدم مطالبة الاهالي بأية التزامات مادية خارج نطاق الضرائب الشرعية أو إرهاقهم بضرائب اضافية. وأرسل حمراوي بعد تسلمه مهمته في مصر أول إرسالية إلى إستانبول وكانت عبارة عن ٨ يوكات أي ثمانمائة الف اقجة. وأصبح هذا المقدار عرفا حددت به إرسالية مصر كل سنة، ولم يقبل السلطان بزيادته بأي شكل من الاشكال[١٥].

ويبدو أن نظام الساليانة لم يستمر طويلا في مصر، إذ يستدل من حكم سلطاني دوّنه فريدون بك(ت ١٥٨١م) في منشآته أن الأمناء كانوا يقومون بجمع المال الميري حسب النظام القديم المعمول به، كما كان هناك بعض الأمانات قد منحت إلى الكُشّاف لجمع بادهواها، إلا أن الأمناء أُستغني عنهم فيما بعد ومنحت مناطقهم (أماناتهم) إلى الكُشّاف ومشايخ العرب بطريقة الالتزام الأمر الذي أدى إلى اختلال النظام بشكل كبير، وفي عهد الوزير علي باشا تم بيع معظم المخازن القديمة، ثم ذهب الوالي دوقه كين زاده بنفس المنحنى فأكمل بيع المخازن المتبقية. وكانت أمانة الجسور مستقلة ثم أدخلت هذه الجسور ضمن التزام الكُشّاف. وكان لهذا التوجه تداعياته

(١٣) عن هذه الاساليب أُنظر: المرجع نفسه ص ٧٣- ١٢٢

(١٤) للتفصيل أُنظر: المرجع نفسه، ص ١٠٨ وما بعدها

(١٥) صولاق زاده ص ٤٥٠- ٤٥١

على المال الميري فبعض الكُشّاف كانوا غير مؤهلين لم يعيروا الاهتمام الكافي في بتعمير الجسور والسدود مما أدى إلى النقص في موارد الدولة.

ويبدو أن هذا الأمر إستمر دون إيجاد حلول له حتى أن فريدون بك رأى أن تعديل الأمور في مصر وتعميرها متوقف على ما تقرره الحكومة المركزية العثمانية[١٦].

❖❖❖❖❖❖

إعتادت الدولة العثمانية بعد الحاقها أراض جديدة إلى ممتلكاتها على إبقاء الزعامات المحلية التي أعلنت انقيادها للدولة في نفس مناطقها ودون اجراء تغيير في وضعها الإداري، إذ جعلت من رؤسائها بمثابة موظفين إداريين تابعين إلى الولاية التي تقع فيها مناطقهم. وهذا التوجه نجده في كل الولايات العثمانية بما فيها مصر. ومما يتعلق بمصر فان الزعامات المحلية كانت تنحصر بين المماليك والكُشّاف ومشايخ العربان. والمعروف أن تعيين المماليك والكُشّاف ومشايخ العربان في مصر أو إقرارهم على أقاليمهم يعود إلى عهد السلطان سليم إذ نعرف انه عين أمراء من المماليك ممن أعلنوا ولاءهم للدولة العثمانية كُشّافا، فعيّن الأمير المملوكي جانم السيفي على كاشفية بهنسه والفيوم، وأبو حمزة على الغربية والمحلة. والمهام التي يضطلع بها الكُشّاف كانت مختلفة: إدارية ومالية وعسكرية وأمنية ويأتي على رأسها الاهتمام بالأراضي الزراعية وتحسين محصولاتها وتعمير القرى وتأمين الأمن والإستقرار للرعايا في المنطقة وحمايتهم من السرقة ومنعهم من ترك أراضيهم، وتحصيل المال الميري، وعدم التجاوز على الشرع والعرف الجاري في البلاد. كما كان من واجباتهم إقرار الأمن والنظام وتوطيد نفوذ الدولة في مناطقهم، والحيلولة دون حدوث منازعات بين الطوائف المختلفة، وكذلك المشاركة في الحملات العسكرية[١٧]. وكان تعيين الكُشّاف وعزلهم يتم من قبل أمير الحج[١٨]. ويبدو أن الكُشّاف كانوا يجمعون مهام المقدمين في بلاد الشام إلا أن هذه المهام كانت شخصية لا تنتقل بالوراثة إلى أبنائهم.

أما مشايخ العرب فنعرف أن الدولة العثمانية إعتادت على منح شيوخ العشائر وبخاصة الكبيرة منها دورا في نظامها الإداري، وذلك في المناطق التي تتواجد فيها عشائرهم،

---

(١٦) منشآت السلاطين II ص ٥٩١

(17) Seyid Mahmud, *"Mısır Eyaletinde Osmanlı Nizamının Kuruluşu"*, 157- 164

(18) Ahmet Akgündüz, *Osmanlı Kanunnameleri*, İstanbul 1994, IV, 540

فأحدثت في مصر بعد تنظيم الإدارة فيها مشيخة العرب، وذلك إعترافا منها بمكانة هؤلاء المشايخ وكسبها إلى جانبها. وقد برزت أسر مصرية كثيرة تولى زعماؤها مشيخة العرب منهم أبناء عمر في ولاية الصعيد وال البغدادي في المنوفية والغربية. أما المهام التي يضطلع بها مشايخ العرب فيستدل مما ورد في الأحكام السلطانية الواردة في دفاتر المهمة انها كانت متعلقة بالاهالي والأرض والمال الميري منها: السعي لجمع المال الميري، ورفاه الاهالي ورفع الظلم والتجاوز عنهم. وكانوا يلتزمون مناطق نفوذهم لقاء كمية من المال والحبوب يسلمونها إلى خزينة الدولة دون نقص، على أن يؤدوا وظائفهم وفق العادة والقانون الجاري وبالشكل الذي يراه البكلربكي مناسبا. وفرض على شيوخ العشائر والاهالي عدم مخالفتهم وتقديم الإحترام لهم وتعظيمهم[١٩].

ومما يتعلق بنظام الالتزام فإن تطبيقه في مصر أصبحت له على المدى البعيد تداعيات خطيرة على الوجود العثماني فيها، إذ أدى شيئا فشيئا إلى تقوية النفوذ المملوكي على حساب الإدارة المركزية العثمانية. ومما زاد في الطين بلة قيام الدولة في أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر بتعيين ولاة ضعفاء وغير أكفاء كان همهم الأساسي تحصيل الأموال التي دفعوها لرجالات الدولة وأموال الالتزام التي التزموا بها. ولم يتمكنوا من التكيف مع المماليك، بل لم يتمكنوا من بسط نفوذهم بشكل كامل على الأمور الإدارية والمالية والعسكرية للأيالة. وبالمقابل ازداد نفوذ الأمراء المماليك شيئا فشيئا على حساب السلطة المركزية وبخاصة بعد أن تمكنوا من الإستحواذ مرة أخرى على المقاطعات في مصر بطريقة الالتزام، كما إحتلوا مراكز مهمة في إدارة الولاية كأمراء سناجق أو كُشّاف أو في المؤسسات المالية كمباشرين وأمناء وعمال فقاموا بتحصيل المال الميري بأنفسهم. وفضلا عن هذا قاموا بتولي الوظائف العسكرية والأمنية وبخاصة بعد إدخالهم أولادهم واتباعهم في الوحدات العسكرية للولاية وأصبحوا القوة المؤثرة في كل الأمور المتعلقة بالولاية، حتى غدا أمر إستتباب الأمن والنظام وقمع تمردات العربان لا يتحقق بدونهم.

❖❖❖❖❖❖

(١٩) منشآت السلاطين، II ص ٥٦١

قسّمت الدولة العثمانية ايالاتها إلى وحدات إدارية أطلقت على كل واحدة منها اسم "سنجاق" اي لواء، ووضعت على رأس إدارته إداريا تحت اسم "سنجاق بكي" اي أمير سنجق، إلا أنها اطلقت على بعض الالوية اسماء اخرى مثل : حكومة، مير عشيرتلك (إمارة عشيرة)، اوجاقلق، ولاية، أيالة.... الخ[٢٠]. ومن هذه الاسماء أستخدم في مصر إسم لواء وكذلك ولاية. ومما يتعلق بالولاية فالمعروف أن الدولة العثمانية أطلقتها على بعض الألوية وذلك بعد إستخدامها مصطلح الأيالة للدلالة على الوحدة الإدارية الكبيرة، ففي أوائل القرن السادس عشر كانت أيالة مصر تتكون من الولايات الاتية:

- في مصر السفلى: الشرقية، وقليوب، وبلبيس، والدقهلية، والغربية، والمنوفية، والبحيرة، وقاطية.
- في مصر العليا: الجيزة، والاطفيحية، والاشمونية، والفيوم، والبهنساوية، والواحات.
- فضلا عن ثلاثة ألوية، هي: الإسكندرية، وجدة، وأسيوط[٢١].

غير أن التقسيمات الإدارية لمصر كغيرها من الولايات العثمانية لم تبق على حالها، إذ كانت تشهد بين حين وآخر تغييرات مختلفة. وأكبر تغيير شهدته مصر كان في أواسط القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي حيث أحدثت الدولة فيها احد عشر لواء سميت بأسماء أمراء عثمانيين[٢٢]. ويلاحظ أن أحد هذه الألوية كان خارج الاراضي المصرية وهو "مكة المكرمة" وكان في عهدة " الشريف أحمد بك ولد الشريف أبي نمي". ثم أضيف إلى الولاية لواء سواكن الذي كان يشمل الشريط الساحلي للسودان. كما تحوّل إثنان من الألوية إلى مراكز بحرية تحت إسم "قبودانية"، وهما قبودانية الإسكندرية وقبودانية السويس. ولكن الذي يلفت النظر في هذه المرحلة أن معظم الوية مصر حملت إسم "ساليانة"، وسميت بأسماء متوليها مثل

---

(٢٠) عن هذه التسميات أُنظر : فاضل بيات : الدولة العثمانية في المجال العربي ص ٥٨ و ٨١ وما بعدها

(21) Topkapi Sarayi Arşivi (TSA) Defter no. 1005766, Seyyid Mahmud, "Mısır Eyaletinde Osmanlı Nizamının Kuruluşu", 147-148.

(٢٢) عن اسماء هؤلاء الامراء والالوية التي منحت لهم أُنظر الدفتر المرقم ١٤٥٢ المحفوظ في مركز الأرشيف العثماني باستانبول ص ٣٦٣- ٣٧٦

سالیانة سليمان بك وسالیانة بهرام بك. ومجموع هذه الساليانات هو خمس وعشرون سالیانة[٢٣]. ويبدو أن الدولة العثمانية أقرّت بتقسيم مصر إلى احد عشر لواءً، فوجدت في عدد الأمراء مبالغاً فيه، فأصدرت أوامرها في سنة ٩٩١هـ ١٥٨٣م بعدم تجاوز العدد المقرّر، وعدم تعيين أي أمير إلا بعد شغور أحد الألوية[٢٤].

ومن الإجراءات التي إتخذتها الدولة العثمانية في الربع الأخير من القرن السادس عشر تحويل منطقة ابريم إلى أيالة مستقلة وذلك بناء على توصية الوزير إبراهيم باشا بكلربكي مصر[٢٥]. والمعروف أن هذه المنطقة كانت تعد من المناطق الساخنة في ولاية مصر لصعوبة فرض السيطرة على العشائر الموجودة فيها. وفي بداية الأمر ربطت المنطقة بأيالة الحبشة وذلك في سنة ٩٨١هـ ١٥٧٣م بغية ردع القبائل العربية التي تثير الإضطرابات بشكل مستمر[٢٦]. ويبدو أن ذلك لم يجد نفعا، ولهذا قررت الدولة تحويل المنطقة إلى أيالة مستقلة، ومنحها إلى أحد الولاة للتفرغ في شؤونها. غير أن هذه الأيالة لم تستمر طويلا اذ ألغيت بعد سنة من تأسيسها، وتحولت إلى لواء مرتبط بمصر. ويبدو أن اجراء الدولة بتحويل المنطقة إلى أيالة كان إجراء وقتيا، وربما مرتبطا باستتباب الأمن والنظام فيها. ويستدل مما ورد في الوثائق أن أيالة مصر أتبع في تنظيمها الإداري ثلاثة أساليب للتقسيمات الإدارية وهي:

١. أقاليم تم تنظيمها كباقي الالوية العثمانية أي أدارها أمراء سناجق.
٢. أقاليم أديرت على شكل ولايات عهد بها إلى مشايخ العرب أو المتنفذين فيها.
٣. أقاليم تم تحويلها إلى مراكز بحرية تحت إسم قبودانية كالإسكندرية والسويس.

واستمر التغيير في التقسيمات الإدارية لمصر في النصف الأول من القرن السابع عشر أيضاً، وطبقاً لما يستدل من معطيات الدفتر ٢٦٦ الذي نظم في أواسط القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي فإن بعض الأقاليم عهد بها إلى أمراء عثمانيين أو

---

(٢٣) أنظر عن أسماء متولي ساليانات مصر ومقدار سالياناتهم الدفتر ٢٦٢ المحفوظ في مركز الأرشيف العثماني تحت رقم KK.262

(٢٤) أنظر نص الحكم السلطاني: مهمة دفتري ٤٩ الحكم ٩١

(٢٥) الدفتر ١٦٢ المحفوظ في مركز الأرشيف العثماني ص ٨٥

(٢٦) مهمة دفتري ٢٨ ص ٢٧

مماليك وحملت إسم ساليانة أيضاً. وعدد الساليانات التي أوردها الدفتر (٢٦) ساليانة. كما أن موانئ مصر تم تنظيمها ألوية تابعة إلى قبودانية البحر أي قيادة القوة البحرية، وهذه الألوية هي: لواء الإسكندرية، لواء دمياط ولواء قبودانية البحر[٢٧].

وعلى الرغم من إستمرار معظم موانئ مصر بارتباطها بقبودانية البحر الا أن السويس انفكت عنها، وتحولت إلى قبودانية مستقلة تحت إسم "قبودانية السويس" وذلك في النصف الأول من القرن الثامن عشر[٢٨]. أما ساليانات مصر فلم تعد دفاتر التعيينات تدرج أي شيء عنها، ولعل قيام الولاة باجراء التعيينات فيها بدلا من مركز الدولة هو السبب في هذا الأمر، لأن هذه الدفاتر تدرج فيها عادة الأوامر الصادرة من مركز الدولة فقط.

(٢٧) أُنظر الدفتر ٢٦٦ مركز الأرشيف العثماني KK 266 ص ١١٠- ١١٩

(٢٨) الدفتر ١٥٥١ مركز الأرشيف العثماني ص ٦٦، فاضل بيات ص ٤٣٨- ٤٥٠

المعاهدات التجارية العثمانية الأوربية بين النص والواقع
وأثر ذلك على المجتمع السكندري
١٥٥٠ - ١٦٥٠

ناصرة عبد المتجلي إبراهيم*

هناك العديد من الدراسات التي تناولت بالدراسة والتحليل المعاهدات التجارية التي عقدتها الدولة العثمانية مع الدول الأجنبية، وما تضمنته تلك المعاهدات من بنود إمتيازات. جاءت أغلب هذه الدراسات من خلال دراسة تنظيمات الدولة العثمانية، وعلاقاتها الخارجية وبشكل خاص مع دول أوربا.

كذلك تناول بعض الباحثين دراسة تبعات تلك المعاهدات على بعض المدن؛ مثل تناول اندريه ريمون لتبعات تلك المعاهدات على مدينة القاهرة وتجارها، وقد تناولها من جانب آخر وبشكل مختلف لما تتناوله هذه الورقة. إذا فالدراسات السابقة للمعاهدات التجارية للدولة العثمانية لم تتناول تأثير تلك المعاهدات على مجتمع مدينة الإسكندرية، خاصة فى الفترة المعنية بالبحث. فهناك حاجة لدراسة هذه الإشكالية.

وأرى أنه من الضروري فى البداية التنويه إلى أن الورقة لن تتعرض لمناقشة المعاهدات التى عقدتها الدولة مع غيرها من دول، أو بنود تلك المعاهدات، أو ظروف عقدها أو غيره مما سبق دراسته من قبل العديد من الباحثين. لكن الورقة تتناول دراسة العلاقة بين نص وواقع لبعض بنود بعض المعاهدات التي عقدتها الدولة العثمانية مع دول أوربا، والتي كان لها أثرا جليا على تغيير معطيات مجتمع مدينة لها أهميتها فى التجارة العالمية. فمدينة الإسكندرية ميناء دولي تعتمد عليه الإدارة العثمانية فى ربط تجارتها بمواني دول أوربا،

---

* باحثة دكتورة، تاريخ حديث، كلية الآداب جامعة بنها

وبمواني دول المغرب العربي. إذا فالمجتمع الذي نحن بصدد دراسة واقع المعاهدات عليه له وزنه فى ترتيب أولويات الإدارة العثمانية.

أما لماذا اختيار الدراسة لفترة النصف الثاني من القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر؛ فيرجع ذلك لعاملين رئيسيين هما:

أولا: أن القرن السادس عشر هو بالفعل قرن المتغيرات. فما بين تغيرات عالمية ناتجة عن الكشوف الجغرافية وما نتج عن ذلك من هطول الذهب والفضة من الأراضي الجديدة (أمريكا) إلى أسبانيا، وسيادة عملتها فى تعاملات مختلف الدول مما أحدث تحولات اقتصادية جذرية أثرت على دول أوربا والبحر المتوسط وآسيا، بما فى ذلك أراضي الدولة العثمانية التى منها مصر. بل إن الدولة العثمانية من أكثر المناطق التى تأثرت سلبا بهذه التحولات خاصة إذا أضفنا إلى ذلك تحول التجارة عبر الأطلسي.

كذلك فإن فترة النصف الثاني من القرن السادس عشر هي فترة محورية شهدت العديد من التغييرات لوضع الدولة العثمانية بشكل عام، وفى مصر بشكل خاص؛ إذ مع بداية هذه الفترة بدأت تنهار قوة الدولة العثمانية وخرج من يدها سيطرتها على مجريات الأمور فى مصر، بسبب ضعف قوة الفرق العسكرية العثمانية وتحولها من الحياة ذات النمط العسكري إلى الحياة المدنية، ودخولهم فى منافسات مع أمراء المماليك فى شراء التزامات القرى، ونشوب الخلافات ثم الصراعات بين الجميع وتعددت فتن الجند، وهجمات العربان على البلاد، وزادت وتعددت أشكال الضرائب مما أدى إلى هجرات الفلاحين من القرى بشكل جماعي، وكذلك زادت إغارات العربان على طرق التجارة، مما أثر على حركة التجارة والاقتصاد بشكل عام. وأخذ أمراء المماليك الدور الأول فى إدارة البلاد. ومنذ ذلك الحين إلى دخول الحملة الفرنسية مصر فى ١٧٩٨م، لم يعد للسلطة العثمانية دور بارز فى إدارة مصر. أما السلطة الفعلية فكانت للبيوت المملوكية. كل هذه الأحداث وغيرها أعطى الفترة المعنية بها الورقة صفة الخصوصية والأفضلية فى البحث.

ثانيا: أن الفترة المبكرة من القرن السادس عشر ليس لها سجلات فى أرشيف محاكم الإسكندرية، إذ يحمل أول سجل من محكمة الإسكندرية تاريخ ٩٥٧ هـ / ١٥٥٠ م. أما مضابط الإسكندرية فهي بعيدة عن الفترة المعنية بها الورقة؛ إذا تبدأ بسجل رقم ١ الذي يحمل تاريخ ١٠٣٣ هـ / ١٦٢٣م. ويتضمن السجل الواحد تسجيلات مختصرة – فى أغلب مواده – ولعدة سنوات. ورغم أن سجلات الدشت بها الكثير مما يخص الإسكندرية إلا

أن البحث فيها واستخراج ما بها من مادة أمر شاق ويحتاج لفترة أطول من البحث. وهذا الأرشيف تحمل أول محفظة به تاريخ ٩٢٧ هـ ١٥٢٠ م. وهي محافظ حولية (أي محفظة لكل عام وبعض السنوات لها أكثر من محفظة) وهو عبارة عن تجميع لأوراق من مختلف محاكم مصر بالوجهين القبلي والبحري. وتتعدى صفحات أغلبها آلاف الصفحات. ولأن الورقة هنا تعتمد فى مادتها على الأرشيف الوثائقي، خاصة للمحاكم الشرعية بمصر فى الفترة العثمانية؛ لذلك آثرت الورقة التركيز على الفترة المشار إليها.

وفكرة الورقة قائمة على دراسة إشكالية كيف أدت المعاهدات التي عقدتها الدولة العثمانية مع دول أوربا إلى خلل فى العلاقة ما بين الدولة العثمانية وتلك الدول، نتج عنه خلل أعمق فى العلاقة بين الإدارة العثمانية والجاليات الأوربية على الأراضي العثمانية، وصل إلى حد الحذف والإضافة فى بنود المعاهدات، وتجاوزها أحياناً من قبل الجاليات الأجنبية. وإلى أي مدى أثر هذا الوضع على المجتمع السكندري. الذي أصبح يعج بالأجانب؛ إذ مثل لهم المكان المنشود الذي يقصده الجميع حيث الحياة والتجارة بلا قيود. حتى أنه فى فترات نشاط الجاليات الأجنبية غطت قضاياهم فى سجلات المحكمة – من حيث العدد - على قضايا الفئات الأخرى بالمجتمع، ما بين قضايا جميع أطرافها أجانب، أو قضايا هم طرف فيها.

فتتناول الورقة بعض ما طرحته نصوص المعاهدات وواقع تنفيذها على مستويين:

المستوى الأول : نص وواقع للمعاهدات والفرمانات.

المستوى الثاني : تطور النص وتطور الواقع.

وذلك من خلال:

١- دراسة نص المعاهدة وموقع الدولة العثمانية والدول صاحبة الامتياز، وتطبيق ذلك على أرضية الواقع، وما يؤيده أو ينفيه من فرمانات وأوامر.

٢- دراسة تطور النص من خلال توسيع بنود المعاهدات والإمتيازات. ورد الدولة على ذلك.

وعلى المستويين يظهر جليا موقف الدولة مرتبط بقوتها وبسط نفوذها وسيطرتها على الأمور. ففى فترة قوة الدولة، جاءت المعاهدات وما تضمنته من إمتيازات فى شكل منح وهبات تتفضل بها الدولة على البعض، وتحرم منها البعض الآخر. وقد تداخلت مع هذه الفترة فترات التراخي الذي بدت فيها الدول صاحبة الامتياز بطمعها فى المزيد من الامتيازات. ثم وصولا إلى فترات الضعف وتحول المنح والهبات إلى حق مكتسب وأمر واقع

يُفرض على الإدارة العثمانية فرضا. وفى كل المراحل لا يمكن فصل مرحلة عن غيرها؛ إذ جاءت جميعها فى شكل متداخل لا يمكن فصله عن بعضه البعض.

كذلك دراسة: وعي الدولة العثمانية عند عقدها للمعاهدات ومنحها الإمتيازات بما يترتب عليها من نتائج سلبا وإيجابا. وكيف استغلت الجاليات الأجنبية كل ذلك وطورته لخدمة مصالحها، وتوسيع حقوقها. وأثر تكثف الوجود الأجنبي على سلوكيات المجتمع السكندري. وتأثير ذلك على الأوضاع التجارية فى الإسكندرية وحركة الملاحة فى الميناء، وهل ارتبط ذلك بنوعية معينة من التجارات ولماذا. وهل اقتصر التعامل هنا مع فئة معينة من التجار، وهل غيّر ذلك من الموقع الاجتماعي لهؤلاء التجار أم لا. بمعنى هل كان الانفتاح لعائلات تجارية بعينها فى التعامل مع التجار الأجانب، عامل مؤثر فى تكوين ثروات لهم من وراء ذلك. وهل أثر ذلك على وجود تلك العائلات التجارية فى مجال الإدارة واتخاذ القرار فى المدينة.

كذلك دراسة أثر ما نتج من وضع بنود معينة، والإخلال ببنود أخرى على نشاط بعض الحرف المرتبطة بالحركة التجارية فى الميناء، وفتح سوق عمل أمام قاطني الثغر. ودراسة ما إذا كان هناك خط يمكن تتبعه من وراء هذه المعاهدات يستنتج منه أثر للنواحي العمرانية فى المدينة. وأخيرا دراسة كيف أن الظرف الوقتي استلزم من الإدارة إصدار قرارات وقوانين تخدم الأوضاع الاقتصادية فى المدينة.

لقد عملت الإدارة العثمانية على تنشيط حركة التجارة المارة بالأراضي الواقعة تحت سيطرتها، وكانت تعي تماما ما يمكن أن تجنيه من أرباح فى حالة استقرار التجار الأجانب على أراضيها. فقدمت لهم مختلف الخدمات التي تفتح بها المجال أمام الجاليات الأجنبية فى استثمار أموالهم بالمدينة. إذ قدمت لهم الإدارة العديد من الخدمات التى تشجعهم على ذلك بداية من توفير كاتب ليلي يدون الأحداث الواقعة ليلاً داخل الثغر ويعرضها صباحاً على القاضي[1]، إلى توفير مترجمين لمختلف اللغات، ووجودهم فى جميع الحالات التى نظرتها المحكمة. والحرص على تدوين جميع العقود والمعاملات بسجلات المحكمة لتكون سنداً رئيسياً عند فض المنازعات، وتدوين نسخ منها لصاحب الحالة بلغته. وإقراره بعلمه لما دوّن بسجلات المحكمة باللغة العربية. هذه التسجيلات كانت

---

(١) محكمة الإسكندرية، س ٤٣، ص ١٧٠ لسنة ١٠١٩ هـ / ١٦١٠ م.

بمثابة تنظيم إداري ناجح لفض المنازعات خاصة بين التجار الأجانب بعضهم وبعض[٢]، كما كانت حُجة لإثبات الحقوق فيما بينهم. ونتيجة للتسجيل المنتظم لمثل هذه الأمور، كان من السهل العودة والكشف على السجلات لإثبات حالات مضى عليها سنوات وعقود[٣]. كما كان يدون بسجلات المحكمة (شهادات ميلاد) لأبناء الأجانب الذين يولدون بالثغر، يذكر بها اسم الأب واسم الأم وجنسيتهما أو بلديهما، وديانتهما ونوع المولود (ذكر أو أنثى) واسمه وتاريخ ميلاده[٤].

كذلك خرجت الفرمانات التي تعمل على راحة وأمن هؤلاء التجار وكذلك بضائعهم. وفى أحد الأوامر ورد إلى جميع حكام الإسكندرية أمر بتأمين أموال جميع التجار مسلمين ونصارى أجانب وغيرهم. ومخازنهم وفنادقهم. ولأهمية الوثيقة أوردها كاملة كما هي وبدون تعديل لما بها من ألفاظ. ونصها:

صورة الحكم الوارد من حضرة مولانا الباشا يسر الله له ما يشاء. على يد الزيني خسرو الجاويش بالخدمة العالية. نصه بعد العلامة والمهر العالي المرسوم بالأمر الكريم العالي المولوي أعلاه الله تعالى وأيده وأكرمه:

إلى كل واقف عليه من المجلس العالي الحاكم الشرعي بالثغر السكندري والأمير الدزدار به. يتضمن إعلامهم أن لا يخفاهما أمر الخانات والفنادق بالثغر المحروس المعدة لخزن متاجر التجار وبضائعهم وأسبابهم وما يتعلق بهم. وما يجب ويتعين من أنه يكون فى غاية الحفظ والإتقان والإمكان. فيتقدم الحاكم الشرعي والدزدار والشاد والعمال بالنظر فى ذلك بأنفسهم والعمل بما فيه النفع والمصلحة وحفظ أموال التجار المسلمين والنصارى وغيرهم ولا يهملوا أمر ما يتعلق بالنصارى كونهم من أهل الذمة. بل ساير التجار المسلمين والنصارى وغيرهم يكونوا فى غاية الأمن والطمأنينة على أنفسهم ومالهم.

وينظروا فى أمر البوابين، وما جرت به العادة من أنهم يكونوا من الحصار الشريف. والمفاتيح عندهم. فينظروا من فيه همة ونهضة وحفظة وعقل وحشمة وأدب وأمانة

---

(٢) محكمة الإسكندرية، س ٤، ص ١٣٦، م ٣٩٥ لسنة ٩٩٨ هـ/ ١٥٨٩م.

(٣) محكمة الإسكندرية، س ١٢، ص ٣٦٠، م ١٠٣٩ لسنة ٩٨٥ هـ / ١٥٧٧م.

(٤) محكمة الإسكندرية، س ١، ص ١٥١، م ٧١٠ لسنة ٩٥٧ هـ/ ١٥٥٠ م.

ومعرفة، يقيموه على جارى العادة. وإن اقتضى الحال أن يكونوا من المماليك السلطانية فيعين من فيه الحفظ ويحصل به النفع. كل ذلك على العادة.

وينظر فى أبواب الخانات والفنادق والحواصل ولا يكونوا إلا أبواب نافعة مانعة متقنة محصنة مصفحة فى غاية الحصن والإتقان. وإن احتاجت الأبواب إلى ترميم أو عمل فيبادروا إلى عملها وإتقانها واعتماد مصالحها. ويكونوا بالمرصاد للحفظ والحراسة؛ خوفا من مفسد أو طارق أو سارق يرصد عقل أحد التجار أو يلاهيه ويظفر بشيء من ماله. فلا يبقوا ممكن فى ذلك.

ووردت كتابة الشاد به يذكر أنه حصل فى بعض حيطان القلعة من جانب البحر خللا وأن عمارة ذلك من أهم المهمات. فيتقدموا بالاجتهاد التام فى سرعة ترميمها وإقفالها والمطالعة بذلك جميعه مفصلا ليحيط علمنا الكريم بهذا. مع الوصية التامة بالتجار المسلمين والنصارى والنظر فى مصالحهم والحفظ على متاجرهم وبضايعهم وكف الأذى والضرر عنهم ومعاملتهم بكل جميل وكل رعاية. بحيث أن يكونوا فى غاية الاحترام والأمن والأمان ويشاع ذلك فى ساير الأقطار والجهات ويحصل للتجار غاية الطمأنينة ويرغبون فى الحضور إلى الثغر السكندري ويحصل النفع العام والمصلحة التامة. فيحيطون علما. مورخ فى سادس عشرين شعبان سنة اثنين وخمسين وتسعماية.

ثم امتثل للأمر ذلك بالسمع والطاعة ثم اقتضى الحال أن مولانا الحاكم المشار إليه أقام بحضور الجاويش المشار إليه والأمير أحمد الدزدار بقلعة الركن والزيني خير الدين الدزدار بالقلعة المجاورة لجامع العربي والزيني لطفي الكاتب بقلعة الركن الشاويش حسين بن رمضان بقلعة الركن المذكورة *أن يكون بوابا على فنادق الفرنج بالثغر المذكور وهم خمسة فنادق: اثنان لجماعة الفرنج البنادقة وواحد فندق للفرانسة والكيتلان والرابع فندق الركوزيين والخامس فندق الجنويين.*

وأن يكون محتفظا على الدرك فى ذلك على ما جرت به العادة. وقبل ذلك لنفسه بحضور الأمير يحيي الشاد بالثغر وبه شهد فى حادي عشر شهر رمضان المعظم قدره وحرمته سنة اثنين وخمسين وتسعماية.

شهود الحال:

الزيني حسين بلوك باشي/ أكمل بن محمد بلوك باشي بقلعة الركن/ سليمان بلوك باشي / عبد الله بن شعبان / أحمد بن مراد الأمادي/ درويش علي بن يوسف

الأمادي/ حسن بن أحمد الأمادي/ عوض بن يوسف الأمادي / منصور بن كمال الأمادي / رمضان بن محمد / محمد بن شركس الأمادي حراز بن إسكندر /حسين بن يوسف الأمادي[٥].

والوثيقة فى غاية الأهمية وكل جملة فيها تحتاج إلى وقفة. وبالنظر إلى الفقرات المشار إليها يتبين للقارئ وعي الإدارة العثمانية بأهمية وجود التجار فى جميع أقطار الدولة خاصة فى الإسكندرية، مثلها فى ذلك مثل مدن الموانى الأخرى بالدولة. وهو ما يعني أن الدولة لم تكن منغلقة على نفسها، أو لم تدر ما يحدث حولها فى العالم كما يدعى البعض. إذ أدركت الدولة تغير وتحول النظم الاقتصادية فى العالم إلى الرأسمالية التجارية، كذلك أدركت الدور الخطير الذي يلعبه التجار فى هذا التحول، دون التفرقة بين تاجر مسلم وغيره. لذلك اتجهت سياستها إلى العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى أراضيها، وتوفير عوامل إنجاح هذا الاتجاه.

وإعطاء الدولة الأولوية لعامل الأمن، إنما فيه بُعد نظر وتطور فكري. ونحن نرى فى أيامنا هذه فشل اقتصاديات الدول التى لا تتوافر فيها عوامل الأمن للمستثمر الأجنبي. ولو أن للباحث رأي هنا فيرى أن الدولة العثمانية كانت لديها كل معطيات النهوض بل والتفوق على كثير من دول حولها، وقد نجحت فى ذلك بشكل ملحوظ فى بداية الأمر. وكان يمكنها الاستمرار والوصول، لو استمرت على سياستها التقدمية مع الاحتفاظ بقوتها العسكرية.

ومن منطلق هذه السياسة؛ تبنت الدولة سياسة عقد المعاهدات ومنح الامتيازات لدول أوربا. لكن هل مضت المبادلات التجارية وفقا لنصوص تلك المعاهدات ؟

لقد كان أول ما طمحت إليه الدولة هو تنشيط التجارة بأراضيها، وزيادة الاستثمار بها. لكن تدهور وضع الدولة، منح أمراء المماليك فى مصر فرصة ليمثلوا أحد أهم عوامل زيادة تدهور الأوضاع بولاية مصر ومدنها. وذلك بتدخل الأمراء المماليك فى الشئون السياسية والإدارية للدولة، وطمعهم فى جمع أكبر قدر ممكن من الأرباح، دفعهم لنهج سياسة أضرت كثيرا بما طمحت إليه الإدارة العثمانية. وعرقل طموحاتها، بل وغير مسارها. وكان من نتائج ذلك:

(٥) محكمة الإسكندرية، س ٣١ ص ١٧٨ م ٣٧٣ لسنة ٩٥٢ هـ / ١٥٤٥م.

- اختفاء دول كانت صاحبة امتيازات فى دولة المماليك مثل " جنوة وفينيسيا ". ورغم إصدار سليمان القانوني قراراً لصالح " الفينيسيين " ببقائهم على ما هم عليه فى الإسكندرية إلا أنه - وبسبب سطوة اليهود على جمرك الإسكندرية من منتصف القرن الـ ١٦ إلى منتصف الـ ١٨ - انتقلت القنصلية الفينيسية إلى القاهرة. وكذلك التجار الفينيسيين لسهولة البيع والشراء فى القاهرة بعيدا عن قبضة اليهود. مما أدى إلى انخفاض أعداد الجالية الفينيسية فى الإسكندرية، وواصل ذلك الانخفاض حتى أنه فى منتصف القرن السادس عشر أصدر القنصل الفينيسي "Lorenzo Tiepolo لورينزو تيبولو ". تقريرا جاء فيه أنه لم يعد بالإسكندرية سوى ٤٠ فينيسي[٦]. بعد أن كان الفينيسيين يشكلون عصب التجارة مع أوربا فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر حتى منتصفه. وهو ما ينم عن تفوق سلطة وسطوة اليهود على سلطة الدولة فى مدينة الإسكندرية، وكانوا بذلك من عوامل زيادة الأوضاع سوءاً فى المدينة فى ظل الحكم العثماني الذي ينتسب إليه فى النهاية سمة الوضع القائم. ويذكر الرحالة الذين زاروا المدينة فى فترة البحث أن اليهود الذين أداروا الجمرك اتصفوا بالشدة فى المعاملة مع الأجانب. وتوجيه العديد من المضايقات لهم[٧].

كذلك كان لتدخل اليهود دور فى تغير تكوينة شرائح المجتمع السكندري. ظهر ذلك جليا مع النصف الثاني من القرن السادس عشر، إذ حل التجار وأصحاب المراكب الفرنسيين والإنجليز محل " الفينيسيين " فيما كانوا يقومون به من أعمال بالمدينة، وتغير بذلك بعض أنماط الحياة فى المجتمع السكندري. وقد أدركت الإدارة ذلك وحاولت معالجته. النقاط التالية ترصد تلك المحاولات:

- فى ٩٣١ هـ / ١٥٢٤م. صدر أمر من السلطان ببقاء التجار الأجانب فى الإسكندرية للبيع والشراء ولا ينزلون القاهرة، على العادة القديمة زمن قايتباي وقنصوه الغوري[٨]. هذا الأمر يعني أن هناك خوفا فى الإدارة من انتقال الحركة التجارية والتجار من الإسكندرية إلى القاهرة التى قد يتمركزوا بها. وما يترب على ذلك من تسحب وتحول أغلب النشاط التجاري من الإسكندرية إلى القاهرة، بشكل يؤثر سلبا على الحركة الاقتصادية بالإسكندرية.

---

(6) Horii Yutaka, "*Popular Movements and Political Culture in the Per-modern Arab Cities*" Special Issue II; Ports, Merchants and Cross-cultural Contacts, *Annals of Japan Association for Middle East Studies*, p. 136.

(7) *Voyages en Egypte: Michael Heberr von Bretten 1585-1586*, Traduits de l' allemand, présentés et annotés par Oleg V. Volkoff., p. 75.

(٨) محافظ الدشت ، محفظة رقم / ٤ / ص ٤٧٥ لسنة ٩٣١هـ / ١٥٢٤م.

أما عن موقف التجار من القرار ومدى التزامهم به، فيكفى نظرة لأي من سجلات القاهرة (مثل سجلات محكمة باب عالي، أو سجلات محكمة بولاق، أو سجلات محكمة مصر القديمة أو غيره...) لتبين كم التجار الأجانب ما بين القاهرة والإسكندرية، بما يعني عدم التزام التجار بالقرار، ربما لاتفاقات وصفقات كان القرار يتناقض مع إتمامها، وبناءً على الفكر التجاري وتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب، رفض التجار الالتزام بالقرار الذي بدا متناقضا مع مصالحهم.

كذلك صدرت أوامر عديدة تمنع مراكب الأجانب من حمل الغلال، بما فى ذلك تجار الدول أصحاب الامتيازات. ويتم تفتيش المراكب قبل مغادرتها للثغر للتأكد من تنفيذ الأمر – خاصة فى فترات الأزمات –. فى البداية كان هذا الأمر يتم بسلاسة[٩] ثم أخذ الأجانب فى استخدام أساليب وحيل التهريب المختلفة مثل سكب كمية كبيرة من سائل الصابون[١٠] على أرضية المركب عند قدوم مسئولي الإدارة للتفتيش حتى لا يتمكنوا من إتمام عملية التفتيش. وقد ساعد الأجانب فى أغلب عمليات التهريب بعض التجار وبعض موظفي الجمرك خاصة اليهود، ممن التقت مصالحهم مع التهريب لا مع الالتزام بالأوامر.

- ومن أشكال هيمنة الدولة على من بها، فرض الرسوم الجمركية على بضائع كل التجار المصدرين والمستوردين. إلا أنه كان هناك ازدواجية فى تقدير الرسوم وأصبح هناك قانون يلزم المراكب التى تحمل علم دولة ما، بأن يكون لقنصل تلك الدولة رسوم جمركية على ما تحمله المراكب من بضائع. وربما كان ذلك لانتشار القراصنة فى البحر، وعدم اقتراب القراصنة من مراكب دول بعينها لا يقترب القراصنة من المراكب التي تحمل أعلامها مثل الفلمنك[١١]. وقد يكون ذلك عملاً مشتركاً بين تلك الدول والقراصنة.

- أما فرنسا فقد استغلت سياسة انفتاح الدولة العثمانية تجاريا مع عدد من الدول الأوربية. وكانت من أوائل الدول التي جددت الإمتيازات التى مُنحت لها فى فترة حكم سلاطين المماليك. ففور الدخول العثماني مصر وفى ١٥٢٨م، أخذت فرنسا معاهدة ضمان حرية الإقامة والانتقال لرعاياها برا وبحرا. أضافت إليها فى معاهدة "الصداقة والتجارة"

---

(٩) محكمة الإسكندرية، س ٣٣ / ٢٦٧/ ٢٨٣ لسنة ٩٨٠هـ/ ١٥٧٢م.

(١٠) محكمة الإسكندرية، س ٤٨/ ٣٧٠/ ٩٣٤ لسنة ١٠٥٠هـ/١٦٤٠م.

(١١) باب عالي، ١٣٥/ م ٩٨١ لسنة ١٠٦٧هـ/ ١٦٥٦م.

التي عقدت فى ١٥٣٥م، إعفاءات جمركية وضريبية وحق المعاملة بالمثل[١٢] أي ما بين الفرنسيين ورعايا الدولة. ورغم أن اختيار القنصل يكون من عمل الإدارة فى البلد الأم، إلا أن السلطان العثماني منح الجالية الفرنسية بالإسكندرية حق اختيار قنصلهم[١٣].

- فى الوقت الذي أدركت فيه الدولة قيمة الاستثمارات الأجنبية على أراضيها، وكانت تصدر الأوامر بالاهتمام بأمن وسلامة التجار وبضائعهم وأماكن السكن والتخزين. وبناءً عليه عرضت إنجلترا أن تقوم بإعادة بناء وتعمير فندق قديم متهدم ليكون سكناً لأفراد جاليتها الذين زاد عددهم بالمدينة ليقيموا فيه أسوةً بالجاليات الأخرى. إلا أن هذا الفندق كان يتبع القنصل الفرنسي الذي رفض منحهم إياه. ولم تتمكن الإدارة حينها من توفير فندق للجالية الإنجليزية[١٤].

- كانت الدول الأوربية قد تبعت فرنسا فى الدخول مع الدولة العثمانية فى عقد المعاهدات، وتحول الأمر إلى صراع فيما بينها لإحراز الامتيازات. وربما كان ذلك مؤشراً للخلافات الدولية التى ظهرت بعد ذلك (المسألة الشرقية والحروب).

- وكانت إنجلترا قد عقدت معاهدة فى ٩٥٦هـ / ١٥٥٣م. مُنح فيها رعاياها نفس امتيازات رعايا فرنسا. بما فى ذلك حرية الإقامة فى المواني مثل السويس وإسكندرية ورشيد وبولاق ودمياط، وتسهيل الدخول والخروج من الميناء نظير دفعهم رسوم الجمارك المقررة عليهم. وفى ١٠٥٤هـ / ١٦٤٤م. صدر فرمان همايوني بحرية الدخول والخروج للتجار الإنجليز والفلمنك، ومنع أي أحد من التعرض لهم، كما تضمن الفرمان ما ينص على عقاب من يخالف ذلك[١٥]. دون أن يشير الفرمان لما على الإنجليز والفلمنك من رسوم جمركية. على الرغم من عدم تساوى نسبة الرسوم الجمركية المقررة على تجار كل من إنجلترا وهولندا. إذا كان يدفع الإنجليز رسوم جمارك تصل نسبها إلى ٦٪، بينما يدفع الهولنديون يوم جمارك نسبتها ١٠٪[١٦].

---

(١٢) سليمان محمد حسنين حسنين: تجار القاهرة فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين رقم ٢٤١، القاهرة ٢٠٠٣، ص ٢٩.

(١٣) محكمة الإسكندرية ، س ٢٥/ ٤٢١/ ١٢٥٨ لسنة ٩٩٨هـ/١٥٨٩م.

(١٤) محكمة الإسكندرية ، س ٤٧/ ٢٩٥ لسنة ١٠٥٤هـ/١٦٤٤م.

(١٥) محكمة الإسكندرية، س ٤٧، ص ٢٩٧ لسنة ١٠٥٤هـ / ١٦٤٤م.

(١٦) عبد الحميد حامد سليمان: تاريخ الموانئ المصرية فى العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين رقم ٨٩، القاهرة ١٩٩٥، ص ص ٢٩٦، ٢٩٨.

- وكان لدى فرنسا دائما قناعة بالأفضلية- خاصة بعد أن أخذت مكان فينيسيا فى تجارة البحر المتوسط وكذلك فى الإسكندرية- فمثلا : كانت الدولة تحدد أماكن سكن وإقامة الجاليات فى فنادق محددة (كان منهم ٢ للبنادقة، و١ للفرنسيين والكتلان، و١ للركوزيين، و١ للجنويين)[١٧]، ومع ذلك صدر أمر بالسماح للفرنسيين بالسكن داخل الثغر واستئجار الوكالات داخل الثغر وخارجه[١٨]. وقد استغل القنصل الفرنسي ذلك فى استثمار أمواله فكان يستأجر الوكالات من الأوقاف ثم يقوم هو بتأجيرها لحسابه. فتذكر الوثيقة أن القنصل الفرنسي استأجر وكالة بالجزيرة بالنجع القبلي من وقف " مصطفى أغا "، تشتمل على حوانيت سفلية (بالأسفل) وطبقات علوية (بالدور الأعلى) وصهريج ومنافع وحقوق. مدة الإيجار ١٢ شهر قيمة الإيجار ١٢٠٠٠٠ نصف فضة. طريقة الدفع: يدفع القنصل مبلغ ١٥٠٠ نصف فضة حالا، والباقي على أقساط ربع سنوية (كل ثلاثة شهور) قيمة كل قسط ١٥٠٠ نصف.

- وفى البداية كان يمنع أفراد الجاليات من حمل السلاح[١٩]. ثم ورد بيورلدي بتسليم قنصل فرنسا عشرة مدافع[٢٠]، دون أن تذكر الوثيقة مبرراً لذلك. وبالتأكيد لم يكن لأي قنصل أجنبي دور فى أمن المدينة، ومن الوثيقة يتضح أنه لن تخرج هذه المدافع من الثغر. كما أن هذه الحالة فريدة فلم تتكرر مع قنصل أخر. فهل تسلم قنصل فرنسا لهذه المدافع كان للتجارة (أي أنه كان يتاجر فى الأسلحة)، خاصة وأنه لم هناك ما يمنع من أن يعمل قنصل أي بلد بالتجارة[٢١]. أم كان لتأمين القنصلية. وهل النظام المعمول به فى الدولة لم يكن يمنح هذه القنصلية العيش فى أمان على أراضيها.

- كذلك كان لفرنسا بعض تصرفات فيها شيء من الاستئساد؛ فتارة تفرض على المراكب القادمة إلى الثغر رفع علم فرنسا- رغم وجود قنصلية لهم بالثغر مثل الفلمنك[٢٢]، أو عن طريق الحيلة مثل أن يوهم تاجر فرنسي آخر هولندي بأن المصريين يخطفون

---

(١٧) محكمة الإسكندرية ، س ٣١/ ١٧٨/ ٣٧٣ لسنة ٩٥٩هـ/ ١٥٥١م.

(١٨) محكمة الإسكندرية ، س ٥٥/ ٢٨٣/ ٦٣٨ لسنة ١٠٩٧هـ/ ١٦٨٥م.

(١٩) محكمة الإسكندرية ، س ١ / ٤٢٢/ ١٧٦١ لسنة ٩٥٣هـ/ ١٥٤٦م.

(٢٠) محكمة الإسكندرية ، س ٥٧ / ٤ / ٥ / لسنة ١٠٩٨هـ / ١٦٨٦م.

(٢١) محكمة الإسكندرية، س ١ ، م ١٦ لسنة ٩٥٤هـ/ ١٥٤٧م.

(٢٢) محكمة الإسكندرية ، س ٥٢ / ٩٦ / ١٨١ لسنة ١٠٨٠هـ/ ١٦٦٩م.

المراكب ما عدا التى ترفع العلم الفرنسي[٢٣]، رغم أن السفن الفرنسية نفسها لم تنج من مراكب القراصنة. فتذكر الوثائق اعتداء أربعة مراكب أسبانية على مركب فرنسي فى عرض البحر، بعد خروج المركب من ميناء الإسكندرية، وسرقوا ما كان بالمركب من أموال وكيل قنصل الجالية الفرنسية بالإسكندرية[٢٤].

- أو أن تدخل فرنسا فى صراع مع انجلترا لضم الفئات الأجنبية التى ليس لها قنصل فى المدينة مثل الجنويين[٢٥]، لكن موقف التجار وريسا المراكب الجنويين كان هو الفيصل؛ إذ كانت تلك الفئات تفضل الدخول فى كنف القنصل الإنجليزي بالمدينة. فعند دخول المركب "الجنوي" إلى ميناء الإسكندرية، يذهب ريسه إلى محكمة الثغر ويسجل بها اعترافه ورضاه "أنه تحت كلمة القنصل المتكلم على طايفة النصارى الإنجليز، ومركبه المرساة الآن بميناء الثغر يومئذ تحت علم الإنجليز. وأبرز من يده وكيل قنصل الإنجليز القاطن بالثغر الآن مكتوب من سلطان الإنجليز بأن الريس ... الجنوي، ومركبه تحت علم الإنجليز"[٢٦]. وهو ما يعني تفضيل الجنويين للقنصل الإنجليزي، وكذلك وجود نص مكتوب من ملك انجلترا بدخول الجنويين فى المدينة تحت الحماية البريطانية. ومن الوثيقة نلاحظ ازدياد الوجود والنفوذ الإنجليزي بالمدينة.

هذا بخلاف إتباع فرنسا أسلوب التجسس ونقل الأخبار عن التجهيزات العثمانية فى حالة الحروب ولتفادي هذه النقطة؛ كانت تصدر الأوامر بعدم السماح للمراكب الفرنسية بمغادرة الميناء إلا بعد سفر المراكب المتجهة لميدان الحرب بأيام[٢٧]. ووصل حجم إحساس الفرنسيين بأهميتهم فى المجتمع السكندري استخدامهم لهجة التهديد بالهجرة من المدينة إن لم تُلبَ طلباتهم، ومساندة الأوامر لهم فى ذلك. ووصل الأمر فى النصف الثاني من القرن السابع عشر لاستهانة الجالية الفرنسية بالإدارة العثمانية وممثليها فى المدينة، لحد خرق بنود وعقود صريحة مسجلة بالمحاكم الشرعية. فمثلا تعاقد اثنان من القباطنة الفرنسيين مع مجموعة من التجار المسلمين على تأجير مركبهم لشحن وتبادل بضائع

---

(٢٣) محكمة الإسكندرية، س ٤٨ / ٣٠ / ٧٧ لسنة ١٠٥٩ هـ / ١٦٤٩م.

(٢٤) محكمة الإسكندرية الشرعية، س ٤٨، ص ٨٧، م ٢٢٩ لسنة ١٠٥٨ هـ / ١٦٤٨م.

(٢٥) محكمة الإسكندرية، س ٤٨ / ٨٤ / ٢٢١ لسنة ١٠٥٨هـ / ١٦٤٨م.

(٢٦) محكمة الإسكندرية، س ٤٨، ص ٨٤، م ٢٢١ لسنة ١٠٥٨ هـ / ١٦٤٨م.

(٢٧) محكمة الإسكندرية، س ٥٨/ ١٠١ / ١٨٠ لسنة ١١٠٢هـ / ١٦٩٠م.

التجار المذكورين من الإسكندرية إلى مدينة "درنا" ثم منها إلى " بن غازي" ثم العودة ثانية إلى "درنا" ومنها إلى الإسكندرية. ورغم وجود عقد بذلك موثق من المحكمة وموقع عليه عدد من الشهود؛ إلا أن القبطانين الفرنسيين رفضا شحن المركب بالبضائع المتفق عليها، وكذلك رفضا التحرك من ميناء الإسكندرية. وبعد فشل المفاوضات الودية لجأ التجار إلى قضاء الثغر الذي فشل أيضاً فى الوصول معهما لتنفيذ العقد. ولجأ القاضي إلى استفتاء أئمة المذاهب حيال هذا الموقف. وكانت الفتوى بإجماع العلماء هي إجبار القباطنة الفرنسيين على تنفيذ العقد وإلزامهم بتنفيذه قهرا وجبرا[٢٨]. ولكن السؤال هنا، ما الذي يضمن تنفيذ الفتوى من أفراد رفضوا تنفيذ عقد موثق من المحكمة. وإذا خرجوا من الميناء بناءً على الفتوى الصادرة، فمن الذي يضمن سير حركة المركب على ما اُتفق عليه مع التجار. أو من الذي يضمن عدم الغدر بهم فى إحدى محطات الرحلة التجارية. وما جدوى وجود ممثلين سياسيين (القناصل) لفئة أجنبية فى المدينة لا يحترم أفرادها سكان المدينة وإدارتها.

كل ذلك كان يدل على سيادة الجالية الفرنسية على الجاليات الأخرى فى المدينة.

وبالنسبة لأنواع التجارات والبضائع. فقد ظلت تجارة التوابل لعقود طويلة تحرز المكانة الرئيسية بين سلع التجارة الدولية. ونال تجارها كل الاهتمام والرعاية من الدولة. حتى انه كانت ترسل الأوامر والمراسيم بأسماء هؤلاء التجار، تأمر حكام المدينة بالعمل على راحة التجار وتسهيل مهمتهم بحرا وبرا، ليتمكنوا من إنجاز أعمالهم ويتحقق الربح والفائدة للجميع[٢٩]. ومن أمثال هؤلاء: ملك التجار الخواجا "محمد بن علي" وكان لفظ خواجا يطلق على كبار التجار. وليس له علاقة بالدين أو الجنسية. ومن أعيان التجار فى الفلفل بالثغر المعلم "باولو بن ياني بن زمريا النصراني البندقي"[٣٠]. ولأسباب عديدة دولية ومحلية - لا مجال هنا لذكرها - تراجعت تلك التجارة. وكان على كبار تجارها أن يغيروا من نشاطهم التجاري إلى التجارة السائدة. مثل "جمال الدين الذهبي" شاهبندر التجار ١٦٢٥-١٦٤٢م. الذي حول نشاطه التجاري من تجارة التوابل إلى تجارة البن. فعند حصر تركته وجد بها: ٣٦١ فردة بن، بما يساوي ٨٥٢ قنطار و٧٧ رطلا بمبلغ قيمته ٥١٠٠٦٨ بارة. ولم

---

(٢٨) محكمة الإسكندرية، س ١٦ ، ص ٢٤٦ ، م ٤٠٢ لسنة ١١٠٩ هـ / ١٦٩٨ م.

(٢٩) محكمة الإسكندرية، س ١٥ ، ص ٥ ، م ٥ لسنة ٩٨٨ هـ/ ١٥٨٠م.

(٣٠) محكمة الإسكندرية، س ٤ ، ص ٢٠٣ ، م ٦٠٦ لسنة ٩٧٣هـ/ ١٥٦٥م.

تشتمل التركة من التوابل إلا على فردة واحدة تحتوي على ٣ قناطير و٩٣ رطلا بمبلغ ٣٢٤٣ بارة[٣١]. ومع تراجع تجارة التوابل مخلفة مكانها لأنواع أخرى من البضائع. ظهرت تجارة البن الذي احتل المكانة الأولى فى التجارة. وزاد من أهمية موانى البحر التى يرد من خلالها. ونتيجة لانتشاره انتشرت المقاهي فى مختلف أنحاء مصر ومنها الإسكندرية. وكذلك راجت تجارة الأواني المستخدمة فى صنع وشرب القهوة[٣٢]، وبطبيعة الحال تكونت ثروات لمن تعلق عمله بالبن. سواء تجار أو أصحاب مقاهي. ومثلت المقاهي الملتقى الذي تعقد فيه الصفقات التجارية، وتناقش فيه مختلف الأمور بين الطوائف الحرفية والصناعية المختلفة. وهكذا كان إدخال نوع جديد من التجارة، غير من سلوك أفراد المجتمعات المختلفة على مستوى العالم. فشاع بين جميع فئات المجتمع شرب القهوة حتى سار هو المشروب الأول.

كما تقدمت تجارة الحبوب والغلال بمختلف أنواعها، وكذلك النسيج، والجلود، والخشب عالي القيمة مثل خشب الصنوبر الذي كان هدف اللصوص بالمدينة[٣٣]، مثلما كان البن والسكر هدف لصوص المراكب[٣٤]. ومن النتائج التى ترتبت على اختلاف أنواع البضائع التجارية؛ اختفت فئات تجارية كان لها كيان رفيع المستوى فى مجتمع المدينة، خاصة تلك الفئات التى لم تتمكن من تغيير نشاطها، أو تغيير نوع البضاعة التى تتاجر بها، مثل الخواجا "عبد العزيز المغربي" الذي كان يتاجر بالفلفل ووصل به الحال لعدم تمكنه من دفع ما عليه من ثمن ما يجلبه من الفلفل حتى اعتقل بسبب ذلك[٣٥]. وظهرت فئات أخرى مثلت شريحة مهمة فى المجتمع السكندري. مثل "ابن قفاص" بالإسكندرية الذي دخل فى تجارة القماش و الجوخ والمرجان والنحاس، وحقق من وراء ذلك ثروة كبيرة[٣٦].

---

(٣١) سليمان محمد حسين حسانين: تجار القاهرة فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، العدد رقم ٢٤١، القاهرة ٢٠٠٣، ص ١٦٢.

(٣٢) محكمة الإسكندرية، س ٣١، ص ٧٧ م ١٥٨ لسنة ١٠٠٣هـ/ ١٥٩٤م.

(٣٣) محكمة الإسكندرية، س ٤، ص ١٣٤، م ٣٩١ لسنة ٩٧٣هـ/ ١٥٦٥م.

(٣٤) محكمة الإسكندرية، س ٥٦، ص ٨٧ م ٢٥٦ لسنة ١٠٢٢هـ/ ١٦١٣م.

(٣٥) محكمة الإسكندرية، س ٥، ص ٢٤٧ م ٥٧٠ لسنة ١٠١٢هـ/ ١٦٠٣م.

(٣٦) محكمة الصالحية النجمية، س ٤٤٥ ص ٢٧٧ م ٧٠١ لسنة ٩٦٤هـ/ ١٥٥٦م.

أما معاملة الدولة للتجار الأجانب فقد نظرت إليه الدولة على مبدأ الإلزام من جميع الأطراف. فكان عدم تهاون الدولة فى ترك مستحقاتها طرف أفراد الجاليات الأجنبية على أراضيها، وسجن من يتمرد منهم أو يمتنع عن الدفع[٣٧]. قابله على الجانب الآخر التزام الدولة بدفع ما يستحقه هؤلاء نظير خدماتهم لها. وقد حقق الأجانب من وراء تعاملهم مع الدولة العثمانية ثروات كبيرة. وكانت الدولة تتعامل معهم على مبدأ احترام العمل. فلم تستغل وجودهم على أراضيها، أو نشاطهم بها. وكانت تستعين بمراكبهم وسفنهم فى نقل ما تحتاج إليه وتدفع لهم إيجار ذلك نقداً مهما بلغت قيمته. فمثلا: فى تجارة كتان وجلود وريش نعام وقماش ولبان وصمغ غيره ... قبض مجموعة من التجار الفلمنك والفرنسيين مبلغ ٧٠٢٤٨ قرش من القروش الأبي مشط الكبار[٣٨]. ووضع أمام كل اسم المبلغ المستحق له. كذلك دفع ديوان الثغر لقابودان النصارى الإنجليز مبلغ قيمته ٧٩٠٠٠ نصف فضة عددية (ثلاثة أكياس مصرية و ٤٠٠٠ نصف) أجرة ما حمله بسفينته لطايفة عسكر "كوكليان" من المتفرقة بالبلاد الرومية، المتوجهين للجهاد فى سبيل الله[٣٩]. وفى هذه الفترة نشطت حركة السفن الإنجليزية فى مياه البحر المتوسط. واستأثرت بكم كبير من التعاملات فى الحركة الملاحية للدولة العثمانية. تشهد بذلك سجلات المحكمة ومنها على سبيل المثال صفحات هذا السجل بشكل خاص فلا تكاد تخلو صفحة من تدوين إتمام صفقة لبحارة إنجليز.

ومن أهم أثار الوجود الأجنبي ومنح الإمتيازات للأجانب على مجتمع مدينة الإسكندرية أنه أثر – من ضمن ما أثر – على روح نص الدعاوى التى سجلتها محكمة الثغر؛ ففى إحدى الدعاوى بين اثنين من الأجانب، من إنجليزي ضد بندقي للحصول على أجرته كبحار على مركبه، وكذلك بمبلغ من المال أقرضه له. وأنكر البندقي ذلك، ولم يكن مع الإنجليزي ما يثبت دعواه فطلب من البندقي أداء اليمين فى المحكمة. فسجل كاتب المحكمة " ... أداء " نقولة ولد لوكا" النصراني الفرنجي البندقي ريس مركب البنادقة ... بالإسكندرية، فحلف بالله الذي لا إله إلا هو، " اليمين الشرعي" منزل الإنجيل على قلب عيسى بن مريم روح الله صلوات الله عليه، على يد قسيس النصارى البنادقة، بطلبيهما

(٣٧) محكمة الإسكندرية، س ٣ ص ١٨٢ م ٥٢١ لسنة ٩٧٠هـ/ ١٥٦٢م.

(٣٨) محكمة الإسكندرية ، س ٤٤ ، ص ١٨٩ لسنة ١٠٤١ هـ / ١٦٣١م.

(٣٩) محكمة الإسكندرية، س ٥٥، ص ٢٣ م ٥١ لسنة ١٠٩٦هـ / ١٦٨٤م. الكيس المصري به ٢٥٠٠٠ نصف فضة.

لذلك بالمجلس ورضاهما بذلك، الجامعة لمعاني الحلف شرعا أنه..." وأنكر كل ما جاء بالدعوى[٤٠]. وقد تضمن تسجيل أداء اليمين الشرعي هنا اندماج لمعتقدات جميع الأطراف. فهل هذا هو نوع من اندماج الثقافات بين أفراد المجتمع. ربما كان كذلك من وجهة نظر قراءة إسلامية. لكن ألم يكن من الجائز أن يكون أداء اليمين على هذه الصيغة التى بدأت بالوحدانية هى مخرج لكذب النصراني الذي تُبنى عقيدته على التعددية الإلهية. فهذا اليمين فى عقيدته غير شرعي. وبذلك لا يُسأل أمام ربه عنه. أم أن المسألة هنا مجرد حفظ من الكاتب لنص يكتب فى جميع الأحوال- سواء كان صاحب الدعوى مسلماً أم لا- مع إدخال ديانة صاحب الدعوى عليه، فخرج بهذه الصورة. على أية حال، وبشكل أو بآخر، كان خروج النص على هذه الشاكلة، هو أحد آثار الوجود الأجنبي بمجتمع المدينة، فى التأثر والتأثير المتبادل بين الجميع وهو أمر طبيعي.

كذلك انتشار الجرائم بالمجتمع السكندري نتيجة للحركة الدءوبة بالثغر كميناء أغلب من به من وافدين غير مستقرين. فمنهم من لم يأت إلى الإسكندرية من قبل، ومنهم من لن يأتي إليها ثانية. فانتشرت دعاوى السرقات والاعتداءات من الأجانب[٤١]. وظهرت المسألة كما لو أن الوجود الأجنبي فى حد ذاته بالمدينة هو سبب انتشار تلك الجرائم به. إلا أن المسألة تتعلق بطبيعة المدينة كميناء. فأغلب هذه الجرائم تنتشر وتتكرر فى مدن الموانى مثل دمياط وبولاق. وهي نتيجة لتوافد صغار التجار والعاملين على المراكب والذين إن جاز لنا التعبير يمكن أن نسميهم بالوافدين (عابري الطريق). فرغم ارتكاب أفراد الجاليات الأجنبية العديد من الجرائم بالمجتمع السكندري[٤٢]، إلا أن أغلب مرتكبي هذه الجرائم ليسوا من التجار المترددين على الثغر أو المقيمين به، الذين لهم سمعتهم التجارية التي يحافظون عليها، ويخشون من أن تفقد الثقة بهم من قبل جميع من يتعاملون معهم فى المدينة من إدارة وتجار وغيرهم.

ومن هنا نصل إلى:

أن الدولة العثمانية منذ دخولها مصر وهى تحمل فى طياتها عوامل ضعف ظهرت نتائجها

---

(٤٠) محكمة الإسكندرية، س ٤٢، ص ١٥، م ٥١ لسنة ١٠١٥ هـ / ١٦٠٦ م.

(٤١) محكمة الإسكندرية، س ٤، ص ١٣٤ م ٣٩١ / ص ١٣٦ م ٣٩٥ لسنة ٩٧٣هـ/ ١٥٦٥م س ١١، ص ٣٧٧م ١٥١٢ لسنة ٩٧٨هـ/ ١٥٧٠م.

(٤٢) محكمة الإسكندرية، س ٤، ص ٢٠٧ م ٦٢١ لسنة ٩٧٣هـ/ ١٥٦٥م.

جليا مع بداية النصف الثاني من القرن السادس عشر. انعكس ذلك على سلوكيات أفراد الجاليات الأجنبية بالمدينة إذ لم تنقطع شكوى السكان من اعتداءاتهم المختلفة بشكل مستمر.

كان نتيجة دخول هولندا (الفلمنك) مجال الامتيازات مع تغلغل نفوذها فى الأسواق الآسيوية تراجع أنواع معينة من البضائع مثل التوابل، وحل محلها أصناف أخرى مثل البن والكتان والأقمشة وغيره...

كذلك اختفت بعض فئات التجار وظهرت فئات أخرى غيرهم - أغلبهم أُسر- ، على السطح الاقتصادي خاصة الذين لم يغيروا من كيفية ومناطق جلب البضائع، وكذلك أنواعها.

كما كان انتشار تجارة البن سبباً فى إكساب أفراد المجتمع سلوكاً ثقافياً جديداً فى نوع المشروب. ووضع بذرة فكرة إقامة النوادي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، وذلك بإنشاء المقاهي. كما مثلت تجارة البن إدخال مصدر جديد فى تكوين الثروات. هذا بالإضافة إلى زيادة أهمية مواني البحر الأحمر.

نتيجة لصراع الدول الأوربية وتكالبها على إحراز الامتيازات صدرت الفرمانات والأوامر لأفراد الجاليات الأوربية بألفاظ: التسهيل، الإعفاء، المنح، التأييد ... بدلا من قرارات المنع، وألفاظ الحزم والشدة، والتهديد والوعيد ... فأصبحت الألفاظ أسهل وأكثر مرونة ودبلوماسية.

بعد أن كان الصوت العثماني هو الأعلى، ارتفع صوت الأجانب، وانخفض الصوت العثماني حتى أصبح صدى للصوت الأجنبي.

إصلاح إسماعيل باشا
في الفترة من ١١٠٧هـ/١٦٩٥م الي ١١٠٩هـ/١٦٩٧م
دراسة للأسباب والنتائج

عبدالحميد حامد سليمان*

تمهيد

استهلت مصر سنوات القرن ١٧ الميلادي وقد استفحل خطر انقلاب العسكر وبخاصة الجنود من الإسباهية الذين كانوا يعملون في الأقاليم لمساعدة حكامها وتنفيذ أوامرهم وضبط الأمن إلا أنهم على النقيض من ذلك تحولوا إلى أدوات ترويع وابتزاز للفلاحين بعد أن اشتد إيذاؤهم وفرضهم للإتاوات والمغارم، أما الباشوات العثمانيون فإنهم رغم محاولاتهم العديدة كانوا أعجز من أن يجتثوا ظاهرة انقلاب وطغيان العسكر من جذورها [1] حتي مع ما أدركه محمد باشا قول قران من نجاح في ضرب متمردي الإسباهية في الأقاليم وإلغائه ما كانوا يفرضونه على قرى مصر من مغارم عرفها المؤرخون آنذاك باسم (**الطلبة**) وذلك في ذي القعدة سنة ١٠١٧ هـ/ ١٦٠٧م [2].

---

* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعتي المنصورة والملك فيصل.

(١) كان انفلات العناصر العسكرية التي عاثت في الريف في الأناضول لتبهظ الفلاحين بالإتاوات والغرامات العينية والنقدية وتنهب الممتلكات وغير ذلك أمرا ذا تداعيات واسعة وخطيرة، وعلي نفس الشاكلة كان الأمر كان في ولاية مصر واستمرت تلك المشكلة في التفاقم رغم محاولات الإدارة المركزية العثمانية التصدي المتكرر لها، وللتفاصيل يرجع الي:- خليل إينالجيك- تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلي الانحدار- ترجمة- محمد الأرناؤط- دار المدار الإسلامي- بيروت ٢٠٠٢م - ص٨١:٨٥.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يرجع إلى:

محمد بن أبي السرور البكري – كشف الكربة في رفع الطلبة – تحقيق د . عبد الرحمن عبدالرحيم عبدالرحمن ورقة ١٢ وما بعدها .

أحمد شلبي بن عبد الغني – أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات الملقب بالتاريخ العيني . تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم - الناشر الخانجي - القاهرة ١٩٧٨ ص ١٣٢ : ١٣١.

على أن ثلاثينات ذلك القرن قد شهدت الظهور الفعلي للبيوت المملوكية من الفقارية والقاسمية الذين أضافوا إلى عناصر الاضطرابات العسكرية والإدارية وما خلفته من تداعيات اجتماعية واقتصادية عنصراً جديداً ما لبث أن أصبح محور ذلك كله وهو البكوات المماليك على اختلاف انتماءاتهم وصراعاتهم وتنافسهم، وقد أعقب ظهور الفقارية والقاسمية، اشتعال التنافس السياسي والعسكري بينهما واختراقهما للأوجاقات العسكرية واستحواذهما على تلك الأوجاقات بالسيطرة والمصالح المشتركة ارتباط ذلك كله بالسيطرة على مقاطعات الالتزام ومظان النفوذ، أعقب ذلك كله جولات من الصراع والانتصارات والانتكاسات تعاقبت على الفريقين [٣].

وكان طبيعياً أن يصاحب حالة عدم الاستقرار والصراعات الداخلية شبه الدائمة في القرن السابع عشر الميلادي، اضطرابات مالية واقتصادية بلغ حجم عجز الموازنة العثمانية العامة معها سنة ١١٠٤هـ/١٦٩٣م قبيل تولية اسماعيل باشا علي مصر بعامين وفقما أورد خليل ساحلي أوغلو مبلغ ٦٣٨,٥٢٨,٩٠ أقجة بنسبة١١٪ يضاف لها تكاليف تمويل الحملة العسكرية على النمسا إبان احتدام الصراع بين العثمانيين والهابسبورج والتي بلغت ٢٣٦٠٥٥٦٢٠ بنسبة ٤٢٪ ليشكل إجمالي العجز الفادح في تلك السنة ٥٣٪[٤] ،والأمر الذي لا شك فيه أن المبالغ المالية السنوية المرسلة إلي الخزينة السلطانية من مصر إلى استانبول قد ألقت بظلالها وآثارها علي الدولة العثمانية

---

(٣) عبد الحميد سليمان:- العلاقات بين القري في دلتا مصر في القرنين ١٧و١٨ (دراسة وثائقية لظاهرة العنف) - تحت النشر- ٦٣:٥٥

- عبد الكريم رافق – بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت – سلسلة دراسات في تاريخ العرب الحديث – دمشق سنة ١٩٦٨ ص ٢٧٩ : ٢٦٥ – ٣٧٩ .

P. M Holt. "Studies in the History of the Near East, the Beylicate in Ottoman Egypt during the Seventeenth Century" *BSOAS*, XXIV(1961) - London, pp. 178 - 182.

- أحمد شلبي بن عبد الغني – المصدر السابق ١٥٩ .

(٤) ثريا فاروقي (الأزمة والتغيير ١٥٩٠- ١٦٩٩) دراسة منشورة ضمن كتاب التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية- المجلد الثاني- تحرير خليل اينالجيك بالتعاون مع دونالد كواترت- ترجمة قاسم عبده قاسم- الناشر دار المدار الاسلامي- بيروت٢٠٠٧م ص٥١: ٧٢

- خليل ساحلي أوغلو:- من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني(بحوث ووثائق وقوانين) الناشر مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية- استانبول١٢١:١١٧

وماليتها العامة[٥] وحتى قدوم إسماعيل باشا واليا على مصر من أجل إصلاح تلك الأحوال وتقديمه لإصلاحاته وتجربته محل الدراسة في نهايات ذلك القرن[٦].

ولا ريب أن لتلك الظروف من التداعيات والنتائج على الوضعية الاقتصادية والإدارية في مصر ما ألقى بظلاله على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهو ما لم يغب عن مؤرخي تلك الفترة الذين نقلوا تلك التداعيات والنتائج وبرز منهم في هذا الخصوص ابن أبي السرورالبكري وإبراهيم الصوالحي العوفي وأحمد شلبي بن عبد الغني والقينالي والدمرداش.

ولم تقف الإدارة العثمانية المركزية إزاء ذلك مكتوفة الأيدي وإنما حاولت إحداث إصلاحات مالية في هيكل الإيرادات والمصروفات في ولاية مصر ،دون أن تدرك أنها بإجرائها للإصلاحات المالية مع بقاء أسباب الإختلالات المالية والإدارية والاضطراب السياسي لا تقدم سوى حلول مؤقتة سرعان ما يتبخر تأثيرها[٧] ، ورغم تعدد تلك

---

(٥) ذكر شوكت باموق أن انخفاض الفارق في المحتوي الفضي بين النقدين المسكوكين في القاهرة واستانبول والذي بلغ أحيانا من ٢٠٪ إلي ٣٠٪ كان يعني أن الإرسالية السنوية الي الخزينة السلطانية من مصر كانت قيمتها الفعلية تتناقص تدريجيا وقد كان ذلك أحد أسباب الاضطراب المالي العثماني بكل تداعياته المختلفة٠٠وللمزيد من التفاصيل ٠٠يرجع إلي:-

-Şevket Pamuk, *Monetary History of the Ottoman Empire,* Cambridge 2002, pp 172-179

(٦) يطلق مصطلح إرسالية الخزينة السلطانية على المبالغ السنوية التي ترسل من ولاية مصر إلى استانبول وهذه المبالغ هي الفارق بين إيرادات الخزينة من شتى الجهات وبين نفقاتها المسماة (الإخراجات) وكان إبراهيم باشا واضع النظام المالي والإداري لمصر المعروف بقانون نامة مصر قد رتب الميزانية بحيث يرسل هذا الفائض وقدره آنذاك حوالي ١٦ مليون بارة وهي العملة الرسمية وكانت تسمى أيضاً بالأنصاف الفضية وقد ارتفع هذا المبلغ تدريجياً حتى وصل زمن خسرو باشا سنة ٩٩٥ هـ / ١٥٨٦ إلى ٢٤ مليون بارة نتيجة حاجة الدولة العثمانية المتزايدة لتمويل الجهد العسكري في صراعاتها الطاحنة شرقاً وغرباً ورغم تراجع هذا المبلغ إلى ١٦ مليون بارة إلا أنه عاود الارتفاع حتى بلغ سنة ١٠١٠ / ١٦١٠ وطوال ثلاثين سنة مبلغ ثلاثين مليون بارة . ولكن حالات الفوضى التي أشرنا إليها والاضطرابات عادت به في سنوات ما بعد سنة ١٠٤١ – ١٦٣١ إلى عشرين مليون بارة ثم اختل الأمر بحيث شهدت سنوات عديدة عدم إرسال مبالغ الإرسالية إلى استانبول .

Stanford Shaw, *The Financial Administration Organization Development of Ottoman Egypt 1517 – 1798*, Princeton 1962, pp 284 – 286 .

- خليل ساحلي اوغلو – حركة النقد بين القاهرة واستانبول – بحث منشور في مجلة كلية آداب القاهرة – العدد ٥٧ أبحاث ندوة تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني سنة ١٩٩٢ صفحة ١٤٥ – ١٤٨ .

(٧) في تقييمه لمشاكل الإدارة العثمانية المالية والإدارية ومدي تزايد خطرها واتساعها يشير قيس جواد العزاوي إلي تنبه المفكرين إلي فداحة المشكلة وتصاعدها وتعقيداتها وكيف انبري بعضهم مثل مصطفي بن عبد الله المعروف بحاجي خليفة إلي تشخيص المشكلة وطرح حلولها المفترضة في كتابه (دستور العمل في

المحاولات إلا أننا نرصد لواحد من أهمها وهو الإصلاح الذي قام به إسماعيل باشا سنة ١١٠٧ هـ / ١٦٩٥ م، وذلك من حيث المناخ العام المصاحب له. والأسباب المباشرة وغير المباشرة التي دفعت إليه وأسس هذا الإصلاح وما صاحبه من تفاصيل وما واجهه من محاذير وصولاً إلى تقييم نتائجه على جميع المستويات.

وتكمن أسباب اختيارنا لهذا الإصلاح في ارتباطه بأحداث وشخصيات هامة مثل إسماعيل باشا وحسن أفندي الروزنامجي وغيرهما من الشخصيات التي أثرت بشكل مباشر في الأحداث وتركت بصمات واضحة ومؤثرة وكشفت لنا أساليب صناعة القرارات آنذاك والمؤثرات التي تحكمها كما أن هذا الإصلاح وتلك التعديلات قد انفردت عما سبقها من محاولات على أيدي بعض الباشوات المختلفين بأنها لم تكن مجرد محاولة مستترة لفرض المزيد من الضرائب وإنما كان إصلاحاً أبعد غوراً وأشمل أسلوباً حيث حاول مراجعة أسباب الاختلال المالي وأعفى الجهات المتضررة من الكثير من الضرائب،وراعى بما صاحبه من تنزيلات وتخفيضات رفع الظلم عن بعض قطاعات الإنتاج الريفي والحضري التي تضررت بشدة من تجاوزات العسكر والأوجاقات والمماليك وأصحاب النفوذ كما أنه كان محاولة جادة وناجحة للتصدي للفساد الإداري والعسكري في تلك الفترة،وأبعد من هذا كله أنه كان تجربة جديدة غير مسبوقة للعلاقة بين الباشوات والأهالي. ورغم أنها لم يكتب لها الاستمرار لاصطدامها بالمناخ السياسي المتقلب في مصر وفي الإدارة المركزية باستانبول على السواء وافتقار الدولة العثمانية آنذاك للرغبة الحقيقية في الإصلاح التي كانت دائماً ما تترنح أمام الفساد السياسي وأهله ومتوغل تأثيرهم،وتصديهم الدائم وتوجسهم من بروز شخصيات ذات كفاءة واقتدار ومن منحها الفرصة ذلك أن انتعاش الطموحات الشخصية لتلك الكفاءات كان يتهدد أصحاب المصالح والنفوذ المتطلعين إلي التوسد الناشبين أظفارهم في جسد الدولة العثمانية المنهك.. غاية القول أن تجربة إسماعيل باشا ومحاولته وإصلاحاته وعلاقته مع المصريين تبقى تجربة لها تميزها وتفردها عبر

إصلاح الخلل) ويشير الي تنبه الإدارة إلي ضرورة الإصلاح إلا أن المشاكل والتداعيات والعلاقات المتشابكة في تقديره قد جعلت جهود الإصلاح تنتهي بالفشل.. ولعل ذلك يقدم تفسيرا مقنعا للعزل المفاجئ لإسماعيل باشا رغم نجاحه الكبير ويدعم ذلك التفسير مصير إسماعيل باشا المؤلم:-

- قيس جواد العزاوي:- الدولة العثمانية (قراءة جديدة لعوامل الانحطاط)- الناشر الدار العربية للعلوم - بيروت ٢٠٠٣م - ص٢٥:٢٢

تاريخ مصر العثمانية وهو ما سوف نحاول إبرازه واستجلاء معالمه ونتائجه في هذه الدراسة.

الأحوال المالية والاقتصادية قبيل إصلاح إسماعيل باشا

ذكرنا أن الصراعات الداخلية والاضطرابات المالية والاقتصادية قد انتشرت منذ خمسينات القرن ١٧ الميلادي واستمرت في ظروف متشابكة الأسباب معقدة النتائج ولم تقف إزاءها الدولة المركزية مكتوفة الأيدي وإنما حاولت جاهدة منع هذه الاضطرابات ومعالجة نتائجها المتمثلة في الاختلال الإداري والمالي وما ينتج عن ذلك من تداعيات سلبية على الحياة السياسية والاقتصادية في تلك الفترة وذلك عن طريق إرسال باشوات لهم كفاءاتهم إلا أن قصر مدد إقامتهم في مصر وتنامي نفوذ العناصر المحلية واتساع قدراتها على امتصاص غضبة الدولة العثمانية وإتقانها التعامل مع ذلك متذرعة بالصبر حينا والرهان على اضطرار الإدارة المركزية لتغيير الباشوات والاستخدام الجيد لمتناقضات الوضع الداخلي ليس في ولاية مصر وحدها وإنما داخل الإدارة المركزية ذاتها أحياناً كل ذلك قد حال دون أن تؤتي تلك الجهود ثمارها المرجوة.

وكان إرسال إبراهيم باشا الشيطان شقيق السلطان في الرضاعة في غرة جمادى الآخرة سنة ١٠٧١ هـ/ ١٦٥٩ م [٨] بداية لمحاولة جادة من الإدارة المركزية في استانبول لإصلاح الوضع الإداري والعسكري وإعادة هيبة الدولة العثمانية التي تضررت كثيراً منذ نهايات القرن السادس عشر الميلادي وازداد الأمر تفاقماً منذ منتصف القرن السابع عشر الميلادي، وجاء قدوم هذا الباشا في أعقاب فتنة الفقارية الطاحنة في العاشر من محرم سنة ١٠٧١ هـ/ ١٦٦٠ م، واصطراعهم الدامي مع منافسيهم من القاسمية ،تلك الفتنة التي تورطت فيها مختلف الأوجاقات وبرز فيها دور أحمد بك بوشناق زعيم القاسمية الذي تحالف مع مصطفى باشا القائم على أمر مصر آنذاك وأثمر هذا التحالف عن توجيه ضربة قاصمة لنفوذ الفقارية وقتل زعمائهم وتشتيت أنصارهم [٩].

---

(٨) أحمد شلبي بن عبد الغني – المصدر السابق صفحة ١٥٩ – ١٦٠ .

(٩) عبد الكريم رافق – المرجع السابق ص ٢٤٤ – ٢٦٢ - ٢٦٤ – ٢٧٩.

وقد بدأ إبراهيم باشا الشيطان جهوده بمحاولة إعادة الانضباط العسكري للأوجاقات التي اختلط فيها الحابل بالنابل بعد تلك الفتن وتحول معظم جنودها وضباطها عن مهامهم العسكرية الأصلية إلى مخالطة وابتزاز التجار وشغلهم الالتزام بالمقاطعات والضلوع بأعمال أبعد ما تكون عن مهامهم العسكرية المفترضة، وعلى العكس من ذلك انتسب الكثير من الأهالي والتجار للأوجاقات العسكرية طمعاً في اكتساب النفوذ أو الاحتماء بها تهرباً من بعض المسئوليات الضرائبية أو اضطراراً تحت وطأة نفوذ تلك العناصر العسكرية، وتضاف تلك السلبيات إلى ما هو أخطر من ذلك وهو اختراق البيوت المملوكية والمتصارعة لتلك الأوجاقات بشكل أصبح معه هذا الاختراق يتمثل في ولاء كل أوجاق لأحد الفرق المتصارعة وبالتالي انعكست علاقة البيوت المملوكية المتصارعة على علاقة الأوجاقات العسكرية بعضها البعض وتحقيقاً لهذا الانضباط وتقوية لعضد إبراهيم باشا الشيطان فإن الإدارة المركزية في استانبول قد أرسلت معه خطاً شريفاً [١٠] جاء في مضمونه التأكيد علي ضرورة ما أسماه (إخراج أولاد العرب من البلكات) وذلك دعماً لهيبة الدولة وتأكيداً للسيطرة العثمانية على الإدارة المحلية [١١].

أما ما اتخذه إبراهيم باشا الشيطان من تدابير بهدف إصلاح الخلل الإداري والمالي فقد تمثلت في فرض زيادات على المال الميري المطلوب على كل الملتزمين في مختلف المقاطعات وجهات التمويل من ريف وحضر وقدرها ٥٠٠٠ بارة (نصف فضة) على كل كيس قدره ٢٥ ألف نصف فضة وذلك بنسبة ٢٠ ٪ من حجم الأصول المطلوبة قبل الإصلاح وسميت تلك الزيادة باسم (المضاف) وكذلك أوجب جباية بارتين على كل أردب من الحبوب يرد من البلاد التي تدفع ضرائبها عيناً كل عام وقد بلغت الحصيلة الناشئة عن ذلك الإجراء ١١.٤٥٠.٠٠٠ بارة ثم استصدر خطاً شريفاً من الدولة العثمانية يهدف الي تخفيض نسبة الإنفاقات العامة التي كانت تضطلع بها الخزينة السلطانية وكذلك إجراء تخفيضات هامة على ما كانت تدفعه تلك الخزينة لأبناء المتوفين من

---

(١٠) تطلق تسمية الخط الشريف على أوامر سلطانية تصدر أحياناً أخرى تحت اسم (خط هما يون) ومعنى هاتين التسميتين أنهما أوامر إدارية هامة واردة من السلطان العثماني وقد وقعها بنفسه أو من الديوان العالي في استانبول.

(١١) الملواني – تحفة الأحباب عمن ملك مصر من الملوك والنواب – تحقيق د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم – دار الكتاب الجامعي سنة ١٩٩٨ ص ١٨٩.

العسكريين من المعاشات والإعانات وما كان يرسل من أموال إلى أهالي الحرمين الشريفين من غير أموال الأوقاف [١٢].

كما أجرى في ذات الوقت تخفيضات على المطلوب من الأراضي الزراعية قليلة الخصوبة بلغت ١,٤٥٠,٠٠٠ بارة ولم تجد تلك التخفيضات قياسا الى عائد أضافته الأراضي الزراعية قدره عشرة ملايين بارة [١٣] بعد فرض المبلغ السابق ذكره على الالتزامات العينية من الحبوب. وفيما يلي جدول يوضح إيرادات ونفقات الخزينة السلطانية وحجم الإرسالية المالية إلى استانبول قبيل قدوم إبراهيم باشا الشيطان وبعد تنفيذ خطته المالية [١٤].

الجدول :

السنة هجرية	إيرادات	إنفاقات	نسبة مئوية للإنفاق	إرسالية الخزينة السلطانية	نسبة الإرسالية إلى إجمالي الدخل
١٠٧١	٨٧,٦٣٨,٥٣٩	٧١,٨٨٨,٥٣٩	٨٢,٠٢	١٥,٧٥٠,٠٠٠	١٧,٩٧
١٠٧٢	١٠٣,١٣٨,٥٣٩	٧٣,٥٣٢,٤١٧	٧١,٢٩	٣١,٧٥٦,١٢٢	٣٠,٧٨

(١٢) أحمد شلبي بن عبد الغني – المصدر السابق – ص ١٥٩ – ١٦٠ .

(١٣) تحملت الخزينة السلطانية في مصر مسئولية تمويل الرحلات السنوية لنقل قوافل الحجيج وحراستهم وتوفير إمدادات مادية وعينية لأهالي الحرمين الشريفين إضافة إلى الدور الذي كانت تقوم به الأوقاف العامة المعروفة باسم أوقاف الحرمين الشريفين – ولمزيد من التفاصيل حول هذا الدور وطبيعة وحجم تلك الإمدادات المادية والعينية يرجع إلى : عبد الحميد حامد سليمان – مصر والحرمين الشريفين في العصر العثماني – بحث منشور في مجلة ندوة التاريخ الإسلامي في كلية دار العلوم جامعة القاهرة سنة ١٩٩٤ م ص ١٣٩ : ١٥٣ .

أحمد شلبي بن عبد الغني – المصدر السابق ص ١٥٩ – ١٦٠ .. Shaw: op . cit pp 285

(١٤) ذكر خليل ساحلي أوغلو أن ميزانية مصر ١٠٧١ هـ / ١٦٥٩ م بلغت ٢٧,٥٠٠,٠٠٠ بارة بينما بلغت النفقات ٤,١٠٠,٠٠٠ بارة وبلغت الإرسالية ٢٠,٩٠٠,٠٠٠ بارة ويبدو الفارق شاسعاً بين ما ذكره وما أورده شو وان كنا نرجح ما ذكره شو في هذا الخصوص – د. خليل ساحلي أوغلو – حركة النقد بين القاهرة واستانبول – مجلة آداب القاهرة عدد ٥٧ لسنة ١٩٩٢ ص ١٤٨ .. Shaw : op . cit p 285 - 286

وبقراءة في دلالات الجدول السابق يتضح أن الإيرادات قد زادت عن سنوات ما قبل قدوم إبراهيم باشا بنسبة مئوية قدرها ١٧.٦٨ ٪ كما زادت نسبة إنفاقات الدولة المختلفة في مصر بنسبة ٢.٢٨ ٪ من حجم الإنفاقات التي كانت تقوم بها الخزينة السلطانية قبيل قدوم إبراهيم باشا كما بلغت نسبة الزيادة في حجم الإرسالية السلطانية المرسلة إلى الإدارة المركزية في استانبول ١٠١.٦٢ ٪ من حجم الإرسالية السابق واتساع الفارق بين النسبة المئوية للزيادة في إجمالي الإيرادات وبين نسبة الزيادة في إنفاقات الدولة في مختلف الجهات بنسبة ١٥.٤٠ ٪ من إجمالي الإيرادات المحصلة للدولة العثمانية. وعلي ذلك يمكن القول إن تضاعف حجم الإرسالية المالية لاستانبول يؤكد أن محاولة إبراهيم باشا لم تكن في حقيقتها سوى إجراءات مالية وإدارية ذات أهداف محددة غير معنية بالإصلاح الحقيقي ومقتضياته (١٥)، وهي زيادة حجم الإرسالية المالية المرسلة من مصر إلي الخزينة السلطانية في استانبول وذلك بفرض المزيد من الضرائب دون النظر إلى ما تعانيه ولاية مصر من مشاكل مالية وإدارية أو أن يوازي ذلك زيادة في حجم الإنفاق العام في مختلف جهاته.

ولم يشفع ما أنجزه إبراهيم باشا الشيطان له ذلك إن مدة بقائه في مصر لم تتجاوز الأعوام الثلاثة عزل بعدها بعد أن تبين للإدارة المركزية حدوث عجز وتأخير في إرسالية المبالغ التي التزم بها للدولة العثمانية وقد أوكل لخلفه عمر باشا فحص ذلك ومراجعته فاكتشف وجود عجز مالي قدره ٩٠٠ كيس مصري بما يوازي ٢٢.٥ مليون بارة، وكان على عمر باشا أن يسعى إلى معالجة مسألة الاختلال المالي بإجراء تخفيضات على إيرادات الخزينة السلطانية في مصر بلغ حجمها حوالي ٨.٩ ٪ من جملة الإيرادات مع بقاء الزيادات التي أقرها سلفه إبراهيم باشا الشيطان وذلك دون أن تتأثر

---

(١٥) اعتبر التنظيم المالي والإداري أن الباشوات هم الملتزمون مالياً بولاية مصر لدى الإدارة المركزية في استانبول إضافة إلى مسئولياتهم المختلفة. وبعبارة أخرى كانوا يتعهدون بسداد التزامات الدولة من رواتب الجنود وما قد يستجد كترميم القلاع وإمدادات الدولة من المواد الغذائية إضافة إلى الإرسالية السنوية إلى استانبول وكذلك ما يرسل سنوياً إلى الحرمين الشريفين نقداً وعيناً وكان ذلك يحاسب عليه الباشا خصماً من جملة إيراداته باعتباره المسئول عن جباية خراج مصر من جهاته المختلفة والوفاء بما على الدولة من مسئوليات وما رتبه من تراتيب وعلى ذلك كان على كل من يعين في منصب الباشا أن يحاسب سلفه نيابة عن الإدارة المركزية التي ترى رأيها فيمن يكتشف عجز لديه من الأموال التي كان عليه الوفاء بها نيابة عن الدولة.

الإرسالية السنوية إلى استانبول، ويؤكد ذلك أن الدولة العثمانية لم تكن معنية بما أجراه إبراهيم باشا وعمر باشا وسعيهما لتقديم حلول للمشاكل المتفاقمة في ولاية مصر، بقدر ما كانت معنية بتحصيل أكبر قدر من الأموال وذلك ليس على حساب جهات التمويل الضرائبي وحسب وإنما على حساب القدر المخصص للإنفاقات العامة الذي كان يتآكل شيئاً فشيئاً على ضآلته، ورغم ذلك يبقى الدور الكبير الذي قام به عمر باشا بتنظيم حملات في مختلف ربوع مصر لمصادرة الأسلحة التي كان الأهالي يملكونها في مختلف النواحي ويستخدمونها في مشاكل محلية أخلت كثيراً بالأمن وذلك في إطار سعيه لفرض هيبة الدولة وقبضتها[١٦].

وفي ضوء ما أسلفنا كان أمراً طبيعياً أن تتفاقم المشاكل المالية والإدارية بما يتبع ذلك من فوضى ومشاكل داخلية مما اضطر الإدارة المركزية في استانبول إلى إرسال إبراهيم باشا الوزير في ١٣ محرم سنة ١٠٨١ هـ/١٦٦٩ م[١٧] يحدوها في ذلك الأمل في حل تلك المشاكل لكفاءة هذا الباشا المعروفة وكان أن اتخذ الإجراءات التالية:

١- كان تحديد النسبة الخراجية المالية التي تحصل الضرائب على أساسها وهي السنة الشمسية وابتداؤها هو شهر توت[١٨] قد تسبب في حدوث عجز في الدخل يمثل الفارق بين السنتين الشمسية والقمرية، وقد أضاف إبراهيم باشا الوزير إلى إيرادات

---

(١٦) أحمد شلبي بن عبد الغني – المصدر السابق ص ١٥٣ – ١٥٧ – ١٦٠ – ١٦٣.

ابن أبي السرور البكري – الروضة الزهية في ولاة مصر والقاهرة المعزية – تحقيق د. عفاف مسعد العبد رسالة دكتوراه لم تنشر تحت عنوان تاريخ مصر العثمانية – جامعة الإسكندرية سنة ١٩٩٢ ص ٣٠٢ – ٣٨٢ – ٤٢١ – ٤٢٦ .. Shaw: op . cit p 286

- أحمد شلبي بن عبد الغني – المصدر السابق ص ١٦١ – ١٦٢.

(١٧) أحمد شلبي بن عبد الغني – نفسه ص ١٧٠.

(١٨) رتبت الدولة العثمانية في نظامها المالي التزاماتها تجاه رواتب الجنود والموظفين وغيرهم على أساس الأشهر القمرية ورتبت جمع الضرائب على أساس المواسم الفصلية أي على أساس الأشهر الشمسية وقد أفرز الفارق بين التوقيتين أن كل ٣٢ سنة شمسية توازيها ٣٣ سنة قمرية وعلى هذا الأساس وجدت الدولة العثمانية نفسها ملزمة بسداد رواتب والتزامات مالية لسنة ليس لها دخول من الضرائب كل ٣٢ سنة وتسبب ذلك في أزمات مالية خطيرة وقد أطلق خليل ساحلي أوغلو هذه السنة الزائدة اسم (السنة المنزلقة) أو (المزدلفة) وتتبع تلك السنوات وتأثيرات الخلل الناشئ عنها.. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يرجع إلى:

- خليل ساحلي – سنو الإزدلاف أو أزمات الإمبراطورية العثمانية المالية – بحث نقله من التركية إلى العربية– عبد الجليل التميمي – المجلة التاريخية المغربية – تونس ١٩٧٨.

الخزينة ما يعادل دخل أحد عشر يوماً تمثل فارق التوقيت بين السنة القمرية والسنة الشمسية وعرفت تلك المدة في مصادر الروزنامة بأنها (**مال توتية**) وقد أضاف ذلك ما يوازي ٢,٢ ٪ من إجمالي الدخول السابقة على هذا الإصلاح[١٩].

٢- قام بإجراء عمليات تطهير ومراجعة لما ارتآه فسادا في ديوان الروزنامة المسئول عن تسجيل إيرادات ومصروفات ولاية مصر وأرسل القائمين عليه مع سجلاتهم إلى استانبول لمراجعة تلك الحسابات وقد أسفر ذلك عن اكتشاف اختلاس مبلغ ٢٠٠ كيس بما يوازي ٥ مليون بارة وحبس المسئولين عن ذلك من أولئك الموظفين وصودرت ممتلكاتهم وفاءً لذلك وكان هؤلاء المسئولون قد تواطئوا مع نظار الأوقاف الكبيرة مما أسفر عنه اختلاس هذا المبلغ الكبير وعوقب هؤلاء النظار بما عوقب به شركاؤهم[٢٠]. ورغم ذلك فإن هذه المحاولة للإصلاح لم تكن بأحسن حظاً من سوابقها حيث حال دون أن تؤتي المرجو من ثمارها سببان رئيسان هما:

أولا:- انصراف اهتمام إبراهيم باشا الوزير إلى جانب هام وهو التطهير الإداري لديون الروزنامة ومراجعة الإيرادات والمصروفات والهيكل العام للإيرادات على نحو ما أشرنا إليه إلا أنه رغم أهمية ذلك لم يتصد للمشكلة الحقيقية وهي الناشئة عن العلاقة بين الملتزمين ودافعي الضرائب والتي بالغ فيها هؤلاء الملتزمون في جمع الضرائب واستحداث ألوان مختلفة منها وأسفر نظام الالتزام من الباطن عن كثير من المشاكل ترتبت عليها أعباء ضخمة على الأهالي حيث كان الكثير من الملتزمين الأصلاء يكتفون بفائض الالتزام وهي الأرباح الناشئة عن الفارق بين ما يدفعونه للخزينة السلطانية عن جهات التزامهم وبين ما يتقاضونه من ملتزمي الباطن عن نفس الجهات أو المقاطعات ثم قيام بعض هؤلاء من ملتزمي الباطن بإلزام غيرهم من باطنهم بما التزموا به للملتزمين الأصلاء، وأسفر هذا كله عن تزايد وتضخم فوائد الالتزام على حساب دافعي الضرائب الفعليين دون أن تتصدى محاولات الإصلاح لمعالجة تلك المسألة على خطورتها وبعبارة أخرى لم يحاول إبراهيم باشا الوزير الاصطدام بمصالح مراكز القوى من كبار رجال الأوجاقات والبكوات والمماليك الضالعين في ذلك

---

(١٩) دار الوثائق القومية – دفاتر أصول مال أسكلها ومقاطعات تابع قلم شهر تحت أرقام مختلفة تبدأ من ٤١٤٠ سنة ١٠٨٨ هـ إلى ٤١٤٩ سنة ١١١٠ هـ مخزن تركي رقم ١ أرقام نوعي مختلفة.

(٢٠) أحمد شلبي بن عبد الغني – المصدر السابق ص ١٦٣ – ١٧١.

كله[٢١]، وغيرهم باعتبارهم المستحوذين على معظم جهات الإيرادات والضرائب في مصر العثمانية من ريف وحضر ليس من واقع نفوذهم العسكري والسياسي فحسب وإنما لكونهم هم الملتزمون بتلك الجهات، وآثر إبراهيم باشا السلامة حيث كان نفوذ هؤلاء قد بلغ مكانة كبيرة تضاءل إلى جانبها نفوذ الباشوات مما أبقى جذور المشكلة دون حل.

ثانيا:- رافق محاولة الإصلاح سنة ١٠٨١ هـ/ ١٦٦٩ م، التي قام بها إبراهيم باشا الوزير اضطراب في أسعار صرف العملات المتداولة آنذاك وذلك لأنه استخدم نوعاً جديداً من الفضة الرديئة وضرب منها الأنصاف الفضية أو البارات التي تمثل العملة الرسمية فامتنعت الناس عن التعامل بها وأحدث ذلك اضطراباً كبيراً[٢٢].

وقد استمرت النظم والإجراءات التي فرضتها الدولة العثمانية في ولاية مصر على أيدي هؤلاء الباشوات دون تغيير وبعبارة أخرى بقى الحال كما كان عليه واستمرت المشاكل المالية والإدارية في التفاقم، على أن السنوات التي تلت ذلك أضافت متغيراً جديداً أسهم في زيادة تعقيد المشكلة المالية والإدارية آنذاك وقد برز ذلك فيما انفرد الدمرداش بذكره في تناوله لأحداث ١١٠٦ هـ/ ١٦٩٤م عن الفساد الكبير الذي استشرى في ديوان الروزنامة[٢٣] والذي اكتشف عند مراجعته لحساب السنوات

---

(٢١) لمزيد من التفاصيل حول نظام الالتزام والالتزام من الباطن والالتزام من باطن ملتزمي الباطن وحقوق وواجبات هؤلاء جميعاً وتقييم هذا النظام من حيث إيجابياته وسلبياته يرجع إلى:

- عبد الحميد حامد سليمان – تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني – سلسلة تاريخ المصريين العدد ٨٩ سنة ١٩٩٥ - الناشر – هيئة الكتاب ص ١٨٧ : ١٦٩ .

- محسن علي شومان – المقاطعات الحضرية في مصر في الفتح العثماني حتى أوائل القرن ١٩ الميلادي – رسالة ماجستير لم تنشر – جامعة الزقازيق سنة ١٩٩٠ ص ٢٥٨ : ٢٧٦ .

- عبد العزيز الدوري – مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي – دار الطليعة بيروت – الطبعة الخامسة سنة ١٩٨٧ ص ١١٧ : ١١٣ .

(٢٢) الملواني – المصدر السابق سنة ١٩٩٠ ص ١٩٧ – ١٩٨ ص ٢٥٨ : ٢٧٦ .

(٢٣) تعني كلمة روزنامة الفارسية الأصل دفاتر اليومية التي تضبط بها الإيرادات والمصروفات وكان ديوان الروزنامة يمثل الجهة المسئولة عن تحصيل الإيرادات من مختلف جهات وفروع ومصادر الدخل وكذلك تعنى بضبط الإنفاقات في أوجه صرفها وقد تكون هذا الديوان من عدة أقلام يختص بتلك المسئوليات منها ما يختص بالإيرادات مثل قلم الغربية وقلم الشرقية وقلم الجيزة وقلم إيراد غلال المختص بما يرد كضرائب عينية من أقاليم الصعيد ومن تلك الأقلام ما يختص بالإيرادات والمصروفات معاً مثل قلم شهر وقلم روزنامة وقلم محاسبة أما القلمان المسئولان عن تسجيل وضبط حركة الإنفاقات والمصروفات فهما قلما المقابلة

السابقة وتبين بعدها وقوع اختلاسات ودفع معاشات ورواتب إلى غير مستحقين لها والأخطر من ذلك وسببه هو انتقال عدوى الصراع الفقاري القاسمي الذي شمل كل شيء إلى العاملين في ديوان الروزنامة، بحيث كانت تلك العناصر تابعة لهذا الفريق أو ذاك بما يعنيه ذلك من استغلال لإدارة الروزنامة وتوجيهها لما يخدم الفريق الذي ينتمي إليه رجالها ويكرس النفوذ والمال لصالحه مع ما يصحب ذلك من مخالفات أو استغلال، كما كان على المنافسين أن يبتغوا الوسائل ويبذلوا الوسع في سبيل انتزاع السيطرة على ديوان الروزنامة.

وكان الفريق الذي يدير ديوان الروزنامة آنذاك وعلى رأسه أحمد أفندي بوشناق الروزنامجي ينتمي إلى الفقارية وحينما أراد علي باشا الذي تقلد ولاية مصر في سنة ١١٠٣ هـ/ ١٦٩٢م حتى ١١٠٧ هـ/ ١٦٩٥م فحص سجلات الروزنامة لكشف أوجه القصور فيها كلف في ذلك حسن أفندي باشا خليفة الروزنامة وهو الشخص الذي سيقوم بالدور الأكبر في إصلاح إسماعيل باشا موضوع هذه الدراسة ومعه مساعده المقرب يوحنا ابن المصري وكان الرجلان من أنصار القاسمية [٢٤] على عكس ما كان عليه القائمون على ديوان الروزنامة آنذاك أحمد أفندي بوشناق ومساعداه يعقوب روبين وسلمون اليهوديان وبحكم انتماء هذا الفريق إلى الفقارية فإن ذلك أضاف حافزاً أكبر إلى حسن أفندي ومن معه لبذل كل الجهود وتحسس الأخطاء والبحث عن الثغرات والهنات والسقطات، في مراجعتهم للمتحصلات من سائر فروع الإيراد وبيان أوجه المصروفات وأسفرت جهودهما عن اكتشاف اختلاس أحمد أفندي بوشناق لمبلغ ٨٠ كيساً أي ما يوازي ٢ مليون بارة واختلاس مساعده سلمون اليهودي كاتب الخزينة لنصف هذا المبلغ وأسقط في يد أحمد الروزنامجي والذين معه واقترح

ومصرف غلال .ويرأس ديوان الروزنامة (الروزنامجي) ويساعده عدد من المساعدين منهم سر خليفة الروزنامة وأفندية الأقلام المختلفة ويعمل تحت رئاسة كل أفندي عدد من المساعدين ولمزيد من التفاصيل حول دور كل واحد من العاملين في الروزنامة وعوائده ودخوله يرجع إلى : - ليلى عبد اللطيف أحمد – الإدارة في مصر في العصر العثماني – مطبعة جامعة عين شمس سنة ١٩٧٨ ص ٣١٨ : ٢٩٧.

حسن أفندي الروزنامجي – ترتيب الديار المصرية في عهد الدولة العثمانية – بحث منشور في مجلة الآداب – جامعة القاهرة – المجلد الرابع – الجزء الأول سنة ١٩٣٦ ص ٢٥ – ٣٢ .

(٢٤) الدمرداش – الدرة المصانة في أخبار الكنانة تحقيق - دانيال كريسليس . - عبد الوهاب بكر – دار الزهراء – القاهرة سنة ١٩٩٢ ص ٦٢ : ٦٥.

لحل هذه المشكلة يعقوب روبين الصراف سداد هذه المبالغ من رواتب الجند إلى أن يحل ميعاد سدادها بعد ثلاثة أشهر وعندها يكون المسئولون عن هذا العجز المالي قد دبروا من الأموال ما يغطي ذلك القصور والاختلاس، لكن حسن أفندي أصم أذنيه إزاء اقتراحات علاج هذه المشكلة وسداد العجز الذي تعهد به أحمد أفندي بوشناق ومن معه من المتورطين والمسئولين عن ذلك، لأنها كانت فرصة رآها حسن أفندي الروزنامجي سانحة لضرب منافسيه من الفقارية وفضح تجاوزاتهم بما يمكنه في النهاية من انتزاع إدارة هذا الديوان لنفسه ولفريقه فأراد أن يهتبلها وصمم على أن يخبر بذلك كتخذا الباشا حتى ينقل إلى سيده [٢٥] ما علم.

على أن الباشا وكتخداه كانا ينظران إلى الأمور نظرة مختلفة وذلك في ضوء مصلحتيهما وتقديريهما لموازين القوى بين الفريقين المتصارعين وفوجئ حسن أفندي الروزنامجي بتعيين أحمد أفندي كاتب توزيع أوجاق المتفرقة [٢٦] على رأس جهاز ديوان الروزنامة رغم قلة خبرة الرجل التي سوف يترتب عليها المزيد من المشاكل بعد ذلك ولم يتحقق لحسن أفندي والقاسمية ما كانوا يدأبون من أجله ويأملون فيه من الظفر بإدارة ديوان الروزنامة وانتزاعها لرجالهم وحرمان منافسيهم من الفقارية منها، وقد لجأ حسن أفندي الروزنامجي إلى تكتيك آخر لإظهار عجز الإدارة الجديدة لديوان الروزنامة مستغلاً في ذلك قلة خبرة الروزنامجي الجديد وذلك بإثارة عدة مشاكل فنية تتعقد معها الأمور حتى لا يجد الباشا بداً من اللجوء إليه.. ودون الدخول في تفاصيلها لم تجد كل تلك المحاولات ولم تحقق ما ابتغاه حسن أفندي الروزنامجي وفريقه من

(٢٥) الدمرداش – نفسه – ص ٦٤: ٦٢.

(٢٦) ذكر حسين أفندي في حديثه عن أوجاق المتفرقة أن مسئوليات رجاله حفظ القلاع على حدود مصر المختلفة وأن لجنوده رواتب (جاميكات) من الخزينة السلطانية، كما أفرد لجهات الدخل الخاص للأوجاق حيث شغل رجاله عدة مناصب إدارية مثل قافلة باشي المسئول عن تدبير نقل البضائع عبر القوافل في صحراء مصر الشرقية وغيره، وكان لكل أوجاق كيان معنوي يتمثل في انتماءات كل رجاله له وشارك الأوجاق بهذا الشكل في تركات من توفي من رجاله، كما حاز رجال الأوجاقات بحكم انتمائهم لها على مقاطعات التزام كانت معروفة برجال أوجاق بعينه، وعلى هذا كان لكل أوجاق مجموعة من الموظفين الذين يسجلون إيراداته ومصروفاته وكان أحدهم يسمى كاتب التوزيع ويرأس هؤلاء الموظفين من يعرف بأنه (كاتب كبير) الأوجاق. حسين أفندي – المصدر السابق ص ١٨.

- عراقي يوسف محمد – الوجود العثماني في مصر في القرنين ١٦ – ١٧ الجزء الأول – الناشر كليوباترا سنة ١٩٩٦ ص ١١٤ – ١١٥ .. Shaw, op. cit, p. 164

الوصول إلى سدة ديوان الروزنامة وقد أجمل الدمرداش سبب ذلك في رأيه وفي تلخيص بارع للعوامل التي تؤثر في صناعة القرارات وتعيين المسئولين ومبررات ذلك في مصر العثمانية آنذاك بتعبيره الجامع (**لأنه قاسمي والرياسة آنذاك للفقارية**) [٢٧] ولا ريب أن ذلك كان له أكبر التأثير على صناعة القرار في الديوان العالي وعلى الباشا وهي الجهات المخولة لإحداث مثل هذا التغيير بالعزل أو التعيين لعناصر الجهاز الإداري المختلفة.

على أن الفساد الإداري والصراعات على النفوذ وانصراف الباشوات عن إيجاد حلول جذرية للمشكلات لم يكن سوى أحد وجهي المشكلة على حين تكفلت الطبيعة بالوجه الآخر من المشكلة إذ أن قصور النيل في السنوات المختلفة قد أثر كثيراً على دخول الملتزمين وذلك إلى جانب بهظ ملتزمي الباطن وغيرهم الناس بالحمايات والضرائب غير الرسمية مما أدى إلى عجز كثير منهم عن الوفاء بما عليه من أموال وفر البعض الآخر من الالتزام لانعدام الفائدة وتحول الأمر إلى غرم وخسارة مع ما لذلك من تأثير مباشر على الفلاحين والحرفيين الذين كانوا يكتوون بنار مثل تلك المغارم والمظالم وبلغت المأساة ذروتها سنة ١١٠٦ هـ / ١٦٩٣ م، حيث صورها القينالي بقوله (في أواخر سنة ستة ومصر وبلادها شراقى قفراً لم طلع في غيطان حشيشية خضراً يأخذوه بحجة مال السلطان مصطفى خان..) [٢٨].

وكان من نتائج ذلك القصور في فيضان النيل أن ارتفعت أسعار الحبوب ارتفاعاً كبيراً ووجد لوبي التجار العاملين في تجارة الحبوب ومن استمالوه إليهم وارتبط معهم بمصالح مشتركة من المماليك وكبار رجال الأوجاقات الفرصة سانحة لتحقيق المزيد من الأرباح وحاول كوجك محمد باش أوده باشي [٢٩] بمقتضى منصبه الذي يخوله حق

---

(٢٧) الدمرداش – المصدر السابق ص ٦٧ : ٦٤ .

(٢٨) القينالي – مجموع لطيف يشتمل على وقائع مصر القاهرة من سنة ١١٠٠ هـ إلى آخر تاريخ المجموع سنة ١١٥٢ هـ المكتبة الوطنية بفينا – cod – arabe 391 – his 38 ص ٨ – ٩ .

(٢٩) في الأصل تعني كلمة أوده تعني (غرفة) ولكنها كانت هنا تعني كتيبة أو قوة من أوجاق الانكشارية قوامها ١٠٠ جندي وقائدها يعرف بلقب (أوده باشي) وكل ١٠ كتائب من ذلك تكون وحدة عسكرية تسمى (البلك) ويرأس (باشا الأوده باشية) الجميع، أما (أوده باشي) البوابة فهو أحد العاملين تحت رئاسة الوالي أو الزعيم الذي كانت توكل إليه مسئولية الأمن في مصر القديمة وبولاق والقاهرة وعموماً فإن هناك لبساً في مسئوليات القائمين على هذا المنصب لأن الأحداث تظهر تصدي كوجك محمد للارتفاع في

الإشراف على الأسعار وضبطها، التصدي لذلك. ورغم إخلاص الرجل ونبل مقصده وحزمه إلا أن الذين وجدوا في قصور النيل فرصتهم للوصول إلى أرباح طائلة أفزعهم ذلك ودبروا أمرهم بليل حيث اغتيل الرجل وذهب ضحية توجهه الإصلاحي، وتغلغل لوبي المصالح، والصراع الفقاري القاسمي، وأعقب ذلك سريعا تضاعف أسعار الحبوب فور ذيوع نبأ اغتياله لتبدأ أحداث مجاعة بشعة تعرض لها سكان مصر من ريف وحضر وهاجر أهل الريف إبانها إلى القاهرة هرباً من المجاعة وعزت الأقوات وأكلت الناس القطط وأجساد الموتى وانتشر في أعقاب ذلك طاعون أودى بأعداد ضخمة [٣٠].

وفي معرض تناوله لتلك الأحداث ذكر أحمد شلبي أن سبب تلك المجاعات والمشاكل الاقتصادية ذلك الفراغ الذي تركه قتل كوجك محمد وذلك بقوله (لو أراد الله ولم يقتل لم يكن هذا الأمر من هتك الأعراض وبيع الناس أولادهم وهجاجهم إلى يومنا هذا لأنه لما اجتمعت أرباب الغلال والوكلا وتعطفوا خاطره وعملوا له الدراهم التي لها صورة، امتنع وقال لهم هذا أمر لم يكن مع وجودي على قيد الحياة ..) [٣١]، وقد وصفه القينالي بقوله: (كان رجل خير طيب النفس لم يقبل الرشوة وهو على صلاح وتقوى كان قبل ذلك في الانكشارية ولم يرضه قليل من العدل ..) [٣٢] ولم تجد الدولة العثمانية حلاً لذلك إلا بإرسال إسماعيل باشا لإنقاذ ذلك الوضع المتردي ووضع حلول عملية لمشاكل مصر المالية والإدارية والاقتصادية.

الأسعار وتلك المسئولية كانت من ضمن مسئوليات آغا أوجاق الإنكشارية (مستحفظان) غير أن ظروف الصراع على النفوذ بين كوجك محمد ومنافسيه على زعامة الأوجاق، جلبي خليل ومصطفى كتخدا القازدغلي في تلك الفترة تظهر أن كوجك محمد قد انتزع تلك المسئولية آنذاك من آغا مستحفظان.

أحمد شلبي بن عبد الغني – المصدر السابق ص ١٧٥ – ١٧٦ – ١٨٥ – ١٩١.

P.M Holt, "Studies in the History of the Near East the Beylicate in Ottoman Egypt during the Seventeenth Century (The Career of Kucuk Mohammed)", *BSOAS*, X (1961) London, pp. 245 – 249 .

- عبد الحميد حامد سليمان – نظم إدارة الأمن في مصر العثمانية – مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة – عدد ٥٧ – ١٩٩٢م ص ٦٢ : ٥٩.

(٣٠) الدمرداش – المصدر السابق – ص ٥٦ – ٦٢.

(٣١) أحمد شلبي بن عبد الغني المصدر السابق ص ١٨٩ – ١٩١.

(٣٢) القينالي – المصدر السابق ص ٧ – ٨.

الجبرتي: تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار – دار الجيل – بيروت ج ١ ص ١٣٨.

أدى تفاقم الأوضاع الداخلية في ولاية مصر على نحو ما أسلفنا إلى أن تعهد الإدارة المركزية العثمانية في استانبول إلى أحد رجالها الأكفاء بمهمة إصلاح النظام المالي والإداري وضبط الأمور وإعادة الانضباط داخل الإدارة وعناصرها إضافة إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتعويض الأموال التي تأخرت من جملة ما كان على ولاية مصر أن ترسله إلى الخزينة السلطانية في استانبول مما أصطلح على تسميته بأنه (إرسالية الخزينة). وكانت الدولة آنذاك في أمس الحاجة لذلك لاشتداد صراعاتها العسكرية[٣٣].

---

(٣٣) لمزيد من التفاصيل حول النشاط العسكري العثماني في أوروبا وآسيا في تلك الفترة يرجع إلى:

محمد فريد بك - تاريخ الدولة العثمانية تحقيق إحسان حقي - دار النفائس، بيروت سنة ١٩٨١ ص ٣٠٣ : ٣١٠.

- يلماز أوزتونا - تاريخ الدولة العثمانية - استانبول سنة ١٩٨٨ - الناشر مؤسسة فيصل للتمويل ص ٥٢٩ : ٥٦٩.

- ليست لدينا معلومات عن أصل الرجل ودوره فيما قبل ولايته للشام ثم مصر وكان قد تولى باشويه الشام سنة ١١٠٤ هـ / ١٦٩١ م ثم عزل في نفس العام وأعيد إلى منصبه مرة أخرى وأخضع شريف مكة بعد خلاف بينه وبين الإدارة المركزية واتخذ إجراءات لضبط الأخلاقيات العامة في دمشق ثم نقل إلى مصر وعين مكان عثمان باشا السلحدار ١١٠٧ هـ / ١٦٩٤ م فتقلد باشويه مصر في ٢٧ صفر سنة ١١٠٧ هـ / ١٦٩٤ م واستمر بها لمدة سنتين حيث عزل في ١٥ ذو الحجة سنة ١١٠٩ هـ / ١٦٩٦ .وحين وصل إلى مصر كانت الأزمة والمجاعة فيها على أشدها فبادر بإجراءات عملية هامة للتصدي لها .وعلى المستوى الشخصي ضرب القدوة أمام الأثرياء من الصناجق والباكوات والمماليك وغيرهم حين طلب منهم أن يقوم كل واحد منهم بإعالة عدد من الفقراء كل على قدر استطاعته وأخذ لنفسه ألفا منهم وعين لهم من الطعام والشراب ما يكفيهم إلى أن انقضت الأزمة في إجراء غير مسبوق، وتوالت إجراءاته للتصدي لتلك الأزمات وعلاجها ووضع النظام المالي الجديد الذي نحن بصدد دراسته وحقق به نجاحاً كبيراً دونما ظلم على الأهالي أو ممالأة لأصحاب النفوذ وكان طبيعياً أن يجدوا في ذلك خطراً عظيماً على مصالحهم وأن يدبروا أمرهم بليل للتخلص من إسماعيل باشا ولذلك حين وقع خلاف بنيه وبين القاسمية فتحالفوا مع الأوجاقات على عزله إلا أن الدولة العثمانية كانت قد أعدت له مهمة أخرى حيث أمرته بالتوجه لقيادة حملة عسكرية لنجدة حسن باشا والي بغداد الذي كان في احتكاك عسكري دائم مع إيران وكانوا آنذاك قد تهددوا بغداد نفسها وأرادت الدولة دعم الجند العسكري العثماني بإرسال ستة من الباشوات على رأسهم إسماعيل باشا والتقوا في حلب متجهين إلى بغداد ولكن الإدارة المركزية لأسباب غير معلومة كانت تضمر الغدر لإسماعيل باشا إذ أرسلت خطاً شريفاً إلى حسن باشا بغداد تأمره بقتل إسماعيل باشا عند وصوله إليه ومصادرة أمواله ولكن أحد المتعاطفين معه من أتباع حسن باشا علم بذلك فأرسل ورقة خالية من التوقيع لإسماعيل باشا يخبره فيها بما ينتظره من مصير ففر الرجل ليلاً والتجأ إلى حكام إيران الذين أجاروه وعينوه حاكماً على أحد الأقاليم واستقبل بها استقبالاً حسناً وظل بها عدة سنوات حتى مات وقيل مات

وقد وقع اختيار الإدارة المركزية في استانبول على إسماعيل باشا والي الشام للقيام بتلك المهمة ورغم أن الرجل لم يكن يعرف القراءة ولا الكتابة فإنه كان على كفاءة إدارية كبيرة، وكان قد استدعى إلى استانبول لمناقشة أوضاع ولاية مصر العامة وما بها من مشكلات وبحث سبل حلها وقد أصدرت الإدارة المركزية في استانبول من القرارات ما يحدد مهمة إسماعيل باشا في مصر ويمكن من تنفيذها ويعطي مهمته الغطاء الرسمي اللازم لنجاحها والقبول بما تتخذه من إجراءات ولذلك جاء ومعه في هذا الخصوص عدة خطوط شريفة وأوامر سلطانية تخوله إجراء الإصلاحات المناسبة[٣٤] واتخاذ ما يلزم لإتمام إرسالية الخزينة الواجب إرسالها سنوياً من مصر وما من شأنه إصلاح الخلل الإداري والاقتصادي وقد استقبل الرجل بمظاهرة من الجوعى والفقراء والمتضررين الذين اشتد بهم الكرب خاصة وأن القاهرة كانت قد أصبحت غاية يقصدها كل أهالي البلاد المقفرة والمتضررة من المجاعات وقصور فيضان النيل فلما استقر في الديون وسأل عن ذلك أمر بالنداء في شوارع القاهرة في إجراء غير مسبوق أن على هؤلاء جميعاً أن يقصدوا إذا كان الغد ميدان (قراميدان) [٣٥].

ويقول أحمد شلبي بن عبد الغني في تناوله لتفاصيل ذلك (فلما كان الغد نزل الباشا إلى قراميدان فأتت خلق كثير لا يعلم عددهم إلا الله فأمر الوزير بتوزيعهم على

مسموماً ولجأ ولداه إلى استعطاف الإدارة المركزية في استانبول فأجاروهما وعملا في خدمتها وحين خرج هذا الرجل من مصر ودعه أهلها كما لم يودعوا أمثاله وأظهروا من الحب والتقدير والألم لرحيله ما ينبئ عن المدى الذي وصلت إليه علاقته بالأهالي في شعبية غير مسبوقة.

إبراهيم حليم – تاريخ الدولة العلية العثمانية المعروف بكتاب التحفة الحليمة – الناشر مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت.

محمد بن جمعة المقار – الباشات والقضاة في دمشق – جزء ضمن كتاب ولاة دمشق الذي حققه ونشره الدكتور صلاح المنجد – دمشق سنة ١٩٤٩ ص ٤٨ – ٤٩ .

الدمرداش – المصدر السابق ص ٩٢ – ٩٣ .

القينالي – المصدر السابق ص ١٠ : ٢٠ .

الملواني – المصدر السابق ص ٢١٧ : ٢٢٣ .

(٣٤) الدمرداش – المصدر السابق ص ٧٢ – ٧٣ .

- القينالي – المصدر السابق ص ١٠

(٣٥) هو الميدان الممتد أسفل سور القلعة ومكانه الحالي منطقة المنشية وميدان صلاح الدين أسفل القلعة بقسم الخليفة .

الملواني – المصدر السابق هامش رقم (١) ص ١٦٨ .

الصناجق والملتزمين بمصر كل إنسان على قدر حاله وبحسب مقامه بحضرتهم جميعاً وأخذ لنفسه ولأعيان دولته ألف نفس وعين لهم من الخبز والطعام ما يكفيهم صباحاً ومساءً إلى أن انقضى الغلا ..) ثم تصدى لخطر الوباء بأن أمر بتكفين ودفن الموتى من الفقراء وصرف في ذلك مبلغ ٦٢٥,٠٠٠ نصف فضة (بارة) وذلك لضخامة أعدادهم (٣٦).

وقد أسهمت تلك الإجراءات في صناعة شعبية إسماعيل باشا ومكانته عند الأهالي إضافة إلى إنشاءاته الخيرية وأوقافه والمدرسة التي أنشأها وأوقف عليها وعلى طلابها ومدارسها وكل ذلك كان من ماله الخاص وقد كلفت تلك الإجراءات غير المسبوقة لإسماعيل باشا قبولاً كبيراً لدى الناس وكانت محل تقدير لديهم خاصة أن النيل في أعقاب إسماعيل باشا قد عاود عطاءه فاستقرت الأسعار وتبدلت أحوال الناس وعاد الرخاء فاستبشر الناس بهذا الرجل وأحبوه وقد عبروا عن ذلك بأسفهم الشديد حينما عزل وتوجه إلى بغداد للمهمة الجديدة التي أولتها له استانبول وما أصابه إسماعيل باشا في قلوب الناس اجتمع إلى ما حققه من نجاح إداري تمثل في أدائه كل التزاماته المالية تجاه الخزينة السلطانية وتجاه الحرمين الشريفين وتجاه رواتب الجنود والأوقاف وغير ذلك دون أن يحدث عجز في أي جهة على عكس معظم الباشوات السابقين له واللاحقين به (٣٧).

وقد قال الدمرداش واصفاً إنجازات إسماعيل باشا الإدارية والاجتماعية ومكانته لدى المصريين (أرسل أحضر حسن أفندي الروزنامجي عمل حسابه مغلق مالاً وغلالاً وتراقي ومعتاد ولم تأخر عليه شيء من بقايا ولا غيرها كتب له قائمة وصنجها وأعطاها له ضلع عليه فروه سمور، ولما عرفت أعيان مصر سناجق وأغوات وزعيم مصر

---

(٣٦) أحمد شلبي بن عبد الغني – المصدر السابق ص ١٩٧ – ١٩٩ .

القينالي – المصدر السابق ص ١١ .

الملواني – المصدر السابق ص ٢١٧ – ٢١٨ .

(٣٧) من الباشوات الذين حدث لديهم عجز في حسابهم الختامي عن مدد ولايتهم قبل إسماعيل باشا وصودرت أموالهم وحبسوا مصطفى باشا سنة ١٠٣٥ هـ / ١٦٢٤ م، محمد باشا الشريف سنة ١٠٥٨ هـ / ١٦٤٧ م، إبراهيم باشا الشيطان سنة ١٠٧٣ هـ / ١٦٦٢ م وممن حدث لهم ذلك بعد إسماعيل باشا حسن باشا أرنؤط سنة ١١٠٩ هـ / ١٦٩٧ م محمد باشا النشنجي سنة ١١٤١ هـ / ١٧٢٤م.

- الدمرداش – المصدر السابق ص ١٣٩ – ١٥٢ .
- أحمد شلبي بن عبد الغني المصدر السابق ص ١٦٠ – ٥٤٠ .

أتوا تماماً وركبوا قدامه وصارت الخلق تدعي له من بيته إلى باب النصر وساداتنا العلما وقفوا له بالغورية ودعوا له بالسلامة التامة ..) [٣٨].

أما القينالي فقد انفرد بنقل تحسر أهل مصر وتأسفهم على رحيل إسماعيل باشا ولمزهم من تسبب في ذلك كالسلطان والبكوات المماليك والأوجاقات التي تآمرت عليه لما عاينوه وأحسوه من كفاءته وإنسانيته بقوله (أتت كامل الصناجق والأغوات واختيارية السبعة بلوك طلعوا قدامه وتأخروا أهل مصر علماً وتجار ورعية يدعون له الله تبارك وتعالى يكفيه غدر السلطان ومكر الشيطان ويحرم من حرمنا منك)[٣٩]، ولم يودع أهل مصر أحداً ممن تولى منصب الباشا بمثل ما ودعوا به إسماعيل باشا سواء من السابقين أو اللاحقين به .أما جهود إسماعيل باشا السياسية والإدارية والمالية فقد ارتكزت على الأسس التالية:

١ - تقليص نفوذ الفقارية الذين كانت لهم السيادة في الفترات السابقة لقدوم إسماعيل باشا ونسب إليهم التراجع الإداري والاقتصادي والفساد الذي تفشى في ولاية مصر وذلك بإعلان شأن منافسيهم من القاسمية والإعتماد عليهم في المرحلة المقبلة وساعده في ذلك تدهور البيت الفقاري بعد أن فت في عضد رجاله مقتل كبيرهم إبراهيم بك ذو الفقار وفي إطار ذلك كان تعيين إسماعيل باشا لكبير القاسمية إبراهيم بك أبو الشنب وكيلاً عنه (قائم مقام) [٤٠] في إدارة شئون ولاية مصر إلى أن

---

(٣٨) الدمرداش – المصدر السابق ص ٩١ – ٩٢ .

(٣٩) القينالي – المصدر السابق ص ٢٠ .

(٤٠) بعد أن تقرر الإدارة المركزية في استانبول تعيين من يشغل منصب الباشا في ولاية مصر كان عليه أن يرسل مندوباً ليحمل ذلك الخبر ومعه فرمان التعيين إلى القاهرة لإخبار الباشا القديم والديوان العالي الذي يبادر على الفور إلى ذلك وكان على هذا المندوب أن يقوم بترتيب الشئون الشخصية للباشا القادم وقد عرفت المصادر التاريخية هذا المندوب بلقب (المسلم) غير أن أهم ما كان عليه أن يقوم به أن يتوجه قبل كل شيء إلى شخص بعينه حدده الباشا الجديد من البكوات لكي يقوم بإدارة كافة شئون ولاية مصر إلى أن يصل ويسمى صاحب تلك المسئولية (القائم مقام) الذي كان عليه إصدار الأوامر والأحكام وترؤس جلسات الديوان العالي وإدارة مقاطعة التزام السويس والقصير التي كانت تتبع بشكل مباشر للباشوات لاستلام الإيرادات المختلفة من وجوهها وإنفاق المطلوب في مصارفه المختلفة وذلك باعتباره نائباً عن الباشا الملتزم الأول بإيرادات ومصروفات ولاية مصر وحينما يصل الباشا الجديد يتحاسب معه على ذلك في مدة عمله وقد كان للقائم مقام عوائد محددة عن مقاطعات الالتزام المختلفة إضافة إلى راتب يحدد سلفاً (سليانه) وينتهي دوره مع قدوم الباشا الجديد ونائبه المعينين من قبل الباب العالي ومثلما كان القائم مقام يعين حين تعيين باشا جديد فإنه كان يعين حين خلو منصب الباشا بموت أو عزل إلى أن يعين باشا جديد

يصل إلى القاهرة رغم أن إبراهيم بك كان يتربص به الموت من قبل الباشا السابق وحاشيته من الفقارية وفي اللحظة التي كان يتوقع فيها الإطاحة برأسه إذا به يعين في منصب نائب الباشا الجديد [(٤١)] في واحدة من أبرز تناقضات الإدارة العثمانية في تعاملها من ولاية مصر الذي لم تحكمه إستراتيجية ثابتة وأصبح إبراهيم بك المستشار الأول للباشا وارتفعت معه قامة ودور أيواظ بيك وقانصوه بك والقاسمية عموما، إلى أن اصطدمت مصالحهم ومصالح حلفائهم من الأوجاقات وعلى رأسهم حسن آغا بلفيه ومصطفى كتخذا القازدغلي مع سياسة إسماعيل باشا فتآمروا على خلعه وأرسلوا للإدارة المركزية في استانبول يطلبون إرسال باشا جديد و صادف ذلك هوى ورغبة الإدارة المركزية[(٤٢)] التي كانت تنتوي التخلص من إسماعيل باشا دون أن تأبه لإنجازاته التي ربما تكون هي نفسها التي أثارت قلق تلك الإدارة ومخاوفها فلم تأخذ بعين الاعتبار ما حققه الرجل من شعبية بين الأهالي وما استأثر به من حب الناس وتخوفت من أن يكون ذلك مدعاة وحافزا له علي الاستقلال بولاية مصر وكان ذلك هاجساً لم يبرح مخيلة الإدارة المركزية في استانبول منذ محاولة أحمد باشا الخائن سنة ٩٣٠/ ١٥٢٤م[(٤٣)] والتي لم تبعد كثيراً عن دخول العثمانيين إلى مصر.

فيقوم بتعيين قائم مقام له أو يقر السابق على مكانه إن صادف اسمه قبول لديه وتلك الإجراءات بهدف عدم وجود فراغ في السلطة والإدارة في الفترات الانتقالية وقد أطلقت صفة القائم مقام على مندوبي الملتزمين في القرى وعلى بعض شيوخ الطوائف والحرف.

- الدمرداش – المصدر السابق ص ٣٩ – ٧٣ - ٩٣ – ٩٤ – ١١٦.
- أحمد شلبي بن عبد الغني – ١٧٦ – ١٧٧ – ٢٩١.
- دار الوثائق القومية – دفاتر الروزنامة (دفتر قيد الفرمانات السلطانية رقم ٢٠٩٦).
- سجلات محكمة الدقهلية الشرعية سجل لسنة ١١٦٠ هـ ق ١ – ٩٥ – ٢٢٤ – ٤٦٢.

(٤١) أحمد شلبي بن عبد الغني – المصدر السابق ص ١٩٤ – ١٩٧ .

الدمرداش – المصدر السابق ص ٦٦ : ٧١ .

القينالي – المصدر السابق ص ١٥ : ٢١ .

(٤٢) - للمزيد من التفاصيل حول فترة توسد وسيطرة القاسمية وتداعيات الصراع الفقاري القاسمي.. يرجع الي:- عبد الحميد حامد سليمان: عربان الحبايبة والمماليك القاسمية(نموذج تفسيري للعلاقة بين القوي الحاكمة والقوي المحكومة في مصر في القرن ١٨ الميلادي)- مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة –المجلد رقم ٥٥ –العدد٢ - ١٩٩٥- .

(٤٣) عبد الكريم رافق – المرجع السابق ص ١٤٠ : ١٤٣ .

٢- إعادة تشكيل ديوان الروزنامة بإسناده إلي كفاءات حقيقية تستطيع أن تقدم صورة حقيقية وكاملة عن الأوضاع المالية والاقتصادية في ولاية مصر وتقترح الحلول العملية لتصحيح الاختلال المالي في الميزانية وتقرر مضافات وزيادات على دخول الملتزمين الذين كانوا يحققون أرباحاً كبيرة وتعفي الجهات المتضررة من السياسات المالية السابقة أو تخفف عنها بعضا من أثقالها ،وتقترح حلولاً واقعية ومقبولة لمشاكل الالتزام الريفي في الأقاليم التي تضررت من قصور النيل وتفرض من الضرائب على الجهات المختلفة من ذلك ما يناسبها(٤٤) ، وقد استشار الباشا إبراهيم بك أبو الشنب في هذا الشأن فرشح له من التابعين للقاسمية أحدهم لمنصب الروزنامجي وكان ذلك المرشح شخص ذا كفاءة فنية وإدارية كبيرة وخبر العمل في ديوان الروزنامة وأحاط بمشاكل الميزانية في ولاية مصر ولطالما تاقت نفسه إلى هذا المنصب وجهدت جهدها للوصول إليه ،وكان هذا المرشح حسن أفندي الروزنامجي الذي لعب دوراً هاماً (٤٥) في الصراع السياسي ومحاولات الإصلاح التي سبقت قدوم إسماعيل باشا والتي أشرنا إليها آنفاً ، وناسب اختياره التوجهات الجديدة لإسماعيل باشا وحلفائه من القاسمية(٤٦) ، وفي أعقاب تعيينه استعان حسن أفندي بطاقمه الذي يضمن ولاءه وتنفيذه لسياسته مثل ابنه علي أفندي ويوحنا ابن المصري ويعقوب روين الصراف كاتب الخزينة ومحمد أفندي قطيا وكاتب حوالة محمد أفندي الأبياري وغيرهم والتقى بالباشا وعرف المطلوب منه وما ينتويه وسأله الباشا عن تصوره لحل المشاكل المالية وكان رد حسن أفندي الروزنامجي(٤٧) انطلاقاً من خبرته الواسعة بمجريات الأمور في تلك الفترة ضرورة الموافقة والإقرار بالقبول لأي مقترحات جديدة من كبار رجال الأوجاقات وقادتها وغيرهم من الأمراء والمماليك والأعيان ونقيب الأشراف

---

(٤٤) أحمد شلبي بن عبد الغني – المصدر السابق ص ١٩١ – ١٩٢ .

(٤٥) في ترجمته لشخصية حسن أفندي الروزنامجي ذكر الجبرتي واصفاً إياه بالنبيه الفطن الذكي حسن أفندي الروزنامجي الدمرداشي ، الذي كان له ميل للعلوم والمعارف وخصوصاً الرياضيات والفلك وتتلمذ عليه مشاهير الفلكيين وكان شديد الحب والعرفان لأستاذه رضوان أفندي صاحب العلوم والمعارف وقد خلد ذكرى أستاذه بأن أحضر الفنيين من أرباب الصنائع فصنعوا له الآلات وكرات من نحاس مطلي بالذهب ونقش عليها اسم أستاذه رضوان أفندي .

الجبرتي – المصدر السابق ج ١ ص ١٧٨ .

(٤٦) القينالي – المصدر السابق ص ١٠

(٤٧) الدمرداشي – المصدر السابق ص ٧٣ ، ٧٤ .

ولذلك طلب عقد اجتماع (جمعية في الديوان العالي) يشهدها هؤلاء جميعاً إضافة إلى قاضي عسكر ولاية مصر ومعاونيه لكتابة حجة بما يتم الاتفاق عليه يوقع عليها الجميع بهدف إضفاء الصفة القانونية على تلك المقترحات بما يمنع تلك العناصر التي وقعت على الحجة وتابعيها من الجنود أو غيرهم من الاعتراض عليها والتصدي لها مستقبلا، ولجأ حسن أفندي إلى تكتيك ذكي يتمثل في الصمت بعد أن يعرض الباشا أبعاد المشكلة وفحوى الخطوط الشريفة المتضمنة لتعليمات الإدارة المركزية في استانبول بحيث يترك للجميع مناقشة ذلك وينأى بنفسه عن النقاش حين تحتدم الإرادات وتصطرع المصالح وحين يلجئوا إليه يكون قد تعامل بحذر شديد مع الموقف وضمن القبول لما سوف يقترحه من اقتراحات وقد راعى فيها أن تكون توفيقية لا تنال من فريق دون آخر، خاصة في جانبها الذي يتضمن إقرار زيادات ومضافات جديدة.

وكانت تلك الخطوط الشريفة قد تضمنت ضرورة تعويض ما نقص من المال المرسل إلى الخزينة السلطانية في استانبول إما بإضافة عشرين ألف عثماني[(٤٨)] أو إلغاء الإعفاءات التي أمرتها الدولة العثمانية، أو تقرير مضاف بزيادة جديدة على المقاطعات وكان طبيعياً أن ترفض الأوجاقات إلغاء امتيازات رجالها وقد جاملها معظم الحاضرين استمالة لها وبذلك رفض هذا الاقتراح ولم يكن الأخذ بالاقتراح الثاني

---

(٤٨) اختلفت دلالة كلمة عثماني التي ذكرتها بعض المصادر بإبدال التاء محل الثاء (عتماني) وتجمع على (عتامنه) وأطلقت على عناصر الأتراك نسبة إلى الدولة العثمانية كما أطلقت على عملة معدنية كانت تزن درهماً واحداً وتساوي عشر (أقجات) وهي عملة عثمانية هامة تمثل أصغر وحدة في وحدات العملة العثمانية وعرفت في مصر باسم (البارة) أو (النصف فضة) كما استخدمت كدلالة على المخصصات العينية التي يتقاضاها البكوات والعسكريين وهي بخلاف الحقوق النقدية التي كان يتقاضاها هؤلاء العسكريون والتي سميت أكثر من تسمية مثل (حامكية) أو (مواجب) وقد ترادفت في هذا المعني كلمة (عتامنه) ومفردها عتماني مع كلمة (علوفة) ولذلك أطلق على أصحاب الحقوق المادية والعينية من الجنود اسم (أرباب العلوفات) ثم تطور الأمر مع الأيام فأصبح العسكريون يتصرفون في العتامنة بالبيع والشراء، ليس بينهم وحسب وإنما بينهم وبين الأهالي مستغلين بذلك أخطاء الإدارة وبيروقراطيتها أما ما كان يتقاضاه هؤلاء العسكرية من علاوات أو مكافآت فكان يسمى (التراقي)

- عبد الحميد حامد سليمان – الحمايات والمغارم في مصر في العصر العثماني – المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية – تونس لسنة ١٩٩٣ ص ٢٥٧ - أحمد فؤاد متولي – قانون نامة مصر الذي أصدره السلطان لقانوني لحكم لمصر – الناشر مكتبة الأنجلو سنة ١٩٨٦ ص ٩ : ٢٨ - أحمد السعيد سليمان – تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل – دار المعارف سنة ١٩٧٩ ص ٢٣ – ١٥٢.

Redhouse: *Turkish and English Lexicon*, Istanbul 1978, pp. 164, 1318, 1285.

يعني في حقيقته سوى زيادة مشاكل الملتزمين وتآكل أرباحهم بشكل ربما يدفعهم لعدم الالتزام بالمقاطعات والجهات المختلفة لعدم جدواها الاقتصادية لهم وهذا يعني الشلل الاقتصادي والإداري التام في ولاية مصر وذلك لأن مهام الملتزمين التي افترضها نظام الالتزام لم تكن مجرد تحصيل الضرائب من دافعيها فقط وإنما كانت تتضمن جانباً على قدر كبير من الأهمية يتمثل من قيام كل ملتزم من جهته بمسئوليات إدارية محددة تختلف نسبتها من جهة إلى أخرى وتصل إلى أعلى درجاتها في الالتزام الريفي حيث يمثل الملتزمون الدولة في كل مسئولياتها وتعيرهم الدولة كثيراً من سلطاتها [٤٩].

على أن سببا آخر كان دافعاً لرفض هذا الاقتراح من الحاضرين وهو أنه في حالة تنفيذه يضرب بمصالح معظم من حضر الاجتماع وغالبيتهم كانوا من الملتزمين وحيث اشتد الأمر وبدأ العجز الواضح عن اتخاذ القرار المناسب والمقبول من الجميع اتجهت أنظارهم إلى حسن أفندي الروزنامجي تلتمس عنده حلاً لتلك المعضلة وبذلك سارت الأمور كما خطط الرجل لها فاقترح حلاً يرضي الجميع وقد نقله القينالي وهو (تؤخذ من كل ذقن شعره تبقى ذقن كبيرة نجعل على كل كيس من إيراد مصر مضاف جديد صيفي ألف نصف نكمل كسر الخزينة)[٥٠] واستصوب الجميع رأيه واستحسنوه ووافقوا عليه وكتب القاضي حجة بذلك[٥١].

وقد تجلت في هذا الموقف حنكة ومهارة حسن أفندي الروزنامجي المستمدة من تاريخه المهني الطويل في ديوان الروزنامة وإدراكه وفهمه لظروف جهات الإيراد والمصروفات وما تحققه تلك الجهات لملتزميها من أرباح وفوائد تختلف من مقاطعة إلى أخرى وما يحققه أصحاب المناصب الذين ينتفعون بعوائد ضخمة من الجهات التي تخضع لإشرافهم وطائلة مناصبهم كما أسهمت مشاركته في الحياة السياسية وإدراكه ووعيه بتقلباتها وموازين القوى فيها وعلاقات البكوات بالأوجاقات والعكس، وما يستثير ثائرة تلك القوى أو يكفل هدوءها وحدود المصالح المادية والمعنوية للقوى

---

(٤٩) عبد الحميد حامد سليمان – الموانئ المصرية ص ١٧٣ : ١٨٧ .

(٥٠) القينالي – المصدر السابق ص ١٠ – ١١ .

- الدمرداشي – المصدر السابق ص ٩٤ – ٧٥ .

(٥١) القينالي – المصدر السابق ص ١٠ – ١١ .

السياسية والاقتصادية، لقد أسهم كل ذلك في تشكيل خطته الإصلاحية الممثلة لتوجه إسماعيل باشا.

وأما تلك الخطة فقد تمثلت في عدة بنود اشتملت على اقتراحات لزيادات فرضت على مقاطعات عديدة ومختلفة وعلى بعض أصحاب المناصب ذات العوائد الضخمة كما اشتملت تلك الخطة على إعفاءات للولايات المتضررة والمقاطعات التي تعثر ملتزموها لتراجع إيراداتها، كما اشتملت على استحداث عدة مقاطعات التزام ولم تكن مدرجة من قبل وقد تضمن سجل (دفتر إجمالي وترتيب زيادات مضافة للميري) وبعض دفاتر الروزنامة المختلفة تفاصيل ذلك كله وفيما يلي نتناول عناصر خطة حسن أفندي الروزنامجي التي استحسنها إسماعيل باشا والبكوات المماليك ورجال الأوجاقات غيرهم[٥٢] ومثلت جوهر الإصلاح المالي.

أولا :- الزيادات :

تمثل ما استحدثه حسن أفندي الروزنامجي من زيادات تم فرضها بنسبة محددة وثابتة على مختلف قطاعات التمويل في مبلغ ١٠٠٠ نصف فضة (بارة) على كل كيس[٥٣] وذلك بنسبة مئوية قدرها ٤ ٪ من المال الميري الأصلي المقرر على كل المقاطعات وقد راعى حسن أفندي في اقتراحه أن تكون نسبة الزيادة على المال الميري دون غيره من الرسوم والضرائب والعوائد حتى لا تمثل إرهاقاً للملتزمين وبالتالي لا يتضرر منها الممولون وكان على الملتزمين أن يفرضوها بدورهم على الجهات التي تتضمنها كل مقاطعة التزام وقد بلغ إجمالي المال الميري المطلوب عن المقاطعات الحضرية سنة ١١٠٦ هـ/١٦٩٤م قبل تطبيق الزيادة التي اقترحها حسن أفندي الروزنامجي في العام التالي مبلغ ١٤،٠٩٠،١٦٦ بارة وتمثلت الزيادة التي فرضها الإصلاح علي ذلك الإجمالي مبلغ ٢٢٤،١٥٣ بارة رصدتها سجلات الروزنامة تحت بند (براي تكميل خزينة عامرة) وبلغ إجمالي المطلوب عن المقاطعات بعد المضاف لتراجع إيرادات أخرى مبلغ ١٤،٣٦٩،٩٧٦ بارة وقد أعفيت مقاطعة إسكندرية ورشيد عن الزيادة لتراجع إيراداتها واختلال ماليتها حيث شملها التنزيل بعد ذلك وقد تضمنت

---

(٥٢) الدمرداشي – المصدر السابق ص ٧٣ – ٧٦ .

(٥٣) الكيس يتكون من ٢٥ ألف نصف فضة (بارة) Shaw : op . cit, pp 54 – 258

سجلات ودفاتر الروزنامة هذه المضافات وعلى سبيل المثل لا الحصر نورد أصول المال الميري لبعض المقاطعات وما فرض عليها من زيادات[٥٤] والنسبة المئوية لتلك الزيادة وهي كانت ثابتة على مختلف الجهات والمقاطعات:

اسم المقاطعة	أصول المال الميري	المضاف	النسبة المئوية	إجمالي المطلوب
مقاطعة بولاق ومصر القديمة	٢٬٦٥٢٬٨٩٠	١٠٦٬١١٦	٪٠٤	٢٬٧٥٩٬٠٠٦
مقاطعة ثغر دمياط	١٬١٩٦٬٣٥٦	٤٧٬٨٥٤	٪٠٤	١٬٢٤٤٬٢١٠
جهة البرلس التابعة لدمياط	٣٠٦٠١	١٢٬٢٤٣	٪٠٤	٣١٨٬٣٠٤
مقاطعة سمسارية بحرين	٥٦٠٬٢٥٦	٢٢٬٤١٠	٪٠٤	٥٨٢٬٦٦٦
مقاطعة مال عامة	٦٠٤٬٨٤٨	٢٤٬١٩٤	٪٠٤	٦٢٩٬٠٤٢
مقاطعة كيالة غلال بولاق	١٨٠٬٣٤٨	٧٬٢١٤	٪٠٤	١٨٧٬٥٦١
مقاطعة كيالة أرز بياض دمياط	١٠٣٬٠٥٨	٤٬١٢٢	٪٠٤	١٠٧٬١٨٠
مقاطعة إسكندرية ورشيد	٤٬٩٩١٬٥٢٧	- -	صفر ٪	٤٬٩٩١٬٥٢٧

ثانيا: المضافات على دخول الملتزمين وأرباب المناصب:

حينما نظم إبراهيم باشا الوزير سنة ١٠٨٢ هـ/ ١٦٧١م، الأمور المالية والإدارية في مصر أعاد للبشوات بعض دخولهم المفقودة كرسم الكشوفية في القرى ولكنه استثنى الرسم الذي افترضه التنظيم الإداري العثماني لولاية مصر والذي بموجبه كان على أرباب المناصب الذين ينتفعون بدخول إضافية من عناصر مختلفة خاضعة لطائلة هذه المناصب أن يدفعوا عن ذلك عوائد سنوية إلى الخزينة السلطانية تسمى (كشوفية كبير) [٥٥].

كما كان على ملتزمي المقاطعات الحضرية وهي مقاطعة الإسكندرية ورشيد وبولاق ومصر القديمة ودمياط والبرلس والسويس والبحرين المختصة بالرسوم على الملاحة في

---

(٥٤) دار الوثائق القومية – دفاتر أصول مال أسكلها ومقاطعات دفتر رقم ٤١٤٨ لسنة ١١٠٨ نوعي ١٠ – عملية ٥٣ – تركي ١

(٥٥) Shaw : op : cit p 144 – 145 .

نهر النيل وغيرها أن يدفعوا رسم كشوفية كبير عن عوائدهم الضخمة وكان ما يدفع عن ذلك من الملتزمين الأصلاء بتلك المقاطعات قبيل إصلاح إسماعيل باشا سنة ١١٠٧ هـ / ١٦٩٥م هو مبلغ ٤,٢٩٦,٢٥٠ بارة وتقرر بموجب ذلك الإصلاح زيادة هذا المبلغ بمقدار ٦٥,٦٥٩ بارة ليصل الحجم الكلي المطلوب عن ذلك الرسم من الملتزمين بالمقاطعات الحضرية إلى ٤,٣٦٢,٢٠٩ بنسبة زيادة مئوية قدرها ١,٥٣٪ على حين بلغ إجمالي رسم (كشوفية كبير) المقرر على أرباب المناصب والكشاف القائمين على إدارة الأقاليم والمقاطعات المختلفة مبلغ ١٣,٥٩٤,٨٨١ وبلغت النسبة المئوية التي يشكلها الرسم المطلوب من المقاطعات الحضرية إلى إجمالي رسم الكشوفية الكبير حوالي ٣٢ ٪ [٥٦] وبذلك ظل ذلك الرسم يمثل حصة دائمة للخزينة السلطانية وكان يدر عليها دخلاً سنوياً يتراوح بين ١٣,٥٩٤,٨٨١ وبين ١٤,١١٠,٠٠٠ بارة وقد خضع ذلك الرسم لحجم دخل صاحبه كما خضع للزيادة والتخفيض من هؤلاء الذين فرض عليهم إصلاح إسماعيل باشا مضافات جديدة لارتفاع دخولهم ومنهم كتاب الأوجاقات العسكرية وذلك لاتساع عوائدهم المرتبط باتساع عوائد الأوجاقات العسكرية وكان كل أوجاق يمثل كيانا معنويا هاما ينتفع المنتسبون له بالجهات والمقاطعات والمناصب التي تعارفت الأوجاقات والإدارة المركزية في القاهرة على تخصيص الانتفاع بها لأوجاق بعينه، وعلى سبيل المثال كان معمار باشا الذي يشرف على طوائف البناء والعمارة ويتقاضى رسوماً عنها في كل ولاية مصر تابعا لأوجاق متفرقة ومثله كان قافلة باشي المسئول عن تجهيز وخدمة القوافل بين السويس والقاهرة والذي كانت له حقوق كبيرة على التجارة والتجار، كما كان الأوجاق يتقاضى نسبة مهمة من تركات المتوفين المنتسبين له من عسكريين وغير عسكريين، وقد شملت الزيادات على العسكريين العاملين في وظائف الإدارة ما تقرر [٥٧] على آغا أوجاق مستحفظان الذي كانت له وظيفة الإشراف على طوائف

(٥٦) دار الوثائق القومية : دفتر ترتيب جديد عن مال كشوفية الولايات على نواحي من غير مال الميري القديم وإيراد ملتزمين رقم ١١١٢ تركي ١ عين ١٧ نوعي رقم ٢ .

- دفتر إجمالي حسابات ولاية محروسة مصر ومحصول خراج مع المضافات ومال أسكلها ومقاطعات ١١١٧ رقم ٢١١٤ تركي رقم ١ عين ٢٩ نوعي رقم ٩ .

- دفاتر أصول مال أسكلها ومقاطعات لسنة ١١٠٨ رقم ٤١٤٨ نوعي ١٠ – عين ٥٣ تركي ١ .

(٥٧) حسين أفندي الروزنامجي : المصدر السابق ص ١٨ – ٢٢ – ٣١ – ٣٢ – ٣٥ – ٥٦ – ٥٧.

- القينالي : المصدر السابق ص ١٣ – ١٤ – ٥٦.

- أحمد شلبي بن عبد الغني – المصدر السابق ص ٢٦١.

الحرف والتجار وضبط الأسعار ومراقبة الأخلاقيات العامة والتصدي لعملية تزييف العملات وبيعها وإخفاء السلع لرفع أسعارها وغير ذلك[٥٨]، كما شملت ما تقرر على (معرف السفاين) وهي وظيفة كانت على جانب كبير من الأهمية وتتضمن مهاما متعددة للإشراف على الملاحة النيلية وتجهيز المراكب اللازمة لنقل الحبوب إلى الشون المخصصة لذلك في مصر القديمة، وقد تداول رجال أوجاق عزبان هذا المنصب الذي أتاح للقائمين عليه عوائد واسعة[٥٩] كما شملت الزيادات كاشف جدة الذي كان يعين دائماً من أمراء مصر وذلك عما كان يتقاضاه من عوائد مختلفة عن التجارات الصادرة والواردة إلي جدة بخلاف عوائده المتنوعة الأخري[٦٠].

وشملت تلك الأعباء ترجمان الديوان الذي كانت له عوائد مختلفة على كشاف الولايات وعلى الباشا، كما فرض ذلك الإصلاح مضافات مالية على ملتزمي بعض المقاطعات مثل (مقاطعات جريمهاي سفاين در بندر دمياط) المعنية بالمراكب (الجروم) العاملة في النقل الوسيط بين ميناء دمياط وبين المراكب الكبيرة الراسية في عرض البحر والتي لا تتمكن من الدخول من بوغاز نهر النيل لخطورته[٦١]، وكذلك شملت أولاد الخبيري الذين كانوا يحتكرون عملية النقل بين ضفتي نهر النيل في جنوب القاهرة فيما يعرف باسم (معادي الخبيري) وغير ذلك من المقاطعات[٦٢] التي يتضمنها الجدول التالي مع رسم الكشوفية المطلوب أساسا من أرباب المناصب[٦٣]:

---

(٥٨) لمزيد من التفاصيل حول دور آغا مستحفظان وأهم من تولى هذا المنصب وحدود مسئولياته يرجع إلى:

- عراقي يوسف محمد – الوجود العثماني المملوكي في مصر في القرن ١٨، ١٩ – دار المعارف الطبعة الأولى سنة ١٩٨٥ ص ٢٠٥ – ٢٣٩.

- عبد الوهاب بكر – الضبط الاجتماعي في القاهرة العثمانية – مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة عدد ٥٧ لسنة ١٩٩٢ ص ٤١: ٤٧.

(٥٩) دار الوثائق القومية – محكمة بولاق سجل ٥٠ لسنة ١٠٧٠ – ١٠٧٢ ق ١٣٩٣، سجل ٥٩ لسنة ١١٠١ – ١١٠٦ ق ١٧١١.

(٦٠) دار الوثائق القومية – سجلات القسمة العسكرية سجل ٧٠ لسنة ١٠٨٢ / ١٠٨٤ ق ١٩٨.

- سجلات الديوان العالي سجل ٢ ق ١٤.

حسين أفندي الروزنامجي : المصدر السابق ص ١٢.

(٦١) عبد الحميد حامد سليمان – الموانئ المصرية في العصر العثماني ص ٢١٥ – ٢١٦.

(٦٢) القينالي – المصدر السابق ص ٢١ – ٢٢. الدمرداش – المصدر السابق ص ١٨١ – ١٨٢.

(٦٣) دار الوثائق القومية – دفتر إجمالي ترتيب زيادات ومضافات للميري تحت رقم ٥٠ رقم عمومي ٥٠ عين تركي١

م	المنصب أو المقاطعة	الميري نقدية	مضاف إسماعيل باشا	الإجمالي	النسبة المئوية للزيادة
١	كشوفية حاكم جدة	٧٧,٣٨٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٧٧,٣٨٠	٪ ١٢٩٢
٢	كشوفية آغا مستحفظان	١٤٧,٣٨٣	٢٥,٠٠٠	١٧٢٣٨٣	٪ ١٦,٩٦
٣	كشوفية ترجمان ديوان مصر	٧٥,٠٣٠	٢٥,٠٠٠	١٠٠,٠٣٠	٪ ٣٣,٣٢
٤	كشوفية معرف سفاين ببولاق	٥٠,٠٠٠	- -	٥٠,٠٠٠	٪ ٠
٥	كشوفية مقاطعة أرزاق	٢١,٤١٢	٥٠٠٠	٢٦,٤١٢	٪ ٢٣,٣٥
٦	كشوفية مقاطعة إيراد غلال	٨٥,٧٢٥	١٠,٠٠٠	٩٥,٧٢٤	٪ ١١,٦٦
٧	كشوفية جاويشان	٥٨,٩١٩	١٠,٠٠٠	٦٨,٩١٩	٪ ١٦,٩٧
٨	كشوفية مقاطعة مصرف غلال	٢١,٤١٢	١٠,٠٠٠	٣١,٤١٢	٪ ٤٦,٧٠
٩	كشوفية كاتب كوكليان	٣٧,٥١٠	١٨,٠٠٠	٩٥,٥١٠	٪ ٤٧,٩٨
١٠	كشوفية تفنكجيان	٣٢,١٥٨	١٥,٠٠٠	٤٧,١٥٨	٪ ٤٦,٦٤
١١	كشوفية كاتب جراكسة	٢٦,٧٦٣	١٠,٠٠٠	٣٦,٧٦٣	٪ ٣٧,٣٦
١٢	كشوفية كاتب مستحفظان	٦٤,٢٧٦	٢٥,٠٠٠	٨٩,٢٧٦	٪ ٣٨,٨٩
١٣	كشوفية مقاطعة كيالة غلال بولاق	٠٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	- - -
١٤	كشوفية جريمهاي سفاين در بند/ دمياط	٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	- - -
١٥	كشوفية خبيري أوغلى در ولاية جيزة	٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	- - -
	الإجمـــــالي	٦٩٧,٩٦٨	١,٣٢٨,٠٠٠	٢,٠٢٥,٩٦٨	٪ ١٩٠,٢٦

ثالثا: التنزيلات:

لم يكن إصلاح إسماعيل باشا مجرد عملية مدروسة بغرض زيادة الضرائب وتعويض ما نقص من مبالغ كانت مطلوبة للإدارة المركزية في استانبول وإنما كان محاولة جادة وناجحة لمعالجة الخلل الاقتصادي والضرائبي في ولاية مصر وعلى ذلك شكلت التنزيلات التي كانت جارية قبل الإصلاح جزءاً مهماً ورئيسا ذلك أنه رغم العجز

والخلل المالي الكبيرين فإن إصلاح إسماعيل باشا أقر بقاءها على الولايات التي تضررت من نقص مياه نهر النيل قبيل ١١٠٧ هـ / ١٦٩٥م ثم عادت فتضررت من الفيضان وما نتج عنه من إهلاك للزروع [٦٤].

وقد شكل إقرار تلك التنزيلات ركناً هاماً من الخطة التي وضعها حسن أفندي الروزنامجي وفق وجهة نظر إسماعيل باشا وانطلق فيها حسن أفندي من إدراكه لحجم المشاكل المالية والتعثر في السداد التي واجهها ملتزمو تلك الولايات غير أنه من المناسب القول أن ذلك قد ساهم في إضفاء صفة الإصلاح المالي بما تعنيه تلك الكلمة على ما اتخذه إسماعيل باشا من إجراءات، ذلك أن الأمر بدون إبقاء تلك التنزيلات وما تعنيه لا يعدو كونه محاولة مكرورة لرفع الضرائب دون الاهتمام بحل المشكلات المختلفة التي تواجهها جهات التمويل الضرائبي، أما باقي بلاد الصعيد فقد فرضت خصوصية التعامل المالي والضرائبي عليها نفسها، حيث كانت تلك البلاد تؤدي ما عليها من ضرائب عينا في صورة حبوب مختلفة كما أنها لم تتضرر من الجفاف أو الفيضان بالشكل الذي تضررت منه باقي الولايات وبالتالي تم إضافة ٢٥ بارة على كل أردب من الحبوب يرد إلى القاهرة سنوياً ليصل الإجمالي الذي استفادت به الخزينة السلطانية من تلك الزيادة إلى ٢,٠٠٠,٠٠٠ بارة إذ كان على تلك النواحي أن تورد ثمانين ألف أردب من الحبوب سنوياً ولا تبدو تلك الزيادة فادحة في ضوء ما كان يتحقق لأصحاب النفوذ في تلك النواحي من دخول كبيرة واستقلالية كلفت لهم ولبلادهم لوناً من الحماية من فرض رسوم وعوائد إضافية شهدتها وعانت منها قرى ولايات الوجه البحري [٦٥].

وقد ذكر القينالي في معرض حديثه عن حالة الالتزام في نواحي الصعيد الأعلى ذلك بقوله (هوارة قبلي أخرجوا بلاد الكشوفية بتقاسيط وصارت التزام لم يعملوا امتثال للحاكم ولهم وكلا من أعيان مصر) وقد شهدت سنوات عديدة مظاهر عديدة

---

(٦٤) القينالي – المصدر السابق ص ١٠ : ٨ .
- أحمد شلبي بن عبد الغني – المصدر السابق ص ١٨٩ – ١٩١ .
- الجبرتي – المصدر السابق ج١ ١٣٩ – ١٤٠ .

(٦٥) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم – الريف المصري في القرن ١٨ الميلادي – مكتبة مدبولي – القاهرة – الطبعة الثانية سنة ١٩٨٦ ص ١٣٠ – ١٣٧ .. Shaw, op . cit . pp, 295 - 297

تعكس حساسية العلاقة بين تلك النواحي وبين الإدارة المركزية في القاهرة ووصولها إلى مرحلة الصدام العسكري غير ذي مرة [٦٦].

وقد عمد ذلك الإصلاح كما ذكرنا فأقر التنزيلات على الولايات التي تضررت في الوجه البحري وهي الغربية والمنوفية والشرقية والبحيرة وولاية البهنساوية في الصعيد ويبلغ إجمالي ما أقرته تلك التنزيلات حوالي ١،٨٢٥،٠٠٠ بارة جاءت تفصيلاتها[٦٧] على النحو التالي:

اسم الولاية	حجم التخفيضات
ولاية الغربية	٣٠٠،٠٠٠
ولاية المنوفية	٣٠٠،٠٠٠
ولاية الشرقية	٣٧٥،٠٠٠
ولاية البحيرة	٧٥٠،٠٠٠
ولاية البهنساوية	١٠٠،٠٠٠
الإجمالي	١،٨٢٥،٠٠٠

ثم عمد الإصلاح إلى بعض مقاطعات الالتزام التي اهتزت دخولها بشكل اضطرب معه حال ملتزميها وتهربوا من الالتزام بها لتراجع عوائدهم ومنافعهم من الالتزام بها بعد تحولها تقريباً إلى عنصر خسارة لا عنصر ربح لهؤلاء الملتزمين وقدر الإصلاح حجم الخلل في المطلوب عن هذه المقاطعات ومقارنة ذلك بما يفترض فيها من دخول واقترح التخفيضات المطلوبة على المطلوب من هذه المقاطعات [٦٨] ومنها مقاطعة التزام ثغر الإسكندرية ورشيد التي بلغ حجم التنزيلات عنها مبلغ ٧٢ كيساً بما يساوي ١،٨٠٠،٠٠٠.

(٦٦) القيناني – المصدر السابق ص ٢٣ : ٢٠ – ٢٨. الملواني – المصدر السابق ص ٢٥ – ٢٥٣.

(٦٧) دار الوثائق القومية – دفتر إجمالي وترتيب زيادات مضافة للميري – رقم ٥٠ نوعي عين ٢٤ – تركي ١.

(٦٨) دار الوثائق القومية – الدفتر السابق ص ٣.

على أن سجلات الروزنامة قد سجلت ثبات الإجمالي المطلوب من المال الميري عن تلك المقاطعة من سنة ١٠٨٨ هـ / ١٦٧٧م إلى بداية سنة ١١٢٨ هـ / ١٧١٥م وقدره ٤,٩٩١,٥٢٧ بارة سنوياً بما يفيد أن هذا التنزيل الذي تم إقراره تحت بند (تنزيل عن مال أسكله إسكندرية وتوابعها) ظل يحترم حتى سنة ١١٥٥ هـ / ١٧٤١م التي شهدت عملية زيادات كبيرة ومضافات واسعة على مختلف جهات التمويل الضرائبي بلغ حجم ما أضيف لتلك المقاطعة فيها مبلغ ١,٩٩٨,٧٧ بارة [٦٩].

ولذلك يمكننا القول إن المطلوب من هذه المقاطعة سواء من المال الميري أو مال الكشوفية الكبيرة لم يشهد زيادة كتلك التي شهدتها مختلف المقاطعات الخاصة بالموانئ المصرية مثل دمياط ورشيد وبولاق ومصر القديمة وغير ذلك [٧٠] أما الالتزام بالخيار شنبر أو السنامكي وهو نبات ذا فائدة طبية كبيرة كان ينبت في جهات مختلفة في ولاية مصر ويحظر بيعه أو شراءه إلا من ملتزم مقاطعة خيار شنبر الذي يلزم من باطنه في كل جهة من يشرف على جمع هذا النبات من البساتين وضبط المتحصل وقيده وتسجيله في سجلات يوضح في كل سجل منها اسم كل بستان وما تحصل منه بعد وزنه على أن يقم هذا المسئول ببيع هذه الكميات لحساب ملتزم المقاطعة الرئيسية [٧١].

وللظروف الطبيعية التي أضرت بزراعات بعض الأقاليم والتي تمثلت في قصور النيل وموجة الجفاف ثم الفيضانات الكاسحة بعد ذلك فقد أضيرت تلك المقاطعة مثلما أضيرت بعض الولايات المختلفة وكان طبيعياً أن يتصدى الإصلاح المالي الجديد للمشكلات المالية والتي بلغت مداها عندما تعطل وتوقف ملتزموها عن سداد ما عليهم من التزامات مالية للخزينة السلطانية ولذلك أدرجت تلك المقاطعة كما أوردها السجل المتضمن لتفاصيل حركة الإصلاح المالي في بند التنزيلات تحت عنوان (تنزيل

---

(٦٩) دار الوثائق القومية – دفاتر أصول مال أسكلها ومقاطعات تحت أرقام مختلفة تحت أرقام ٤١٤٠ لسنة ١٠٨٨ هـ، ٤١٤٢ لسنة ١٠٩٣ هـ، ٤١٤٦ لسنة ١١٠٥ هـ، ٤١٤٨ لسنة ١١٠٨ هـ، ٤١٥٤ لسنة ١١١٢ هـ، ٤٠٦٧ لسنة ١١١٩ هـ، ٤١٧٧ لسنة ١١٢٨ هـ تحت أرقام نوعية وأرقام عيون مختلفة تركي ١.

(٧٠) عبد الحميد حامد سليمان – الموانئ المصرية في العصر العثماني ص ٣٦٩: ٣٦٦.

(٧١) حسين أفندي الروزنامجي – المصدر السابق ص ٥٩ .

- عبد الحميد حامد سليمان – المرجع السابق ص ٢١١ – استيف – وصف مصر – الجزء الخامس – ترجمة زهير الشايب – الطبعة الأولى – الناشر الخانجي سنة ١٩٧٩ ص ١٩٩ – ٢٠٠.

عن مال ميري مقاطعة خيار شنبر وسنامكي كه عاطل شده) وبلغ حجم التنزيلات في هذا الشأن ١٥ كيس بما يعادل ٣٧٥،٠٠٠ بارة [٧٢].

وكان دخل مقاطعة الخيار شنبر والسنامكي يحسب ضمن دخول الكشوفية إلى الخزينة السلطانية مباشرة [٧٣] ولا يستفيد منه الباشوات بحكم كونهم الملتزمين بولاية مصر أمام السلطان العثماني وبنظرة إلى ما كانت تدفعه تلك المقاطعة قبيل إصلاح إسماعيل باشا المعنية به هذه الدراسة فإننا نجد أنها كانت تدفع نفس المبلغ وهو ٣٧٥،٠٠٠ بارة بما يعني أن تلك المقاطعة قد حظيت بإعفاء مؤقت في هذا العام وهو أمر يتماشى مع طبيعة والنشاط الاقتصادي فيها الذي يقوم على احتكار جمع وبيع هذا النبات الذي تضرر في تلك الفترة من الجفاف ثم عاد بعد ذلك إلى سابق عهده مع انتهاء سنوات الجفاف وكان طبيعياً لذلك أن تحظى تلك المقاطعة بذلك الإعفاء المؤقت كحل يلاءم ظروفها ويتفهم أسباب تعثرها على أن يزول هذا الإعفاء بزوال مسببه.

بقي الشق الإداري في إصلاح إسماعيل باشا وهو الأمر الذي عالجه ذلك الإصلاح حين وجد أن هناك اختلالاً في إجراءات الضبط الإداري والاجتماعي في القاهرة وقد تفهم حسين أفندي الروزنامجي أسباب ذلك حينما اقترح في تفاصيل خطته إجراء بعض التخفيضات على المطلوب من كبار المسئولين عن ذلك، وكانت فلسفة التمويل لبعض عناصر الإدارة في مصر العثمانية تعطي تلك العناصر القائمة علي تلك المهام حق تحصيل بعض الرسوم والعوائد على الجهات المستفيدة من نشاط تلك العناصر، وتشكل العوائد المترتبة علي هذا الدور جزءاً هاماً ومربحاً إلى جانب الرواتب التي كانت تدفعها الخزينة السلطانية لتلك العناصر ولمن يعمل معها وعلى ذلك خضعت دخول بعض تلك العناصر لسداد الضرائب عنها، وكان طبيعياً أن تضطرب دخولهم مع حالات المجاعة والفقر والأزمة التي عاصرت قدوم إسماعيل باشا خصوصاً وأن طبيعة تلك الدخول تجعلها تتأثر بشكل مباشر وأساسي إيجاباً وسلباً بالحالة العامة في مناطق مسئوليتها، على أنه من الملاحظ أن تركيز الإصلاح الذي قام به إسماعيل

---

(٧٢) دار الوثائق القومية – دفتر إجمالي ترتيب وزيادات مضافة للميري ص ٣.

(٧٣) Shaw, op. cit. p, 148

باشا انصرف إلى العناصر المسئولة عن الأمن والضبط الاجتماعي والأخلاق العامة والأسعار في القاهرة وحدها دون المدن المختلفة في مصر وذلك لأهمية دورها وتبعية تلك المسئوليات في الأقاليم لجهات الاحتساب(٧٤) التي كانت جزءاً من مقاطعات الالتزام في الأقاليم المختلفة وقد استفادت من تلك التخفيضات العناصر الإدارية الرئيسة في القاهرة وضواحيها مثل زعيم القاهرة وزعيم بولاق وزعيم مصر القديمة وكتخدا مستحفظان(٧٥).

وكانت بولاق ومصر القديمة تعاملان كضواحي منفصلة عن القاهرة ويقوم على كل منها في الشق الأمني والضبط الاجتماعي أحد رجال أوجاق مستحفظان ويطلق عليه لقب (الزعيم) ويعاونه رجاله ولهم إضافة إلى رواتبهم عوائد على المحلات والأسواق والوكائل وطوائف الحرف وعلى جهات مختلفة وقد ألحقت هاتان الضاحيتان نهائياً بالقاهرة عام ١١٤٣ هـ/١٧٣٠م وكان زعيم القاهرة من رجال أوجاق مستحفظان ويخضع لرئاسة وإشراف أغا الأوجاق(٧٦).

أما كتخذا أوجاق مستحفظان فكانت له النيابة عن قائد الأوجاق (**آغا مستحفظان**) مع ما يتبع ذلك من مسئوليات وتبعات وقد اجتمعت إلى هؤلاء الأشخاص من واقع وظائفهم دخول متنوعة شملت إضافة إلى ما سبق ذكره ما كانوا ينتفعون به من امتيازات أوجاقهم تلك الامتيازات تمثلت في الالتزام بإدارة الجمارك ذات العوائد الضخمة في دمياط والإسكندرية ورشيد وبولاق ومصر القديمة وغيرها والتي درت على الأوجاق وعلى رجاله عوائد ضخمة إضافة إلى ما كانوا يتقاضونه من رسوم على بعض الطوائف وقد عرف ذلك الرسم بأنه (رسم حماية) (٧٧) وعلى الإجمالي فإنه لا

---

(٧٤) لمزيد من التفاصيل حول نظم الضبط الاجتماعي وحماية الأخلاق العامة وحماية الدروب والحارات والقرى والطرق التجارية وأسلوب ذلك ودخول القائمين عليه يرجع إلى:
- عبدالحميد حامد سليمان – الموانئ المصرية في العصر العثماني ص ١٢٩ – ١٣٩.

(٧٥) القينالي – المصدر السابق ص ١٨٠ .
حسن أفندي – المصدر السابق ص ٢١ .

(٧٦) عبد الوهاب بكر – الضبط الاجتماعي في القاهرة العثمانية – بحث منشور في مجلة كلية الآداب – جامعة القاهرة العدد ٥٧ لسنة ١٩٩٢ ص ٥٢ : ٥٠ .. Shaw, op. cit, p, 148.

(٧٧) ليلى عبد اللطيف – المرجع السابق ص ٢٣٣ – ٢٣٤ .
- عراقي يوسف محمود – الوجود العثماني المملوكي في مصر في القرنين ١٨ – ١٩ .

يمكن أن نضبط من دخول هؤلاء الأشخاص إلا ما كانوا يتقاضونه بصفة رسمية مثل الرواتب (السالیانات) وفيما يلي جدول يبين ما كان مطلوباً من تلك العناصر قبل وبعد الإصلاح ونسبة ما تمتعوا به من إعفاءات:

صاحب المنصب	المطلوب من قبل الإصلاح	تنزيل	المطلوب بعد الإصلاح	النسبة المئوية للتنزيل
زعيم مصر	٥٠,٠٠٠	٣٤,٥٣٦	١٥,٤٦٤	٪ ٦٩,٠٧
زعيم بولاق	٥٠,٠٠٠	٣٤,٥٣٦	١٥,٤٦٤	٪ ٦٩,٠٧
زعيم مصر القديمة	١٢٥,٠٠٠	١٠٩,٥٣٦	١٥,٤٦٤	٪ ٨٧,٦٢
كتخذا مستحفظان	٢٣,٠٠٠	١٧,٠٠٠	٦,٠٠٠	٪ ٧٣,٩١

وبقراءة بسيطة في ذلك الجدول يتضح ارتفاع نسبة التنزيلات عن شاغلي هذه المناصب بما يطرح احتمالاً ملموساً أن تلك التنزيلات لم تكن بقصد تشجيعهم على أداء واجباتهم أو معالجة قصور في مدخولاتهم بقدر ما كان سببها تضرر دخول هؤلاء الأشخاص المترتب على الحالة العامة المتراجعة والمجاعات والكساد اللذين شهدتهم القاهرة قبيل قدوم إسماعيل باشا وقد أشار السجل إلى أن عوائد هؤلاء الأشخاص لم تعد كافية للوفاء بمسئولياتهم ومستلزماتهم وبدا ذلك واضحا في عجزهم في السنوات السابقة للإصلاح عن سداد ما عليهم من ضرائب على دخولهم.

تقييم عام للإصلاح

في تقييمنا العام لإصلاح إسماعيل باشا المالي والإداري سنة ١١٠٧ هـ/ ١٦٩٤م والذي ننتهي به إلى نهاية فترة ولاية إسماعيل باشا على مصر والتي امتدت إلى عامين توصل البحث إلى تحديد حجم المشكلة الذي تمثل في العجز الذي حدث في حسابات الخزينة السلطانية من مبالغ ثم إجمالي إيرادات الخزينة وإجمالي مصروفها والذي يكشف لنا حجم إنجاز إصلاح إسماعيل باشا في جانب الإيرادات والمصروفات وجانب إرسالية الخزينة السلطانية إلى استانبول وفيما يلي تفاصيل ذلك:

- دار المعارف سنة ١٩٨٥ ص ٢٣٥ – ٢٣٦ .
- عبد الحميد حامد سليمان – الحمايات والمغارم في مصر في العصر العثماني ص ٢٣٤ – ٢٣٦ .
- دار الوثائق القومية – دفتر إجمالي وترتيب زيادات مضافة للميري ص ٣ . Shaw : op . cit . p 150

١- بلغ حجم المشكلة والصعوبات المالية التي كان على إسماعيل باشا أن يواجهها ويجد لها الحلول المناسبة مبلغ ٤،٠٥٢،٣٩٢ بارة متأخرات تفاصيلها كالتالي:

- تنزيلات عن الولايات والأقاليم المقررة سابقاً قدرها ١،٨٢٥،٠٠٠ بارة .
- تنزيلات عن مقاطعة إسكندرية ورشيد وتوابعها ومقاطعة خيار شنبر وسنامكي بلغ قدرها ٢،١٧٥،٠٠٠ .
- تنزيلات عن أرباب المناصب قدرها ٥٢،٣٩٢ .

وبذلك بلغ اجمالي حجم التنزيلات التي أقرها إصلاح إسماعيل باشا ٤،٠٥٢،٣٩٢ بارة بما يعادل ١٦٢،٠٩ كيساً وكسور.

٢- بقي من المتأخرات التي ذكرها السجل المتضمن لتفاصيل الإصلاح المالي ١٠٦ كيس ومبلغ ٤٢٩٩٢ بارة بما يساوي مبلغ إجمالي وقدره ٢،٦٧٤،٩٩٢ بارة حيث تم تنزيل ٥٥ كيس وثلاثة آلاف بارة .

٣- بلغ حجم ما أضافه إصلاح [٧٨] إسماعيل باشا إلى إيرادات الخزينة السلطانية ما يلي:

- من الزيادات التي أقرها الإصلاح ما قيمته ألف بارة على كل كيس قدره ٢٥ ألف بارة من أصل المال الميري وعن بعض المقاطعات الجديدة التي لم تكن تدفع ضرائب الخزينة السلطانية قبل ذلك مثل مقاطعة (مال حماية أرز ميري من ملتزمي فارسكور براي تكميل خزينة عامرة) ومن المضافات على واردات الحبوب من الصعيد وغير ذلك مبلغ ٦،٦٧٩،٤٩٨ بارة.
- من المتحصلات الناشئة عن زيادة رسم (كشوفية كبيرة) على كاشف جدة وكتاب الأوجاقات وغيرهم من أصحاب الدخول العالية وأوردها السجل تحت بند [٧٩] سعي وتحصيل إسماعيل باشا مبلغ وقدره ١،٣٣٥،٠٠٠ بارة.

---

(٧٨) دار الوثائق القومية: دفتر إجمالي وترتيب زيادات مضافة للميري .. رسم عمومي ٥٠ نوعي ٥ عين ٢٤ – تركي دفاتر أصول أما أسكلها ومقاطعات تابع قلم شهر – رقم ٤١٤٨ عين ٢٤ تركي ١.
دفتر إجمالي وإيرادات ومصاريف سنة ١١١١ هـ برقم ٢١١١ عين ٢٤ تركي ١. Shaw, op . cit, pp 295 - 297.

(٧٩) ذكر السجل أن ما نجح إسماعيل باشا في إضافته من رفع ضريبة الكشوفية والمدرج تحت بند (سعي وتحصل حضرة وزير) هو مبلغ ٥٥ كيس ٣٠٠٠ بارة وهو المبلغ الذي يمثل المجموع الفعلي للتحصيل الكلي ولكن عند إجمالي الإيرادات فإن ذلك المبلغ لم يسجل كما هو وإنما سجل مبلغ ١،٣٣٥،٠٠٠ بارة بفارق قدره

- من المتحصلات الناشئة عن فرض رسم كشوفية كبيرة على جهات ٦٤٧,٩٦٨ مختلفة وعلي ذلك بلغ إجمالي ما أضافه إسماعيل باشا ٨,٠٢٢,٧٧٧ بارة.

وفيما يلي إجمالي إيرادات الخزينة السلطانية وإجمالي المصروفات والباقي المرسل للخزينة مقارنة بالسنوات التي سبقت إصلاح إسماعيل باشا مباشرة والتي يتضمنها الجدول التالي(٨٠):

السنة الهجرية	إجمالي إيرادات الخزينة	زيادة نشأت عن جهود إسماعيل باشا	النسبة المئوية للزيادة	حجم اتفاقات الخزينة في مصر	نسبة الاتفاقات إلى الإيرادات	حجم إرسالية الخزينة إلى استانبول	زيادات انشأت عن جهة إسماعيل باشا	النسبة المئوية لزيادة الإرسالية
١١٠٦	٩٩,٨٠٨,٤٩٨	- - -	- -	٧٦,٨٥٣,٣١١	٪ ٧٧	٢٢,٩٥٥,١٨٧	- -	- -
١١٠٧	١٠٨,١٩٦,٠٠٧	٨,٣٨٧,٥٠٩	٪ ٨,٤٠	٧٦,٤٧٧,٠٥٢	٪ ٧٠,٦٨	٣١,٧١٨,٩٥٥	٨,٧٦٣,٧٦٨	٪ ٣٨,١٧

وبقراءة بسيطة في معطيات ذلك الجدول يتضح حجم الجهد الذي بذله إسماعيل باشا في رفع إيرادات الخزينة السلطانية رغم إقراره للتنزيلات التي تمتعت بها بعض الأقاليم

٤٣,٠٠٠ بارة ولم يفسر ذلك الخطأ إلا ما ذكره الدمرداشي في تاريخه لأحداث ١١١١ هـ / ١٦٩٨م حين ما عرض لعزل حسن أفندي الروزنامجي وكيف اكتشف الروزنامجي الجديد عند مراجعته لأعمال حسن أفندي أنه عندما وضع خطة إصلاح إسماعيل باشا فإنه قد ضمن الإيرادات مبلغ ١٢ كيس بما يعادل ٣٠٠,٠٠٠ بارة في عناصر مختلفة دون أن تدخل في المصروفات أو الحساب وظلت له يحصلها بالاتفاق مع أحد مساعديه، وقد أظهر منافسو حسن أفندي ذلك في إطار الصراع والتنافس التقليدي بينهم جميعاً على منصب الروزنامجي وقد صنف القينالي هذا المبلغ تصنيفاً يظهر تعاطفه مع حسن أفندي الروزنامجي بقوله في معرض حديثه عن إنجاز حسن أفندي الروزنامجي وإشادته به (حسن أفندي الروزنامجي كمل كسر الخزينة وفاض للروزنامة تحت بند سهو قلم اثنا عشر كيس) وقد أثار انتباهنا أن حسن أفندي ذكر أحد المقاطعات تحت اسم (مقاطعة أرزاق) وأضاف عليها مبلغ ٢٦,٤١٢ بارة مع أن العلم أن تلك التسميات لم تصادفنا في دراستنا لمختلف المقاطعات بما يلقي ضوءاً آخر على تلك الزيادة وكيفية إدراجها وهذا الأمر في حقيقته ليس سوى لون من ألوان التلاعب المعهود في ديوان الروزنامة والذي أشار إليه المؤرخون في مرات وسنوات مختلفة.

- القينالي – المصدر السابق ص ١١.
- الدمرداشي – المصدر السابق ص ١١٧ – ١١٨.

دار الوثائق القومية – دفتر إجمالي وترتيب زيادات مضافة للميري.

(٨٠) لمزيد من التفاصيل حول إجمالي إيرادات ومصروفات ولاية مصر وكذلك المبالغ الإجمالية للصافي المرسل للباب العالي في استانبول يرجع إلى:

- عبد الحميد حامد سليمان – الموانئ في العصر العثماني ص ٣٨٢.

الزراعية وغير ذلك وقد وصلت نسبة الزيادة إلى ٨،٤٠ ٪ من إجمالي الدخل السابق لقدوم إسماعيل باشا والملاحظ تراجع نسبة الإنفاقات التي كانت تقوم بتمويلها الخزينة السلطانية في مختلف الجهات عن النسبة السابقة قياساً إلى الإيرادات وقد بلغت نسبة الإنفاق في فترة إسماعيل باشا ٧٠،٦٨ ٪ ولكن لو أخذنا في الاعتبار الفارق بين مستوى الدخل قبل قدوم إسماعيل باشا وبعد إصلاحه لتبين ثبات نسبة الإنفاقات تقريباً، غير أنه من أهم نتائج وجهود إسماعيل باشا وإصلاحه ما تمثل في زيادة حجم الإرسالية السنوية للخزينة السلطانية في استانبول حيث بلغ حجم الزيادة نسبة ٣٨،١٧ ٪ وهي نسبة كبيرة وتمثل إنجازاً كبيراً وتحقيقاً لواحد من أهم الأهداف التي عينت الدولة العثمانية إسماعيل باشا والياً على مصر من أجل إنجازها.

وعلى الجانب الآخر فإن ذلك النجاح الذي حققه إسماعيل باشا في إصلاحه لم يكن في حقيقة الأمر وليد فرض ضرائب جديدة أو زيادات حقيقية على صغار المولين وإنما كان في معظمه يتناول كبار الملتزمين وأصحاب المناصب ممن حققوا دخولاً ونفوذاً كبيرين بينما مثلت الزيادة الواقعة على صغار المولين نسبة ٢ ٪ تقريباً هذا إذا لم نأخذ في اعتبارنا حجم التنزيلات التي أقرها ذلك الإصلاح على الفلاحين وغيرهم من تلك المناصب ,ولو مثلت سياسة إسماعيل باشا المالية عبئاً كبيراً على الأهالي الذين يمثلون في حقيقة الأمر صغار المولين ما خرج هؤلاء بشكل غير مسبوق يودعون إسماعيل باشا ويتحسرون على عزله كما أشرنا من ذي قبل.

يبقى القول أن هناك نجاحاً شخصياً آخر لإسماعيل باشا تمثل في وفائه بكل ما عليه من التزامات مادية وعينية للدولة العثمانية ولرجال الأوجاقات العسكرية على اعتبار أن رواتبهم تمثل جزءاً من مسئولية الباشوات المالية لكونهم الملتزمين بولاية مصر كلها أمام السلطان العثماني وقد أجمل القينالي ما دخل في حساب إسماعيل باشا عن فترة السنتين التي قضاها في مصر مبلغ ٧٠٠٠ كيس بما يعادل ١٧٥،٠٠٠،٠٠٠ مليون بارة[٨١] وقد صرفت في الوجوه التالية[٨٢]:

---

(٨١) القينالي – المصدر السابق ص ١٨.

(٨٢) استقت الخزينة السلطانية في مصر العثمانية مواردها لما أجمل في سجلات الروزنامة تحت بند (خراج أراضي ولاية مصر) الذي يتضمن إيرادات الضرائب من الأراضي الزراعية وإيرادات المقاطعات الحضرية المشتملة على قطاعات التزام الموانئ ومقاطعة بحرين وبيت مال عامة ومقاطعة الخردة وغير ذلك وكذلك ما

٢٤٠٠ كيس في رواتب العسكر ومصروفات مختلفة في نواحي معروفة ومحددة كالإنعامات التي أنعم بها السلطان على بعض العلماء والأعيان وغير ذلك ما يعادل٦٠,٠٠٠,٠٠٠ مليون بارة.

٣٦٠٠ كيس واصل إلى الدولة العثمانية في بنود مختلفة ثم الإرسالية النقدية السنوية ومصروفات الإنفاق العام في الجسور والقلاع وغير ذلك. وما أرسل عيناً إلى الدولة العثمانية ونواحيها من الحبوب والأطعمة المختلفة بمايعادل٩٠,٠٠٠,٠٠٠ مليون بارة.

يندرج تحت بند (أموال متفرقة) التي تشمل على المتحصل من ضريبة (كشوفية كبير) وما يدفعه أهل الذمة من ضرائب تسمى (ضرائب الجوالي) ومال (الحلوان) الذي يعني ما يدفع مقابل نقل حق الالتزام أو الانتفاع بالمناصب أو المقاطعات للخزينة السلطانية وما يحصل من مقاطعة خيار شنبر وسنامكي والنسبة التي تستفيد منها الخزينة من تركات الموتى ممن لا وارث لهم من العسكريين أو المدنيين أو غير ذلك.

أما مصرفات الخزينة السلطانية في مصر وقد عرفتها سجلات الروزنامة بأنها (مصروفات) وتنقسم إلى قسمين أولها ما ينفق في ولاية مصر من رواتب لرجال الإدارة والعسكريين ومشتريات مختلفة والعادات وهي ما درجت الإدارة على دفعه لبعض الأشخاص أو الأسر ثم (تسليمات) وهي أثمان ما يشترى من مواد وأطعمة للديوان ومن فيه وكذلك ما عرفته السجل بأنها (إخراجات) وهي ما يدفعه الملتزمون في قطاعاتهم بموافقة وأمر الديوان العالي والروزنامة من أموال تخصم من جملة المستحق عليهم وتنفق تلك الأموال عادة في بعض الخدمات العامة مثل حفر القنوات أو إقامة الجسور وغير ذلك. ومن الإخراجات ما يرسل نقداً إلى أهالي الحرمين الشريفين (صرة حرمين شريفين) وكذلك ما يشترى لهم من حبوب ومواد غذائية ومستلزمات مختلفة أما الجانب الثاني من المصروفات فيتمثل فيما كان يرسل إلى الباب العالي في استانبول وفيه الفائض السنوي النقدي المعروف باسم (إرسالية خزينة سلطانية) وإيرادات الحلوان المدفوع باسم السلطان من أصحاب المناصب الكبيرة والملتزمين والأمراء والباشوات أنفسهم في بعض الأحيان وما كان يرسل من مواد غذائية وغير ذلك لجهة الباب العالي.

- دار الوثائق القومية – دفاتر أصول مال أسكلها ومقاطعة لسنوات مختلفة وبأرقام ٤١٥٠ – ٤١٤٥ – ٤١٤٨ – ٤١٨١ وبأرقام عين مختلفة – تركي ١.
- دفتر إجمالي واردات ومصاريف خزينة عامرة محروسة مصر سنة ١١١١ هـ رقم ٢١١١ عين ٢٤ تركي ١.
- دفتر ميزان واردات مال وخراج أراضي ومال أسكلها ومقاطعات سنة ١١٤٥ – رقم ٢١٢٩ عين ٢٩ تركي ١.
- دفتر مصاريف سايرة خزينة عامرة محروسة مصر سنة ١١٨٦ – رقم ٢٢٠ عين ٣٠ تركي ١.

Shaw : op . cit . pp 31 – 32 - 340 .

١٠٠ كيس تحت حساب رواتب لمختلف العناصر الإدارية المستحقة للرواتب من الخزينة السلطانية مثل القبودانات في الموانئ والكشاف والصناجق ومساعدي الباشا كالكتخدا وغيره ورجال ديوان الروزنامة وكل من رتب لهم رواتب أو معاشات في مصر من مدنيين وعسكريين بما يعادل ٢٥,٠٠٠,٠٠٠ مليون بارة

- الإجمالي ١٧٥,٠٠٠,٠٠٠ مليون بارة.

وقد حقق إسماعيل باشا مع ذلك لنفسه أرباحاً كبيرة أسهمت عوامل مختلفة في زيادتها مثل موت كثير من الملتزمين إثر الأوبئة التي انتشرت مع المجاعات التي عاصرت قدوم إسماعيل باشا وانتقال التزاماتهم إليه حيث أعاد طرحها لملتزمين جدد بما ساهم في زيادات أرباحه وقد عرف المؤرخون تلك العملية بأنها (المحلول).

ورغم تلك العوامل فإنها لا تنقص من قدرات إسماعيل باشا شيئاً ولا تنقص من دوره وقد أورد أحمد شلبي بن عبد الغني نقلاً عن باكير باشا[٨٣] أنه التقى في بغداد مع إسماعيل باشا وحادثه في أمر مصر فأخبره إسماعيل باشا أنه قد ربح في مدة سنتين تمثل مدة ولايته على مصر مبلغ ٢٠٠٠ كيس ربحاً صافياً بما يساوي ٥,٠٠٠,٠٠٠ مليون بارة بعد إجرائه عملية المابين الحسابي مع الباشا الذي خلفه[٨٤] ويوضح ذلك

(٨٣) تولى باكير باشا في شهر صفر سنة ١١٤١ هـ (الموافق شهر سبتمبر سنة ١٧٢٨م) وظل بها لمدة سنتين .أحمد شلبي بن عبد الغني – المصدر السابق ص ٥٣٦ .

(٨٤) سميت عملية انتقال للمسئوليات المالية بين المعزولين من الباشوات والوافدين الجدد بالمابين الحسابي، ولا تنبع أهمية المابين الحسابي من الجانب الشخصي المتمثل فى سعي الباشوات لتحقيق الأرباح والفوائد المادية المختلفة على اعتبار كونهم الملتزمين الأصلاء بولاية مصر لدى الإدارة المركزية في استنبول فحسب وإنما لمسئولياتهم عن جباية إيرادات مصر المختلفة من مظانها والوفاء بما على الإدارة في القاهرة وبالتالي الدولة العثمانية من اتفاقات والتزامات كان فى مقدمتها متطلبات الحرمين الشريفين ومكة والمدينة والإرسالية السنوية إلى الباب العالي في استنبول وغير ذلك من المسئوليات المختلفة، ولكن عدداً من الوثائق التي تضمنها سجلان ضبطت فيهما محاضر جلسات الديوان العالي فى القلعة فى القرن الثامن عشر الميلادي قد رصدت بشكل دقيق لعملية المحاسبة البينية أو بعبارة أخرى التخالص بين الباشا المعزول والباشا الجديد وبحسب وصف الوثيقة التى اخترناها موضوعا لهذه الدراسة لتلك العملية وتسميتها لها (*ما بين حسابلرى مصر*).. وللمزيد من التفاصيل يرجع الي:- عبدالحميد سليمان:- المابين الحساب (دراسة لعملية نقل

النجاح التام الذي حققته سياسة إسماعيل باشا في إصلاح الاختلال المالي والإداري ليس على المستوى العام فقط وإنما على المستوى الشخصي المتمثل في ضخامة الأرباح قياساً إلى الفشل في ذات المستويين الذي أصاب الكثير من الباشوات السابقين واللاحقين له [٨٥].

الخاتمة

اتضح من دراستنا هذه ما واجهته الإدارة العثمانية في مصر فيما قبل سنة ١١٠٧ هـ / ١٦٩٤م من مشاكل كبيرة تمثلت في وجود اختلالات كبيرة وجوهرية في المنظومة الإدارية والمالية في ولاية مصر نشأت عبر ظروف وأسباب متشابكة ومعقدة عرضنا لتفاصيلها واختلط فيها الصراع السياسي على النفوذ بين البيوت المملوكية المختلفة ودور الباشوات والفرق العسكرية في مصر مع الصراع على الالتزامات ثم الهروب منها عندما تدهورت أحوالها وقل مدخولها. وقد أضافت سياسة الدولة العثمانية في إدارة ولاية مصر وطريقتها ومبرراتها في تعيين الولاة أو عزلهم وتخبطها في ذلك، سبباً آخر من أسباب تزايد واتساع المشاكل في تلك الفترة وكان من أبرز تداعيات ذلك الخلل الكبير الذي رأت الإدارة العثمانية المركزية في استانبول تكليف إسماعيل باشا سنة ١١٠٧ هـ / ١٦٩٤م باتخاذ الوسائل والسياسات اللازمة لمعالجته. وكان ذلك الاختلال المالي الذي صاحبة اختلال إداري وفساد عام وصراع سياسي قد أسفر عن وجود قصور في إيرادات الخزينة السلطانية وبالتالي تراجعها عن الوفاء بكثير مما أنيط بها من مسئوليات تجاه الأهالي وأوجه الإنفاق العام في مصر وتجاه المبالغ الواجب إرسالها سنوياً للباب العالي في استانبول وقد ألقى

السلطات المالية والأعباء الإدارية بين باشاوات مصر)- دراسة منشورة ضمن كتاب المؤتمر الدولي الذي عقد برعاية مجلس البحوث الأمريكي ومؤسسة الفولبرايت بالقاهرة- تحرير البروفيسور دانييال كريسليوس – جامعة كاليفورنيا- الطبعة العربية – دار الآفاق الجديدة – القاهرة ٢٠٠٤م

(٨٥) أشرنا في هامش سابق إلى عدد هؤلاء البشوات الذين حققوا عجزاً ترتب عليهم بموجبه ديون كبيرة للدولة العثمانية مما اضطرها إلى سجن البعض مصادرة أملاكهم وأملاك العاملين معهم في ظروف مختلفة.

ذلك بظلال كثيفة على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مصر في تلك الفترة .

وقد نجح إسماعيل باشا نجاحاً كبيراً في علاج تلك المشاكل بما اتخذ من السياسات التي كان أكثرها واقعية ومنطقية حين عمد إلى كبار المنتفعين بالمناصب والالتزامات ممن حققوا أرباحاً كبيرة جراء ذلك فزاد المطلوب أداؤه منهم وأعفى جهات التمويل المتضررة من ظروف طبيعية كالجفاف أو الفيضان وكذلك الجهات التي أرهقتها زيادات الضرائب بشكل تضاءل معه هامش الربح المفترض أو اختفى وتحولت إلى الخسارة مما أدى إلى انصراف الملتزمين عنها وإحجامهم عن إدارتها ، كما فرض زيادات بسيطة على مختلف أوجه الإيرادات في ريف وحضر ولاية مصر وقد عرض البحث لتفاصيل ذلك وتقييمه ومدى النجاح الذي تحقق من تلك الإصلاحات .

غير أن الجانب الذي لم يغب عن البحث هو مدى التجاوب بين أهالي مصر وبين إسماعيل باشا حينما لمسوا منه جوانب إنسانية وكفاءة إدارية وتوجه إصلاحي حقيقي وقد أفرز ذلك تقديراً وحباً كبيرين من الأهالي حظي وتفرد به هذا الرجل وبدا ذلك واضحاً فيما نقل المؤرخون عن وداع الأهالي لإسماعيل باشا وأسفهم البالغ على عزله وقلقهم وتوجسهم وخوفهم عليه الناشئ عن استشرافهم لما يحاك له من مؤامرات وكان الباب العالي قد عزل إسماعيل باشا تراجعاً أمام ضغط أصحاب النفوذ في مصر من كبار رجال الأوجاقات وأمراء البيوت المملوكية بعد أن وجدوا في شخص إسماعيل باشا وسياساته ما يهدد نفوذهم وامتيازاتهم دون أن يضع الباب العالي في اعتباره ما حققه الرجل من نجاح إداري وتقدير شعبي غير مسبوق وقد فتح ذلك الباب أمام اتساع واشتداد الصراع على المغانم والنفوذ الذي عانى من وطأته وويلاته أهالي مصر على مدار سنوات القرن الثامن عشر الميلادي.

الترجمة العربية للنص التركي الذي تضمنه سجل إصلاح إسماعيل باشا.

المصدر : دار الوثائق القومية – دفاتر الروزنامة – دفتر إجمالي وترتيب زيادات مضافة للميري من غير مضافات انكسار الخزينة العامرة لأجل مساعدة انكسار ولاية محروسة مصر في زمن حضرة إسماعيل باشا محافظ ولاية مصر سنة ١١٠٧هـ.

❖❖❖❖

هذا هو الدفتر الواجب حفظه في الخزانة الرئيسية في مصر المحروسة ليكون دستوراً للعمل، حيث ينبغي العمل بمضمونه دائماً ويجب أن يكون الدفتر متداولاً ونافذ الحكم على الدوام بكل المواد التي يشتمل عليها . ويجب على ولاة مصر وسائر الأمراء وأركان الولاية المصرية تجنب وتحاشي السماح بمخالفته أو تجاوزه بشكل قاطع وإذا صدر وورد من طرفنا العالي أمراً شريفاً يخالفه يتم تقديمه وعرضه ولا يغير الدفتر.

إجمالي سعي وتحصيل حضرة الوزير الراسخ يقظ الضمير الحاج إسماعيل باشا محافظ ولاية مصر المحروسة حالا أدام الله تعالى رفعته وكرمه وذلك تحت كسر وعجز ولاية مصر المحروسة الذي يسدد كل سنة من طرف الوزراء العظام إلى جانب الميري المطلوب من طرف حضرة الوزير والي مصر تحت كسر وعجز ولايات وأقاليم المذكورين من أجل إكمال وإتمام الميري (الضريبة المقررة على في مصر العثمانية) الذي تم تنزيله وتخفيضه من ذمة المذكورين كل سنة من المال الميري وتم دفعه وتعويضه من طرف حضرة الوزير إلى جانب الميري.

❖❖❖❖

طبقاً لما هو مشروح وموضح فإنه بينما كان العرف السائد والمتبع في عهد محرر مصر المرحوم الوزير إبراهيم باشا هو أن يعهد بإدارة كل إقليم من الأقاليم المصرية بعوائده القديمة إلى شخص معين كل سنة، إلا أنه في عهد المرحوم الوزير عبدالرحمن باشا لم يقبل أي فرد الأقاليم المذكورة ولما لم تكن هناك رغبة ولا اعتبار لهذه الأقاليم فإن المتوفى المشار إليه كان يلجأ كل لحظة إلى التكليف والتشدد والترهيب

والتخويف ولما لم تثمر أو تنفع أية وسيلة أو طريقة فإنه في نهاية الأمر كان يعقد الديوان وكان يستشير جميع الأمراء المصريين والأغوات ورؤساء البلوكات السبعة في أمر عاقبة الموضوع المذكور.

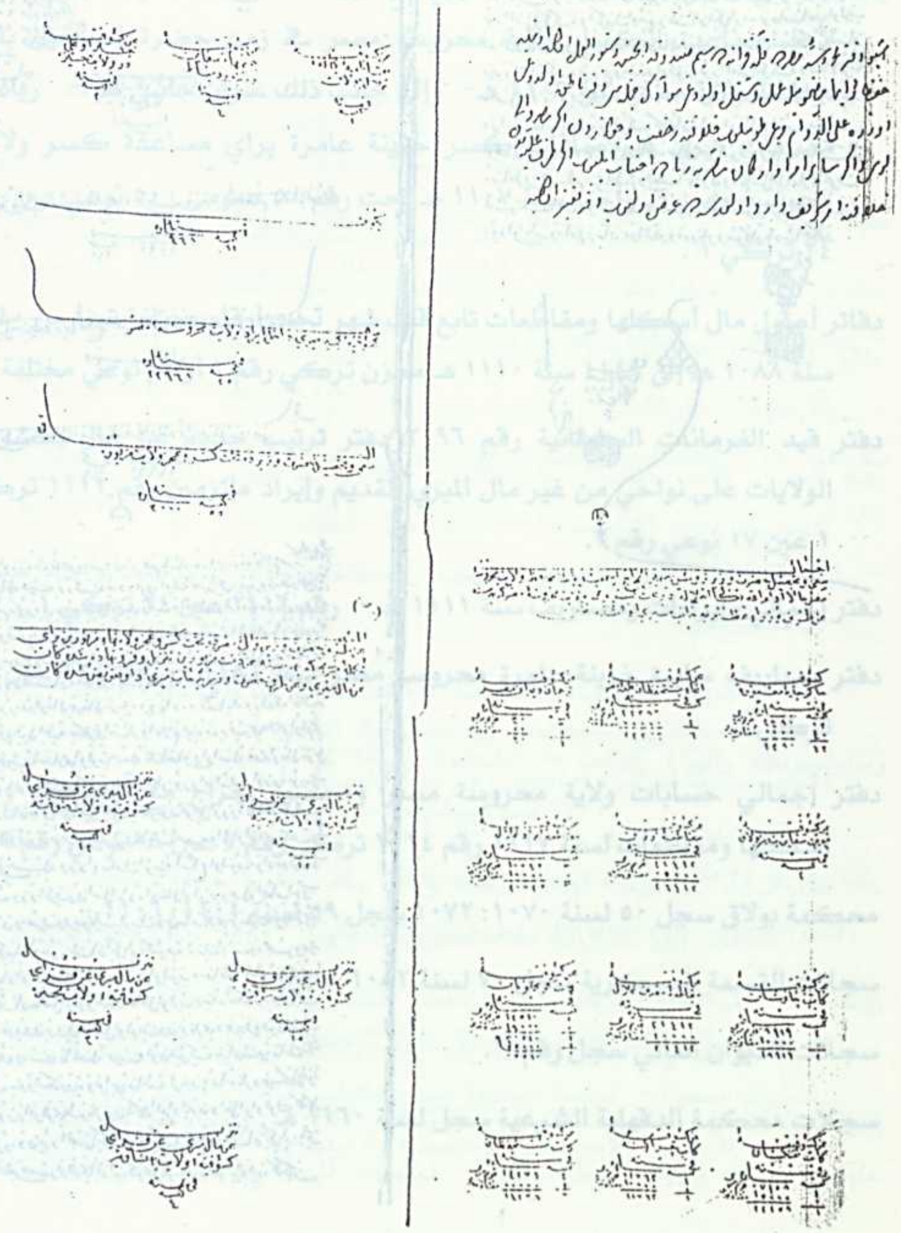
وطبقاً لما هو مدون ومصرح وموضح في هذا (**الفرمان**) فإنه طالما لم يعهد ولم يعط كل إقليم من الأقاليم بعد تنزيل وإنقاص وتخفيض مقدار من المال بأي حال من الأحوال فإنه من المعلوم أن أحداً لن يقبل إدارة أي إقليم من الأقاليم المذكورة وكان هو نفسه يعلم علم اليقين أنه لا صلة ولا علاج ولا وسيلة غير ذلك، وكان هناك اتفاق وإجماع بين آراء الجميع على أن أي مقدار من المال يتم تنزيله وتخفيضه وخصمه سيكون نهجاً وأسلوباً يسير عليه هو نفسه ومن يأتي من بعده من الوزراء وقد تم إسناد إدارات الأقاليم وعهد بها على أساس أنهم سيضعون من جانبهم (أي الباشوات) المال الذي تم تنزيله وخصمه وذلك لإكمال وإتمام المال الميري ومنذ ذلك الوقت وحتى عين هذا العبد الفقير (يقصد نفسه هو أي الحاج إسماعيل باشا) والياً على مصر فقد اتبع أثر سلفه من الوزراء وسار على نهجهم طبقاً للقاعدة السارية والمتفق عليها وقد اقتضى هذا وأوجب إدخال ٧٣ كيسا من المواد المذكورة إلى الإيراد الأصلي وذلك من طرف الوزراء وأيضاً فإن حاصلات مديري الأمن والنظام والجباية (الزعماء) في القاهرة وبولاق ومصر القديمة لم تكن كافية للوفاء بمنصرفهم ومستلزماتهم ولما ظهر عجزهم وعدم قدرتهم على أداء عدد ٢ كيس و ٢٣٩٢ بارة فقد تم العفو عن المذكورين وفي مقاطعة "خيار شنبر" بمصر المحروسة فإنه نظراً لقلة أشجارها فقد أصبحت معطلة ومهجورة وبالنسبة لجمرك بند الإسكندرية وتوابعها فنظراً لأنه لا يدر نتاجاً ولا دخلاً فإن أحداً لن يقبل عليها وببقائه في عهدة الوزراء فإنه كل سنة يتم تحصيل وجمع ١٥ كيس من مقاطعة "خيار شنبر" و ٧٢ كيس من مقاطعة بندر الإسكندرية وتوابعها وأيضاً يتم جمع ٨٩ كيس وكسور من طرف المقاطعات والالتزامات التابعة للباشوات وذلك لإكمال الإيراد مع مداومة إدخالها جميعاً إلى الإيراد ومن مجموع المواد المذكورة هناك ١٦٢ كيس و ٢٣٩٢ بارة تحصل وتجمع من مناطق تابعة لقادة الأوجاقات ومحافظين من مصر بالذات وبأي وجه كان وذلك لإدخالها باستمرار في الإيراد.

وبعد أن قمنا بإكمال وإتمام كسر وعجز الخزينة فإنه علاوة على "الكشوفية" الأساسية لأرباب المناصب المسجلة والمدونة في هذا المجمل فقد تم إضافة مقدار من المال طبقاً لدرجة تحمل وإمكانية كل فرد من أرباب المناصب وقد نتج وتجمع من هذا ٥٥ كيس و ٣٠٠٠ بارة وهذه مساعدة وتدعيم وتقوية إلى حد ما للمبلغ الذي مقداره ١٦٢ كيس و ٢٣٩٢ بارة وهو المبلغ الذي تأخر على جهات ضرائب وعوائد مناطق وشعب محافظين مصر إضافته إلى الإيراد والدخل السنوي كل عام من أجل تكملة الإيراد ويتم توزيع وتقسيم المبلغ المضاف المذكور الذي هو عبارة عن ٥ كيس على الولايات طبقاً لحدود وإمكانيات كل ولاية وذلك عن المال الذي تم تنزيله وخفضه من الأقاليم . وفيما عدا مبلغ الـ ١٦٢ كيس ومبلغ الـ ٥٥ كيس الناتج والحاصل من المضاف فإنه يتم إدخال مبلغ ١٠٦ كيس كما كانت إلى الإيراد وهذا المبلغ عبارة عن المبلغ الواجب علي مقاطعات التزام الوزراء دفعه وتأديته من أجل تكملة وإتمام الإيراد، وأيضاً فإنه من أجل ألا يتكاسل أو يتهاون المسئولون المبلغ المضاف في دفع وتسليم "الكشوفية" الأساسية المستحقة عليهم سنة بسنة مع المال المضاف لسداد الميري فإن الأمر والفرمان هو لسلطاننا العادل صاحب العظمة بإصدار "خط هما يون" مجيد بخصوص هذا البيان الإجمالي .

بنده (العبد)الحاج إسماعيل باشا	بنده (العبد)حسن
محافظ مصر حالا	روزنامجي مصر حالا

صفحات من سجل إصلاح إسماعيل باشا

المصدر : دار الوثائق القومية — السجل السابق



(ب)



المصادر والمراجع

أولاً: أفاد البحث من العديد من السجلات المختلفة التي تضمنتها المحاكم الشرعية وديوان الروزنامة الموجودون بدار الوثائق القومية وبيانها كالتالي:

دفتر إجمالي وترتيب زيادات مضافة للميري من غير مضافات انكسار الخزينة العامرة لأجل مساعدة انكسار ولاية محروسة مصر في زمن حضرة إسماعيل باشا محافظ ولاية مصر سنة ١١٠٧ هـ- وإلى جانب ذلك عنوان جانبي هو:- زيادات مضافات ميري غيرمضافات كسر خزينة عامرة براي مساعدة كسر ولايت محروسة مصر در واجب سنة ١١٠٧ هـ تحت رقم ٥٠ عمومي . ٥٠ نوعي عين رقم ٢٤ تركي ١ .

دفاتر أصول مال أسكلها ومقاطعات تابع قلب شهر تحت أرقام مختلفة تبدأ من ٤١٤٠ سنة ١٠٨٨ هـ إلى ٤١٤٩ سنة ١١١٠ هـ مخزن تركي رقم ١ أرقام نوعي مختلفة .

دفتر قيد الفرمانات السلطانية رقم ٢٠٩٦ دفتر ترتيب جديد عن مال كشوفية الولايات على نواحي من غير مال الميري القديم وإيراد ملتزمين رقم ١١١٢ تركي ١ عين ١٧ نوعي رقم ٢.

دفتر إجمالي وإيرادات ومصاريف سنة ١١١١ هـ - رقم ٢١١١ عين ٢٤ تركي ١ .

دفتر مصاريف سايرة خزينة عامرة محروسة مصر سنة ١١٨٦ – رقم ٢٢٠ عين ٣٠ تركي ١ .

دفتر إجمالي حسابات ولاية محروسة مصر ومحصول خراج مع المضافات ومال أسكلها ومقاطعات لسنة ١١١٧ رقم ٢١١٤ تركي رقم ١ عين ٢٩ نوعي رقم ٩ .

محكمة بولاق سجل ٥٠ لسنة ١٠٧٠: ١٠٧٢ سجل ٥٩ لسنة ١١٠١: ١١٠٦ .

سجلات القسمة العسكرية سجل ٧٠ لسنة ١٠٨٢ / ١٠٨٤ .

سجلات الديوان العالي سجل رقم ٢ .

سجلات محكمة الدقهلية الشرعية سجل لسنة ١١٦٠ هـ .

ثانياً : المصادر والمراجع بالعربية

إبراهيم حليم – تاريخ الدولة العلية العثمانية المعروف بكتاب التحفة الحليمة – الناشر مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت.

ابن أبي السرور البكري – الروضة الزهية في ولاة مصر والقاهرة المعزية – تحقيق عفاف مسعد العبد رسالة دكتوراه لم تنشر تحت عنوان تاريخ مصر العثمانية – جامعة الإسكندرية سنة ١٩٩١.

أحمد شلبي بن عبد الغني:- أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات الملقب بالتاريخ العيني- تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم- الناشرالخانجي - القاهرة سنة ١٩٧٨.

أحمد فؤاد متولي – قانون نامة مصر الذي أصدره السلطان لقانوني لحكم مصر – الناشر مكتبة الأنجلو سنة ١٩٨٦.

أحمد السعيد سليمان – تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل- دار المعارف سنة ١٩٧٩.

استيف :- وصف مص- الجزء الخامس- ترجمة زهير الشايب- الطبعة الأولى – الناشر الخانجي سنة ١٩٧٩.

الجبرتي : تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار- دار الجيل - بيروت ج ١ .

الدمرداشي – الدرة المصانة في أخبار الكنانة – تحقيق دانيال كريسليوس عبد الوهاب بكر – دار الزهراء – القاهرة سنة ١٩٩٢.

القينالي – مجموع لطيف يشتمل على وقايع مصر القاهرة من سنة ١١٠٠ هـ إلى آخر تاريخ المجموع سنة ١١٥٢ – المكتبة الوطنية بفينا Cod – arabe – 391 – his 38 .

الملواني- تحفة الأحباب عمن ملك مصر من الملوك والنواب – تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم – دار الكتاب الجامعي سنة ١٩٩٨.

ثريا فاروقي (الأزمة والتغيير- ١٥٩٠- ١٦٩٩)- دراسة منشورة ضمن كتاب التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية- المجلد الثاني- تحرير خليل اينالجيك

بالتعاون مع دونالد كواترت- ترجمة قاسم عبده قاسم- الناشر دار المدار الإسلامي- بيروت٢٠٠٧م.

خليل ساحلي – سنو الازدلاف أو أزمات الإمبراطورية العثمانية المالية – بحث نقله من التركية إلى العربية ،عبد الجليل التميمي – المجلة التاريخية المغربية – تونس ١٩٧٨ .

- حركة النقد بين القاهرة واستانبول – بحث منشور في مجلة كلية آداب القاهرة – العدد ٥٧ أبحاث ندوة تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني سنة ١٩٩٢.

- من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني(بحوث ووثائق وقوانين)الناشر مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية- استانبول٢٠٠٠م.

خليل إينالجيك:- تاريخ الدولة العثمانية من النشوء الي الانحدار- ترجمة- محمد الأرناؤط- دار المدار الإسلامي- بيروت٢٠٠٢م.

عبد الحميد حامد سليمان- تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني، سلسلة تاريخ المصريين العدد ٨٩ لسنة ١٩٩٥ الناشر هيئة الكتاب.

- نظم إدارة الأمن في مصر العثمانية – مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة – عدد ٥٧ –١٩٩٢م.

- عربان الحبايبة والمماليك القاسمية (نموذج تفسيري للعلاقة بين القوي الحاكمة والقوي المحكومة في مصر في القرن ١٨ الميلادي)- مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة – المجلد رقم ٥٥ – العدد٢ - ١٩٩٥.

- الحمايات والمغارم في مصر في العصر العثماني – المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية – تونس لسنة ١٩٩٢.

- العلاقات بين القري في دلتا مصر في القرنين ١٧و١٨ (دراسة وثائقية لظاهرة العنف)- تحت النشر.

- المابين الحساب (دراسة لعملية نقل السلطات المالية والأعباء الإدارية بين باشاوات مصر) - دراسة منشورة ضمن كتاب المؤتمر الدولي الذي عقد برعاية مجلس البحوث الأمريكي ومؤسسة الفولبرايت بالقاهرة- تحريردانييال

كريسليوس- جامعة كاليفورنيا- الطبعة العربية- دار الآفاق الجديدة- القاهرة ٢٠٠٤م.

عبد الكريم رافق – بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون – سلسلة دراسات في تاريخ العرب الحديث- دمشق ١٩٦٨.

عبد العزيز الدوري – مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي – دار الطليعة بيروت – الطبعة الخامسة سنة ١٩٨٧.

عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم- الريف المصري في القرن ١٨ الميلادي – مكتبة مدبولي – القاهرة – الطبعة الثانية سنة ١٩٨٦.

عبد الوهاب بكر – الضبط الاجتماعي في القاهرة العثمانية – مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة عدد ٥٧ لسنة ١٩٩٢.

عراقي يوسف محمد – الوجود العثماني في مصر في القرنين ١٦، ١٧ الجزء الأول – الناشر كليوباترا سنة ١٩٩٦م.

الوجود العثماني المملوكي في مصر في القرن ١٨، ١٩ دار المعارف الطبعة الأولى سنة ١٩٨٥.

قيس جواد العزاوي:- الدولة العثمانية (قراءة جديدة لعوامل الانحطاط)- الناشر الدار العربية للعلوم- بيروت٢٠٠٣ م٢٣

ليلى عبد اللطيف – الإدارة في مصر في العصر العثماني – جامعة عين شمس- سنة ١٩٧٨.

محسن علي شومان – المقاطعات الحضرية في مصر في الفتح العثماني حتى أوائل القرن ١٩ الميلادي – رسالة ماجستير لم تنشر – جامعة الزقازيق سنة ١٩٩٠.

محمد بن جمعة المقار – الباشات والقضاة في دمشق – جزء ضمن كتاب ولاة دمشق الذي حققه ونشره الدكتور صلاح المنجد – دمشق سنة ١٩٤٩.

محمد فريد بك - تاريخ الدولة العثمانية تحقيق إحسان حقي- دار النفائس بيروت سنة ١٩٨١.

يلماز أوزتونا :ـ تاريخ الدولة العثمانية- استانبول سنة ١٩٨٨ - الناشر مؤسسة فيصل التمويل.

ثالثاً : المراجع الإفرنجية

P.M Holt, "Studies in the History of the Near East the Beylicate in Ottoman Egypt during the Seventeenth Century (The Career of Kucuk Mohammed)", *BSOAS*, X, (1961), London.

Redhouse, *Turkish and English Lexicon*, Istanbul 1978 (new edition)

Stanford Shaw; *The Financial Administration Organization Development of Ottoman Egypt* – 1517 – 1798, Princeton 1962.

Şevket Pamuk, *Monetary History of the Ottoman Empire*, Cambridge 2000.

ملاحظات حول الهوية الثقافية والعلمية للسيوطي كمؤشر على المستوى العلمي في مصر في مستهل القرن السادس عشر

محمد جليك*

في القرن الرابع عشر وقع العالم الإسلامي في موجة من الضعف والتخاذل والإنحلال، وتوالت عليه الأحداث، تهز كيانه، وتقوض بنيانه. ولكن لأمر أراده الله، قامت مصر الإبن الذكي للإسلام، فحملت لواء الزعامة الإسلامية، وأخذت بزمام الحركة العلمية والأدبية، وأصبحت الملجأ الوحيد لأبناء اللغة العربية. كان هذا يصادف مستهل العصر العثماني في مصر.

في هذا العهد كان أمراء مصر يعظمون الدين وأهله، ويأخذون بيد العلم ويرفعون من قدر العلماء، فأسسوا المدارس والمعاهد، وأقاموا الربط والخوانق وأرصدوا الأموال والضياع لطلاب العلم والمعرفة، وأنشأوا دور الكتب وجلبوا إليها أنفس الكتب والمصنفات وأصبحت القاهرة وأسيوط وإسكندرية تموج بأعيان العلماء والأدباء والمؤرخين والشعراء و أصحاب المعاجم ومؤلفي الموسوعات، وكان منهم ابن خلكان وابن منظور والسخاوي والمقريزي وغيرهم من جهابذة العلم وأعيان المحققين. وفي هذا العصر الزاهي الزاخر بألوان المعارف والفنون والآداب، نشأ عالم أسيوطي موسوعي هو جلال الدين عبد الرحمن الشهير بالسيوطي أحد أفراد الدهر علما و تصنيفا.

نفهم من هذا أن البنية التحتية لدراسات العلوم عامة والعلوم الإسلامية خاصة كانت موجودة آنذاك في مصر، والعصر والمناخ كانا مناسبين لإكمال مثل هذه الأعمال.

---

* الأستاذ الدكتور، كلية الإلهيات، جامعة دجلة، دياربكر، تركية.

والذي يلفت النظر هو: أن العصر الذي عاش فيه السيوطي و ألف كتبه هذه، يقابل تقريبا عصر الفاتح محمد الثاني الذي فتح إستنبول سنة ١٤٥٣، وسارع إلى بناء المساجد والمدارس ودور الشفاء، ليضرب على هذه المدينة المهمة (التي بشر رسول الإسلام صلى الله عليه وسلم بفتحها) ليضرب عليها ختم الإسلام إلى الأبد. وهذا يورد على الذهن حالة الأواني المستطرقة؛ فإذا ملئ وعاء ملئت الأوعية الأخرى، لأنه كما كانت الآثار المعمارية لعصر محمد الفاتح خالدة في ساحتها، كانت مؤلفات السيوطي خالدة في ساحتها أيضا. لأنه على الرغم من مرور ستة عصور على تأليف هذه الكتب إلا أنها مازالت تقرأ وتدرس في المدارس والكليات العامة منها والخاصة لأنها كتب خالدة.

نستطيع أن نقول: إن فتح إستنبول صار قوة معنوية للعالم الإسلامي عامة ومصرخاصة، حيث تغذي مؤلفنا من هذه القوة واستند إليها. والدليل علي قولنا هذا هو: إن الإحتفالات التي جرت في مصر ولا سيما في مدينة القاهرة بمناسبة فتح استنبول استمرت أياما عديدة. وهذا يشير إلي أن العلاقات الحسنة بين البلدين أصيلة وقديمة.

المعالم حول الهوية الثقافية والعلمية للسيوطي ومناهج بحثه

إن الدارس لحياة وفكر السيوطي يجد فكرتين قد استأثرتا واستبدتا باهتمامه وتفكيره:

أولهما : فكرة أنه مجتهد.

وثانيتها: فكرة أنه المبعوث على رأس المائة التاسعة لتجديد الإسلام وإحيائه.

وأساس هذه الفكرة حديث نبوي شريف صحيح وهو قوله عليه الصلاة والسلام: إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها[1].

إعتداد السيوطي الشديد بنفسه وبعلمه، وتصريحه بأنه مجتهد ومبعوث علي رأس المائة التاسعة، وحدة لسانه وتجهيله خصومه، كلها أسباب أثارت عليه عددا من

(١) أبو داود، سنن، ملاحم.

أعلام عصره على رأسهم السخاوي شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (المتوفي سنة ١٤٩٦/٩٠٢) . لذا صنف السيوطي كتابا أسماه "الكاوي في تاريخ السخاوي" ردا عليه[٢] .

نشأته :

أبو السيوطي هو كمال الدين أبو بكر ولد في أسيوط، وختم تدريسه ثم عين كوكيل للقاضي. بعد هذا رحل إلى القاهرة في سنة ٨٢٦/ ١٤٢٢ لتلقي العلم من الأساتذة بينهم ابن حجر العسقلاني (المتوفي سنة ١٤٤٩/٨٢٥) . ثم سافر إلى مكة المكرمة للحج وتلقى العلم حوالي سنتين من الأساتذة هناك . ثم عاد إلى القاهرة ودرس الفقه.

لاشك أن وجود البنية التحتية مهمة لكل مجال عامة وللعلم خاصة، كما لا ينكر فضل منسوبية عالم لعائلة علمية، هذا أمر طبيعي. والجدير بالذكر؛ أن منسوبية كمال الدين بصنف العلماء وعلاقته الحميمة والحسنة بهم وخلته معهم أصبحت عنصرا مهما يؤدي إلى تكون البنية التحتية العلمية لإبنه جلال الدين، وقربه من مستكفي بالله أدت أيضا أن تكون علاقة السيوطي حسنة مع جوار الخليفة. لذا نستطيع القول بأن المحيط كان ملائما للتدريس والبحث العلمي. ومن ثم يذكر السيوطي ابن حجر العسقلاني واحداً من بين أساتذه.

ومن هذا الجو الملائم للعلم، ولد السيوطي في مدينة القاهرة في مستهل شهر رجب سنة ٨٤٩ الموافق ٣ تشرين أول ١٤٤٥ في مكتبة أبيه، لذا أطلق عليه اسم "ابن الكتاب"، وتوفي بالقاهرة سنة ١٥٠٥/٩١١ ودفن خارج باب القرافة.

فحمل السيوطي في حياة أبيه إلى الشيخ أبي محمد المجذوب بجوار المشهد الحسيني. ثم توفي أبوه.

على أنه من الضرورة أن نشير إلى أن الطفل عبد الرحمن كان محل عناية عدد من العلماء من رفاق أبيه فتولى بعضهم أمر الوصاية عليه، وفي مقدمة هؤلاء الأوصياء العالم الجليل محمد بن عبد الواحد السيواسي المشهور بكمال الدين بن الهمام

---

(٢) هلال ناجي، مقدمة كتاب "الفارق بين المصنف والسارق" للسيوطي، ص ١٨ .

الحنفي. ولم تكن طفولة السيوطي مضت في سعة، فواجه عدة صعوبات، فأصيب بأمراض جدية وجادلها.

حفظه: إن السيوطي في ترجمته لنفسه يقول: "نشأت يتيما فحفظت القرآن ولي دون ثمان سنين. ثم حفظت العمدة ومناهج الفقه والاصول وألفية ابن مالك وشرعت في العلم من مستهل سنة أربع وستين وثمانمائة"[٣].

ليس ضروريا أن يفهم الطفل كل ما يفرض عليه حفظه، العلم الذي حفظه في تلك السن الباكرة يختزن في حافظته، فإذا ما نمى عقله واتسعت مداركه بدأ يستحضر ذلك العلم المختزن في حضور شيخه الذي يقوم بمهمة الشرح والإبانة والتفصيل والتكوين، وتلك هي الطريقة التي نشأ عليها وتعلم في ضوئها كبار العلماء القدامى والمحدثين[٤].

وفي جانب آخر فإن عصر السيوطي كان عصر الموسوعات ومؤلفيها. ومن أصحاب الموسوعات المشهورين أبوحيان الأندلسي وابن قيم الجوزية وصلاح الدين الصفدي ومجد الدين الفيروزآبادي.

أساتذته وشيوخه: كان ديدنه تحصيل العلم منذ البداية وحتى الآن هو إتخاذ الشيوخ والأساتذة. لذا إتخذ عالمنا أساتذة له، وواظب على هذا المنهج واعتنى به طوال حياته.

فجلال الدين المحلي إنه أشهر الأسماء التي اقتربت بالسيوطي، ولذالك فإنه قد أطلق عليهما اسم "الجلالين" ولعل مرد هذه التسمية راجع إلى تفسير القرآن الكريم يحمل اسميهما معا ،وهو تفسير الجلالين.

و أخذ الفرائض عن العلامة الشيخ شهاب الشارمساحي وقرأ عليه شرحه، ولازم البلقيني في الفقه إلي أن مات، فلزم ولده وقرأ عليه بعض الكتب، ولزم تقي الدين الشبلي، ولزم محي الدين الكافجيي أربع عشرة سنة . ثم لزم شرف الدين المناوي وإمام جامع الشيخونية شمس الدين محمد بن موسى الحنفي. وله أستاذ آخر الذي

---

(٣) الدكتور مصطفي محمد الشكعة، جلال الدين السيوطي، الحلبي ١٤٠١ / ١٩٨١، ٥ (نقلا من حسن المحاضرة للسيوطي).

(٤) مصطفي محمد الشكعة، جلال الدين السيوطي ،٦٠.

يمدح علمه وتقواه هو سيف الدين محمد القتلوبوغا الحنفي. وتقي الدين الشمني من شيوخه الذين احتفل السيوطي بترجمته في كل من حسن المحاضرة وبغية الوعاة. ويذكر السيوطي ابن حجر العسقلاني الذي كان أستاذ أبيه وضياء الدين الرضوان من بين أساتذته. وهو في حد ذاته تتلمذ لابن حجر العسقلاني ولو كان في صغره .

والجدير بالذكر كان بين أصحاب الحديث الذين أخذ عنهم السيوطي وسمع منهم وجلس إليهم عدد كبير من النساء المحدثات الثقات اللائى كانت توصف الواحدة منهن بالسند، وذلك تنويها بفضلها و ثبات حفظها ودقة روايتها[٥] . فأم الهنا المصرية و عائشة بنت عبد الهادي وسارة بنت السراج بن جماعة وزينب بنت الحافظ العراقي وأختها الجويرية وأم أيمن وعائشة الباعونية من بعض مشايخ السيوطي من النساء[٦] .

والجدير بالذكرأن السيوطي لزم شيوخه إلى أن ماتوا. ولهذا كان يتميز بخلق الوفاء والإلتزام. وامتحن السيوطي من قبل لجنة من علماء عصره سنة ٨٦٤ الموافق ١٤٥٩، وحصل الإجازة نتيجة هذا الإمتحان. وكانت تتشكل اللجنة من علم الدين البلقيني وشرف الدين المناوي وعزالدين أحمد الكنامي الحنبلي وأمين الدين يحيي الآقصرايي.

يقول السيوطي: "رزقت التبحر في سبعة علوم: التفسير والحديث والفقه والنحو والمعاني والبديع والبيان على طريق العرب والبلغاء، لاعلى طريق العجم وأهل الفلسفة، والذي أعتقده أن الذي وصلت إليه من هذه العلوم السبعة سوى الفقه والنقول التي إطلعت عليها لم يصل إليها أحد من أشياخي فضلا عن من دونهم، وأما الفقه فلا أقول فيه ذلك، بل شيخي فيه أوسع نظرا وأطوع باعا."

نفهم من هذه الكلمات، أن العمود الفقري لمنهج السيوطي كما أشار هو نفسه: كونه على طريق العرب والبلغاء لاعلى طريق العجم وأهل الفلسفة. أي على الطريق الأصيل الموروث الموثوق لا على الطريق الدخيل المستورد.

أعتقد أن السر الذي أبلغ كتب مؤلفنا إلي عصرنا هذا وجعلها خالدة؛ هو هذا المنهج الأصيل المستند إلى التقاليد الإسلامية، وبعبارة أخرى هو منهج داخلي قطرت من المصادر الأصيلة.

---

(٥) مصطفي محمد الشكعة، جلال الدين السيوطي، ٢٧ .

(٦) مصطفي محمد الشكعة، جلال الدين السيوطي، ٢٧ – ٣٠ .

حيث لاتزال مؤلفات السيوطي تقرأ كمصادر، وتدرس في العالم الإسلامي، فمثلا في المدارس التقليدية التي لاتزال فعالة في شرقي تركيا يدرس شرحه علي ألفية ابن مالك في النحو المسمي: " البهجة المرضية في شرح الألفية ".

تآليفه : تداولت كتب السيوطي خارج مصر وهو ابن عشرين سنة، وشهرته في خارج مصر شائعة أكثر من داخلها. هذا ينبع من جدله ونقاشه مع العلماء غير المصريين.

وقد عدد له الأستاذ بركلمان ٤١٥ مؤلفا بين مطبوع ومخطوط، وذكر له الأستاذ فلوغل و الأستاذ جميل العظم قريبا من هذا العدد. ولكن الشاذلي يذكر ٥٥٠ مؤلفا للسيوطي نقلا عن مخطوط بيد السيوطي نفسه. وقال إبن إياس: بلغت مؤلفاته ٦٠٠ مؤلفا. ولكن حسب قائمة هلال ناجي تبلغ مؤلفاته ٧٩٩ عددا .

وأيا كان الخلاف في عدد هذه الكتب، فإنها في مجموعها قد تناولت فروع الثقافة الإسلامية والعربية جميعا، وحفظ فيها من منقول الكتب من أقوال العلماء والشراح مالم ينقل عن طريق سواها.

وحسبه من الفضل تلك المصنفات العالية الذري، الشامخة البنيان، التي لم يتطرق الشك في نسبتها إليه، كالمزهر في اللغة، والإقتراح وجمع الجوامع والأشباه والنظائر في النحو وأصوله، وحسن المحاضرة وتاريخ الخلفاء وبغية الوعاة في التاريخ والتراجم، والدرالمنثور في التفسير، والجامع الصغير في الحديث. إنها كتب تجعله في كوكبة سامية من أعيان الزمان كما قال الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم[7].

وكتابه الإتقان في علوم القرآن، هو الحلقة الذهبية في سلسلة كتب الدراسات القرآنية؛ أحسنها تصنيفا وتأليفا، وأكثرها إستيعابا وشمولا، جمع فيه من أشتات الفوائد، ومنثور المسائل مالم يجتمع في كتاب.

ولم تكن هذه الدراسات قد اتخذت وضعا مستقلا في العصور الإسلامية الأولى، وإنما وردت متفرقة في روايات المحدثين وأقوال العلماء، ومقدمات كتب المفسرين، كالطبري والزمخشري والحوفي، وابن عطية والقرطبي. وجاء قدر منها في كتب البلاغة والنقد؛ كدلائل الإعجاز وأسرار البلاغة للجرجاني، ومثلها في كتب الجدل

(٧) في مقدمة الإتقان في علوم القرآن للسيوطي . الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم حقق الإتقان.

والمناظرات ، كالإنتصار للباقلاني والمغني للقاضي عبد الجبار ، ومثلها أيضا في كتب القراءآت والرسم والأحكام، مما ذكره الكواشي والكيا الحراسي والجعبري والنووي وابن الجزري في كتبهم التي صنفوها.

يقول السيوطي: حينما ختمت ألفية ابن مالك مع أستاذي شمس الدين الحنفي وأنا ابن أربع عشرة سنة آنذاك فألفت أول تصنيفي.

في حد ذاته، ألف السيوطي في شتى العلوم الإسلامية ؛ وفي علوم القرآن وتفسيره، والحديث النبوي الشريف وعلومه، والفقه (الأصول والفروع)، واللغة وعلومها، والتاريخ والتراجم والطبقات، والأدب وتاريخه ومباحثه، والتصوف[٨] .

إطلاعه على المصادر ونقدها: إذا أراد باحث تصنيف كتاب أصيل في فن من الفنون، يجب عليه كما هو معروف؛ الإطلاع على المصنفات التي صنفت من قبله. هذا أمر ضروري في كل ساحة من الفنون، وديدن المتقدمين والمتأخرين وطبيعي أيضا، إذا لم يلتزم بهذا المبدأ يكون الأمر ناقصا؛ لأنه إما أن يكون مليئا بالأخطاء أو بالتكرار، وهذا يعني ضياع الوقت مع الجهد، أو بعبارة أخري إسراف. فنرى أن السيوطي واع لهذه الواقعة؛ فمثلا عندما ألف كتابه الإتقان في علوم القرآن، نفهم أنه واظب على هذا المبدأ ودقق المؤلفات السالفة، وقد ذكر في مقدمة كتابه الإتقان مئات الكتب التي إستمدّ منها مادة كتابه، على حسب منهاجه في كثير من كتبه، كما فعل ذلك في مقدمة "حسن المحاضرة" و مقدمة "بغية الوعاة" و مقدمة "الجامع الصغير"، وتؤلف مراجع الإتقان دائرة من المعارف الإسلامية في التفسير والحديث والفقه واللغة والقرآت والرسم والأحكام والتاريخ.

وعند الضرورة لا يتردد عالمنا عن نقد المصادر؛ فمثلا يقول في مقدمة الإتقان لكتابين ألفا في علوم القرآن من قبله، وهما "مواقع العلوم من مواقع النجوم" للإمام جلال الدين عبدالرحمن بن عمر بن رسلان العسقلاني، وكتاب محي الدين الكافيجي؛ يقول السيوطي عن هذين الكتابين: "إن ما ورد فيهما لم يشف عليلا، ولم يهد إلى المقصود سبيلا."

---

(٨) للتفصيل انظر : عمر فروخ ، تاريخ الأدب العربي ، ١ / ٩٠٢ وما يلي .

الوصول إلى النتائج الأصيلة :

يجب علي المؤلف الذي يعتبر مؤلفاحقيقيا، أن يدقق المؤلفات والمصادر التي ألفت قبله، ويطلع عليها ليقتبس عصارة أقوال المتقدمين، وصفوة آراء العلماء المحققين في الفن الذي يبحث فيه، ولم يتطرق أحد مثله. هذا يوصل إلي نتائج جديدة وقيمة وأصيلة. فجلال الدين السيوطي فعل هذا؛ وأحس أن هناك أنواعا من هذا الفن - أي في علوم القرآن - لم يتسن لأحد من العلماء الكلام عنها، ومهمات وفوائد لم يقصد أحد إليها ، فجرد الهمة لتأليف كتاب استوفى فيه الأبواب والفصول .

رحلته في العلم : هذه ظاهرة مهمة جدا ، لأنه إذا لم تكن الرحلة في العلم لأي مؤلف يصبح المؤلف محليا . يقول الأستاذ فؤاد سزكين: " إن سبب التوقف للعلوم الإسلامية بعد القرنين الثالث عشر والرابع عشر هو : شن هجمات المغول علي العراق، وضياع الأندلس تدريجيا، وإنقلابات البربر. لهذه الأسباب ذهبت ريح العالم الأسلامي . ومن ثم لم تنتشر الكتب الأسلامية التي ألفت في البلدان الإسلامية لتكون عالمية بل ظلت محلية ومحصورة في نطاق ضيق. " هذا السيوطي كان واعيا لهذه الظاهرة، لأنه رحل إلى الحجاز ومكة المكرمة لأداء الحج، ثم عاد إلي مصر وسافر إلي دمياط وإسكندرية ثم رحل إلي مدن مصر أخرى. وقيل إنه زار الشام واليمن والهند والمغرب والتكرور أيضا.

حساسيته الإجتماعية كمثقف وعالم أو رجل عاقل :

إن جلال الدين السيوطي عاش مع مجتمعه كفرد عادي للمجتمع، لذا لم يرد الذي يريد تلقي دروسه ويساعد ويعاون ويحامي طلاب العلم . كان رحمه الله عين كمدرس الحديث من قبل الكافيجي في المدرسة الشيخونية. وله وظائف رسمية أخري[٩].

كانت للسيوطي حساسية إجتماعية، ولم يغلق أذنه عن أوضاع المجتمع الذي يعيش فيه. فمثلا عندما سمع شكاوى الشعب من أمراء وسلاطين تكرور أرسل إليهم رسالة يوقظهم وينبههم ويوصيهم باتباع الشريعة الإسلامية وأن يحكموا بين الرعية بالعدل، حتى ترك سلطان جائر منصبه بناء على طلب السيوطي في رسالته.

---

(9) Elisabeth Sartain, *Celaleddin Suyûtî*, (Hasan Nureddin), Gelenek Yay., İstanbul 2002, 32.

دور مؤسسة الوقف في تمويل المؤسسات التعليمية في مصر خلال العهد العثماني
دراسة تحليلية لسند وقفية بعض القرى المصرية في عهد محمد علي باشا

سنان معروف آغلو*

المدخل:

من المعروف لدى المؤرخين للعهد العثماني أهمية الأوقاف ودورها في تمويل المؤسسات ذات الخدمات الدينية والإجتماعية والتعليمية في المجتمعات العثمانية سواء في الأناضول أو في البلقان أو في الولايات العربية التي كانت تحت الإدارة العثمانية.

فالدولة العثمانية منذ نشأتها وحتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر لم تكن تخصص في ميزانياتها موارد مالية لتمويل مثل هذه الخدمات الأساسية في حياة المجتمع العثماني ضمن أقاليمه المختلفة، وإنما كانت هذه المؤسسات تموّل من خلال ريع وعائدات الأراضي والأملاك العائدة للدولة أو للأغنياء والموقوفة حصراً لتمويل المصاريف اللازمة لمثل هذه المؤسسات والتي تمكنها من أداء خدماتها على أكمل وجه.

إن مؤسسة الوقف العثمانية مثلها مثل باقي مؤسسات الدولة والمجتمع، كانت إمتداداً للمؤسسات الوقفية المتوارثة من الدول الإسلامية السابقة وخاصة السلجوقية والعباسية. إلاّ أن التطبيقات العثمانية في مجال الأوقاف قد إتسعت كثيراً وشملت مختلف جوانب الحياة الإجتماعية والدينية والتعليمية والصحية حتى غدت مؤسسة الأوقاف وعوائدها المالية تشكل العنصر الثالث من عناصر النظام المالي للدولة العثمانية.[1]

---

* أستاذ مشارك ،جامعة جلال بيار ،مانيسا- تركيا.

(١) لقد كان النظام المالي العثماني في القرن السادس عشر يتكون من ثلاثة تشكيلات أساسية وهي: تشكيلات مالية المركز وتشكيلات التيمار وتشكيلات الأوقاف. للتفاصيل أنظر :

Ahmet Tabakoğlu *Türk İktisat Tarihi*, Dergah Yayınları, İstanbul, 1994.s.162

فدورالعبادة من المساجد والجوامع والتكايا والزوايا، والمؤسسات الإجتماعية مثل دار الأيتام ودارالعجزة ودور الطعام (آش أفلري) والمؤسسات الصحية مثل دورالشفاء والمؤسسات التعليمية مثل المدارس والمكاتب والمكتبات في المجتمع العثماني كانت مؤسسات وقفية تخدم النفع العام ولذا كانت تسمى بالمؤسسات الخيرية.[٢]

لقد كانت خدمات هذه المؤسسات الوقفية، تموّل من ريع الأراضي الزراعية وعائدات الأملاك والعقارات وإيجار الدكاكين والمحلات التجارية الموقوفة حصراً لهذه الغاية والتي كانت تسمى (أصل وقف) أو المسقفات والمستغلات الوقفية.[٣]

وإن كافة المدارس والمؤسسات التعليمية بإستثناء مدرسة الأندرون في السراي السلطاني والمدارس العسكرية والتقنية وابتداءاً من المرحلة الإبتدائية كانت تمول من قبل مؤسسة الأوقاف. وعلى الرغم من عدم وجود إحصائيات دقيقة عن عدد المدارس الفاعلة خلال العصر التقليدي في الدولة العثمانية إلا أن بعض الأبحاث الأخيرة تشير الى أن عدد مكاتب الصبيان في القرنين الخامس والسادس عشر قد بلغ في أيالة الأناضول ١٥٤ وفي أماسيا ٢٠٠ وفي أرضروم ١١٠ وفي مركز سنجاق روم إيلي ٦٠ مدرسة وأن عدد المدارس المتوسطة والعالية في الدولة العثمانية خلال نفس الفترة قد بلغ حوالي ٥٠٠ مدرسة.[٤]

ومن النماذج التي تظهر دور مؤسسة الوقف في تمويل المؤسسات التعليمية في مصر خلال العهد العثماني، ما ورد في نص الوقفية التي أوقف بموجبها والي مصر محمد علي باشا ريع وعائدات بعض القرى في الأقاليم الغربية من مصر لتمويل كل من المدرسة والمكتب والكتبخانة الكائنين بمدينة قوالة* كما جاء في النص العربي لسند الوقف الموجود في الأرشيف العثماني بإسطنبول والمحرر بتاريخ " اليوم الخامس

---

(٢) عمر حلمي أفندي، أحكام الأوقاف، إسطنبول، مطبعة عامرة، ١٣٠٧، ص.٦.

(3) Ahmet Akgündüz, *İslam hukukunda ve Osmanlı tatbikatında Vakıf müessesesi*, TTK, Ankara, 1988, s, 213, Nejat Göyünç, "Vakıf Tesisinde Devlet Katkısı", *Osmanlı Araştırmaları* XI, İstanbul, 1991, s. 124.

(4) -Nazif Öztürk, "Osmanlı Döneminde Vakıflar", *Türkler*, (ed. Hasan Celal Güzel), Yeni Türkiye Yayınları, Ankara, 2002, C. X, s. 441-442.

* على الرغم من أن ريع وعائدات الأراضي المصرية الموقوفة في هذا السند مخصصة للمؤسسات التعليمية في مسقط رأس والي مصر محمد علي باشا في مدينة قوالة خارج مصر، إلا أنه يشكل لنا نموذجاً عن التطبيقات الوقفية في مجال تمويل المؤسسات التعليمية في مصر خلال العهد العثماني.

عشر من شوال المنوّر أحد شهور سنة تسع وخمسين بعد المائتين و ألف" من الهجرة، الموافق 08.11.1843 ميلادية.

في هذه الدراسة ومن خلال تحليل سند الوقفية المذكورة، سنحاول إستخلاص دورمؤسسة الأوقاف في تمويل المؤسسات التعليمية في مصر خلال العهد العثماني من خلال سبعة محاور تضمنها سند الوقفية* وهي:

١- طبيعة الوقف وغايته،

٢- مساحة وحدود أراضي القرى الموقوفة،

٣- شروط الوقف وأوجه التصرف في عائداته،

٤- تخصيصات رواتب الهيئة التعليمية والإدارية في المؤسسات التعليمية،

٥- مقدار وتفاصيل المواد الغذائية المقدر شراؤها يومياً لمطبخ المدرسة،

٦- التخصيصات اليومية لمنتسبي المدرسة والعاملين فيها من الطعام والخبز،

٧- مسؤلية الأجيال القادمة تجاه الوقف.

I- طبيعة الوقف وغايته:

بعد البسملة والحمد والثناء لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه، يبدأ نص سند الوقفية* موضوع الدراسة بعرض طبيعة الوقف من خلال الإشارة الى أن هذا السند:

"مكتوب وقف صحيح شرعي معتبر لازم صريح مرعي، مشتمل على تجديد وتكميل وضم والحاق وتذييل، يُعرب منطوق لفظه ومَبناه ويُسفر مفهوم سرّه ومعناه عن إستئناف حسنات ومبرات وتجديد صدقات وخيرات ثابت الأصول والأركان محرر لا

• خلال قرائتنا لسند الوقفية والمكتوبة باليد وضعنا معاني الكلمات العثمانية التركية الواردة في السند داخل { }. أمّا أسماء القرى والمحلات التي ترددنا في صحة قرائتنا لها فقد تم وضعها داخل ( ) للإشارة الى ذلك.

• النص العربي لسند الوقفية يتالف من سبع صفحات كبيرة الحجم مسجلة ضمن الصفحات ٢٢٣- ٢٢٩ في دفتر إرادة المهمة المكتومة رقم ١٠ في الأرشيف العثماني التابع لرئاسة الوزراء التركية.

BOA, İrâde-i Mühimme Mektûme Defteri Nr:10, s. 223-230

سوف يتم الإشارة الى سند الوقفية وصفحاتها خلال البحث مختصراً : س.و.ص.

خلل فيه ولا نقصان، مؤسس على قواعد الشريعة الشريفة المطهرة، مقررعلى ضوابط الطريقة المنيفة المنوّرة'[٥].

وبعد ذكرهوية الواقف وصفاته:

'حضرة الآصفي الخديو الأعظم الداوري المشير الأفخم الفرد الجامع لأنواع الكمالات والفضائل المحرز في رهان الصدارة ما لم تحرزه الأوائل، الرشيد برأيه السديد الثاقب المنصور، تحت لوائه جيش المآثر والمناقب العزيز الذي إبتسم عن در المفاخر ثغر مصره وتلألأت عز محاسنه في جباه عصره من شدت رحال المنى الى حرم ساحته وأناخت سيارة الثنا تحت ظل سماحته، مخدوم الحظوظ والمقادير ملحوظ عناية المولى القدير سعادة الوزير الأعظم الحاج محمد علي باشا'[٦]،

وهوية وصفات وكيل الواقف:

'حضرة الأميرالعزيز جنابه الجليل شأنه السني ركاب صاحب الدولة التي طلل تاج الثريا بفرائد حجانها وقلّد جيد الزمان بقلائد عقباتها، من أشرقت كواكب عزّه في سماء المفاخر وغرّدت بلابل مجده في رياض المآثر سعادة محمد شريف باشا باش معاونى{المعاون الأول} للخديوي المشار إليه ، أسبغ الله تعالى سرادقات حفظه عليه إبن المرحوم عثمان آغا قواله لى {القوالي- من مواليد مدينة قوالة} وكيلاً شرعياً عنه'[٧]،

والتثبت من كون أراضي القرى الموقوفة ملكاً خاصاً للواقف:

'ذلك جميعه في يد سعادة الوزيرالواقف الموكل المشاراليه وفي ملكه وتصرفه وتحدثه وحيازته واختصاصه الشرعي بمفرده خاصة الى يوم تاريخه يشهد له بذلك التقسيط الديواني المكمل بالختم والعلامة على العادة الجارية في ذلك الجامع'[٨].

وبشهادة كل من[٩] :

---

(٥) س.و.ص.٢٢٣.

(٦) س.و.ص.٢٢٣.

(٧) س.و.ص.٢٢٣.

(٨) س.و.ص.٢٢٥.

(٩) س.و.ص.٢٢٣.

١- حضرة الأمير حسن حسني بك، جركس الجنس، معتوق المرحوم صالح بك، سلاحدار سعادة الواقف المشار إليه .

٢- حضرة الأميرعارف بك، إبن المكرّم الحاج علي آغا قواله لي.

٣- حضرة الأمير محمد هدايت بك إبن عبد لله .

وبحضور كل من[١٠] :

١- السيد غيطاس أفندي، روزنامجي مصر المحروسة، إبن المرحوم السيد غيطاس.

٢- والجناب الأمثل الحاج محمد عارف أفندي، ناظر قلم الآقاليم المصرية، إبن المرحوم محمد أمين من أهالي برغمه.

٣- والجناب الأكرم إسماعيل راغب أفندي، ناظر المحاسبة، إبن المكرم درويش أفندي من أهالي بدرة الكائنة بالمورة.

٤- والجناب الأفخم مصطفى بك ناظر قلم الجهادية، إبن المرحوم طوسون آغا.

٥- والجناب الأكمل محمد سعيد أفندي ناظر قلم الجفالك {قلم المزارع}، إبن المرحوم محمد آغا من أهالي مناستر.

٦- والجناب المحترم محمد سعيد أفندي ناظر قلم العرضحالات{قلم العرائض}، إبن المرحوم عبد الكريم من أهالي اسلامبول.

٧- والجناب الأوحد يوسف ضيا أفندي ناظر قلم الملكية، إبن المرحوم درويش افندي من أهالي طرابليس الكائنة بجزيرة المورة المذكورة.

٨- والجناب الأجل حضرة مصطفى راشد أفندي مفتش عموم الأبنية ،إبن المرحوم محمد أمين افندي.

يتم القيد في سند الوقفية على أن الوقف المذكوريعتبر:

'وقفاً صحيحاً شرعياً وحسباً صريحاً مرعياً وضماً والحاقاً محرراً وتذييلاً على الدوام مقرراً حاوياً لشرائط الصحة والإنعقاد خالياً عن موجبات البطلان والفساد قائماً على قواعده، لا يبطله تقادم دهر ولا يوهنه إختلاف عصر، بل كل ما مرعليه زمان أكّده

(١٠) س.و.ص.٢٢٣.

او أتى عليه أوان ثبّته وشيّده أبد الآبدين ودهرالداهرين الى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين' [11].

وأن غاية الواقف ' *بلغه الله ما أراد من آماله وما شاء، وزان الأيام بطول حياته الشريفة وأظل الأنام بظلال آمانه السابقة الوريفة لمّ أن تدبر معنى قول الله تعالى في كتابه المكنون*" من عمل صالحاً من ذكرٍ أو أنثى وهو مؤمن فلنُحيينّه حياةً طيبةً ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون". *وكان من جملة معلومات حضرته الجليلة قول صاحب الشفاعة العظمى والوسيلة* " *إن الله يربي الصدقة كما يربي أحدكم فلوه أو فصيله* "[12] من هذا الوقف هو' *جعل ريعه مصروفاً على إقامة شعائر ومهمات ومرتبات كل من المدرسة والمكتب والكتبخانة {المكتبة} الكائنين بمدينة قوالة المحروسة، صرف الله تعالى عنها صروف الدهر وبؤسه*' [13].

II- مساحة وحدود أراضي القرى الموقوفة:

بموجب سند الوقفية فقد 'وقّف وحبّس وسبّلَ وأبّدَ وأكّدَ وحرّمَ وخلّدَ وضمّ وألحقَ' [14] سعادة محمد شريف باشا، وكيل سعادة الخديوي محمد علي باشا، أراضي عشرة قرى ضمن الإقليم الغربي في مصر إضافة الى مشتملات قريتين إضافتين، وهذه القرى هي:

١- قرية كفر الشيخ دميلقون ٢- قرية منية علوان ٣- قرية كفر عسكر ٤- قرية (أبي نماده) ٥- قرية (شبري سنينة) ٦- قرية كفر المنشي البحري ٧- قرية (دقلت) ٨- قرية (أدريجة) ٩- قرية محلة إسحاق ١٠- قرية قراجه.

وتم تحديد حدود الأراضي الموقوفة بأربعة حدود وهي : الحد البحري والحد الغربي والحد الشرقي والحد القبلي{الأمامي}.

---

(١١) س.و.ص.٢٢٥- ٢٢٦.

(١٢) س.و.ص.٢٢٣.

(١٣) س.و.ص.٢٢٦.

(١٤) س.و.ص.٢٢٣.

جدول - ١-

أسماء القرى الموقوفة ومساحتها وحدودها *

إسم القرية	مساحة الأراضي الموقوفة	حدود الأراضي الموقوفة			
		الحد البحري	الحد الغربي	الحد الشرقي	الحد القبلي
كفر الشيخ دميلقون	ألف فدان وستمائة وخمسة وتسعون فداناً وسبعة قراريط من فدان، وعشرون سهماً من قيراط.	ينتهي بعضه الى أرض الى (نماده) وبينهما جسر السناني، وبعضه الى أرض محلة القصب وبينهما محادة.	ينتهي بعضه الى (روتين) وبينهما خليج (الضابة) وبعضه الى أرض (النطاف) وبينهما جسر الهواشم، وبعضه الى أرض محلة القصب بقية حوض الطارة زراعة كفر الشيخ المذكور وبينهما جسر المحيط .	ينتهي بعضه (منية) الى الأرض علوان الآتي ذكرها وبينهما سرد بترعته السراج، وبعضه الى أرض كفر الحمراوي اوي بحوض الحصه المذكور وبينهما سرد وطريق.	ينتهي بعضه الى كفر الحمراوي بحوض الحصة المذكور وبينهما السرد والطريق، وبعضه الى أرض (جنينة) (منية) علوان وبينهما طريق، وبعضه الى أرض النطاف وبينهما جسربه طريق.
منية علوان	تسعمائة فدان واحد وثمانون فدانا واربعة عشر قيراطا من فدان	ينتهي بعضه الى أرض (دقلت) والى زرقة الحيطية وبينهما جسر قديم به طريق، وبعضه الى أرض كفر عسكر وبينهما طريق.	ينتهي بعضه الى أرض كفر الشيخ وبينهما سرد بترعته السراج، وبعضه الى زرقة الحيطية وبينهما السرد المذكور.	ينتهي الى أرض كفر عسكر وبينهما بحر (السفون) وخليج الدبين.	ينتهي بعضه الى أرض (سخا) وبعضه الى كفر ابي طبل وبينهما جسر به طريق، وبعضه الى أرض كفر عسكر بحوض الجعافرة وبينهما بحر

إسم القرية	مساحة الأراضي الموقوفة	حدود الأراضي الموقوفة			
		الحد البحري	الحد الغربي	الحد الشرقي	الحد القبلي
					(السفون) المذكور.
كفر عسكر	ألف فدان وأربعون فدانا وسبعة قراريط من فدان.	بعضه الى أرض (قراجه) المفرزة من منية علوان وبينهما محادة ، وبعضه الى أرض منية علوان المتقدم ذكرها وبينهما بحر (السفون) وهو غير مستعمل ، وبعضه الى أرض (دقلت) وبينهما جسر قديم به طريق.	ينتهي الى منية علوان وبينهما بحر (السفون) وخليج (الدبين) المتقدم ذكرهما وهما غير مستعملين.	ينتهي الى (قراجه) المفرزة من منية علوان وبينهما محادة وخليج (الأدب).	ينتهي بعضه الى أرض (سخا) وبعضه الى كفر ابي طبل وبينهما جسر به طريق، وبعضه الى أرض منية علوان وبينهما طريق.
(أبي نماده)	ستمائة فدان وسبعة وخمسون فدانا وعشرون قيراطا من فدان وعشرون سهما من قيراط.	ينتهي بعضه الى أرض (حلبس) المعروفة الآن (بشبري سنينة)، وبعضه الى أرض كفر المنشي البحري وبينهما ترعة مستجدة.	ينتهي بعضه الى أرض كفر المنشي أيضا وبينهما جسر قديم به طريق ، وبعضه الى أرض محلة القصب وبينهما الجسر المذكور.	ينتهي الى أرض (زرقة الحيطية) وبينهما ترعة مستجدة.	ينتهي بعضه الى أرض كفر الشيخ المتقدم ذكره ، وبعضه الى أرض محلة القصب وبينهما ترعة وجسر به طريق.
(شبري سنينة)	ألف فدان ومائة واثنان وعشرون فدانا وستة عشر قيراطا من	ينتهي بعضه الى حوض البرك المضاف الى (أريميون) وبينهما بحر	بعضه الى أرض (النجانيس) وبينهما بحر (مضيق)، وبعضه الى	ينتهي بعضه الى أرض (دقلت) وبينهما ترعة السراج ، وبعضه الى أرض (أدريجة)	ينتهي بعضه الى أرض (أبي نمادة) وبينهما جسر به طريق، وبعضه الى

إسم القرية	مساحة الأراضي الموقوفة	حدود الأراضي الموقوفة: الحد البحري	الحد الغربي	الحد الشرقي	الحد القبلي
	فدان وستة عشر سهما من قيراط.	جاري وجسر (الخمار)، وبعضه الى أرض (الوزيرية) وبينهما جسر قديم.	أرض كفر المنشي البحري وبينهما مسقاة.	وبينهما جسر قديم به طريق.	أرض كفر المنشي وبينهما محادة.
كفر المنشي البحري	خمسمائة فدان وخمسة عشرفدانا وتسعة عشر قيراطا من فدان وعشرون سهما من قيراط.	ينتهي بعضه الى أرض (حلبس)، وبعضه الى أرض (النجانيس) وبينهما محادة.	ينتهي بعضه الى أرض محلة القصب، وبعضه الى أرض (النجانيس) وبينهما جسر.	ينتهي بعضه الى أرض (حلبس)، وبينهما بحر (الخمار)، وبعضه الى أرض (ابي نماده) وبينهما جسر قديم به طريق.	ينتهي بعضه الى أرض محلة القصب و(زبابة) الآتي ذكرها، وبعضه الى أرض ابي نماده وبينهما محاده وترعه مستجدة.
(دقلت)	الف فدان وثلثمائة وتسعة وخمسون فدانا وثلاثة عشر قيراطا من فدان وثمانية اسهم من قيراط.	ينتهي الى أرض (ادريجة)، وبعضه الى أرض (حلبس)، وبعضه الى أرض (ترب اقميره) وبينهما مسقاة وجسر.	ينتهي بعضه الى أرض (حلبس)، وبعضه الى أرض (رزقة الحيطية) وبينهما سرد بترعة السراج وطريق.	ينتهي بعضه الى أرض (كفر المرابعين)، وبعضه الى أرض (دقميره) وبينهما (بحر القريصية) وجسر قديم.	ينتهي الى أرض منية علوان وكفر عسكر وبينهما جسر قديم به طريق.
(ادريجة)	خمسمائة فدان واحد عشرون فدانا وقيراط واحد من فدان واربعة	ينتهي الى أرض الوزيرية وبينهما جسر قديم به طريق.	ينتهي بعضه الى أرض الناحية المذكورة وبعضه الى أرض (حلبس)	ينتهي الى أرض (دقميره) وبينهما جسر قديم.	ينتهي بعضه الى أرض (دقلت) وبعضه الى أرض (حلبس) وبينهما مسقاة.

إسم القرية	مساحة الأراضي الموقوفة	حدود الأراضي الموقوفة			
		الحد البحري	الحد الغربى	الحد الشرقى	الحد القبلى
	اسهم من قيراط.		وبينهما جسر قديم به طريق.		
محلة اسحاق	الف فدان وسبعمائة واحد وثلاثون فدان واثنى عشر قيراطا.	ينتهي بعضه الى أرض قراجه وبينهما بحر الزاوية، وبعضه الى أرض نصرة وبينهما جسر قديم، وبعضه الى أرض الشمارق وبينهما جسر.	ينتهي بعضه الى أرض قراجه وبعضه الى أرض (الطايفة)، وبعضه الى أرض نصرة وبينهما بحرالزاوية.	ينتهي الى أرض الشمارقة وبينهما جسر قديم به طريق.	ينتهي بعضه الى أرض الطايفة وبينهما جسر المحيط ، وبعضه الى أرض مبتول وبينهما جسر قديم ، وبعضه الى أرض كفرمبتول وبينهما ترعة وجسر قديم .
قراجه	ثمانمائة فدان وستة وتسعون فدانا وقيراط واحد من فدان وثمانية اسهم من قيراط.	ينتهي بعضه الى أرض كفر(المرابعين) الصغير وبينهما جسر قديم يعرف (بابي يختله)، وبعضه الى أرض نصرة وبينهما جسر يعرف (با بي عفرينة) بجوار ساقية خميس.	ينتهي الى أرض كفرعسكر وبينهما جسر مستجد يعرف بانشاء وتجديد سعادة الخديوي الواقف المشاراليه.	ينتهي بعضه الى أرض محلة اسحاق، وبعضه الى أرض نصرة، وبعضه الى أرض (الخضيري) وبينهما بحر الزاوية وجسر(الملقة) وبه طريق.	ينتهي بعضه الى ارض محلة اسحاق وبينهما بحر الزاوية، وبعضه الى ارض الطايفة وبينهما جسر قديم به طريق

❖ المصدر: س.و.ص ٢٢٣- ٢٢٥.

ولقد تم تثبيت مساحة الأراضي الموقوفة من كل قرية بوحدة الفدّان والقيراط والسهم. فبلغ مجموع مساحة الأراضي الموقوفة بموجب سند الوقفية هذه: ١٠,٧٤٢ فدان و١٦ قيراط من الفدان و ٨ أسهم من القيراط ، كما جاء في سند الوقفية:

' فجملة ما هو خاص بالقرى العشر المذكورة وما معها من الحصة الموقوفات المحدودات من أراض الأطيان المعمورة الصالحة للزرع والزراعة من الفدادين المعتبرة بالمساحة الديوانية عشرة آلاف وسبعمائة فدان واثنان وأربعون فداناً وستة عشر قيراطاً من فدان وثمانية أسهم من قيراط، الكائن ذلك جميعه باقليم الغربية من الأقاليم المصرية بحده وحدوده وحقه وحقوقه ومعالمه ورسومه وما يعرف به وينسب اليه شرعاً '[١٥].

III- شروط الوقف وأوجه التصرف في عائداته :

لقد ذكر في سند الوقفية ثلاثة شروط للوقف يعيّن فيها الواقف أوجه التصرف بالأراضي الموقوفة وعائداتها. وهذه الشروط هي[١٦]:

١- *'ان يؤجّر مقدار فدادين أراضي القرى الموقوفة المذكورة في كل سنة من السنين بمبلغ قدره من القروش التي عيرة {عيار} كل قرش منها أربعون نصفا فضة ، أربعمائة الف قرش وتسعة وعشرون الف قرش وسبعمائة قرش وسبعة قروش- ٤٢٩٧٠٧ قرش- وتسعة انصاف فضة بحساب كل فدان منها أربعون قرشاً ، بحيث يحصل هذا المبلغ ممن يضع يده على تلك الأراضي الموقوفة المذكورة كائناً من كان'* .

٢- *'أن يصرف بعض هذا المبلغ المحصل في ثمن خمسة أصناف يأتي بيانها ، تشترى كل سنة من مصر المحروسة وترسل مشحونة بها السفائن الى حضرة الأفندي المتولي لإدارة كل من المدرسة والمكتب والكتبخانة المذكورين، يصرفها الأفندي المذكور في مرتبات الطعام والشراب'* .

---

(١٥) س.و.ص.٢٢٥.

(١٦) س.و.ص.٢٢٦.

٣- ' أن ما يبقى من المبلغ المذكور بعد صرف ثمن الأصناف الخمسة الموعود ببيانها، يرسل نقداً عيناً صحبة أمينُ دَين يسلّمه الى حضرة الأفندي المتولي المدير المومى اليه، ليصرف:

أ- بعضه فيما زيد الآن على ما هو مرتب من الخيرات سالفاً،

ب- وبعضه فيما استجد واستحدث واستئنف من الصدقات آنفاً،

ج- ويحفظ ما فضل من بعد ذلك تحت يده بخزينة الوقف العامرة مضموماً ومضافاً الى ما فضل من محصولات جزيرة طاش اوز الملحق بها والمضموم اليها هذا الوقف المذكور، ليصرف منه في مستقبل الزمان ما تدعو الضرورة اليه مما يمكن حصوله من لوازم العمارة ' .

الأصناف الخمسة المشروط شرائها في كل سنة من مصر وإرسالها حسب المادة ٢ من شروط الوقف الى المدير المتولي لأدارة المدرسة هي المواد الغذائية اللازمة لعمل الطعام والشوربة والخبزمن إحتياجات المطبخ والمخبز. الكميات المقررة شرائها من هذه المواد في كل سنة مدرجة في الجدول رقم ٢ أدناه؛

جدول - ٢-

المواد المشروط شرائها للمؤسسات التعليمية في كل سنة من مصر*

المواد الغذائية	المقدار- أقة	الغاية
أرز	٤٤،٩٨٢،٠٠	عمل الشوربة والزردة
السمن المسلى	٥،٦٠٨،٨٠	للطعام
حمص	١،٠٦٢،٠٠	الطعام المرتب في كل ليلة من ليالى شهر رمضان الكريم وكل ليلة اثنتين وليلة جمعة من ليالي سائر الشهور.
سكر	٧٥،٠٠	عمل المولد النبوي الشريف
حب حنطة	٢٣،٨٨٠،٠٠	عمل الشوربة القمحية وحبوب عاشوراء
دقيق الحنطة	٥٢،٢٠٠،٠٠	عمل الخبز
المجموع	١٢٧،٨٩٧،٨٠	

* المصدر: س.و.ص. ٢٢٦.

إن مجموع قيمة المواد المشروطة شرائها أعلاه قد بلغ في ذلك السنة ٢٣٠,٣١٧,٠٠ قرشاً، وإن هذه المواد ستشترى في السنوات القادمة حسب أسعار تلك السنوات *"ويحرر بها دفتر مشتمل على بيان مبالغ اثمانها جملة وتفصيلا لكي تخصم وتنزل من اصل المتحصل من ريع هذا الوقف ويرسل الباقي بعد ذلك"* [١٧] في كل سنة الى المتولي كما تم بيانه في المادة ٣ من شروط الوقف.

IV- تخصيصات رواتب الهيئة التعليمية والإدارية في المؤسسات التعليمية:

بموجب الفقرة - أ - من المادة الثالثة من شروط الوقف، *"فمبلغ قدره ١٢,٠٩٠,٠٠ قرش"* [١٨] من ما زاد من عائدات الأراضي الموقوفة يصرف في كل سنة كضمّ (علاوة) لرواتب مدرسي و معلمي المؤسسات التعليمية المذكورة.

جدول - ٣-

رواتب منتسبي الهيئة التعليمية وموظفي المدرسة ومقدار الضم (العلاوة) السنوي المقرر لكل منهم*

العنوان الوظيفي	الراتب الشهري الحالي - قرش-	مقدار الضم السنوي - قرش-	الراتب الشهري الجديد - قرش-
المدرس الأول	٣٠٠	٤٠٠	٧٠٠
المدرس الثاني	٢٠٠	٣٠٠	٥٠٠
إمام المدرسة	١٥	١٥	٣٠
المؤذن	١٠	١٠	٢٠
محافظ الكتب الاول	٣٠	٤٠	٧٠
محافظ الكتب الثاني	٢٠	٤٠	٦٠
محافظ الكتب الثالث	١٥	٣٥	٥٠
الخطّاط كاتب المشق	٥٠	٢٥	٥٠
خواجة {معلم} مكتب الصبيان	٣٠	٧٠	١٠٠

(١٧) س.و.ص.٢٢٦.

(١٨) س.و.ص.٢٢٦.

الخليفة الاول	١٥	٢٥	٤٠
الخليفة الثاني	١٠	١٥	٢٥
بواب المدرسة	١٠	٢٠	٣٠
الفرّاش	٥	١٢,٥	١٧,٥
المجموع	٧١٠	١,٠٧,٥	١,٧١٠,٥

❖ المصدر: س.و.ص.٢٢٦.

وبموجب الفقرة - ب- من المادة الثالثة من شروط الوقف أعلاه، مما يصرف فيما إستجد وأستحدث من الخيرات والصدقات المرتبة، فإن مبلغاً قدره ١٤٨,٠٦٠.٠٠ قرشاً في كل سنة يصرف في قسمين:[١٩]

١- قسم يصرف فيما هو مرتب من الشهريات والسنوات.

٢- وقسم يصرف فيما يشترى من الأصناف اللازم شرائها من مدينة قوالة من لوازم عمل الطعام المرتب في الاوقات المذكورة وغيرها ذلك من لوازم موسم عاشوراء وعمل المولد النبوي الشريف وسائر اللوازم على النص والترتيب المشروحين فيه.

فاما ما يصرف فيما هو مرتب من الشهريات والسنويات، فمبلغ قدره ٤٥,١٢٠.٠٠ قرشاً في كل سنة يتم تخصيصه لكوادرالإدارة والعاملين في المدرسة ومشتملاتها وكما هو مبين في الجدول أدناه.

(١٩) س.و.ص.٢٢٦- ٢٢٧.

جدول- ٤-

التخصيصات الشهرية والسنوية لمتولي هيئة إدارة المدرسة والمسخدمين فيها*

العنوان	الخدمة	التخصيصات الشهرية - قرش -	التخصيصات السنوية
متولي الإدارة مع خدمه	إدارة المدرسة وملحقاتها	١٠٠٠,٠٠	١٢,٠٠٠,٠٠
باش جيراجي مع رفقائه	رئيس- مسؤول الإنارة	٩٠٠,٠٠	١٠,٨٠٠,٠٠
باش آشجي مع رفقائه	رئيس- مسؤول الطبخ	٧٠٠,٠٠	٨,٤٠٠,٠٠
حافظ القرّاء	تحفيظ القرّاء	٤٥٠,٠٠	٥,٤٠٠,٠٠
مستحفظ الكتب الأول	حفظ الكتب	٣٠,٠٠	٣٦٠,٠٠
مستحفظ الكتب الثاني	حفظ الكتب	٣٠,٠٠	٣٦٠,٠٠
٦٠ ملازم	طلبة العلم	٣٠٠,٠٠- ٥ قروش لكل واحد منهم	٣,٦٠٠,٠٠
السقّا	سقاية الماء في المدرسة	٣٠,٠٠	٣٦٠,٠٠
كنّاس المدرسة	تنظيف المدرسة	١٧,٥٠	٢١٠,٠٠
المجموع		٣,٤٥٧,٠٥	٤١,٤٩٠,٠٠

❖ المصدر: س.و.ص. ٢٢٧.

وعلى سبيل الصدقة والإحسان ، فقد تم تخصيص ٣,٠٣٠,٠٠ قرشاً في كل سنة لفقراء ومساكين مدينة قوالة وذلك:

' برسم مائة شخص وواحد من الفقراء والمساكين المحتاجين من اهل مدينة قوالة المذكورة ذكوراً وإناثاً في كل سنة ثلاثة آلاف قرشا وثلاثون قرشاً بحساب كل واحد منهم ثلاثون قرشاً ، بشرط ان يعطى كل منهم استحقاقه في يده بإطّلاع حضرة المتولي المدير وان يحرر في كل سنة دفتر بأسمائهم شخصاً شخصاً بعد إثبات وجودهم

على قيد الحيات. وان يكون اعتبار آخر السنة في صرف المرتب لهم بخصوصه غاية ذي القعدة الحرام في كل سنة.} [٢٠]

V- مقدار وتفاصيل المواد الغذائية المقدرة شراؤها يومياً لمطبخ المدرسة:

إستناداً الى الفقرة - ب- من المادة الثالثة من شروط وأوجه التصرف في عائدات الأراضي الموقوفة والتي تخص في ما يشترى من إحتياجات مطبخ المؤسسات التعليمية المذكورة والمقررة شرائها من مدينة قوالة ، فإنه تم تخصيص مبلغاً قدره ١٠٢,٩٤٠,٠٠ قرشاً، يصرف في شراء الكميات المذكورة من المواد في الأيام العادية من السنة ،ومبلغ قدره ١,٢٧٠,٠٠ قرشاً يصرف لشراء المواد الإضافية اللازمة في موسم العاشوراء كما ورد في الجدول رقم - ٥- أدناه .

جدول - ٥-

المواد المقررة شرائها من مدينة قوالة لإحتياجات مطبخ المدرسة *

في الأيام العادية	
نوع المادة	الكمية - أقّة -
لحم	١٠,١٧٩,٠٠
ملح	٤,٢٨٤,٠٥
بصل	٢,٧٢٢,٠٥
حطب	٤,٠٤١,٠٠
عسل	٣,٨٢٣,٠٠
في موسم العاشوراء	
عسل	١٨٠
ماء الورد	٣
مسك	٢ مثقال
حمص	٣٠

---

(٢٠) س.و.ص. ٢٢٧.

لوبيا	٦٠
فول	٣٠
اللوز المقشور	٥
فستق	١٠
الزبيب الخالي من البذر	٥

❖المصدر: س.و.ص. ٢٢٧.

وتم تخصيص مبلغ قدره ٢٠٧,٥ قرش لمصاريف عمل المولد النبوي الشريف في الليلة الثانية عشرة من شهر ربيع الأول من كل سنة، يوزع في الشكل الآتي:[٢١]

٢٧,٥ قرش ثمن عود البخور وماء الورد.

٦٠ قرش لقارئ المولد الشريف.

٣٠ قرش لقارئ العشرمن القرآن الكريم بعد قراءة المولد.

٣٠ قرش للشخص الذي يدعو بعد التلاوة لسعادة الخديوي الواقف المشار اليه بخصوصه وعموم المسلمين.

٣٠ قرش للشخص الذي يقوم بخدمة الجالسين في مجلس قراءة المولد الشريف.

٣٠ قرش للتصدق على الفقراء والمساكين في تلك الليلة.

كما وتم تخصيص مبلغاً قدره ٧,٥٢١.٠٠ قرشاً لشراء لوازم مختلفة مثل الزبيب الذي يوزع على الحاضرين وقت ختوم الفقهاء والمدرسين وغير ذلك مما يحتاج اليه من الأمور اللازمة، ومبلغ قدره ٦,٠٠٠ قرش لتلبية المصاريف الجزئية اللازمة للمطبخ.[٢٢]

وبذلك يبلغ مجمل ما تم تخصيصه لشراء إحتياجات المطبخ في الأيام العادية والمناسبات الدينية في قيمة الأسعار الحالية مبلغاً قدره ١٠٢,٩٤٠.٠٠ قرشاً. أما في السنوات القادمة فيؤخذ كل شيء بحسب سعره الجاري ويحـ رر دفتر مشتمل على أثمان المشتريات في كل سنة.

(٢١) س.و.ص. ٢٢٧.

(٢٢) س.و.ص. ٢٢٧.

وإن إجمالي ما تم صرفه وفق الفقرتين - أ- و - ب- من المادة الثالثة من شروط الوقف قد بلغ مبلغاً قدره ٣٩٠,٤٦٧.٠٠ قرشاً وإن ما بقي من عائدات الأراضي الموقوفة لهذه السنة مبلغ قدره ٣٩,٢٤٩.٠٠ قرش و ٩ أنصاف من الفضة.[٢٣]

وفي ضوء الفقرة - ت- من المادة الثالثة من شروط الوقف والذي ينص على :

'حفظ ما فضل منه بعد ذلك مضموماً ومضافاً الى ما فضل من محصولات جزيرة طاش اوز بخزينة الوقف العامرة تحت يد المتولي المدير ليصرف منها في مستقبل الزمان ما تدعو الضرورة اليه من لوازم العمارة' .

فإن على ' *حضرة الأفندي المتولي المدير المومى إليه، حفظ هذا المبلغ المتأخر المذكور وضمّه الى ما فضل من محصولات الجزيرة المذكورة تحت يده بخزينة الوقف العامرة حسب الشرط لذلك'* [٢٤].

VI- التخصيصات اليومية لمنتسبي المدرسة والعاملين فيها من الطعام والخبز:

بالإضافة الى تثبيت المواد اللازمة شرائها لإحتياجات المطبخ سواء من مصر ومدينة قوالة، فإنه قد تم أيضاً في سند الوقفية تثبيت أنواع الطعام ومقدار المواد اللازمة لعمل ذلك الطعام في كل وجبة ومقدار ما يخصص من الطعام والخبز لكل فرد في المدرسة من المدرسين والعاملين والطلاب والفقراء والمساكين، إذ أن: *'حضرة سعادة الواقف المشار إليه لما عيّن كلاً من الأصناف التي تشترى من كل من مصر ومدينة قوالة المحروستين برسم إطعام الطعام وعمل المرتبات، بيّن مقدار ما رتبه منه في كل يوم من أيام السنة، ومقدار ما يصرف لكل شخص من أرباب الوظائف وطلبة العلم وملازميهم وصبيان المكتب وملازميهم وخدمة مدرسته المذكورة وغيرهم من الفقراء والمساكين الواردين عليها، وكذا ارباب الوظائف الذين هم في كل من مدرسة الجامع الشريف ومدرسة الامير حسين بك الكائنتين بمدينة قوالة المحروسة'* [٢٥].

---

(٢٣) س.و.ص. ٢٢٧- ٢٢٨.

(٢٤) س.و.ص. ٢٢٨.

(٢٥) س.و.ص. ٢٢٨.

فلقد تم تخصيص مستلزمات الطعام والخبز في سند الوقفية كما يلي:

١- لعمل الشوربة صباح كل يوم من الأيام على ممر السنين والأعوام:[٢٦]

ثلاث وستون أقّة من الأرز وسبع أقّق ونصف أقّة وثُمُن أقّة من اللحم.

وأربع أقّق ونصف أقّة وثمن أقّة من السمن المسلى.

وأقتان وثلاثة ارباع أقّة من الملح المصلح.

واربع أقّق وثمن أقّة من البصل.

وثلاث أقق من الحطب.

٢- لعمل الشوربة وقت الظهر كل يوم من الأيام عدا أيام شهر رمضان الكريم ، فهو:[٢٧]

إثنتان وسبعون أقّة من حَب القمح الحنطة.

واربع أقق ونصف أقّة من السمن المسلى .

وثلاث أقق وثلاثة أرباع أقة من البصل .

واربع أقق ونصف أقّة من الحطب.

٣- لعمل الزردة وتوسعة الطعام في كل ليلة من ليالي شهر رمضان الكريم وفي كل ليلة أثنين وليلة جمعة من ليالي سائر الشهور مضموماً ومضافاً الى ما ذكر في وقتي الصبح والظهر أعلاه فهو:[٢٨]

مائة أقّة وتسع وثمانون أقّة من الأرز.

وثلاث وستون أقة من اللحم .

واحدى وعشرون أقّة ونصف أقة وأربعون درهماً من السمن المسلى.

وتسع أقّق من الحمص .

وإثنان وثلاثة أرباع أقة من الملح المصلح.

---

(٢٦) س.و.ص. ٢٢٨.

(٢٧) س.و.ص. ٢٢٨.

(٢٨) س.و.ص. ٢٢٨.

واثنتان وثلاثون أقّة ومائة وستون درهماً من العسل.
واربع أقّق ونصف أقّة من الحطب.

٤- لعمل الخبز في كل يوم من أيام السنة، فهو:[٢٩]

مائة أقّة واربع وعشرون أقّة من دقيق الحنطة .
وثمان أقق وربع أقّة من الملح المصلح.
واربع أقق من الحطب .

يصنع من ذلك ٧١٢ قرصاً من الخبز النظيف، بحيث تكون زنة القرص الواحد من ذلك ١٠٠ درهم .

وأمّا ما تم تخصيصه يومياً من الطعام والخبزلكل فرد من المدرسين والطلبة والعاملين في المدرسة وغيرهم من الفقراء والمساكين كل وقت من الأوقات التي تطبخ فيها الطعام في مطبخ المدرسة من شورية الأرز وشورية القمح وزردة العسل والارز فقد تم درجه في الجدول أدناه:

جدول - ٦ -

التخصيصات اليومية من الطعام والخبز لمنتسبي المدرسة والعاملين فيها*

الأشخاص	مقدارالطعام المخصص في اليوم - طاسة -	عدد الخبز المخصص في اليوم - قرص-
المدرس الاول	٤	٨
المدرس الثاني	٣	٦
حافظ القرّاء	٣	٦
محافظي الكتب الأول والثاني والثالث	٣ لكل واحد منهم	٦ لكل واحد منهم
إمام المدرسة	٣	٦
خواجة المكتب{معلم المدرسة}	٣	٦
الخطاط كاتب المشق	٢	٤

(٢٩) س.و.ص. ٢٢٨.

١٠٠ طالب و ٨٠ ملازم	١ لكل واحد منهم	٢ لكل واحد منهم
٥٠ صبي و ٢٠ ملازم	١ =	١ =
الخليفة الأول والخليفة الثاني	١ =	٢ =
المستحفظ الأول والثاني	١ =	٢ =
المؤذن والبوّاب والفرّاش والكنّاس	١ =	٢ =
الدراويش والفقراء والمساكين	٥٠	١٠٠
المدرّس بمدرسة الجامع الشريف	٢	٤
١٢ طالب بمدرسة الجامع الشريف	١ لكل واحد منهم	٢ لكل واحد منهم
الإمام والمؤذن والبوّاب بمدرسة الجامع الشريف	١ =	٢ =
المدرّس بمدرسة الأمير حسين بك	٢	٤
١٢ طالب بمدرسة الأمير حسين بك	١ لكل واحد منهم	٢ لكل واحد منهم
الإمام والمؤذن والبوّاب بمدرسة الأمير حسين بك	١ =	٢ =
المدير المتولي مع خدمه	٦	١٢
آشجي باشي {رئيس الطبّاخين} مع رفقائه	٨	١٦
باش جرايجي{رئيس الإنارة} مع رفقائه	٨	١٦
المجموع	٣٩١	٧١٢

❖المصدر: س.و.ص. ٢٢٨- ٢٢٩.

VII- مسؤلية الأجيال القادمة تجاه الوقف:

بعد سرد شروط الوقف وأوجه إنفاق عائدات الأراضي الموقوفة وذكر التخصيصات من المرتبات والاطعمة لمنتسبي المؤسسات التعليمية، يتم في نهاية سند الوقفية التأكيد مرة أخرى على صحة وشرعية الوقف:

"قد تم هذا الوقف ولزم ونُفّذ حكمه وبه جُزم وصار وقفاً شرعياً مضموماً وملحقاً بالوقف الشرعي السابق المعيّن بالسندين الشرعين المحكى تاريخهما أولاً، حكمه كحكمه وشرطه كشرطه، محرماً بحرمات الله الأكيدة، مدفوعاً عنه بحوله وقوته الشديدة، لا يباع ولا يرهن ولا يناقل به ولا ببعضه، قائماً على أصوله محفوظاً

على شروطه، مسبلاً على سبيله المبينة المذكورة، آبد الآبدين ودهر الداهرين الى أن يرث الله الأرضَ ومن عليها وهو خير الوارثين' [٣٠].

و يتم تحذير كل من يحاول أن يغيّر أو يبدّل أو يُبطل شرطاً من شروطه من المحاسبة في يوم القيامة:

'فإذاً لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر ويعلم أنه الى ربه الكريم صائر، أن يغيّره أو يُبدله او يسعى في إبطاله او إبطال شرط من شروطه، فمن فعل ذلك او شيئاً منه، كان الله سبحانه وتعالى طليبه ورقيبه ومجازيه بفعله يوم التناد، يوم عطش الأكباد، يوم يكون الله تعالى هو الحاكم بين العباد' [٣١].

وثم يدعو لكل من يعمل على الحفاظ عليه وإدامته:

'ومن أعان على بقائه بيد مستحقيه وتمشيته على ما هو مقررفيه، برد الله مضجعه ولقّنه حجته وأحسن مآبه ومرجعه وجعله من الآمنين الفرحين المستبشرين الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون، فمن بدّله بعد ما سمعه فإنّماً إثمه على الذين يبدلون، إنّ الله سميع عليم' [٣٢].

ويختم بالدعاء للواقف سعادة محمد علي باشا:

'ووقع أجر سعادة الواقف المشار إليه على الله الكريم فجزاه الله كل خير بجميل صنعه المذكور وأثابه بتقبل حسناته وسعيه المشكور وادام حياته الشريفة وخلد دولته العليّة المنيفة ما لاح بدر تمام وفاح مسك ختام'.

وينتهي سند الوقفية بذكر تأريخ كتابة السند مع الصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه:

'وعلى ما جرى وقع التحرير في اليوم الخامس من شوال المنوّر، أحد شهور سنة تسع وخمسين بعد المائتين وألف (١٢٥٩) من هجرة سيدنا محمد الذي كان يرى من الأمام

---

(٣٠) س.و.ص. ٢٢٩.

(٣١) س.و.ص. ٢٢٩.

(٣٢) س.و.ص. ٢٢٩.

والخلف، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه المنسوبين إليه ما طلعت الأهلة وازدهت والى غاية كمالها إنتهت"[٣٣].

الخاتمة:

إن تحليل ودراسة سند الوقفية هذه، قد اظهر لنا بجلاء مدى الدورالأساسي الذي كانت تشكله مؤسسة الوقف في تمويل المؤسسات التعليمية في المجتمع العثماني وضمان إستمرارية تقديم خدماتها على الصعيد المعرفي والديني والأجتماعي ودورها كذلك في تنشيط الواقع الأقتصادي في المدن التي كانت تحتضن تلك المؤسسات التعليمية في نفس الوقت.

المصادر

سند الوقفية: BOA, *İrâde-i Mühimme Mektûme Defteri*, Nr: 10, s. 223-230

عمر حلمي أفندي ، أحكام الأوقاف ، إسطنبول ، مطبعة عامرة، ١٣٠٧ .

Ahmet Tabakoğlu , *Türk İktisat Tarihi*, Dergah Yayınları, İstanbul, 1994.

Ahmet Akgündüz, *İslam Hukukunda ve Osmanlı Tatbikatında Vakıf Müessesesi*, TTK, Ankara 1988.

Nazif Öztürk, "Osmanlı Döneminde Vakıflar", *Türkler*, (ed. Hasan Celal Güzel) c. X, Yeni Türkiye Yayınları, Ankara 2002.

Nejat Göyünç, "Vakıf Tesisinde Devlet Katkısı", *Osmanlı Araştırmaları*, XI, İstanbul 1991.

---

(٣٣) س.و.ص. ٢٢٩.

الملحق

صورة سند الوقفية


بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا ولي النعم على ما اوليت من تمام الاحسان ونشكرك انشاء شريف صلاتك من جزيل احسانه ونصلي ونسلم على اكرم المنعوت على الاطلاق
المبعوث ليتمم مكارم الاخلاق صلى الله وسلم عليه وعلى آله الواقفين على اقدام الطاعة واصحابه الذين سبلوا نفوسهم في سبيل الله وابدوا اتباعه

ومنها مسقاة والغربي ينتهي الى ارض محلة القصب ومنها جسر المحيط والشرقي ينتهي الى ارض ابي نجاده ومنها جسر ام دينار والقبلي ينتهي
الى بقية ارض زبابه المذكوره وارض محلة القصب ومنها جسر المحيط المتقدم ذكره وجميع القرية المسماة دفنت وما هو خص بها من ارض الطين المعمور الصالح
للزرع والزراعة التي قدرها من الفدادين المذكوره الف فدان وثمانية وتسعة وخمسون فدانا وثمانية عشر قيراطا من فدان وثمانية اسهم من قيراط المحدوده
بحدود اربعة الحد البحري ينتهي بعضه الى ارض ادريجه الاتي ذكرها وبعضه الى ارض حبيس وبعضه الى ارض ترب اقميره ومنها مسقاة وجسر والغربي
ينتهي بعضه الى ارض حبيس وبعضه الى ارض رزقة الحطبه ومنها سرو بترعة السراج وطريق والشرقي ينتهي بعضه الى ارض كفر البعيد وبعضه الى
ارض دقيره ومنها بحر القريبه وجسر قديم والقبلي ينتهي الى ارض منية علوان وكفر عليان المتقدم ذكرهما ومنها جسر قديم به طريق وجميع القرية المسماة
ادريجه الموعود بذكرها وما هو خص بها من ارض الطين المعمور الصالح للزرع والزراعة التي قدرها من الفدادين المذكوره خمسمائة فدان واحد عشر فدانا
وقيراط واحد من فدان واربعة اسهم من قيراط المحدوده بحدود اربعة الحد البحري ينتهي الى ارض الوزيريه ومنها جسر قديم به طريق والغربي ينتهي
بعضه الى ارض الناحية المذكوره وبعضه الى ارض حبيس ومنها جسر قديم به طريق والشرقي ينتهي الى ارض دقيره ومنها جسر قديم والقبلي
ينتهي بعضه الى ارض دفنت وبعضه الى ارض حبيس ومنها مسقاة وجميع القرية المسماة محلة اسحاق وما هو خص بها من ارض الطين المعمور الصالح للزرع
والزراعة التي قدرها من الفدادين المذكوره الف فدان وسبعمائة واحد وثلاثون فدانا واثنا عشر قيراطا من فدان المحدوده بحدود اربعة الحد البحري
ينتهي بعضه الى ارض خراجه الاتي ذكرها ومنها بحر الزاويه وبعضه الى ارض نفره ومنها جسر قديم وبعضه الى ارض الشمارقه ومنها جسر والغربي
ينتهي بعضه الى ارض خراجه وبعضه الى ارض الطايفه وبعضه الى ارض نفره ومنها بحر الزاويه والشرقي ينتهي الى ارض الشمارقه ومنها جسر قديم به طريق
والقبلي ينتهي بعضه الى ارض الطايفه ومنها جسر المحيط وبعضه الى ارض مبتول ومنها جسر قديم وبعضه الى ارض كفر مبتول ومنها ترعة وجسر قديم
وجميع القرية المسماة خراجه الموعود بذكرها فيما تقدم وما هو خص بها من ارض الطين المعمور الصالح للزرع والزراعة التي قدرها من الفدادين المذكوره ثمانمائة
فدان وستة وتسعون فدانا وقيراط واحد من فدان وثمانية اسهم من قيراط المحدوده بحدود اربعة الحد البحري ينتهي بعضه الى ارض كفر المر العبيد
الصغير ومنها جسر قديم يعرف بابي بخيله وبعضه الى ارض نفره ومنها جسر يعرف بابي عفريته بجوار سرقية حبيس والغربي ينتهي الى ارض كفر عبد السلف
ذكره ومنها جسر مسجد يعرف بابا فشا وتجديد سعادة الخديوي الواقف المشار اليه والشرقي ينتهي بعضه الى ارض محلة اسحاق وبعضه الى ارض نفره
وبعضه الى ارض الجعفري ومنها بحر الزاويه وجسر الملقة وبه طريق والقبلي ينتهي بعضه الى ارض محلة اسحاق ومنها بحر الزاويه وبعضه الى ارض الطايفه
ومنها جسر قديم به طريق المشتمل القرى الثمانية المذكوره اولا مع ما اضيف اليها من حصة زبابه المذكوره على ثمانية الاف فدان ومائة وخمسة عشر
فدانا وثلاثة قراريط من فدان حسبما ذكر تفصيلا والمعروف جميع الاراضي بجفلك كفر الشيخ وملحقاته وتوابعه والمشتمل جميع القرى التسعة المذكوره
جميعها على الفين وستمائة وسبعة وعشرين فدانا وثلاثة عشر قيراطا من فدان وثمانية اسهم من قيراط حسب البيان المذكور والمعروف اصلها ما خرج
من القريتين المذكورتين بجفلك محلة اسحاق وتوابعه فجملة ما هو خص بالقرى العشر المذكوره وما معها من الحصة الموقوفات المحدوده اعلاه من ارض الاطيان
المعموره الصالحة للزرع والزراعة من الفدادين المعتبره بالمساحة الديوانية عشرة الاف فدان وسبعمائة فدان واثنان واربعون فدانا وستة عشر قيراطا
من فدان وثمانية اسهم من قيراط الكائن ذلك جميعه باقليم الغربية من اقاليم المصريه بحده وحدوده وحقوقه ومعالمه ورسومه وما يعرف به وينسب اليه
شرعا المعلوم ذلك كله عند سعادة الخديوي الواقف الموكل وحضرة جناب وكيله المشار اليه العلم الشرعي النافي للجهالة شرعا والجاري ذلك جميعه في
يد سعادة الوزير الواقف الموكل المشار اليه وفي ملكه وتصرفه وتحته وحيازته واختصاصه الشرعي بمفرده خاصة الى يوم تاريخه بشهادة بذلك التقسيط
الديواني المكلل بالختم والعلامة على العادة الجارية في ذلك الجامع لتقسيط المذكور لتلك القرى وغيرها من قرى الجفالك والمسطر فيه انعاما عليه
من غير مال مرقومة من دفاتر الالتزامات محققة بقلم الرزنامه بديوان الروزنامة العامره المؤرخ نيا بتحنيه اولها خامس عشري شعبان سنة سبع وستين
ومائتين بعد الالف واخرهما خامس ذي الحجة الحرام سنة ثمان وستين ومائتين بعد الالف الموضوع على ذلك بمقتضى الوقف المذكور وقفا صحيحا شرعيا
وحبسا صريحا مرعيا وحكما والحاقا محررا وتحبيسا على الدوام مقررا حاويا لشرائط الصحة والانعقاد خاليا عن موجبات البطلان والفساد قاطعا للنزاع

لا يبطل بتقادم دهر ولا بمرور اختلاف عصر بل كلما مر عليه زمان اكده او اتى عليه اوان زاده وشيده ابد الابدين ودهر الداهرين الى ان يرث الله
الارض ومن عليها وهو خير الوارثين انشا [illegible] حضرة [illegible] المومى اليه وقف سعادة المذبور موكل المشار اليه من وقته تاريخه [illegible] الله
كل ما يتمناه وجعل [illegible] على اقامة شعائر [illegible] كل من المدرس والمكتب والكتبخانة الكائنة بمدينة [illegible] عن
صروف الدهر [illegible] المعروف كل من المدرسة والمكتب والكتبخانة المذكورين بانيا وتجديد [illegible] المذبور الواقف الموكل المشار اليه [illegible]
موكل المشار اليه شروطا [illegible] على شروط المعينة بمقتضى وقف الشرعية [illegible] تاريخها اعلاه [illegible] العمل بها فوجب [illegible]
منها ان يوجر [illegible] اراضي القرى الموقوفة المذكورة في كل سنة من السنين بمبلغ قدره من القروش [illegible] كل قرش منها اربعون نصف فضة [illegible]
الف قرش وتسعة وعشرون [illegible] قرش وسبعمائة قرش وسبعة قروش وتسعة انصاف فضة بحساب كل فضة منها اربعون قرشا بحيث يجعل هذا
المبلغ ممن يضع يده على تلك الاراضي الموقوفة المذكورة كائنا من كان ومنها ان يصرف بعض هذا المبلغ المحصل في ترميم [illegible] في كل سنة
[illegible] كل من المدرس والمكتب والكتبخانة المذكورين بصرف [illegible] المذكور في [illegible]
[illegible] المبلغ المذكور بعد [illegible] الموعود [illegible]
[illegible]
[illegible] الوقف [illegible]
[illegible] في كل سنة [illegible]
[illegible]
[illegible] في كل ليلة من ليالي شهر رمضان الكريم [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الف قرش وثمانمائة وسبعة عشر قرشا [illegible] في كل سنة [illegible]
[illegible] الوقف [illegible]
[illegible] في كل سنة [illegible]
الف قرش [illegible] ومنها ما يعطى للافندي المدرس الاول في كل شهر [illegible] قرش [illegible]
ومنها ما يعطى للافندي المدرس الثاني في كل شهر [illegible] قرش [illegible] ومنها ما يعطى للافندي امام المدرسة في كل شهر [illegible]
قرشا [illegible] ومنها ما يعطى للافندي المؤذن في كل شهر عشرة قروش [illegible] ومنها ما يعطى للافندي [illegible]
الكتب الاول في كل شهر اربعون قرشا [illegible] ومنها ما يعطى للافندي محافظ الكتب الثاني في كل شهر اربعون قرشا [illegible]
[illegible] ومنها ما يعطى للافندي محافظ الكتب الثالث في كل شهر [illegible] قرشا [illegible] ومنها ما يعطى
للافندي [illegible] في كل شهر خمسة وعشرون قرشا [illegible] ومنها ما يعطى للافندي [illegible] الكتب [illegible] في كل
[illegible] قرشا [illegible] ومنها ما يعطى للافندي الخليفة الاول للكتب في كل شهر خمسة وعشرون قرشا [illegible]
ومنها ما يعطى للافندي الخليفة الثاني بالكتب في كل شهر خمسة عشر قرشا [illegible] ومنها ما يعطى لبواب المدرسة في كل شهر
[illegible] قرشا [illegible] ومنها ما يعطى للفراش في كل شهر [illegible] قرشا ونصف [illegible] قرشا ونصف [illegible]
شهر [illegible] ما ذكر من الزيادة [illegible] في كل شهر الف قرش واحد وسبعة قروش ونصف [illegible] قبل هذا البيان [illegible]
ما يصرف فيما [illegible] والصدقات [illegible] بيانها فمبلغ قدره في كل سنة [illegible] الف قرش وثمانية واربعون [illegible]

قرش وثمانية واربعون قرشاً وثلث الصافي فقد نفيد على حضرة الافندي المتولي المدير المومى اليه حفظ هذا المبلغ المشار المذكور وحوالي ما فضل

من محصولات الجزيرة المذكورة تحت يده بخزينة الوقف العامرة حسب الشرط لذلك ثم ان حضرة سعادة الواقف المشار اليه لما عينه كلا من الاوقاف التي تشترى

من كل من مصر ومدينة قوالة المحروستين برسم الطعام للطعام وعلى الاصناف بيده مقدار ما يدفع منه في كل يوم من ايام السنة ومقدار ما يصرف لكل شخص من ارباب الوظائف

وطلبة العلم وملازميهم وصبيان المكتب وملازميهم وخدمة مدرسة المذكورة وغيرهم من الفقراء والمساكين الواردين عليها وكذا ارباب الوظائف الذين هم

في كل من مدرسة الجامع الشريف ومدرسة الامير حسين بك الكائنتين بمدينة قوالة المحروسة حسب ما يذكر فيه فاما ما يرتب من ذلك لاداره مطبخ المدرسة المذكورة

بعين المشورة فهو كل يوم من الايام على ممر السنين والاعوام فثلاث وستون اقة من الارز وسبع اقة ونصف اقة وثمانية اقة من اللحم واربع اقة ونصف اقة

وثمنه اقة من السمن البلدي وافنان وثلاثة ارباع اقة من الملح المطبخ واربع اقة وخمسة اقة من البصل وثمانون اقة من الحطب واما ما يرتب للعمل الشوربة الغمي وقت الظهر كل يوم

من الايام خلال ايام شهر رمضان الكريم فهو اثنان وسبعون اقة من حب القمح الحنطة واربع اقة ونصف اقة من السمن البلدي وثمانون اقة وثلاثة ارباع اقة من البصل

واربع اقة ونصف اقة من الحطب واما ما يرتب لعمل الزردة وتوسعة الطعام في كل ليلة من ليالي شهر رمضان الكريم وفي كل ليلة اثنين وليلة جمعة

من ليالي سائر الشهور مضمون ذلك ومضافاً الى ما ترتب يومياً في وقت الطبخ للطعام المنصوص عليهما اعلاه فهو مائة اقة وتسع وثلاثون اقة من الارز وثلاث

وستون اقة من اللحم واحدى وعشرون اقة ونصف اقة واربعون درهماً من السمن البلدي وتسع اقة من الحمص وافنان وثمانية ارباع اقة من الملح المطبخ واثنان وثلاثون

اقة ومائة وستون درهماً من العسل واربع اقة ونصف اقة من الحطب يطبخ ذلك جميعه بمطبخ مدرسة سعادة الخديوي الواقف المشار اليه في اوقات المعينة والمصرف الى

جهاته الآتي بيانها واما ما يرتب لعمل جراية الخبز في كل يوم من ايام السنة فهو مائة اقة واربع وعشرون اقة من دقيق الحنطة وثمان اقة وربع اقة من الملح الطعام

واربع اقة من الحطب يصنع ذلك سبعمائة قرص واثنا عشر قرصاً من الخبز النظيف بحيث تكون زنة القرص الواحد من ذلك مائة درهم كل ذلك حسبما يكم

المدرسة وطلبة العلم وملازميهم وصبيان المكتب وملازميهم وخدمة المدرسة وغيرهم ممن يذكر فيه تفصيلاً فاما ما يصرف كل يوم لحضرة الافندي المدرس الاول

فاربع طاسات في كل وقت من الاوقات المرتب فيها الطبخ مما يطبخ في المطبخ المذكور من شوربة الارز وشوربة القمح والزردة والعسل والارز المعينة

وثمانية اقراص من الخبز في اليوم فقط واما ما يصرف كل يوم لحضرة الافندي المدرس الثاني فثلاث طاسات في كل وقت من الاوقات المرتب فيها الطبخ

مما ذكر وستة اقراص من الخبز في اليوم فقط واما ما يصرف كل يوم لحضرة الافندي الحافظ القرا فثلاث طاسات في كل وقت من الاوقات المذكورة وستة اقراص

من الخبز في اليوم فقط واما ما يصرف كل يوم لكل واحد من المحافظين على الكتب الموقوفة الاول والثاني والثالث فثلاث طاسات في كل وقت من الاوقات المذكورة

وستة اقراص من الخبز في اليوم فقط واما ما يصرف كل يوم لحضرة الافندي امام المدرسة فثلاث طاسات في كل وقت من الاوقات المذكورة وستة اقراص من الخبز

في اليوم فقط واما ما يصرف كل يوم لحضرة الافندي خواجة المكتب فثلاث طاسات في كل وقت من الاوقات المذكورة وستة اقراص من الخبز في اليوم فقط

واما ما يصرف كل يوم لحضرة الافندي الخطاط كاتب المشق فطاستان اثنتان في كل وقت من الاوقات المذكورة واربعة اقراص من الخبز في اليوم فقط واما ما يصرف

كل يوم لكل واحد من طلبة العلم المائة والملازمين لهم الثمانية لعشرة منهم فطاسة واحدة في كل وقت من اوقات الطبخ المذكورة وقرصان اثنان من الخبز في اليوم

واما ما يصرف كل يوم لكل من صبيان المكتب الخمسين وكل ملازم من ملازميهم العشرة فطاسة واحدة في كل وقت من الاوقات المذكورة وقرص واحد من الخبز في اليوم

فقط واما ما يصرف كل يوم لكل واحد من الخليفة الاول والخليفة الثاني بالمكتب المذكور فطاسة واحدة في كل وقت من اوقات الطبخ المذكورة وقرصان

اثنان من الخبز في اليوم فقط واما ما يصرف كل يوم لكل واحد من المستحفظ الاول والثاني فطاسة واحدة في كل وقت من الاوقات المذكورة وقرصان اثنان

من الخبز في اليوم فقط واما ما يصرف كل يوم لكل واحد من الافندي المؤذنين والبواب والفراشين والكناسين فطاسة واحدة في كل وقت من الاوقات المذكورة

وقرصان اثنان من الخبز في اليوم فقط واما ما يصرف كل يوم برسم الدراويش والفقراء والمساكين الواردين على المدرسة المذكورة فخمسون طاسة في كل وقت من الاوقات

الطبخ المشروح ومائة قرص من الخبز في اليوم فقط واما ما يصرف كل يوم برسم الافندي المدرس بمدرسة الجامع الشريف المتقدم ذكره فطاستان اثنتان في كل وقت

من الاوقات المرتب فيها الطبخ واربعة اقراص من الخبز في اليوم فقط واما ما يصرف كل يوم لكل واحد من طلبة العلم الاثني عشر طالباً والافندي الامام والمؤذن

والبواب الذين هم بمدرسة الجامع الشريف المذكور فطاسة واحدة في كل وقت من الاوقات المذكورة وقرصان اثنان من الخبز في اليوم فقط واما ما يصرف

كل يوم برسم الافندي المدرس بمدرسة الامير حسين بك المتقدم ذكرها فطاستان اثنتان في كل وقت من الاوقات المشروحة واربعة اقراص من الخبز في اليوم

وستمائة وخمسة وتسعون فدانا وسبعة قراريط من فدان وعشرون سهما من قيراط المحدودة بحدود اربعة الحد البحري ينتهي بعضه الى اراضي ابي
تمادة الاتي ذكرها وفيها جسر السنانية وبعضه الى اراضي منية القصب وفيه محادة والغربي ينتهي بعضه الى روينه وفيه خليج الفيوم وبعضه الى اراضي
النطاف وفيها جسر الروائم وبعضه الى اراضي منية القصب بقية حوض الطاره زراعة كفر الشيخ المذكور وفيها جسر الجيد والشرقي ينتهي بعضه منية علوان الى اراضي
الاتي ذكرها وفيها سرو برخة المراج وبعضه الى اراضي كفر الحرادي بحوض المصه وفيه سرو وطريق والقبلي ينتهي بعضه الى اراضي كفر الحرادي بحوض المصه
المذكور وفيه السرو والطريق وبعضه الى اراضي منية علوان وفيها طريق وبعضه الى اراضي النطاف وفيها جسر به طريق وجميع القرية المسماة منية علوان
وما هو خص بها من اراضي الطين المعمور الصالح للزرع والزراعة التي قدرها من الفدادين المذكورة تسعمائة فدان واحد وثمانون فدانا واربعة عشر قيراطا من فدان
المحدودة بحدود اربعة الحد البحري ينتهي بعضه الى اراضي وقف الاتي ذكرها والى برخة البيطة وفيها جسر قديم به طريق وبعضه الى اراضي
كفر عسكر الاتي ذكره وفيها طريق والغربي ينتهي بعضه الى اراضي كفر الشيخ المتقدم ذكره وفيها سرو برخة المراج وبعضه الى اراضي برخة البيطة
وفيها السرو المذكور والشرقي ينتهي الى اراضي كفر عسكر وفيها بحر السقونة وخليج الدبه والقبلي ينتهي بعضه الى اراضي سخا وبعضه الى اراضي كفر ابي طبل وفيها
جسر به طريق وبعضه الى اراضي كفر عسكر بحوض المعافره وفيها بحر السقونة المذكور وجميع القرية المسماة كفر عسكر وما هو خص بها من اراضي الطين المعمور الصالح
للزرع والزراعة التي قدرها من الفدادين المذكورة الف فدان واربعة فدانا وسبعة قراريط من فدان المحدودة بحدود اربعة الحد البحري ينتهي بعضه الى
اراضي قرابه (?) الاتي ذكرها المفرزة من منية علوان وفيها محادة وبعضه الى اراضي منية علوان المتقدم ذكرها وفيها بحر السقونة وهو غير مستعمل وبعضه الى اراضي
وقف وفيها جسر قديم به طريق والغربي ينتهي الى منية علوان وفيها بحر السقونة وخليج الدبه المتقدم ذكرهما وهما غير مستعملين والشرقي ينتهي الى قرابه (?) المفرزة
من منية علوان وفيها محادة وخليج الدبه والقبلي ينتهي بعضه الى اراضي سخا وكفر ابي طبل وفيها جسر به طريق وبعضه الى اراضي منية علوان وفيها طريق ومحموديه
وجميع القرية المسماة ابي تمادة وما هو خص بها من اراضي الطين المعمور الصالح للزرع والزراعة التي قدرها من الفدادين المذكورة ثمانمائة فدان وسبعة و
فدانا وعشرون قيراطا من فدان وعشرون سهما من قيراط المحدودة بحدود اربعة الحد البحري ينتهي بعضه الى اراضي حلبيس المعمور والاراضي شبرى سنبت (?) وبعضه
الى اراضي كفر المشتى البحري الاتي ذكرهما وفيها زرع سجره (?) والغربي ينتهي بعضه الى كفر المشتى ايضا وفيها جسر قديم به طريق وبعضه الى اراضي منية القصب
وفيها الجسر المذكور والشرقي ينتهي الى اراضي برخة البيطة وفيها زرع سجره والقبلي ينتهي بعضه الى اراضي كفر الشيخ المتقدم ذكره وبعضه الى اراضي منية القصب
وفيها زرع وجسر به طريق وجميع القرية المسماة شبرى سنبت وما هو خص بها من اراضي الطين المعمور الصالح للزرع والزراعة التي قدرها من الفدادين المذكورة
الف فدان ومائتان وثمانية وعشرون فدانا وستة عشر قيراطا من فدان وستة عشر سهما من قيراط المحدودة بحدود اربعة الحد البحري ينتهي بعضه الى
حوض البركة من زمام حلبيس السالف ذكرها المضاف الى ابيونه (?) وفيها بحر جاري وجسر الحمار وبعضه الى اراضي الوزيرية وفيها جسر قديم والغربي
ينتهي بعضه الى اراضي النجابيه (?) وفيها بحر مقيحه (?) وبعضه الى اراضي كفر المشتى البحري وفيه مسقاة والشرقي ينتهي بعضه الى اراضي وقف وفيه زرع الراجح
وبعضه الى اراضي ادريجه (?) الاتي ذكرها وفيها جسر قديم به طريق والقبلي ينتهي بعضه الى اراضي ابي تمادة المتقدم بيانها وفيها جسر به طريق
وبعضه الى اراضي كفر المشتى المذكور وفيها محادة وجميع القرية المسماة كفر المشتى البحري وما هو خص بها من اراضي الطين المعمور الصالح للزرع والزراعة
التي قدرها من الفدادين المذكورة خمسمائة فدان وخمسة عشر فدانا وتسعة عشر قيراطا من فدان وعشرون سهما من قيراط المحدودة بحدود اربعة
الحد البحري ينتهي بعضه الى اراضي حلبيس وبعضه الى اراضي النجابيه وفيها محادة والغربي ينتهي بعضه الى اراضي منية القصب وبعضه الى اراضي النجابيه
وفيها جسر والشرقي ينتهي بعضه الى اراضي حلبيس وفيها بحر الحمار وبعضه الى اراضي ابي تمادة وفيها جسر قديم به طريق والقبلي ينتهي بعضه
الى اراضي منية القصب وزنابه (?) الاتي ذكرها وبعضه الى اراضي ابي تمادة وفيها محادة وزرع سجره وجميع الحصة التي قدرها الربع ثمنه
قراريط كوامل وزيادة مع ما ذكر تكونه اربعة قراريط من القرية المسماة زنابه المضاف ذلك الحصة المذكورة الى كفر المشتى البحري المذكور والداخل في
زمامه وما هو خص بها من اراضي الطين المعمور الصالح للزرع والزراعة التي قدرها من الفدادين المذكورة مائتان وعشرون فدانا وثمانية عشر
قيراطا من فدان وثمانية اسهم من قيراط المحدودة اراضي الحصة المذكورة بحدود اربعة الحد البحري ينتهي الى اراضي كفر المشتى البحري بحوض البركة وجسر

قرشاً وهذا المبلغ المذكور ينقسم الى قسمين قسم يصرف فيما هو مرتب من الشهريات والسنويات وقسم يصرف فيما يشترى من الاصناف اللازم شراؤها
من ميزانية فوائد المحروس من اللوازم على الطعام المرتب في الاوقات الاول بياناً وغير ذلك من لوازم يوم عاشوراء وعلى المولد النبوي الشريف وسائر اللوازم
على النص والترتيب المشروح فيه فاما ما يصرف فيما هو مرتب من الشهريات والسنويات فيبلغ قدره خمسة واربعون الف قرش ومائة وعشرون قرشاً
حسب ما بين فيه فما هو مرتب من ذلك لحضرة الافندي المتولي المدير مع خدمه في كل شهر الف قرش واحد وما هو مرتب لباش جراحي مع خلفائه
في كل شهر تسعمائة قرش وما هو مرتب لباش انجي مع رفقائه في كل شهر سبعمائة قرش وذلك خلاف السنوي المرتب له الآتي بيانه وما هو مرتب
للافندي الحافظ القارئ في كل شهر اربعمائة وخمسون قرشاً وما هو مرتب لمستحفظ الكتب الاول في كل شهر ثلاثمائة قرشاً وما هو مرتب لمستحفظ الكتب الثاني
في كل شهر ثلاثمائة قرشاً ايضاً وما هو مرتب لستة نفر من طلبة العلم يقرؤن تحت الاجزاء في كل شهر ثمانمائة قرش بحساب كل واحد منهم مائة وثلاثون قرشاً
وما هو مرتب للسقا الذي يقوم بوظيفة سقاية الما في المدرسة في كل شهر ثلاثون قرشاً وما هو مرتب لكناس المدرسة في كل شهر سبعة عشر قرشاً
ونصف قرش فجملة ما رتب للمذكورين في كل شهر ثلاثة الاف قرش واربعمائة وسبع وخمسون قرشاً ونصف قرش يبلغ قدرها سنوياً احدى واربعين
الف قرش واربعمائة وتسعون قرشاً وما هو مرتب على سبيل الصدقة والاحسان برسم مائة شخص وواحد من الفقراء والمساكين المحتاجين من اهل مدينة
المذكورة ذكوراً واناثاً في كل سنة ثلاثة الاف قرش وثلاثون قرشاً بحساب كل واحد منهم ثلاثون قرشاً بشرط ان يعطى كل منهم استحقاقه في يده
حضرة المتولي المدير وان يحرر في كل سنة دفتر باسمائهم شخصاً شخصاً بعد اثباته وجودهم على قيد الحياة وان يكون اعتبار اعطائه في غرة المحرم
غاية ذي القعدة الحرام في كل سنة وما هو مرتب لباش انجي المتقدم ذكره خاصة زيادة في كل سنة زيادة على مرتبه الشهري المتقدم ستمائة قرش فجملة
الشهري والمرتب السنوي خمسة واربعون الف قرش ومائة وعشرون قرشاً موافقة لجملته السابقة واما ما يصرف فيما يشترى من الاصناف التي تشترى
فوائد المحروس وغيرها من اللوازم الآتي بيانها فيبلغ قدره مائة الف قرش والفان وتسعمائة واربعون قرشاً حسب ما بين فيه فهو ثمن عشرة الاف اقة ومائة
وتسع وسبعين اقة من اللحم واربعة الاف اقة ومائتين واربع وثمانين اقة ونصف اقة من الملح والقند وسبعمائة اقة واثنين وعشرين اقة ونصف اقة من
واربعة الاف اقة واحدى واربعين اقة من الحطب وثلاثة الاف اقة وثمانين وثلاث وعشرين اقة وثمانين درهماً من العسل كل ذلك برسم ادارة الطبخ والمطبخ
بيانه مبلغ قدره سبعة وثمانون الف قرش وتسعمائة واحد واربعون قرشاً ونصف قرش وما هو برسم موسم عاشوراء مبلغ قدره الف قرش واحد
ومائتين وسبعون قرشاً منها ما هو ثمن مائة وثمانين اقة من العسل ايضاً ومنها ما هو ثمن ثلاث اقق من ماء الورد ومنها ما هو ثمن [illegible] ومنها ما هو ثمن
ثلاث اقق من الحمص ومنها ما هو ثمن ستة اقق من اللوبيا ومنها ما هو ثمن ثلاث اقق من الفول ومنها ما هو ثمن خمس اقق من اللوز المقشور ومنها ما هو ثمن عشرة
من الفستق ومنها ما هو ثمن خمس اقق من الزبيب الخالي من البزر وهذا خلاف مائة وعشرين اقة من حب الحنطة المشترى من مصر المحروسة برسم عمل [illegible]
الموسم المذكور حسب ما تقدم شرحه وما هو برسم عمل المولد النبوي الشريف في الليلة الثانية عشرة من شهر ربيع الاول مبلغ قدره مائتا قرش وثمانية وسبعون
ونصف قرش منها ما هو ثمن عود بخور وماورد سبعة وعشرون قرشاً ونصف قرش ومنها ما هو برسم من يقرأ المولد الشريف ستون قرشاً ومنها ما هو برسم
عشرة من القراء العظام الذين يعقب قراءة المولد ثلاثون قرشاً ومنها ما هو برسم من يدعو بعد ذلك للسلطان المذكور وللواقف المشار اليه بخصوصه ولعموم المسلمين
قرشاً ومنها ما هو برسم من يقوم بخدمة الجالسين في مجلس قراءة المولد الشريف المذكور ثلاثون قرشاً ومنها ما هو برسم الصدقة على الفقراء والمساكين في تلك الليلة
ثلاثون قرشاً وهذا خلاف الحلاوى المعينة بيانه المخصوص بشربها لاهل المدرسة والمكتب والواردين في تلك الليلة الشريفة وما هو برسم لوازم متفرقة كثيرة يجب بعضها
على الخزينة فمنه ختوم الفقراء والمدرسة وغير ذلك مما يحتاج اليه من الامور اللازمة مبلغ قدره سبعة الاف قرش وتسعمائة واحد وعشرون قرشاً وما هو برسم
المصاريف الجزئية اللازمة في ادارة المطبخ مبلغ قدره ستة الاف قرش فجملة ما هو مرتب صرفه في ما يعينه من ثمن الاصناف والمرتبات المذكورة مبلغ
مائة الف قرش والفا قرش وتسعمائة واربعون قرشاً كما هو محرر باجمالها المرقوم وهذا حسب السنة الآتية فاما فيما يستقبل من الزمان فيؤخذ كل سنة [illegible]
الجاري ويحرر دفتر مشتمل على البيان كما تقدم التنصيص عليه وما كان من الشروط المخصوصة السالف ذكرها ابتداءً السابق بعد صرف ثمن الاصناف التي تشترى
نقداً عيناً لاجل صرف بعضها فيما هو معين من المرتبات وحفظ ما يفضل منه بعد ذلك مخصوصاً ويضاف الى ما فضل من محصولات جزيرة [illegible] في خزينة الوقف
العامرة تحت يد المتولي المدير ليصرف منها في مستقبل الزمان ما هو الضروري اليه من لوازم العمارة وكان جملة ما صرف سنة [illegible] حسب ما تقدم بيانه مفصلاً
مبلغاً قدره ثمانمائة الف قرش وتسعون الف قرش واربعمائة وسبعة وستون قرشاً وجملة ما فضل بعد ذلك فبلغ مبلغاً قدره تسعة وثلاثون الف

فقط واما ما يصرف كل يوم لكل واحد من طلبة العلم الاثنى عشر طالبا والامام والمؤذن والبواب المرتبين بمدرسة الامير حسين بك المذكوره ثلاثة [illegible]
في كل وقت من الاوقات المشروحه وقرصان من الخبز في اليوم فقط واما ما يصرف كل يوم لحضرة المدير المتولي مع خدمه خمس طاسات في كل وقت من الاوقات
المذكوره واثنا عشر قرصا من الخبز في اليوم فقط واما ما يصرف لكل يوم لاوجاقباشي مع رفقائه فثمانية طاسات في كل وقت من الاوقات المذكوره وستة عشر
قرصا من الخبز في اليوم فقط واما ما يصرف كل يوم لبيت جراجي مع رفقائه فثمانية طاسات في كل وقت من الاوقات المشروحه وستة عشر قرصا من الخبز في اليوم
فقط فجملة المرتب صرفه من مطبخ المدرسة كل يوم من الايام في كل وقت من اوقات الطبخ المعينة ثمانية [illegible] واحدى وتسعون طاسا وجملة المرتب صرفه من الخبز كل يوم
من الايام سبعمائة قرصه واثنا عشر قرصا من اقراص الخبز كما تقدم موضحا بالبيان فقد تم هذا الوقف ولزم ونفذ حكمه وبه جزم وصار وقفا مرعيا مضبوطا ومحفوظا
بالقبض الشرعي [illegible] بالسنية الشرعية المحكي فيها [illegible] او لو حكم حاكم وشرط كشرط محرما بحرمات الله الاكيده مدفوعا عنه بحوله وقوته الشديده لا يباع
ولا يرهن ولا يناقل به ولا ببعضه قائما على اصوله محفوظا على شروطه مسبلا مع سبيله المبينة المذكوره ابد الابدين ودهر الداهرين الى ان يرث الله الارض
ومن عليها وهو خير الوارثين فاذا لا يحل لاحد يؤمن بالله واليوم الاخر ويعلم انه الى ربه الكريم صائر ان يغيره او يبدله او يسعى في ابطاله او ابطال شرط من شروطه
فمن فعل ذلك او شيئا منه كان الله سبحانه وتعالى حسيبه وحسيبه ورقيبه ومجازيه بفعله يوم التناد يوم عطش الاكباد يوم يكون الله تعالى هو الحاكم بين العباد
ومن اعان على بقائه بين مستحقيه وتمشيته على ما هو مقرر فيه برد الله مضجعه ولقن حجته واحسن مآبه ومرجعه وجعله من الآمنين الفرحين المستبشرين الذين لا خوف عليهم
ولا هم يحزنون فمن بدله بعدما سمعه فانما اثمه على الذين يبدلونه ان الله سميع عليم ووقع اجر الواقف المشار اليه على الله الكريم فجزاه الله كل خير عن [illegible]
المذكوره واثابه بتقبل حسناته ومسعاه المشكور وادام حياته الشريفه في ظل دولة العلية المنيفة ما لاح بدر تمام وفاح مسك ختام [illegible] وقع التحرير
في اليوم الخامس عشر من شهر شوال المكرم احد شهور سنة تسع وخمسين بعد الالف والمائتين من هجرة سيدنا محمد الذي كان [illegible] من الامام المصطفى صلى الله عليه وسلم وعلى اله
وصحبه المنسوبين اليه ما طلعت الاهلة وازدهت [illegible]

37. Gabartî, IV, 190/265.

38. Gabartî, III, 39-40/63.

39. Gabartî, III, 248/377.

40. Gabartî, IV, 120/170.

41. Au point que, en 1800, les membres du Divan de Menou condamnent, avec l'accord et en fait à l'instigation du général, la conduite des «hommes qui...se disant saints, courent les rues nus ou presque nus et se livrent en public à des actions condamnées... agissements qui sont interdits. Ils vont contre notre foi *(dîn)*, nos lois *(shar')* et notre tradition *(sunna)*» (Vincennes, B 6, 59. Ordre du jour de Menou, 30 décembre 1800). Gabartî, III, 141/224.

42. Gabartî, II, 106/178. Gabartî évoque encore cet illuminé en III, 80/126 (1799) et lui consacre même une notice biographique en II, 248/412 (année 1207/1792-3), dans laquelle pour qualifier les foules que déplace ce saint, il emploie le vocable plus neutre de *nâs* («les gens»).

43. Gabartî, III, 13/20.

44. Voir «Deux leaders populaires».

45. Gabartî, *Mudda*, 67/93-94. Miot (Jacques François), *Mémoires pour servir à l'histoire des expéditions en Egypte et en Syrie*, Paris, 1804, 83. Voir aussi Gabartî, II, 9/11 ; III, 91/142 ; III, 240/365 ; III, 330/506.

46. Ranimai (Ahmad ibn Zanbal al-), *Kitâb futûh Misr*, BN Paris, arabe, 1838, 124b.

47. Gabartî, II, 13-18. Les *yûldâsh* étaient des artisans et des boutiquiers enregistrés d'une manière fictive dans les milices.

48. Gabartî, III, 240/365.

49. Gabartî, IV, 108/154.

50. Crecelius (Daniel) et Badr (Hamza), «An agreement between the *'Ulama'* and the Mamluk Amirs in 1795», in *Dirâsât fî tarîkh Misr...fi l-'asr al-'uthmânî*, D. Crecelius *et al.* éd., Le Caire, 1997.

16. Toru (Miura), 431.

17. Gabartî, 1, 417/700.

18. Gabartî, III, 10-11/17-18.

19. Mentions nombreuses par Gabartî, notamment: II, 106/178 (1786) ; II, 114/190 (1786) ; III, 10/17 (1798); III, 11/18 (1798); III, 48/76 (1799); III, 93/145, 94/146 (1800); III, 240/365, 248/377 (1803) ; III, 333/511 (18O5) ; IV, 190/265 (1813).

20. Dozy (R), *Supplément aux dictionnaires arabes,* Leide-Paris, 1927, I, 197. Gabartî, II, 93/157 (1785); II, 115/191 (1786); III, 10/18, 11/18, 13/20, 30/48 (1798); III, 42/67 (proclamation), 48/76 (1799). Gabartî, *Mudda (Al-Jabartî's chronicle,* éd. et trad. S. Moreh, Leiden, Brill, 1975), 29/57, 83/109. «Une complainte arabe sur l'expédition française en Egypte», Georges Colin, *BIFAO* 18 (1921), 220. Colin traduit par «chanteur des rues». N. Turc, *Chronique d'Egypte, 1798-1804,* éd. et trad. G. Wiet, Le Caire, 1950, 28/41, 124/55.

21. Dozy, II, 231. Gabartî, I, 317/529 (1768); II, 152/250 (1787); II, 189/312 (1790): III, 25/40 (1798) ; III, 99/154 (1800); III, 297/456 (1804) ; III, 336/515 (1805).

22. Dozy, I, 273. Gabartî, III, 48/76 (1799); III, 93/145 (1800).

23. Dozy, I, 592. Gabartî, III, 25/40 (1798); III, 93/144 (1800). *Mudda,* 71/97.

24. Dozy, I, 758. Gabartî, II, 105/176 *(1786). Mudda,* 71/97.

25. Gabartî, I, 306/510, où il est traduit par «vagrants».

26. Gabartî, III, 94/146 (1800) ; III, 297/456 (1804) ; III, 336/515 (1805).

27. Voir notre article «Quartiers et mouvements populaires» et sa carte.

28. Gabartî, 111,331/506,336/515.

29. Jomard, 662, 696.

30. Gabartî, III, 48/76. Traduits respectivement par «vagabond», «rabble», «scum».

31. Vincennes, B6 60, Divan à Menou, 1800. Gabartî, III, 163/ 254.

32. Gabartî, III, 336/515. Galila El Kadi et Alain Bonnamy, *La Cité des Morts,* Liège Mardaga, 2001.

33. Artisans et commerçants, 433-449. «Deux leaders populaires».

34. Lecerf (J.) et Tresse (R.), «Les 'Arâda de Damas», BEO, 7-8, pp. 237-264. On est malheureusement moins précisément renseigné pour Le Caire. Voir l'étude de Nawâl al-Messiri, «The concept of the hâra», *Annales Islamologiques,* 15, 1979, pp. 313-348.

35. Voir dans Gabartî: *Hasharât,* III, 25/40 (1798); III, 91/142 (1800). *'Usab,* II, 13/17 (1777) ; III, 331/508 ; 336/515 (1805).

36. Gabartî, IV, 120/170.

Notes

1. Voir : Chevalier (Louis), *Classes laborieuses et classes dangereuses à Paris,* Paris, Pion, 1958; Hobsbawm (Eric), *Primitive rebels,* New York, 1959; Cahen (Claude), *Mouvements populaires et autonomisme urbain dans l'Asie musulmane du Moyen Age,* Leyde, Brill, 1959; Lapidus (Ira), *Muslim Cities in the late Middle Ages,* Harvard, 1967; Toru (Miura), *The structure of the quarter and the rôle of outlaws,* Tokyo, 1989.

2. J'ai abordé ces problèmes dans plusieurs publications: «Quartiers et mouvements populaires au Caire au XVIIIème siècle», *in Political and Social Changes in Modem Egypt,* P. M. Holt éd., Londres, 1968, pp. 104-116 ; *Artisans et commerçants au Caire au XVIIIème siècle,* Damas, IFD, 2 vol., 1974 ; «Deux leaders populaires au Caire», *Nouvelle Revue du Caire,* 1975, pp. 281-298.

3. J'utilise l'indice de Gini pour Le Caire dans *Artisans et commerçants,* pp. 375-376. Sur son utilisation pour Le Caire, Damas et Alger, voir C. Establet, J.-P. Pascual et A.Raymond, «La mesure de l'inégalité dans la société ottomane», *JESHO,* 1994, 37, pp.171-182.

4. Les montants des successions sont exprimés en paras constants. *Voir Artisans et commerçants,* LIII-LV.

5. Gabartî ('Abd al-Rahmân al-), *'Agâ'ib al- âthâr,* Bûlâq, 1297/1879, 4 vol. Chabrol (M. de) «Essai sur les mœurs des habitants modernes de l'Egypte», et Jomard (E. F.), «Description abrégée de la Ville et de la Citadelle du Caire», in *Description de l'Egypte, Etat moderne,* II-2, Paris, 1822, pp. 321 -524 et 579-762.

6. Chabrol, 364-365, 516. Jomard, 586.

7. Raymond (André), «Une liste des corporations de métiers au Caire en 1801», *Arabica,* 4, 1957, pp. 15O-162.

8. Gabartî, II, 93/ traduction Philipp (Thomas) et Perlmann (Moshe) éd. *'Abd al-Rahmân al-Jabartî's History of Egypt,* Stuttgart, Franz Steiner, 1994, 3 vol., II, 157 (désormais : Gabartî, II, 93/157). Gabartî, III, 40/63 ; III, 223/340.

9. Gabartî, III, 308/473.

10. Archives de la guerre, Vincennes, Armée d'Orient, B 6 110, Dugua, 5 janvier 1800 (désormais Vincennes).

11. Gabartî, II, 9/11.

12. Gabartî, II, 7/8.

13. Gabartî, I, 26-27/42-43.

14. *Artisans et commerçants,* 386-387. Gabartî, III, 40/63. «Une liste des corporations», 157.

15. Garcin (Jean-Claude), «Le Caire des Ayyoubides et des Mamelouks (1174-1517)», in *Le Caire,* Raymond (André) éd., Paris, Citadelles et Mazenod, 2000, 251.

١٣. حين حضوره الى مصر بالغا ما بلغ التزاما شرعيا على وجه الصلة والمعروف من غير رجوع للشريفة

١٤. فاطمة والحرمة عايشة الموكلتين المذكورتين على المحترم صالح المذكور بشي من ذلك باعتراف الزيني

١٥. مصطفى الوكيل المذكور بما له من التوكيل المعين اعلاه بذلك جميعه بشهوده الاعتراف الشرعي وقبل ذلك

١٦. منه لنفسه المحترم صالح المذكور قبولا شرعيا وتصادقا على ذلك كله وشمل ذلك ثبوتا وحكما شرعيين من

١٧. قبل مولانا الحاكم المشار اليه بشهادة شهوده وبه شهد في سابع عشر محرم الحرام سنة ستة عشر وماية والف توكلنا على الله ونعم الوكيل

(٨ شهود)

٢٥. من شربه وتنام في فراشه التصادق الشرعي وثبت الاشهاد بذلك

٢٦. لدى سيدنا الحاكم المشار اليه بشهادة شهوده ثبوتا شرعيا وحكم بموجب ذلك حكما

٢٧. شرعيا مسيولا في ذلك وبه شهد وحرر في تاسع عشر شهر رجب سنة احد عشر ومية والف

[٤ شهود]

Appendix Two

Paper, 14 by 15,5 cm.

Upper part with the authentication of the *qadi* and a small part of his seal missing.

Writing clearly readable.

Orthography: *Hamza*'s omitted; dots sometimes omitted, but two dots consistently placed underneath the *alif maqsura*.

Agreement about the payment of maintenance of a woman and her child by a third party whenever her husband leaves Cairo, dated 17 Muharram 1116

١. [الامر كما ذكر فيه نمقه الفقير اليه سبحانه]

٢. [... المالكي المولى بمحكمة قوصون خلافة]

٣. [غفر له]

٤. (ختم)

٥. بمحكمة قوصون بمصر المحروسة لدى متوليها سيدنا ومولانا الحاكم الشرعي المالكي الموقع خطه الكريم اعلاه

٦. اشهد علي فخر الاقران الزيني مصطفى بن المرحوم مرتضى اغا من المتفرقة كان بوكالته الشرعية عن

٧. زوجة عمه المرحوم سليمان اغا هي الشريفة فاطمة بنت السيد احمد وعن معتوقة عمه المذكور هي الحرمة عايشة

٨. بنت عبد االه زوجة المحترم صالح بن حسين مجيد القرشي الواحي القصري الحاضر بالمجلس الثابت معرفتهما

٩. وتوكيله عنهما في ذلك وفيما يذكر فيه لدى مولانا الحاكم المشار اليه بشهادة الاستا (...؟) ابن

١٠. محمد والاستا حسن بن المحترم عبد الله الحايك كل منهما بخط سويقة السباعين[٢٨] ثبوتا شرعيا بشهودة الاشهاد

١١. الشرعي ان الشريفة فاطمة المذكورة التزمت في ذمتها ومالها ان متى سافر المحترم صالح زوج عايشة المذكورة

١٢. من مصر وضواحيها فيكون عليها القيام بمونة عايشة المذكورة وبنتها رقية من اكل وشرب الى

[28] See `Ali Mubarak, *Khitat*, III, 90

Appendix One
Paper, 26,3 by 14,4 cm.
Writing clearly legible.
Orthography: *Hamza*'s omitted; dots sometimes omitted, but two dots consistently placed underneath the *alif maqsura*
Marriage contract, dated 19 Rajab 1111

١. الامر كما ذكر فيه نمقه الفقير اليه سبحانه
٢. مصطفى المولى خلافة بمحكمة قناطر السباع
٣. غفر له
٤. (ختم)
٥. بالمحكمة الشرعية المطهرة المرضية بقناطر السباع بمصر المحروسة بين يدي متوليها سيدنا ومولانا
٦. فخر قضاة الاسلام الحاكم الشرعي الحنفي الموقع خطه الكريم اعلاه
٧. اصدق فخر امثاله الاجل المكرم الزيني صالح بن حسين الواحي
٨. القرشي مخطوبته المصونة عايشة خاتون بنت عبد الله البيضا معتوقة
٩. المرحوم حسن اغا على الكتاب والسنة الشريفة المحمدية صداقا
١٠. قدره من القروش الفضة التي عبرة كل قرش منها ثلاثون نصفا فضه
١١. خمسة عشر قرشا الحال لها عليه من ذلك عشرة قروش مقبوضة
١٢. منه لها بمناولة وكيلها فخر اقرانه الزيني حسن بن مكي
١٣. الجاويش بسلك المتقاعد الثابت توكيله عنها في ذلك وفيما يذكر فيه
١٤. لدى مولانا الحاكم المشار اليه بشهادة الحاج عودة بن سفيان
١٥. الصيرفي والاستى علي بن عبد الحافظ الخياط ثبوتا شرعيا
١٦. قبضا شرعيا بتمام ذلك وكماله بالمجلس والباقي بعد الحال
١٧. المرقوم وقدره خمسة قروش تحل لها عليه بموت او فراق زوجها
١٨. له بذلك وكيلها المشار اليه بما له من التوكيل المزوج عنها بايحابه
١٩. تزويجا شرعيا وقبله الزوج المرقوم منه لنفسه على ذلك قبولا شرعيا
٢٠. والله سبحانه مع المتقين ورحمته قريبا من المحسنين ثم اباح الوكيل
٢١. بما له من التوكيل عن موكلته المذكورة[26] للزوج المرقوم السكنى بمحل
٢٢. سكنها الكاين بخط سويقة اللالا انه ما دام ساكنا بها فيه لا تطلبه[27] (؟)
٢٣. باجرة نظير ذلك اباحة شرعية مقبولة وتصادقا على ذلك ورضي
٢٤. الزوج المذكور بابنتها فاطمة الفطيمة بانها تاكل من اكله وتشرب

---

[26] المذكور

[27] The writing is unclear and looks more like تطابه. However, my reading is based on the fact that according to Abdel-Rahim stipulations that the husband would not pay rent were sometimes included in marriage contracts. Abdel-Rahim, "Family and gender laws," p. 100.

Rajab 1111 / 10 January 1700) the latter is described as having been weaned (*fatima*), i.e. two or three years old. At the time of the second document (dated 17 Muharram 1116 / 21 May 1704) her age must have been six or seven. Assuming that she had not died, which is of course possibility in societies with a high child mortality, my explanation for the fact that the second document is silent on her is that her father's family had claimed her and that, in order to placate the mother, the father's widow offered some financial compensation. Since the documents show that Salih stayed more and more in al-Qasr, the support must have been most welcome.

The reading and understanding of these documents is not easy. Familiarity with the cultural contexts is indispensable to give social and cultural meaning to these purely legal transactions, recorded in a terse and formulaic style. However, by combining data from different documents with historical background information one can bring these documents to life, as I have tried to show using these two contracts as examples. After editing all available documents, we will try to use them to deepen our knowledge of the history of al-Qasr and the Dakhla oasis.

motives were also practical. My guess is that after her master's decease and upon becoming a free person, she and her daughter Fatima had to leave the household where she used to live. Was it because of the widow's jealousy? In order to gain respectability she needed a husband, but at the same time she wanted a certain independence. That must have been the reason for including the clause that Salih was allowed to live in her home and did not have to pay rent. Such a stipulation suggests that the wife controls the conjugal home and that the husband's authority is restricted.[24] A match with Salih was not a bad opportunity. Although he was a peasant hailing from a remote place in the desert, with a culture very different from the Turkish Circassian military one in which she had been brought up, and probably spea-king a heavy regional dialect, he was also a man of some means. We do not know how long the marriage lasted, although it is clear from the dates of the documents in which his name appears (see note 15) that after 1116 he lived permanently or most of the time in al-Qasr. `Ayisha bore him a daughter, Ruqayya, who eventually followed her father to al-Qasr, where we meet her in two documents: the inventory of her father's estate (1143) and an agreement with her brother Muhammad after a financial dispute (1162).[25] These documents make no mention of a husband and she must have remained unmarried.

The transaction mentioned in the second document poses more problems of interpretation. Its wording is clear but we are left in the dark as to the motives of the parties concerned. Why should the widow of `Ayisha's former master suddenly be so generous as to offer financial support to her and her daughter Ruqayya whenever Salih would leave Cairo? In the absence of more documentary evidence, my explanation is speculative but plausible. I think a clue is the absence of any reference to `Ayisha's daughter Fatima in the second document. In the marriage contract Salih takes the responsibility for the child's maintenance. In the second text only the younger daughter Ruqayya is mentioned and not Fatima. In the marriage document (dated 19

---

[24] See Hanna, Nelly. "Marriage among Merchant Families in Seventeenth-Century Cairo." In *Women, the Family, and Divorce Laws in Islamic History*, pp. 147-8.

[25] D.05.005

to the Sayyida Zaynab Mosque on the other bank of the Khalij Canal.[20] When she died sometime before 1143, her daughter inherited 5.000 *nisf fidda* from her.[21] Assuming that apart from her two daughters, she had no children, her fortune must have been 15.000 *nisf fidda*.[22] Finally, the fact that in the marriage contract she waived her right to demand that Salih pay the rent of her apartment, can be construed as an indication that she did have some means.

The documents give rise to two questions. The first one is what were Salih's and `Ayisha's motives in marrying one another and the second is why would the wife of `Ayisha's former owner take it upon her to pay for her food whenever Salih was absent. The first question is not too difficult to answer, although there remain white spots in the overall picture. As we have seen, Salih wanted to stay in Cairo for some time. His marriage with `Ayisha must have been a convenient arrangement for him, providing him, whenever he was in Cairo, with a home for free and a wife to take care of his practical needs. Maybe there was also another motive: `Ayisha might bring him into contact with members of the military elite. Some other men of the Qurashi family used the titles *shurbaji* and *odabashi*, which suggests that they were somehow connected with one of the Egyptian Ottoman military corps (*ojaq*) and probably received revenues from them. Perhaps Salih also wanted to be incorporated in such a corps.

He was willing to pay the bride price of ten piasters and to support not only his wife but also his stepdaughter.[23] As to `Ayisha, it would seem that her

---

[20] André Raymond, *Le Caire*, Paris,1993. pp. 219, 263. The marriage was registered at the court of Qanatir al-Siba` which is located very close to where `Ayisha was living.

[21] The probate inventory of Salih's estate (D.05.014) lists a debt of 5.000 *nisf fidda* to Ruqayya for money inherited from her mother.

[22] According to the rules of the shari` a, two daughters inherit two thirds together as Korabic heirs, whereas, in the case of `Ayisha, the remainder of the state would go to the agnatic heirs of her former master.

[23] Such a clause seems to have been common when women with children from a previous husband or master remarried. A.-R. Abdel-Rehim, "The Family and Gender Laws in Egypt During the Ottoman Period." In *Women, the Family, and Divorce Laws in Islamic History*, (ed. A. E. Sonbol) Syracuse 1996, p. 100.

stay for some time in Cairo, interrupted by visits to his hometown, as shown by a document issued in 1113 by the court of al-Qasr in which he is mentioned as the purchaser of water rights.

The other leading character in the two documents is `Ayisha bt. `Abd Allah. `Ayisha's background is clear from the two documents. She was a white woman, who had been brought as a slave to Egypt. As her patronymic (*nasab*) "bint `Abd Allah" indicates, she was a convert to Islam. She must have been an imported slave, probably of Circassian origin. In the first document she has the honorific *khatun*, which would mean that she originally belonged to a family of a certain standing, in this case military rank. Her former owner was a soldier (regardless of whether he is called Hasan Agha or Sulayman Agha), her proxies in the two contracts are retired soldiers: Hasan b. Makki, *al-jawish* in the corps of retired soldiers (*silk al-mutaqa`id)* and Mustafa b. Murtada (a nephew of her former owner), one-time officer (*agha*) in the corps of the Mutafarriqa. Another indication of the standing of the family of her former owner is that his wife bears the title of *sharifa*. That they were rich is clear from the fact that they coukld afford a white slave woman. That the second document was issued by the court of Qusun could also be a sign of wealth, since Qusun quarter was a rich residential neighbourhood whereas people would do their business in courts close to their homes or businesses.

Salih probably came into contact with her via a marriage broker. The bride price Salih paid, fifteen piasters (450 *nisf fidda*), ten of which paid immediately as the prompt bride ice, contrasts starkly with the bride price of 4.000 *nisf fidda* he paid to his first wife in al-Qasr. The difference is certainly due to the fact that ` Ayisha was not a virgin anymore: She had a infant daughter, Fatima, to take care of, most probably a child of her former master Sulayman Agha. Before his death he must have manumitted `Ayisha, or recognized Fatima as his child, thus making `Ayisha an *umm walad*, who would be free upon her master´s death. She cannot have been totally destitute: The *Suwayqat al-Lala* neighbourhood (*khatt*), where she lived, is located in the Hanafi quarter, a middle class area at the southwest end of the city, close

The person linking these documents with al-Nasr is Salih b. Husayn al-Qurashi, a party to both contracts. He appears in at least fifteen other documents in our collection, all issued by the court of al-Qasr between 1113 and 1143. Most of them are related to transactions regarding water rights, landed property and buildings.[15] From these documents it is clear that he lived in a house on the Shari` al-Qudat in al-Qasr[16], most probably the house in whose ruins the documents were found. He died in 1143 (1730), leaving a wife called `Ayisha Mustafa Majid al-Qurashi (a first or second cousin) and three children: Ruqayya, Fatima and Muhammad.[17] From an undateable document about the payment of the deferred bride price it is clear that he had married before in al-Qasr and that this marriage had ended in a divorce. His first wife, Sayyidat al-Banat bt. Abu al-`Izz al-`Imadi, belonged to another family of notables in al-Qasr.[18] It is likely that he divorced her because she did not bear him any offspring: among the three children mentioned in the inventory of his estate there are none borne by this wife. We do not know what Salih's business was in Cairo. What we do know is that his brother had lived there too or was, perhaps, still living there when Salih married. In at least three document issued by Cairo courts in 1101 and 1106, he appears as a party. Curiously, the contracts registered in Cairo deal with land and water in al-Qasr and the other parties and some of the witnesses are from al-Qasr.[19] This suggests that there was a small and probably fluid community of Qasrians in Cairo. It is plausible that Salih intended to

[15] D.05.006 (1113, purchase of water rights); D.05.041r (Purchase of land and water rights, 1116); D.04.273 (sale of land, 1117); D.04.290r (lease of land, 1119); D.04.236 (lease of a storehouse in al-Qasr, 1119); D.05.078 (sale of water rights, 1119); D.05.080 (purchase of water rights, 1122); D.04.290v (lease of land, 1122); D.04.281r (purchase of water rights, 1123); D.05.003 (sentence about water rights, 1125); D.04.289v (purchase of water rights, 1129); D.04.289r (purchase of water rights, 1129); D.05.081 (lease of land, 1131); D.05.014.(the inventory of his estate, 1143).

[16] D.04.236, dd. 1119, lease by Salih of part of a storehous in al-Qasr adjacent to Salih's house.

[17] D.05.014, the probate inventory of his estate.

[18] D.04.289 recto-1 (or D.04.238); last line with dating missing, but judging by the name of the *qadi*, must have been issued between 1110 and 1130.

[19] D.05.004r (sale of land, 1101); D. 05.012r (sale of land and water rights, 1106); D.05.012v (*isqat* of water rights, 1106).

A document issued by the Hanafi deputy *qadi* of the court of Qanatir al-Siba`[9] recording a marriage concluded on 19 Rajab 1111 (10 January 1700) between a certain Salih b. Husayn b. Muhammad b. Majid al-Qurashi al-Wahi al-Qasri and a white (*bayda*) woman called `Ayisha Khatun bt. `Abd Allah, the manumitted slave (*ma`tuqa*) of the late Hasan Agha. The bride is represented by a certain Hasan b. Makki al-Jawish in the corps of retired soldiers (*silk al-mutaqa`id).*[10] The stipulated bride price was fifteen piasters (450 *nisf fidda*), of which ten piasters were paid immediately. In addition Salih promised to pay the rent of the apartment in the Suwayqat al-Lala neighbourhood[11] where she lived and to support her minor daughter Fatima. In exchange, she allowed him to live with her..

A document[12] issued by the Maliki deputy *qadi* of the court of Qusun recording an agreement (*tasaduq*) dated 17 Muharram 1116 (21 May 1704) in which a certain Mustafa b. Murtada Agha, formerly of the Mutafarriqa regiment,[13] acting as an attorney for both *al-Sharifa* Fatima bt. al-Sayyid Ahmad, the widow of his uncle Sulayman, and for `Ayisha b. `Abd Allah,[14] the manumitted slave of his uncle and wife of Salih b. Husayn, declares that Fatima will pay for the sustenance of `Ayisha and her daughter Ruqayya whenever Salih leaves Cairo. This is done as a gift and Fatima nor `Ayisha will have the right to recover from Salih the amounts paid to him. The latter, present in court, accepts this arrangement.

---

[9] D.04.205. See Appendix One for the edited text

[10] The *silk* or *jama`at al-mutaqa`idin* consisted of retired soldiers, supported by the Porte. See Shaw, Stanford. *The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt (1517-1798)*, Princeton1962, pp. 189, 201.

[11] On al-Lala Market (Suwayqat al-Lala), see Mubarak, *Khitat*, vol. iii, 93-96

[12] D.04.270. See Appendix Two for the edited text.

[13] By the end of the seventeenth century, the Mutafarriqa regiments was the richest and the most powerful of the Egyptian army corps. Among its duties was the garrisoning of provincial fortresses. It was the main military base of support for the governors (*vali's*). Shaw. *The Financial and Administrative Organization*, pp. 193-4

[14] Although the name of former owner of `Ayisha is different in the two documents (Hasan Agha or Sulayman Agha) I assume that `Ayisha bt. `Abdallah refers to the same woman.

documents are kept, they are catalogued in such a way that, unless they are completely digitalized and searchable, research on one particular family would be difficult to carry out. The Qurashi family seem to have belonged to the notables of the town: Among them there were several local judges and administrative sheikhs. Unfortunately no documents were found related to their public offices. That this family was involved in agriculture adds to the significance of the collection, since documents written by agriculturalists are scarce. But there is another point that makes this collection extremely interesting: it includes types of documents such as personal letters, receipts, IOUs, contracts of minor importance, lists of debtors and financial accounts, documents that are usually not found in state or public archives. These documents, not written by official scribes, allow us to study the culture of writing in a remote desert town like al-Qasr. A third point of interest is that the collection is an important source for the legal history as it informs us on the application of the shari'a and the prevailing legal culture.[8]

The documents can be used as sources for studying various aspects of al-Qasr's history. They shed light on the social and economic history of the Qurashi family, one of the prominent families of the town, on landholding practices, social and economic and gender relations, and on the relationship between al-Qasr and the rest of Egypt, and especially Cairo. Moreover, by comparing different documents and analyzing the data, biographical details can be collected. In the following I will analyse two documents in order to illustrate the potential of the collection. They drew my attention because they contain contracts in the field of family law, a type of document that is rare in the collection, but my curiosity was roused by the fact that they were issued by Cairo courts and record contracts that were concluded in Cairo, whereas the few other documents issued by Cairo courts contain sales and leases of land and water rights in al-Qasr.

I will have a closer look at the following texts:

---

[8] See e.g. on shareholding practices in al-Qasr: R. Peters, "Sharecropping in the Dakhla Oasis:Sharia and customary law in Ottoman Egypt," in: *The Law Applied: Contextualizing the Islamic Shari'a: A Volume in Honor of Frank E. Vogel.* (ed. P. Bearman a.o), London 2008.

Transactions regarding land, water and buildings:		**62 (32%)**
Sale of land, buildings or trees	22	
Sale of water rights	17	
Sale of both land and water rights	5	
Lease of land and/or buildings	14	
Sharecropping (*ja`ala*)	8	
Other transactions:		**33 (15%)**
Acknowledgement of debts	12	
Appointment of agents	4	
Financial arrangements (*tasaduq*)	6	
Related to family matters (marriage, succession, waqfs, guardianship)	11	
Receipts:		**42 (20%)**
For taxes	23	
Other	19	
Accounts and lists:		**37 (18%)**
Accounts	26	
Lists (creditors, expenses)	11	
Miscellaneous		**29 (14%)**
Total number of legal and financial documents:	**207**	

Table Two: Categories of documents

The significance of these documents is great. In the first place this is due to their coherence. They form the, admittedly incomplete, remains of a family archive, which allows us to pursue the social and economic history of one family over more than three centuries. Although in the state archives similar

Al-Qasr had its own court of law. Forty three documents in the collection were issued and sealed by this court and seven more by Cairo courts. The inhabitants of al-Qasr followed the Shafi`ite school of jurisprudence and nearly all of the deeds registered in court of al-Qasr bear the name and the seal of Shafi`ite *qadi*s from local families. Nearly all of these deeds record contracts and depositions and only three are sentences ending litigation. From the titles the local qadis used to refer to themselves it is clear that they regarded themselves as belonging to the Ottoman-Egyptian judiciary: they call themselves deputies (*na'ib, khalifa*) of the (Ottoman) *qadi* of the Western Oases (*qadi al-Wahat,* or *al-nazir fi al-ahkam al-shar`iyya fi kamil aqalim al-Wahat*).[5] This is consistent with the legal practice in Ottoman Egypt before the nineteenth century. The Hanafites *qadi*s in Egypt would have deputies belonging to the other schools, adjudicating disputes and registering documents according to their own school but under the supervision of the Hanafite *qadi*. At least three documents were issued by *qadi*s from other madhhabs. I found a sentence in a lawsuit about water rights, pronounced in 1055 by a Hanafi *qadi* in al-Qasr, calling himself the *khalifa* of the *qadi* of the Oases[6] and a deed of appointment of a guardian over a deaf-mute person, issued in 1090 by the court of al-Qasr but with the Hanafi *qadi* of the Oases (*al-qadi bi-l-wahat*) presiding.[7] The third one contains a sentence dated 1116 pronouncing a divorce for unjustified absence of the husband issued by a Maliki *qadi* with the express authorization of the local Shafi'ite *qadi*. The reason for calling in the Maliki *qadi* is that Shafi'ite law does not recognize unjustified absence of the husband as a ground for divorce.

As said before, only a part of the documents are contracts and sentences notarized by *qadis*. The following table gives an impression of the types of documents.

---

5 The *qadi* of the Oases (Alwah) belonged to the first (lowest) rank of the six ranks of the Egyptian Ottoman judicial hierarchy. Galal H. El-Nahal,. *The Judicial Administration of Ottoman Egypt in the Seventeenth Century*, Minneapolis 1979, Appendix B.

6 D.05.002

7 D.05.024

inhabitants and their occupations.[3] `Ali Mubarak devotes only a few lines to al-Qasr in his *al-Khitat al-Tawfiqiyya.*[4] A little bit more may culled from the travelogues nineteenth-century Western travellers, but in general the available sources do not yield very much. In view of this dearth of information, the present collection is valuable, especially for the social and economic history of the town.

I have summarily catalogued all complete or nearly complete legal and financial documents found so far, in total 207 pieces. These documents consist mainly of contracts, often notarized in court, of receipts of payment of taxes, IOUs, appointment of attorneys and notes or lists regarding debts or expenses. In addition I have found a few *waqfiyyas*, judicial sentences and fatwas. A substantial part of the documents are related to agricultural activities: lease or sale of land or of water rights, sharecropping or the payment of taxes on land or springs and wells. (See Table Two) In addition there are some documents regarding the maintenance of a springs and lists made by individual farmers recording those from whom they leased water rights. I have found no documents indicating that the family were engaged in cattle breeding, trade or artisanal production.

The oldest document of the collection is a *waqfiyya* with a length of more than one meter and dated 987 H. Unfortunately the first lines are missing. The most recent document is a tax receipt from 1937. The following table shows the distribution of the documents over the Hijri centuries:

10th century	2	(1%)
11th century	28	(13%)
12th century	44	(21%)
13th century	78	(38%)
14th century	24	(12%)
Undated or not datable	31	(15%)

Table One: Chronological distribution of the legal and financial documents

---

[3] DWQ, Sijill 4959 (*qadim*), Rabi` I 1264, Ti`dad al-nufus bi-mudiririyat Asyut, Nawahi al-Wahat al-Dakhila; DWQ, Sijill ٥٤٨٦ (*qadim*), Ramadan, 1284, Ti`dad al-nufus fi nahiyat al-Qasr b-l-Wahat al-Dakhila.

[4] `Ali Mubarak, *Al-Khitat al-tawfiqiyya al-jadida li-Misr al-qahira*. 16 parts in 4 vols. Cairo, 1306 H., xvii, pp. 30-1.

asked me to examine and eventually publish the legal and financial material. He himself will edit the personal letters and the religious texts and Dr. Alexander Fodor will study the magical texts and amulets. The purpose of this paper is to give a global description of the legal and financial documents and an impression of their value as sources for historical research by presenting an analysis of two related documents.

The town of al-Qasr is situated in the middle of the Western Desert, about 800 km south east of Cairo and 350 km west. of Luxor, halfway between the Nile and the present-day Libyan border. It goes back to Roman times as evidenced by the remains of a Roman wall that were recently discovered and dated. Having been the main town of the Dakhla Oasis for centuries, its function as an administrative centre have now been taken over by the town of Mut. According to the 1848 (1264 H.) and 1867 (1284 H.) censuses, the number of its inhabitants was around 3.500, most of them engaged in agriculture, made possible by the abundance of springs and wells in its vicinity. In the arid desert environment, these wells were economically just as important as land. They were owned collectively, often by tens of persons and there existed complicated legal arrangements for sharing their water for the irrigation of the orchards and fields. A substantial part of the documents deal with titles to the use of water from these wells.

Little is known about the history of al-Qasr. There are rumours that there exists a privately held manuscript chronicle of the town but as yet it has discovered. The holdings of the Egyptian state archives (Dar al-Watha'iq al-Qawmiyya) contain documents relative to al-Qasr in the shari`a court *sijills* concerning the Dakhla Oasis, but these do not go back further than 1849.[2] In addition the censuses of 1848 and 1867 give detailed information about its

[2] The series with the oldest documents is Mudriyyat Asyut / al-Wahat al-Dakhila / Sijill al-ishhadat, 26 registers from 1265 till 1307 H. With regard to the neighbouring Kharga Oasis, the DWQ holdings include the remains of a family archive, a collection of about one hundred microfilmed documents, dating from the 9th to the 13th centuries H. and related to the al-Ansari family, a family of local sheikhs. DWQ, Watha'iq al-Wahat, Hujja # 392, Film # 9. The collection has been catalogued and partly edited by Salwa Milad. See Salwa `Ali Milad,. *Watha'iq Al-Wahat Al-Misriyya. Dirasa wa-Nashr wa-Tahqiq*, Cairo, 2003.

NEW SOURCES FOR THE HISTORY OF THE DAKHLA OASIS IN THE OTTOMAN PERIOD

*Rudolph PETERS**

In 2003 workers restoring an eighteenth century mud-brick house in the town of al-Qasr in the Dakhla Oasis, discovered pieces of paper in the rubble of an adjacent house that had collapsed. Apart from scraps and small fragments of documents, the finds included many complete or nearly complete legible documents. The restoration of the mud brick house was carried out by the Qasr Dakhleh Project (QDP) under the aegis of the Dakhleh Oasis Project (DOP), a mainly but not exclusively archaeological international project dealing with the history of the Dakhla Oasis from prehistoric times to the present.[1] During the subsequent campaigns of 2004, 2005 and 2007 more written pieces of paper were found in the remains of the ruined house, which, according to local informants, was known as *Bayt al-Qurashi* and had been abandoned before 1940, probably due to its sudden collapse. This information tallies with the fact that the most recent document in the collection dates from 1937. The finds include religious texts, personal letters, magical texts, amulets and about 200 undamaged or nearly undamaged legal and financial documents written in the period between 1579 (987 H.) and 1937. A preliminary examination showed that they are the remains of a family archive of a branch of the local Qurashi family. All pieces of paper have been rehydrated, put between glass plates for conservation and numbered, and are now stored in Mut, in the storerooms of the Egyptian Antiquities Organization, Inspectorate of Dakhla. Dr. Fred Leemhuis, who is in charge of the Qasr Dakhleh Project,

* Prof. Dr. University of Amsterdam, Amsterdam -Netherland.

[1] For information on and the annual reports of the DOP and QDP, see http://arts.monash.edu.au/archaeology/excavations/dakhleh/index.php

References:

Abu Hamdan, Sameer, 1993, *Ali Mubarak: al-Mufakkir wal-Muammer*. Beirut: Dar al-Kutub al-Alamy.

Ahmet Midhat Efendi, 2000a (1876). *Pariste Bir Türk*. (ed. Erol Ülgen). Ankara: Türk Dil Kurumu.

Ahmet Midhat Efendi, 2000c (1881). *Karnaval*. (ed. Kazım Yetiş), Ankara: Türk Dil Kurumu.

Ahmet Midhat Efendi, 2003. *Felatun Bey ile Rakım Efendi*. (ed. M. Levent Yener). İzmir: İlya Yayınevi.

Ahmet Midhat Efendi, 2002. *Menfa: Sürgün Hatıraları*. (ed. Handan İnci), Istanbul: Arma Yayınları.

Ali Pasha Mubarak, 1882. *Alamaddin. Alexandria:* Matbaa Jareeda al-Mahrusa.

Ammara, Muhammed, 1984. *Ali Mubarak: Muarrikh al-Mujtama' wa Muhandis al-Umran*. Cairo: Dar al-Mustaqbal al-Arabi.

Kazgan, Gülten, 1999. *Tanzimat'tan XX. Yüzyıla Türkiye Ekonomisi*. Istanbul: Altın Kitaplar.

Okay, Orhan, *Batı Medeniyeti Karşısında Ahmet Midhat Efendi*. Erzurum: Atatürk Üniversitesi Yayınları.

Shumays, Abd al-Mun'im, 1985. *Uzama Min Misr*. Cairo: Dar al-Maarif.

Şişman, Adnan, 2004. *Tanzimat Döneminde Fransa'ya Gönderilen Osmanlı Öğrencileri, 1839-1876*. Ankara : Türk Tarih Kurumu.

Tanpınar, Ahmed Hamdi, 2003. *19uncu Asır Türk Edebiyatı Tarihi*. Istanbul: Çağlayan Yayınevi.

Tuncer, Huseyin, 1992. *Tanzimat Edebiyatı I*. İzmir: Akademi Kitabevi.

hard work and cleanliness were followed more strongly in Europe than their Muslim societies.

Neither of them adopted an antagonistic stance toward the West despite the fact that both witnessed the European attack on, or invasion of, some Muslim territories in Africa and Asia during the second half of the nineteenth century. Ali Mubarak defended the necessity of the meeting and cooperation of civilizations, that is, the European and Islamic civilizations (Ammara 1984: 172). Ahmet Midhat Efendi, too, displayed a similar approach in that he saw European civilization as a continuation of the Muslim one and thought that they could reconcile the East and the West by welcoming the material development of the West while adhering to the culture of the East. In their novels, the authors made this synthetic approach more meaningful by very often leaving the decision to the readers as to adopt the various features of the two civilizations.

During the last quarter of the nineteenth century, both thinkers seemed to be confident with their civilizational background and religion and would welcome the western scientific advances and to adopt some aspects of its life-style to the extent that they would not contradict their Islamic culture. The authors' style of writing was a didactic and encyclopedic rather than artistic one. In other words, their novels primarily focused on the message and aimed to educate their societies in order to catch the European standards with a great zeal and effort.

Alamaddin had an "eloquent speech and would participate in scientific and political discussions with men despite her young age" (Mubarak 1881:198). On the other hand, he thought that "the eastern women were always isolated from men that only did house-works and only talked to their husband. When they talk to men they speak timidly and shyly. This was unlike what the sheikh had seen in the Italian girl and other [European] women as they see no difference between themselves and men in addressing and replying, conversing and dealing with people" (Mubarak 1881:199). Ali Mubarak's model of eastern women is very different from, and better than, the western model because the eastern customs and practices are more helpful and stronger for women to protect her honor and to protect her chastity (Mubarak 1881:459).

Ahmed Midhat, too, noticed that western women participated in all aspects of social life in Europe. He says that there is no job executed without women (Okay 1975:169). However, he thinks that European women did not have a sense of shyness as they try to impress men by riding bicycles to attract men's attention (Okay 1975:170). He claims that Europeans could not find happiness in their freedom as he believes in the superiority of the eastern model of women (pp.172-3). In that regard, Muslims women's *hijab* does not prevent her from participating in social life and even most of the women of Eastern Christianity wear it (Okay 1975:176-7).

Conclusion

The two prominent intellectuals of the Ottoman and Egyptian society, Ahmed Midhat Efendi and Ali Pasha Mubarak, aimed to understand the nature of European societies and their social and technological advances while they tried to elaborate why and how their own societies differed from Europe. In that they both adopted a reconciliatory attitude between the East and the West. On the one hand, they welcomed the scientific and technological developments of the West and even adopted some aspects of their life-style. On the other hand, they defended the superior aspects of their culture, morality and religion, arguing that some of their own cultural values such as

Ali Mubarak, he believed in the necessity of opening higher education for girls (p. 331). His novels are full of female characters that speak foreign languages as he wants girls to obtain professional education and to work like men (p. 334-35). On the other hand, he sees eastern family happier than the western one (p. 223) because family and kinship ties in the east are a lot stronger than in the west (p. 224).

Poligamy: Ahmed Midhat agrees with Ali Mubarak in that polygamy was a normal and common practice not unique to Muslim societies as many societies practiced it (Mubarak 1881:975; Midhat 2000a:147). Ahmed Midhat himself had two wives (Okay 1975: 212) and Ali Mubarak's father had two wives (Abu Hamdan 1993). Both tried to explain this phenomenon with social necessities such as wars and men's physical strength. Ahmed Midhat, who explains the practice of polygamy with the faster aging of Ottoman women than man, thinks that a man can marry another women if his wife accepts it (Midhat 200a:147-8). He also argues that Christianity is alone in the practice of monogamy, claiming that Muslim man with his healthy lifestyle is stronger than the western men (Okay 1975: 241-5), because the former does not drink, gamble or catch sexual diseases (pp.213-4). Ali Mubarak mentions similar reasons for the acceptability of polygamy because of a longer reproductive period of men and women's menstrual and puerperal periods as well the presence of a larger number of women than men in society (Mubarak 1881:192). Complaining about European view of Muslim men that use women like a play object (Midhat 200a:44), Ahmet Midhat claims that there is a *de facto* polygamy in Europe where many men have mistresses even though it is not approved by religion or the government (Okay 1975: 214). Ahmet Midhat defends polygamy as permission rather than a requirement in Islam. For example, his enlightened Muslim hero Nasuh explains this position, "[Islam] did not order polygamy but only allows its practice. This is where Europe got wrong... This practice is consistent with the principle of chastity in Islam" (Midhat 2000a: 150).

Hijab: Both Ali Mubarak and Ahmed Midhat were impressed by the freedom of western women and her active participation in social life. The former did not seem to address this subject directly as he adopted an ambiguous state on the position of women in general. For example, an Italian girl in

mise of the *ummah* from the top along with their idleness, seeking pleasure, neglecting duties, oppression and ignorance (Ammara 1984: 170-1). However, they both wanted the ruler to be bound by the constitution and demanded scholars to assume a major role in the operation of society. Following the French thinker Saint Simon Ali Mubarak attributed a greater role to scholars in achieving a development in society (Abu Hamdan 1993:97). In that regard, he saw the Mamluk and Ottoman rules in Egypt as backward and claimed that in Egypt the rulers were ignorant; the scholars were excluded from decision-making (p.98).

Women in the East and the West

Ali Mubarak and Ahmed Midhat seem to be ambiguous about the status of women but they both expressed an open support for the education of women. Ahmet Midhat criticizes the western view that Muslims treated women as evil and as an object of pleasure, deprived of civil rights and power (Okay 1975: 167). In one place, Midhat presented an English women like the Ottoman women's life but she think that they were imprisoned within the house (Midhat 2003:147). However, his Ottoman hero corrects her: "not only Turkish women but even a slave girl is not imprisoned in the house as she can go outside as she wishes" (Midhat 2003:148). Ali Mubarak was closer to western views of women's freedom, education and mental competence but maintained a traditional view on the issues of polygamy, *hijab* and mixing with men (Ammara 1984: 416). For example, he defended the education of women and taking her out of social isolation (Abu Hamdan 1993:108). During his ministry of education, he opened schools to female students. For Ali Mubarak, Alamaddin's mother was very knowledgeable about religion and daily skills such as sewing, embroilment and blending silk (Mubarak 1881: 31). His father taught her about the faith, Quran, literature and *fiqh* (p. 33). Despite the fact that women's educational activities remained mostly as a personal enterprise during the second half of the nineteenth century, Ahmet Midhat drew attention to this issue in his early writing career. For example, his book called *Felsefe-i Zenan* presented a female hero with a classical Ottoman intellectual education (Okay 1975:330). Like

Bey are two characters that thought appearance and entertainment made someone a European.

Along with his book *Mudafaa* that directly defended the superiority of Islamic religion to Christianity (Okay 1975:12), most of Ahmed Midhat novels dealt with the false westernized individuals (men or women), as well. Drawing attention to the moral flow of Parisian life as well as foreigners' plunge into this life-style, Ahmed Midhat said that for a Parisian there is no middle ground as his character is prone to extremes and foreigners that grow in Paris become even more Parisian (Okay 1975:19). Upon the Christian minorities' adoption of western life-style in Istanbul (especially in Beyoğlu), Ahmed Midhat tries to reflect these changes with a critical approach.

Politics and Westernization:

Both Ali Mubarak and Ahmed Midhat thought that their governments aimed to modernize the country. In that regard, the Khedive Ismail's desire to make Egypt as a part of Europe attracted Ali Mubarak to hold significant government posts to undertake important missions. Along with the lack of any political party that would promise a better line of action outside the government, he chose a reformist line of approach and pro-state (Abu Hamdan 1993:92). Similarly, Ahmed Midhat supported the Sultan Abdulhamid's modernization efforts along with his Islamist policies as he also held some government posts but most importantly he wrote in state newspapers. He was sent by the Sultan Abdulhamid to represent the Ottoman government in the Orientalists's congress in Stocholm in 1889 (Okay 1975: 15). Like Ali Mubarak disapproving Urabi Pasha's revolutionary method in Egypt, Ahmet Midhat did not support the Young Ottomans' project that aimed a modernization through a regime change. Both saw the state as the sole mechanism for a peaceful and effective development. In the nineteen century the idea of a just despot (*al-mustabidd al-adil*) was common and both of the intellectuals seemed to adhere to this idea in their support for the Khedive in Egypt and the Ottoman Sultan. In that regard, Ali Mubarak blamed the ruler for any kind of retardation and decline in society (Abu Hamdan 1993:97). He said the degeneration of the top (*fasad al-qimma*) is the cause for the de-

novels try to correct such misconceptions of the Turks as rude, noisy, wild and ignorant people (pp.25-27).

For Abu Hamdan (1993), Ali Mubarak had an ambiguous attitude toward modernization as he seemed to offer three different approaches: (a) the imitation of Europe, (b) paying attention to the evils of Europe, and (c) curious exploration (p.81). He thought that the Europeans owed to Muslims many things in their development and Muslims, therefore, could easily adopt these developments (Mubarak 1881:308). However, he thought there were some things in Europe that should not be borrowed: (a) excessive materialism, (b) preferring this-world over the other, (c) breaking any ties with religion and morality, (d) spreading of evils such as alcohol, enjoyment and music, (e) disbelief in God, and (f) excessive entertainment (Abu Hamdan 1993:80; Ammara 1984:163). He also seemed to be puzzled by the question how rational people like Europeans plunge into harmful habits such as alcohol, entertainment and games (pp.163-4). Despite his admiration of modern French life-style, Ali Mubarak criticized it in terms of cleanliness. He said that European people were mostly concerned with their external hygiene but overlooked what was under the dress and did not use water in the toilet and did not even wash their hands after eating (p.165). Interestingly the same view is expressed by Ahmed Midhat that found the Western cities cleaner than the Ottoman cities but the Ottoman citizens paid more attention to the personal hygiene than the Europeans (Okay 1975:75).

Both writers demanded that modernization efforts would not focus too much on appearances and forms but rather the essence of the subject. Ali Mubarak called these blind imitators that borrowed everything they saw in Europe as "stupid foreigners" (Ammara 1984: 162). For Ahmed Midhat, foreigners (easterns) think that France has a life-style full of pleasure, entertainment, obscenity, gambling and adultery but this, for him, constitutes a minor aspect of European life (Okay 1975:20-21). He complained about the spreading of gambling, mixed dances and balls and carnivals in Ottoman society (pp. 98-99). He also cautioned against generalizing the negativities of European life and against total rejection (Okay 1975:21). Ahmet Midhat's novels are full of characters that misunderstood westernization in a ritualistic manner rather than in its essence. For example, Zeka Bey and Felatun

very in Egypt (p.202). Ahmed Midhat's ideal character of Rakım Efendi loves his African slave like a nanny and mother and his Caucasian slave like a sister (Midhat 2003:43).

Westernization: True & False

Seeing science and technology as a material aspect of civilization, both Ali Mubarak and Ahmed Midhat argued that Islam did not have problems with adopting Western science and technology while its own morals and spirituality were superior to Christianity. They did not hide their admiration and fascination with the level of development in Europe and called for adopting these advances. However, both authors criticized those who are shocked by the western lifestyle and who blindly imitated it. They both wrote plays, novels and textbooks to make their audiences familiar with the true nature of Europe by explaining its material accomplishments as well as its cultural features. Ahmed Midhat Efendi criticizes easterners' misconception of Europe for seeing Europe only in streets, public balls and ordinary theatres and for failing to see the decent people that do not go to these places (Okay 1975:22). In order to avert such a misconception, he even wrote a book on European good manners, emphasizing that people's knowledge of Europe was superficial and wrong. Two main reasons why Ahmed Midhat wrote such a book were to familiarize his readers with the European way of life more closely and to maintain our national culture that faced the risk of degeneration against local groups that see everything permissible under the pretext of a European way of life (*alafranga*) (Okay 1975:122). He argued that, as the Turkish people had a very limited and shallow knowledge about Europe after seeing its negativities it started to hate its good aspects of (Midhat 2002:58). However, this is not a one-way misperception since the West, too, misconceives the East, including the Ottoman Turks. Some western travelers consciously distort the image of the Turks as a way of marketing their impression (Midhat 2000a:21). Even the European students of eastern societies, for Ahmed Midhat, maintain a superficial and insufficient knowledge (Okay 1975:24). Most of the time, the Ottoman heroes in his

Midhat thought that the majority of people still lived in poverty (Okay 1975:162). However, Ali Mubarak was not very negative about poverty in Europe. The sheikh Alamaddin's view similar to Ahmed Midhat's was corrected by Jacob that said that with the rise of prosperity the poor in Europe found numerous ways of subsistence in petty jobs and services such as selling newspapers and other goods on the street (Mubarak 1881:1236-7). However, the Egyptian poor did not have the same fortune as the sheikh's son said many poor people in Cairo collected thrashed cigarettes and smoked or sold it in the market and performed illegal actions with its money or collected broken glass in order to sell them to the bracelet-makers for poor women (Mubarak 1881: 237).

Both authors had similar views of slavery, Ahmet Midhat's balanced view of the Ottoman society in terms of class differences changes in the issue of slavery (Okay 1975:158,161). As a son of slave mother himself, Ahmet Midhat frequently used the theme of slavery in his novels but he did not think that it was as evil as the westerners thought because the good treatment of slaves was required in Islam. He noted that westerners were surprised by the good treatment of slaves by the Muslims when they expected to see them in chains (Parlatır 1992:42). Rakım's English friends want to exchange places with his slave (Midhat 2003:148). After praising American abolition of slavery, he asked who took those black slaves to America and treated them like animals for centuries and worked them in very difficult jobs and even waged a war to maintain this policy (Okay 1975:160). A similar view was expressed by Ali Mubarak in the words of the Englishman, "the state of slavery [in the Muslim lands] mostly followed what Islam required their treatment with lenience, compassion, mercy and kindness. Slavery in itself did not cause harm as slaves could attain emancipation and be equivalent to other free people. However, we need to pay attention to the utmost efforts to ban it and to the fact that the Europeans brought slaves to the islands of Atlantic Ocean and America. The people of those places treat a slave like an animal. How big is the difference between western treatment of slaves and their treatment by Muslims that see a slave like a child and give their freedom and show mercy to them as a way to get closer to Allah" (Mubarak 1881: 714). Ali Mubarak blames the Turks and Tatars for the spread of sla-

and a clear city plan (Midhat 200a:300). He also complains about the fact that the Ottomans did not value traveling and tourism as well as sports (Okay 1975: 88-9). He thinks that Europe has a better mail system, better museums and zoos (pp. 90-1). However, Ali Mubarak's Cairo was comparable to European cities in that there were many different hotels and motels and there were ferries of different size on the Nile (Mubarak 1881:915).

Both authors defended a selective adoption of some European cultural and technological features. While saying "civilization and competence does not stem from the style of dressing but education and civility shows itself in personalities" (Okay 1975:137). Ahmet Midhat dressed in European style except for his fez during his visit to Europe for conference (p. 137) and wore a necktie but he did not like it (p.138). He also noted that even the non-Muslim Ottoman citizens traveling to Europe proudly wore the Ottoman fez (Okay 1975:139). Ahmed Midhat seems to be more liberal than Ali Mubarak in adapting to western cultural environment. For example, Midhat's hero, Nasuh, goes to entertainment parties and gets drunk to avoid being seduced by an attractive woman (Midhat 2000a:449-50). However, Burhanaddin of Egypt regrets going to a ball as he found it indecent and his father criticized him for this action (Mubarak 1881: 910). Ahmed Midhat contrasted some good manners of Europe and the East such as humility and respect for privacy (Okay 1975:125) while the easterners display more hospitability, solidarity, charity and strong social ties (p.127, 131). But he welcomes the relaxed way of serving guests and the style of dinner table in Europe (Okay 1975:133-4).

Ahmed Midhat found that class differences such as aristocracy and class differences were still more common in Europe than in the Ottoman Empire (Okay 1975:151-2). Ahmed Midhat did not only see the developed side of Europe but, for example, when Nasuh went to the poor suburbs of Paris, he found it very dirty, far from civilization, morality and security (Midhat 200a:426-7). For example, these poor neighborhoods were unclean and its coffee-house/restaurant called "Cordon Bleu" was smoky and malodorous (Midhat 200a:426-7). They treat women even worse than they treat the gypsy stage girls of Istanbul and worse than the rest of the world (Midhat 200a:429). Despite the apparent prosperity in European cities, Ahmed

of Christianity. Our investigations on the current Christianity convinced us that this religion did not encourage development" (Okay 1975:251).

Ali Mubarak, too, provided various observations about religion in Europe as he did not notice any advanced notions in Christianity. *Alamaddin* as a man of religion tried to defend Islam against an Italian Orientalist's claims that there were contradictions between some verses of the Koran (Mubarak 1881:1270). The sheikh's son, Burhanal-din, was surprised with the common use of music and ornaments and wearing shoes in a French church and with their over-emphases on nice clothes, nice voice and youthfulness in the church (Mubarak 1881: 1137-38). He found great differences between a Mosque and a church during a funeral in that Christians wander around the deceased within their official dresses but Muslims gather there to pray for him or her in a clean, silent and respectful manner (Mubarak 1881: 1138-39). In addition, he noted the decline of religiosity and privatization in Europe (p.1139).

Ali Mubarak displayed distaste toward superstitions and heresies common among people (especially Sufi orders) in Egypt and tried to fight them through enlightenment and education and he even went farther to demand their prohibition (Abu Hamdan 1993:90-91). However, Ahmed Midhat seemed to overlook their presence within the Ottoman society and focused on the European superstitions, instead (Okay 1975:256). For example, he mentions that Europeans consider the number thirteen a bad luck (p.256).

Both intellectuals loved technology and tried to bring technical knowledge to their home country. Ahmet Midhat's hero, Ahmed Metin, said that the more we advance in science and technology, the better we can control the world and the better we dominate the universe (Okay 1975:55). The author tries to bring some industrial machines into the Ottoman land in order to improve its industry after he was fascinated by the sewing machines, clocks, elevator, camera, electricity, phonograph and telephone in Europe (Okay 1975:56-62). He was also impressed by the transportation vehicles, shopping markets, hotels and orderliness in European cities that reflected the superiority of western civilization (Okay 1975:77-85). However, he found the Ottoman cities as poorly planned and with a poorly organized transportation system

tion, war technologies, taming animals, chemistry, mathematics and so forth (Ammara 1984: 156-58). In that regard, his book *Alamaddin* did not only aim to familiarize the Muslim and Arab readers with the western history, civilization and advancement but also with the Muslim history and civilization (Abu Hamdan 1993: 82). Interestingly, Ahmet Midhat adopted the same approach on this issue by reminding its readers of the Andalusian Muslims' influence on Europe (Okay 1975:45). His writings, too, displayed a great interest in science and technology as he tried to show that the nineteen century scientific developments were mentioned in the Quran thirteen centuries ago (Okay 1975:255).

Neither Ali Mubarak nor Ahmet Midhat saw any contradiction between modern science and Islam. While Ali Mubarak focused on the values of work and effort taught by in Islam (Ammara 1984: 161), Ahmed Midhat argued that the idea of development existed in the Ottoman society (Okay 1975:12) but both admitted that Europeans went farther than the Muslims in their work ethics, punctuality, trade and personal entrepreneurship (pp.114-6). Ahmet Midhat spent a great amount of time to defend the Islamic principles. He thought Islam was better than Christianity and even the Eastern Christianity was better than the western Christianity as the former was influenced by Islam (Okay 1975: 248). For him, Islam showed a lot more tolerance to other faiths than Christianity and was more rational (Midhat 200a:255). Ahmet Midhat went to the Stockholm conference of Orientalists to defend the East in the West. Moreover, many of his main novel characters defended Islam against both foreigners and fellow country men that misunderstood the nature of development due to their insufficient knowledge about the Eastern nations and Islamic religion (Okay 1975:24). For example, the author's hero Nasuh tries to correct the European travelers' wrong impressions about the Turks such as the Turks are rude, loud and wild (Midhat 2000a:27).

"We are glad to be Muslims and Ottomans. We appreciate the works of development we see in Europe with full heart and try to bring those developments to our country within our ability. We do not believe in the deceptive claims that these developments are the material and non-material outcome

The Europeans wanted to serve our country while they were totally unaware and ignorant of our realities. (Midhat 2002:51-52).

Unlike Ahmet Midhat who questions the western intentions toward the Muslims, Ali Mubarak ignores the western imperial ambitions toward the Muslim lands in their effort to learn about these lands (Abu Hamdan 1993:73). For example, he says that they "used their mind for their own awakening as well as for the awakening of other nations (Ammara 1984: 163). However, Ahmed Midhat seemed to question the intentions of some Westerners toward the Ottoman lands as he especially did not welcome those who work in the Ottoman land and their clubs (Okay 1975:37). However, neither was seen as an anti-western as Ali Mubarak did not seem to like the Napoleon's occupation of Egypt but he praised their efforts to analyze the country's social and economic conditions. Ahmed Midhat's French, English and German characters were mostly positive ones presented in friendly ways. Along with his emphasis on knowledge, Ali Mubarak argued that development was only possible with scholars' active role in society and government (Abu Hamdan 1993:99). Owing his role in the government, Ali Mubarak made significant contributions to education and development by constructing science colleges including humanities, foreign languages and translation department (Abu Hamdan 1993:116).

Religion, Science and Social Life

Both Ali Mubarak and Ahmed Midhat believed civilization and culture consisted of material and ideational aspects. While science and technology represent the material aspect of culture and religion represents its non-material aspect. Both argued that the Islamic and Arab history was full of scientific accomplishment and demanded that the Europeans needed to admit these Muslim contributions to European development. For example, Ali Mubarak says that Arabs and Muslims have a great heritage of knowledge and civilization and they need to reinvest it to launch a modern revival (Abu Hamdan 1993:76). Ali Mubarak reminded Muslims' contribution to urbanization (Abu Hamdan 1993:77). In *Alamaddin* even the Englishman listed the Muslims' contribution to modern medicine, agriculture, astronomy, urbaniza-

that with the modernization efforts in the Ottoman Empire the Turks lost some aspects of their former civilization but their gain was bigger (Midhat 2000a: 29). However, he did not think the style of dressing or wealth could make a nation more advanced or backward (s. 29,32,40).

Ali Mubarak explained European developments with their will to know and widespread knowledge (Abu Hamdan 1993:72). Ahmed Midhat, too, was impressed by the widespread use of books and public libraries in Europe and by the rise of printing technologies in Europe (Okay 1975:46-47) and praised the European notions of scrutiny, professionalization and objectivity (p.48). Similarly, in *Alamaddin* Ali Mubarak says that Europeans know our lands such as the Pyramids better than we do and our heritage. Both authors believed in the necessity of popular education. For one thing, both devoted their life to educate their people by writing books for popular reading and spreading education to men and women and to urban and rural areas.

In general terms, both Ali Mubarak and Ahmed Midhat thought that Islam was not a barrier before development, retardation was as a consequence of deviations from Islam. More specifically, Ali Mubarak attributed to the reason why the Muslims fell behind Europe to the despotic regimes (Abu Hamdan 1993:71) and to the lack of freedom (p.103). He thought that society advanced with freedom (Mubarak 1881:314). However, Ahmet Midhat thought that Ottoman attitudes of contentment and disinterest toward the world and the West in the last two centuries (i.e., the eighteenth and the nineteenth centuries) put them behind Europe (Okay 1975: 11).

During the era of our domination we had the best country in the world. Our art and science accorded with the needs of the time and we even improved the lands under our rule. When we saw the whole world under our civilization's influence, we said 'That's all, now we can take a rest'... With this sense of reticence, we fell behind without notice. European civilizational advances due to this two hundred year-long efforts shocked and distracted us... With a total panic and haste, we made the biggest mistake: We did not start a renewal with a complete understanding. We solely followed the recommendations of European advisors without questioning their true intentions... We tried to adopt the advances while being totally unaware of their true essence.

pleasant, solely coffee is served, they are filled with smoke due to stoves, *sheeshas* and matches, (those who pass by thinks there is a fire), it is a source of many illnesses and a shelter for the lazy and the idle, with its unpleasant talks and fightings, it is not a place for decent people (Mubarak 1881: 453). Implying that this difference stems from the unequal level of development, Mubarak argued, in the words of the Englishman, that old Maricillian coffee-houses were like those in the East (Mubarak 1881:453). The European coffee-houses Ahmed Midhat observed during his visit to Paris in 1889 were different from what Ali Mubarak described as the former regretted going to such an indecent place where women tried to seduce men (Okay 1975:113).

Ali Mubarak and Ahmed Midhat both supported the adoption of western civilization's knowledge and sciences in order to develop their societies while cautioning not to take its morality. With the former's view that Rifaat Tahtawi went too far in arguing for a total adoption of western culture and technology as a way of development (Abu Hamdan 1993:69). Ali Mubarak wanted to present the East and the West in a more analytical fashion and rejected a blind imitation of Europe by suggesting a deeper understanding and a wise synthesis between the East and the West. On the other hand, both Ali Mubarak and Ahmed Midhat were optimistic about the future of their society's development as they thought that their countries were making a significant progress toward modernization while himself playing a part in the government's development and modernization efforts. For example, Ali Mubarak (1882:494) praised the Khedivate accomplishment and foreign investment in Egypt as he viewed the increasing number of foreigners in Egypt as a sign of development (Mubarak 1881:192). He says that whoever saw Egypt twenty years ago would find nothing the same and would think that it transformed into a European country (Mubarak 1881:193). Similarly, in the words of a foreign visitor to Istanbul, Ahmed Midhat argued that the Ottoman Empire achieved a significant level of development in the late nineteenth century (Midhat 2000a:25). On the other hand, Ahmet Midhat did not personally participated in these development efforts but he tried to both support the government and inspire to the public by promoting self-confidence and motivation toward development. His novel hero Nasuh says

Ali Mubarak and Ahmed Midhat: The East and the West

Development and Backwardness

Both Ali Mubarak and Ahmed Midhat were amazed by the level of development in Europe and tried to find a logical explanation to this phenomenon without compromising from their world-view, that is, Islam. Both were amazed by the level of development, order and prosperity in Europe. For example, In Paris Ali Mubarak found a high level of development and freedom and knowledgeable people (Ammara 1984: 141). For example, when he visited the bank and stock exchange, Burhanaddin wondered as if "the earth discharged its treasures for the Europeans or they obtained the Kaiser's treasures?" (Mubarak 1881:1318). Sheikh Alamaddin, too, was amazed with the scale of activities and dynamism in a European stock market (*borsa*) that was not comparable to the Jewish quarter (*Harat al-Yahood)* in Cairo where they almost exclusively exchange money with high rates of interest and complained about the prevalence of usury (*riba)*, wishing for a stock exchange in Egypt (Mubarak 1881:1255-6).

When Alamaddin went to Marseille he found its people more hard working than his fellow country-men he deliberated as if these European people were performing a religious duty during their work. He attributed this difference to despotic regimes and the lack of the early education in the East (Ammara 1984: 151). While Nasuh seemed to like the big city life in Paris, the Sheikh Alamaddin was surprised with its size, population and activity day and night and he was bothered by its hectic life-style full of noise coming from people, animals and wagons and by the drinking and entertaining people (Mubarak 1881:1235-36).

Ali Mubarak witnessed a big contrast between the European and Egyptian coffee-houses. For example, he saw the Parisian coffee-house as a meeting place for enjoyment information and mutual benefit but Cairo's coffee-houses turned into places of degeneration and nests of crime (Ammara 1984: 152). In the former, people gather to eat and drink, obtain and exchange information about daily news and business, and to relax physically and mentally (Mubarak 1881: 453). However, the Egyptian coffee-houses are places where anybody stepping by, can find nothing significant and

They both carried optimism about the future of their country and even wrote their own biographies

Themes and Characters:

Ali Mubarak's novel, *Alamaddin,* was published in 1882 as a travel novel whose main characters are Alamaddin, his son and an Englishman. Alamaddin is a traditional Muslim scholar that studied all about Islamic and Arabic literature and sciences but has a very limited knowledge about the world including Egypt's pharonic cultural heritage and Europe. On the other hand, the Englishman is a curious and knowledgeable traveler that speaks Arabic, knows a lot about modern sciences and technology as well as the culture and history of the East and the West. He invites the Sheikh Alamaddin to Europe to help him in editing a classical Arabic text in Europe. The Sheikh takes with him his son, Burhanaddin, to Europe to provide him a better education. Everywhere they visit in Europe becomes a new experience highlighting the differences between the eastern and western cultures, societies and even politics.

Ahmed Midhat's travel novel called *A Turk in Paris* was published in 1876, the year following the dept crisis in the Ottoman Empire (Kazgan 1999:39). The novel's main character of an intellectual journalist named Nasuh traveled to Europe to write his observations and impressions in a local newspaper of Istanbul. He is presented as the very model Ottoman intellectual who knows all about European and Islamic cultures wins in debates and has very good social relations, including communication and love. The Europeans he met during his travel were generally good people but had a biased view of the East, lacking enough knowledge about the Ottoman society and Islam. The places he visited and the people he met were encounters to reflect the differences between the Ottoman and European societies. At another place, Ahmet Midhat's Rakım Efendi influenced the Europeans and Englishman named Zilkas consented to his daughter's conversion to Islam, saying that Islam was not bad and there was no difference between his beliefs and Islam (Midhat 2003:167).

Ahmed Midhat Efendi: With his huge body of writings, Ahmed Midhat Efendi devoted his life to his people's education and enlightenment. In Tanpınar (2003) words, "his whole work was a public reading room" (p. 457) and his works reflected the attitude of a salesman apprentice (p.458). His success lied in his novelty in introducing the notion of the reading hour to social life as a way of relaxation and taught the Turkish people the activity of reading novels (Tanpınar 2003:459-60). Findley saw him as someone who had an advanced European (*alafranga)* orientation while trying to preserve the essence of his Islamic-Ottoman culture (Findley 1999:xi). He believed in the pluralist Ottomanism or cosmopolitanism (p. 472). In this writings, he used many aspects of his personal life such as westernization and Islam, slavery and science. For example, Midhat's hero Nasuh defined himself as belonging to the nation of humanity and to the homeland of earth (Midhat 2000a:13). Similarly, Rakım Efendi wanted to show that the Ottoman man could teach wisdom to the world (Midhat 2003).

Born into a poor family of Istanbul in 1844 in Istanbul, Ahmet Midhat worked as a salesman's apprentice. Along with his formal education, he realized the taste of self-education. With the help of Midhat Pasha that even gave him his own nickname, he made a decent start with writing for about seven years between 1864 and 1871. His staying both in the Eastern European and Arab provinces provided him with a good view of change and continuity in the waning Ottoman Empire as he devoted his whole life to reading and writing including novels, short stories, plays, and academic books on history, culture, religion and politics.

Surprisingly, Ali Mubarak and Ahmed Midhat had many common features such as coming from a poor family background, speaking multiple languages, being reformists and working with the government (despite being exiled). Even their didactic styles of writing are comparable in that they both wrote technical, historical and social texts books to be taught in schools and produced books to read and by promoting the construction of a national library. Like other types of writing, their novels aimed to educate people by giving encyclopedic information (Ammara 1984:175; Tanpınar 2003). They both believed in the possibility of an East-West synthesis by welcoming the technological advances of the West with a confidence in their own culture.

minister of works in 1870 and the minister of education in 1883. He opened the *Dar'ul-Ulum* and made Cairo a modern city with city-planning projects.

He wrote technical textbooks, nutrition, geography, marine science, history, measurements and mathematics for students in engineering schools (Abu Hamdan 1993:60-64). According to Shumays (1985), Ali Mubarak believed that life needed to be read from the pages of a book. Those who wrote books are life-makers and Ali Mubarak was one of them in modern Egypt (p.77). His forty books covered a number of areas such as cultural affairs, civilization and modernity, history, economy, development, and construction planning (Abu Hamdan 1993:54). He also wrote a religious book called the interpretation of the Hadith that "Seek this world as if you will never die and seek your here-after as if you will die tomorrow" (Abu Hamdan 1993:55). But this book is lost and his manuscript called "Islamic Imprints in Civilization and Urbanization" could not make to the print (Abu Hamdan 1993:59).

The author of his biography defined Ali Mubarak as a thinker and civilizing engineer or *al-muhandis al-hadhari* (Abu Hamdan 1993:120). His occupations several high government posts allowed him to materialize his ideals and beliefs in government bodies and institutions by converting his enlightened discourse from theory into practice (Abu Hamdan 1993:6). Ali Mubarak's contribution to the development of state and society is like no other (Abu Hamdan 1993:6). He made major contributions in the fields of education, information, engineering, agriculture, irrigation and construction (p.53). He believed that reform, development and modernization was only possible my means of the state (p.6). In his history writing Ali Mubarak adopted a rational approach that mostly kept away from superstitions and heresies (p.77). He said he wrote this book during his ministry of education during the period of Ismail Pasha (Ammara 1984:118, 119). His reformist and pro-government approach did not prevent him from criticizing the government itself. For example, his criticisms of the governments following Muhammed Ali sometimes caused him to loose his high posts (Abu Hamdan 1993:57). For example, he was expelled from the ministry of works due to what he wrote in *Nukhbat al-Fikr Fi Tadbeer Neel Misr* to criticize the Khedive government (Ammara 1984:121).

This study will elaborate on these two reformist intellectuals' take on the critical issue of the East and the West by conducting a content analysis on the writings of Ali Pasha Mubarak and Ahmed Midhat Efendi. I will focus on the questions why the West advanced more than the East and how the two authors thought that their society could reach the same level of development as the West. The findings about the two Turkish and Egyptian Muslim intellectuals' ideas more than a century ago sheds light on the old question of the East-West relations that were yet to be settled. Their writings could help understand how the Eastern and western civilizations can communicate and interact with each other in today's globalized world.

The Relevance of Biographies

Ali Pasha Mubarak: Ali Mubarak was one of the major intellectual statesmen in the second quarter of the nineteenth century as he was one of the young Egyptians sent by the Muhammed Ali Pasha to France to acquire a good education on civil engineering and military science. After successfully completing his education in France he returned to Egypt and held various government positions to implement his knowledge in the service of his homeland. He pioneered many projects to modernize Egypt from city-planning, promoting education among the population to military's modernization. With the changes of governments (Khedive) in Egypt his fortune sometimes overturned but as an intellectual statesman he did not fall into despair and committed himself to writing in those times. He built the modern education system in Egypt and was "one of the most prominent makers of modern society" (Ammara 1984:6).

He was born in a small farm village in ad-Daqahleya in 1823 and learned Islamic knowledge and memorized Quran. Born into a poor family, he worked in various jobs but liked learning and was sent to the engineering school at Boulaq and eventually to France. His emphasis on educating his people could be easily seen during his holding of various government posts and in his writings. After he became in charge of education, he suggested combining religious education with that of modern sciences. He became the

Ali Pasha Mubarak of Egypt and Ahmed Midhat Efendi of Turkey were two prominent intellectuals that dealt with the differences between the East and the West (i.e., Europe) and wrote about them in detail during the second half of the nineteenth century. Their main goal was to make their societies an advanced one like their European counterparts. With their profound knowledge of the western and eastern (i.e. Islamic) civilizations, both tried to reconcile the East and the West as they produced a huge body of writings to bring their county to an equal par with the West. Ali Pasha Mubarak and Ahmed Midhat Efendi both lived in more or less the same period as they wrote in the second half of the nineteenth century. Since the former received his professional education in France and the latter learned about Europe from books before visiting Europe and wrote numerous books on a variety of topics, they were very familiar with the West. Ali Mubarak was one of the most prominent statesmen that worked in various government posts to make reforms and to modernize the Egyptian social, political and cultural life in the second half of the nineteenth century. As an engineer and intellectual statesman he played an important part in various projects to modernize the country's infrastructure and wrote multiple volume-books to enlighten his people as a way of development. He was a very productive writer despite his executive positions in the government.

Ahmet Midhat Efendi was one of the most prominent writers of the Ottoman Empire in the nineteenth century. He remained close to the Sultan and his central government by adopting a reformist rather than revolutionary attitude and devoted his whole life to writing in order to educate and to entertain his people on a wide array of issues. The issues of the East and the West and the effects of westernization on Ottoman society occupied a major portion of his writings as novels with artistic concerns and more direct informative texts to familiarize his readers with modern sciences and western culture. Despite his sympathy with the European scientific advances, he disliked the blind imitation of the West and tried to correct it trough providing the Ottoman populace with better information about the West and the East to the degree that he even wrote a book called *Good Manners of Europe*. We can infer that his writings became a big door to the western world.

THE EAST AND THE WEST IN THE WRITINGS OF ALI PASHA MUBARAK OF EGYPT AND AHMED MIDHAT EFENDI

Ahmet UYSAL[*]

Introduction:

The industrial revolution caused major changes in the structuring of European societies in the eighteenth century. This development also shifted the international balance of power in favor of the West, leading to western domination over other societies in the East and the South. During the rise of the Western powers such as Britain and France, the Ottoman Empire continued to control a significant portion of the East as it ruled over the lands of what is today called 'the Middle East'. The nineteenth century, the Ottoman statesmen and elites came to admit the higher level of scientific and technological developments in the West. The questions why the Europe advanced and why the East fell behind stirred up huge debates among the intellectuals and statesmen as to the differences between the cultures, politics and social lives of the East and the West. They tried to explain the differential developments between the two civilizations and wanted to close the gap between the European societies and the Muslim societies of the East. Both the Ottoman government and its sovereign province of Egypt tried to modernize their societies, starting first with a military modernization. For that purpose, the viceroy of Egypt, Mohammed Ali Pasha, was the first in the Middle East to launch a modernization project to acquire modern sciences and technology of Europe during the first half of the nineteenth century and was followed by similar Ottoman modernization.

---

[*] Dr. Dumlupınar University, Kutahya-Turkey.

389-402	14	18	1074-1215/1663-1800	"	"	Kale
403-417	15	17	1183-1256/1769-1840	"	"	Askeri tarih
418-463	46	99	1047-1289/1734-1872	"	Din	Müslümanlar
464-473	10	25	- /XVII-XIX		Meskün yer: Mansura, Musava'a, Berat, Hurba,Dumiyet Layid, Suveys, Pesid	
474-490	17	30	Şema'ya göre dizilmistir			
Toplam						
ô.276À	490	783				
ô.276	99	147				
Toplam	589	930				

a.a. 391'den 399'a kadar olan evrak bulunmamaktadır.

FON Kahire - Belgeler grubudur
(Şarkiyat Bölümünün envanter defterine gore)

Sira No	Fon Adet	Varak Adet	Tarih Hicri-Miladi	Bölüm	Grup	Konu Başlıklar?
F. 276						
1 - 99	99	147	1023-1277	Kahire-Mısır; genel kolleksiyon, XIX yy'dan da var		
F. 276À						
1 - 2	2	3	1117-1280/1705-1863	Vilayet	Iktisat	Zeamet
3 - 4	2	5	1255- /1839	"	"	Timar
5 - 15	11	12	1051-1222/1601-1807	"	"	Vakıf
16 - 24	9	11	1137- /1727-XIX.	"	"	Para-Kredi
25 - 55	31	65	1057-1280/1647-1863	"	"	Gelir
56 - 89	34	56	1072-1288/1661-1871	"	"	Giderler
90	1	1	1246- /1830	"	"	Bilanço
91 - 99	9	24	1126-1269/1714-1853	"	"	Ticaret
100 -116	17	27	1096-1286/1685-1869	"	"	Ulaşım
117 -118	2	2	1144- /1731-XIX	"	"	Resmi binalar
119	1	1	XVIII	"	"	Nüfus
120	1	1	1279- /1862	"	"	Afetler
121 -124	4	4	- 1283/XVIII.-1866	"	"	Iane
125 -133	9	14	1139-1257/1726-1841	"	Siyasi meseleler	Ayaklanma hareketleri
134 -135	2	2	1241-1247/1825-1832	"	"	Siniflararasi mücadele
136 -140	5	5	1256-1260/1840-1844	"	"	Dış Politika
141 -142	2	2	1280-1283/1863-1866	"	Iktisat	Deniz Ulaşım
143 -147	5	5	1184- /1770-XIX	"	Siyasi meseleler	Ayaklanma hareketleri
148	1	1	XIX	"	"	Mültecilik
149	1	1	XIX	"	"	Dış Politika
150 -158	9	9	1124- /1712-XIX	"	Hukuk ve Idare	Hukuk
159 -293	135	159	1014-1289/1605-1872	"	"	Siyasi ve mali idare
294	1	1	1274- /1863	"	"	Polis
295-357	63	103	1004-1285/1595-1868	"	"	Diğer idari problemler
358	1	4	1277 /1860	"	Kültür ve Egitim	Okul
359	1	1	XIX	"	"	Sağlık işlemleri
360-369	10	44	1096-1284/1685-1867	"	Askeriye	Askeriye
370-378	9	20	1181-1277/1767-1860	"	"	Askeriye
379-388	10	11	1098-1284/1666-1867	"	"	Silâh ve mühimmat

Defterlerden ikincisinin sinyatürü D 209/2 olup 1114-1123 (1702-1711) yıllarını kapsama almaktadır, 8 sayfadan ibarettir ve "Mısır'da gönderilen hazine muhasebe defteri" başlıklıdır. Kahire'den Sultan Hazinesine girdiler ve sağlanmamış olan girdiler de gösterilmiştir. Sicil *divani* tarzında yazılmıştır.

Milli "Kiril ve Metodiy" Kütüphanesindeki Şarkiyat Bölümünde "Kahire" Fonu konusunda belirli bir fikir edinilmesine yardımcı olabildiğimi sanıyorum. Osmanlı İmparatorluğu ve Arap toprakları konusunda çok daha zengin fonlar da mevcuttur. Kahire'de Osmanlı arşivinin Sofya'daki arşivden avantajlı olmasının nedeni, muhtemelen bizde daha az sayıda arşiv biriminin bulunmasıdır. Şarkiyat Bölümünün yöneticisi Prof. Stoyanka Kenderova'nın projesine göre, bütün bu arşiv zenginliği bilgisayara aktarılacak. O zaman "Kahire (Mısır)" Fonunun yeri, kalan evraklar arasında daha da göze çarpacaktır.

özel misyonla tayin edilen Mazlum Bey'e Sadrazamın mektubudur. Tasarrufunu miras olarak bırakmak kaydıyle Mısır'ın Mehmed Ali'ye bırakılması kararının icra edilmesi ile ilgili talimatlar verilmektedir. Daha sonraları Mazlum Paşa olan Mazlum Bey, Mısır Valisinin sarayında sultanın ilk temsilcisidir (a.b.485A).

XVIII yy sonlarında Mısır'ın Fransız ordusunun işgali altına düşmesine ilişkin evraklardan sonunda söz edeceğiz, zira Prof. Stoyanka Kenderova "Sofya'da Milli "Kiril ve Metodiy " Kütüphanesinin Şarkiyat Bölümünde bulunan Arapça yazılı evrakların listesi"ni yayınlamıştır (Sofya, 1984). Napoleon Bonapart'ın Mısır seferine ait sekiz evrak mevcuttur. Tahminimize göre, Şarkiyat Bölümünün envanter defterinde sonunda belirtilmiş olan ve arşiv birimde bulunmayan sekiz evrak bunlardır. Kenderova'nın kaydettiğine göre bu sekiz evrak " olaylar sırasında ülkenin iç durumuna ve Mısırlı liderler Murad Bey ile İbrahim Bey'in tavırlarına dair bilgi verdikten başka, Fransız ordularının müteakip hareketleri – 19.II.1799 tarihinde el-Ariş'in fethedilmesi ve Suriye'ye karşı girişilen ve Akka'nın başarısız ablukası ile sonuçlanan taarruz hakkında bilgi vermektedir. Akka'nın savunmasını yöneten Ahmed Paşa el-Cezzar ve Fransız generalleri Kleber ve Rene'nin adları anılmaktadır" (s. 10-11).

Pek tabii ki, bu konularda Osmanlıca yazılmış evraklar da vardır. 1799 yılına ait Kahire kadısının kapsamlı ilamını teşkil eden ve 4 büyük sayfadan oluşan iyi korunammış evrak da bunlardan biridir (a.b.483A). Napoleon'un işgali sırasında Mısır'ın tarihine ilişkin, Akka'ya seferi ve İngiliz filosunun Fransızlara karşı faaliyeti konusunda değerli ve kapsamlı bilgi verilmektedir. Bir sonraki 1800 yılına ait başka bir evrak da Bonapart'la ilgilidir (a.b.487A).

Buraya kadar anılan ayrı farklı birimlerinden başka, Şarkiyat Bölümünde korunan iki defter de Mısır'ın ve Osmanlı İmparatorluğu'nun tarihi açısından değerli bir kaynakçadır. Birincisinin sinyatürü D 140 olup 1083 yılına (1672) aittir ve 243 yapraktan oluşmaktadır. Restore edilmiş olup "Süret-i mahlülat-i mukabele-i Mısır defter-i cemaat-i çavuşan-ı Divan-ı Mısır" başlıklıdır. Türk askerlerinin türleri, adları, görevleri, kimin kime tabi olduğu ve askerlerin maaşları belirtilmiştir. *Divani* tarzında yazılıdır ve ancak sonunda *siyakat* tarzına geçilmiştir.

Mısır'ın yeni valisi döneminde de ihsanlar devam etmektedir. Sadrazam'ın Mehmed Ali Paşa'ya 1805 yılından mektubunun karalaması, torunu Tahir Paşa'nın ordu eşliğinde kutsal Mekke ve Medine'ye gönderilmesinden İstanbul'da duyulan şükran hisleri dile getirilmektedir. Kutsal yerlere yolculuğu sırasında alınmış olan güvenlik önlemlerinden söz edilmektedir (a.b. 227A).

Mısır'da yüksek rütbeli ordu komutanlarından birinin 1807 yılında Mekke ve Medine'ye ziyaretle ilgili başka bir mektubu da vardır (a.b. 434A). Sadrazamlığa, Mehmed Ali Paşa tarafından her yıl iki kutsal şehre hazırlanan hediyeler için rapor verilmektedir.

Bir metre ile 30 santimetre büyüklüğünden muhafaza edilmiş olan iki yaprak, Sultan II Mahmud zamanında Mehmed Ali Paşa'ya yazılmış olan raporu teşkil etmektedir – 1806 yılı (a.b.276A). Sadrazamlıktan Mohammed Ali Paşa'ya başka bir mektubun karalaması da korunmuştur (a.b. 334A, 1810 yılından). Bu dönemde ilişkilerin, en azından dış görünüşte, iyi olduğunu gösteren bir mektup da 1811 yılındandır, Mehmed Ali Paşa'nın Sadrazama mektubu söz konusudur (a.b.480A). Mısır valisi, geçmişteki uygulamadan farklı olarak Mısır'dan İstanbul'a selitre gönderilmesinden vazgeçtiğini ve bu kez 50 sandık gönderdiğini bildirmektedir.

Fakat Mısır ile Osmanlı İmparatorluğu arasında başgösteren askeri çatışmalardan sonra mali ilişkiler epeyi bozulmaktadır. 1850 yılına ait bir evrak (a.b.72A) Mısır'dan gönderilmiş olan tahıl ürünlerine dair Hicaz makamlarına talimatlar içeren bir metindir. Üç hesap sunulmuştur – Anadolu'da muhasebeye gönderilmesi gereken makbuzlar ve ancak bundan sonra sorunla ilgili ödemenin ve çözümün yapılması gerektiğinedenildi. Evrak resmi mühür taşımaktadır.

Mehmed Ali Paşa ve oğlu İbrahim Paşa'nın tamamen affedilmesini emreden sultan fermanının gerekliliğine ilişkin raporu hazırlayanın aldığı olduğu önlemler hakkında Sadrazamlığa yönelik tarihsiz bir evrak mevcut olup, muhtemelen birkaç yıl öncesine aittir (a.b. 156A).

Gerçekten İngiltere, Avusturya, Prusya ve Rusya'nın baskısı altında Mısır hanedanının kurucusu Mehmed Ali Paşa Osmanlı İmparatorluğunun hâkimiyeti altında kalmak zorunda kalmıştır. 1842 yılına ait iki belge, Mısır'da

Giderlere mahsus mali evraklar çok çeşitlidir. Mesela, XIX yy.a ait, tarihsiz bir defterin bir kısmı (a.b.54A) Mısır valisine bağlı Taş, Uzi ve Saukan adalarındaki vergilerle ilgilidir. 1836 yılından arşiv birimi 464A, Kahire'de beş sayfadan makbuz oluşan ve ancak gelirler ile giderler çıkarıldıktan sonra ödenebilecek yekûnları konu edinmektedir. Başka bir makbuz da – 1839 yılından form (a.b.465A) Kahire'deki muhasebecilerin Cemaziyelevvele ait 15 000 kuruştan ibaret olan maaşlarının ödenmesine aittir.

Yine aynı formda, 1874 yılına ait, İngiliz Bankasının bilânçosu kayıtlıdır (a.b.474A).

1878 yılından başka bir form Mısır'ın İngiltere'ye olan mali bağımlılığını göstermektedir: Başlıca Süveyş kanalının inşası ile (1869) ve İskenderiye'den Süveyş ve Kahire'ye demiryolunun inşaatına ilişkin alınan kararla ilgilidir ilgili olmakla. Başlığı: *The Governor and company of the Banf of England in account current with the İmperial Ottoman Government "Egiptian Tribute Account"dır*. Formun alt kısmı siyah tuş mürekkebiyle olup Osmanlıca doldurulmuştur, fakat yıl hicri takvime göre değil de, miladi takvime göre yazılmıştır (1877-1878) ve bundan sonra 1878 diye yazılmıştı.

1866 yılından faiz tahvillerinin devredilmesine ilişkin evrak da (a.b.21A) buna benzer olup tahrif edilmiştir.

Büyük orande İngiliz sermayesine bağımlılığına rağmen Mısır, Osmanlı İmparatorluğu'nun bir vilayeti olarak imparatorluğa olan borçlarını ödemeye devam etmektedir. 1867 yılına büyük bir evrak (a.b.154a) Mısır'ın Osmanlı Hazinesine yatırması gereken verginin hesaplanması ile ilgilidir. 1840 yılına ait bir evrak ise (a.b.42A) Devlet Hazinesine Mısır'dan 55 607 kuruş 46 para girmiş olduğu belirtilmektedir.

Mısır'ın Osmanlı hâkimiyeti altında bulunduğu dönemde en önemli olayları yansıtan arşiv, Mehmed Ali Paşa dönemine aittir. Bundan önce, birçok şeyh, hoca ve Kihire'den diğer üst düzey kişilerin sultana 1802 yılında yazmış oldukları teşekkür mektubunu (a.b. 221A) anmak gerekir. Kahirede gayet fakir 16 kişiye sultanın göndermiş olduğu 400 kuruş için minnettarlıklarını ifade etmektedirler. Mektubun altında 16 imza ve mühür vardır.

tedir (muhtemelen Tanzimat sonrası *icar* vergisi söz konusudur, zira bu vergi sabun fabrikasının gelirlerinin % 4'ünü oluşturmaktadır).

"Kahire" fonundaki Osmanlı evrakları, tımar sisteminin Mısır'da uygulanmamış olduğu yolundaki görüşü çürütmektedir. 1839 yılına ait a.b. 276A numaralı evrak İskenderiye'de timar liva gelirlerine aittir. Tımarların alınması olayları da bu belgede yeralmaktadır. Sadrazamın eski reisülkütab Feyzi'ye mahsus mektubun müsveddesi olan restore edilmiş evrakta, Türk bahriyesi yüksek amirali Gazi Hasan Paşa'nın Mısır'da isyancıları bastırdığı ve meçhul yerlere kaçmış olan İbrahim Bey ile Muraya Beyin tımar usulü ile tasarrufları ve emlaklarının alınması için gerekli operasyonlarla ve düzeni sağlamakla meşgul olması gerektiği bildirilmektedir. Sadrazam Feyzi'ye Mısır'a gitmesini teklif etmektedir (a.b.476A, 1786 yılından).

Tarihsiz bir evrakın bir kısmı (a.b. 4A), sultanın tahta çıkması vesilesi ile İskenderiye'den tımar sahibi görevine yükseltilmesi ve onaylanmasına dairdir.

Evrakların bazıları vakıf sistemiyle ilgilidir. İstanbul mütevellisinin Defterhaneye mahsus arzuhalinde, din görevlisinin 1667 yılında Kahire'de vakıf yöneticiliğine tayin edilmesi bildirilmektedir (a.b.297A). 1806 yılından başka bir evrakta (a.b.15A), tasarrufu vakıf patronunun kendi kendilerini ilan etmiş mirasçıları tarafından ihlal edilen en-Nasır Salahaddin Vakfına ait vakıf topraklarının tasarrufu ile ilgili tartışma halledilmekte, çözüme bağlanmaktadır.

Mısır valisinin Sadrazamlığa gönderilmiş olan 1758 yılından mektupların özetleri de benzer içeriktedir (a.b.305A). 1760 yılından bir evrakta ise Mısır valisine, Tunus'tan bir ulemaya aylık maaş bağlaması tavsiye edilmektedir (a.b.182A). Fonun son kutusu tamamen Mısır'da İslam dini ile ilgilidir. Bir evrak kısmı Mısır'da Mümin Paşa'da görevli olan kişinin vefatına ait sorunlar içermektedir (a.b.303A, 1723 yılından).

XIX yy'a ait, yine tarihsiz bir evrakta (a.b.158A) vefat etmiş olan bir kişinin çözüme bağlanmamış sorunları söz konusu edilmetedir. Kahire'de vefat etmiş olan Ahmed Ağanın annesi ve kızkardeşi Sadrazam'dan, onların lehine emir vermesini rica etmektedirler, zira Ahmed Ağanın emlaklarına, evinde vefat etmiş olduğu Derviş Ağa el koymuştur.

Mısır Vapur Şirketinin önemi daha da büyüktü. 1867 tarihli basılı form (a.b.82A) Dağistanlı Molla Mehmed'in İskenderiye'den vapur şirketine ait vapurla yolculuklarının giderlerini yansıtmaktadır.

Yine aynı 1867 yılı için bir evrak daha var (a.b.83A)- yolculuk eden fakir olduğu için İskenderiye'ye kadar yiyecek ve yol masrafının ödenmesi ile ilgilidir. 1861 yılından tezkereler tutanağı (a.b.49A) da İskenderiye'ye kadar yolcuk yapan farklı kişilerin yolculuk ve yiyecek masraflarının karşılanmasına mahsustur.

XVIII yy. ait kadı ilamı, Mısır Valisi tarafından özel vezifeli karşılamak üzere yeni inşa edilen vapurun muayenesine ilişiktir (a.b.106A). Tarihsiz olan bir evrakın bir kısmı (a.b.378A) fazla, gereksiz olan topların Süveyş'ten İstanbul'a gönderilmesine dairdir. Gerekli sayıda yelkenlinin sağlanması emredilmektedir. Reşid es-Seyyid Mehmed adında kişinin İstanbul'da Maliye Bakanlığı'na 1842 tarihli haberi de İskenderiye ile ilgilidir ve taşkömürünün sevkedilmesi ve nakledilmesi için harcanmış olan 15 000 kuruşun muhasebesiyle ilgilidir (a.b.374).

Askeriyenin Mısır'da bakımı ile ilgili organizasyon yüksek düzeyde idi. 25 sayfalık bir defter, araştırmacılar için askeriyeye ilişkin değerli istatistik veriler içermektedir, ama çok hasar görmüş olup restore edilmesi gerekmektedir (a.b. 361A, 1742 yılından). 1847 yılına ait onaltı büyük basılı form askeri giderlere aittir. Formlardan iskenkeriye ve Hicaza ait olmak üzere her biri ikiye bölünmüştür: sonunda toplam hesap verilmektedir (a.b.336A).

XIX yy. ait tarihsiz bir mektup müsveddesi ile Mısır valisine bir grup askerin – Cidde yolunda İskenderiye'ye varışlarında yerleştirilmesine mahsustur mektuptan oluşmaktadır (a.b.116A). Kızıl Deniz'de Masuu kazasına bağlı iki müdürlükteki zaptiyelerin 1863 yılındaki isim listelerine göre, bir önceki yıla ait maaşlarının ödenmesi gerekiyordu (a.b.294A).

Mısır'da birinci ve ikinci kara alaylarının gereksinimlerini karşılamak amacı ile sabun imal edecek sabun fabrikası binasının kiralanması ile ilgili 1868 yılına ait tasdik belgesi dikkat çekicidir. Evrak *müşir* Hüseyin Asık ile *kaymakam* Mehmed Tahir'den Cemalzade Zihni Efendiye'ye yöneliktir. Fabrikanın 4 yıldan beri mevcut olduğu, ayda 500 kuruş ödediği tasdik edilmek-

Maaşlar, Emekli Maaşları 4. Bilanço I. Ticaret İ. İletişim ve Ulaşım; J. Resm-i binalar; K. Nüfus – 1. Afetler.

II. SİYASİ SORUNLAR: A. Sınıflar ve sınıflar arası ilişkiler; B. Bulgar propagandasının başlaması; C. Ayaklanma hareketleri, 1. Bulgaristan'da ayaklanma hareketleri, haydutluk, çetecilik; 2. Osmanlı sınırları içindeki diğer isyanlar; D. Makedonya meselesi E. Mültecilik; F. Dış Politika (diğer ülkelerle ilişkiler).

III. HUKUK ve İDARE: A. Hukuki sorunlar; B. İdare – 1. Siyasi ve mali idare; 2. Polis, itfaiye; B. Diğer idari problemler.

IV. KÜLTÜR ve EĞİTİM: A. Okul, eğitim, kütüphane, Türk dili; B. El sanatları, güzel sanatlar; C. Dokumacılık ve halıcılık; D. Antik eserler.

V. ASKERİYE: A. Teşkilat; 1. Askeriye; 2. Bahriye (askeri ve ticari); 3. Silah ve mühimmat, kaleler; B. Askeri tarih.

VI. DİN: A. Hristiyanlar (Gayrimüslim); B. Müslümanlar.

Ayrıca Fon "Kahire"nin tam tanımı da eklenmiştir. Bu da içeriği konusunda genel bir bilgi edinilmesine imkân verecektir. Evrakların işlenmesi ve tercüme edilmesine gelince, bu pek tabii ki yılları gerektiren bir çalışmadır. Biz ancak Fon "Kahire"ye dair bilgiyi ve Mısır'ın Osmanlı İmparatorluğu'ndaki yerini zenginleştiren birkaç hususa değineceğiz.

Sultan I. Selim'in ordusu Kahire'ye 1517 yılında, Mamlüklerin ısrarlı, fakat başarısız direnişinden sonra girmiştir. Kalesiyle birlikte İskenderiye de ele geçirilmiştir. Nil ırmağı deltasında bulunan, Mısır'ın büyüklük bakımından ikinci sırada yer alan İskenderiye şehri, Osmanlı idaresi boyunca bütün önemli rol oynamaya devam etmiştir. İskenderiye kalesine ilişkin 1663 (a.b. 389A) ve 1673 (a.b. 390A) yıllarından evraklar bunu göstermektedir. Son evrak 14 arşiv biriminden ibaret olup İskenderiye kalesiyle ilgili müstakil olarak ele alınması gereken çok değerli bir kaynakdır.

Arapça yazılmış 3 adet makbuz İskenderiye gümrüğünün önemini kanıtlamaktadır (a.b.50A). 1815 yılından Hüccet (a.b. 66A) İskenderiye'de gelir kaynağı olan tarafından ödenmiş günde 5 akçelik ücrete mahsustur.

MISIR İLE İLGİLİ OSMANLI EVRAKI: SOFYA MİLLİ KÜTÜPHANESİ *"KAHİRE"* FONU

Prof. Dr. Slavka DRAGANOVA[*]

Sofya'da, Milli "Sv Sv Kiril i Metodiy" Kütüphanesinde Şarkiyat Bölümündeki Osmanlı arşivi, büyüklük bakımından İstanbul ve Kahire'den sonra dünyada üçüncü sırada yer almaktadır. Arşiv bir buçuk milyon arşiv birimiyle yaklaşık 377 fondan ibarettir. Bis kısmı *"Kahire (Mısır)"* fonunda bulunmakta olup Fon No 276 ve Fon No 276A diye dağıtılmıştır. Fon No 276 99 arşiv biriminden (a.b.) ve 147 arşiv sayfasından, Fon No 276A ise 490 a.b. ve 783 arşiv sayfasından ibarettir. Tek sözle *"Kahire"* fonu 930 arşiv sayfasıyla toplam 589 a.b. içermektedir.

İlkönceleri evrakların karışık olarak çuvallara sokulmuş olduğunun belirtilmesi gerekir. Arşivde çalışan Osmanlı evrakları uzmanı çuvala elini sokarak yaprak yaprak çıkarıyordu. Yapraklar fazla olsa bile, aynı konuyu ele alıyorsa bir arşiv birimini oluşturuyordu. Bu arşiv birimine de evrakın kime gönderilmiş ve nereye gönderilmiş olduğuna göre ad veriliyordu: Malsandık, Sancak, Kaza, Vali, Kadı, Asketiye (Bakınız: Bulgaristan'daki Osmanlı Evrakı. Hazırlayanlar N. Aktaü ve S.A. Kahraman. Ankara, 1994)

Evrakların içeriğine göre altı temel bölüm belirlenmiştir. Bölümlerden her birinde konu başlığı verilmektedir:

I. İKTİSADİ SORUNLAR: A. Arazi- 1. Has; 2. Zeamet; 3. Timar; 4. Vakıf; 5. Miri Topraklar, Mülk; B. Köy İktisadı – 1. Tarım 2. Hayvancılık, C. Orman, D. Kara ve Deniz Avı, E. Sanat, F. Askeri üretim, G. Madencilik, H. Maliye – 1. Para-Kredi 2. Gelirler, vergi, gümrük, el koyma ceza 3. Giderler,

[*] Bulgaristan Bilimler Akademisi, Balkanistik Enstitüsü.

-Ahmed Şihâbî'nin 1718 tarihli vakfiyesi.[15]

-Kavalalı Mehmed Ali Paşa'nın eşi Şeminur Hanım'ın 1861 tarihli vakfiyesi.[16]

-Seyyid Salih Efendi'nin 1864 tarihli vakfiyesi. [17]

Sonuç

Yukarıda verdiğimiz örneklerle hem kısaca Başbakanlık Osmanlı Arşivini hem de Mısır'a ait belge ve defter serilerini tanıtmaya çalıştık. Burada gözden uzak tutulmaması gereken nokta örneklerimizin bazı fonlardan seçilmiş oluşudur. Bunlardan başka Osmanlı Arşivi'nde sayısı yüzleri bulan fon ve bunların alt kodları yer almakta ve bu fonlarda da önemli miktarda Mısır'ı ilgilendiren belgeler bulunmaktadır.

Ayrıca Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığı otomasyon projesi çerçevesinde, bugünkü tarih itibariyle bir milyon sekiz yüz elli bin maddenin katalog bilgileri internet ortamına aktarılmış ve ücretsiz olarak www.devletarsivleri.gov.tr adresinden araştırmacıların hizmetine sunulmuştur. Bu web sitesinden Mısır, Kahire, İskenderiye şehirleri anahtar kelime olarak kullanıldığında yapılan tarama sonucu yaklaşık 40.000 madde başlığına ulaşılabilmektedir.

Kısaca Mısır tarihi ile ilgili araştırma yapmak isteyen araştırmacıların, mutlaka Başbakanlık Osmanlı Arşivi'nde inceleme yapmaları gerekmektedir. Bu belgeler, iki ülke arasındaki dostluk ve kardeşlik bağlarını güçlendiren birer köprü vazifesi görmektedir.

---

[15] EV.VKF, 9/5

[16] EV.VKF, 9/22

[17] EV.VKF, 9/24

- Şura-yı Devlet üyesi Mehmed Cemil Paşa[14]

Yıldız Evrakı

Yıldız Arşivi, ikinci Abdülhamid devrinde (1876-1909) Yıldız Sarayı'nda biriken belge, defterler ve gazetelerden ibarettir. Sultan Abdülhamit'in 33 yıllık saltanatı sırasında Saray'ın bütün devlet daireleri ile yaptığı yazışmalar ve devletin idaresi için hazırlanan rapor ve jurnaller bu koleksiyonu oluşturan unsurlardır. Mısır ile İsrail arasındaki sınır anlaşmazlığının çözümünde katkısı olan anlaşma da bu fonda bulunmaktadır. Yıldız Esas Evrakı 122/8 numarada kayıtlı olan bu anlaşma Osmanlı merkeziyle Mısır Hidivliği memurları arasında imzalanmıştır. Kudüs ile Hicaz toprakları arasındaki sınırı belirlemektedir. Ekinde, anlaşmanın işaretlediği noktaları gösteren iki adet harita bulunmaktadır.

Vakfiyeler

Vakıf, Türk-İslam dünyasında, sosyal hayatta, kültür, sanat ve imar sahalarında en başta gelen müessese olmuştur. Vakfın hayır fikrini ebedileştiren özelliği dolayısıyla, hayırsever insanların bu hayır arzularını, ölümlerinden sonra da yaşatabilmeleri vakıf kurumlarının varlığını teşkil etmiştir. Bu varlığın şartlarını kayıt altına alan vakfiyeler fonunda 1309 adet belge bulunmaktadır. Bu sayı arşivimizdeki vakfiyelerin sayısıdır. Bunun dışında yine ülkemizde Başbakanlığa bağlı olarak görev yapan Vakıflar Genel Müdürlüğü arşivinde de binlerce vakfiye mevcuttur. Bu fonda Mısır'la ilgili aşağıdaki vakfiyeleri örnek olarak zikredebiliriz.

-Mısır Hidivi İsmail Paşa'nın kızı Prenses Fatma Hanım'ın 25/22 numarada yer alan vakfiyesi. Mısır'da Dekâhiye ve Cîze bölgelerinde bulunan arazi ve ağaçlara aittir. Vakfiyede arazinin sınırları, vakıftan faydalanacakların isimleri ile alacakları aylıkların miktarı belirtilmektedir. Vakfiye 28 Temmuz 1913 tarihini taşımakta olup, 57 sayfadır.

---

[14] DH.SAİD.D, 55/151

- Mısır hidivinin rütbe ve nişan verebileceğine dair 1911 tarihli belgeler.[11]

Meclis-i Vükelâ Mazbataları

Meclis-i Vükelâ; sadrazamın başkanlığında şeyhülislam ile nâzırlardan oluşan devletin iç ve dış siyasetinde mühim işler hakkında karar veren meclisin adıdır. Bu günkü manada "Bakanlar Kurulu" demek olup kararlarına mazbata denmektedir Bu kurumda oluşan mazbataların tarih aralığı 1885-1918 yılları arasını kapsamaktadır.

Bu fonun bizce Mısır'ın malî tarihi açısından en önemli belgelerinden birisi 96-7 numarada yer almaktadır. Belgenin tarihi 11 Eylül 1898 'dir. Bu vesika Mısır'da tedavüle banknot çıkarmak imtiyazını hâiz millî bir bankanın kuruluşunun onayıdır.

Dâhiliye Nezareti Evrakı

Dâhiliye Nezareti, Osmanlı Devleti'nin içişlerinin yürütüldüğü kuruluştur. Kurulduğu 1837 tarihinden itibaren çeşitli alt birimler ve bağlı kuruluşlar şeklinde çalışmış, evrak da buna bağlı olarak teşekkül etmiştir. Bu fonda da Mısır hakkında pek çok belge bulunmaktadır

Dahiliye Nezareti'nce düzenlenen birçok belge çeşidinden birisi olan ve kısa bir dönemi kapsayan bürokrat sicillerinde Osmanlı bürokrasisinde görev alan Mısırlılar hakkında müstakil bir çalışma yapılacak kadar bilgi bulunmaktadır. Burada yer alan Mısırlı bürokrat sayısı yaklaşık 120'dir. Örnek olarak şu isimleri sayabiliriz:

- Osmanlı Devleti'nde Şura-yı Devlet Başkanlığı, Hariciye Nazırlığı, Sadrazamlık gibi önemli görevler ifa eden Mehmed Said Paşa[12]

- Şura-yı Devlet üyesi İbrahim Paşa [13]

---

[10] A.MTZ(05)10-A/329-10)

[11] A.MTZ(05), 13/59

[12] DH.SAİD.D, 25/121, 26/5

[13] DH.SAİD.D, 71/259

- İskenderiye'deki büyük seddin tamirine dair 1768 tarihli hüküm. Bu hüküm mezkur sed hakkında yapılan tamiratın tarihçesini ihtiva etmek itibariyle mühimdir.[5]

- Nil suyunu İskenderiye'ye getiren kanal dolmuş ve çoğu zaman su akmaz bir hale gelmiş olduğundan bu kanalın yapılan keşif gereğince açtırılması ve gereken harcamaların yapılması hakkındaki 1738 tarihli yazı.[6]

- Mısır'da Nil üzerinde yapılmakta olan iki büyük köprü için Antalya, Alanya, Tarsus, Taşöz taraflarından kereste gönderilmesi hakkındaki 1846 tarihli yazı.[7]

- Padişahın Kahire'de yaptırmakta olduğu medrese ile sebilin en iyi şekilde tamamlanması hakkında 1753 tarihli hüküm.[8]

Sadâret Eyâlât-ı Mümtâze Kalemi Belgeleri

Eyâlât-ı Mümtâze, idare şekilleri muahede ve imtiyazlarla belirlenmiş ve dahili idareleri özel kanunlara tâbi olan yerler hakkında kullanılır bir tabirdir. Mısır, Sisam, Cebel-i Lübnan, Kıbrıs, Bulgaristan, Bosna ve Hersek bu tür yerlerdendi.

Bu eyaletlere taalluk eden işler, Bâb-ı Âlî'de "Eyâlât-ı Mümtâze Kalemi" tarafından görülürdü. Bu kalemde eyaletlerden hemen her konuda yazı havale olunur ve gerekli yerlere sevk edilirdi. Bu kalemin Mısır işlerine bakan bölümüne ait evrakın müstakil bir kataloğu olup önemli miktarda evrakı vardır. Örnek olarak şu belgeleri verebiliriz:

- Mısır'da 1911 yılında kurulan Donanma-i Osmânî İâne Cemiyeti hakkındaki belgeler.[9]

- 1911 yılında Mısır'da zirâî sendikalara dair belgeler.[10]

---

[5] C.NF, 337

[6] C.NF, 1284

[7] C.NF, 2299

[8] C.MF, 648

[9] A.MTZ.(05), 7/Ç-258

Bu tarihten sonra arz tezkirelerinin Serkatib-i Şehriyari denilen, padişahın özel başkâtibine hitaben yazılması tarzı kabul olunmuş idi. Başkâtip bunu padişaha okur, o da şifahî olarak mütalaasını bildirir ve bu mütalaa, arz tezkiresinin altına ve eğik olarak başkâtip tarafından sadrazama hitaben yazılırdı. Bu şekle irâde denmiştir.

Mısır hakkında bu tasnif içerisinde binlerce belge yer almaktadır. Örnek olarak şu belgeleri gösterebiliriz.

- Pamuk tarımının geliştirilmesi için 1865 tarihinde Mısır'dan pamuk tohumu satın alınarak Anadolu, Yunanistan ve Bulgaristan'ın çeşitli şehirlerine gönderilmesi hakkında emir. Günümüzde pamuk ziraatının yapıldığı bu ülkelerde belki de Mısır pamuğunun etkileri hala devam etmektedir.[1]
- Mısır valisine hidiv denilmesine, vali tabirinden vazgeçilmesine dair 6 Haziran 1867 tarihli irade.[2]
- İstanbul Beyoğlu'nda 1870 yılında meydana gelen yangın sebebiyle Mısır ahalisi tarafından toplanılıp gönderilen nakdi yardımdan Padişah tarafından duyulan memnuniyetin mektupla bildirilmesi hakkındaki irade.[3]

Cevdet Tasnifi

1932 yılında Muallim Cevdet İNANÇALP başkanlığında kurulan heyetçe yapılan tasniftir. 1553-1904 yılları arasındaki 216.000 belgenin bulunduğu fon konularına göre tasnif edilmiştir. Bu fonda Mısır'la ilgili şu belgeleri örnek olarak gösterebiliriz.

- Kahire'de kale içinde akan su ile yine kale içinde Yusûfiye'ye akan su yollarının ve hükümet konağının Mısır Valisi İsmail Paşa'nın talebi üzerine tamir ettirilmelerine dair 1791 tarihli buyruldu.[4]

---

[1] İ.DH, 37043

[2] İ.MTZ(05)20/839

[3] İ.MTZ(05)21/875

[4] C.BL, 7413

Yukarıda anlattığımız defterlerden başka konusu sadece Mısır olan 15 adet mühimme defteri vardır. Bu defterlerin tarih aralığı 1717-1915 dir. 15. defterin 66 ile 70. sayfaları arasında Süveyş kanalının işletme ve muhafazasına dair 17 maddelik bir sözleşme bulunmaktadır.

Tahvil Defterleri

Divan-ı hümayun defterleri serisinden olan bu defterler 1515 ile 1916 yılları arasındaki kayıtları ihtiva etmektedir. Merkezden tayin edilen büyük memurlar ile mahlûl timar ve zeametlere ait kayıtlar mevcuttur. Tahvil defterleri içerisinde Mısır hakkında pek çok önemli hüküm yer almaktadır.

11 numaralı defterin 93. sırasında yer alan hükümde Hacı Beşir Ağa'nın Mısır'da yaptırdığı okul, sebil, medrese ve kütüphane evkafına tahsis olunan mahaller anlatılmaktadır. Bu belgenin tarihi 7 Haziran 1751'dir.

Hatt-ı Hümayun Tasnifi

Hatt-ı Hümâyûn; umumiyetle padişahların el yazılarına verilen isim olup, padişahların yazılı emirleri anlamında kullanılmaktadır.

Bu tasnif; I. Mahmud'dan II. Mahmud devri sonuna kadar olan 112 senelik dönemi ihtiva etmekle beraber, vesikaların çoğu, III. Selim ve II. Mahmud devirlerine aitttir.

Hatt-ı Hümayun tasnifinde Mısır tarihini aydınlatacak pek çok belge vardır. Bu tasnifin 48187 numarasında yer alan Mehmed Ali Paşa'nın yazısı bahsettiğimiz bu türdendir. Paşa 1840 tarihli yazısında Hidivliğin kendisine irsen verilmesinden dolayı teşekkür etmektedir.

5252 numaralı ve 1797 tarihli bir diğer belgede Mısır'da kullanılan eğerlerin faydası görüldüğünden bunları yapan ustalara İstanbul'da dükkân yapılması hakkındadır.

İrâde Tasnifleri

İrâde, padişahın emri manasına gelir. 1832 senesinden evvel herhangi bir mesele hakkında padişahın mütalaasına lüzum görüldüğünde meselenin hülasası padişaha sunulurdu. Buna arz tezkiresi veya telhis denilirdi.

Maliye'den Müdevver Defterler Tasnifi

Muhtelif maliye kalemlerine ait 26.000 defterden oluşmaktadır. Arazi tahriri, saray, yeniçeri, mevâcib vs. diğer türde defterleri ihtiva etmektedir. Bu tasnif içerisinde Mısır hakkında çok sayıda defter yer almaktadır. Bu serinin 6225 numarasında yer alan 1725 tarihli defterde Mısır valisi Mehmed Paşa'nın bir tamimi bulunmaktadır. Bu tamimde:

- Mısır'da halkın birbirlerine iyi davranışlar içinde bulunması ve asayişin muhafaza edilmesi,
- Vergi toplayan mültezimlerin ve devlet memurlarının kanun ve nizam dairesinde hareket etmesi,
- Halktan ileri gelenlerin ve ayanın halkı rencide etmemeleri ile adaletsizlik yapmamaları,
- Aşiretler ve urbana yumuşaklık ile muamele edilmesine her yerde ve her hususta adalet ve kanunların tamamıyla uygulanması emredilmektedir.

Mühimme Defterleri

Dîvân-ı Hümâyûn'da tutulan defterlerden olan Mühimme Defterleri'ne, Osmanlı Devleti'nin idarî, siyasî, askerî, şer'î, malî ve içtimaî meselelerle ilgili mühim kararları kayıt edilirdi. H. 961-1323 (1553-1905) yılları arasındaki 419 defterden ibaret olan Mühimme Defterleri'ndeki bilgiler sayesinde, Osmanlı Devleti'nin merkez ve taşra teşkilâtlarının işleyiş tarzlarını; devletin askerî-hukukî, idarî yapısını; cemiyetin ahlâkî, içtimaî, iktisadî, kültürel ve dinî vaziyetini tanımak ve tahlil etmek pekâlâ mümkün olmaktadır. Bu defterlerde Mısır ile alâkalı pek çok hüküm yer almaktadır.

Örnek olarak 7 numaralı mühimme defterinin 721. sırasında yer alan hükmü gösterebiliriz. Bu hüküm 1568 tarihli olup Akdeniz'i Kızıldeniz'e bağlamak üzere bir kanal yapılması hakkındadır.

Hükümde kanalın açılış gerekçesinin Portekiz'in Hindistan'ı istilâ ederek bölgenin hac yolunu kapatmalarına mani olmak ve Hint Müslümanlarını korumak olduğu belirtilmektedir. Bu konuda mimar ve mühendislere bir keşif yaptırılması, kanalın açılıp açılamayacağı, açılabilecek ise boyutlarının ne kadar olacağı bildirilmesi istenmektedir.

maya açık olan bu fonlar arasında, Osmanlı coğrafyasında yer alan ülkelerden birisi olan Mısır'ın geçmişine ışık tutacak mahiyette binlerce belge mevcuttur. Mısır ile ilgili bu zengin evrakın umumî mahiyetine bakılacak olursa; vakıflarla ilgili işler, idarî ve iktisadî hususlar ile askerî meselelerin ekseriyet teşkil ettiği görülür.

Bu çalışmada Osmanlı Arşivi'ndeki fonlardan bazılarını kısaca tanıtarak, bu fonlarda bulunan Mısır'la ilgili belgelerden birtakım örnekler vereceğiz.

Tapu Tahrir Defterleri

Osmanlı Devleti'nde; tımar sisteminin gereği olarak yeni fethedilen yerlerde fetihten hemen sonra; diğer topraklardan ise tahtın el değiştirmesinin ardından yapılmakta olan tahrirler, muntazaman defterlere kaydedilirdi. Böylece her bölgeye ait ziraî vaziyet ile vergi hususiyetleri ve nizamları tespit edilerek örfî âdetlerle birlikte kanunnâme hâlinde ait olduğu defterin başına yazılırdı. Fetihten sonra hazırlanan kanunnâmelerde, fethedilen yerlerin kanunları, nizâmları ve âdetleri, muhakkak surette göz önüne alınırdı. Bu arada topraklı ve topraksız köylü, evli ve bekâr, ihtiyar, sakat ve benzerleri ayrı ayrı kaydedilir, vergilerden muaf olanlar varsa onlar belirtilirdi. Sonra her köyün mer'ası, kışlak ve yaylağı, korusu, ormanı, çayırı ve buralardan elde edilen mahsullerin yıllık hâsılı ve yılda vermekle yükümlü oldukları vergiler yazılarak mufassal defterler ve bunlara istinaden de muhasebe icmâl defterleri tanzim olunurdu.

Tapu Tahrir Defterleri'ndeki bilgilerin, ait oldukları bölgelerin tarihî, coğrafi, iktisadî, içtimaî, demografik, kültürel ve dinî yapılarını aksettiren birinci el tarihî kaynaklar olduğu görülmektedir. Bu defterlerin ihtiva ettiği özelliklerin Mısır'ın tarihî mirasını günümüze aksettirmede fevkalâde mühim bir değere sahip oldukları muhakkaktır. Osmanlı Arşivinde bulunan Tahrir Defterleri, Ankara Tapu ve Kadastro Genel Müdürlüğünde bulunan Tahrir Defterleri ile bir seri teşkil etmektedirler. Arşivimizdeki Tapu Tahrir Defterleri Kataloğunda bulunan Mısırla ilgili şu defterleri örnek olarak verebiliriz. 642 numaralı ve 1593 tarihli defter, 726 numaralı ve 1616 tarihli defter ile 734 numaralı ve 1617 tarihli defter Mısır'ın gelir ve giderlerini göstermektedir.

MISIR'IN TARİHÎ KAYNAKLARI BAKIMINDAN BAŞBAKANLIK OSMANLI ARŞİVİ'NİN ÖNEMİ

*Halilullah ÖZCAN**

Arşivler; milletlerin millî kültür ve tarih miraslarını muhafaza ederek gelecek nesillere intikal ettiren ve bu sebeple ait oldukları milletlerin hafızaları ve tapu senedi hüviyetinde olan müesseselerdir. Ülkeler arasında cereyan eden münasebetler sebebiyle diğer devletlerle ilgili evrakı da saklamaları ve bunları tasnif ederek araştırmaya sunmaları itibariyle arşivler, aynı zamanda "milletler arası hafıza" hükmündedirler.

Osmanlı Devleti'nin tarihte hüküm sürdüğü altı asrı aşkın süre içerisinde; milyonlarca kilometre karelik bir coğrafi sahada pek çok ülke ve millet ile münasebet kurduğu, bunların bir kısmını da asırlarca idaresi altında bulundurduğu bilinmektedir. Nitekim Osmanlı Devleti'nin tarihe mal oluşunun ardından Balkanlar, Kuzey Afrika, Orta ve Yakın-Doğu'da otuz civarında devletin kurulduğunu görmekteyiz. Bu sebeple; Türk milletinin son altı asırlık tarihine, kültür ve medeniyetine; folklor ve sanatına; sosyal ve iktisadî vaziyetine; mimarî yapısına ve demografik varlığına kaynak teşkil eden ve menşe itibariyle sadrâzama, yani Sadâret Evrakı'na istinat eden Başbakanlık Osmanlı Arşivi, aynı zamanda münasebette bulunduğu otuz civarında devletin millî tarihine de kaynaklık etmektedir.

Osmanlı Devleti'nin tarihî seyri içerisinde ve cereyan eden muamelelerin neticesinde teşekkül eden *Tapu Tahrir Defterleri, Mühimme Defterleri, Hatt-ı Hümâyûnlar, Nâme-i Hümâyûnlar, İrâdeler* ve *Vakfiyeler* ile muhtelif dairelere, müdürlüklere, nezâretlere ve müfettişliklere ait belge ve defterlerden meydana gelen "Hazîne-i Evrâk"; kendisine bu adı veren Osmanlılar'ın da belirttiği gibi Türk ve dünya arşivciliği için gerçek bir hazine hüviyetindedir. Bugün Başbakanlık Osmanlı Arşivi'nde bulunan 100 milyondan fazla tarihî mirasın bürokratik kurumları itibariyle yaklaşık %80'i yerli ve yabancı ilim adamlarıyla araştırmacıların hizmetine sunulmuştur. Araştır-

---

* T.C. Başbakanlık Devlet Arşivleri Genel Müdür Yardımcısı, Ankara-Türkiye.

Bibliography:

Âşık Kenzi (t.y.). *Divan-ı Kenzî-i Kıbrısî*. Edirne İl Halk Kütüphanesi, Yazma Eserler Bölümü: Nr.2203.

Çobanoğlu, Özkul (2000).*Âşık Tarzı Kültür Geleneği ve Destan Türü*, Ankara: Akçağ Yayınları.

Çobanoğlu, Özkul (2007) ,*Âşık Tarzı Edebiyat Geleneği ve İstanbul*, İstanbul 3F Yayınevi.

Fedai, Harid, (1987), "Kıbrıslı Âşık Kenzi", *III. Uluslararası Türk Halk Edebiyatı Semineri Bildirileri*, Eskişehir: Yunus Emre Kültür Sanat Vakfı Yayınları, pp. 157-172.

Fedai, Harid.(1989), *Kıbrıslı Âşık Kenzi Divanı I: Kasideler, Tarihler,* Lefkoşe: KKTC Milli Eğitim ve Kültür Bakanlığı Yayınları.

(1993a), *Kıbrıslı Âşık Kenzi Divanı II:Gazeller*, Lefkoşe: KKTC Milli Eğitim ve Kültür Bakanlığı Yayınları.

(1993b), *Kıbrıslı Âşık Kenzi Divanı III: Öbür Şiirleri, Destanları,* Lefkoşe: KKTC Milli Eğitim ve Kültür Bakanlığı Yayınları.

Hattox, S. Ralph. (1988), *Coffee and Coffeehouses: The Origins of a Social Beverage in the Medieval Near East*, London: University of Washington Press.

Mahfuz, Necib, (1995), *Midak Sokağı*, İstanbul: Cem Yayınları.

Özarslan, Metin (2005)."Kıbrıslı Âşık Kenzî Divanında Aruzlu Türler", *III. Kıbrıs Araştırmaları Kongresi Bildiriler*, vol. II, Gazimağusa:Daü Yayınları.

Tietze, Andreas (1975), "Mustafa Ali's Description of Cairo of 1599", *Österreichische Akademie der Wissenschaften philosophisch-historische Klasse Denkscriften*, vol. 120, Vienna.

Tuchscherer, Michel.(1999)."Osmanlı Döneminde Mısır Kahvehaneleri: 16-18. Yüzyıllar", *Doğu'da Kahve ve Kahvehaneler*, (Ed.H.D. Gregoire ve F. Georgeon), İstanbul: Yapı ve Kredi Yayınları, s.101-123.

However, Âşık Kenzî poems make it clear that not all coffeehouse customers were Turks, i. e., there are three poems in Kenzî's notebooks (Âşık Kenzî t.y.) called "welcome songs" or "poems". In literary material of this type, minstrels introduce themselves to the audience, using such poems as 'get-acquainted ice-breakers'. According to Kenzî's welcome poems, audiences at coffeehouses where he performed were not only Turks, but at least Arabs because he used Arabic and Turkish in three welcome songs:

* O, you the poet, who says such rare things, *ehlen ve sehlen merhaba,* you, the poet Kenzî, your existence adorns the earth, *ehlen ve sehlen merhaba...*

* *"Ey şâir-i nâdire gû/Ehlen ve sehlen merhaba/Zeyn eyledin bezmi kamu/Ehlen ve sehlen merhaba" (Fedai 1993b:2).*

Moreover there are two more poems written or recited with alternating lines in Turkish and Arabic, a written and/or spoken style known "mulemma" (mixture). That demonstrates Âşık Kenzi was a bilingual Turkish minstrel using both languages to please his multilingual and multinational audiences.

In conclusion, it seems clear that Cairo and Alexandria coffeehouses attracted multi-lingual and multinational audiences sharing representatives of the Turkish minstrel tradition. We do not have much information about multi-lingual contest among minstrels at coffeehouses that most probably occurred. But one can reasonably and easily assume that similar performances took place in the cases of Karaguzati and hekavatis. But I think that possibility needs more research regarding sources to discover the development of such events. That would demonstrate how both folk cultures were interacting at coffeehouses.

* *Okunsun cânına rahmet yerinde haşre dek lâ'net/Adûy-yi âl-i evlad idi mervan nihayetsiz*

* "Oh, you poet Kenzi, I recited a history to record his death by punctuation (menkuut), this, the coffeehouse master Eyyub, who suddenly died without the testimony of Islam. (profession of faith) (şehadet)."

* *Dedim menkuut ile Kenzi anın da fevtine târih/Çub âsâ Eyyub Usta ansızın gitdi şehâdetsiz (Fedai 1989:118)*

It is obvious that Kenzî did not like the coffeehouse owner Eyyub because Eyyub did not allow minstrels to perform at his establishment. Instead of the minstrel literary tradition, he preferred dancing boys for customer entertainment. It seems likely that was the real reason Âşık Kenzî did not like him, and recounted all of his bad characteristics in a hateful way which constituted a social criticism that could scarcely have been harsher. However, this poem is important inasmuch as it demonstrates the various types of coffeehouses there were and their entertainment preferences, further illuminating the harsh nature of competition in that business sector.

To further examine that aspect of the matter, it is necessary to consider the people who patronized coffeehouses: Turks, Arabs, statesmen and state workers, pilgrims, caravan travelers, sufis, tradesmen, seamen and a combination of others from a wide variety of places throughout the Ottoman territories.

For instance, it is a minstrel tradition to imporvise 'customized' songs – in a flattering manner – for wealthy and famous people in audiences. In return, the song recipients give "money" or "special gifts" to the minstrels. For example, a wealthy person belonging to a well-known family in Smyrna whose name was Şerifzâde, on a pilgrimage to Mecca was the subject of Kenzi's poem two lines of which are -

* *That lovely person whose face is bright like full moon, came from Smyrna (İzmir) to Alexandria and set our hearts on fire."*

* "Gelüb İskenderiyye şehrine İzmirden ol meh rû/Bütün kundak bırakdı dilleri sûzânelendirdi" (Fedai 1993a:284).

We nonetheless can learn more about Alexandria coffeehouses from Kenzî's poems. For instance, he wrote about the death of a coffeehouse owner:

* *"This is the man who is stingy in the coffeehouses of Alexandria, the shameless one who made dancing boys a part of his coffeehouse business."*

* *Budur ol varyemez İskender içre kahve çokdan/Köçekler oynadırdı kahvesinde âr-u ğayretsiz.*

* "He pretended he was Muslim by taking 'abdest' all the time and praying divine worship (salat/namaz) 5 times every day though he did not even have tahret (purification) at all."

* *Müselman göründü suretâ abdest alub dâim/Kılardı gerçe ol beş vaktini ammâ tahâretsiz.*

* "He, the coffeehouse owner Eyyub, did not like sufis (dervişans) and never the poets (âşıks); he always was suspicious of them and lying about sufis and poets."

* *Begenmezdi gürûh-i dervişâni, şâiri aslaa/İderdi ta'n-ü bühtân-i hezâran ol hakikatsiz.*

* "In the end he was smitten by a sufi's curse (inkisar), as though stricken by an arrow of the Sa'd-ı Vakkas without any sign."

* *Nihâyet inkisar-ı dervişâne uğrayub ol har/Hadeng-i sa'd-ı vakkas urde yok itdi işâretsiz*

* That dog, I mean, the coffee house owner Eyyub, died in bed, with his ugly and horrible wishes – how is it a real Muslim (mümin) can not be happy and joyful in death?"

* *O it bir bed emel içre geberdi ki ma'âza'llah/Olur mu bu ölümde merd olan mü'min sa'âdetsiz.*

* "Instead of mercy, let his soul be (lanet) cursed until the resurrection (haşr), because he was the unlimited enemy of the house of Ali like Mervan."

* *"Everybody thinks that being a poet is such a easy job; however, there is no way a raven (karga) can become a nightingale (bülbül) even if it stays in a cage for 100 years."*

* "Her kişi şâirliği âsan sanup etmiş heves/Amma kuzgun bülbül olmaz beklese yüzyıl kafes.

* *These self-declared poets disturb people in coffeehouses with their horrible voices sounding like storks (leylek) or vultures (kerkenes) (Alpine)."*

* Halkı taciz etdiler heb kahvelerde savt ile/Kimi legleg dâ'l baygu kimi zağî kerkenes"

* *"Playing the Turkish guitar very well is not enough to qualify one as a true poet; no way is there that an ordinary river stone can be considered a pearl."*

* "Şâ'ir olamaz her keş saz çalmağıle sâde/Çay taşı yerin tutmaz hiç lû'lû-i lâlâyı."

* *"Two pseudo-poets came here (Alexandria) from Istanbul to win the prize of the hanged riddle (askı) from my hands; one is like a damn chick-pea tree (nohut), the other is unbelievably greedy."*

* Gûya ki Sitanbuldan gelmişdir iki herze/Birine Nohut Tûba birine buhâlâyi."

* *"Those two came to wrest the askı prize from our hands, one of them like a crippled (çolak) dog, the other totally decrepit (dü-müyayi)."*

* Askıyı elimizden almasına gelmişler/Birisi Çolak Kıtmır birisi dü-mûyâyi."

* *"Oh you, the poet Kenzi, do not let them take the prize of the hanged riddle (askı); at least you must take the fabric (kumaslar) which definitely should be yours...."*

* Kenzî hele gör vermez ele öngdülün/İçinden almayınca parçayı heb çuhayı" (Fedai 1993a:265).

According to the last line, it seems that Kenzî was very close to losing the prize and was trying to 'bargain' about it.

* Bâb-u revzenler küşâde sûk u catde her taraf/Cây-ı gâh-i zümre-i kân-i vefadır kahvemiz.

* *"One who sits in our coffeehouse can watch the sea, like Istanbul's Yeni Kapı coffeehouses."*

* Rû-yi deryayi temâşâ eyle İslambol gibi/Reşk-ider bâb-i cedîde pür safâdır kahvemiz.

* *"O you, the minstrel Kenzî, let people know the history of this coffeehouse built in one-thousand two-hundred and fifty"* (by the Islamic calender).

* Kenzi gelsün rub-ı meskün halkı târih seyrine/Bin iki yüz ellide şîrin binâder kahvemiz (Fedai 1989:102).

According to Âşık Kenzî, the coffeehouse was on the coast like those in Istanbul's Yenikapı, and was next to the city market. However, it can easily be said it had the finest features of any all over Ottoman State simply upon the basis of competition among coffeehouses. Such physically nice features would attract more customers, and especially being next to the market would appeal to businessmen patronizing it for entertainment.

And competition was the primary reason that the non-religious minstrel literary tradition was born in coffeehouses - in other words, as far as I at least know, Turkish coffeehouses quickly became literary and performance forums for poets, with the Turkish minstrel tradition adopting and creating various ways to please customers. One of those ways was known as "song contests" or "poetry duels" (âşık atışma fasılları) among minstrels. Another genre was called "hanging riddles" (askı bilmece/bulmaca) whereupon coffeehouse owners, sometimes minstrels, put publicly-unknown items in boxes. Visiting minstrels were challenged to guess the boxes' contents and win prizes determined by whomever "hanged the riddle". When more than one minstrel participated, involving both of the affore-mentioned genres, minstrels competed with recitations of improvised poems while dueling by way of insulting each other. Once, Kenzî competed with two Turkish minstrels from Istanbul to win a "hanging of riddle" prize at a coffeehouse in Alexandria, as he says:

In that regard, it is well-known that Egypt was a center for Turkish sufi orders started especially by Kaygusuz Abdal and his followers of the Bektaşi-Alevi literary tradition. After establishment of coffeehouses, however, this new-born and non-religiously oriented minstrel tradition of the Turks (Âşık Tarzı Edebiyat Geleneği), with its followers, was also drawn to Egyptian coffeehouses in Cairo and Alexandria. Especially in Cairo, one of the earliest coffeehouses was opened directly across from the Janissary Garrison which was in the citadel (Hattox 1988:95), explaining a great deal, I think, since the garrison patronized the newly-created tradition until the institution of garrisons was abolished throughout the Ottoman State[4].

Further, regarding Alexandria coffeehouses, we have even more information given by a practitioner of Turkish minstrel performance. His pen name is Âşık Kenzî, born in the 19th Century in Nicosia, Cyprus, educated in Anatolia and later becoming one of the most famous minstrels in Anatolia, Egypt and the Balkans[5]. For example, Kenzî describes one coffeehouse in Alexandria as follows:

* *"Our coffeehouse is a place that makes cheerful the followers of true love who are bohemians faithfully frequenting this coffeehouse."*
* Ehl-i aşka bir makam-ı dil-küşâdır kahvemiz/Pâk ü cem'i-i rind-ü erbâb-i vefâdır kahvemiz.
* *"Up to now, no one has seen such a beautiful, charming building; not only in the city of Alexandria but throughout the world is there not such rare beauty."*
* Böyle bir rengîn binâ görmüş değil çeşm-i cihan/Şehr-i İskender değil, âlemde nâdir kahvemiz.
* *"Our coffeehouse's doors are open to the markets and streets; as the first place in their lives, it is the place for people who value fidelity."*

[4] For a general description of Egyptian coffeehouses during the Ottoman era, see (Tuchscherer 1999).

[5] For more information on Âşık Kenzî's life and his art see (Fedai 1987; 1989; Özarslan 2005).

Moreover, by the middle of the same century, coffeehouses had become one of the most important socio-cultural dynamics affecting not only domestic areas of the Ottoman State but, it is possible to say, most of the world within two-hundred years or so. If we consider the affect of coffeehouses on the Ottoman State and its Muslim populations, coffeehouses were new public institutions open to all kinds of people. In fact, they were the first and most important non-religiously oriented institutions of socialization for Muslims and others. Although members of sufi orders introduced coffee to Muslims, sufis lost their original position or, it would be better to say, became ordinary customers at coffeehouses over time. Financially successful coffeehouses[3], as economic-oriented business places, quickly flourished throughout the Ottoman State, resulting in great competition among owners.

In this context, the Turkish military literary tradition (Ordu Şâirleri), the Divân literary tradition (Divân Edebiyatı), and the sufi tradition (Tekke-Tasavvuf Edebiyatı), established in the 12th century by Tekkes institutions, were influenced by coffeehouses in many ways. These business venues became open forums for all literary traditions, giving rise to yet another flourishing one, the Turkish non-religious minstrel tradition. Its orientation was entertainment for the 'folk' or customers. With coffeehouses not being religion-oriented like tekkes and medreses, this thrust was the actual reason minstrels teleologically created non-religious poems. They therefore transformed and adapted many old Turkish literary genres and customs to the new features of culturally new places, coffeehouses. Coffeehouses and their economic goals involving the need to entertain – by shaping the themes, structure and function of old traditions - had an affect similar to the radio many years later: 'Coffeehouses came and the tekkes lost their previous importance in Muslim society.'

---

[3] For a better understanding of economic success in coffeehouses we can look at closely customer's behavior in Cairo coffeehouses as an Ottoman visitor notes in late 16th century; "When soldiers go, for instance, in a coffeehouse and there have to get change for a gold coin, they will definitely spend it all. They regard it as improper to put the change in their pocket and leave. In other words, this is their manner of showing their grandiosity to the common people. But their grand patronage consist of treating each other to a cup of coffee, of impressing their friends with one cup of something four cups of which costs one para" (Tietze 1975:53).

CULTURAL INTERRELATIONSHIPS BETWEEN TURKISH MINSTRELS TRADITION AND EGYPTIAN FOLK CULTURE IN THE SOCIO-CULTURAL CONTEXT OF COFFEEHOUSES IN ALEXANDRIA AND CAIRO

Özkul ÇOBANOĞLU[*]

The subject of this paper is the cultural interrelationships between Turkish minstrel tradition and Egyptian folk culture in the socio-cultural context of Alexandria and Cairo coffeehouses. It is well-known that such an evaluation outside of a historical socio-cultural context would be meaningless. As the great Egyptian novelist Necip Mahfuz describes in his famous novel, "The Street of Midak", in 1940's Cairo, an Egyptian minstrel goes to a coffeehouse to perform the art of narration with his two strings instrument and his book. The coffeehouse owner, Kirsha, was upset when he saw him and said, "My customers are asking to listen to the radio; they don't want minstrels anymore and now I am installing a radio. Get out of here, by God's curse on you."(Mahfuz 1995:9). This not only was the picture in 1940's Cairo, but İstanbul, Ankara, Konya, etc. and any of the big cities in Turkey[1] as well. Necip Mahfuz summarizes the entire process by simply saying, "Radio has come and the minstrel tradition is gone" (Mahfuz 1995:14).

For this reason, it would be useful to take a closer look at coffeehouses. As is well-known about them as social drinking places, coffeehouses were not entirely prohibited by some 16th.-Century Islamic scholars and statesmen[2].

*Prof. Dr., Hacettepe University, Department of Turkish Folkloristics, Ankara-Turkey.

[1] For radio, tv and other electronic mediums' affects on Turkish Minstrel Tradition see (Çobanoğlu 2000; 2007).

[2] For a brief summary of the discussions on prohibiting coffee by Ulema see (Hattox 1988).

Önal, H. Inci. (2006). "Türkiye'de Basımcılık ve Yayıncılığın Bilgi Hizmetlerine Etkisi: Tarihsel Araştırma", *Bilgi Dünyasi* 7 (1): 1 – 22.

Robinson, Francis (Ed.) (2005). *Cambridge Resimli İslam Ülkeleri Tarihi.* Istanbul: Kitap Yayinevi.

Rukanci, Fatih and Hakan Anameriç. (2006). "Libraries as Scientific, Educational and Cultural Institutions in the Ottoman Empire (XIVth – XVIIth Centuries)". *Libri* 56 (4): 252 – 263.

Sefercioglu, Necmeddin. (2000). "Osmanlı Döneminde Kütüphaneler". *Türk Yurdu Özel Sayısı* 19 / 20 (148 /149): 225 – 228.

Shaw, Stanford Shaw. (1976). *The History of the Ottoman Empire and Modern Turkey (Empire of the Gazis: The Rise and decline of the Ottoman Empire, 1280-1808)*, vol. I. London: Cambridge University Press.

Somel, Selçuk Akşin. (2001). *The Modernization of Public Education in the Ottoman Empire, 1839 – 1908.* Leiden: Brill.

Soysal, Özer. (1998). *Türk kütüphaneciliği – I: Geleneksel Yapıdan Yeniden Yapılanış'a,* Ankara: T.C. Kültür Bakanlığı.

Williamson, Bill. (1987). *Education and Social Change in Egypt and Turkey: A Study in Historical Sociology*, London: Macmillan Press.

Winter, Michael. 1992. *Egyptian Society under Ottoman Rule, 1517 – 1798.* London: Routledge.

Bibliography:

Ben–Zaken, Avner. (2004). "Recent Currents in the Study of Ottoman – Egyptian Historiography, with Remarks about the Role of the History of Natural Philosophy and Science", *Journal of Semitic Studies* 49 (29): 303 – 328.

Colvin, Peter. (1998). "Muhammad Ali Pasha, the great exhibition of 1851, and the School of Oriental and African Studies Library", *Library and Culture* 33 (3): 249 – 259.

Cook, Bradley James. (2000). "Egypt's National Education Debate", *Comparative Education* 36 (4): 477 – 490.

Erünsal, İsmail E. (2004). "Ottoman Foundation Libraries in the Age of Reform: The Final Period", *Libri* 54 (4): 247 – 255.

Faroqhi, Suraiya. (1999). *Approaching Ottoman History; An Introduction to the Sources*, Cambridge: Cambridge University Press.

Faroqhi, Suraiya. (2002). *Osmanlı Kültürü ve Gündelik Yaşam; Ortaçağdan Yirminci Yüzyıla*, İstanbul: Tarih Vakfı Yurt Yayınları.

Fortna, Benjamin C. (2002). *Imperial Classroom; Islam, the State, and Education in the Late Ottoman Empire*, Oxford: Oxford University Press.

Hanna, Nelly. (2004). *A cultural History of Cairo's Middle Class, Sixteenth to the Eighteenth Century*, Cairo: American University in Cairo Press.

Hunter, F. Robert. (2000). "State – Society Relations in Nineteenth Century Egypt: The years of Transition, 1848 – 79". *Middle Eastern Studies* 36 (3): 145 – 159.

İhsanoğlu, Ekmeleddin. (2004) *Science, Technology and Learning in the Ottoman Empire: Western influence, Local Institutions and the Transfer of Knowledge*, Aldershot: Ashgate.

Inalcik, Halil and Donald Quataert (Ed.), (1994), *An Economic and Social History of the Ottoman Empire, 1300 – 1914*, New York: Cambridge University Press.

Johnson, Elmer D. (1973). *Communication; An Introduction to the History of Writing, Printing, Books and Libraries*. 4th.ed. Metuchen, N.J: The Scarecrow Press, Inc.

Önal, H. Inci. (2005). "New Developments on the Turkish School Library Scene". *Journal of Librarianship and Information Science* 37 (3): 141 – 152.

Focus on students and employers' needs and meet or exceed their expectations;

Consider and meet clients' needs;

Develop quality programs and services;

Incorporate the use of technology;

Do the easy tasks first; for instance, start with the most productive and easiest ones;

Connect all teachers, librarians and parents;

Use effectively media resources;

Maintain high but realistic expectations;

Actively seek and establish partnerships with all of the educational and cultural institutions;

Encourage growth in the students' self – esteem;

Make critical measures;

Evaluate information and results;

Discuss the impact of information and results;

Serve as a national model for large – scale educational reform.

The world of education, books and libraries has changed rapidly in the past centuries. Today, educators have shifted toward using children–centred, project – based, problem solving methods. Librarians of the future will be more than collectors, preserves, and dispensers of information. They will serve everybody, everywhere and at all times as educators and leaders.

philosophy and methods of teaching were necessary before much improvement could be made. Generally speaking, the effects of Ottoman libraries in educational institutions have been maintained in ethical and cultural value systems, although several countries added their library and education systems to equalize, to individualize and humanize. Since no sharp divide can be drawn between the past and the present, there are many ideals and realities to be found concerning what is going on now in Egypt and Turkey. Therefore, broad goals for future schools, libraries and publishers should also balance these requirements, as outlined below:

Respond to social needs of "rights to education";

Teach their students an appreciation of their culture and history;

Present a social – cultural intellectual history, and a history of science and technology;

Nourish and enlarge the intellectual capacities of their students;

Prepare them to lead fulfilling and constructive lives as citizens and members of their community;

Equip their students for a productive future against a background of continuing change, characterized by advances in technology;

Innovate to keep up with a high – speed, knowledge – driven, competitive economy in the workplace;

Diversity education away from the traditional lines which were born after the industrial revolution toward an innovative, interdisciplinary approach, to develop new abilities and intelligence;

Improve students' motivation with functional contextual learning practices;

Cooperate with educators, librarians and researchers from all over the world;

Provide fully adequate library and information services for all people.

Governments in Egypt and Turkey must develop strategic plans to develop the essence of traditional education while changing with the times. These strategic plans must contain the following strategies:

Begin with a plan;

Establish work teams to gather input and respond quickly to the needs;

2. Destruction of libraries during the many wars between the Ottomans and the Mamluks;
3. Lack of interest in the study of history and a preference for other intellectual realms;
4. The decline of rational studies;
5. a system of education which did not produce sufficient information and literate people;
6. The large cultural gap between the educated and the uneducated;
7. Great inequalities of educational opportunity between social classes and regions of the country, and between men and women;
8. A dependence on Western scientific and technical expertise;
9. Inadequate integration of educational planning with information services;
10. Poor information provision services in educational environments;
11. Dissatisfaction with the current system;
12. Manpower requirements for educational, social and economic programs;
13. Educational protest as many question the state's ability to serve and preserve the integrity of expected national, religious and cultural heritage;
14. Low levels of information services in rural areas where shortages of books, buildings and personnel are serious;
15. Intense disagreement about the aims of education, suitable teaching materials and information services.

Conclusions and Future Directions

Education has played a critical role in the creation of the developed modern world. In the Islamic world, where learning has always carried particularly lofty status, the impact of the more comprehensive forms of education envisioned in modern schooling has assumed perhaps an even more transformative nature. Libraries in educational institutions lagged and a change in the

kadı registers), the Nafiz Pasha library, the Nuruosmaniye Library, the Pertevniyal Sultan Library, the Prime Ministry Archive in Istanbul, private archives, the Ragip Pasa Library, the Sheikh Mehmed Murad library, the Süleymaniye Library, the Topkapi Place Archives, the Topkapi Place Library, and the Vakiflar Archives. Generally, these libraries give information reinforcing the Turkish Manuscripts Catalogue prepared by the Egyptian National Library.

One of the major treasure houses of Ottoman documents is in Cairo. There, manuscripts, printed materials, documents and archival materials are located in the Centre for Historical Documents, the Egyptian National Library, the Egyptian Government Archives, the Ministry of Pious Foundations, and the Justice Archives.

Of course there are many other libraries with small or big collections established in Istanbul and throughout Europe and the Middle East. Information on different languages in the Ottoman Empire can be collected in the other important libraries, archives and information centres in Albania, Algiers, Austria, Bosnia, Bulgaria, Croatia, Cyprus, England, France, Germany, Greece, Hungary, India, Iran, Italy, Lebanon, Macedonia, Malta, the Netherlands, Palestine and Israel, Poland, Portugal, Romania, Serbia, Spain, Syria, Tunisia and Vatican.

Studies about library services with Ottoman manuscripts and printed materials have been continued (Faroqhi 1999: 46 – 81). Libraries as educational and cultural institutions have served as school libraries, university libraries, public libraries and others. We can find several research publications about education, librarianship and information resources in Turkey and Egypt.

Ideals and Realities

The comparison of Turkey and Egypt can be justified, partly, at least, on the grounds that there are many points of similarity between them. Productive comparison shows not only similarities and contrasts, but only ideals and realities. Both societies share some rather serious problems of underdevelopment. From past to present, aspects of these realities include:

1. The flow of manuscripts out of Egypt and Turkey;

The increase of activities in science, culture and education increased interest in books and libraries. During the "golden age", Ottoman libraries were established within educational institutions in important scientific and cultural centres such as Istanbul, Cairo, Damascus, and Bursa. In big cities these libraries were set up in establishments with educational as well as religious roles, such as mosques, *masjids*, *ribats*, *külliyes*, tombs, convents, *zaviyes*, *hankahs* and *madrasas*, and also in private houses. These libraries had books on all kinds of subjects, with their own buildings and the necessary staff to service them (Robinson 2005; Rukanci and Anameriç 2006; Soysal 1998). Those who founded these libraries offered books to readers without any limitations. Almost all Ottoman period libraries were established as charitable foundations and were administrated as foundation institutions.

The coming of printing revolutionized communication and made it possible for the dissemination of new ideas to thousands of people instead of a few score. Information on new discoveries could be made quickly available, but also the age – old truths of the classics and the scriptures could reach more people. Learning emerged to become something that anyone with interest and initiative could pursue. With more books being printed and read, more people become educated (Faroqhi 2002; Sefercioglu 2000). In Egypt, the organization and tactics of the new model army required large numbers of manuals and regulations, and the new schools required textbooks, which became the main output of the new government printing press set up in Bulaq, the port of Cairo, in 1822. This was the first press in Egypt with significant output, apart from the short – lived French press (Colvin 1998; Hanna 2004; Önal 2006).

Some of the Turkish libraries housing manuscripts and incunabula from Ottoman Egypt are: the Atatürk Municipal Library, Atif Efendi Library, Beyazit State Library, the Central Library of the University of Istanbul, the Esad Efendi library, the General Directorate of Cadastres (Tapu ve Kadastro Library and Archive), the Hasan Hüsnü Pasha library, the Hüsrev Pasha Library; the Islamic Research Center for Islamic History Art and Culture (IRCICA) Library, the Köprülü Library, the library of the Topkapi Palace Museum, the Library of Women's Works, the National Library of Turkey, the Müftülük (or Office of the Chief Islamic Jurisconsult, which contains

during their "golden age", and for centuries they had only a few innovations to borrow from Europe. The Ottomans' emphasis on practical sciences, particularly their obsession with military technology and ad hoc solutions to their military defeats, resulted in the neglect of theoretical sciences. This made it difficult for the Ottomans to grasp the nature of European intellectual and scientific transformation, and the educational and scientific gap widened (Ihsanoglu 2004). In this period, it is also possible to assert that the Ottoman education and library systems were deteriorating as a result of the economic crisis of the *waqfs* which supported the *madrasa* system.

As other scholars have stressed, citizens from Egypt and Turkey share a common past through the political, cultural and religious configurations of the Ottoman Empire. Both societies have a modern history of determined attempts at modernisation, both in the nineteenth century through the *Tanzimat* reforms in Turkey and Muhammad Ali's industrialisation projects in Egypt, and in the twentieth century through the policies of Atatürk and Colonel Nasser. Both societies have experienced revolutions. Education has been regarded in both cases as a vehicle for national integration, economic regeneration and modernisation. In both cases the revolutions have faltered through the absence of mass – based political parties sufficiently rooted among the people themselves to effect fundamental change in social structures. Neither the secular nationalism of Atatürk nor the pan – Arabism of Nasser penetrated fully to the periphery of either society (Cook 2000; Önal 2005; Williamson 1987).

Ottoman Libraries as Educational and Cultural Institutions

Libraries in the Ottoman Empire have been characterized as social institutions helping education, teaching traditional sciences, supporting scientific life and influencing Islamic civilisation. Sciences in the educational and scientific life of Ottoman Islamic civilisation comprised three main groups:

First, the narrative sciences which were used for the transfer of the fundamental teachings of Islam;

Second, the rational sciences, which included the pure and applied sciences;

Third, the military sciences (Ben – Zaken 2004; Rukanci and Anameriç 2006).

moment of change for the new concepts of citizenship. In 1821, the Ottomans, after many interactions with European military and cultural institutions, realized that reforms were necessary on various fronts and began to look Europe for ideas and models for modernization. In the period of socio – political reforms known as *Tanzimat* ("Reorganization", 1839 – 1876), following the Education Law (*Maarif-i Umumiyye Nizamnamesi*) of 1869, an elementary school (*Sıbyan and Ibtidai*), secondary schools (*Ruşdiye, İdâdî* and the French lycée) and a higher education institution (Dâru'l-fünun) were founded (Fortna 2002; Somel 2001).

As a result, the French, British, and German education systems, and later the new educational concepts from theUnited States, were very efficient systems for future educational and intellectual developments, including publishing and librarianship.

General Themes in Educational Administration: Egypt and Turkey

Both Egypt and Turkey are part of the world of Islam and for almost four hundred years Ottoman rulers claimed religious leadership of the Muslim world. Ottoman rulers saw themselves as defenders of Islam and their military victories throughout the second half of the sixteenth century, particularly after the defeat of Mamluk sultans in Egypt in 1517, established that position unequivocally.

Mamluk rule in Egypt and the Ottoman period which followed it represented distinct political fractures and transformations in the region, but the central core of the faith itself remained intact and its mystical elements were strengthened by the *sufi* orders in the towns. Religious law was of prime importance in the administration of the state, and domination of the Arab lands gave the Ottomans total control over the world's richest centres of trade, doubling the revenues of the Palace treasury and facilitating further military adventures in the Balkans and southeastern Europe (Hunter 2000; Winter 1992).

Egyptian society under Ottoman rule, 1517 – 1798, successfully integrated Ottoman education within the traditional framework of Islam. The Ottomans, including Egyptian society, encountered and adopted Islamic science

founded the Palace School (*Enderun*) in the Topkapı Palace for instruction in military science and the liberal arts. The school was one of the most important educational institutions of its time. The students who were educated in the *Enderun* were young war captives of Christian origin, chosen because of their distinct capabilities, and they were trained for imperial and army positions. The Ottoman state was thus in a position by the late sixteenth century to be a serious threat to Europe and Russia. And within its own frontiers it had achieved "harmony and equilibrium within its own systems and ideals". Education and learning were moulded into a social pattern reinforcing social divisions and legitimating political domination.

Alongside the secular training school for the elite there was an extensive system of essentially religious education controlled by the *ulema*. In the Ottoman Empire, the basic traditional education was offered in the *maktabs* at the lowest level and then *madrasas* at the higher level, established as a part of every mosque complex. Instruction was mainly based on Arabic language, Koran instruction, philosophy and sciences. The teachers of the elementary schools were also educated in these schools. Only boys were accepted to these institutions, while girls received instruction in household skills and crafts at home. *Madrasa* positions were central to the administration of the Ottoman state (Erünsal 2004; Inalcik and Quataert 1994).

Ottoman scholarship was rooted in Islamic concepts of knowledge, with religious study regarded as the highest of the sciences. While there were always some *ulema* who regarded sciences like mathematics and astronomy as contrary to religion, the Ottoman *madrasas* accepted al – Ghazali's view that these were tools to reveal religious truth. As a framework for scholarship within Islam this system fostered important work in theology, mathematics, astronomy, medicine and literature, where a distinct genre, divan poetic literature, developed. Theological scholarship was its strong point, and this is reflected in the powerful position of the *ulema* within the state (Shaw, 1976).

Western ideas affected patterns of identity and loyalty and fashioned new aspirations. These new ideas may be summarised in three worlds: liberty, equality and nationality. The French Revolution of 1789 was the decisive

poor imitation of the real thing. Gradually, the book replaced the manuscript and in time the latter became a valuable rarity rather than an object of ordinary use. Printed books were plentiful enough to be loaned for use outside the library walls, and hence the public circulating library became a possibility. The library room came to have stipulated times for opening, with a librarian or keeper on duty. With books in larger numbers, new methods of classification and arrangement had to be devised and various experiments were made in this direction. Whatever the system used, whether by subject, size or source, something in the way of a catalog or finding list was usually available. The major libraries grew gradually but in a haphazard manner. In the 19th century, however, the industrial revolution brought tremendous changes to the printing industry, while the growth of democracy and education brought improvements just as important to the world of libraries. Books were being printed by the millions, and libraries were preserving them by the hundreds of thousands. More important, though, the library was coming to be used more than ever, and was coming to be recognized as a popular educational institution rather than a storeroom for rare books. The library scene is changing in more ways than one, but the future of librarianship in the world of communication is brighter than ever, as knowledge itself becomes ever more the world's true commerce.

Throughout this paper I will present my research on the impact of the Ottoman Empire on educational transformations in Egypt and Turkey. This research considers librarianship, education systems, publishing and media from the Ottoman period to the present day.

Ottoman Education System

The roots of the Ottoman education system go back to the 11th century, when a higher education institution was established in Baghdad. Under Seljuk rule by the eleventh century a system of elementary schools (*kuttab*s and *maktab*s, or mosque schools) and of centres of higher learning with teacher training institutions (*madrasas*) existed throughout the Islamic world and students travelled from one centre to another to learn from the most famous scholars and sheikhs. In the 15th century, the Ottoman Sultan Mehmed II

Introduction

The ancient library was a product of its civilization. After civilized man began to make and keep written records, the formation of libraries was a logical development. Essentially a library is a collection of recorded information. The earliest form of library was what we would today consider an archive, since it was really a collection of government or religious documents. By the tenth century the Moslem culture had spread throughout North Africa and into Sicily and Spain, and for several centuries there were magnificent libraries and universities in Moslem cities from Bokhara, east of the Caspian Sea, to Cordova in Spain. After the 11th century, the medieval university took its place as an active participant in collecting, editing and copying the works of earlier authors. The Moslem libraries contained books in scores of languages and by hundreds of authors from England to India. Many of their books, particularly copies of the Koran, were works of art, beautifully written, decorated and bound. Unfortunately, these libraries too were destined to be destroyed by the 14th century. Civil wars, Crusaders, and the Asiatic hordes of Genghiz Khan and Tamerlane all combined to destroy Moslem libraries, and scarcely one in a hundred of their books have survived in even a single copy. As already mentioned, the Moslem world did its share in preserving works of classical authors, as did also the Ottoman civilization. The printing press reached the Ottoman Empire in 1503 (Johnson 1973).

The total cultural effect of the invention of printing can hardly be overestimated. The printing press, probably more than any other factor, was responsible for the beginning of the modern era. In particular, the printing press changed the world of books. The book – seller ceased being a dealer in manuscripts. The new trades of printer, bookbinder, paper-maker, wood-cut artist, type-maker, copper-plate engraver and bookseller added numbers to the rapidly growing middle class. Though few publishers become really wealthy, the book business was economically as well as culturally a successful innovation.

In the library itself, the coming of the printed book brought many changes. In fact, many 15th century librarians and book collectors refused to have printed books in their libraries. In their eyes, the printed page was merely a

IMPACT OF OTTOMAN LIBRARIES ON EDUCATION SYSTEMS IN EGYPT AND TURKEY: IDEALS AND REALITIES

*H. İnci ÖNAL**

It is widely believed that access to library and information services is increasingly becoming one of the most necessary conditions for successful educational systems and for national development. The paper examines the impact of the Ottoman Empire on educational transformations in Egypt and Turkey, and demonstrates how challenges and opportunities have opened up at libraries as a result. In the light of the above, we present a historically informed review of the nature and evolution of the combined field of librarianship and education systems, from Ottoman Period to the present day.

The paper draws on examples from Egypt and Turkey of that have been undertaken to develop libraries, and demonstrates how educational policies have been carried out in these countries. The research contained herein will be not only a valuable collection of information and argument, but also offer an insight into a topic area which is of increasing relevance and importance to individuals in librarianship, education, government, publishing and media. Methodologically this allows not only for a cultural history but also for an all – encompassing approach that combines informational and educational histories into a melange that represents the everyday practices of intellectual culture.

---

* Associate Professor, Department of Information Management, Faculty of Letters, Hacettepe University, Ankara-Turkey.

parture of the Minister of Vakfs, Hayri Efendi, from the post and the outbreak of World War I. A photocopy of one page of this catalogue can be found in the work *Muallim Cevdet'in Hayatı, Eserleri ve Kütüphanesi* by Osman Ergin (Istanbul 1937, p. 437).

As can be understood from the information provided above and the documents quoted, Ottoman bureaucrats of the late Tanzimat period in their efforts to reform the Ottoman Vakf libraries expended great efforts to benefit from experience of those who had undergone similar processes in Egypt. Thus we can observe from these documents concerning the reform of vakif libraries that the reformers in this field were not too proud to copy the examples of others and if no model was available in the West, as in the case with vakif libraries, a particularly Islamic institution, they were happy to look elswhere and in this case it was the Egyptian model. The fact that the Egyptian model came from an Islamic community is important because Ottoman reformers in Istanbul were loathe to impose Western practices on an Islamic institution until there was an Islamic precedent and it was the Egyptians who provided it.

1911. According to this document, French and Arabic copies of the laws and regulations that the Vakif Minister required concerning the Hidiv Library were placed in the same packet.[19] There is also information about the catalogues that were being prepared at the end of the document.

The bill also that is mentioned by Ahmed Zeki Pasha in this correspondence can be found among the documents of the Ministry of Education at the Ottoman Archives[20].

There were also undertakings that benefited from the Egyptian experience in cataloguing. In a correspondence from the Egyptian High Commissioner, dated 30 Teshrin 1329, it is stated: "As second fascicules of the Arabic books requested by the Vakf and Education Ministers are missing, they will be sent when they have been reprinted."[21]

The catalogues prepared by the Hidiv library must have been approved of, as during the time of Mustafa Hayri Bey at the Ministry of Vakfs there were efforts to prepare a complete catalogue in the same manner at the vakf libraries in Istanbul. The inspector of the Ministry of Vakf Libraries, Muhtar Bey appointed Ebu'l-Hayr Efendi, of the *Kütüphane-i Umumî* (General library), to prepare a union catalogue for the Istanbul libraries in the manner of the index-catalogue in Egypt and a single fascicule of the prepared index was printed as an example and presented with a report to the Minister of Foundations on 1 Mart 1333/1 May 1917. The catalogue, about which Ebu'l-Hayr Efendi said "I have organized it according to book titles, like the index of the Egyptian libraries", was organized alphabetically and brief information was given about the author; if the book existed in different library catalogues or if the bibliographic identity of the work was different from this, then it was stated and corrected. This catalogue, which, from the examples to hand, promised to be very useful, was yet to bear no fruit due to the de-

[19] The law which was promulgated in 1911 as part of the laws and instructions sent concerning the reorganization of the Hidiv library contains information on decrees concerned with lending and the use of libraries. However, it was not possible to attain these documents at the Prime Ministers Ottoman Archives.

[20] BOA. MF. KTU. 9/30.

[21] BOA. A. MTZ. MSR, 33-A/203.

Ministry of Vakfs as quickly as possible.

Undersecretary to the Ministry of Vakfs[15]

The answer to this memorandum from the Egyptian High Commissioner, dated 27 Kânun-ı Evvel 1329, stated that the law and regulations necessary to ease and assist the reform of the libraries had been sent in addition to a copy of the *layiha* drawn up at that time by Ahmed Zeki Pasha, who was experienced in the organization of libraries; in the package with the bill there was also a short history of the *Kütüphane-i Hidiviyye* and its translation and a list of the books that had been sent.[16]

The short history for the Hidiv Library, which is mentioned in the above memorandum, can be found among the correspondence connected to Egypt in the Prime Minister's Archives. This document, which is described as a *layiha*, was originally written in French[17] and translated into Turkish in a slap-dash manner[18] and has the title "*Hidiv Kütüphanesi-Tarihine Bir Bakış*" (The Hidiv Library – A Glance at its History). In this document, after giving brief information on how the libraries in Egypt were disorganized and scattered over a number of locations before the establishment of the Hidiv Library, the establishment and the reasons for the establishment of the library in the period of Hidiv İsmail Pasha by Ali Mübarek in 1286/1869 is mentioned, and it is stated that the essential applications for the functioning of the library were organized with a law that was promulgated on 19 April

---

15 "Mısır Fevkalâde Komiserliğine,
Devletlü Efendim Hazretleri,
Vakıf kütüphanelerin tanzîm ve ıslâhı muvaffakiyetini teshîl ve te'mîne medâr olmak üzere Mısru'l-Kahire ve mahall-i sâ'irede mevcûd bulunan kütüphanelerin muhtevî bulunduğu kütüb ve âsârın envâ'ı ve bugün mikdarıyle sûret-i tasnîf ve tanzîm ve idâreleri hakkında istihsal olunacak ma'lûmât-ı kâfiyenin iş'âr ve elde edilecek fihrist ve vesâ'ik ve kataloğ ve sâ'irenin sür'at-i mümkine ile doğrudan doğruya nezâret-i senâverîye tisyâr buyurulması himem-i mahsûsa-i devletlerinden ricâ olunur. Ol bâbda emr ü fermân hazret-i men-lehü'l-emrindir. 3 Safer 1332 ve 19 Kânûn-ı evvel 1329. Evkaf nâzırı nâmına müsteşâr. BOA. A. MTZ (05), 32-C/366.

16 BOA. A. MTZ. MSR, 34-B, 199.

17 BOA. A. MTZ (05), 32-C/355.

18 BOA. A. MTZ (05), 32-B/258.

However, as Hamdi Pasha did not receive an answer to this letter during his time at the ministry he was not able to follow through on this idea. Mustafa Hayri Efendi, who was brought to the Ministry of Vakfs one year after Halil Hamdi Pasha, even though he was unable to realize this plan in its full sense, was able to see to the repair of some library buildings and the installation of electricity in them, and he had some small collections transferred to these buildings. In addition, he tried to turn those buildings that had been repaired into specialist libraries by adding books on different subjects to each.[14]

We can see that while at the ministry Mustafa Hayri Efendi undertook new enterprises in the reform project of the vakf libraries that benefited from the Egyptian experience. According to a document dated 3 Safer 1332 it is clearly stated in a memorandum sent to the Egyptian High Commissioner that he wanted to benefit from the reforms carried out in librarianship in Egypt.

> To the Egyptian High Commissioner
> Your Excellency,
>
> So that the organization of vakf libraries and improvement works be successful we respectfully request to be informed about the variety of works existing in the libraries found in Cairo in Egypt and other regions and the classification of these works and the way in which they were organized, as well as how these libraries are administered and that the existing catalogues, instructions, documents and similar items be sent to the

given. "Mısır'da dahi kütübhâneler böyle perişân halde iken 'ulemâ-yı mahalliye kitâbların bir mahalde cem'iyle bir kütübhâne-i 'umûmi te'sisini te'emmül ederek her bir kütübhânenin nâm-ı aslisi bi'l-muhâfaza kitâblarının vaz' edildiği oda veyâhûd dolabın üzerine vâkıfın ismi yazılmış ve ayrı ayrı fihristler yapılmak suretiyle 'umum bir kütübhâne te'sisi ve muhâfazalarına cidden şâyân-ı emniyet zevât ta'yin ve mütâla'a ve istinsâha mahsus yerler tahsis eylemişler ve bu suretle hem kütüb-i mezkûre vâkıfının şâdi'-i ervâhını hem de teşnegân-ı 'ulûm ve 'irfânın istifâdelerini te'min etmişlerdir". For the whole text and photocopy of this document see: İsmail E. Erünsal, "Evkaf Nâzırı Hammade-zâde Halil Paşa'nın İstanbul'da Mevcut Vakıf Kütüphanelerinin Islahı ve Bir Mekânda Toplanması Konusundaki Çalışmaları", *Türk Kütüphaneciliğinden İzdüşümler, Nail Bayraktar'a Armağan I (Hatıra ve Bilimsel Makaleler), İstanbul 2005, s. 95-98.*

[14] *Evkaf-ı Hümâyun Nezâretinin Tarihçe-i Teşkilatı ve Nüzzârın Terâcim-i Ahvâli,* Istanbul 1335, p. 238-239

After the libraries came under the administration of the Ministry of Vakfs the second plan of action that Hammade Pasha tried to realize was to bring together the small collections in mosques and dervish lodges and other libraries under one roof and to form a central library, thus making it easier to protect and use the books. As the libraries were a vakf institution and it was not possible to change the conditions of a vakf there was the need for the Sheikh-ul-Islam's opinion on the matter.

In a memorandum that Hammâde-zâde Halil Hamdi Pasha wrote to the Sheikh-ul-Islam's office on 29 Shawal 1327/13 November 1909 he stated that it was his opinion that the libraries located in various neighborhoods of Istanbul should be gathered into one general library to protect them and ensure maximum use and he asked what the view of the Sheikh-ul-Islam was on this matter. Halil Hamdi Pasha stated in his memorandum that such an implementation had been on the agenda at an earlier date in Egypt and that the Egyptian scholars had approved of this sort of implementation and that there had been positive results with this enterprise:

> With the libraries in Egypt being in such a disorderly state the scholars of the country thought that it would be useful for the books to be gathered in one place and to establish a general library; the books were brought to one place, with the name of each collection being preserved, and on the cupboards or rooms in which these books were placed the names of the donators were written and separate catalogues were prepared for each. Thus, a general library was established and reliable people were appointed to protect the library and separate sections were made for the reading and copying of the books. Thus the names of the donors were commemorated and the books were able to be of benefit to those who were thirsty for knowledge.[13]

1988 p. 93. "Kütüphanelerin Islah ve Tanzimi ve Kütüb-i mevcûdenin kayd ve tahriri ile hüsn-i muhâfazası esbâbının te'mîni dahi Mü'essesât-ı İlmiyye-i Vakfiyye idaresine muhavveldir". (*Düstur*, tertib-i sânî [second compilation], 4 , Der-saadet 1331, p. 575, Evkâf Nezâreti İdare-i Merkeziyyesi Teşkîlât ve Vezâ'ifi Hakkında Nizâmnâme [Regulations on the Organization and Duties of the Central Administration of the Ministry of Vakfs, article. 18]).

[13] İstanbul Müftülüğü, Meşihat Archive, Tahrirat Kalemi Evrakı. Classification number is not

Pasha, tried to realize some proposals for the reform of libraries which had been proposed in Ahmed Zeki Bey's report. As he had had the opportunity to observe the experience of the Egyptians, who had started the Westernization process earlier and who had undergone similar phases in the matter of the vakf libraries, he made some attempts to reform vakf libraries in Istanbul, in the light of these experiences. Thus, the reforms proposed by Ahmed Zeki Bey, and after him by Hammâde-zâde Halil Pasha, attempted to bring the experience that they had gained in their own country to Istanbul, and they were able to make important contributions in the matter of the reform of Ottoman vakf libraries, at least in the intellectual planning of the reforms.

One of the undertakings in the matter of library reform made by Hammâde-zâde Halil Hamdi Pasha, who was appointed as the Minister for Vakfs on 2 Rebiü'l-evvel 1327/24 March 1908, was to ensure that the administration of the vakf libraries, which had been given to the Education Ministry after the Tanzimat, was taken back under the auspices of the Ministry of Vakf. Halil Hamdi Pasha believed that the efforts of the Ministry of Education in the organization and administration of the vakf libraries had not yielded positive results; he put forward the following opinion on this matter in the report he wrote on 3 Cemazie'levvel 1327/22 June 1909:

> Although recently the libraries have been handed over to the administration of the Ministry of Education, in my opinion if they are transferred back to the Ministry of Vakifs, as they were formerly, not only would we be acting as the founders of these libraries desired, but we would ensure that the risk of the destruction of these libraries would be eliminated.[11]

In fact, in July 1328/1912 the administration of the vakf libraries was given to the Ministry of Vakfs, under the responsibility of the *Müessesât-ı İlmiyye-i Vakfiyye Müdüriyyeti* (Directorate of the Vakf Cultural Institutions).[12]

---

[11] Kütüphanelerin ahîren Ma'ârif Nezâretinin idaresine verildiği anlaşılmış ise de fikr-i âcizânemce bunlar ke-mâ-kân Evkaf'a iâdeten devr ve teslim olunduğu takdirde hem vâkıfın âmâline mutâva'at hem de mahv ve nâbûd olmamasına hizmet edilmiş olacaktır".
A copy of the bill presented to the office of the Grand Vizier by the Minister of Foundations Hammâde-zâde Halil Hamdi Pasha, Istanbul, undated, p. 37.

[12] Özer Soysal, *Türk Kütüphaneciliği, Geleneksel Yapıdan Yeniden Yapılanışa,* vol. I, Ankara

These developments in the field of librarianship in Egypt did not go long unnoticed by the statesmen who were looking for a solution to the reform of Ottoman vakf libraries. Hüseyin Hilmi Pasha[8], who was making great efforts to solve the problem of education and to reform educational institutions in the provinces where he had been appointed, after being appointed to the post of Grand Vizier invited the Head Clerk of the Egyptian Cabinet Office (*Meclis-i Nüzzâr*), Ahmed Zeki Bey, to Istanbul and requested the preparation of a report on the reform and organization of vakf libraries in the Ottoman empire. It is possible to see traces of the developments that took place in Egyptian librarianship in the report prepared by Ahmed Zeki Bey, who had experience in the field of librarianship[9]; this report, written in Arabic and Turkish,[10] made some very important diagnoses and put forward views, the primary one being the need to gather the vakf libraries from various locations into one place. Even though Hüseyin Hilmi Pasha left the post of Grand Vizier shortly after this and was thus unable to completely implement the report of Ahmed Zeki Bey, Hammâde-zâde Halil Pasha, who held the post of Minister of Vakfs at the same time, was involved in some enterprises to realize the ideas of Ahmed Zeki Bey.

Hammâde-zâde Halil Pasha, who was of Egyptian origin and had been educated in foreign schools, had been at the Vakf Ministry in Egypt for a short while; upon being brought to the Vakif ministry in Istanbul he carried out some improvements, and probably under the directives of Hüseyin Hilmi

---

the library and their activities: Sabine Mangold, "Die Khedival-Bibliothek zu Kairo und ihre deutschen Bibliothekare (1871-1914), *ZDMG*, vol. 157. No. 1 (2007), pp. 49-76.

8 For Hüseyin Hilmi Paşa's views on this matter, see: Emine Önhan Evered, "An Educational Prescription for the Sultan: Hüseyin Hilmi Paşa's Advice for the Maladies of Empire", *Middle Eastern Studies*, vol. 43, no. 3 (May 2007), pp. 439-459.

9 The Egyptian High Commissioner stated the following on this matter: "...at the present time, Ahmed Zeki Pasha is the head clerk of the Egyptian Cabinet Office and he has experience in the organization of libraries..." (*...el-yevm Mısır Meclisi Nüzzârı Baş kâtibi olup kütüphâne tanzimine müteallik umûrda ihtisası bulunan Ahmed Zeki Paşa...*). BOA. A. MTZ. MSR, 34-B, 199.

10 A copy of this report is in the Prime Minister's Ottoman Archives (BOA. MF. KTU. 9/30). It was printed in Istanbul in 1909 in Turkish and Arabic: Ahmed Zeki, *Der-saadet Umumi Kütüphanelerinin Tanzim ve Tensikine Dâir Sadr-ı a'zam Hilmi Paşa Hazretlerine Takdim Olunan Takrir*, Der-saadet 1325.

(*hidiv*) with the efforts of Ali Mübarek, the minister of Vakfs and Education.[3] As is known, in this period not only were many foreign experts brought into the country, but a significant number of students were also sent abroad. The ground was prepared for a transfer of Western culture to Egypt.[4] The students educated in the numerous schools opened by missionaries, played an important role in this process.[5]

Among the reforms carried out in the field of culture, the developments that took place in the libraries are remarkable. Some of the results of the reform movements that were realized with advice from foreign experts were the unification of all the collections in a number of regions of the country, the establishment of the Hidiv Library[6] on 24 December 1870, the establishment of regulations concerned with the organization of this library, the promulgation of a law concerned with the reorganization of library services in Egypt, and the preparation of the catalogues of several collections in the library. From the establishment of the library until the outbreak of World War I many foreign librarians in the administration of this library, in particular from Germany, were involved.[7]

---

3 Fritz Steppat, "National Education Project in Egypt before British Occupation", pp. 284-293, in *Beginnings of Modernization in the Middle East,* ed. By William R. Polk, Richard L. Chambers, Chicago 1968; Afaf Lütfi al-Sayyid Marsot, "The Beginning of Modernization among the Rectors of al-Azhar, 1798-1879", p. 267, in *Beginnings of Modernization in the Middle East,* ed. By William R. Polk, Richard L. Chambers, Chicago 1968.

4 Gabriel Baer, "Social Change in Egypt: 1800-1914", pp. 158-159 in *Political and Social Change in Modern Egypt,* ed. by P. M. Holt, New York 1968.

5 Jacob M. Landau, "The Beginning of Modernization in Education", pp. 302-303, in *Political and Social Change in Modern Egypt,* ed. By P. M. Holt, New York 1968; Jacques Thobie, "La Modernisation de l'Empire Ottoman", in *A Bridge Between Cultures; Studies on Ottoman and Republican Turkey in Memory of Ali İhsan Bağış,* edited by Sinan Kuneralp, İstanbul 2006, s. 166.

6 The work by Ali Mübarek called *Hitat* gives information about the establishment and organization of the Library: *el-Hitatu't-Tevfikiyyeti'l-Cedîde li-Mısri'l-Kahire,* vol. III, Kahire 1983, p. 100.

7 Şaban Abdülaziz Halife, "Evvelü Lâ'ihatin li-Dâri'l-Kütübi'l-Mısriyye: Safhatün Mechûletün Fi Tarihi'l-Mektebeti'l-Arabiyye", *Mecelletü'l-Mektebât ve'l-Ma'lumâti'l-Arabiyye,* vol. III, no. 4 (1983), pp. 17-18. This article examines the German librarians who were appointed as head of

THE EGYPTIAN CONTRIBUTION TO THE REFORMS IN OTTOMAN VAKF LIBRARIES (FOUNDATION LIBRARIES) IN THE LATE TANZIMAT PERIOD

Prof. Dr. İsmail E. ERÜNSAL[*]

Researchers who study Ottoman-Egyptian cultural relations generally focus on the cultural wealth that the Ottomans brought to Egypt,[1] rarely on what the Egyptians contributed to the Ottomans. Much has been written about the reforms that took place in Egypt under Mehmed Ali Paşa and his successors, but, as far as I am aware, the effects that these reforms had on the cultural life of Istanbul has largely been ignored.[2] This article will study the initiatives that benefited from the Egyptian experience in the reform programs that were carried out in the Ottoman vakf lib-raries in the late Tanzimat period.

With the conquest of Egypt by Napoleon, the westernization and reform movements that started in the cultural arena in the country gained new speed during the rule of Mehmet Ali Pasha, which was an era of semi-independence, and reached their peak when İsmail Pasha was governor

[*] Prof. Dr., Marmara University, Faculty of Arts and Sciences, Department of Information Management, Istanbul-Turkey.

[1] Ekmeleddin İhsanoğlu, "Osmanlı Devleti'nin Arap Topraklarına Yayılışı", *İki Tarafın Bakış Açısından Türk-Arap Münasebetleri*, Istanbul 2000, pp. 94-97; Ekmeleddin İhsanoğlu, *Mısır'da Türkler ve Kültürel Mirasları*, Istanbul 2006.

[2] Exceptions to this are Johann Strauss' study on the contribution of the Bulak Press to Ottoman Culture, *(The Egyptian Connection in Nineteenth Century Ottoman Literary and Intellectual History*, Beyrout 2000), and Ercüment Kuran's article on the influence Muhammad Ali Paşa's reforms in Egypt on those of Sultan Mahmud II and vice versa ("Sultan II. Mahmud ve Kavalalı Mehmed Ali Paşa'nın Gerçekleştirdekleri Reformları Karşılıklı Tesirleri", in *Sultan II. Mahmud ve Reformları Semineri, 28-30 Haziran 1989*, İstanbul 1990, s. 107-111)

sonra, borçlar ödenemez duruma gelinmesiyle birlikte eyalet işlerine karışan yabancılarla paylaşmak durumunda kalmışlardır. Esasında, imtiyaz fermanları ile hıdivlere tanınan özerklik, hıdivlerin kişisel yaklaşımlarının da etkisiyle, eyalet yerine yabancılar lehine menfaate zemin hazırlamıştır. Hukuken olmasa da fiilen İngiltere ve Fransa ile paylaşılan iktidar; zamanla kanun koyuculukta, hükümet işlerinin yürütülmesinde ve adli teşkilatta Batılıların yararına düzenlemeler yapılmasını beraberinde getirmiştir.

Islâhata uğramakla birlikte, geleneksel yapısını korumaya çalışan hukuk ile, Batılıların empoze etmeye çalıştıkları hukuktan müteşekkil ikili bir hukuk sistemi eyalette oluşmaya başlamıştır. Ancak, kısa süre sonra, eyaletin içerisinde bulunduğu borç yükünün de etkisiyle, Batılılar mâli ve siyasi baskılarını arttırmışlardır. Bu kapsamda, kendi menfaatlerine uygun kuralların ve mahkemelerin oluşturulmasını sağlamışlardır. Avrupadan iktibas edilen yeni kanunlar ve bunların uygulandığı mahkemeler dolayısıyla geleneksel hukuk olan şerî hukukun alanı daralmıştır. Bu daralma sonucunda, şerî mahkemeler, hukukun belli alanında hüküm vermek zorunda kalmışlardır.

Öte yandan, Mısır, idari yapılanmadaki bazı yeniliklere Osmanlı Devleti'nden daha önce başlamış gözükmektedir. Ancak Mısır, artan Batı etkisiyle olsa gerek, Osmanlı Mecelle-i Ahkam-ı Adliye örneğini veya Kadri Paşa tarafından hazırlanan geleneksel hukuka dayanan yerli kanunları yürürlüğe koymaya muvaffak olamamıştır.

Sonuçta, yerli insiyatifle yola çıkılan hukuki ıslahattan, zamanla, Batı etkisi ve dayatmasıyla gerçekleşen hukuki modernleşmeye dönülmüştür.

yargı yetkisinin genişletilmesi, İngiltere tarafından Fransa'nın etkisini artıracağı düşüncesiyle olumlu karşılanmayıp, Kadri Paşa tarafından hazırlanan İslam hukukuna dayalı kanun da hükümet tarafından yürürlüğe konmayınca, bu mahkemeler temel alınarak 1881 yılında yapılan bir düzenlemeyle Mehâkimü'l-Ehliyye kuruldu. Bunu 1883 yılındaki diğer bir düzenleme izledi. Bu düzenlemelere rağmen mahkemelerin resmen açılması ve çalışmaya başlaması Mart 1884'te gerçekleşti. Bundan sonra eyaletin genel görevli mahkemesi olacak olan Karma Mahkemeler iki dereceli olarak oluşturuldu. Kahire, İskenderiye, Mansura, Tanta ve Banha'da ilk derece mahkemeleri açıldı. Üst dereceli mahkeme Kahire'de bulunmaktaydı. Bu mahkemelerin kurulmasıyla, köy ve idari merkezlerdeki yerel meclisler kapatıldı[76].

Sonuç

Mısır'da uzun yıllardır devam eden siyasi ve idari istikrarsızlık hukuki yapıyı da etkilemiş, XIX. yüzyılla birlikte, diğer alanlarda olduğu gibi hukuki sahada da ıslâhat zorunlu hale gelmiştir. Diğer taraftan, Batıya yönelme sonucu, modernite; fikri, felsefi, iktisadi ve hukuki boyutlarıyla Mısır'ın da dahil olduğu Osmanlı coğrafyasına tesir etmeye başlamıştır. Sahip olduğu stratejik konum da Mısır'ın gelişmelerden fazlasıyla etkilenmesinde önemli rol oynamıştır. Esas olarak, XIX. yüzyılın ilk çeyreğinden itibaren, Mısır'da görülmeye başlanan hukuki ıslâhatların bir kısmı; sosyal ve iktisadi değişikliklere uygun olarak hukuki düzenleme yapma ihtiyacından, bir kısmı; bu ihtiyaçları göz önüne alarak Osmanlı Devleti'nin Mısır'ı da içine alan topraklarda Tanzimat Fermanını uygulamak istemesinden, diğer bir kısmı da; Batılı devletlerin ticari ve siyasi menfaatlerinin gereği olarak kendi hukuklarını uygulatmak için baskı yapmalarından kaynaklanmıştır.

Bilindiği üzere, halifenin vekili olarak eyalet üzerinde hukuki ve fiili açıdan iktidar; yani, emir verme, kural koyma ve yürütme yetkisi eyaletin başındaki vali veya hıdive aittir. Kural koymak ve bunları yürütme yetkisinin kapsamı da hukuken, vali veya hıdivlere verilen imtiyaz fermanları ile çizilmiştir. Bununla birlikte, imtiyaz fermanları ile kendilerine tanınan iktidar yetkisi genişletilen valiler, bu yetkilerini, yani eyalet üzerindeki iktidarı, özellikle İsmail Paşa'dan

[76] Mahmasânî, s. 248; Hill, s. 103-105.

Karma Mahkemeler, Nubar Paşa'nın girişimleri ve yabancı devletlerle uzun süren müzakereleri sonucu ortaya çıkmıştır[72]. Mısır hıdivi tarafından özel bir görevle Avrupa'ya gönderilen Nubar Paşa; kapitülasyonların eyaletin ekonomik durumunda ortaya çıkardığı sorunların ve zararların giderilmesi, Mısır'da 17 konsoloshane tarafından icra edilmekte olan yargı görevinin birleştirilmesi ve özellikle de hukuki işlerle iştigal etmek üzere Karma Mahkeme kurulmasıyla ilgili doğrudan görüşmeler yapmıştır. Nubar Paşa'nın görüşmelerde tek başına hareket ederek Osmanlı sefaretinin aracılığına müracaat etmemesi, Bâbıâli tarafından Mısır'ın fermanlardaki konumuyla bağdaştırılamamıştır[73].

1875 yılında kurulan bu mahkemelerin yargı yetkisi aynı statüdeki Osmanlı mahkemelerinden daha geniştir. Karma mahkemelerde uygulanmak üzere Fransadan etkilenerek 6 kanun hazırlandı ve 1875 yılında bu kanunlar yayımlandı[74]. Buna göre, yerliler ile ecnebiler arasındaki ticaret ve hukuk davalarına bakmak üzere; İskenderiye, Kahire, Zekazik veya İsmailiye'de birinci derecede üç mahkeme kurulacaktı. İdare, hatta hıdiv ve hanedan üyeleri ile ecnebiler arasındaki davalar da buralarda görülecekti. Mahkeme üyeleri 2'si yerli ve 3'ü yabancı olmak üzere 5 üyeden oluşacaktı. Ayrıca, ilk derece mahkeme kararlarına karşı Divan-ı İstinaf, orada bozulan davalara tekrar bakmak üzere ikinci bir Divan kurulacaktı. Divan hakimlerini Mısır hükümeti seçecekti.

İlk derece mahkemeleri ve divan mahkemelerinde üye sayısı ecnebiler lehine oluştu. Karma Mahkemeler resmen 1876 yılında çalışmaya başladı. Başlangıçta 5 yıllık olarak kuruldukları halde, sonradan süreleri uzatılarak, I. Dünya Savaşı'nın başlangıcına kadar göreve devam ettiler[75]

F. Yerli Mahkemeler (Mehâkimü'l-Ehliyye)

1880 yılında, Karma Mahkemeleri ve Yargı Meclislerini ıslâh etmek üzere çalışma başlatıldı ve bu amaçla bir komisyon oluşturuldu. Karma Mahkemelerin

---

[72] Mahmasânî, s. 246-247;Goldberg, s. 217.

[73] Râuf-Ahmed, s. 37-38;

[74] Mahmasânî, s. 247; İ.MTZ.(05), 21/873; Ekinci, Osmanlı Mahkemeleri, s. 301-303.

[75] Râuf-Ahmed, s. 38.

1840'lı yıllarda Mısır'da başlayan hızlı Avrupalı nüfus artışı, artan ticarî ilişkileri beraberinde getirirken, bu mahkemelerin kuruluşuna ve yaygınlaşmasına zemin hazırlamıştır. Nitekim, 1847 ve 1850'de Kahire ve İskenderiye'de ticaret mahkemeleri kurulmuştur. 1850 tarihli ve Fransa kaynaklı Osmanlı Ticaret Kanunu bu mahkemelerde uygulanmıştır. Bu mahkemeler, karma ticaret mahkemeleriydi ve öncelikle yabancıların menfaatlerini sağlamlaştırmak üzere kurulmuşlardı. Bu bakımdan, kapitülasyon sisteminin bir parçası olarak nitelenebilirler[69].

E. Karma Mahkemeler (Mehâkimü'l-Muhtelite)

Mısır'da, Osmanlı tebası ile yabancı devlet tebası arasındaki davaların konsoloslar aracılığıyla konsolosluklarda görülmesi, yönetim ve ahali ile yabancılar arasında pek çok sıkıntı ortaya çıkarmıştır. Eyaletin iktisadi hayatını zora sokmasının yanında, özellikle yabancılar tarafından valilik aleyhine açılan davalar, ileri sürülen talep ve iddialar çoğunlukla diplomasi yollarıyla takip olunmuş ve Mısır valiliği pek çok zarara uğramıştır. Bu durumu bertaraf etmeye yönelik olarak, Kahire ve İskenderiye'de, Dersaadet'teki câri usule göre çalışacak iki adet karma ticaret mahkemesi kurulması kararlaştırılmıştır[70].

1861 yılında, yabancıların dahil olduğu sorunlarla ilgili olmak üzere Kahire Komisyonu oluşturuldu. Komisyon, Mısırlı başkan ile Mısırlı ve yabancı üyelerden meydana geldi. Burada, şerî mahkeme yetkisindeki gayrımenkul davaları dışında, hukuki davalara da bakılmaktaydı. Osmanlı kanunları uygulanmakta, üst başvuru Meclis-i Ahkâm-ı Mısriyye'ye yapılmaktaydı. Konsoloslukların Osmanlı tebası aleyhine işleyen yerleşik ve gayrı adil yargı yetkisini kaldırma girişimi, ticaret meclisleri uygulaması ve bu son uygulamada yabancılar ve Mısırlılar arasındaki ticarî uyuşmazlıklarla birlikte diğer hukuki uyuşmazlıkların da ele alınması, Karma Mahkemelerin ön hazırlıkları olarak kabul edilebilir[71].

---

[69] Goldberg, s. 193-222; Anderson, s. 211-212; Ekinci, Osmanlı Mahkemeleri, s. 104.

[70] İ.MTZ.(05), 13/430; Râuf-Ahmed, s. 38.

[71] Hill, s. 100.

C. Konsolosluk Mahkemeleri

Osmanlı uygulamasında, yabancılara tanınan ayrıcalıklar çerçevesinde, aynı milletten olan yabancıların davaları kendi konsolosluk mahkemelerinde; farklı milletten olan yabancıların davaları ise davalının konsolosluk mahkemesinde görülürdü. Taraflardan biri Osmanlı, diğeri yabancı ise, artık bu karma nitelikli dava şerî mahkeme tarafından ele alınır, duruşmada tercüman bulunurdu. Ancak Mısır'da, Dersaadet ve diğer Osmanlı topraklarındaki uygulamanın aksine, Osmanlı tebası ile yabancılar arasındaki davalar konsoloslar marifetiyle konsolosluk mahkemesinde ele alınmaktaydı. Kısmen Batılı anlaşmaları cesaretlendirmek, kısmen de kapitalist güçlerin imtiyazları haksızca genişletmelerinin bir sonucu olarak ortaya çıkmış bu uygulama bir âdet halini almıştı. Mısır mahkemelerinin yargılama yetkisi, davalı Mısır'lı ise geçerliydi. Özellikle ceza davalarında, taraflardan birisi kendi milletinden olan, yargılama yetkisi ileri sürmekteydi. Yabancının davalı olduğu durumda ise, delil elde edilmesi başta olmak üzere, davanın adil bir şekilde yürütülmesinde konsolosluklar engeller çıkarabiliyorlardı[67].

Konsolosluk Mahkemeleri, Karma Mahkemelerin ihdasından sonra da; ticaret, ahvâl-i şahsiyye ve bazı cezâî meselelerde yetkili olmaya devam etti[68].

D.Ticaret Mahkemeleri

Taraflarından birisi Osmanlı veya Mısır tebası olan ve Mısır'da 1840'lı yılların ortasında kurulan Ticaret Mahkemelerinin kaynağı konusunda ittifak yoktur. Bir görüş, temeli, kapitülasyon sisteminin yansıması olarak ortaya çıkan ve ticarî uyuşmazlıklara bakan meclislerde ararken, diğer görüş, meclislerden de önce Fransız işgalini müteakip kurulan, yerli ve yabancı üyelerden oluşarak ticârî uyuşmazlıklara bakan kurullarda arar.

Mehmed Ali Paşa'nin emriyle 1820'li yıllardan itibaren ticarî davalara bakan özel ticaret meclisleri bulunmakta, 1830'lu yıllarda; Meclis-i Tüccar ve Meclis-i Tüccar-ı Avrupa adlı ticaret davalarına bakan iki meclis görülmektedir. 1837 tarihli Siyasetname, bu iki meclisi Hıdiv Divanı'na tâbi kılmıştır.

---

67 İ.MTZ.(05), 21/873; Ekinci, Osmanlı Mahkemeleri, s. 97-98, 300; Anderson, s. 211.

68 Mahmasânî, s. 247.

1852'de yürürlüğe giren Kanunnâme-i Hümayun gereği temel yargı fonksiyonunu üstlenmiştir. Kanunnâme-i Hümayun ile Mısır'da taşra meclislerinin de yargı yetkisi üstlendiği görülmektedir. Kanunnâme-i Hümayun'un 3. faslının altıncı maddesine göre, Mısır'da şerî hükümlere dair maddeler şerî hakimler tarafından, mülkî ve mâli meseleler müdîr ve diğer memurlar tarafından görülmektedir. Gerektiğinde bazı konuları birlikte görmek için ortak meclis oluşturmaktadırlar.

Katl gibi davalar hem şerî mahkemenin hem de eş zamanlı olarak meclislerin görev alanına girebilmekteydi. Kadı hem kendi mahkemesinde bu davalara bakabiliyor, hem de müftüler meclislerde önlerine bu türden dava geldiğinde onu çözümlüyorlardı. Ölüm cezası gibi hükümlerde, kadının kararı, 1848'e kadar Cemiyetü'l-Hakkaniye, daha sonraki yıllarda ise, Meclis-i Ahkâm-ı Mısriyye tarafından incelenir, sonra da hıdivin onayına sunulurdu[65].

Ancak, Kanunnâme-i Hümayun'da düzenlendiği üzere, kanunda yer alan suçlar, niteliğine göre taşra meclislerinde ve merkezde Meclis-i Ahkam-ı Mısriyye'de şer' ve kanuna uygun olarak kadı veya naiblerin de hazır bulunmasıyla görülmektedir. Katl gibi önemli suçlarda, şerî cihetiyle, son karar Dersaadet'te şeyhülislamlık incelemesine ve ondan sonra da padişahın onayına sunulmaktadır. Ancak bu Kanunnâme kapsamında her suçun vali onayına gittiği de belirtilmemektedir. Meclis-i Ahkâm-ı Mısrıyye, bazı davalar bakımından ilk ve kesin hüküm mahkemesi, bazı davalar bakımından da kontrol mahkemesi konumundadır.

1865 yılında, Kahire ve İskenderiye'de, yerel meclisler ile Meclis-i Ahkâm-ı Mısriyye arasında bir üst yargılama yeri olarak iki İstinaf Meclisi oluşturuldu. 1871 yılında, üç üst mahkeme daha kuruldu. Aynı yıl küçük kasabalarda yerel meclislerin kurulması ile yargı piramidinin temeli daha da genişledi. Böylece, Meclis-i Ahkâm-ı Mısriyye'nin en tepede yüksek mahkeme olarak görev yaparak, yerel meclisler tarafından kendisine gönderilen kararları kontrol ettiği, adeta dört aşamalı bir sistem meydana gelmiş oldu[66].

---

65 Fahmy, s. 92.

66 Peters, s. 75- 76.

1880 yılında çıkarılan Şerî Mahkemeler Layihası'nın öngördüğü kanun yolları usulü çerçevesinde; Adalet Bakanlığı yoluyla taraflar yerel kadı ve naiplerin kararlarına karşı Kahire Şeriye Mahkemesine başvurabileceklerdir. Kahire ve İskenderiye Mahkemesi kararlarına karşı Şeyhülezher ve Büyük Müftü'ye başvurma imkanı getirilmiştir. Kadılar, davaların çözümünde mahkemelere resmî olarak atanan müftüyle istişare yapabileceklerdi. Bu yolla sorun çözüme kavuşturulamazsa, dava, fetvası bağlayıcı olan Büyük Müftü'ye sunulmak zorundaydı[60].

B. Yargı Meclisleri

Mehmed Ali Paşa'nın valiğinin başlangıcında; katl, vatana ihanet gibi önemli suçlar Kahire'de bulunan ve idari görevleri yanı sıra yargı yetkisi de üstlenen Divan-ı Hıdivi/Meclis-i Âlî'de görülmekte, şerî nitelik gösteren suçlar ise şerî mahkemeye havale edilmektedir[61].

1837 yılındaki Siyasetnâme ile oluşturulan 7 kişilik Şûrâ Heyeti, divan başkanları gibi üst düzey görevlilerle ilgili idari suçlara bakmakla yükümlü kılınmıştır. 1842'de Kahire'de kurulan Cemiyetü'l-Hakkaniye, görevleriyle ilgili üst düzey memurların davalarını ele almakta, divanların ona havale ettikleri suçlara bakmaktadır. Bir nevi ceza mahkemesi olup, bir başkan ve 6 üyeden oluşmaktadır. İlk derece mahkemesi olma yanında, aynı zamanda kendisine havale edilen davalara bakan kontrol mahkemesi konumundadır[62]. Kahire dışındaki basit suçlar idari görevleri de olan yerel meclisler tarafından görülmektedir[63].

1838'de İstanbul'da kurulan ve 1840 tarihli Ceza Kanunnâmesi gereğince İstanbul'da yargı yetkisi üstlenen Meclis-i Vâlâ-yı Ahkâm-ı Adliyye'nin benzeri, Meclis-i Ahkâm-ı Mısriyye adıyla 1849'da Mısır'da kurulmuş olup[64],

---

[60] Peters, s. 78.

[61] Peters, s. 75.

[62] Râfiî, s. 522, 526, 527; Altundağ, "Mehmed Ali Paşa, *İA*, c. VII, s. 577; Hamed, s. 82-83.

[63] Peters, s. 75

[64] 1849'da kurulan Meclis-i Ahkâm-ı Mısriyye hemen hemen aynı işlevleri görerek , Cemiyetü'l-Hakkaniye'nin yerini aldı. Kısa aralık dışında 1889'a kadar işlevini sürdürdü. Meclisü'l-Ahkâm'da Hanefi ve Şafii iki alim üye de bulunmaktaydı (Hill, s. 99).

leler normal nizâmî mahkemelerin yetkisine devredildi. Mısır'da bulunan gayrımüslim topluluklarla ilgili düzenlemeler yapılarak, ahvâl-i şahsiyye alanında, özel kanunlarına ve kendi millet meclislerine tâbi kılındılar[56].

1880, 1897 ve 1910 yıllarında şerî mahkemelere yönelik kanunî düzenlemeler yapıldı. 1880 tarihli kanun, hakimlerin atanması ve görevleri, hakimlerin ve diğer görevlilerin disiplini ve mahkemelerin örgütlenmesine ilişkin hükümler ihtiva etmekteydi Kanun, şerî mahkemelerin yetkisini, ahvâl-i şahsiyye ve katl davaları ile sınırlamıştı. 1897 yılındaki düzenleme ile, şeriyye mahkemelerinde; cüziyye, ibtidaiyye ve ulyâ olmak üzere üç derece kabul edildi. 1910 tarihli kanun ile, bir önceki kanunda değişiklikler yapıldı. Bu üç düzenleme sonucunda, şerî mahkemelerin derecelendirilmesi ve yetkileri tam olarak belirlenmiş oldu[57].

İslam geleneği çerçevesinde Osmanlı uygulamasında uzun bir dönem sistematik bir temyiz usulü bulunmamış ise de, hukuka aykırı mahkeme kararlarının düzeltilmesi mümkün görülmüş, bu inceleme klasik dönemde belli nitelikteki mahkemelerce yerine getirilmiştir[58]. 19. yüzyılın ilk yarısında kadı ve nâiplerin kararlarına karşı denetim imkanı açık tutulmuştu. 1830 tarihli Layiha-i Filâha, bu şekil başvuruya işaret etmekte ve nâiplerin kararlarına karşı kadıya başvurulabilmekteydi. Kahire'de bulunan ve önde gelen ulemanın yer aldığı Meclisü'l-İlmî, kadı kararlarına karşı yapılan başvuruları incelemekteydi. 1830 yılındaki kanunda yer verilen madde düzenlemesi aynı şekilde 1849 Ceza Yasası'nda da yer buldu. 1856 tarihli Kadı Kararnâmesi, üst başvuru imkanından bahsetmese de, müftü ve ulema ile istişareyi tavsiye etmekteydi. Uygulamada, kadıların hükümleri, genellikle, mahkemelere atanan müftüler tarafından, önemli kararlar da, aynı zamanda Meclis-i Ahkam Müftüsü veya Ulema Meclisi tarafından kontrol edilmiştir[59].

---

56 Mahmasânî, s. 254-255; Hill, s. 99, 106.

57 Mahmasânî, s. 254; Ekrem Buğra Ekinci, Osmanlı Mahkemeleri, İstanbul 2004, s. 305; Anderson, s. 218-222; Hill, s. 105; 1897 tarihli düzenleme için bkz. Y.E.E., 123/6, 26 Recep 1315/21 Aralık 1897 ve el-Vekâyiü'l-Mısrıyye, No. 61, 5 Muharrem 1315.

58 Ekrem Buğra Ekinci, Ateş *İstidâsı: İslam-Osmanlı Hukukunda Mahkeme Kararlarının Kontrolü*, İstanbul 2001, s. 27 vd.; Peters, s. 77.

59 Peters, s. 77.

kurullar ve mahkemeler de ortaya çıkmıştır. 19. yüzyıl boyunca Mısır'da, Osmanlı merkezinde olduğu gibi, yargı yetkisi kullanan, özellikle ceza ve bazen de ticaret kanunlarını uygulamak üzere oluşturulan bu kurullar, yürütmenin bir parçası olma konumları vurgulanmak üzere mahkeme yerine çoğunlukla "meclis" ismiyle anıldılar. Kadroları da yöneticiler tarafından oluşturuldu[53].

Görev ve yetkileri zaman içerisinde değişmekle birlikte, Mısır'da yargı yetkisi kullanan çeşitli mahkemeler bulunmaktadır: Şerî Mahkemeler, Konsolosluk Mahkemeleri, Ticaret Mahkemeleri, Karma (Muhtelit) Mahkemeler, Ehliye (Yerli) Mahkemeleri ve Yargı Meclisleri[54].

A. Şer'î Yargı

Mısır'da Osmanlı hakimiyetiyle birlikte, Hanefî mezhebine mensup olmak üzere, merkez Kahire ve kaza kadıları İstanbul'dan gönderilmiştir. Eyalet yönetimindeki değişim ile beraber, kaza kadıları Mısır'a bizzat gitmeyerek yerlerine uygun gördükleri nâipleri tayin etmeye başlamışlardır. Said Paşa, kaza naiplerini Mısır'dan atayarak, kadıların aidatını Dersaadet'e göndermiştir. İsmail Paşa da, bu usulü devam ettirmiştir. İsmail Paşa'nın Bâbıâli'deki girişimleri sonucu, Mahmud Nedim Paşa zamanında, ferman-ı âlî ile Kahire'ye tayin olan mevleviyet kadıları da kaza kadıları gibi nâiplik şekline dönüşmüştür. Ancak, daha sonra Kahire'de bulunan Mısır kadısı tekrar İstanbul'dan gönderilmeye başlanmıştır[55].

Mehmed Ali Paşa dönemi ve sonrasında yapılan adli ıslâhatlara rağmen, şerî mahkeme yargı yetkisini kullanan genel görevli mahkeme olma özelliğini korudu. Ancak, zaman içerisinde; yeni kanunların yayınlanması, yargı meclisleri, Mehakimü'l-Ehliyye ve Mehakimü'l-Muhtelite gibi yargı yetkisi kullanan diğer yapıların oluşturulması neticesinde şerî yargının yetkisi ve şerî hükümlerin uygulanırlığı tedrîcî olarak sınırlandı ve ahvâl-i şahsiyye ile sınırlı kaldı. Böylece, velâyet, vesâyet ve hacr gibi konulara bakmak Mehakimü'l-Hisbiyye'nin sorumluluğuna; katl davaları ceza mahkemelerine, diğer mese-

---

53 Peters, s. 75.

54 Y.E.E., 123/3, 18 Zilkade 1306/16 Temmuz 1889.

55 Y.E.E., 123/41, 29 Zilhicce 1326/10 Kanunusani 1324/23 Ocak 1909.

Ticareti Kanunu, Hukuk Usulü Muhakemeleri Kanunu ve Ceza Muhakemeleri Usulü Kanunu olmak üzere 6 kanun hazırlanmış ve 1875 yılında bu kanunlar yayımlanmıştır. Şufa, marazu'l-mevt, bazı satım ve kira akdi hükümleri şerî hukuktan iktibas edilmiştir[49]. 1875 Mısır Ceza Kanunu, önemli ölçüde Fransa mehazlı 1858 Osmanlı Ceza Kanunu'na dayanmaktadır[50].

1883 yılında, Yerli Mahkemelerde uygulanmak üzere, 1875 yılında yürürlük kazanan kanunları örnek alan kanunlar kabul edildi. Fransa kaynaklı bu 6 kanundan, ticaret ve deniz ticaretiyle ilgili iki kanun 1875'deki muadilleriyle hemen hemen aynı; Ceza Kanunu ve Medenî Kanun ile, Ceza ve Medenî Usul Kanunları ise 1875'dekilerden az da olsa farklılıklar taşımaktaydı. 1883 Medeni Kanunu, 1875'deki örneğine nispetle daha az yerli dayanak içermiş, şerî hükümlere daha az yer vermiştir. 1904 yılında, Ceza Kanunu ve Ceza Usul Kanununda değişiklikler yapılmıştır. Bunlar da, 1883'deki örneklerinin genel hatlarını yansıtmışlardır[51]

3. Yargı

Klasik dönem Mısır'da, uygulanan şerî ve örfi hukuk çerçevesinde temel görevli mahkeme şerî mahkeme olup, hukuki ihtilaflar merkez ve taşrada bulunan kadılar tarafından çözüme bağlanmaktadır. Bununla birlikte, yabancıların davaları ve adil bir yargılama gerçekleşeceğinden emin olunamayan bazı davalar, Beylerbeyi Divanı'na, ya da Divan-ı Hümayun'a havale edilmektedir[52].

Mehmed Ali ve halefleri zamanında da yargı yetkisi, kural olarak, genel görevli mahkeme olan kadı başkanlığındaki şerî mahkeme tarafından kullanılmakla birlikte, zamanla yapılan ıslâhatlarla yargı yetkisi kullanan diğer

---

[49] Subhî Mahmasânî, el-Evdaü't-Teşrîiyye fi'd- Düveli'l-Arabiyye, et-tab'atü'r-râbia, Beyrut 1981, s. 247, 258; Anderson, s. 216-217. Ceza Usul Kanunu, Mahmasânî'nin mezkûr eserinde Ceza İnfaz Kanunu; Deniz Ticareti Kanunu ise, Deniz Kanunu şeklinde yer almaktadır.

[50] Baer, s. 45-47.

[51] Anderson, s. 219-221. Mısır Fevkalade Komiseri Ahmed Muhtar Paşa, Mehâkim-i Ehliye'deki mer'î kanunların, Mısır'ın, ahlak, âdet ve diyanetiyle uyuşmadığını ve halkın bu kanunlardan şikayet ettiğini belirtmektedir. Y.A.HUS., 198/83, 28 Rebiülahir 1304/24 Ocak 1887.

[52] Mahmud, s. 246-259.

larına da işaret edilmektedir. Bu çerçevede 1857 yılında, Mısır Ticaret Meclisi'nde görevli üyelere yardımcı olmak üzere, İstanbul'da mer'î ticarî mevzuatın Mısır'a irsali talep edilmiştir[43]. 1863 yılında, Kanunnâme kapsamında yürürlükte bulunan 1851 Ceza Kanunu'nun yerini, 1858 tarihli yeni Osmanlı Ceza Kanunu almış, önceki ceza kanunu bünyesinde bulunan Mısır'a özgü maddeler, yeni kanuna dercedilmiştir[44]. 1867 tarihli yabancıların toprak sahipliği ve 1869 tarihli madenler hakkındaki Osmanlı düzenlemeleri de Mısır'da uygulanmıştır[45].

Peters, Meclis-i Ahkam kayıtlarına dayanarak, 1879 yılında dahi Kanunnâme-i Hümayun'un Mısır'da uygulandığına işaret etmektedir[46].

C. 1875 ve 1883 Kanunları

Osmanlı Devleti, imtiyaz fermanlarının bir gereği olarak, Mısır'da kurulacak Karma Mahkemelerde Osmanlı kanunlarının uygulanmasını istemiş[47], ancak başarılı olamamıştı. Bâbıâli'den, idârî, siyasi ve hukuki açıdan bağımsız olmayı isteyen İsmail Paşa, imtiyaz fermanlarının kendisine tanıdığı özerklikten yararlanmıştır. Osmanlı ve yerlî kanunlaştırma imkanları devreye sokulamayınca[48], Nubar Paşa, Mısır'da bulunan bir Fransız avukattan karma mahkemelerde uygulanmak üzere kanunlar hazırlamasını istemiştir. Fransadan etkilenerek; Medeni Kanun, Ceza Kanunu, Ticaret Kanunu, Deniz

---

[43] İ.MTZ.(05), 18/660.

[44] Baer, s. 45; Hoyle, s. 224. 1858 Osmanlı Ceza Kanunu için bkz. Düstûr, Mısır 1282, s. 2-62.

[45] Anderson, s. 213. Bulak Matbaasında basılan eserler arasında, Maaş Tertibnâmesi gibi Türkçe yerli hukuki metinler olduğu gibi, 1859 tarihli Kanunnâme-i Arazi ve 1862-63 tarihli Devlet-i Aliyye-i Osmaniyede Aşar ve Rusumat Nizamnamesi gibi Osmanlı hukuk mevzuatının temel metinleri de bulunmaktadır. İhsanoğlu, s. 74.

[46] Peters, s. 74. Fahmy, Kanunnâme'nin 1852'den 1882 İngiliz işgaline kadar ana ceza yasası olarak fonksiyon gördüğünü belirtiyor (Khaled Fahmy, "Justice, Law and Pain in Khedival Egypt", *Standing Trial: Law and the Person in the Middle East*, (ed. Baudouin Dupret), London 2004, s. 100). Bu Kanunnâme'de önemli bir işlev gören Meclis-i Ahkâm'ın 1889'a kadar varlığından hareketle (Peters, s. 75), Kanunnâme-i Hümayun'un 1889'a kadar yürürlüğü varsayılabilir.

[47] İ.MTZ.(05), 21/895, 12 Cemaziyelevvel 1289/18 temmuz 1872.

[48] M. Akif Aydın, "Türk Hukuk Tarihçiliği", *Türk Hukuk Tarihi Literatürü Dergisi*, c. III/5 (2005), s. 18-19.

deler, Tanzimat ilkelerine uygun olarak tadil edilmiştir. Kanunnâme-i Hümayun; Tanzimat Fermanı, Ceza Kanunu, Memur ve Müstahdemler Hakkında Talimat-ı Umûmiye, Umûr-u Mülkiye ve Zabtiye Memurları, Şer'i Hakimler, Meclis Üyeleri ve Bölge Müdürleri ile Meclislerin Görevleri Hakkında düzenlemeler içermekte; ayrıca, Ziraat Nizamı, Kontrato Nizamı, Evkaf ve Ebniye Nizamına ilişkin hükümlere yer vermektedir. Ceza Kanunu'nun ilk üç faslı, 1840 tarihli Osmanlı Ceza Kanunnâmesi'nin ihtiyaç ve zamana göre geliştirilmiş şekli olan 1851 tarihli Osmanlı Ceza Kanunnâmesi'nin hemen hemen aynısıdır. Ceza Kanunun son iki faslı ise, eyalette daha önce merî olan suç ve cezaların Tanzimat ve Kanunâme-i Hümayun çerçevesinde tadil edilmesiyle oluşturulmuştur. Kanunnâme-i Hümayun kapsamında yer alan Ceza Kanunnâmesi dışındaki diğer düzenlemeler de, Osmanlı örneklerinin Mısır'a uyarlanmış şekilleridir[41].

Abbas Hilmi Paşa döneminde valilerin kısas hakkına sahip olmaları Tanzimat-ı Hayriyye ahkamına aykırı görülmüş, Abbas Paşa tarafından bu hususa dair vuku bulan talebin red olunması üzerine ortaya çıkan ihtilaf yedi senelik bir müsaade-i muvakkate ile çözüme bağlanmıştır[42].

1841 yılındaki veraset ve imtiyaz Fermanında, Tanzimat Fermanı yanı sıra uygulanacak kanunlardan bahsedilmesi dikkat çekicidir. Dolayısıyla, Tanzimat Fermanı'ndaki ilkelerin uygulaması sadece 1852 tarihli Kanunnâme-i Hümayun'dan ibaret olmayıp yürürlüğe girebilecek diğer Osmanlı kanun-

---

[41] Mesela, Meclis-i Ahkâm-ı Adliyye, Meclis-i Ahkâm-ı Mısriyye'ye dönüşmüş, yerel idari birimler Mısır'daki karşılıklarıyla ifade olunmuştur. Bu düzenlemelerin Osmanlıca asılları için bkz. Fahri Taş, *Tanzimat'tan Sonra Yayımlanan Kanûn ve Nizâmnâmeler*, İstanbul 2000.

[42] Kanunnâme-i Hümayun'un 2, 3 ve 4. maddeleri gereği şer'an kısasına hükmedilen katilin cezası, Dersaadet'e gönderilip padişah fermanı olmaksızın icra edilemeyecektir. Mısır Valisi'ne gönderilen Emr-i Âli ile Kanunnâme-i Hümayun'un 12. maddesinde belirtildiği üzere, veresesi olmayıp da davası devlete ait olan maktülün katili, mahallinde şeri muhakeme olup, hükmü içeren ilam ve Meclis-i Ahkâm-ı Mısriyye mazbatası Mısır valisi tarafından Dersaadet'e takdim edilip padişah tarafından gönderilecek Tuğralı fermana göre gereği icra olunacaktır. Ancak veresesi olan maktülün katili hakkında tertip edilecek şeri hükmün icrasına 1275 yılına kadar, yani yedi yıl müddetle, Mısır valisi padişahtan izinli ve ruhsatlı kılınmıştır. Hükmü şerînin icrasından sonra, ona dair ehl-i şer tarafından verilmiş olan şerî ilam ile ilmuhaberin İstanbul'a gönderilmesi istenmiştir. Altıncı maddenin uygulamasında da yedi senelik bir istisnai uygulama öngörülmüştür. Râuf-Ahmed, s. 31.

madığından, Fermanın ve kanunların uygulanması, Abbas Paşa döneminde, İngiltere ve Osmanlı Devleti'nin birlikte çabalarıyla söz konusu olabilmiştir[37].

Kanunnâme-i Hümayun, Mısır'da Tanzimat'ın uygulanması kapsamında, 1852 yılında yürürlüğe konmuştur[38]. Tanzimat Fermanı ve onda öngörülen can ve mal güvenliği ile ırz ve namusun korunmasına ilişkin maddeleri esas alan Kanunnâme-i Hümayun, Devlet-i Aliyyenin kavânin-i esasiyesini toplamakla birlikte, bazı maddeleri Mısır eyaletinin ihtiyaçları ve ahalisinin usul ve adetleri gözetilerek hazırlanmış, Meclis-i Vâlâ-yı Ahkâm-ı Adliye'de ve Meclis-i Hâss-ı Vükelâ'da müzakere edilen metni padişahça onaylanmıştır[39]. Zira, yayımlanmış olan 1841 tarihli Ferman gereğince Mısır valisi, kanun ve nizamları Mısır eyaletinin mizac ve tabiatı ile adalet ve hakkaniyete uygun olarak uygulama imtiyazı elde etmişti[40].

Kanunnâmede, eyalette daha önce yayınlanarak yürürlüğe konulan çiftçilik ve ziraatle ilgili düzenlemeler kapsamında yer verilen suçlarla ilgili mad-

---

37 Baer, s. 30-33; Reşat Kaynar, Mustafa Reşit Paşa ve Tanzimat, 2. baskı, Ankara 1985, s. 353; Özkaya, s. 161.

38 Bir hatt-ı hümayunla Kanunnâme-i Hümayun'un Mısır'da yürürlüğünün kararlaştırılması 1852 yılına ve Abbas Paşa dönemine tekabül etmektedir (BOA. A.DVNS.MSR.MHM.d.015 (Mısır Mühimme Defteri 15). Oysa görebildiğimiz kadarıyla, Kanunnâme Said Paşa döneminde ve 1854 Kasım ayı sonunda basılmıştır (Kanunnâme-i Hümayun, Bulak Matbaası, Kahire 1271, s. 53). Baer, Kanunnâme'nin 1854'te Said Paşa döneminde (Baer, s. 38); Peters ise, incelediği 1853 yılındaki mahkeme kayıtlarından hareketle, bu tarihten daha önce uygulamaya konulduğunu iddia etmektedir. 26 Şevval 1268/13 Ağustos 1852 tarihli 471 nolu Takvim-i Vekayi'de Mısır valisinin Tanzimat'ın uygulanmasına yönelik gayretinin memnuniyetle karşılandığı belirtilmektedir. Ayrıca bkz. İ.MTZ. (05), 15/501, 19 Cemaziyelevvel 1268/11 Mart 1852; İ.MTZ. (05), 33/1895, 14 Ramazan 1268/2 Temmuz 1852.

39 Kanunnâme-i Hümayun, s. 5-6, 52.

40 Mehmed Ali Paşa başlangıçta Fermanın bazı noktalarını kabulden imtina etmiştir. Bu kapsamda, Gülhane Hattı'nın; can ve mal güvenliği ile ırz dokunulmazlığı esaslarının Mısır'da uygulanabileceği, ancak, Tanzimat Fermanı ve Devlet-i Aliyyenin tüm kanunlarının Mısır'da tatbikinin insanlarının tabiatlarının farklılığı cihetiyle mümkün olmadığı ve teferruatta valilerin serbest bırakılması gerektiği belirtilmiştir. Bu itirazlar müttefik devletlere de iletilmiş, bu devletler tarafından Babıali'ye verilen cevapta; Mısır valilerine verilecek yetki ve imtiyazların padişahın hükümdarlık hakkına girip devletlerin yetkileri haricinde olmakla beraber, Mehmed Ali Paşa'nın itirazlarının nazarı itibara alınması istenmiştir. Daha sonra durum müttefik devletler ile tekrar müzakere edilerek 2 Rebiülahir 1257/24 Mayıs 1841 tarihli yeni bir ferman yayınlanmıştır (Râuf-Ahmed, s. 22-26; Danişmend, s. 130).

Bu türden genel kanunî düzenlemenin diğer bir örneği olan 1844 tarihli Ceza Kanunu (Kanunu'l-Müntehabât), 1830'dan itibaren yayınlanmış önceki kanunların hükümleri yanı sıra, 1858 tarihli Osmanlı Ceza Kanunu'nun da önemli bir kısmının çevrildiği 1810 tarihli Fransız Ceza Kanunu'nun pek çok maddesini içermektedir. Dönemin ve kategorisinin son örneği olan ve 1849 tarihinde yayınlanan Ceza Kanunu, önemli ölçüde bir önceki kanunun hükümlerden yararlanılarak hazırlanmıştır[32]. Özellikle ceza hukukunda yoğunlaştığı görülen bu son düzenlemelerden hareketle, Mısır'ın, Osmanlı Devleti'ne karşı kanunlaştırma alanındaki önceliğinden ve üstünlüğünden bahsedilmiştir[33].

B. Tanzimat'ın Mısır'a Uyarlanması:Kanunnâme-i Hümayun (1852)

1847 yılında Mehmed Ali Paşa, Fransızca'dan tercüme ettirilmekte olan Ticaret Kanunnâmesi'nin çevrilen ve çevrilecek bölümlerinin birer suretinin kendisine gönderilmesini Bâbıâli'den istemiştir[34]. 1850'de çevirisi tamamlanarak yayınlanan Osmanlı Ticaret Kanunnâmesi Mısır'da ticarî uyuşmazlıklarda uygulanmıştır[35]. Yine 1850 yılında padişah fermanıyla Kahire ve İskenderiye'de kurulması kararlaştırılan ticaret meclisleri için Dersaadet Ticaret Mahkemesi Nizamnamesi Mısır'a gönderilmiştir[36]. Ancak bahsi geçen bu Osmanlı düzenlemeleri, görüldüğü kadarıyla, Mısır'da 1841 tarihli fermanla yürürlüğü öngörülen Tanzimat Fermanı ve Osmanlı kanunlarının uygulaması kapsamında kabul edilmemiştir. Mehmed Ali Paşa, açıkça beyan etmese de, yetkilerini daraltacağı ve Osmanlı kontrolünü getireceği gerekçesiyle Osmanlı Tanzimat Fermanı'nı ve kanunlarını döneminde tatbike yanaş-

---

32 Rudolf Peters, "Islamic and Secular Criminal Law in Nineteenth Century Egypt: The Role and Function of the Qadi", *Islamic Law and Society*, vol. IV/1 (1997), s. 73-74.

33 Baer, s. 29.

34 İ.MTZ.(05), 12/345, 29 Şevval 1263/10 Ekim 1847.

35 Jan Goldberg, "On the Origins of Majalis al-Tujjar in Mid-Nineteenth Century Egypt", *Islamic Law and Society*, vol. VI/ 2, s. 195, 196.

36 İ.MTZ.(05), 13/430, 15 Cemaziyelevvel 1266/29 Mart 1850; HR. MKT., 32/47, 5 Cemaziyelahir 1266/18 Nisan 1850.

ştir. Nitekim bu yaklaşım 1525 yılında İbrahim Paşa tarafından hazırlanan Mısır Kanunnâmesi ile hukuken tescil edilmiştir. Mısır Eyaleti, Mehmed Ali Paşa dönemine kadar, hukuken; genelde Osmanlı eyalet yönetiminin; özelde ise Mısır 1525 Kanunnâmesi'nin belirlediği şartlara tâbi olmuştur. Ancak, bu hukuki statünün uygulamada sürekli hakim olduğunu söylemek mümkün değildir.

A. Kanunnâme-i Hümayun Öncesi: Mehmed Ali Paşa ve Abbas Paşa Düzenlemeleri

Mehmed Ali Paşa dönemi ile birlikte ortaya çıkan ilk hukuki düzenlemeler, daha çok belli mesleklere veya şahıslara yönelik iç düzenleme, bir nevi yönetmelik görünümündedir. Bu kapsamda yer alan belli başlı düzenlemelerin ilki, tarım ürünleri ve tarım çalışanları ile ilgili hükümler içeren 1830 tarihli Layiha-i Siyaset el–Filâha'dır. Layiha'da öngörülen düzenlemelere uymamaları durumunda çiftçiler bazı cezâi müyyidelere çarptırılmaktadır. Yine bu kategoriye giren, basılmış ancak yürürlüğü hakkında bilgi verilmemiş düzenlemelere de rastlanmaktadır[30]. Bunlar arasında, Hastahaneler Kanunnâmesi (1832-33), sağlıkla ilgili hükümler içeren Kavânin es-Sıhha (1835), mirî hizmette bulunan görevliler hakkında hükümler ihtiva eden ve cezâi müyyideler öngören Kanun-i Siyasiyye-i Mısrıyye (1835) ve Kanun-i Ziraat-ı Mısriyye (1838-1839) sayılabilir. Bu metinlerin aynı zamanda Türkçe basıldıkları görülmektedir.

Bu dönemde, genel, ayrıntılı ve hukukun belli bir alanına yönelik kanunlara da yer verilmiştir. Bu mahiyette görülebilecek ilk düzenleme, 1837 yılında yürürlüğe giren ve "Siyasetnâme" olarak da bilinen kanundur. 19. yüzyılın sonlarına kadar merkezî idari yapıya şekil veren ve üç bölümden oluşan bu temel kanunun ilk bölümü, merkezî idare yapısı ve farklı birimler arasındaki koordinasyon hakkındadır. İkinci bölümü idari çalışmalar, üçüncü bölümü ise, idârî suçlar dolayısıyla hükümet görevlilerine verilecek olan cezalarla ilgilidir[31].

[30] İhsanoğlu, s. 72; Serkiz Karakoç, "Kanun-i Siyasiyye-i Mısriyye", *Külliyat-ı Kavanin*, 3772, 9 Zilkade 1250.

[31] Hamed, s. 79.

26 Kasım 1881'de açıldı. 7 Şubat 1882'de kabul edilen bir kanun ile, vüzerâ halk tarafından seçilen Temsilciler Meclisi önünde sorumlu kılındı. Meclisin yasama yetkisi ve cevaplamak üzere vüzerâya soru sorma hakkı vardı. Görev süresi 5 yıldı. Ancak, bu uygulama uzun sürmedi. 1882'deki İngiliz işgali üzerine kanun yürürlükten kaldırıldı[26].

e. Meclisü Şûra el-Kavânîn

1883 yılında yayınlanan Kanunu'n-Nizâmî; Meclisü Şûra el-Kavânîn ve Cemiyetü'l-Umûmiyye'den meydana gelen iki meclisli bir yapı öngörmekteydi. Bu kanun, idârî görevi olan Mecâlisü'l-Müdüriyât adlı bir meclis de oluşturmuştu. Bu meclis, Meclisi Şûra el-Kavânîn'in üyelerini seçmek yetkisine sahipti. Meclisü Şûra el-Kavânîn 30 üyeden müteşekkil olup, 16'sı atanmış, 14'ü seçilmiş üyeydi. Meclisin görev süresi 6 yıldı. Cemiyetü'l-Umûmiyye, 83 üyeden meydana gelmekteydi. Bunların, 46'sı seçilmiş, kalanı; Meclisi Şûra el-Kavânîn üyeleriyle, 7 vüzerâdan oluşmakta olup, bunlar makamlarından dolayı üyeydiler. Bu meclisler, 1883'den 1913 yılına kadar toplandılar[27].

f. Meclisü't-Teşrîî

Mısırlılar'ı meşrûtiyet yönetimine alıştırmak üzere 1913 yılında kurulmuştur. Meclis, vüzerâ yanında seçilmiş ve atanmış üyelerden oluşmaktadır. Seçilmiş üye sayısı, 66; atanmış üye sayısı, 17'dir. Üyelik süresi 6 yıldır[28].

2. Kanunlaştırma

Klasik dönemde Mısır'da uygulanan hukuk, diğer Osmanlı topraklarında olduğu gibi şerî ve örfî hukuktur[29]. Osmanlı Devleti, bir vilayeti haline gelmesi akabinde Mısır'da kendi sistemini hakim kılmaya çalışırken, Memlük idaresince uygulanan uygun gördüğü kanun ve uygulamaları devam ettirmi-

---

[26] "Meclisü'n-Nüvvâb el-Mısrî", http://www.parliament.gov. eg/EPA/ar/Levels. jsp?levelid= 84&levelno =3& parentlevel=22, 13.11.2007.

[27] Y.A.HUS., 172/75, 11 Rebiülevvel 1300/20 Ocak 1883; Râuf-Ahmed, s. 165; "Meclisi Şûra el-Kavânîn", http://parliament.gov.eg/ar/Levels.jsp ?levelid= 85&levelno=3&pare ntlevel=22, 13.11. 2007.

[28] "el-Cemiyetü't-Teşrîiyye", http://www.shoura.gov.eg/historical_background_ara.asp?menu =2, 13.11.2007; Râuf -Ahmed, s. 165.

[29] Uriel Heyd, "Eski Osmanlı Ceza Hukukunda Kanun ve Şeriat", *Türk Hukuk ve Kültür Tarihi Üzerine Makaleler* (der. Ferhat Koca), Ankara 2002, s. 46.

b. Meclis-i Husûsi, Meclis-i Umûmi

1837 yılı sonunda Mehmed Ali Paşa, üç meclis oluşturdu. Bunların en önemlisi, Meclis-i Husûsi idi. Önemli hükümet işlerine bakmak ve kanun ve layihalar yayınlamak yetkisine haiz olan Meclise İbrahim Paşa başkanlık yapmaktaydı. Diğer iki meclis Meclis-i Umûmi olarak adlandırılmaktaydı. Bunlardan birisi, haftada iki kez toplanmakta ve kendisine havale edilen hükümet işlerine bakmaktaydı. Kararlarını, Meclis-i Husûsi'ye gönderir, bu Meclis tarafından onay verildiğinde, Paşa'ya sunulurdu. O da onayladığında karar yürürlüğe girerdi. İskenderiye'de bulunan diğer Meclis-i Umûmi, kendisine havale edilen işleri yerine getirmekteydi[24].

c. Meclisi Şûra en-Nüvvâb

Hıdiv İsmail döneminde, 1866 yılında, istişârî bir nitelikte olmak şartıyla kuruldu. Kurulmasına ilişkin hıdivlik kararnamesi, Meclisin çalışma esaslarına ilişkin layiha da içermekteydi. Mısır'da parlamentoyu hazırlayıcı, temsîlî yetkilere sahip bir meclis olarak kabul edilmektedir. 75 üyeden oluşan Meclis, büyük merkezlerde âyân, kalan müdüriyetlerde ise ileri gelenler tarafından seçilmekteydi. Görev süresi üç yıldı ve her sene iki ay toplanmaktaydı. 1866 ile 1879 arasında çalışan Meclis, eyaletin iç meselelerini müzakere edip, önerilerini hıdive sunmaktaydı. Zamanla, Meclisin yetkileri genişledi. Muhalif eğilimlerin çekirdekleri oluşmaya başladı. Basın da, halkın yasama ve denetim yetkisine sahip temsîlî bir meclis kurulması yolundaki taleplerini destekleyerek dile getirdi. 1878 yılında Meclis-i Nüzzâr kurulduğunda bu taleplerden bir kısmı Meclise yetki olarak verildi[25].

d. Meclisü'n-Nüvvâb el-Mısrî

1881'de patlak veren Urâbî İsyanı'nın talepleri arasında Temsilciler Meclisi oluşturulması da vardı.1866 yılındaki Meclis-i Şûra Layihası çerçevesinde Şûra Meclisi seçimleri yapıldı. Meclisü'n-Nüvvâb el-Mısrî adlı yeni Meclis,

---

[24]"Meclisü'l-Meşveret",

http://www.parliament.gov.eg/EPA/ar/Levels.jsp?levelid=82&levelno=3&parentlevel= 2 2, 13.11. 2007;

Râfiî, s. 523-524; Şinasi Altundağ, "Mehmed Ali Paşa, *İA*, c. VII, s. 577.

[25] "Meclisi Şûra en-Nüvvâb", http://www.parliament.gov.eg/EPA/ar/Levels. jsp?levelid=83 &levelno= 3&paren tlevel =22, 13. 11. 2007.

c. Bakanlar Heyeti: Heyet-i Nüzzâr

Hıdiv İsmail Paşa döneminde yabancıların müdahaleleri önemli boyutlara ulaşmış ve siyasi güç ve insiyatif Hıdiv üzerinde baskı uygulayan konsoloslara geçmiştir. Bakanlar Heyeti, Hıdiv İsmail tarafından Mısır'ın borç meselesini araştırmak için kurulan bir araştırma komisyonu sonrasında kurulmuştur. 1878 yılında bir Hıdivlik Kararı ile kurulan bu heyetle, Hıdiv, Avrupa benzeri bir idari yapı oluşturmak istemekteydi. Nubar Paşa'nın hem başkanlığını hem de adalet ve dışişleri bakanlığını üstlendiği hükümet, beş bakanlıktan oluşmaktaydı: İçişleri, Harp, Maliye, Kamu İşleri ve Vakıf ve Eğitim Bakanlıkları. Heyet-i Nüzzara, İngilterenin tavsiyesiyle tayin olunmuş olan müfettiş Vilson, Maliye; Fransız müfettiş ise Nafıa Nezaretleriyle dahil oldu. Bu yapı, esas olarak Batılı güçlerin etkisiyle ortaya çıkmıştır. Bakanlık sisteminin oluşturulması, dolayısıyla Hıdivin şahsından ayrı böyle bir yapının varlığı, Hıdivin yönetimdeki etkinliğini zayıflatmıştır. Hükümet, Batılıların önce mâli sonra da siyasi kontrolü altına girmiştir. Zamanla Kurulun yapısı çeşitli faktörlerin etkisiyle değişmiştir. Bakanlar Kurulunun, 1882'deki İngiliz işgalinden 1923'e kadarki dönemde, uygulamada Mısır'daki İngiltere temsilcisine karşı sorumlu olduğu görülmüştür[22].

B. Danışma Kurulları

a. Meclis-i Meşveret

1829 yılında teşkil olunan Meclis-i Meşveret, Mehmed Ali Paşa'nın oğlu İbrahim Paşa başkanlığında, önde gelen hükümet görevlilerinden, ulemâ ve âyândan oluşmaktadır. Mısır'da halen mevcut Şurâ Meclisi'nin çekirdeği olarak kabul edilen Meclis; 33'ü ulemâ ve ileri gelen hükümet görevlisi, 24'ü taşradaki memur ve 99'u Mısır âyânından olmak üzere çeşitli tabakaların temsil edildiği 156 azadan teşkil olunmuştur. Vekâyiü'l-Mısriyye'de yayınlanan kararlarından anlaşıldığı kadarıyla, Meclis; idâre, eğitim, çalışma hayatı yanında, rüşvet ve gasp gibi suçlarla ilgili kamu görevlilerinin yargılanması ve cezalandırılmasına yönelik yargısal kararlar da almaktadır. Kararlarının çoğunluğu orada görev yapan üyelerin tekliflerine dayanmaktadır[23].

---

[22] Râuf-Ahmed, s. 48-49; Hanna, s. 10; Younan Labib Rizk, "The Development of the Ministerial System in Egypt:1878-1923", *The State and Its Servants*, s. 88-92.

[23] Râfiî, s. 516-522.

Cihâdiye Divanı, Bahriye Divanı, Medâris Divanı, Umûru Efrenciye ve Ticaret-i Mısriyye Divanı ve Fabrikât Divanı. Hıdiv Divanı hükümetle ilgili genel işlere bakmakta; mâli işler, sağlık, vakıflar, ulaşım ve ticaret yanında, bazı suçlarda yargı yetkisi kullanmakta, ayrıca, Tüccar Mec-lisi ve Avrupa Tüccar Meclisi gibi ticarî mahkeme olarak kurulan mec-lislerle de ilgilenmektedir. Hıdiv Divanı'na, mâli idare, iç ticaret ve merkez ve taşra idaresinin kontrolü verilmek suretiyle merkezî idarenin en önemli yapısı kılınmıştır. Yargı fonksiyonuna da sahiptir. Mehmed Ali Paşa, Hıdiv Divanı'nın yetkisinde toplanan önemli fonksiyonlar dolayısıyla valilerin hâiz olduğu geleneksel yetkileri elinde bulundurmakta, bu arada taşra bölgelerindeki idari yönetimi de kontrol altına almaktadır. Tüm bu yetkilerle, kendisinden önceki yöneticilerden daha fazla kişisel otoriteye sahip olmaktaydı.

İrâdat Divanı; Mısır, Girit Adası, Hicaz ve Sudan gibi yerlerin hesaplarına, Kahire ve İskenderiye'nin gümrük gelirlerine bakmaktaydı. Cihâdiye Divanı, askerî işlerden sorumluydu. Bahriye Divanı, donanmayla; Medâris Divanı, okullar, kütüphaneler, Bulak Matbaası ve Vakâi Mısriyye gibi eğitim ve kültürle ilgili konu ve kurumlarla ilgilenmekteydi. Umûru Efrenciye ve Ticaret-i Mısriyye Divanı, diplomatik fonksiyona sahip olmayıp yabancılarla ticaretten sorumluydu. Fabrikât Divanı, fabrikalardan sorumluydu.

Siyasetname ile oluşturulan yeni yapı, aşırı merkezî yönetimin ağırlaştırdığı mâli zorluklar ve idarenin verimsizliği nedenleriyle sorunları çözmede başarılı olamadı. 1840'lı yıllarda Mehmed Ali, daha iyi bir yönetimin tek yolu olarak düşündüğü merkezî idare üzerindeki kontrolünü daha da arttırdı. Bu arada, idari görevlilerin ücretleri düzenli ödenemedi. Biriken ödemeleri yapmak için insanlara baskı ve hukuksuz muamelede bulunuldu. Ancak, Siyasetname tarafından oluşturulan merkezî idare; zamanla bu idari birimlerin yapısında, isimlerinde ve fonksiyonlarında değişimler geçirmek suretiyle 1878'deki bakanlık sisteminin takdimine kadar yönetim mekanizmasının temeli olmaya devam etti[21].

---

[21] Siyasetnâme için bkz. Hamed, s. 79-85; Râfiî, s. 522; Ensârî, s. 243-244; Nelly Hanna, "Administration in Egypt from Ottoman Times to the Present: An Introduction", *The State and Its Servants*, s. 9.

A. Merkezî İdare

a.Divan-ı Âlî (Meclis-i Âlî)

Daha önceki beylerbeyi divanının bu yapının temelini oluşturduğu söylenebilir. Ancak Mehmed Ali Paşa, bu divanı ıslah ederek, şartlara göre yeniden yapılandırmıştır. 1824 ile 1837 yılları arasında işlev gören bu kurul, zaman içerisinde; Divan-ı Âlî, Meclis-i Âlî veya Divan-ı Hıdivî gibi isimlerle adlandırılmıştır. Kalede kurulu bu meclisin üyeleri, yürürlüğe girmeden önce yönetimle ilgili işleri müzakere etmektedir. Paşa'nın vekili veya yardımcısı konumunda olan Kethüda Bey, divan başkanıdır. Hükümet işlerinde geniş bir yetkisi olan Kethüda Bey, adeta başbakan gibidir. Zamanla duyulan ihtiyaç çerçevesinde, hükümet işlerini görmek üzere Divan-ı Âlî için alt ihtisas divanları veya meclisleri oluşturulmuştur. Her divanın "nazır" olarak isimlendirilen ve adeta bakan mesabesinde olan bir başkanı bulunmaktadır. Bu divanlar şunlardır: Divanü'l-Harbiye (Divanü'l-Cihadiye), Divanü'l-Bahriye, Divanü't-Ticaret ve'ş-Şuûnü'l-Hâriciyye, Divanü'l-Medâris (Maarifu'l-Umumiyye), Divanü'l-Ebniye ve Divan-ı Eşgâl. 1825 yılında Meclisin yetkisini ve çalışma esaslarını düzenleyen bir layiha yayınlanmıştır. Meclisin yapısı zamanla değişikliğe uğramıştır. Başlangıçta 24 kişiden oluşan Meclisin üye sayısı zamanla 48 kişiye ulaşmıştır. Meclisin yapısı; divan nazırları, daire başkanları, şeyhülezherin seçtiği iki ulema, başkentin büyük tüccarlarının seçtiği iki tüccar, hesap alanında uzman iki kişi ve Mısır'daki müdüriyetlerin her birinden ahali tarafından seçilen iki kişiden meydana gelmektedir. Meclis başkanlığına, Fransa'ya gönderilen ilk ilmi heyet mezunlarından olup idare ve hukuk eğitimi alan Abdi Şükrü Bey getirilir. Daha önceki düzensiz ve kargaşa halindeki yönetime nispetle bu meclis veya divanlar eyalette düzenli bir yönetime doğru ilk adımları oluşturmuştur[20].

b. 1837 Siyasetnâmesiyle Oluşturulan Yönetim

Bu düzenlemede, vali, idarenin başı olarak yegane karar alıcı olma konumunu muhafaza etmiştir. Ona yardımcı olmak üzere bir şûra heyeti bulunmaktadır. Yönetim fonksiyonu yedi divana dağıtılmıştır: Hıdiv Divanı, İrâdat Divanı,

---

[20] Râfiî, s. 515-517; Ensârî, s. 242-243; "Meclisü'l-Âlî", http://www.parliament. gov.eg/EPA /ar/Levels. jsp? Levelid =81&levelno=3&parentlevel=22, 12, 11.2007.

II-Yöneldiği Alanlar İtibariyle Mısır'da Hukuki Modernleşme

Mehmed Ali Paşa dönemi ile birlikte başlayan hukuki modernleşme üç başlık altında incelenebilir: Merkezî yapıda modernleşme, kanunlaştırma alanında modernleşme ve yargı alanında modernleşme. Ancak bu fonksiyonlar ayrışmış ve belirli kurullar elinde toplanmış değildir. Kurulların birden fazla fonksiyonu icra ettikleri görülebilmekte, aynı kurulda yasama, yürütme hatta bazen yargı yetkisi toplanabilmektedir.

1. Merkezî Yönetim

Mehmed Ali Paşa valiliği üstlendiğinde eyaletteki yönetim temelde 1525 Mısır Kanunnâmesi ile belirlenen çerçeveye tâbidir. Buna göre, Mısır'ın idaresi, Osmanlı merkez yönetimi tarafından belirlenen ve "beylerbeyi" veya emirü'l-ümerâ" adı verilen bir yönetici tarafından yürütülmektedir. Hukuken, aynı zamanda halife olan padişaha vekaleten görev yapan beylerbeyinin; idârî, mâli, askerî ve adli görevleri bulunmaktadır. Bu görevler, beylerbeyinin nezaretinde çalışan bir divan ve onun üyeleri tarafından görülmektedir. Klasik dönemde beylerbeyinin şahsında ve divanında toplanan; kural koyma, yürütme ve bazı yargılama yetkileri, yeni dönemde artık kurumlaşmaya yönelen kurullar eliyle yerine getirilmeye başlanacaktır.

Vali olmasıyla birlikte Mehmed Ali Paşa da, eyalette yönetimi şahsında toplar. Paşa'nın yönetimi tek kişinin yönetimine dayalı mutlak bir yönetim tarzı görünümündedir. Bununla birlikte, Paşa'nın yönetim anlayışı, kendisinden önceki dönemden farklı olarak, bir düzene dayanmakta ve ıslâh fikrine açıktır. Bu kapsamda, şahsında toplanan eyalet idaresi, çeşitli alanlarda oluşturduğu istişâreye dayalı divanlar ve meclisler dolayısıyla nispeten yumuşamıştır. Paşa, karar vermeden önce bu meclislere veya divanlara danışmaktadır. Bu danışma kurullarından bir kısmının zamanla karar organı olmaya doğru bir evrim geçirdiği görülmektedir[19].

[19] Abdurrahman Râfiî, *Asru Muhammed Ali*, Kahire 1989, s. 515; Nâsır el-Ensârî, *el-Mücmel fî târihi Mısr, en-nizâmü's-siyâsiyye ve'l-idâriyye*, Kahire 1993, s. 242.

4-Hukuki Modernleşmede Etkenlerin Değerlendirilmesi

Hukuki yapıyı şekillendirmede asıl ve hakim rol; Mısır'daki iç dinamiklere mi, merkezdeki Osmanlı Devleti'ne mi, yoksa Avrupa'ya mı aitti?

Mehmed Ali Paşa inisiyatif sahibi bir şahsiyetti ve yeniliklerin itici gücü şahsında toplanmıştı. Diğer alanlarda olduğu gibi hukuki ıslahât yaparken de, Mısır'ın yapısına uygun gördüğü Osmanlı ve Batılı örneklere başvurmaktan kaçınmamıştır. Paşa'nın Osmanlı-İslam geleneğiyle, Batılı uygulamaları birleştirerek bir senteze yöneldiği söylenebilir[18]. Paşa sonrasında gelen valiler ve hıdivler döneminde, hukuki yapının şekillenmesinde iç dinamiğin rolünün ve sentezci bakışın belirleyiciliğinin Batı lehine azalmaya başladığı görülür.

Valilere verilen veraset ve imtiyaz fermanlarındaki şartların bir gereği olarak Tanzimat Fermanı ve Osmanlı kanunlarının 1852 yılında yürürlüğe konması, Osmanlı hukuk modelini eyalet üzerinde etkili kılmaya başlar. Bu etki, 1875 yılındaki Muhtelit (Karma) Mahkemelerin kurulması ve Batı'dan alınan kanunlar nedeniyle azalmakla birlikte, 1883 yılındaki Mehakimü'l-Ehliyye (Yerli Mahkemeler) ve orada uygulanacak kanunların kabulüne kadar sürer. Böylece, 1875 yılıyla birlikte ivme kazanıp, 1883 yılından itibaren baskın olarak kendini gösteren hukuki yapı, Avrupa modeli çerçevesinde şekillenir.

[18] İhsanoğlu, s. XVIII-XIX; Khalid Fahmy-Rudolf Peters, "The Legal History of Ottoman Egypt: (Introduction), *Islamic Law and Society*, vol. VI,/2 (1999), s. 132. Paşa'nın hukuki alanda Osmanlı ve Batılı örneklere başvururken Mısır'ın yapısına ve şartlarına uygunluğa ayrı bir önem verdiği görülmektedir. Nitekim, görüşlerine müracaat ettiği bir Fransız danışmanın bütçe ve mâlî düzenlemelerle ilgili tekliflerine olumlu bakarken, Fransız modeli esas alınarak iki meclisli bir parlamento yapısı oluşturulmasına ilişkin önerisini Mısır'ın yapısına uygun bulmayarak reddetmiştir (Raouf Abbas Hamed, "The Siyasatname and the Institutionalization of Central Administration under Muhammad Ali", *The State and Its Servants*, s. 84-85. Aynı tavır, Osmanlı Tanzimatı'nın Mısır'da uygulanması esnasında da gösterilmiş, Mısır'ın yapısı ve konumu göz önünde bulundurulmuştur.

manındaki geniş haklar, Paşa'nın Batı'ya yönelik şahsî eğilimi, eyalet üzerinde Batı etkisi için uygun bir zemin hazırlamıştır. Ancak özellikle Mısır'ın artan borçları yabancı güçlerin Mısır'ın içişlerine müdahaleleri için gerekli fırsatı vermiş, yönetim üzerinde gittikçe artan baskı Mısır'ın hukuki yapısını da şekillendirmeye başlamıştır[15]. Gittikçe yükselen borçların etkisiyle, eyaletin kontrolü Fransız ve İngilizlerin eline geçmiş, artan Batı baskısı, Heyet-i Nüzzâr içinde İngiliz ve Fransız bakan bulundurulmasını gerekli kılmış, yabancıların haklarını teminat altına alan mahkemeler kurulmuş, bu mahkemelerde uygulanmak üzere özellikle Fransa'dan kanunlar iktibas edilmiştir. Bu yıllarda, İmparatorluktaki diğer gailelerle meşgul olan Osmanlı Devleti eyalete yönelik bu girişimlere karşı protestoda bulunmuşsa da, fiilî bir müdahale yapamamıştır[16].

Mısır'da yürürlüğe giren 1875 ve 1883 yıllarındaki kanunlar temelde Fransız etkisinde kabul edilmiştir. Ancak İngilizler de işgalin getirdiği güçle hukuksal sisteme değişik şekillerde müdahalede bulunmaktan geri durmamışlardır. İngiliz yöneticiler, bazen yasa metinleri üzerinde, bazen Adalet Bakanlığında bir danışman bulundurarak, bazen de Yerli Mahkemede İngiliz hakimler atayarak bu müdahaleyi göstermişlerdir[17].

---

[15] Enid Hill, "Courts and the Administration of Justice in the Modern Era", *The State and Its Servants: Administration in Egypt from Ottoman Times to the Present*, (ed. Nelly Hanna), Cairo 1995, s. 100-102.

[16] Hıdiv İsmail Paşa bu sırada, 1864, 1865, 1867 istikrazlarına ilaveten 1868'de de önemli bir istikraz yaparak Said Paşa'dan kalan 3-4 milyon lira borcu 24 milyon liraya çıkarır. Said Paşa'nın vefatında 3-4 milyon lira olan eyaletin borcu, İsmail Paşa'nın son aldığı ve istikraz serbestliği sağlayan fermanların rahatlığı ile 100 milyona ulaşır. 1877'de Mısır'ın geliri 9.5 milyon iken, faiz borç yekunu 7.5 milyona varır. 1876'da, borçlar ödenmekte zorlanılır. İngiliz, İtalyan ve Fransız üç komiserden mürekkep bir Duyûn-u Umûmiye Sandığı kurulur ve eyaletin gelirlerinin bir kısmı Sandığa bırakılır. 1876 yılı sonlarına doğru yayınlanan (18 Teşrinisani 1876) bir Kararnâme ile Duyûn-u Umûmiye Sandığı daimi bir şekle dönüşür. Biri Fransız, diğeri İngiliz, iki genel müfettiş tayin olunur. Biri gelirleri, diğeri hazine hesabını incelemekle yükümlü bu müfettişlerin görevi resmen istişâri nitelikte olsa da, gerçekte, Mısır'ın mâlî işleri bahane gösterilerek idaresi sıkı bir denetim altına alınır (Râuf-Ahmed, s. 38, 47-48).

[17] J. N. D. Anderson, "Law Reform in Egypt: 1850-1950", *Political and Social Change in Modern Egypt*, (ed. P. M. Holt), London 1968, s. 220-221.

fevkalade Osmanlı komiseri olarak atanmıştır. 1887 yılında İngiltere ile yapılan antlaşmada, Mısır'da yürürlükte olan fermanların sözleşme ile değiştirilmedikçe yürürlükte kalacağı hükme bağlanmıştır[13].

1892'de Abbas Hilmi Paşa hıdiv olarak atanır. Abbas Hilmi Paşa'ya verilen ferman, Tevfik Paşa'ya verilen fermandaki imtiyaz ve ruhsatları aynen ibka eder[14]. İngilizler, bu dönem, padişahın haklarının korunduğu iddasında olsalar da fiilî durum farklı olmuştur. Nihayet 1914 yılında Mısır eyaleti üzerinde Osmanlı egemenliği son bulmuştur.

3-Dış Dinamik: Avrupa Etkisi ve Baskısı

Osmanlı Devleti önceden beri kapitülasyonlarla bölgede Batılılara ticarî ve hukuki imtiyazlar vermişti. Ticarî alanda gelişen Batılı üstünlüğü zamanla hukuki alana da yansımıştır. Batılılar ticarî ve hukuki alanda elde etmiş oldukları hakları teminat altına almak amacıyla hukuki belgelerde de tescil ettirmek istediler ve ticarî çıkarları dolayısıyla, hukuki, özellikle de, ticarî mevzuatın Batıdan alınması yönünde baskı yaptılar. Bölgede ticarî üstünlüğü ele geçiren Avrupalılar, kendi tacirlerinin alışık olduğu kurallar ve şartlarda ticaret yapmaya önem verdiler. Bu kapsamda, Mısır'ın da dahil olduğu Osmanlı coğrafyasında, konsolosluk ve ticaret mahkemelerinin Batılıların haklarının korunduğu mahkemelerin ilkleri olması ve Batı mevzuatından ilk etkilenmenin önce ticarî alanda gerçekleşmesi dikkat çekicidir.

Avrupalıların kendi vatandaşlarını ve gayrımüslimleri himaye arzusu da Mısır'da karma mahkemelerin kurulmasında etkili olmuş, Batılılar, bu mahkemelerde uygulanmak üzere kendi usullerine ve menfaatlerine uygun mevzut yapılması için baskı yapmışlardır. Öte yandan, Batıda ortaya çıkan Fransa eksenli kanunlaştırma hareketinin Osmanlı Devletini ve Mısır'ı da zamanla etkilemesi kaçınılmaz olmuştur.

Tanzimat Fermanı sonrası Osmanlı coğrafyasında artan ve Batılılar lehine gelişen ticarî üstünlük, zamanla yönetimler üzerinde etki ve baskı yapmak şeklinde kendini göstermiştir. Özellikle İsmail Paşa'ya verilen imtiyaz fer-

---

[13] Râuf-Ahmed, s. 107 vd.

[14] Y.E.E., 122/10.

mel ilkelerinin "Kanunnâme-i Hümayun" adı altında 1852'de Mısır'da yürürlüğü kararlaştırılmıştır. Ancak, veraset ve imtiyaz fermanında Osmanlı Devleti'ne tanınan kanunlaştırma alanının çerçevesi, Kanunnâme-i Hümayun ile sınırlı gözükmemektedir.

Abbas Hilmi Paşa (1848-1854), Said Paşa (1854-1863) ve İsmail Paşa (1863-1879)'nın 1867'ye kadarki yönetimlerinde, hukuki düzenleme alanındaki Osmanlı etkisi kural olarak kuvvetli bir şekilde varlığını korumuştur. 1867 yılında İsmail Paşa'ya verilen imtiyaz fermanı, hıdivlere tanınan iç düzenleme yetkisini genişleten bir muhteva kazanmış, İsmail Paşa fermanda kendisine tanınan alanı fiilen daha da genişletmiştir. İsmail Paşa, 1873 tarihli diğer bir ferman ile de; Mehmed Ali Paşa'ya ve daha önce kendisine verilen fermanlarda yer alan tüm imtiyazların hükümlerinin geçerliliğini teyide muvaffak olurken; mülkî, mâlî, idârî ve diğer alanlarda Mısır hükümetinin menfaatleri gerektirdiği takdirde lüzumlu gördüğü alanlarda kanunlar ve iç düzenlemeler yapmak yetkisine kavuşmakta, Osmanlı Devleti'nin antlaşma siyasetine aykırı olmadıkça yabancılarla sözleşme yapmaya ve lüzum görürse dışarı ile istikraz (borçlanma) antlaşması yapmaya mezun kılınmaktadır. Mısır bu ferman ile, hukuken oldukça özerk bir konum elde etmiştir. Uygulamada, fermanın içeriği daha da genişletilmiştir. İsmail Paşa'nın 1879 yılında azliyle yerine geçen Tevfik Paşa (1879-1892)'ya verilen fermanda; Devlet-i Aliyye tebasından olan Mısır ahalisinin haklarında adil bir yönetim göstermek kaydıyla, Mısır'ın, mülkî, mâlî ve adli işlerinin idaresi Mısır hıdivine bırakılmış, bu kapsamda gerekli olan dâhilî nizamât yapma yetkisi tanınmıştır. Ayrıca, ferman ile, Devlet-i Aliyyenin sözleşme siyasetine ve Mısır'daki hükümranlık haklarına halel getirmemek şartıyla yabancılarla sözleşme yapmaya hıdiv mezun kılınmıştır[12].

1882 İngiliz işgali sonrası, 1885 yılında İngiltere ile akdedilen sözleşme gereği, İngiltere ve Bâbıâlî Mısır'a iki komiser atayacak, bu iki komiser hıdiv ile bilittifak Mısır'ın idaresinde fermanı hümayunlar çerçevesinde lüzum gördükleri tadilatı yapacaklardı. Bu kapsamda Gazi Muhtar Paşa Mısır'a

[12] Fermanlar için bkz. Y.E.E., 122/10; Râuf-Ahmed, s. 27 vd.

Osmanlı Devleti, Tanzimat Fermanı'nın uygulanmasında başkente yakın ve iktidar denetimi kurulabilen eyaletlere öncelik tanımıştır[8]. Zamanla, Fermanın uygulanma kapsamına; Şam, Bağdat, Trablusgarb, Tunus ve Mısır gibi Arap halkın yaşadığı yerler de dahil edilmek istenirdi[9]. Tanzimat Fermanını'nın yürürlüğe konulmasında özellikle Mustafa Reşid Paşa döneminde Bâbıâlî kararlı bir tutum takınmış, hatta bazen baskı yapmıştır. Bunda Tanzimat Fermanı ile ıslâhatı tüm Osmanlı topraklarına yaymak kadar, Fermanı uygulamak vesilesiyle eyaletler üzerinde merkezî denetim ve kontrolu sağlamak amacı da vardır. Nitekim, Mehmed Ali Paşa ve Tunus valisi Ahmed Bey Fermanın resmen kıraatında bu denetim ve kontrolü farkederek Fermanı uygulamaya yanaşmamışlardı[10].

Mısır meselesini bir çözüme kavuşturmaya yönelik müzakereler sonucunda imzalanan Londra Antlaşması ve bu antlaşmaya istinaden yayımlanan 1841 tarihli veraset ve imtiyaz fermanı çerçevesinde, Mısır belirli şartlarla Mehmed Ali Paşa ve ailesinin uhdesine bırakılır. Bu fermandaki şartlardan biri de; Tanzimat Fermanı'nın Mısır'da uygulanmasıdır. Fermanda düzenlendiğine göre; Tanzimat Fermanı ve Saltanat-ı Seniyye tarafından yürürlüğe konulmuş ve ileride konulacak olan tüm kanun ve nizamât eyaletin ihtiyaçları göz önünde bulundurularak yürürlüğe konulacak, Osmanlı Devleti'nin yapacağı antlaşmalar Mısır'da da tatbik edilecektir[11]. Nitekim, Tanzimat ve te-

---

(1963), s. 30; A. D. Noviçev, "1839 Gülhane Hatt-ı Hümayunu ve Dış Politikadaki Boyutları", (çev. Darhan Hıdırali), *Tanzimat*, (ed. Halil İnalcık-Mehmet Seyitdanlıoğlu), Ankara 2006, s. 267-269.

[8] Musa Çadırcı, *Tanzimat Döneminde Anadolu Kentleri'nin Sosyal ve Ekonomik Yapısı*, Ankara 1997, s. 190; Halil İnalcık, "Tanzimat'ın Uygulanması ve Sosyal Tepkiler", *Osmanlı İmparatorluğu Toplum ve Ekonomi Üzerinde Arşiv Çalışmaları, İncelemeler*, İstanbul 1996, s. 361 vd.

[9] A.MKT.MVL., 80/69, 18 Zilkade 1272/21 Temmuz 1856; İ.MSM., 20/480, 7 Zilhicce 1262/26 Kasım 1846; A.AMD., 28/48, 3 Rebiülevvel 1267/6 Ocak 1851; İ.MTZ(05), 15/501, 19 Cemaziyelevvel 1268/11 Mart 1852; İ. MVL., 105/2330, 15 Şevval 1263/26 Eylül 1847; İ.MSM., 73/2108, 5 Cemaziyelahır 1256/4 Ağustos 1840.

[10] Ahmed bin Ebi'd-Diyâf, İthâfu Ehli'z-Zamân bi Ahbâri Mülûki Tûnis ve Ahdi'l-Emân, c. I/1, Tûnis 1999, s. 39; Sevda Özkaya Özer, *Osmanlı Devleti İdaresinde Mısır (1839-1882)*, (Yayınlanmamış doktora tezi), Fırat Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Tarih Anabilim Dalı, Elazığ 2007, s. 161.

[11] Râuf-Ahmed, s. 21-26; İsmail Hâmi Danişmend, *İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi*, c. IV, İstanbul 1972, s. 130.

niteliğinde yeni mahkemelere ihtiyaç hasıl olmuştur. Ayrıca, tek kadılı ve tek dereceli klasik mahkeme teşkilatının artan dava sayısı ve çeşidi itibariyle ihtiyacı karşılayamadığı da varsayılabilir. İhtisası gerektiren yargıda mevcut donanım eksikliği de, yeni bir adli yapılanmaya zemin hazırlamıştır[5].

İlk hukuki düzenlemelerde temel belirleyici; yukarıdan aşağıya doğru gelişen ve Mehmed Ali Paşa'nın şahsında şekillenen bir güçtü. Bununla birlikte, Batı'ya gidip gelen öğrencilerin ve Mısır'da modern okullarda yetişen çevrelerin, diğer alanlarda olduğu gibi, hukuki alanda da ıslâhat yapılması yönünde etkili oldukları varsayılmalıdır[6].

2-Merkezî Dinamik: Osmanlı Etkisi

Mısır meselesiyle ilgili karşılıklı müzakereler devam ederken, 1839 yılında ilan edilen Tanzimat Fermanı'nın uygulanmasına dair Ferman Mısır'a gönderilir ve seçkin bir topluluk önünde resmen kıraat olunur. Mehmed Ali Paşa, 5 Ocak 1840'da Bâbıâli'ye verdiği cevapta; Fermanda öngörülen temel ilkeleri Mısır'da çoktan hayata geçirdiğini, oldukça mesafe alındığını, ancak pek çok zorlukla karşılaştığından dolayı da beklediği sonucu henüz alamadığını belirtir. Paşa, uyguladığı reformlarla özdeşlik temelinde Fermana yaklaşmakta, fakat "bir bütün olarak uygulanması" konusunu, mâhirce dikkatten kaçırtmaktadır. Böylelikle, bir taraftan Bâbıâlî nazarında "ıslâhatçı" kimliğini korumak isteyen Mehmed Ali Paşa, öte yandan, nüfûz ve yetki alanını daraltacağı düşüncesiyle Fermanın hayata geçirilmesi konu-sunu geçiştirmek amacındaydı[7].

---

5 İ.MTZ.(05), 18/660; İ.MTZ.(05), 21/873, 17 Muharrem 1287/19 Nisan 1870. Osmanlı hukukundaki ıslâhatlarla ilgili olarak öne sürülen genel sebeplerin Mısır için de önemli ölçüde geçerli olduğu söylenebilir. Bkz. Mehmet Akif Aydın, Türk Hukuk Tarihi, Genişletilmiş 5. baskı, İstanbul 2005, s. 448-450; Mark S. W. Hoyle, "The Origins of the Mixed Courts of Egypt", *Arab Law Quarterly* vol. I/2 (1986), s. 227.

6 İhsanoğlu, s. 333. Yurt dışına gönderilen öğrenci grubu içinde yer alan ve Mısır'da yenilik hareketinin öncüleri arasında sayılan Tahtâvî ve Paris'teki gözlemlerini anlattığı eseri için bkz. Rifâa Râfi et-Tahtâvî, *Tahlîsü'l-İbrîz fi Telhîsi Bârîz,* Bulak 1849. Eserin Türkçesi için bkz. Rifâa Râfi el-Tahtâvî, *Paris Gözlemleri,* (haz. Cemil Çiftçi), İstanbul 1992.

7 Râgıb Râuf-Râuf Ahmed, Mısır Meselesi, İstanbul 1334, s. 16-17; Gabriel Baer, "Tanzimat in Egypt: The Penal Code", *Bulletin of the School of Oriental and African Studies*, vol. XXVI/1

bekleneni verememiştir[2]. Vali olarak atanması sonrasında Mehmed Ali Paşa, rakiplerini bertaraf etmenin sağladığı güçlü konumla ıslâhat için harekete geçmiştir. Yönetimini fiilen ve hukuken yerleştirmek amacında olan Paşa'nın önceliği; modern ve güçlü bir ordu kurmak ve sıkı bir merkezî idare oluşturmak üzerinde yoğunlaşmıştır. Askerî sahada başlayan yenilikler, ihtiyaç duyulan diğer alanlarda da kendini göstermeye başlamış, kısa süre içerisinde, eğitim, tarım ve sanayiyi de kapsamına almıştır[3].

Islâhata duyulan gereklilik hukuki sahada da etkili bir şekilde kendini hissettirmiştir. Bu alandaki ıslâhat zorunluluğu, bir taraftan genel Osmanlı coğrafyasıyla ortak, diğer taraftan da Mısır'a has sebeplerden kaynaklanmaktadır. Her şeyden önce, eyalette merkezî bir yönetim oluştururken bunları şekillendiren kurallara gereklilik vardı. Dolayısıyla, gerek idari birimleri kuracak ve düzenleyecek yönetmelik niteliğindeki "iç kurallara", gerekse hukukun belli alanlarında eksikliği hissedilen genel kanunî düzenlemelere ihtiyaç duyulmaktaydı[4]. Her ne kadar bir eyalet olarak kural koyma gücü sınırlı bulunsa da, Mısır Kanunnâmesi'nden sonra eyalette kanunî düzenleme eksikliği bulunduğu da gözden uzak tutulmamalıdır. Kanunlaştırmaya başvurulması, hukukçulara aranan hukuk normunu bulmada kolaylık tanımak ve hukuk kuralını daha basit şekilde ifade etmek ihtiyacıyla da ilgili olmalıdır. Özellikle, yeni gelişmelerin ortaya çıkardığı ve hukukçu olmayan üyelere de sahip meclis veya mahkemelerde yeni düzenlemelere ihtiyaç duyulmuştur.

Sanayi İnkılabı'nın iktisadî yapı yanı sıra, sosyal ve hukuki yapıyı da etkilemesi kaçınılmazdı. Osmanlı Devleti geniş topraklarıyla bu etkiden uzak duramazdı. Batıyla artan sınâî ve ticarî hayat yeni ticarî ve ekonomik sorunları beraberinde getirmişti. Bir yandan bu alanların düzenlenmesi gerekmiş, öte yandan doğacak ihtilafları çözmek üzere ihtisas mahkemeleri

---

[2] Atilla Çetin, *Kavalalı Mehmed Ali Paşa'nın Mısır Valiliği*, İstanbul 1998, s. 20-27.

[3] Ekmeleddin İhsanoğlu, *Mısır'da Türkler ve Kültürel Mirasları*, İstanbul 2006, s. 85 vd.

[4] Mısır Ticaret Meclisi'nde üyelerin karşılaştıkları zorlukları aşmak ve görülmekte olan davalarda uygulanmak üzere umur-u ticarete dair olan mevzuatın Mısır'a irsali, konuyla alakalı olarak bu esnada İstanbul'da bulunan Mısır Ticaret Reisi'nin, İstanbul'da bulunacağı süre içerisinde Meclis-i Ticaret'e devam etmesine müsaade edilmesi Mısır Valisi tarafından Bâbıâli'den talep olunmuştur (BOA. İ.MTZ.(05), 18/660, 24 Şevval 1273/17 Haziran 1857).

süreçten geri kalmamıştır. Batıdan iktibas olunan düşünce, kural ve kurumlar, arka planlarında yer alan modernizm bünyesindeki değerleri de esasında beraberinde taşımışlardır. Osmanlı-İslam coğrafyasında öteden beri süregelen gelenekten tamamen farklı değerleri temsilen modern Batılı unsurlar; bir "ıslâh" edici olarak, yan yana yer aldıkları geleneksel yapıları, kısa süre sonra, Batılı dayatmanın da etkisiyle "değiştirici ve dönüştürücü" bir rol oynamışlardır. Mısır örneğinde olduğu üzere, siyasal ve hukuksal modernleşme, seküler boyutu dolayısıyla, zamanla, geleneksel veya dini anlayış ve kurumları daraltıcı veya etkisizleştirici bir tablo ortaya çıkarmıştır

Burada dikkat çekilmesi gereken yön, modernizmin Osmanlı coğrafyasına giriş şeklidir. Modernizm fikri, tamamen farklı değerlerin hakim olduğu bu coğrafyaya bilinçli bir şekilde taşınmamıştır. Batılı düşünce, kural ve kurumların arka planında nüfuz etmiş, zamanla, kendiliğinden veya baskıyla kendi değerleriyle muvafık olan kural ve kurumları oluşturmaya başlamıştır.

Mısır örneğini ele alan bu çalışmada, hukuki modernleşme; kanunlaştırma yani kanun koyma çabaları, bunları yürütecek idare ve bunların uygulanmasından kaynaklanan uyuşmazlıkların çözüme bağlandığı yargı alanında olmak üzere, temelde üç alanda incelenmeye çalışılmıştır.

I-Hukuki Modernleşmeyi Hazırlayan Etkenler

1.İç Dinamik: Islâhat Zorunluluğu

1517 yılında Osmanlı egemenliğini müteakip Mısır'da istikrar dönemi uzun sürmemiştir. Memlük güçlerinin birbirleriyle ve eyaletteki Osmanlı otoritesini temsil eden kuvvetlerle çekişmeleri, sonrasında, Memlük beylerinin eyalette fiilî üstünlüğü ele geçirdiği zaman dilimi esnasında ortaya çıkan isyan ve kargaşalar, Mısır'da merkezî otorite kurulamamasına sebebiyet verdiği gibi, ekonomik, sosyal ve hukuki açıdan bozulmayı da beraberinde getirmiştir. Uzun yılların birikimi bu olumsuz tablo ıslâhatı zorunlu kılmıştır[1]. Fransız işgalini müteakip, valiler tarafından bazı ıslâhat çalışmaları yapılmıştır. Ancak bunlar

---

[1] Seyyid Muhammed es-Seyyid Mahmud, *XVI. Asırda Mısır Eyaleti*, İstanbul 1990, s. 91-101; Stanford J. Shaw, *The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt 1517-1798*, Princeton 1962, s. 3-10; Jane Hathaway, *Osmanlı Mısır'ında Hane Politikaları Kazdağlıların Yükselişi*, (çev. Nalan Özsoy), İstanbul 2002, s. 37-50.

OSMANLI DÖNEMİ'NDE MISIR'DA HUKUKİ MODERNLEŞME (XIX. Yüzyıl)

Ayhan CEYLAN[*]

Giriş

Osmanlı Devleti ve ona bağlı eyaletlerde, XIX. yüzyılın ortalarına kadar, hukuki yapı; teşkilat, uygulanan hukuk kuralları ve adli kurumlar açısından klasik şeklini korumuş, köklü bir değişime uğramamıştır. Hakim hukuk sistemi olan İslam hukuku, İslamın ilk dönemlerinden itibaren kuruluş ve işleyiş şekli çok fazla değişmemiş mahkemeler tarafından klasik yorumuna uygun olarak uygulanmıştır. Yine aynı dönemde, padişah, şerî hukukun kendisine tanımış olduğu ve örfî hukuk olarak isimlendirilen alanda; emir, ferman ve 1525 yılında yayınlanan Mısır Kanunnâmesi örneğinde olduğu gibi kanunnâmeler yayınlamış, bu kanunnâmelerin uygulanışı ve uygulayan müesseseler bakımından da XIX. yüzyıla kadar temel bir değişiklik olmamıştır.

Gittikçe artan askerî yenilgiler, XVIII. yüzyılla birlikte, ister istemez Osmanlı Devleti'ni Batı'ya yöneltmiştir. Batıyla askeri alanda başlayan iletişim, XIX. yüzyılda, ekonomik, sosyal, kültürel, siyasal ve hukuksal alanlara yansıyan etkileşim, değişim ve dönüşüm sürecini de beraberinde getirmiştir. İç ve dış dinamiklerin harekete geçirdiği bu değişim ve dönüşüm süreci, Osmanlı–Türk coğrafyasında; ıslâhat, tanzimat, reform, terakki, çağdaşlaşma, batılılaşma veya modernleşme gibi kavramlarla ifade edilmiştir. Şüphesiz bu dönüşümde, Batılı bir gerçeklik olarak paradigma değişimine yol açan modernizmin önemi vurgulanmalıdır. Pek çok alan yanı sıra modernizm, hukuki yapıda da etkisini göstermiştir. XIX. yüzyılda Mısır, stratejik konumunun da getirdiği en önemli Osmanlı vilayetlerinden biri olarak bu

[*] Doç. Dr., Erzincan Üniversitesi, Hukuk Fakültesi, Erzincan-Türkiye.

Hostiles à l'autorité et à l'ordre établi, peu encadrées, dépourvues de toute idéologie (en dehors de leur foi dans l'islam), de toute perspective politique et sociale, elles ne pouvaient avoir qu'une action discontinue, souvent limitée à des explosions violentes mais brèves. Elles ne pouvaient qu'être encadrées et finalement récupérées par les éléments de l'élite qui, à un moment ou à un autre étaient leurs porte-paroles. On ne voit donc pas leurs leaders éventuels jouer un rôle quelconque dans le déroulement du mouvement, ni dans sa résolution par la négociation. C'est le rôle que jouaient des intermédiaires sociaux (les leaders de groupes professionnels) ou des intercesseurs naturels traditionnels (les *'ulama)* quelque soit le mépris mêlé de crainte que ces derniers ressentaient à l'égard d'éléments misérables et violents (voir l'attitude de Gabartî).

Leur entrée en scène résultait de stimuli politiques (agissements tyranniques des gouvernants) ou économiques (crises des subsistances, épisodes de cherté) qui étaient par nature passagers. L'apparition des couches pauvres sur le devant de la scène fut donc un phénomène fugace, bien que de plus en plus fréquent, en raison de l'aggravation des conditions politiques, économiques et sociales que connut l'Egypte dans les dernières décennies du XVIIIème siècle jusqu'à l'apogée que fut le mouvement de 1795 (50). Le cataclysme que représenta l'occupation française en 1798, et le traumatisme qu'elle constitua au point de vue national et religieux, permirent à ces groupes de s'affirmer et de se préparer à participer aux convulsions politiques qui s'en suivirent, jusqu'à la révolution qui amena en 1805 l'accession au pouvoir de Muhammad 'Alî. Leur présence dans ces événements et le rôle, parfois important, qu'elles y tinrent, constituent un témoignage significatif de la part prise par une «populace» méprisée et crainte dans l'histoire du Caire ottoman.

râd Bey et Ibrahim Bey, lance un appel général aux armes au Caire. Le *qâdî,* les shaykhs, les marchands, les maîtres de métiers, les Maghrébins, les gens des quartiers *(ahl al-hârâf)* et les bandes *('usab)* se présentent. Constatant que cette foule est composée de gens pauvres *(aktharuhum fuqarâ')* qu'il faudrait payer et nourrir, il ne garde que les marchands maghrébins et les *yûldâsh* et renvoie le reste, gens du peuple (*'âmma*), maîtres des métiers, gens des confréries (47). En 1803 Muhammad Pacha Khusrû, pour faire face à une révolte des militaires (*'askar),* fait de même appel à la population: tous ceux qui possèdent des armes devront les prendre et se rendre à la résidence du Pacha. Un certain nombre de *awbâsh* armés de bâtons et de gourdins *(bi l-'asâ wa l-masâwiq),* se réunissent, se constituent en bandes *(tahazzabû ahzâban)* (détail qui paraît confirmer leur non-organisation première) et vont dresser des barricades (48). En février 1810 enfin, Muhammad 'Alî réclame une corvée pour des travaux à la Citadelle et demande des hommes aux quartiers *(al-akhtât wa l-hârâf).* On fait venir les *awbâsh* au son des tambours et des flûtes pour qu'ils participent aux travaux (49).

6. Conclusion

L'information dont nous disposons ne nous permet pas d'aboutir à une connaissance précise de la structure de ces couches très pauvres et dangereuses: la description que nous en avons faite reste donc superficielle et largement conjecturale. Par ailleurs, bien que nous voyions ces groupes intervenir dans les événements révolutionnaires que connut Le Caire, entre 1775 et 1805, nous sommes incapables d'en décrire la permanence possible, qui nous paraît cependant douteuse.

Ces groupes pauvres, hétéroclites et morcelés, ont été une force d'appoint, difficile à canaliser, qui est intervenue dans des périodes de crise, politique, sociale et nationale, en profitant de la faiblesse de l'autorité centrale, par des comportements violents (pillages). Elle venait renforcer l'action de forces populaires, plus organisées parce que fortement insérées dans des organisations professionnelles (corporations), géographiques *(hârât),* religieuses (confréries). Ces forces populaires étaient plus efficaces, mais les groupes extérieurs, par leur violence même, purent contribuer à leur réussite.

vement fut abattu de son cheval et blessé à mort d'un coup de couteau fixé au bout d'un bâton (45). Les foules parisiennes des «journées» violentes de la Révolution n'étaient pas autrement équipées.

Ce type d'armement convenait parfaitement pour le type de combat de guérilla urbaine que livraient ces groupes: des attaques brusquées, des coups de main sur un objectif limité, dans le cadre d'un combat qui de toute manière devait rester assez bref, quelques heures ou quelques jours, des opérations de pillage qui étaient à la fois un acte de guerre et l'occasion de mettre la main sur un butin particulièrement précieux pour une population démunie de tout. De toute manière, les troupes mameloukes constituaient un adversaire qui restait à portée de groupes aussi peu entraînées et aussi mal armée et leur point fort, la cavalerie, était peu utilisable en ville. L'occupation française amena la populace du Caire à affronter un adversaire techniquement très supérieur au cours de combats qui furent d'une plus grande durée. Les Cairotes dressèrent des barricades *(matâris)* dont la construction était facilitée par l'étroitesse et l'irrégularité des rues, en dehors des grandes avenues du centre, et dont le matériau était fourni par les banquettes de pierre *(mastaba)* qui s'élevaient devant les boutiques et les maisons. Aussi les Français s'efforcèrent-ils de faire détruire ces banquettes, et les portes qui fermaient les quartiers. Cela dit les Français, en dépit de leur évidente supériorité militaire, évitèrent de se hasarder dans un combat de rue dans lequel l'armement rudimentaire des Cairotes était en fin de compte assez efficace et préférèrent pilonner les régions insurgées à distance, au moyen de leur artillerie.

On est néanmoins frappé par le fait que, à plusieurs reprises, les autorités aient songé à utiliser les activistes de ce réservoir populaire d'indignation et de réaction pour les enrôler et leur faire jouer le rôle de milices supplétives suivant le scénario que Lapidus a mis en lumière pour le Caire des dernières décennies de la domination mamelouke, ce qui suppose malgré tout un minimum d'organisation et de visibilité de la part des autorités. D'après le chroniqueur al-Rammâl, Ahmad Pacha al-Khâ'in (1523-1524), aux prises avec les janissaires, à la suite de sa révolte contre le sultan, ordonne «à tous les *shuttâr* et *zu'ar* du Caire et à qui voulait faire du butin» de le rejoindre à l'extérieur de la Citadelle pour combattre ses adversaires (46). Deux siècles et demi plus tard, en 1777, Ismâ'îl Bey, *shaykh al-balad,* engagé dans un conflit avec Mu-

du respectable cheikh d'al-Azhar, adepte, tout comme ses collègues du Divan du Caire, d'un islam modéré et policé.

5. Organisation

On doit supposer que ces groupes urbains n'avaient pas une organisation véritablement structurée, avec des chefs permanents, mais plutôt que lorsque la population du Caire manifestait et se soulevait, les groupes qui se rassemblaient d'une manière plus ou moins spontanée se donnaient des leaders qui les conduisaient sur les lieux de la manifestation et en assumaient la direction. Les observateurs (chroniqueurs et, entre 1798-1801, mémorialistes français) insistent d'ailleurs sur le caractère inorganique de ces mouvements populaires et, en particulier, sur l'absence de chefs pour les diriger. C'est de cette manière, sans doute, qu'il faut comprendre la mention (unique) par Gabartî de l'existence d'un *shaykh al-gu'aydiyya* arrêté et exécuté après le pillage de juillet 1798 [43]. En tout cas Gabartî ne mentionne le nom d'aucun leader de ces groupes populaires, alors qu'il nous transmet ceux de chefs d'organisations plus structurées tels Sâlim al-Gazzâr, chef des bouchers et de la Bayyûmiyya de Husayniyya, vers 1790, ou Haggâg al-Rumaylâtî, shaykh des marchands de légumes de Rumayla, en 1805 [44]. Mais peut-être faut-il tenir compte ici de la malveillance habituelle de Gabartî envers ces mouvements populaires et de sa répugnance à leur rendre l'hommage d'une sorte de reconnaissance.

L'armement dont disposaient ces groupes était tout aussi rudimentaire. La plupart du temps les textes nous les montrent armés de bâtons, de triques et de gourdins (*'asâ, nabbût/nabâbît, miswaqa/masâwiq, zuqal).* Un passage très explicite du *Mudda,* relatif au mouvement de 1798, après avoir énuméré toutes ces armes note que «ceux qui n'avaient rien trouvé avaient pris des barres de fer *(tirbâs)* des herminettes *(qadûm),* des piochons *(fa's)*», c'est-à-dire de simples instruments de travail qui pouvaient avoir une certaine efficacité dans le combat de près auquel ils se préparaient. Rares étaient ceux qui disposaient d'armes à feu ou même d'armes blanches «conventionnelles», sauf celles qu'ils pouvaient récupérer au cours du combat. Relatant les mêmes événements, J.F. Miot décrit les «canailles» armées de bâtons, de piques, de sabres et de fusils. Le général Dupuy dont la mort marqua la généralisation du mou-

région de Sultan Hasan, avec les Rifâ'iyya, et, autour de Bâb al-Sha'riyya, avec les Sha'râwiyya. Mais le sous-prolétariat cairote subissait plus particulièrement l'influence de confréries plus populaires, au rituel considéré comme excessif par Gabartî, membre de la très respectable Khalwatiyya, qui porte un jugement très sévère sur elles, puisqu'il va jusqu'à en qualifier certaines de «sectes diaboliques» *(al-turuq al-shaytâniyya)* (36) et condamne naturellement avec une particulière vivacité les manifestations les plus excentriques de piété et certaines expressions individuelles de sainteté. Lorsqu'il mentionne les participants à ces manifestations religieuses extrêmes, Gabartî fait un amalgame significatif avec les classes dangereuses stigmatisées par une terminologie méprisante. A propos d'un *mawlid* un peu agité organisé au *mashhad* al-Husaynî par Muhammad Abu l-Anwâr al-Sâdât vers 1786, l'historien évoque des rassemblements de «voyous» (*awbâsh)* appartenant aux ordres soufis des Ahmadiyya, des Sa'diyya et des Shu'aybiyya et il les mentionne à nouveau quelques lignes plus loin à propos de leur mauvaise conduite dans le sanctuaire (37). En 1799, des cérémonies douteuses se déroulent autour du *mashhad* al-Husaynî, avec l'encouragement des Français, que le shaykh soupçonne toujours de vouloir démoraliser le pays: les porteurs de bannières, venant des quartiers proches et lointains, appartiennent pour la plupart à la populace *(sûqd)* et aux gens des bas métiers (*ahl al-hirafal-sâfild)* (38). Décrivant, en 1803 la retraite de Tâhir Pacha et les exercices spirituels (*dhikr)* auxquels il convie des amateurs, Gabarti nous montre l'afflux des *awbâsh* attirés par le spectacle (39). En 1810 les scènes de désordre auxquelles donne lieu la restauration de la mosquée de Zayn al-'Âbidîn sont attribuées à la «populace» et aux membres des professions décriées *(al-sûqa wa arbâb al-hiraf al-mardhûîa)* (40). Même appréciation défavorable à l'encontre des activités de «santons» dont la conduite excentrique soulève l'hostilité des shaykhs (41) et même référence aux éléments troubles de la population. 'Alî al-Bakrî qui circulait nu dans les marchés, était suivi par une foule de vagabonds de la populace *(huwwâm al- 'awâmm),* plus loin décrits comme *awbâsh al-nâs* (42). Dans l'image que le chroniqueur se fait, et nous transmet, de la société indigène du Caire, le lien paraît solidement établi entre les populations marginales de la ville et le soufisme le plus extrême, qui sont également suspects aux yeux

faisaient preuve dans les moments de crise justifié par la relation très forte qui existait entre un métier et une région géographique de la ville. Trois exemples que nous évoquerons rapidement car nous avons eu l'occasion de les présenter plus longuement ailleurs (33) nous paraissent bien mettre en évidence cette liaison entre pauvreté, profession et quartier, qui conduisait à une vive réactivité à la conjoncture sociale, politique et économique. Le faubourg de Husayniyya comprenait de grands abattoirs et des corporations de bouchers nombreuses et énergiques qui ont participé à bien des mouvements populaires de la fin du XVIIIème et du début du XIXème siècle. Au pied de la Citadelle, entre Rumayla et Ibn Tûlûn, les quartiers populaires que nous avons évoqués étaient le centre d'activité de marchands de fruits et légumes *(khudariyyd)* dont la grande pauvreté est bien symbolisée par notre Ahmad al-Sa'îdî al-Khudarî, dont la maigre succession (145 paras) a été enregistrée en tribunal, en 1703 : le chef de ces corporations, Ahmad al-Khudarî al-Rumaylâtî conduisit le mouvement de 1805. Les activités elles-aussi pauvres touchant au commerce et à la manutention des grains, expliquent l'apparition fréquente de la région de Bâb al-Sha'riyya dans les mouvements populaires avant et après 1800.

Dans les quartiers *(hârâf)* populaires dont nous avons esquissé la géographie cette «populace» constituait sans doute un élément présent aussi bien dans les activités festives (assez semblables de toute évidence à celles que Lecerf et Tresse ont bien décrites pour Damas) (34) que dans les réactions d'auto-défense ou d'agression au moment des crises. Les *'usab* et les *hasharât* (les «bandes») que mentionnent les textes à propos des mouvements populaires pouvaient être ces groupes para-militaires qui étaient constitués dans les quartiers. En 1798 le Sayyid Badr se lance dans la révolte contre les Français à la tête «des bandes» de Husayniyya *(hasharât* al-Husayniyya), quartier dont il est le leader reconnu. En 1805 au moment du triomphe du mouvement populaire, des chefs de bandes *(ru'us al-'usab)* sont mentionnés au même titre que les gens des quartiers (35).

Les confréries *(turuq)* contribuaient d'une manière importante à cimenter la vie sociale des quartiers où s'exerçait principalement leur activité. L'exemple le plus probant est fourni par Husayniyya où l'osmose était très forte entre la corporation des bouchers et l'ordre des Bayyûmiyya, ce qui explique la réactivité du quartier en cas de crise. Il en allait sans doute de même dans la

permanent. En 1800, le Divan du Caire demande au général Menou, chef de l'armée française, de faire donner à l'imam Shâfi'î les grains que le sanctuaire recevait, sur les greniers de l'Etat, pour le bénéfice des pauvres et des malheureux *(al-fuqarâ wa l-masâkiri)*, et en particulier pour les gens habitant le Qarâfa *(muqâtinîn fil-Qarâfd)*, en raison de leur dénuement: «Vous avez vu leur pauvreté et leur nombre (plus de 400)» remarque la pétition. C'est sans doute pour lutter contre la résidence permanente en ces lieux, de populations «à risque», que les Français procédèrent, la même année, à la destruction des qubbas et de divers édifices dans les cimetières du Qarâfa, sous la Citadelle, afin qu'ils ne soient pas utilisés par les combattants, ainsi que le mentionne Gabartî (31). Dans la grande manifestation populaire et patriotique du 11 juillet 1805, les gens des deux Qarâfa figuraient aux côtés des habitants des quartiers qui s'étaient soulevés en faveur de Muharnmad 'Alî, ce qui témoignait de la part qu'ils avaient prise aux événements révolutionnaires qui avaient précédé. L'occupation des cimetières du Caire par une population pauvre est une réalité fort ancienne, ainsi que Galila El Kadi l'a judicieusement remarqué à propos de l'explosion de la population des cimetières du Caire dans les dernières décennies du XXème siècle (32).

4. Insertion dans la société du Caire

Cette population misérable en dépit de sa marginalité n'était nullement isolée de l'ensemble de la société indigène du Caire. Elle y était au contraire fortement rattachée par trois éléments structuraux fondamentaux de cette société: les corporations de métiers, les organisations locales *(hârâf)*, les communautés religieuses soufies.

Nous avons remarqué plus haut qu'une partie de la catégorie la plus pauvre de la population du Caire, s'insérait dans le système corporatif du Caire qui comptait au total plus de 250 corporations de métiers: professions stigmatisées par un statut dévalorisant, métiers peu rémunérateurs ou professions ambulantes. C'était le cas certainement de la vente des fruits et légumes (souvent pratiquée par des marchands ambulants), de métiers pénibles et peu rémunérateurs (boucherie, tanneries) ou des porteurs *(hammâlîn)* et porteurs d'eau *(saqqâ'iyyîri)*. On s'explique ainsi l'activisme dont certaines régions du Caire

toire remportée par les forces populaires du Caire Gabartî cite Husayniyya, 'Utûf, Hattâba, Habbâla, Rumayla, Qarâfa, Salîba et Bâb al-Sha'riyya [28].

Cette énumération qui localise la violence urbaine au Caire, permet de définir une zone en effet caractérisée par des activités et un peuplement pauvres, autour du centre prospère, déployé de part et d'autre de la Qasaba, artère principale de la ville, de Bâb al-Futuh à Bâb Zuwayla, où se concentrent activités économiques spécialisées et riches et résidence bourgeoise et moyenne. C'est bien dans ces zones périphérique que la Description localise l'habitat le plus misérable de la ville: indications de «masures», de «cahutes», figurant dans *l'Explication du plan* et sur le plan même de la ville. De cet habitat très pauvre, le *hawsh* constitue l'aspect le plus caractéristique et il paraît concerner la population la plus démunie du Caire. Cette résidence collective est décrite par Jomard: «de grandes cours ou enceintes pleines de cahutes de quatre pieds de haut, où logent une foule de pauvres gens entassés pêle-mêle avec leurs bestiaux» [29]. Sur les 30 mentions de *hawsh* faites par la *Description de l'Egypte,* 23 sont localisées dans les zones que nous avons définies plus haut où se situe la naissance de la contestation violente à la fin du XVIIIème et au début du XIXème. La coïncidence entre la carte de l'extrême pauvreté et de l'habitat misérable, et celle de la violence urbaine est parfaitement claire dans ce cas.

A l'extérieur de la ville s'étendaient des zones de cimetières qui, d'une manière générale, fournissaient également un abri pour la population la plus misérable de la ville. Les vastes cités des morts qui s'étaient développées sur la périphérie nord (cimetières de Husayniyya), est (petit Qarâfa) et sud (grand Qarâfa) sont fréquemment mentionnés à l'occasion de troubles vers 1800. Sous l'occupation française, au moment de la Fête (8 mars 1799), Gabartî signale l'agitation causée au cimetière de Bâb al-Nasr par les *harâfish* «qui avaient trouvé refuge dans le Cimetière» et qui, annoncent l'arrivée des bédouins. Des voyous, *gu'aydiyya* et *harâfish,* profitent du trouble pour commettre divers méfaits. L'agitation s'étend aux cimetières des Mugâwirîn, de Bâb al-Wazîr et du Qarâfa. Rien de fondé dans tout cela, conclut l'historien, qui incrimine les *awbâsh* comme responsables de ce désordre. On notera au passage l'apparition de trois des termes caractérisant la «populace» dans ce court passage [30]. Cette occupation des cimetières était évidemment un phénomène

Caire semblent apparaître d'une manière spontanée en période de crise, lorsqu'ils se laissent aller à la violence ou viennent se joindre au mouvement populaire, puis disparaître, une fois le calme revenu, à l'exclusion de toute organisation permanente.

3. Localisation

La localisation de ces populations pauvres et dangereuses se déduit logiquement de la géographie des mouvements populaires dont Gabartî, malgré sa répugnance pour cette «populace» et ses excès, se fait l'historien consciencieux. Au fil des révoltes et émeutes que connut Le Caire, entre 1775 et 1805, un certain nombre de quartiers apparaissent comme les lieux d'où sortent les acteurs principaux du désordre, ce qui permet de dessiner cette carte du Caire populaire et violent. Ils constituent, sur les limites du Caire, comme une frange de la misère et de l'agitation (27). C'est dans ces régions que prennent naissance les mouvements populaires de révolte contre la tyrannie des Mamelouks, entre 1775 et 1798, les grandes insurrections contre l'occupation française, en 1798 et 1800, le mouvement qui portera Muhammad 'Alî au pouvoir en 1805. Au nord du Caire, le faubourg de Husayniyya, zone de grande pauvreté, constitua un grand réservoir de contestation urbaine dans les dernières décennies du XVIIIème siècle et les premières années du XIXème, avec les grands points d'orgue de 1798 et de 1805. La présence de corporations de bouchers et la forte implantation de la confrérie des Bayyûmiyya, et leur liaison intime fournissaient ici un détonateur pour les mouvements et un encadrement pour leur déroulement. Sur la limite orientale de la ville, du nord au sud, ce sont les quartiers de 'Utûf, et Bâb al-Wazîr, et, autour de la Citadelle, les quartiers de Hattâba, Rumayla, Habbâla et 'Arab al-Ysar. Sur la limite sud, les quartiers de Qarâfa, Darb al-Khalîfa, Salîba, Ibn Tûlûn, Qanâtir al-Sibâ'. A l'ouest du Caire, enfin, au-delà du Canal (Khalîg), les quartiers de Bâb al-Lûq, Fawwâla, Bâb al-Sha'riyya et Bâb al-Bahr. Une bonne partie de ces quartiers sont mentionnés dans la description faite par Gabartî des événements qui marquèrent l'arrivée au pouvoir de Muharnmad 'Alî avec l'appui des forces populaires du Caire: à l'occasion de la mention du grand «meeting» tenu à l'Azbakiyya le 22 mai et du cortège triomphal qui célébra, le 11 juillet 1805, la vic-

bles populaires d'époques plus anciennes, ce qui explique sans doute que Dozy leur fasse un sort dans son dictionnaire. *Harâfish* est traduit par lui «un homme de la plus basse classe», une «canaille» [22]. *Zu' 'ar* (pluriel de *zâ'ir*), mot classique pour désigner la «plèbe» de ces mouvements populaires, est traduit par «vaurien, filou» par Dozy [23]. *Shâtir* (pi. *shuttâr)* dont la connotation péjorative est le moins marquée et qui a même une valeur assez positive dans certains cas (Dozy l'interprète comme «adroit, fin», en somme «malin» dans une acception qu'il a conservée dans la langue courante) n'est apparemment pas utilisé par Gabartî dans ses *'Agâ 'ib*, à propos des mouvements que nous avons étudiés, mais figure dans le *Mudda*, associé à *zu' 'or*. Il doit évidemment être traduit par «brigand, voleur» dans une mention qu'en fait Gabartî à propos d'un vol dans une *wakâla* en 1786 [24]. Notons que ces deux vocables (*zu' 'ar* et *shuttâr)* constituent un ultime avatar du vocabulaire de la *futuwwa*, catéchisme des organisations de corporations et de quartiers. Et remarquons enfin que le mot *'ayyârûn*, jadis en grand usage dans ce contexte, paraît avoir quasiment disparu: Gabartî l'utilise cependant pour stigmatiser une partie de la population interlope que 'Alî Bey fit disparaître en 1768 du voisinage du sanctuaire de Sîdî al-Badawî à Tanta [25].

De ce rapide examen de la terminologie utilisée par Gabartî pour caractériser des populations misérables et violentes qui font surface à l'occasion de troubles populaires, nous pensons pouvoir tirer quelques conclusions. Il n'apparaît pas que les termes les plus fréquemment utilisés par le chroniqueur, *awbâsh, gu'aydiyya, ghawghâ*, désignent une partie spécifique de cette «populace» en ternie de métier, ou aient un lien avec une réalité géographique particulière. Ils sont souvent utilisées concurremment (par exemple en 1798 *gu'aydiyya* et *awbâsh al-nâs)*, ou en alternance. Comme ils ne sont mentionnés qu'en période de crise urbaine et de manifestations violentes nous pensons donc qu'ils désignent, d'une manière générale, des éléments particulièrement dangereux de cette populace, affligés par le chroniqueur d'une connotation particulièrement sinistre : les voyous, les canailles. En somme la partie potentiellement criminelle d'une populace dont le chroniqueur abhorre les excès: on trouve dans son texte les expressions *awbâsh al-'âmma, ghawghâ l-'âmma, al-ghawghâ' mina l-'âmma*, l'écume, la lie de la population [26]. Enfin ces segments particulièrement violents de la «populace» du

d'empêcher; ceci est du ressort des gouvernants» *(min wazîfat al-hukkâm)*[18].

La traduction précise de ces mots utilisés pour qualifier ce prolétariat pose problème car il ne semble pas que leur emploi, dans sa variété, corresponde à des différences appréciables de signification. Il nous paraît plutôt qu'ils sont équivalents et désignent tous une population très pauvre, et très violente, méprisée (et crainte) par le chroniqueur, si bien qu'une traduction générale «voyous» ou «gueux» (anglais: «rabble», «riff-raff») conviendrait pour rendre compte de la réalité qu'ils désignent. De ce point de vue les efforts de lexicographes comme Lane ou Dozy pour proposer des traductions spécifiques sont probablement sans objet.

Trois mots reviennent le plus souvent, avec une fréquence équivalence pour désigner la plèbe urbaine dans l'usage que fait Gabartî, lorsqu'il décrit les troubles urbains de son temps. *Awbâsh* est traduit par Lane «the lowest or basest or meanest sort, or refuse, or riff-raff, of men and people», mais n'est pas mentionné par Dozy (19). Pour *gu'aydiyya* Dozy propose comme traduction «canaille, gueusaille, populace». L'importance du rôle joué par les *gu'aydiyya* dans la révolte des 21-22 octobre 1798 est mise en évidence par leur mention dans la traduction en arabe de la proclamation française du 28 janvier 1799 qui attribue la responsabilité des événements à des gens méprisables (*arâdhil ahl al-balad)* et aux *gu'aydiyya*. C'est le terme le plus employé par Gabartî dans son *Mudda* pour désigner la plèbe du Caire: on y trouve *gu'aydiyya* associé à *asâfil al-nâs* et *ashrâr al-nâs* («la lie de la population»). Le terme figure dans la «Complainte» sur l'expédition française et il est également utilisé par Nicolas Turk, contemporain de Gabartî, à propos de la révolte de 1798, et d'une manifestation populaire contre les chrétiens syriens en 1802: il est traduit par «gueux» par Gaston Wiet (20). *Ghawghâ* figure dans Lane («a mixed multitude of men»), mais non dans Dozy qui mentionne cependant *ghâgha* et propose comme traduction «bagarre, bruit, charivari, fracas, grabuge, huée, tintamarre, tumulte, vacarme». Ce seraient donc les «braillards» [21].

D'usage beaucoup moins fréquent sont des vocables dont certains ont pourtant des «lettres de noblesse» puisqu'on les trouve utilisés à propos des trou-

récit en général malveillant et hostile. Leur acception est invariablement très péjorative. La plupart sont traditionnels et appartiennent au vocabulaire utilisé à propos des mouvements urbains à l'époque classique et médiévale, tels que les décrivent les auteurs que nous avons mentionnés plus haut (notamment Cahen, Lapidus, Miura) mais avec une fréquence d'utilisation différente: à Damas, pour la fin de la période mamelouke (1485-1516) le dénombrement de Miura Toru répertorie *zu'ar* (89 mentions), *ghâwghâ,* (21 mentions), *awbâsh* (4 mentions), *manâhîs* (3 mentions) (16). D'après un sondage non exhaustif, effectué dans les *Agâ'ib* pour la période 1775-1805, j'ai noté que les plus fréquemment utilisés sont, d'une manière à peu près égale, *awbâsh, gu'aydiyya* et *ghâwghâ*. Les mots *zu'ar, harâfish* n'apparaissent que plus rarement.

Ces vocables désignent une partie démunie de la population: mentionnant la générosité qui justifie le surnom de Muhammad Bey «Abu Dhahab» («père de l'or») (mort en 1775) Gabartî le décrit faisant des distributions de pièces d'or, le jour de son investiture, aux «pauvres» *(fuqarâ')* et aux «*gu'aydiyya*» (17). Un épisode de l'histoire du Caire, en 1798, montre bien leur caractère anarchique, difficilement contrôlable et leur violence, allant jusqu'à la délinquance, en période de crise, qui justifient la connotation négative des mots qui les désignent. Au moment de l'arrivée des Français en face du Caire, après la bataille des Pyramides, quelques cheikhs se rendent à Guizeh pour prendre contact avec Bonaparte et obtenir des assurances en ce qui concerne la sécurité du Caire. Ce même 24 juillet 1798, les *gu'aydiyya* et les *awbâsh al-nâs* se réunissent et vont piller et brûler les résidences d'Ibrâhîm Bey et de Murâd Bey dans le quartier Qawsûn, ainsi que d'autres maisons d'émirs où ils font main basse sur les tapis, la vaisselle de cuivre, le mobilier qui sont ensuite vendu à bas prix. Le 27 juillet, Bonaparte, désormais installé au Caire, nomme un Divan et procède à diverses nominations de préposées, en écartant les Mamelouks. On lui fait remarquer que la populace du Caire *(sûqà)* «ne craint personne sauf les Turcs et que personne d'autre ne peut les gouverner». Bonaparte évoque le pillage du 24. Les cheikhs lui répondent que «c'était le fait des *gu'aydiyya* et des *awbâsh al-nâs*». Et comme le général leur demande les raisons de leur inaction, les membres du Divan se disculpent de toute responsabilité: «C'était une chose que nous n'avions pas le pouvoir

Il n'est pas inutile de remarquer qu'il s'agissait d'une situation qui n'avait rien que de traditionnel au Caire. Pour la période mamelouke, Jean-Claude Garcin rappelle l'existence, à la fin du XIVème siècle, d'une importante population marginale, en particulier d'origine rurale. Il cite le voyageur occidental Simone Sigoli qui écrit, en 1384 qu'il y a au Caire «plus de 50.000 personnes qui n'ont ni maison ni toit pour y habiter; ces gens dorment la nuit sur les bancs». Et la conclusion de J.-C1 Garcin vaut indiscutablement pour le Caire ottoman: «Quelque soit le caractère hypothétique des chiffres, il est clair que cette population marginale existait et qu'elle devait inspirer quelque mépris mêlé de crainte aux autorités» [15]. La même crainte, mêlée du même mépris, explique les qualificatifs péjoratifs qui s'attachaient à cette population, qualificatifs qui permettent de l'identifier et d'en relever les manifestations à l'époque ottomane.

2. Identification des classes dangereuses

Si les contours socio-économiques exacts de cette population un peu marginale sont difficiles à tracer, ses fréquentes mentions dans les incidents que connut le Caire en particulier au tournant du siècle permettent de l'identifier comme constituant une classe «dangereuse» qui participait, avec une violence que relèvent les observateurs» aux démonstrations populaires. Ceci explique la valeur péjorative prise par les vocables qui la désignent.

Les mots *al-'âmma/al-'awâmm*, ou *sûqa* ne la caractérisent pas véritablement car ils ont une acception plus large. D'après l'emploi qu'en fait un chroniqueur comme Gabartî, il est clair qu'ils s'appliquent à une partie très nombreuse de la population indigène, englobant de larges secteurs du monde des métiers, et des confréries religieuses, dans l'analyse sociologique implicite du chroniqueur. Ils ne sont d'ailleurs que légèrement péjoratifs, comme leurs équivalents français «populaire, populace»

Par contre il existe un certain nombre de mots qui sont des sortes des «marqueurs» linguistiques car ils sont utilisés, d'une manière assez habituelle par temps de crise ouverte pour stigmatiser les comportements violents d'individus qui sont impliqués dans les émeutes populaires dont l'historien fait un

«donnait aux pauvres et aux aveugles des tissus de laine... chaque année au début de l'hiver». En ramadan «il faisait disposer devant sa résidence de grands récipients pleins de panade *(tharîd)* arrosée de bouillon de viande et de beurre pour les pauvres» [12]. En période de difficulté grave, la situation des pauvres gens du Caire était plus précaire encore et des mesures d'urgence étaient prises pour soulager leur misère. En 1695, dans une période de cherté et de pénuries extrêmes, les pauvres et les mendiants se révoltèrent, se réunirent à la Citadelle, centre du pouvoir, avec femmes et enfants, et pillèrent les greniers à blé de Rumayla. Isma'îl Pacha ordonna de réunir les pauvres et les mendiants à Qarâ Maydân et de les répartir entre les émirs et les notables qui furent chargés de leur entretien. Il en prit lui-même un certain nombre à sa charge et leur fit distribuer du pain et de la nourriture matin et soir, jusqu'à la fin de la crise [13].

La situation précaire de ces populations marginales est bien mise en lumière par les savants de la *Description*. Les ouvriers les plus pauvres, note Chabrol, «sont vêtus d'une simple chemise bleue, en étoffe de laine... Leur logement se compose d'une espèce de hutte, qui leur coûte par mois dix paras de loyer. Tout leur ameublement se compose d'un fragment de natte, où ils couchent avec leurs femmes et leurs enfants... Ces malheureux ne mangent point de viande: ils achètent du pain, des portions de légumes cuits ou des œufs... La femme porte aussi une chemise bleue, et les enfants vont nus ou couverts de lambeaux». Pour désigner cette couche de la population, Gabartî emploie une expression significative: évoquant la foule qui participe au *mawlid* du *mashhad* al-Husaynî, il cite successivement la populace *(al-sûqd),* les gens des métiers vils *(ahl al-hiraf al-sâfild)* et «ceux qui n'avaient même pas la subsistance assurée pour la nuit» *(wa mon là yamliku qût laylatihi).* C'est cette extrême misère de cette catégorie de la population, qui, d'après Chabrol expliquait l'usage particulièrement répandu du hachich: «Le bas peuple s'enivre avec ces drogues, quoique la religion le défende». Le hachich était en vente libre au Caire où existait d'ailleurs une corporation des marchands de hachich qui est mentionnée, sous le numéro 107, dans la liste dressée par les Français en 1801: «vendeurs de balles de miel mêlé avec du hachich qui sont au Caire et à Boulak» [14].

tie non négligeable de la population du Caire était composée d'individus ne travaillant que d'une façon temporaire, ou même de chômeurs. Au mois d'août 1804, raconte Gabartî, le pacha du Caire envoya pour accompagner 'Alî Agha, dépêché à Yanbu', un contingent de troupes tirées de «la racaille sans emploi du Caire» *(min akhlât Misr al-bâtilîri)* (9). Nous supposons que les immigrés récents qui arrivaient au Caire, d'une manière continuelle, de l'intérieur du pays et s'installaient le plus souvent dans ses franges les plus défavorisées, les quartiers périphériques, constituaient également un réservoir alimentant ces strates populaires. Il existait donc au Caire toute une population mouvante qui pouvait grossir les contingents des manifestants en cas de crise et donner aux troubles la violence qu'ils eurent parfois.

L'existence de mendiants *(shahhâdîn)* est avérée, et elle avait même un caractère permanent et institutionnalisé puisqu'ils formaient, semble-t-il une corporation (non mentionnée cependant dans la liste de 1801). La présence de nombreux nécessiteux, appartenant à ces strates très pauvres, explique le rôle social que jouaient les grandes fondations pieuses (*waqf),* en particulier en cas de crise économique (famine et cherté), mais sans doute même en période «normale» par des distributions d'aliments. Les fondations propres à la grande mosquée d'al-Azhar ne s'adressaient pas aux seuls étudiants et enseignants de l'Université, mais contribuaient à faciliter la vie de la partie la plus démunie de la population. D'après un document des Archives de Vincennes, daté du 5 janvier 1800, en période de ramadan, la mosquée d'al-Azhar recevait quotidiennement, sur les revenus publics, 13 *ardabb* de grains, 2 *ardabb* de riz et un quintal de beurre, dont bénéficiaient les «écoliers» et les nécessiteux (10). Aussi la non-fourniture des rations allouées au personnel de la mosquée d'al-Azhar n'affectait-elle pas seulement les étudiants qui en étaient les principaux bénéficiaires, mais aussi tous les nécessiteux qui en tiraient une partie de leur subsistance. En 1777 un conflit entre les étudiants maghrébins de la Grande mosquée et les émirs à propos de la dévolution d'un *waqf* provoqua un mouvement au cours duquel les étudiants furent rejoints par des gens de la populace *(al-'awâmm)* portant des bâtons et des planches *(al-'asâ wa l-masâwiq)*: les manifestants s'en prirent aux agents de l'Agha qui durent charger pour se dégager (11). D'autres fondations s'assignaient la même tâche. Le célèbre émir 'Abd al-Rahmân Katkhudâ

caractériser la catégorie sociale dont nous essayons de cerner les contours. Parmi les 15.000 «ouvriers à la journée» que décrit Chabrol les deux plus basses catégories nous paraissent les plus caractéristiques. «La première, dit Chabrol est la plus misérable; elle se compose de 10.000 individus. Ces hommes employés à des travaux secondaires, ne reçoivent qu'un traitement très modique et suffisant à peine à leur existence... La seconde classe se compose de trois mille journaliers, qui, sans être réduits tout à fait à la même indigence, n'en sont pas moins bien à plaindre». Les deux mille autres sont décrits comme ayant des emplois permanents, mais se situent au dessous des ouvriers des corporations [6].

Beaucoup d'individus qui pratiquaient des métiers «bas», «vils» (que Gabarti qualifie de *al-hiraf al-danî'a, al-sâfila, al-mardhûla)* appartenaient à ces classes très pauvres. Cette classification assez vague recouvre des métiers très peu rémunérateurs, impliquant une souillure matérielle et morale ou des métiers ambulants. Elle recoupe naturellement celle qu'ont définie les savants de la *Description*. D'autre part beaucoup de ces métiers de bas statut étaient de véritables métiers organisés en corporations, ainsi que le montre la liste des corporations de métiers dressée en 1801[7]. Mais parmi, par exemple, les portefaix *(shayyâlîn, hammâlîri),* les transporteurs d'ordures *(tarrâbîri)* les balayeurs *(zabbâlîn)* beaucoup, sans doute n'avaient que des emplois précaires et se situaient dans cette couche particulièrement défavorisée de la population. Dans sa chronique, Gabartî, au moment des crises qui provoquent des mouvements populaires, associe ces métiers «vils» à d'autres acteurs traditionnels que nous énumérerons plus loin. Dans un texte relatif à une émeute d'étudiants, en 1785, les *arâdhil al-sûqa* sont associés aux *gu'aydiyya* («gredins»). En 1799, au moment de l'occupation française, à l'occasion de troubles causés par une célébration soufie particulièrement agitée, Gabartî mentionne la participation de *al-sûqa wa ahl l-hiraf al-sâfila*. En 1802, à l'occasion de troubles dans le Sud Gabartî mentionne la participation de «la canaille des métiers» *(ghawghâ l-hiraf)*[8]. Les membres de ces métiers défavorisés et stigmatisés, fournissaient donc une partie des éléments de la «populace» agissant dans les cas de troubles urbains.

Bien que nous ne disposions pas de données nous permettant de proposer une analyse précise de ce problème, nous sommes convaincus enfin qu'une par-

Caire. Les documents du Mahkama ne nous offrent qu'une image déformée de la société cairote; sans doute assez exacte lorsqu'il s'agit des strates riche et moyenne de la société indigène, mais défectueuse lorsqu'il s'agit de la «populace» évoquée par les chroniqueurs. Ce n'est qu'en utilisant d'autres sources que nous pouvons tenter de saisir cette population, en marge de la société indigène.

Ces sources consistent, pour l'essentiel, en une chronique locale, la fameuse histoire rédigée par le cheikh ʿAbd al-Rahmân al-Gabartî, un bourgeois fortuné du Caire qui ne s'intéresse guère aux classes les plus pauvres (mais avec infiniment de mépris) qu'à l'occasion de leurs débordements politiques, sociaux ou religieux , et en des passages de la *Description de l'Egypte* dans lesquels Chabrol et Jomard, évoquant la société égyptienne dans son ensemble, décrivent les couches les plus pauvres de la population du Caire (5). Les remarques, éparses, de Gabartî et les articles, relativement systématiques, de Chabrol et Jomard permettent de construire une image vraisemblable de cette classe défavorisée.

Etre très pauvre au Caire

Ce qui frappe d'abord, c'est l'importance numérique des catégories sociales les plus modestes qui exerçaient des métiers précaires dont Chabrol et Jomard nous permettent de cerner la variété et qui ne sont guère présentes dans les documents de succession du Mahkama. Dans leur étude de la population active du Caire, Chabrol et Jomard estiment à 15 000 le nombre des ouvriers journaliers, portefaix, manouvriers et à 30.000 celui des domestiques, palefreniers, porteurs d'eau.... Une évaluation de 45000 personnes, soit presque la moitié de la centaine de milliers de personnes actives que comptait le Caire en 1798, à comparer aux 4.000 grands commerçants, 5.000 marchands en détail, 2.000 cafetiers, 25.000 artisans «établis» (maîtres et ouvriers des corporations de métiers) recensés, soit un total de 36.000 individus, qui sont, de toute évidence, ceux dont nous avons trouvé les successions dans le Mahkama. Une partie de ce «prolétariat» servait dans les maisons des bourgeois et des mamelouks. Mais une frange importante était constituée par des individus pratiquant des activités temporaires et ambulantes qui nous paraissent

L'étude des individus qui possédaient les patrimoines les moins élevés dans notre échantillon global montre bien en effet qu'il ne s'agissait pas de véritables pauvres, mais de gens simplement modestes. Sélectionnant les patrimoines inférieurs à 1 000 paras dans mon dépouillement des documents du Mahkama, un chiffre qui paraît faible, en comparaison de la moyenne des patrimoines considérés (138 272 paras entre 1679 et 1700, 93 874 entre 1776 et 1798) je n'en ai trouvé que 50 sur les 2124 successions étudiées entre 1679 et 1798, ce qui confirme la remarque précédente sur la sous-représentation des couches pauvres de la population dans les archives du tribunal (4). Pendant la période 1679-1700 ces patrimoines inférieurs à 1000 paras, au nombre de 18, ne représentent que 3,8% des 468 successions étudiées. Seconde remarque: ces 50 individus ne peuvent pas être considérés comme véritablement «pauvres». Il s'agit d'artisans et de boutiquiers modestes mais dotés d'un statut social et économique solide. Si nous prenons en considération les métiers qu'ils exercent (mentionnés dans 49 cas), nous constatons que, à l'exception d'un «balayeur» *(kannâs)* dans la mosquée Hanafi, mort en 1748 en laissant 521 paras, la quasi-totalité de ces «pauvres» exerçaient des métiers bien établis: cinq tailleurs *(khayyât)*, quatre marchands d'huile *(zayyâf)*, trois épiciers (*'attâr)* et un large éventail d'activités organisées dans le cadre des corporations de métier. D'ailleurs sur les 38 individus dont la localisation professionnelle est indiquée, 23 sont mentionnés comme disposant d'une boutique (et, dans un cas, d'un *hâsil*/magasin) ce qui paraît le signe d'une relative aisance. En dehors du *kannâs,* les activités «non sédentaires» sont absentes: les deux *dallâlîn* (courtier) et le *kayyâl* (mesureur) peuvent être considérés comme représentant des «professions libérales». Même notre modeste *khudarî* de tout à l'heure, en dépit du très faible montant de sa succession (145 paras), disposait d'une boutique dans le quartier populaire de Ga'îdiyya (H4): dans ce cas extrême aussi, il ne s'agit donc pas de ce qu'on peut considérer comme un prolétaire. Nous avons affaire avec ces 50 «moins de mille paras» à des membres établis de corporations de métiers, disposant d'outils de travail et dont certains utilisaient sans doute les services d'ouvriers salariés.

Nous ne pouvons donc pas considérer qu'avec ces 50 individus, les plus modestes d'une société remarquablement inégale, nous avons atteint réellement ce que nous pouvons considérer comme la classe la plus pauvre du

ches de Cahen, Lapidus et Miura); mais des travaux comme ceux de Chevalier et d'Hobsbawm en montrent l'équivalent dans les sociétés occidentales.

1. Les contours socio-économiques de cette «populace»

Limites de l'information fournie par les documents du Mahkama

Dans un travail ancien («Artisans et commerçants au Caire au XVIIIème siècle») j'ai essayé de montrer que de sources comme les registres de succession déposés dans les archives des Mahkama (Tribunaux) il était possible de tirer une étude statistique d'une partie de la société égyptienne, les artisans et les commerçants du Caire, aux XVII et XVIIIème siècles. Les séries de registres du Tribunal permettent de donner une description quantifiée de cette couche sociale, dans sa réalité et dans son évolution pendant la période ottomane. Il serait évidemment tentant de supposer qu'une telle recherche soit possible dans le cadre d'un travail portant sur les classes les plus pauvres de la ville. Telle que j'ai pu la mesurer à l'aide des archivés du Mahkama, la société cairote à la fin de l'époque ottomane nous apparaît comme marquée par une très grande inégalité. Je rappelle les chiffres: de la succession d'un marchand de légumes, Ahmad al-Sa'îdî (145 paras en 1703) à celle d'un opulent commerçant en café, Qâsim al-Sharâybî (8.849.000 paras en 1735) la proportion est de 1 à 60.000. D'une manière globale, l'indice d'inégalité sociale de Gini, calculé sur la totalité des successions étudiées, est de 0,74 entre 1690 et 1700, et de 0,84 entre 1792 et 1798, des chiffres témoignant d'une exceptionnelle disparité dans les patrimoines [3]. Mais d'une manière générale les couches les plus représentées de la société urbaine dans ces documents étaient évidemment les plus aisées dont le patrimoine, du fait de son importance même, et des contestations qu'entraînait éventuellement sa transmission à des héritiers, justifiait une intervention du Tribunal. Lorsque le patrimoine était très réduit, la nécessité de recourir à la Cour était faible et elle était naturellement nulle lorsqu'il n'y avait pas de patrimoine. On doit donc s'attendre à ce que les couches les plus fortunées de la population urbaine soient surreprésentées dans l'échantillon que nous fournit la série des liquidations de successions dans mes archives du Mahkama et à ce que, à l'inverse, les strates les plus défavorisées soient, statistiquement, moins présentes qu'elles ne devraient l'être.

CLASSES PAUVRES ET CLASSES DANGEREUSES AU CAIRE AU XVIIIEME SIECLE

André RAYMOND[*]

Les réflexions qui vont suivre (et leur titre même) doivent beaucoup aux importantes recherches de Louis Chevalier sur les classes laborieuses et dangereuses à Paris. Elles s'inspirent aussi du livre d'Eric Hobsbawm sur «the city mob». Mais, d'une manière plus proche de mon domaine de recherche, elles ont été nourries par les travaux de Cl. Cahen sur le Moyen Orient médiéval, d'Ira Lapidus sur Le Caire et Damas mamelouks et enfin de Miura Toru sur le quartier de Salhiyya à Damas, également sous les Mamelouks (1).

Ce que je vais évoquer, pour Le Caire au XVIIIème siècle, c'est une strate sociale extrêmement pauvre, dont les contours sont difficiles à déterminer avec précision, faute de sources(2). La réalité, les caractères et l'action de cette couche populaire sont normalement comme «absorbées» par le mouvement plus général de la société égyptienne, les «sujets» (dont les artisans pt les commerçants constituent les composantes essentielles). Elles sont révélées au grand jour au cours de crises de caractère socio-politique, dans lesquelles cette «populace» de «gueux» et de «voyous» (comme la qualifient d'une manière uniformément péjorative les observateurs locaux et extérieurs) se manifeste d'une manière identifiable, et s'offre à l'analyse de ses caractéristiques. Ces situations de crise sont donc révélatrices d'aine strate sociale dans la mesure où elles lui donnent l'occasion de faire irruption dans une histoire dont elle est apparemment plus absente encore que le reste de la société indigène. Il s'agit d'un phénomène traditionnel dans les sociétés musulmanes (voir les recher-

* Prof. Dr., IREMAM, Aix-en-Provence-France.

lerde Mısır ümerasından vazgeçip, bölge dışından Osmanlı ümerasından birisini Mısır hac emîri ataması arayışlarını da bu çerçevede değerlendirmek icap eder.

İdeal fonksiyonunun dışında bazı olumsuz durumlar yaşanmış olmakla birlikte, Osmanlı uygulamasında merkezî otoritenin hacıların güvenli bir şekilde hac ibadetlerini yapıp dönmesi konusunda hiçbir maddî çıkar gözetmeden büyük fedakârlıklar yapıp bu meseleye samimi yaklaştığı açık bir şekilde kendini göstermektedir. Her atamada hac yolculuğu işinin devletin en önemli vazifelerinden birisi olduğunun altı çiziliyor, temel amacın Mısır'dan Mekke'ye gidecek hacı adaylarının *eminen ve salimen rahat-ı hâl ile* götürülüp getirilmesi olduğu vurgulanıyordu.

Osmanlı ümerasının bu göreve talip olmadığını göstermektedir. Bu görevin Osmanlı döneminde bazı istisnai durumlar hariç Mısır ümerasından birisi tarafından yürütüldüğü tespit edilmektedir. Bir kâşif, bir şeyhü'l-beled veya bir sancakbeyi hac emîri tayin edilebiliyordu. Ancak bu işin maddi boyutu ön planda idi. Hac bütçesi devletçe 600.000 akçe veya ortalama 10.000 altın gibi bir rakamı ifade ediyordu. Hac bütçesinin bir kısmını veya tamamını kendi cebinden karşılayan bir tüccar da uzun süreli olarak bu görevi yürütebiliyordu.

Hac emîrleri ataması merkezi otoritenin alanı içerisinde olmasına rağmen, Mısır beylerbeyi veya valilerinin bu konudaki çalışmaları ile şekilleniyordu. 16. yüzyılın sonlarında hac emîrliğine talip olma konusunda sıkıntılar yaşandığı anlaşılmaktadır. Hac mevsimi yaklaşmasına rağmen bu göreve talip olan veya yapılan teklifleri kabul eden bir hac emîrinin bulunmadığı haller bile oluyordu. 1594 yılında hac emîrliğine talip çıkmayınca ve zaman iyice yaklaşınca mecburen Mısır beylerbeyi Ahmed Paşa bu göreve tayin edilmiştir. Hac emirliğinin 16. yüzyılın sonlarından itibaren çok fazla tercih edilmemesinin sebebi eşkıya baskısı altında bu işi yapmanın zorluğundan da kaynaklanıyordu. Hac kafilesine saldırmayı adeta bir hak gibi gören ve bu fiili işlememeleri için kendilerine her yıl belli meblağ ödenen Bedevilerle mücadele etmek veya onları memnun etmek pek de kolay bir iş gibi görünmüyordu. Bedeviler daha hac mevsimi gelmeden bile hac emîrlerinin yolculuk için hazırladıkları malları yağma etmekten geri durmuyorlardı. Bu sebeple bölgeyi iyi tanıyan hac yolu üzerindeki kabileler üzerinde etkisi olabilecek nüfuz sahibi hac emîrleri bu konuda bir adım önde oluyordu. 1640'lı yıllarda 20 yılın üzerinde hac emîrliği yapan Rıdvan Bey, bu özellikleri sebebiyle uzun süre ve kesintisiz bu görevde bulunması için tercih edilmiş olmalıdır.

Bütün bunların yanı sıra işin ticari bir boyutunun olduğu da göz ardı edilmemesi gereken hususlardan birisi olarak kabul edilmelidir. Gerek hac emîrleri gerekse kafiledeki diğer görevlilerin ısrarla uyarılmalarına rağmen bizzat ticaret yapmaları veya tüccarlarla iyi ilişkiler içerisine girip zaman zaman görevlerini kötüye kullanmaları bu işin en azından bazıları tarafından kendilerine getirecek dinî ve idarî itibarın ötesinde bir anlayışla konuya yaklaştıklarını göstermektedir. Osmanlı merkezi otoritesinin belli dönem-

kalan kısmını talep edip hac kafilesine saldırmıştır. Sayıca çok olmalarının verdiği avantajla kafile muhafızlarını dağıtıp Mısır mahmilini ele geçirerek hacıların mallarını yağmalamışlardır. Medine'ye geldiklerinde Şam valisi ve hac emîri olan Cezzar Ahmed Paşa adam göndererek eşkıyanın elinden mahmili almış ve Mısır hac emîrine teslim etmiştir. Mısır hacıları bu saldırıdan dolayı buradan ileriye gitmekte sıkıntı çekeceklerini, Mısır hac emîri de bu aşamadan sonra artık hac emirliği görevini yürütemeyeceğini beyan etmiştir. Bunun üzerine Cezzar Ahmed Paşa Mısır hac kafilesinin her türlü ihtiyacını temin ederek Mısır Yeniçeri Ocağı'ndan Yusuf Ağa'yı yeterli sayıda asker vererek kafileye serdar tayin ederek kafilenin Mısır'a varmasını sağlamıştır[150].

Sonuç

Hac ibadetinin farz olmasından itibaren varlığı görülen Hac emîrliği müessesesi kutsal yerlerin Osmanlılara geçmesinden sonra bu devletin sorumluluk alanına girmiştir. Kısa süreli farklı uygulamalar bir tarafa bırakılırsa Osmanlı uygulamasında hac emîrliğinin Şam ve Mısır olmak üzere iki merkezden yürütüldüğü söylenebilir.

Mısır hac emîrliğine tayin edilen bey veya paşalardan beklenen İslam dünyasının çeşitli yerlerinden gelen hacı adaylarını karşılayıp onları güvenli, huzurlu bir şekilde hac yolculuğuna çıkarmak ve hac ibadetlerini dinî prensipler çerçevesinde tamamlayıp aynı güven ve huzur ortamı içerisinde kafilenin ilk toplandığı yer olan Kahire'ye geri getirmek idi. Bu görevlerinde kendilerine yardımcı olan 1000 civarında asker ve çok sayıda diğer idari ve mali görevli bulunmaktaydı.

Hac emîrliği görevi padişahın vekili sıfatıyla yürütülüyordu. Bu bakımdan dinî öneminin yanı sıra idari bir prestiji de beraberinde getiriyordu. Hac yolculuğunu istenilen ölçülerde tamamlama daha sonra bu göreve tekrar tayin edilme veya idari bakımdan beylerbeyilik gibi önemli bir makama getirilme konusunda da ciddi bir referans idi.

Osmanlı uygulamasında 16. yüzyılın ortalarından itibaren hac emîrliği bütçesinin azlığı ve bizatihi hac emîrinin kendi bütçesinden bazı masrafları karşılaması gerektiği konusundaki mecburiyet sebebiyle, bölgeyi tanımıyan

---

150 Ahmed Vâsıf Efendi, *Mehâsinü'l-Asar ve Hakâikü'l-Ahbâr*, s. 374.

emiri olan Kansu Bey merkez nezdinde girişimlerde bulunarak Hurrem Bey'in geçen yılki hac emirliği görevini başarılı bir şekilde yaptığını ve bu yıl da Hurrem Bey'in Mısır hac emîri olarak tayin edilmesinin uygun olacağını bildirmiştir[148]. Bu referans ve övgü elbette ki uyumlu bir çalışmanın sonucu olarak değerlendirilmelidir. Mısır ve Şam kafilelerinin Mekke'ye gelişte mümkün olduğunca Mekke'ye yakın bir yerde birleşmeleri[149] ve Arafat'tan aynı anda fakat farklı yollardan çıkılması tedbirinin olumlu sonuç verdiği bu tarihten sonra Arafat'taki vakfe öncesi ve sonrası ciddi bir problemin yaşanmadığı görülmektedir. Aslında hac emîrleri birbirlerinden çok, yolda hac kafilelerine saldıran eşkıya ile meşgul olmak zorunda kalmışlardır. Bu saldırılar hacıların ciddi manada can ve mal emniyetini hemen her dönemde tehdit etmiştir. Hac emîrlerinin zaman zaman bu konuda birbirlerine yardım edip iyi niyet gösterdikleri durumlar da yok değildir.

1786 yılı haccında yaşanan olay bu iyi niyetin ve eşkıya baskısının boyutunu göstermesi bakımından dikkate değerdir. 1786 yılından önce Mekke ve Medine'deki Arap kabilelerinden bazıları Mısır'dan gelen surrelerinin birkaç yıldan beri kendilerine eksik verildiğinden şikâyetle Mısır hac kafilesine saldırmışlar ve hacı adaylarına zarar vermişlerdir. Bunun üzerine Mısır hac emîrleri Mekke'den dönerken bir-iki kez Medine'ye uğramadan ana yolları kullanmayarak gizlice Mısır'a dönmüşlerdir. Bu sıkıntı sebebiyle Mekke'den ayrıldıklarında sahil yolunu kullanmayıp Şam kafilesi ile doğu yolunu tercih etmeleri kendilerine tembih edilmiştir. Bu uyarıya dikkat etmeyen Mısır hac emiri yola devam etmiş ve Medine'ye üç menzil kaldığında, eşkıya surre-lerinin eksik

---

[148] BA, *MD 43*, 79/161. Ali Bey'in ölümü üzerine 12 Şubat 1580 tarihinde Mısır beylerbeyine yazılan hükümle yerine daha önce de hac emîrliği yapan Mustafa Bey'in tayin edildiği bildirilmişse de bu atama gerçekleşmemiş olmalı ki, Şam hac emîri Kansu, Hurrem Bey'in geçen hacdaki hizmetlerindeki başarısına atfen bu yıl da Mısır hac emîri olarak atanmasını teklif etmiştir. Bkz. BA, *MD 39*, 162/354.

[149] Mısır'dan Akabe yoluyla gelen kafile önceleri sahildeki Elvecih mevkiine gelince doğuya dönerek el Ulâ'nın bir merhale kuzeyindeki Medayin-i Salih'e gelip Şam kafilesi ile birleşirdi. İki kafile tam olarak Mescid-i Ayşe mevkiinde karşılaşırlardı. Bir merhale güneyde Mekke emîri tarafından karşılanır ve onun himayesine girerlerdi. Ancak kafilelerin muhafaza hizmeti yine hac emirlerine aitti. Daha sonraları Mısır kafilesi Elvecih'den doğuya dönmeden sahili takiben güneye inmiş Yenbü'l-Bahr'ın güneyindeki Râbiğ mevkiinden iki günde Medine'ye gelmişlerdir. Bkz. Uzunçarşılı, *Mekke-i Mükerreme Emîrleri*, s. 58-59.

davranışının asayişsizliğe yol açabileceği endişesi dile getirilerek Mısır hac emîrlerinin bu konuda uyarılmaları istenmiştir[145]. Mısır ve Şam hac emîrlerine yazılan hükümlerle de Mısır, Şam ve Yemen'den gelen kafilelerin önlerindeki mahmillerin birbirinin önüne geçmeden aynı hizada bulunup kafilelerin de bu mahmillerin arkasına dizilerek Arafat dağından ayrılması isteniyordu[146]. Burada dikkat çekici husus Yemen'den gelen hac kafilesinin bir hac emîri olmamasına rağmen mahmillerinin bulunmasıdır. Bu açıdan bakıldığında mahmillerin sadece dini ve siyasi bir manasından öte resmi hac kafilelerinin bir simgesi olduğu da ortaya çıkmaktadır.

1578 yılı haccında Arafat'ta yapılan vakfede Şam ve Mısır mahmilleri imama yakın yerde durmuşlar, Arafat'tan ayrılma esnasında Mısır hac emîri Mehmed önden hareket etmek istemiş bu duruma razı olmayan Şam hacıları ile yine kavga çıkmış ve iki taraftan da birer kişi ölmüş birçok kişi yaralanmıştır. Mekke şerifi bu durumun artık bir düzene sokulması gerektiğini merkeze bildirmiş ve merkezi yönetim Mısır ile Şam mahmillerinin Arafat'tan aynı anda birlikte ve aynı yollardan ayrılması usulünü terk etmiştir. Yeni getirilen düzene göre Arafat'taki mahmiller hatibin sesinin işitildiği bir uzaklıkta ayrı ayrı yerlerde duracaklar, vakfe bitip Arafat'tan ayrılma zamanı geldiğinde ayrı yollardan terk edeceklerdir. Dar yerlerde önde olan mahmilin ve dolayısıyla arkasından gelen kafilenin geçişine izin verilecektir. Bu durum Şam ve Mısır beylerbeylerine yazılan 17 Ağustos 1578 tarihli hükümlerle bildirilmiş ve önlerindeki hac mevsiminde kafile reisliği yapacak hac emîrlerini bu yolda verilen emir çerçevesinde hareket etmeleri konusunda tembih etmeleri istenmiştir[147].

Mısır ve Şam kafileleri ve dolayısıyla hac emîrleri arasındaki bu husûmetin giderilmesi konusunda merkezi yönetimin birbirleri ile iyi geçinebilecek kişileri bu görevlere atama konusunda bazı uygulamalar yaptığına rastlanmaktadır. 1580 yılı hac emîri olarak atanan Kudüs beyi Ali Bey, görevini tamamlayamadan önce ölmüş ve yerine Mısır kâşiflerinden Hurrem Bey tayin edilmişti. 1580-1581 yılı Mısır hac emîri ataması yapılmadan önce Şam hac

---

145 BA, *MD 33*, 25/50.

146 BA, *MD 33*, 79/160, 80/161.

147 BA, *MD 35*, 155/395.

dönemi uygulamalarına bakılacak olursa Arafat'tan ayrılma önceliği Kahire mahmilinde idi. Arafat'taki vakfe sırasında ve sonrasında bu öncelik hac emirleri ve kafileler arasında ciddi bir sorun olarak karşımıza çıkmaktadır. 1559 yılındaki hac merasiminde Mısır hac emiri olan kâşiflerden ismi belirtilmeyen kişinin Arafat Dağı'nda Şam hac emîri ile yaptığı mücadele azl edilmesine sebep olmuş ve merkezi yönetimin bu görevi Mısır kökenli olmayan Osmanlı ümerasından birine tevcih etme arayışına girmesine yol açmıştır[142]. Şam ve Mısır mahmillerinin Arafat'tan önce ayrılması konusundaki kavgayı merkezi yönetim iki mahmilin 16. yüzyılın ortalarından sonra Arafat'tan aynı anda birlikte çıkmaları şeklinde bir çözüme kavuşturmayı düşünmüş ve bu düşünceyi uygulamaya koymuştur. İki kafile arasında Arafat'tan öncelikle çıkma konusu ve bu sorunun çözülmemesi her iki kafilenin birbirlerine karşı ön yargı ile yaklaşmasına sebep olmuştur. Bu çatışmanın farkında olan merkezî yönetim hac mevsimi yaklaştığında Mısır ve Şam hac emîrlerine gönderdiği hükümlerle, idareleri altındaki hac kafilelerini diğer kafile ile kavga ettirmeden götürüp getirmelerini tembih ediyordu[143]. 1571 yılında Şam ve Mısır mahmillerinin, Arafat'tan çıkışı sırasında Mısır hac emîrinin *emre mugayir* olarak önceden çıkması sebebiyle iki kafile birbirine karışmış ve bu kargaşada çok şiddetli bir kavga yaşanmış olmalı ki, Mısır hac emîrinin kafası Şam yeniçerileri yayabaşılarından Ferhad tarafından yaralanmıştır[144].

Mısır kafilesi biraz da mahmilin Arafat'taki önceliği konusunda Memlüklerdan beri devam eden bir geleneğin kendilerine tanımış olduğunu düşündükleri hakla Arafat'tan aynı anda ayrılma konusunda pek de itaatkâr davranmış gözükmemektedirler. 1577 yılındaki hac merasiminde Mısır hac emîrinin komutasındaki kafile mahmili öne sürerek Arafat'tan daha erken ayrılmıştır. Mısır beylerbeyine yazılan bir hükümle, Mısır hac emîrinin bu

---

lastı. Mısır mahmilî Şam mahmilinden daha genişti. Bkz. Uzunçarşılı, İsmail Hakkı Uzunçarşılı, *Mekke-i Mükerreme Emîrleri*, Ankara 1984, s.. 57

142 BA, *MD 3*, 332/968.

143 21 Şubat 1570 tarihinde Mısır hac emîrine yazılan bir hükümle, hacıların seyahatini Şam kafilesi ile kavga ettirmeden tamamlamaya gayret etmesi, kendi hallerinde olmayıp fesad üzre olanları ise cezalandırması isteniyordu. Bkz. BA, *MD 9*, 1/3.

144 BA, *MD 14*, 812/1179, 813/1180.

şta bulunanları ise tutuklayıp fermân gereğince yargılayıp cezalandırması isteniyordu[139].

b- Mekke-i Mükerreme Emirleri İle Yetki Kargaşası

Hac emîrlerinden kaynaklanan ve sorun yaratan bir diğer konu ise Mekke'deki idarî tutumlarıdır. Devlet hac emîrlerinin hacı adaylarının yolculuklarını güvenli ve sıkıntı çekmeden yapmalarını sağlamayı, Mekke'ye geldikten sonra da hac ibadetlerini usulüne uygun bir şekilde yapmalarına yardımcı olmalarını, hacıların problemleri var ise onları çözme yolunda çaba göstermelerini istiyordu. Hac emîrlerinin haccın ifasından sonra Mekke'de fazla beklemeden kafilesini toplayıp yine güven ve huzur içerisinde hacıları Kahire'ye geri götürmesi gerekiyordu. Hiçbir hac emîri Mekke'ye geldikten sonra Mekke halkına hükmetme gibi bir hakka sahip değildi. Merkezi yönetim Mayıs 1552'de Mısır hac emîri olarak atadığı İbrahim Bey'e şunları öğütlüyordu: Mekke-i Muazzama'nın beyi şerîfdir. Mekke'ye vardıktan sonra Mekke ahalisine hac emîrinin hükümet etmesi ve şerifi hükümetten men etmek caiz değildir. Hac emîri sadece hacıların beyidir. Hac emîri sadece hacıların meselelerinde hükmetme hakkına sahiptir[140].

c- Şam Hac Emirleri ile Anlaşmazlıkları

Mısır ve Şam hac emîrleri arasında görev, yetki ve hac ibadeti sırasındaki öncelikler konusunda bazı problemler yaşanıyordu. Anlaşmazlıkların temel sebebi mahmil-i şeriflerin[141] Arafat'tan ayrılması sorunuydu. Memlük

---

139 BA, *MD 89*, hüküm no: 70.

140 TSMA, Koğuşlar 888, vr. 229/a, hüküm no: 982.

141 Müslüman hükümdarların istiklâllerini kabul ettirmek ve hac merasiminde kendilerine bir şeref mevkii sağlamak maksadıyla hac emîrleri vasıtasıyla Kâbe'ye gönderdikleri içi boş süslü mahfeye mahmil (mahmel) denilmektedir. Fr. Buhl, "Mahmel", *İA*, c. 7, s. 151. Makrizî'ye göre Kâbe'ye mahmil gönderme adeti Memlük sultanı Baybars tarafından 1271-1272 (H. 670) senesinde ihdas edilmiştir. Ancak bu adetin daha eski devirlerden kaldığı dini ve siyasi bir mana ifade ettiği de ifade edilmektedir. Memlûk uygulamasında Arafat, vakfe esnasında bir mahmil yarışına sahne olmuş buraya mahmil gönderen devletlerin siyasi önem ve kuvvetlerine göre bir sıralama yapılmıştır. 1321 yılında hacda Yemen, Irak ve Mısır'dan olmak üzere üç mahmil bulunuyordu. Bunlar Arafat'da önde Mısır ortada Irak en geride Yemen mahmili olarak sıralanmışlardı. Zkr. Ayaz, s. 35, 42. Osmanlı döneminde Şam ve Mısır mahmilleri aynı şekilde olmakla birlikte, Mısır mahmilinin zemini kırmızı, Şam mahmilinin zemini ise koyu yeşil at-

1584 yılı Mısır hac emîrliği görevinin Mısır muhafazasında olan vezir İbrahim Paşa'nın arzı ile Mısır tüccarlarının meliki olan Hoca Mehmed'e[135] ve 1586 yılında Mısır hac emîrliğinin beş yıl süreyle Mısır mukataalarını iltizama almak şartıyla Ömer Bey'e verilmesi ve Ömer Beyi'in de her yıl hac bütçesi için Mısır bütçesinden ayrılan 10.000 altını kendisinin karşılayıp bu meblağı İstanbul'a göndereceğini taahhüt etmesi[136] Osmanlı yönetiminin hac emîrlerinin ticaret yapmamaları konusunda getirdiği yasaklamayı ne ölçüde uygulanabilir atamalarla desteklediğini göstermesi bakımından düşündürücüdür.

Merkezi otoritenin bu konuda hac emîrlerine sıkça verdikleri direktif, öncelikle hacılar ve fukara için gerekli olan peksimet ve diğer eşyayı gemilere yükletmeleri konusunda hassasiyet göstermeleri idi[137].

Hac emîrlerinin yanı sıra kafilede muhafaza hizmeti gören askerlerin de ticaretle meşgul oldukları görülmektedir. Kafiledeki askerler kendi develerine normal eşyalarının dışında Mısır'dan aldıkları birtakım ticari malları yüklüyorlardı. Haddinden fazla yüklenen develer birkaç gün sonra güçsüz kaldıkları için, bu kez devletçe fakir hacılara tahsis edilen develer ile su taşıyan develeri zorla alıp mallarını taşıttıkları için fakir hacıların yaya olarak yolculuğu sürdürmelerine sebep olmuşlar ve bir kısmı yolda helak olmuştur. Bu sebeple Hac emîrlerine gönderilen hükümlerle bu hususa dikkat edip kul taifesinin Mısır'dan ticaret maksatlı mal alıp götürmemesi ve sadece kendi ihtiyaçları için gerekli olan eşyayı götürmeleri istenmiştir[138].

Kafiledeki askerler ticaret maksadıyla urbana tüfek de satıyorlardı. Mısır hac emîri Rıdvan Bey'e gönderilen 11 Ekim 1642 tarihli bir emirle, hacılar ile giden yeniçeri, sipah ve Mısır kulunun bundan böyle urbana tüfek satmamaları, bu durumu bir kez daha kendilerine sıkıca tembih etmesi, aksi davranı-

---

[135] BA, *MD 52*, 297/793, 297/794.

[136] BA, *MD 61*, 26/74.

[137] 14 Mart 1571 tarihinde vezîr Sinan Paşa'ya yazılan bir hükümle, Mısır'dan giden hacılara verilecek peksimetin bir kısmının Süveyş'deki gemilere öncelikli olarak yükletilmesi, hac emîrine ait özel eşyalar ve mallar ile tüccarlara ait ticarî mallara öncelik verilmemesi isteniyordu. Bkz. BA, *MD 12*, 351/710.

[138] BA, *MD 5*, 258/944 (9 Şubat 1566) , BA, *MD 29*, 6/12 (9 Aralık 1576).

için 5 para verilmiş, bu da yetmemiş gibi Cidde'de eksik kile ile zahire yükletip Mekke'de tam kile isteyip devecileri rencide etmiş hatta develerini veya paralarını alarak cezalandırmışlardır. Mekke'ye varan Mısır hac emîri, Sultan Kayıtbay tarafından yaptırılan medreseye yerleşip, mahmil-i şerîfi ve diğer eşyayı burada muhafaza edip[133] işleri buradan idare ediyordu. Medresenin özelliği çarşı içinde olmasıdır. Bu sebeple pazarda da birtakım usulsüz uygulamalar yaptıklarından şikâyet edilmektedir. Mısır hac emîrleri kendileri geldikten sonra orada zahire satılmasını yasaklamışlar ve sadece kendi getirdikleri zahireyi kendilerinin belirledikleri fiyatlarla satmaya başlamışlardır. Koydukları kurallara uymayan tüccarların kimisini haps etmişler kimisini de zincire vurmuşlardır. Tüccarların işlerinden el çektirilmesi doğal olarak Mekke'de kıtlık çekilmesine sebep olmuştur. Hac emîrleri o kadar ileri gitmişlerdir ki devlete ait pazar vergilerini bile kendileri toplamışlardır. İşte bütün bu olumsuz davranışlar sebebiyle, Osmanlı merkezî yönetimi 1552 yılı Mısır hac emîri atamasında, yerel beyler uygulamasını terk ettiğini ve Osmanlı ümerasından güvenilir sancak beylerinden birisini hac emîri olarak atama uygulamasını başlattığını açıklamıştır. Bu sebeple Mekke kadısı Hasan'a gönderilen 26 Mayıs 1552 tarihli hükümde de bu durumlar izah edilmiş ve kendisinin Mekke-i Mükerreme kadısı olarak atandığı belirtilerek hac emîrlerinin bu tür davranışlar içerisine girebileceklerini göz ardı etmeyerek hac emîrlerini daima takip etmesini ve ticaret yapmalarının kesinlikle yasak olduğu belirtilerek aksi uygulamaları olursa men edip durumu merkeze bildirmesi istenmiştir. Osmanlı yönetimi mübarek topraklarda gerek hac ibadetini yapmak için bulunanlar veya oranın daimi ikamet sahiplerinin huzur ve refahına önem verdiklerini bir ferdin bile rahatsızlık duymaması gerektiğinin de altını ayrıca çiziyorlardı[134].

---

[133] Mısır hac emîrleri mahmil-i şerîfi ve yanlarındaki diğer eşyayı Kâbe'deki Kayıtbay medresesine koyup orada muhafaza ediyorlardı. 1578 yılında medreseye başkalarının iskân edilmesi sebebiyle Mısır hac emîri merkeze bir mektup göndererek, Mısır hac emîrlerinin buraya yerleşerek mahmil-i şerîf ve diğer eşyayı burada muhafaza etmeleri adet iken başkaları tarafından medreseye başkalarının iskân edilmeleri sebebiyle sıkıntı çektikleri belirtilmiştir. Bunun üzerine Mekke-i Mükerreme kadısına gönderilen 29 Eylül 1578 tarihli bir hükümle, medresenin Mısır haclarının ikamesi için boş bulundurması istenmiştir. Bkz. BA, *MD 35*, 286/726.

[134] TSMA, *Koğuşlar 888*, vr. 249/b, hüküm no: 1059.

bir bakıma hac yolculuğunun resmen başladığını, hac emîrlerinin kendilerine teslim edilen hazineyi eksiksiz aldıklarını, hac kafilesindeki görevlilerin ücretlerini yıllık olarak aldıklarını ve bu durumun resmen tescil edilmesi idi. Dönüş töreninde de gidişte alınan yetki ve sorumlulukların devri ve yapılan masrafların hesabının verilmesi işi yine resmen tamamlanmış oluyordu.

6- Sorunlar ve Çözümler

Hac yolculuğu ve Mekke'deki çeşitli dinsel törenlerde, hac emîrlerinin bizzat kendilerinden veya diğer etkenlerden kaynaklanan bazı sorunlar yaşanmıştır. Aslında hac yolculuğunda her dönemde yaşanan en önemli problem hac kafilelerine saldıran eşkıyalar idi. Kafilelerin güzergâhları üzerinde bulunan kabilelerin saldırıları veya hac yolculuğu sırasında karşılaşılan sorunların çeşitli yönleriyle incelenmesi hem burada anlatılamayacak kadar kapsamlı ve geniş hem de bu araştırmanın hedefi değildir. Dolayısıyla biz bu kısımda hac emîrlerinin dahli, bilgisi ve dolaylı olarak kendileri ile bağlantılı konulardan kaynaklanan sorunlara dikkat çekmeye çalışacağız.

a- Tüccar Hac Emîrleri ve Kafile Askerleri Sorunu

Osmanlı merkezî yönetiminin hac emîrleri ilgili yaşadıkları problemlerden birisi hac emirlerinin ticaret yapmalarıdır. Emîrlerin ticaretle ilgilenmeleri hem onların asli görevlerini layıkıyla yerine getirmeleri konusunda bir zaafiyet doğurmuş, hem de diğer tüccarların faaliyetlerini aksatarak Mekke ve Medine'de bazı malların ve özellikle de zahire sıkıntısının çekilmesine sebep olmuştur.

1552 yılında Mısır hac emîri olarak tayin edilen İbrahim Bey'le ilgili yapılan yazışmalarda bu atamanın gerçekleştiği tarihin öncesinde yaşananlardan bahsedilmektedir. Bu yıllarda Mısır hac emîrleri Süveyş limanına ve oradaki iskelelere taşıttıkları kişisel zahireyi buradaki gemilere öncelikli olarak yükletmişler diğer tüccarların eşyası uzun süre iskelelerde kalmıştır. Bu durum tüccarların bu işten vazgeçmesine ve onların kutsal topraklara götürecekleri her türlü malın sıkıntısının çekilmesine sebep olmuştur. Hac emîrlerinin Kızıldeniz üzerinden Cidde limanına getirdikleri mallarını bu kez rayicinden düşük bir bedelle Mekke'ye taşıttıkları görülmektedir. 1 deve yükünün Cidde'den Mekke'ye taşıma bedeli o yıllarda 20 para iken, devecilere her yük

thüdasına teslim edilir ve kethüda tarafından kisve nâzırına teslim edilmek ve onun tarafından muhafaza edilmek üzere Bâb-ı Vezir'e (Vezir Kapısı)'na götürülürdü. Mahmil kale kapısından sığmadığı için orada besatları çıkarılıp öylece kisve nazırına teslim edilirdi. Mahmil-i şerîf Yusuf Köşkü'nde gelecek seneye kadar muhafaza edilirdi. Mahmil devesi ise Rif şehrine götürülüp gelecek seneye kadar orada beslenirdi[131].

Mahmili teslim alan paşa kethüdası daha sonra paşanın çadırına gelirdi. Paşa burada hac emîrine *berhudar ol, padişahın ekmeği helal olsun* diye dua eder ve sırmalı iki hilat daha giydirirdi. Sonra yetmiş kişi olan ocak ağalarına hilat giydirilir ve tören tamamlanırdı. Herkes çekildikten ve dağıldıktan sonra hac emîri Mısır beylerbeyi ile Mekke, Medine ve Yemen ahvali özellikle de şerîfler hakkında konuşurlar hangilerinin daha vefalı olduğu konusunda hac emîri izlenimlerini aktarırdı. Hac emîri bu arada şerîflerin mektuplarını da Mısır beylerbeyine teslim ederdi. Daha sonra defterdar ve ruznameci vasıtasıyla Hac emîrinin hac masraflarının muhasebesi görülürdü. Hesaplar incelenip sicile kaydedildikten sonra hac emîri alay ile evine götürülür ve vazife bütün aşamaları ile tamamlanmış olurdu[132].

Gidiş ve dönüş Kahire'deki Kara Meydan'da başlayıp yine orada bitiyordu. Hac emîri mahmil-i şerifi ve hac bütçesini burada teslim alıyor ve yolculuğun muhasebesini yine burada görüyordu. Kara Meydan'daki paşa çadırı bir anlamda hac emîrliği görevinin başladığı ve bittiği yer olarak nitelendirilebilir.

Bu törenlerde dikkat çeken husus Mısır paşalarının çeşitli kereler padişahın vekili oldukları konusuna yaptıkları vurgulardır. Bu durum Mısır'ın idarecileri ve Osmanlı idari sistemi içerisindeki konumundan dolayı Osmanlı merkezi otoritesinin dikkat ve denetiminden olmadığının altının çizilmesi olarak da nitelendirilebilir. Mısır valileri önceden Osmanlı merkezi otoritesince atanmış ve hazırlıklarını kendisinin bilgisi dahilinde tamamlamış ve mutlaka çeşitli konularda hac yolculuğu için istişarede bulunduğu hac emîrine Kara Meydan'daki törende sembolik bir yetki veriyordu. Bu törenler

---

[131] Evliyâ Çelebi, s. 237.

[132] Evliyâ Çelebi, s. 237-238.

verilirdi. Hac emîri ertesi sabah Birke'ye geçer ve orada konaklardı. Paşa kethüdası ve Mısır divanı üyeleri Hac emîrinin Birke'deki çadırına gider ve onu ziyaret ederlerdi. Hac emîri burada kaldığı gece kendisini karşılamaya gelen Kahire'nin ileri gelenlerine, idarecilerine ve askerlerine bir ziyafet verir. Bu ziyafet bir şölen havasında geçer, şenlikler yapılır, askerler tüfek ve toplarını ateşler ve havai fişek gösterileri[129] düzenlenirdi. Hacılar o geceyi Birke'de geçirir ve ertesi gün sabah yani Safer ayının altıncı günü hacı kafilesi Kahire'ye hareket eder Bâb-ı Nasır'a yakın bir yere gelince Mısır Beylerbeyi[*] alayları ile kafileyi burada karşılardı. Kafile görününce atını dörtnala ileri süren paşa mahmil-i şerîfe yaklaşınca atından iner ve 40-50 adım koşar adımlarla ilerleyerek mahmil-i şerifin eteğini öperdi. Hac emîri de atından inip paşanın ayağına yüz sürerdi. Paşa hac kafilesini emin ve salim götürüp getirdiği için hac emîrine hilat giydirirdi. Kendisi Adiliye'de kalır, hac emîri Bâb-ı Nasır'dan şehre girer ve o geceyi Canbulâdiyye Camii'nde geçirirdi. Bütün Mısır halkı Canbulâdiyye Camii'nde mahmil-i şerifi ziyaret eder, geceleyin ise Kahire'deki önemli dinî şahsiyetler, şeyhler ve halk camide toplanarak dualar okurlardı. Hac emîri burada ulemaya 1000 kuruş dağıtırdı[130].

Saferin yedinci günü halkın büyük bir kısmı sokaklara dökülerek hac alayını karşılamaya çıkardı. Bütün imam, hatip ve şeyhler hacıları karşılamaya çıkmayı bir farz gibi görüyorlardı. Esas resmi dönüş töreni bugün geçekleşirdi.

Bâb-ı Nasır'den önde mahmil-i şerif arkada hac emiri mehterhanesini çaldırarak diğer karşılama alayı mensupları ve görevlileri ile halk huzurundan geçip gidişte olduğu gibi Kara Meydan'a gelerek paşanın çadırı önünde dururlardı. Paşa da bu sırada sarayından inip meydandaki makamına gelmiş olurdu. Hac emîri yer öper ve mahmil-i şerîfi paşaya teslim ederdi. O da Allah'ın gölgesinin (Padişahın) vekili olduğundan gidişte olduğu gibi üç kere mahmil-i şerifi meydanda dolaştırırdı. Mahmil-i şerîf daha sonra Paşa ke-

---

[129] Divan-ı Hümâyûn'dan 28 Şubat 1570 tarihinde Mısır ve Şam hac emîrlerine yazılan bir hükümle, hacca gidenlerin çok sayıda havai fişek (ateş işi fişek) aldıkları ve bunları şenlik için yaktıklarının daha önceden bilindiğinden bahisle, bu işi yasaklamaları istenmektedir. Bkz. BA, *MD 9*, 22/58.

[*] Evliya Çelebi karşılama törenini anlattığı yıl Mısır beylerbeyi olarak Abdurrahman Paşa adını zikretmeketdir.

[130] Evliyâ Çelebi, s. 235-238.

Mısır kafilesi Kahire'den ayrılmadan önce Kara Meydan'da bir tören yapılırdı. Bu tören sırasında önce Mısır beylerbeyi hac emîrini burada kurulan çadıra huzuruna çağırarak hac kafilesi bütçesi ve gönderilecek surreyi tam olarak teslim alıp almadığını sorarak, tamamen teslim aldığına dair cevabının üzerine bu durumu kadı vasıtasıyla sicile kaydettirerek durumu resmileştirirdi. Sonra paşa hacca memur bütün serdar ve çavuşların ihtiyaç maddelerini, birer sene peşin ulufelerini tam olarak alıp almadıklarını kendilerine üç kere sorarak askerlerin paralarını eksiksiz olarak aldıklarını tasdik etmeleriyle bu durumu da sicile kaydettirirdi. Daha sonra hac kafilesinde olanlardan 210 kişiye hilat giydirilirdi. Bu işlemlerden sonra mahmilin hac emîrine teslimine geçilirdi. Önce Mısır beylerbeyi olan paşa mahmil devesinin yanına gidip mahmile yüzünü sürer ve devenin gümüş zincirini tutarak meydanda birkaç kez dolaştırırdı. Bütün beyler de yalınayak paşaya refakat ederlerdi. Paşa mahmili dolaştırdıktan sonra hac emirine hitaben: *Ben hâdimülü'l-haremeyn şerifeyn olan Al-i Osman padişahın vekili ve kuluyum. Vekâletim dolayısıyla sana mahmel-i şerifi teslim ettim. Bütün gayretini sarf edip İslam hacılarını selametle Allah'a ısmarladım. Mahmel-i şerifi aldın mı?* der. Hac emîri de *aldım* diyerek devenin gümüş zincirini tutardı. Mısır mahmilinin hac emîrine teslim edilmesi durumu sicile kaydolurdu. Daha sonra paşa çadırına döner, dualar okunur ve hac emîri Hicaz yoluna düşerdi[127].

f-Dönüş Törenleri ve Hac Emîrleri

Zilhicce ayının ortalarında hac ibadetini tamamlayan hacılar planlanan çerçevede geri dönüş yolculuklarını tamamlarlardı. Hac'dan dönüşte de gidişte olduğu gibi bazı törenler yapılmaktaydı. Evliya Çelebi'nin anlattıklarına göre, dönüş sırasındaki törenler şöyle gerçekleşiyordu:

Mısır kafilesi Safer'in dördüncü günü Kahire'ye yaklaşır ve Dâr-ı Hamra[128] denilen menzilde dururdu. Kafilenin ve hac emîrinin Mısır mahmili ile bu mevkiye geldiği Bürke'de bekleyen Mısır beylerbeyinin kethüdasına haber

---

[127] Evliyâ Çelebi, s. 227-228.

[128] Kahire'den sonraki ikinci konaktır. Kahire'ye uzaklığı 18 saat olarak kabul edilmektedir. Dâr-ı Hamra'dan sonra 12 saatlik bir yürüyüş ile Birke menziline, 6 saatlik bir yürüyüş ile de Kahire'ye varılırdı. Bkz. Sak-Çetin, s. 212.

merkezlerden ayrılmadan önce ve döndüklerinde çeşitli törenler yapılırdı. Bu törenlere halk ve devlet görevlileri büyük bir katılımla iştirak ediyorlardı. Törenlerde Mısır ve Şam paşaları devletin temsilcisi sıfatıyla hac emîrlerine bir yetki devredip aynı zamanda sorumluluk veriyorlardı. Bu sebeple gidiş ve dönüş törenlerinin iki temel şahsiyeti de Mısır paşası ve Mısır hac emîri oluyordu. Kafilelerin gidiş ve dönüş törenlerini 1672 yılında Kahire'ye giden ve 1682 yılında ölünceye dek orada kalan Evliya Çelebi teferruatlı bir şekilde anlatmaktadır. Evliya Çelebi'den önce 1615 yılında Kahire'de bulunan Polonyalı Simeon da sadece gidiş törenlerine tanık olmuş ve gözlemlerini aktarmıştır. Hacca gidiş ve dönüş törenlerinde de yine hac emîrlerini doğrudan ilgilendiren konulara yer vereceğiz.

i- Gidiş Törenleri ve Mısır Hac Emîrleri

1615 yılında Mısır'a uğrayan Polonyalı Simeon seyahatnâmesinde, önce Hac emîri tarafından Kâbe'ye götürülecek örtü hakkında bilgiler verir.

Simeon, Kâbe'ye gidecek örtüyü 200 kadının işlediğini, örtüde inci ile diğer harçlar hariç olmak üzere 200-300 miskal sırma kullanıldığını ifade eder. Daha sonraki gelişmeler hakkında ise özetle şu bilgileri aktarır:

Kâbe örtüsü hazırlandıktan sonra merasimle Yeşil Mescid'e konur ve gidişine kadar orada kalırdı. İki hafta sonra onu taşıyacak olan iyi cinsten, sırtları kumaşlar boyunları da tafta ile örtülü 10 deve ve ayrıca diğer birçok deve ve atlar süslenerek hazırlanırdı. Hususi bir ağa veya paşa (hac emîri) örtüyü götürmek için bu işe memur olur. Bu, çok şerefli bir vazife olduğundan tayin edilen zata beylik veya paşalık payesi verilir. Ağa merasimle aldığı örtüyü hazırlanan 10 devenin üzerine koyar. Alayı teşkil eden askerler sefere çıkan ordu gibi teçhiz edilir. Bütün halk sokaklara dökülür. Fakir hacı adayları da örtü ile birlikte Mekke'ye götürülür. Örtüyü götüren hacı kafilesi kutsuz hacı telakki edilmemek için yolda muhakkak Kudüs'e uğrarlar. Örtü iki hafta Kudüs'te kaldıktan sonra Mekke'ye götürülürdü[126].

Evliya Çelebi'nin gözlemlerine göre hac kafilesinin Kahire'den ayrılması sırasında yapılan ve hac emîri ile bağlantılı törenler hakkında şunlar söylenebilir:

---

[126] Polonyalı Simeon, s. 115-116.

olmalı ki 1566 yılı hac emîri bu konuda ciddi bir uyarı almıştı. Bu yılki hac emîrine gönderilen bir hükümde kendisinden önceki ve kendisinin, fakir hacıların katarların en önünde gitmesi gerekirken onları gerilere attıkları, hatta çoğunun develerden indirilip onların yerine zenginlerin bindirildiği ve tüccar mallarının yüklenildiğinin işitildiği belirtilerek bu filleri yapmaması konusunda sert bir şekilde uyarılmıştır[121].

1621 tarihli anonim bir seyahatnâmeye göre, hac kervanları büyük bir düzen içerisinde yol alıyorlardı. Kafile, ortada dört sıra hacılar ve diğer iki yanda askerler olmak üzere altı sıra halindeydi. Kervan yola çıktıktan sonra durup yolcu alınmazdı. Çünkü kervan büyük olduğundan yolcu almak için bir kısmı durduğunda diğer kısmının haberi olmaz ve kafile düzeni bozulabilirdi. Kervana rehberlik eden Araplar kervanın önünde hızla gittikleri için onların hızlarına ayak uydurmak lazımdı[122].

Bazı önemli dinî şahsiyetler kendi özel imkânları ile hac yolculuğuna çıkabiliyorlardı. Mesela 1582 yılında hacca gitmek isteyen Şeyh Muhammed el-Bikrî bu isteğini merkeze bildirmiş, bu isteğe binaen Mısır hac emîrine bilgi verilerek adı geçen şeyh ve yakınlarının özel develeri ile kafilenin arkasından gelmelerine müsaade etmesi istenmiştir[123].

Saray mensupları hac kafilesinde iyi bir yer bulma konusunda daha şanslıydılar. Harem-i Hümayân'dan çıkma Belkıs ve Dilfuruz hatunlar 1584 yılında hacca niyet ettiklerinde Şam mahmilinin hemen arkasına yerleştirilmişlerdi[124]. Yine Harem-i Hümayûn'da imamlık yapan Abdülkerim Efendi'nin hac mühimmatının tedariki ve kafiledeki yeri ile ilgili Şam ve Mısır hac emîrlerine ahkâm-ı şerîfeler yazılmıştır[125].

d- Hac Kafilesinin Kahire'den Ayrılışı ve Dönüşü Törenleri ve Hac Emîri

Gerek Kahire'den gerekse Şam'dan hareket eden hacı kafileleri bu

[121] BA, *MD 5*, 258/944.

[122] Aybet, s. 401.

[123] BA, *MD 47*, 179/421.

[124] BA, *MD 52*, 204/531.

[125] BA, *MD 62*, 55/126.

15. yüzyıla kadar Mısır hac kafilesinde belli bir düzen yoktu ve özellikle de dar geçitlerin aşılması sırasında büyük kargaşalar çıkıyordu[116]. Bu sebeple geç Memlûk ve ilk Osmanlı uygulamalarında Mısır hac kafilesinin belli bir düzen içerisinde yolculuğunu yapması konusunda belli kurallar getirildiğini görmekteyiz. Hac emîrleri de bu kurallar çerçevesinde hac kafilesinin düzenini sağlamakla görevli idi.

Geç Memlûk uygulamasında hac emîri Kahire'ye üç konak mesafedeki Acrût'ta kafileye katılırdı[117]. Osmanlı uygulamasında ise hac emîrlerinin Kahire'ye altı saatlik bir mesafede ve Kahire-Mekke yolculuğunun ilk konağı olan Birke'de kafileye katıldığını görüyoruz[118].

Kafile *katar* denilen alt gruplara bölünürdü. Katar sayısı kafilenin büyüklüğüne göre değişirdi. Büyük bir kafilede katar sayısı dokuza kadar ulaşabiliyordu[119].

Kafiledeki korunacak en önemli şey gerek hac emîrinin gerekse Mekke ve Medine'ye gönderilecek hazine idi. Topçular hazinenin yakınında yürürlerdi. Kâbe örtüsü de dikkatle korunacak yüklerin başında geliyordu. Fakir hacı adayları kendilerine devletçe tahsis edilen sahabe develeri ile kılavuz Bedevilerin arkasında katarların önünde yolculuk ederlerdi[120].

Hac emîrinin yolculuk sırasında emniyet tedbirlerinden sonra kafile düzeni ile ilgili belki en önemli sorumluluğu hacı adaylarının kervanın neresinde yolculuk edeceklerini belirlemesi idi. Çünkü zengin hacılar kervanın en önünde veya ortalarında bir yeri almaya çalışırken fakir hacı adaylarının güvenliğin daha az olduğu gerilerde yolculuklarını yapması yönünde talepleri oluyordu. Bu hatırlı kişilerin hac emîrleri nezdinde de etkileri olmuş

---

[116] Faroqhi, s. 36.

[117] Faroqhi bu menzilin Kahire'ye beş konak mesafede olduğunu belirtmektedir. Bkz. Faroqhi, s. 36. Ancak Acrût menzili Kahire'ye üç menzil ötede ve 33 saatlik bir mesafededir. Bkz. Sak-Çetin, s. 212.

[118] İsmail Hakkı Uzunçarşılı, *Mekke-i Mükerreme Emîrleri*, Ankara 1984, s. 59 n.1; Evliya Çelebi hac emîrinin Kahire'deki törenden sonra tuğunu Bürke'ye gönderdiğini ve kendisinin de ertesi gün Birke'ye varıp durduğunu yazar. Bkz. Evliyâ Çelebi, s. 233.

[119] Faroqhi, s. 36.

[120] BA, *MD* 5, 258/944

Mısır kafilesindeki askeri nitelikli görevlileri Evliya Çelebi ayrıntılı olarak anlatmaktadır. Evliya Çelebi'ye göre hac kafilesinde toplam 1000 asker vardır. Bunların yarısı gemi ile yolculuk yapanlarla Cidde'ye gider yarısı hac emîri ile birlikte kara yolculuğuna çıkarlardı. Hac emîrinin alayında cebeci, topçu, deveci, meşaleci ve mehterin olduğundan da bahseder. Aslında bu yedi ocaktan tayin edilen ve yetmiş kişi oldukları için kendilerine yetmişli denilen gruba tabi olanlarla asker mevcudunun 1000'e ulaştığını belirtir. Bu yedi ocakta serdar, kethüda, çavuş, bayraktar, teberdar, odabaşı ve çorbacı vardır[113].

Evliya Çelebi, hac kafilesine Kahire'ye 18 konak mesafedeki Ezlem Kalesi'nde (Kalat-el-Azlem) 300 askerin bir Çerkes beyinin kumandasında, Akabe mevkiinde ise bir keşşâf veya müteferrikanın komutasındaki yine 300 askerin hac kafilesine yardım etmek için kafileye katıldığından bahseder. Ancak bunların yardım bahanesiyle özellikle geceleri hacıların mal ve paralarını çalmaya çalışan kötü niyetli kişiler olduklarını ifade eder[114].

Bütün bu bilgiler, yılların verdiği bir tecrübe ile Mısır hac kafilesinde hacıların ihtiyaçları ve güvenliğini sağlamak maksadıyla askeri, idari, adli ve mali her türlü görevlinin bulunduğu bir teşkilatlanmayı göstermektedir. Bu bağlamda hac kafilelerini sadece hacılar, onlara rehberlik eden Bedeviler, koruma yapan mahdut sayıdaki askerden müteşekkil basitçe teşkilatlanmış bir grup olarak görmemek gerekir.

c- Kafilenin Düzeni ve Hac Emîri

Hac kafilesi yolculuğunu bir düzen içerisinde ve önceden planlanan bir programla yapıyordu. Hacıların kafilenin hangi kısmında bulunacağı, nerelerde konaklanacağı, suyun hangi mahallerden sağlanacağı ve develere ne kadar yük yükleneceğine varıncaya kadar[115] belli bir düzen içerisinde hac yolculuğunun tamamlanmasına çalışılırdı.

---

113 Evliyâ Çelebi, s. 227-233.

114 Evliyâ Çelebi, s. 233; Krş. Faroqhi, s. 47.

115 Şam hac emîri, mahmil-i şerîf kadısı ve yeniçeri ağasına gönderilen 11 Nisan 1593 tarihli bir hükümle, Şam beylerbeyi Halil Paşa'nın işarı üzerine hac kafilesi develerine Şam batmanı ile 120 batmandan fazla yük vurulmaması istenmiştir. Bkz. BA, *MD 69*, 15/26. 1 Şam batmanı 800 dirhemdir. 1 Şam dirhemi=3.086 gr.dır. Bkz. Taşkın, s. 19, 31. Bu durumda 1 Şam batmanı=2,468 kg. yapar. Bu hesaba göre bir deveye yüklenecek azami yük 296 kg.dır.

emîri ile bağlantılı bir görev yaptığı için burada zikretmekte yarar görmekteyiz.

Devletçe hac kafilesindeki fakir hacı adaylarına ve askerlere tahsis edilen sahâbe develerden sorumlu olan ve onların gerçekten fukaraya ve askere tahsisini sağlayan *sahâbe nâzırı* denilen bir görevli de kafile de yer alıyordu[107].

Kafilede askeri niteliği olmayan diğer memurlar; yük ve insan taşıyan deve, at ve katırların temini ve idaresinin yanı sıra, asker ve fakirlerin zahiresi ile yem ve su kaynaklarının temini, dağıtımı ve denetiminden sorumluydular. Kafilede hastalanan hacıları tedavi etmek için bir tabip ve bir cerrah ile bir tercüman da bulunuyordu. Dolayısıyla farklı görev ve sorumluluğu olan çok sayıda idari görevlinin hac kafilesinde olduğunu söyleyebiliriz[108].

Hac kafilesinde yukarıda zikredilen kısmen idari ve mali nitelikli görevlilerin yanı sıra çok sayıda askeri nitelikli olanlar da vardı.

Mısır hacı kafilesinde Mısır kullarından, yeniçerilerden ve sipah bölüklerinden teşekkül edilmiş askerler vardı[109]. Bu askerlerin ateşli silahlarla donanımlı olmalarının yanı sıra kafilede on iki devenin taşıdığı[110] altı top da bulunuyordu[111]. 1621 tarihli bir anonim seyahatnâmede hacca gidenlerin güvenliğinin sağlanması için Osmanlı hükümdarının her kervana veya kafileye 6000 asker verdiği belirtilmişse de bu sayı mübalağalıdır[112].

---

[107] BA, *MD 5*, 258/944;

[108] Hac kafilesindeki görevliler hakkında geniş bilgi için bkz. Münir Atalar, *Osmanlı Devletinde Surre-i Hümâyûn ve Surre Alayları*, Ankara 1991, s. 190-206.

[109] 1642 yılında Mısır hac emîrine yazılan bir hükümdeki bilgilerden Mısır hac kafilesi içinde Mısır'daki yerel askeri gücün yanı sıra yeniçeri ve sipah taifesinden askerlerin de olduğu anlaşılmaktadır. BA, *MD 89*, hüküm no: 70.

[110] Faroqhi, s. 75.

[111] Nuremberg'li Johann Wild'in gözlemlerine göre 1607 yılında Kahire Hac kervanında kervanı korumakla görevli silahlı askerlerin yanında ayrıca 6 top da götürülüyordu. Bkz. Aybet, s. 403; Evliya Çelebi, Kahire'den çıkan bir hac kafilesindeki askerler hakkında bilgi verirken, öncekilerde altı topun olduğunu ancak bu kafilede (1672'den sonraki bir kafile) top olmadığını belirtmektedir. Bu istisnai bir durum olarak değerlendirilebilir. Bkz. Evliyâ Çelebi, s. 233.

[112] Aybet, s. 401.

emîrinin kethüdası kervanla birlikte yolculuğa iştirak eder özellikle de kervanın güvenliğini sağlayan Bedevîlere yapılacak ödemelerden birinci derecede sorumlu tutulurdu[102].

Kafilede hacı adayları arasındaki anlaşmazlıkları çözen ve karara bağlayan bir kadı bulunuyordu[103]. Mısır hac kafilesi kadısına elbette birçok yardımcısı eşlik ediyordu. Hacıların çeşitli konulardaki işlemleri (vasiyet, sözleşme vb.) için herkesçe güvenilen tanıklık yapacak kişilere (şuhudu'l-hâl) ihtiyaç vardı. Bu kişilere mahkeme sırsında ihtiyaç duyulduğunda hazır bulunmaları gerekiyordu. İlk Osmanlı uygulamalarında bu tanıklık işini yapacak kişilerin maaşla kafileye katıldıkları belirtilmektedir[104].

Hac yolunda ölenlerin yanlarında bulunan malları ve paralarının varsa yanlarındaki varislerine, yoksa kanunî varislerine aktarılması gerekiyordu. Hiç varis yoksa bu durumda ölen kişinin varlığı hazineye aktarılıyordu. Ölen kişinin muhallefatı mahmil kadısı tarafından tespit edilip hüccet edildikten sonra beytül'l-mal emînleri tarafından işin takibatı yapılıyordu. Bu iş için de kafilede beytü'l-mal emini ve yardımcıları bulunuyordu[105].

Mısır'dan Mekke ve Medine'ye gönderilen para ve zahirenin toplanması, gönderilmesi ve önceki yıllara ait bakayanın takibatından sorumlu *deşîşe nâzırı* denilen üst düzey bir görevli daha bulunuyordu. Bu görevliler bu parayı vermesi gereken kişilerden toplayıp hac emîrine teslim ediyorlardı. Bulak sahilinde anbarlarda muhafaza ettikleri buğdayı ise develerle Süveyş limanına gönderip oradan gemilerle Mekke ve Medine'ye ulaştırılmasını sağlıyorlardı[106]. Bu kişiler doğrudan kafile ile ilgili olmamakla birlikte, bir ölçüde hac

---

[102] Faroqhi, s. 36-37. Evliya Çelebi de hac emîri kethüdasının varlığına dikkat çekmektedir. Bkz. Evliyâ Çelebi, s. 227.

[103] Şam ve Mısır hac kafilelerindeki kadılara mahmil-i şerîf kadısı deniliyordu. BA, *MD 69*, 15/26 (11 Nisan 1593).

[104] Faroqhi, s. 37.

[105] BA, *MD 43*, 262/489; *MD 46*, 24/46; *MD 62*, 256/580.

[106] Mesela, 1571 yılında deşişe nâzırı olan Mısır ümerasından Mustafa Bey zikredilen yetki ve görevlerle donanmıştır. Zikredilen yıl, her yıl Mekke-i Mükerreme ve Medine-i Münevvere'ye gönderilmesi gereken 9289 altını Mısır hac emîri Murad'a teslim etmiş, 6000 irdeb buğdayı Medine'ye göndermiş, Mekke'ye gönderilecek buğdayı ise Süveyş'e göndermek üzere Bulak'da depolamıştır. Bkz. BA, *MD 12*, 233/487

tespit ettiği düşünülebilir. Gemi ile Mekke'ye varma işi konusunda mesafe kat edilip bu seyahat cazip hale getirilince hacı adayı sayısı artmış olmalıdır. Süveyş Kanalı'nın açılması da kara yolu ile hac seyahatini yapacak insan sayısını azaltmıştır. Ancak kafiledeki hacı sayısının azalması bu müessesenin varlığını etkilememiştir.

Mısır Kafilesi el Cezarî'ye göre 1279 yılında 40.000 hacı idi. 1580 yılından kalma ve bir Portekizli tarafından yazılmış olduğu ileri sürülen anonim bir kaynağa göre Mısır kervanı 50.000 kişidir[98]. 1621 tarihli bir seyahatnameye göre ise, her yıl hacca giden dört kervanın (Kahire, Şam, Zebid, Bağdad) her biri yaklaşık 40.000 kişi idi[99].

Evliya Çelebi, Mısır'ın Osmanlı hakimiyetine girdiği tarihler ile ilgili bilgi verirken Mısır Hac emîrinin her yıl 40.000 hacıya kumanda ettiğini ancak Süveyş Beyi'nin de gemilerle binlerce hacıyı Cidde'ye götürdüğünü ifade eder[100]. Evliya Çelebi kendisinin Mısır'da bulunduğu 1672 yılından sonra Mısır kafilesinde 70.000 hacının olduğunu belirtir[101].

b- Hac Emîrinin Yardımcıları ve Kafiledeki Diğer Görevliler

Hac kafilesinin sevk ve idaresinde hac emîrine bağlı birçok idari, mali ve askeri görevli vardı. Böylesine önemli bir işin iyi organize olmuş bir ekip ile yürütülmesi gerekiyordu. Bu konuda Mısır hac emîrinin birinci derecedeki yardımcısı kethüdası idi. Tecrübeli birisi kethüda olduğu için alınacak önemli kararlarda kendisine danışılması ve fikrinin alınması zorunluydu. Kafilede ikinci derecede sorumlu bir kâtip ve muhtemelen daha çok sayıda kâtip bulunuyordu. Hac emîrinin kethüdası Memlûk uygulamasında da vardı. Hatta Memlûklarda hac emîri kethüdasının fonksiyonu daha da önemliydi. Çünkü Memlûklar bir kişiyi sadece bir kez hac emîri olarak tayin ediyorlardı. Bu uygulama tecrübe kazanmış hac emîrlerinin görev yapmasını engelliyordu. Bu sebeple, kethüdaların ve diğer kâtiplerin kafiledeki rolleri önemli idi. Çünkü idaredeki devamlılığı bir ölçüde onlar sağlıyordu. Hac

---

98 Faroqhi, s. 40.

99 Aybet, s. 401.

100 Evliyâ Çelebi, s. 75.

101 Evliyâ Çelebi, s. 230.

olduğu şeklindedir. Bu meblağa kisvenin yapımı ve taşınması için harcanacak para dahil değilidir. Mevcut bilgiler hac emîrliği bütçesi kadar bir paranın Kâbe'nin örtüsünün yapılması ve taşıtılması işine sarf edildiğini göstermektedir. Aynı rakamın farklı kaynaklarda altın veya akçe olarak farklı ifade edilmesi, çoğu kere yabancı seyyahların para birimini yazarken altın ve gümüş para birimlerini karıştırmalarından kaynaklanmaktadır. Mesela 1621 yılında hac yolculuğu bütçesinin 600.000 altın olarak ifade eden seyyah, altın ve akçeyi karıştırmış olmalıdır. Çünkü devletçe kabul edilen resmi hac kafilesinin bütçesi bu kadar olamazdı.

5- Hac Kafilesi

Hac kafileleri belirlenen merkezlerde toplanır, ilgili hac emîrinin komutasında hac yolculuğuna çıkardı. Kafilenin güvenli, rahat ve huzurlu bir şekilde bu işi tamamlaması aslında bir ölçüde devletin de prestij ve otoritesini simgeliyordu. Bu sebeple merkezi otorite hac emîri ataması da dahil her konuya titizlikle yaklaşıp hac mevsiminin başarılı ve olumsuz bir olay yaşanmadan tamamlanması konusunda tedbirler alıyordu[97].

a- Hac Emîrinin Kumanda Ettiği Kafilesinin Sayısı

Mısır hac kafilesinin sayısı doğal olarak dönemler itibariyle farklılık arz edecektir. Hac zamanının her yıl aynı mevsimde olmaması sebebiyle mevsimlere göre kafile sayısında artış veya azalış olabilir. Kafile sayısı ile ilgili bilgi veren kaynaklar bu durumu pek dikkate almamışlardır. Bölgenin iklim şartlarının ağır kış şartları yaşatmayacağı malumdur. Ancak yollarda su temin etme ile ilgili ciddi sorunlar yaşayan kafilelerin yaz aylarında yapacakları yolculukların meşakkatli olacağı da aşikârdır. Kafilenin sayısının kafileye tahsis edilen bütçe ile de doğru orantılı olarak şekillendiği söylenebilir. Nitekim kafileye devletçe verilecek asker ve deve ile hazırlanacak levazım çok önceden belirleniyordu. Su kaynakları da muhtemelen belli sayıdaki kişilere yetecek derecede idi. Uzun yıllar devam eden ve yerleşmiş bir algılaması olan hac yolu seyahatinin kaç kişi ile emin ve salim olarak yapılabileceğini de bu konuda karar verici durumunda olan yöneticilerin aşağı yukarı

97 Bdour, s. 48.

deve de kendi imkânlarıyla temin ettiğini ancak yine de yetmediğini ve 1500 deve olması durumunda hacıların yolculuklarını daha rahat yapacaklarını söyler[91]. Evliya Çelebi, hac emîrine verilen bütçenin hac yolculuğunun süresi ile ilgili olduğuna dikkat çeker. Bu yolculuğun kendi dönemi için oturaklarıyla beraber 110 gün olduğunu ve Mısır divanından 120.000 altın bağlandığını belirtir[92].

Evliya Çelebi'nin çağdaşı olan Pietro della Vallé'ye göre, Mısır'ın gelirinin dörtte biri olan 600.000 *sequen* Mekke kervanına harcanırdı[93].

Hac emîrlerinin yaptıkları harcamaların yetmemesi durumunda ve ek bir harcama yapılması gerektiğinde veya kervanın nakit parasının bitmesi durumunda ihtiyaç duyulan meblağın hacı adayları ve tüccarlarca ödenmesi gerekiyordu. Özellikle kervanın ticari vergiler (gümrük, bac) ödemesi söz konusu ise bu parayı eskiden beri kervan sahipleri ödüyorlardı. Bazı hallerde ise kafile ile seyahat eden tüccarlardan borç alınırdı[94]. Yolculuk sonrasında hac emîrleri Mekke-i Mükerreme şerifleri, Mekke ve Medine kadıları ve şeyhül'l-haremlerinin referansı ile hac masraflarına bir miktar zam almışlardır. 1584 yılında Mısır ümerasından olup hac emîrliği görevini tamamlayan Mustafa Bey'e 35.000[95], ile yine Mısır ümerasından olan Mehmed Bey'e 1585 yılında 50.000 akçe terakki verilmişti[96]. Bu emîrler, hacıları emin ve salim götürüp getirmekte, yollarda koruyup kollamakta, Haremeyn-i Şerifeyn fukarasının mühimmatlarının tamamlanmasında ve sair hizmetlerde diğer hac emîrlerine nazaran daha iyi hizmet ettikleri konusunda yukarıda zikrettiğimiz ilgili kişilerin merkeze yazdıkları mektuplar neticesinde bu zamları alabilmişlerdir.

Bütün bu bilgilerden çıkarılan sonuç, devletçe belirlenen hac bütçesinin 14-18 kese akçe arasında olduğu bunun altın olarak değerinin ise 10.000 altın

---

91 Evliyâ Çelebi, s. 227.

92 Evliyâ Çelebi, s. 232.

93 Pietro della Valé, *Voyage*, Paris, 1670, s. 219 (zikreden: Hrand D. Andreasyan, *Polonyalı Simeon Seyahatnâmesi*, s. 115, not. 13).

94 BA, *MD 28*, 96/225; *MD 40*, 48/103; Faroqhi, s. 51.

95 BA, *MD 50*, 18/74.

96 BA, *MD 50*, 51/237.

katmak lazımdır. Mısır bütçesinden 1596-1615 yılları arasında Bedevilere 5100-5800 altın civarında surre denilen bir bağış yapılıyordu[85]. 30.000-40.000 civarında bir hacı adayından oluşan Kahire kafilesinin gidiş-dönüş bütçesi kişilerin bireysel harcamaları dahil 12.500.000 para (yaklaşık 37.500.000 akçe=312.500 altın)lık bir meblağa erişiyordu[86]. Bu rakam elbette ki hac güzergâhı üzerindeki şehirlerin ve hac kafilelerinin ihtiyaçlarını temin eden unsurların iştahını kabartıyor ve ciddi bir sektör ve istihdam yaratıyordu. Şam kafilesinin hac emîrliği bütçesi ise 1583 yılında 50.000 altın idi[87].

1615 yılında Mısır'a giden Polanyalı Simeon, Mısır'dan Kâbe'ye gidecek Mekke örtüsü için toplam 100.000 altın harcandığını bunun 40.000-50.000 altınlık kısmının Kâbe örtüsü için sarf edildiğini geri kalan yarısının ise yolculuğa harcandığını söyler ki[88], bu durumda Mısır hac emîrine hac kafilesi masrafları için yaklaşık 50.000 altın veriliyordu.

1621 tarihli bir seyahatnâmeye göre hacıların ve askerin iaşesiyle Kâbe örtüsü için toplam gider her yıl 600.000 fındık altın idi. Bu masraflar Mısır hazinesinden karşılanırdı[89]. 1641-1642 (H. 1051)'de Mısır saliyanesinin 600.000 akçelik kısmının hac emîrliği yapan Rıdvan Bey'in tasarrufunda olduğu, daha önceki hac emîrlerinden Veli Bey'in de aynı miktarda bir saliyane tasarruf ettiği Osmanlı arşiv kayıtlarından tespit edilmektedir[90].

Evliya Çelebi'ye göre, 1672'de Hac masrafları 36 kese akçedir. 40 kese akçenin de önceden belirlenmiş köylerden geldiğini söyler. Ayrıca Mısır hac emîrinin 12 kese akçe saliyanesi olduğunu belirtir ki esas hac bütçesi bu olmalıdır. 1 Mısır kesesinin 50.000 akçe olduğunu düşünürsek 600.000 akçeye tekabül ettiğini görürüz ki arşiv bilgileri ile uyuşmaktadır. Evliya Çelebi hac emîrine devletçe 200 deve tahsis edildiğini, hac emîrinin 1000

---

85 Faroqhi, s. 60.

86 André Raymond, *Osmanlı Döneminde Arap Kentleri*, (Çev. Ali Berktay), İstanbul, 1995, s. 21.

87 23 Ağustos 1583 tarihinde Şam hac emîrliğine atanan Kansu'ya gönderilen hüküm: BA, *MD 51*, 86/267.

88 Polonyalı Simeon, s. 115.

89 Aybet, s. 401.

90 BA, *A. RSK 1512*, s. 17-18.

1594 yılında Mısır hac emîrliği teklif edilen eski hac emîrlerinden Pîrî Bey, 16 kese akçelik hac emîrliği bütçesine ilaveten 1000 devenin temini ve dolayısıyla masraflarının devletçe karşılanmasını talep etmiştir. Daha önceki yıllarda hac emîrleri kendilerine tahsis edilen bütçe ile develeri temin etmelerine rağmen, yaklaşmakta olan Hac mevsimi ve daha önceki hac emîri Ali'nin görevden alınması gerektiği belirtilerek mecburen Pîrî Bey'in bu teklifi kabul edilmiş ancak buna rağmen Pîrî Bey *kadir değilim* diyerek kabul etmemiştir[81].

Hac emîrleri kendilerine tahsis edilen bu bütçeyi hac kafilesinin güvenliği için tahsis edilen askerleri ve fakir hacı adaylarını taşıyacak deve vs. binek hayvanlarının temini ve levazımlarının (su ve erzak) sağlanması için kullanıyorlardı. Hac yolundaki fukara için hazırlanan peksimet vs. eşyanın gemi ile gitmesi gerekiyorsa bu malzemelerin temini ve gemi nakliye ücretlerinin ödenmesi de hac emîrlerinin masrafları arasında idi[82].

Hac masrafı eyalet bütçesinin en temel giderlerinden biri olarak görülmektedir. 14 kese akçe Mısır kesesi hesabı ile 840.000 akçe, 16 kese 960.000 akçe idi. Kurlar dalgalı olmakla birlikte 1 altın 60 akçe iken 14.000-16.000, 1 altın 120 akçe iken 7.000-8.000 altınlık bir bütçe anlamına geliyordu. Nitekim yukarıda da belirttiğimiz üzere 1586 yılı ve öncesinde hac masrafı için belirlenmiş meblağın 10.000 altın olduğunu tespit edebiliyoruz[83]. Hac kafilesine katılan hacı adayları ve tüccarlar kendi develerini ve levazımlarını bireysel olarak temin ediyor ve karşılıyorlardı. Maddi durumu kötü olan hacılara az da olsa maddi katkıda bulunulabiliyordu[84]. 600-1000 kişi arasında değişen kervan askeri ve resmi görevlilerinin harcamalarının yanında, hac kafilesine deve ve diğer ihtiyaç maddelerini temin eden hatta kafileye saldırmama adına devletçe Bedevîlere yapılan bağışları da hesaba

[81] BA, *Bâb-ı Asafî Nişancı (Tahvil) Kalemi (A. NŞT) No: 1141*, s. 23, 42.

[82] 27 Ocak 1566 tarihinde Mısır beylerbeyine yazılan hükümde hac yolundaki fukaraya tahsis edilen malın öncelikli olarak gemilere yüklenmesi ve hac emîrinin ödediği miktardan fazla kira bedeli istenmemesini sağlaması emrediliyordu. Bkz. BA, *MD 5*, 354/935.

[83] BA, *MD 61*, 26/74. Adnan Bakhit, Mısır valisinin hacıların masrafları için1568 yılında 50.000 flori (altın) ayırdığını ifade eder. Bu meblağa Kâbe örtüsünün hazırlanması ve Mekke'ye götürülmesi için harcanan para ve daha birçok masrafın da dahil olduğunu düşünüyoruz. Krş. Adnan Bakhit, *The Otoman Province of Domascus in the 16th Century*, Beyrut, 1982, s. 110.

[84] Faroqhi, s. 45.

Mustafa Paşa'nın eski Yemen beylerbeyi olması sebebiyle eksik kalan meblağı kendi bütçesinden karşılayacak maddî güce sahip olduğu hatta Mısır'da bulunan ailesinin yanında bulunmak için 14 kese akçelik bir teklif yaptığı[77] kanaatiyle durumu merkeze bildirmiştir. Eğer iki keselik bir artırım yapılmaz ise Mısır ümerasından kimsenin bu işe talip olmadığı da ayrıca belirtiliyordu. Özdemiroğlu Osman Bey'in 16 kese akçelik talebi kabul edilmiş, Mısır beylerbeyine gönderilen 22 Eylül 1560 tarihli hükümle, bundan sonra hac emîri olacaklara her yıl 16 kese akçe vermesi daha fazla vermemesi emredilmiştir[78]. Böylelikle Mısır hac emîrlerinin tahsisiatı resmen 16 kese akçe olarak kabul edilmiş oluyordu. 1571 yılı haccı için Mısır hac emîri tayin edilen Murad'ın hac kafilesinin yetersizliği ile ilgili merkeze verdiği bilgide, her sene hac masrafı için hac emirlerine 18 kese akçe bütçe verildiği ancak geçen yıl Mısır beylerbeyi İskender'in bunun iki kesesini kesip 16 kese verdiğini belirtmesi, 1560'lı yıllarda benimsenen 16 keselik hac bütçesinin daha sonraki yıllarda en azından bazı dönemlerde yine 18 kese olarak kabul edildiğini düşündürmektedir. Nitekim Murad Bey'in bu talebinin araştırılarak gerçekten hac masrafı için yetmiyorsa artırılarak eski adet üzre 18 kese akçeye çıkarılması kararlaştırılmıştır[79].

1586 yılında Mısır hac emîrliği Mısır vilayeti mukataalarını beş yıl süreyle iltizama alan Ömer Bey'e verilmiştir. Bu tarihten önce de hac emîrliği görevinde bulunduğu belirtilen Ömer Bey bu teklifi yaparken Mısır hazinesinden her sene hac masrafı için verilen 10.000 altını Asitane-i Saadet'e gönderip hac masrafını kendi bütçesinden ödeyeceğini taahhüt etmiştir[80]. Dolayısıyla 1580'li yıllarda hac kafilesi bütçesinin 10.000 altın olarak kabul edildiğini söylemek mümkündür.

---

77 Mustafa Paşa Mısır hac emîrliği görevini 14 kese akçe ile 1540-1550 yılları arasındaki bir tarihte yapmış olmalıdır. Şayet bu işi 1560 yılından önceki yıl yapmış olsa idi 1552 yılındaki atamada 14 kese akçelik bütçe konusunda merkezî yönetimin ısrarcı olmaması gerekirdi. 16 Nisan 1560 tarihli mühimme kaydında önceki yıl Mısır hac emîri olarak görev yapan kişinin adı verilmeyip sadece kâşiflerden olduğu belirtilmektedir (BA. *MD 3*, 332/968). .Krş. Faroqhi, s. 65.

78 BA, *MD 3*, 332/968, 525/1553.

79 BA, *MD 12*, 449/868

80 BA, *MD 61*, 26/74.

Mevcut bilgiler başlangıçta Mısır hac kafilesinin bütçesinin 18 kese akçe olduğunu ve yolculuğun bu bütçe ile tamamladığını göstermektedir[75]. Bu durum 1540 yılında Yemen beylerbeyliğinden azl olan Neşşar Mustafa Paşa'nın daha sonra hac emîrliği görevini 14 kese akçe ile kabul edip ek bir bütçe istemeden görevi tamamlamasından sonra değişmiş ve Osmanlı merkezî yönetimi Mısır kafilesinin 14 kese akçe ile bu yolculuğu yapacağına kanaat getirmiştir. Bu kanaat 1552 yılında da devam etmiş olmalı ki Mısır hac emîri olarak görev yapan kişinin kendisine Mısır hazinesinden tahsis edilen 14 kese akçeye ilaveten bazı vakıf gelirlerinden 45.000 akçelik bir meblağ alması kabul edilmemiş ve kendisinden tahsil edilme yoluna gidilmiştir[76].

1560 yılı Mısır hac emîrliği atamasında bu işin 16 kese akçeye çıkarıldığı görülmektedir. Zikredilen yıldaki hac emîrliği görevi Mısır muhafazasında olan Özdemiroğlu Osman Bey'e tevcih edilmiş ancak Osman Paşa Mısır beylerbeyi aracılığı ile bu meblağın kendisine yetmeyeceğini ifade edip kabul etmemiş olmalı ki, Mısır beylerbeyi eski hac emîrleri ile istişarede bulunarak 14 kesenin yetmeyeceği ve 16 kese akçelik bir meblağın tahsisinin gerektiği,

---

[75] 1560 yılı Mısır hac emîrliği ataması ile ilgili yapılan yazışmalarda bu görevin Mustafa Paşa'dan önce 18 kese akçelik bir bütçe ile yürütüldüğü anlaşılmaktadır. Bkz. BA, *MD 3*, 332/968, 525/1553. Kese, Osmanlı Devleti'nde belirli miktardaki altın veya gümüş paranın konulduğu meşin torbanın adıdır. Sonradan belirli bir miktar paranın ölçüsü olarak kullanılmıştır. 1 kese Fatih devrinde 30.000 akçe, Kanunî devrinin ortalarında ise 20.000 akçe olarak kabul edilmiştir. 1 kuruş 80 akçe iken 500 kuruş 1 kese olarak kabul ediliyordu. 1720'den sonra 1 kuruş 120 akçeye çıktığında 1 kese 50.000 akçe olmuştur. Buna Divânî Kese de denilirdi. 500 kuruşluk kese ise Kise-i Rûmî olarak biliniyordu. Mısır'da kullanılan Mısır kesesi 600 kuruşluktu. Kise-i Rûmî 50.000 akçe, Kise-i Mısrî ise 60.000 akçedir. Bkz. Ünal Taşkın, *Osmanlı Devleti'nde Kullanılan Ölçü ve Tartı Birimleri*, Fırat Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Yayımlanmamış Yüksek Lisans Tezi, Elazığ, 2005, s. 158-159. 1 Mısır kesesi 25.000 para olarak kabul edilirdi. Bkz. Faroqhi, s. 65. Kurlarda dalgalanmalar görülmekle birlikte bir fikir vermesi açısından şunlar söylenebilir. 1548'de 1 altın=60 akçe, 1584-1590'de 1 kuruş=70 akçe, 1 altın=120 akçe, 1 para=3 akçedir. 1624 yılında 1 kuruş=80 akçe, 1629 yılında 1 altın=180 akçe, 1638-1640 yıllarında 1 altın=250 akçedir. Bkz. Mustafa Öztürk, *Orta Anadolu'da Fiatlar (1785-1860)*, Ankara Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Yayımlanmamış Doktora Tezi, Ankara, 1985, s. XXII-XXX, Faroqhi, s. 59.

[76] İsmi belirtilmeyen Mısır hac emîrinin 1552 yılı hac masrafı için Hazine-i Amîre'den 14 kese akçe aldıktan başka Mısır'daki Eşrefiye evkafından vakıf şartlarına aykırı olarak 30.000 ve diğer eşraf vakıflarından 15.000 para aldığı ve bu durumun merkez tarafından uygun bulunmadığı belirtilmektedir. Bkz. TSMA, *Koğuşlar 888*, vr. 13/b, hüküm no: 59.

14- Her yıl Mısır'dan Mekke ve Medine'ye vakfedilmiş vakıf paralarını toplayıp oralara götürüp deftere göre dağıtımını yapmak. Ayrıca Mekke ve Medine'ye para ve hediye göndermek isteyen yabancı hükümdarlar ve yerli zenginlerin isterlerse kendisine teslim edecekleri parayı alıp ilgililere götür-mek[73].

15- Hac kafilesindeki asker ve diğer görevlilerin, görev alanları dışında başka bir işle iştigal etmelerini, özellikle de ticaret yapmalarına engel olmak.

16- Kutsal topraklara vardığında Mekke-i Mükerreme emîri ile iyi ilişkiler içinde olup ona riayet konusunda kusurlu davranmamak.

17- Mekke'ye vardıktan sonra Mekke ahalisine de hükmetmeye kalkmamak ve sadece hacıların sorunlarıyla ve onların idaresi ile ilgilenmek[74].

18- Kendi ihtiyaçlarının dışında ticaret maksadı ile gemi ve diğer yollarla asla zahire götürmemek.

4- Hac Kafilesinin Finansmanı ve Hac Emîrliği Bütçesi

Mısır hac emîri olanlara yapacakları masraflarla ilgili Mısır hazinesinden tahsis edilen miktarın başlangıçta 14 kese akçe olduğu, daha sonra hacı kafilesindeki kişi sayısının fazlalaşması sebebiyle artırıldığı zaman zaman da yolculuk sırasında veya sonrasında ilave bütçe verildiği görülmektedir.

---

[72] 1571 yılında Arafat suyu yolu için gerekli olan 60.000 altının 17.000'i hac emîri Murad tarafından götürülmüştür. Bkz. BA, *MD 10*, 335/549. Aynı yıl deşişe nazırı Mustafa Bey tarafından toplanan ve Mekke ile Medine'ye her yıl gitmesi gereken 9.289 altın da yine Mısır hac emîri Murad Bey'e teslim edilmiştir. Bkz. BA, *MD 12*, 233/487.

[73] Mısır hac emîrlerinin hac kafilesi dışında götürdükleri para da surre olarak anılıyordu. Bu sureyi Surre-i Hümayûn'dan ayırmak gerektiğini düşünmekteyiz. Mesela, Mısır ve Şam hac emîrlerine gönderilen 6 Ekim 1580 tarihli hükümde, Şam ve Mısır kafilesi Mekke'ye Zilhicce başlarında varmayınca fukaraya surrelerinin zamanında dağıtılamadığından şikayet edilmektedir. Bkz. BA, *MD 43*, 266/497. Evliya Çelebi 1671-1672 (H. 1082)'de Medine'ye İstanbul'dan surrenin gitmesinin zor olduğu ve Şam-Mısır arasının 20 konak olması sebebiyle o yoldan götürülmesi kanun olduğunu belirtmektedir. Bkz. Evliyâ Çelebi, s. 224. 1783 yılında Mısır hac emîri olan Mustafa Bey'in, dağıtması gereken surreyi eksik dağıttığının ifade edilmesi konusundaki bilgiler bu uygulamayı teyit etmektedir. Bkz. Ahmed Vasıf Efendi, s. 225.

[74] TSMA, *Koğuşlar 888*, vr. 229/a, hüküm no: 982.

4- Kafilenin düzenini ve herkesin belirlenen yerde yolculuğunu yapmasını sağlamak.

5- Kafileyle yolculuk yapan fukaranın hakkını ve hukukunu gözetmek.

6- Hac yolunda ölenlerin mallarının varislerine intikalini sağlama konusunda beytül-mal eminlerinin uygulamalarını denetlemek.

7- Hacıları Mekke'ye zamanında götürmek ve getirmek[69].

8- Hac yolculuğunu önceden belirlenmiş plan doğrultusunda gerçekleştirme[70]. Hacıların sadece Mekke'de değil Medine'deki kutsal yerlerin ziyaretini de sağlamak[71].

9- Hacıların kutsal yerlerdeki zamanlı ibadetlerini zamanında yapmalarını sağlamak.

10- Hac kafilesi ile giden idari, askeri, mali ve adli memurların görevlerini layıkıyla yapmamalarını sağlamak ve yaptıkları usulsüz davranışları önlemek ve tedbir almak.

11- Hacı adaylarının hac yolculuğunu emin ve güvenli bir şekilde tamamlamak.

12- Mısır'dan Kâbe'ye gidecek kisveyi götürmek.

13- Kutsal yerlerde yapılacak çeşitli imar faaliyetleri için veya herhangi bir maksatla devletçe ilgililere gönderilecek parayı götürmek[72].

---

[69] 9 Aralık 1576 tarihinde Mısır hac emîrine gönderilen bir hükümle, Kâbe-i Şerîf'den döndüklerinde eski adetten ne bir gün önce ne de bir gün sonra hareket etmemesi tembih edilmiştir. Bkz. BA, *MD 29*, 6/11.

[70] Mesela, Mısır hac emîrine gönderilen 9 Aralık 1576 tarihli hükümle, Kâbe-i Şerîf yollarının menzillerinin belirlenmiş olduğu, ileri ve geri kalmamaya dikkat etmesi isteniyordu. Bkz. BA, *MD 29*, 6/12. Hac kafilesi Mekke'ye Zilhicce başlarında varıyor ve 21 Zilhicce'de ayrılıyordu (Sak-Çetin, s. 217). Bu zamanlama Mekke'ye surrenin zamanında ulaşması bakımından da önemli idi. Çünkü surreleri zamanında ulaşamayan Mekke ahalisi hacca iştirak edemeyebiliyordu. Bkz. BA, *MD 43*, 266/497 (6 Ekim 1580).

[71] 1784 yılı hac emîri Mustafa Bey, Mekke ve Medine'ye götürdüğü surenin 1/3'ünü dağıtamamış ve bu sebeple Mekke dönüşü Medine'ye uğramadan Mısır'a hareket etmiştir. Bu sebeple hacılar Ravza-i Mutahhara ziyaretlerini yapamamışlar ve merkezin hiddetine maruz kalmışlardır. Bkz. Ahmed Vasıf Efendi, *Mehâsinü'l-Asar ve Hakâikü'l-Ahbâr*, s. 225.

b- Görev ve Sorumlulukları

Mısır hac emîrlerinin görev ve sorumlulukları yukarıda detaylı olarak verdiğimiz Memlûk dönemi uygulamaları ile uyuşmaktadır. Zaten yerleşmiş bir müessese olan hac emîrliğinin görev ve sorumluluklarında köklü bir değişiklik beklenemezdi.

Hac emirliği atama kayıtlarından Mısır hac emîrlerinin görev ve sorumluluklarına da çeşitli şekillerde değiniliyordu. Yukarıda zikrettiğimiz atama kayıtlarındaki bilgilere göre Mısır hac emîrlerinin görev ve sorumlulukları şöyle sıralanabilir[65]:

1- Hac yolculuğu için önceden hazırlıklara başlayarak yolculuk mevsiminden önce bunları tamamlamak[66].

2- Kahire yoluyla Mekke'ye gidecek hacı adaylarını karşılamak ve onları adalet ve feraset ile yolculuğa çıkarmak.

3- Hac yolculuğunda ekibi ile yapacağı hizmetler için hacılardan para[67] veya hacıların beraberlerinde götürdükleri erzak ile ilgili öşür adı altında gerek kendilerinin gerekse Mekke-i Mükerreme şerîflerinin herhangi bir vergi talep etmemesi[68].

---

[65] Bu görev ve sorumluluklar aşağıdaki konular içerisinde örneklendirilmiş ve dipnotlandırılmıştır.

[66] H. 992 (1584-1585) yılı hac emîri Mehmed'den hacıların memnun olmasına rağmen, H. 993 (M.1585-1586) Ramazan ayı gelmesine rağmen hazırlıkları tamamlamış olduğu ve sefere gitmesi sebebiyle yaptığı hazırlıkları da dağıtmış olması sebebiyle, Çerkes ümerasından Mustafa Bey 1586 yılı haccı için Hac emîri olarak tayin edilmiştir. Bkz. BA, *MD 58*, 271/690, 691. Hac emîrlerinin yolculuk için deve, zahire vs. ihtiyaçları temin etmesi ve kendilerine yeterli bir süre tanımak için atamaları genellikle cemaziyel-evvel veya cemaziyel-ahir ayında gerçekleştiriliyordu.

[67] 1580 yılında Mısır kafilesi ile hacca gitmek için toplanan Vahle (?) kasabası halkı burada kendilerinden para talep edildiğini merkeze bildirmişler, bunun üzerine Mısır beylerbeyine ve defterdarına gönderilen bir hükümle, bu kişiler asi Araplardan değillerse hacca gitmelerine engel olunmaması ve para talep edilmemesi istenmiştir. Bkz. BA, *MD 43*, 262/487.

[68] 1587 yılında Mekke-i Mükerreme şerîfine, Medine, Şam, Mısır ve Amid kadıları ile hac emîrlerine yazılan bir nâme-i hümâyûn ile Haremeyn'e giden hüccacdan birkaç yıldan beri öşür adı altında götürdükleri erzakdan vergi alındığının haber alındığı bildirilmiş ve bu gibi bidatlerin ortadan kaldırılması istenmiştir. Bkz. BA, *MD 62*, 94/207.

layamadan önce ölmüş ve yerine Mısır kâşiflerinden Hurrem Bey tayin edilmişti. 1581 yılı Mısır hac emîri ataması yapılmadan önce Şam hac emiri olan Kansu Bey merkez nezdinde girişimlerde bulunarak Hurrem Bey'in geçen yılki hac emirliği görevini başarılı bir şekilde yaptığını kendisi ile uyum içinde çalışması sebebiyle bu yıl da Hurrem Bey'in Mısır hac emîri olarak tayin edilmesinin uygun olacağını bildirmiştir[60].

Mısır hac emîrliği atamalarında hac kafilesinin güvenliğini sağlayan askerlerin kumandanları ve yardımcı Bedevî kuvvetlerinin reislerinin de etkisi oluyordu. 25 Kasım 1786 tarihinde bu göreve talip olan Rıdvan ve Cedavî Hasan Bey arasında bir tercih yapılırken, komutanların münasip gördüğü, diğer yardımcı kuvvetlerin de ona tabi olacaklarını beyan ettikleri Cedavî Hasan Bey hac emîri olarak atanmıştır[61].

Hac emirliği atamalarında bu kişilerde aranan vasıflar da dile getiriliyordu. Hac emîrleri işbilir, tecrübeli, dürüst, sadık, yiğit, şefkatli, güvenilir[62], cesur ve basiretli[63] olmalı idi.

Osmanlı hâkimiyetinin Hicaz'da sona ermesi ile birlikte Suriye ve Mısır, hac emîrliği müessesesini devam ettirmeye çalışmışlar ancak 1924'de Hicaz'ın Suud ailesinin idaresine girmesi ve bu ailenin de hac emîrliğini yasaklaması sebebiyle kurumsal ömrünü tamamlamıştır. Bu tarihten sonra her ülkenin ilgili bakanlık veya kurumları hac emîrlerinin fonksiyonunu yüklenmiştir. Mısır'da bu köklü gelenek kolay terk edilmemiş ve 1954 yılına kadar hac işlerinden sorumlu devlet görevlisine hac emîri denilmiştir[64].

---

[60] BA, *MD 43*, 79/161. Ali Bey'in ölümü üzerine 12 Şubat 1580 tarihinde Mısır beylerbeyine yazılan hükümle, yerine daha önce de hac emîrliği yapan Mustafa Bey'in tayin edildiği bildirilmişse de bu atama gerçekleşmemiş olmalı ki, Şam hac emîri Kansu, Hurrem Bey'in geçen hacdaki hizmetlerindeki başarısına atfen bu yıl da Mısır hac emîri olarak atanmasını teklif etmiştir. Bkz. BA, *MD 39*, 162/354.

[61] BA, *Divân-ı Hümayûn Tahvil Defteri No: 16*, s. 219-220; Ahmed Vâsıf Efendi, *Mehâsinü'l-Âsâr ve Hakaikü'l-Ahbâr*, s. 384.

[62] 24 Aralık 1763 tarihinde Ali Bey bu özelliklere sahip olduğu belirtilerek Mısır hac emîri olarak tayin edilmişti. Bkz. BA, *Divân-ı Hümâyûn Tahvil Defteri No: 16*, s. 220.

[63] TSMA, *Koğuşlar 888*, vr. 229/a, hüküm no: 982.

[64] Atalar, "Emîr-i Hac", s. 133.

Hac emîri olmak isteyenler bu göreve kendileri de talip olabiliyorlardı. Eski hac emîrlerinden Ömer Bey 1586 yılında merkeze bir arz göndererek, hac emîrliği görevi ve Mısır vilayeti mukataalarının iltizam suretiyle kendisine beş yıl süre ile verilmesi halinde Mısır hazinesinden her sene hac masrafı için verilen 10.000 altını Asitane-i Saadet'e gönderip hac masrafını kendi bütçesinden ödeyeceğini taahhüt etmiştir. Bu teklif kabul edilerek Ömer Bey hac emiri olmuştur[56]. Hac bütçesini kendi cebinden ödemeyi taahhüt edenler veya belirlenen bütçenin bir miktar aşağısını teklif edenler, hac emîrliği yapmaya mani bir fiileri söz konusu değilse hac emiri olarak tercih ediliyorlardı. Mesela Yemen Beylerbeyi Mustafa Paşa 18 kese olan hac emîrliği bütçesini 14 kese olarak kabul ettiğini bildirip eksik kalanı kendi kesesinden karşılamayı taahhüt edince hac emîri olarak atanmıştır[57].

Bir önceki yıl hacca giden ve dönen hacıların memnuniyeti veya menuniyetsizliği son derece önemli idi. Yani hac emîrinin hac yolculuğunu hacılara zahmet çektirmeden ve korumalarını iyi yaparak tamamlaması belki de bir hac emîrinde aranılan en önemli vasıftı. Bütün atama kayıtlarında, hüccacın emin ve selametle hac yolculuğunu sağlamaları konusuna dikkat çekiliyordu. Hatta atamalar hacıların emin ve salim götürülüp getirilmesi şartına bile bağlanıyordu[58]. Merkezi otorite hac emîri tayinlerinde bir önceki yıl hacılarının bu konudaki referanslarını dikkate alıyordu[59]. Dolayısıyla başarılı bir hac emîrliği tecrübesi önemli bir öncelik getiriyordu.

Mısır ve Şam kafileleri ve dolayısıyla hac emîrleri arasında hac ibadeti sırasında yaşanan tartışmalar, merkezi otoritenin birbirleri ile iyi geçinebilecek kişileri bu görevlere atama konusunda bazı tercihler yapmasına hatta bir hac emîrinin bazen bir diğerine tavassutta bulunmasına sebep olmuştur. Mesela, 1580 yılı hac emîri olarak atanan Kudüs beyi Ali Bey, görevini tamam-

---

[56] BA, *MD 61*, 26/74.

[57] Mustafa Paşa'nın Mısır hac emîrliğini 14 kese akçe ile yürütmesi ilgili bilgiler için bkz. BA, *MD 3*, 332/968, 525/1553.

[58] 1756-1786 yıllarına ait 19 atama veya uzatma kaydı için bkz. BA, *Divân-ı Hümâyûn Tahvil Defteri, No: 16*, s. 219-220.

[59] Mesela 1572 yılı hac emîri olan Murad'dan hacıların *menazil ve merahilde gereği gibi hıfz u hırâset idüp rızâ vü şükrân üzre* olmaları bir sonraki yıl da hac emîri olarak atanmasına sebep olmuştur BA, *MD 12*, 449/869

1756-1787 döneminde Mısır hac emîrliği görevini yapanlar kesintisiz olarak tespit edilebilmektedir. Buna göre zikredilen dönemde 17 farklı kişi bu görevi yürütmüştür. Mısır hac emîri olanların hepsi Mısır ümerasındandır. Bunlardan isimi belirtilmeyen biri 9 yıl, bir diğeri ise 6 yıl bu görevi sürdürmüştür. Bu hac emîrlerinin atama veya ibka tarihleri kaydedilmekle beraber birçoğunun isimleri boş bırakılmıştır. Zikredilen 17 hac emîrinden sadece üçünün adı yazılıdır. Bunlar 1763 yılı hac emîri olan Keşkeş Hüseyin Bey, 1764 hac emîri Mısır şeyhü'l-beledi Ali Bey ve 1787 yılı hac emîrliği görevini yürüten Cedavî Hasan Bey'dir[52].

19. yüzyıldan itibaren Mısır hac emîrleri Kavalalı Mehmed Ali Paşa ve onun soyundan gelen valilerce tayin edilmiştir[53]. Bu yüzyılın hemen başında 1801-1802 (H. 1216)'da Mısır hac emîri olan Gazzeli Ebu Merak Mehmed Paşa bir yıl önce vezirlik rütbesi alıp Mısır valiliği yapmıştı[54].

Hac emîrliği atamalarında, bu görevin devletin önemli makamlarından birisi olduğuna dikkat çekiliyordu. Atamalar bizatihi padişahın onayı ile gerçekleşiyordu. Ancak bu göreve kimin tayin edileceği ve aranılan özellikler konusunda etkin olan birtakım unsurlar da vardı. Bu konuda en etkin isim ise doğal olarak Mısır Beylerbeyileri veya valileri idi. Çünkü hac yolculuğuna çıkış ve dönüşte yapılan törenlerde ve hac emîrinin kendisine teslim edilen bütçenin hesabının görülmesi işinde Mısır valilerinin yükümlülükleri vardı. Bu sebeple gerek Mısır valileri veya Mısır muhafazasında olan vezirlerin arzı üzerine gerçekleşsin, gerekse bizatihi merkezi otoritenin kendi önceliği doğrultusunda bir atama yapılsın hemen Mısır beylerbeyine gönderilen bir hükümle durumdan haberdar edilip hac emîri olarak atanan kişinin hac hazırlıklarına başlaması konusunda talimat vermesi ve durumu takip etmesi isteniyordu[55].

---

[52] BA, *Divân-ı Hümayûn Tahvil Defteri No: 16, s. 219-220.* Cedavî Hasan Bey'in Mısır hac emîrliği görevine atanması hakkında ayrıca bkz. Ahmed Vâsıf Efendi, *Mehâsinü'l-Âsâr ve Hakaikü'l-Ahbâr*, (Haz. Mücteba İlgürel), Ankara 1994, s. 384.

[53] Atalar, "Emîr-i Hac", s. 133.

[54] Mehmed Süreyya, c. 4, s. 1049.

[55] Mesela 1584 yılı haccı için hac emîri tayin edilen Hoca Mehmed, Mısır muhafazasında olan vezir İbrahim Paşa'nın arzı ile bu göreve gelmişti. Bkz. BA, *MD 52*, 297/795.

Bu yüzyılın en güçlü hac emîri yaklaşık çeyrek asır hac emîrliği görevini yürüten ve 1656 yılında ölen Rıdvan Bey'dir[46]. Rıdvan Bey'in 1641-1642 (H. 1051) yılında hac emîrliği görevini aldığını, kendisinden önce de bu görevi Veli Bey adlı kişinin yürüttüğü sancak tevcih defterlerinden de tespit edilebilmektedir[47].

18. yüzyılın başlarında da durum aynıdır. Mısır ümerasından bir bey hac emîrliği görevini yürütmektedir. 1701 tarihihinde Mısır hac emîrliği görevi ibka edilen Eyyûb Bey en azından bir yıl önce de hac emîri idi[48]. 28 Mart 1722 ve 27 Ocak 1723 tarihlerinde hac emîrliği görevi ibka edilen Mehmed Bey de en azından üç dönem bu görevi yürütmüştür. 29 Mart 1723 tarihinde Mısır ümerasından Abdullah Bey hac emîri olarak atanmış ancak ölümü sebebiyle eski vezîr-i âzamlardan olup o sıralarda Mısır valisi olan Mehmed Paşa'nın arzıyla Mısır ümerasından Elhac Mehmed Bey 1 Şubat 1724 tarihinde hac emîri olarak tayin edilmiştir. 9 Mart 1726 tarihinde yine Mısır ümerasından ismi belirtilmeyen bir bey hac emîri tayin edilmiş, 27 Ekim 1726 tarihinde Mısır ümerasından Zülfikar Bey hatt-ı hümâyûn ile görevi devralmıştır. 24 Mart 1728 tarihli ibka emri ile Zülfikar Bey'in hac emîrliği vazifesi uzatılmıştır. 14 Kasım 1728 tarihinde yine Mısır ümerasından Mehmed Bey hac emîri olarak atanmış ve hizmetindeki faydasına binaen 28 Aralık 1729 tarihinde görev süresi uzatılmıştır[49]. 26 Ocak 1737 tarihinde Mısır hac emîri olarak tayin edilen İbrahim Bey eski Buheyre hâkimi idi. İbrahim Bey 17 Eylül 1737 tarihli ibka ile ertesi yıl da hac emirliği görevini sürdürmüştür[50]. İbrahim Bey'den sonra Mısır hac emîrliği görevi 17 Ekim 1737 tarihinde Zülfikarlı Osman Bey'e tevcih edilmiştir. 11 Kasım 1738 ve 12 Haziran 1739 tarihli ibka emirleri ile görevi devam etmiş üç dönem hac emîrliği yapmıştır[51].

---

[46] Atalar, "Emîr-i Hac", s. 133. Rıdvan Bey Gürcü asıllı olup Mısır ümerasından bir beydir. 20 yıldan fazla hac emirliği yapmış ve H. 1066 (M. 1655/1656)'da ölmüştür. Bkz. Mehmed Süreyya, *Sicill-i Osmanî-Osmanlı Ünlüleri*, İstanbul1996, c. V, s. 1387.

[47] BA, *A. RSK 1512*, s. 17-18.

[48] BA, *A. RSK 1551*, s. 67.

[49] Fahameddin Başar, s. 146.

[50] BA, *A. RSK 1572*, s. 41.

[51] BA, *A. RSK 1572*, s. 41.

sahibi olanlara verildiği, bunların görevlerini layıkıyla yapıp hacca gidiş-gelişte mal ve canlarına zarar getirmedikleri ve emin bir şekilde bu iş yürütülürken, yakın zamanlardan itibaren küşşâfdan birçok kişinin hac emîri oldukları ancak bunların hacı adayları ve fukaraya sıkıntı çektirdikleri belirtilerek, Mısır ümerasından olup Harem-i Hümâyûn'da bulunmuş eski hac emîrlerinden Pîrî'ye bu görev tekrar teklif edilmiştir. Şubat ortaları 1594'de yapılan bu teklif[41] kabul edilmeyince Osmanlı merkezi yönetimi Şevval ayına gelinip hac mevsiminin yaklaşması sebebiyle hac emîri atamasında sıkışık bir durum yaşamış ve çıkış yolu olarak Arab beylerinden olup Araplar ile iyi ilişkileri olduğunu bildiği Mısır beylerbeyi Ahmed Paşa'yı Mısır hac emîri olarak atamıştır[42]. Mısır beylerbeylerinin fiilen görevde iken hac emîri olarak atanması Mısır hac emîrliği atamalarında pek rastlanmayan bir uygulama olarak kabul edilebilir.

Mısır'daki Memlûk beylerinin 17. yüzyılın başlarından itibaren hac emîrliğini uhdelerine alma işinin köklü olarak yerleştiği görülür. Mısır saliyanesini merkeze götüren bey genellikle bir sonraki yılın hac emîri olarak atanıyordu. Ancak bu yüzyılda hac emîrlerinin iki tuğlu bir paşa (beylerbeyi) payesi alanlarının olduğu da anlaşılmaktadır. 1615 yılında Mısır'a uğrayan Polonyalı Simeon, Mısır hac emîrliğinin çok şerefli bir vazife olduğundan bahisle, bu göreve tayin edilen zata beylik veya paşalık payesi verildiğini kaydetmektedir[43]. Evliya Çelebi, Mısır'da bulunduğu dönemde Mısır hac emîrinin Mısır ümerasından iki tuğlu bir paşa (beylerbeyi) olduğunu ifade etmektedir[44]. Vezir rütbeli paşaların valilik görevlerinden sonra hac emîrliği yaptıklarına da rastlanmaktadır. Mesela 1697-1697 (H. 1107)'de hac emîri olan Bıyıklı Mehmed Paşa Mısırlı olup Habeş valiliğinden sonra bu göreve atanmıştı[45].

---

[41] BA, *A. NŞT 1141*, s.23.

[42] BA, *A. NŞT 1141*, s. 42.

[43] *Polonyalı Simeon'un Seyahatnâmesi 1608-1619*, (Çeviren: Hrand D. Andreasyan), İstanbul, 1964, s. 115.

[44] Evliyâ Çelebi, s. 227.

[45] Mehmed Süreyya, c. 4, s. 1042. I. Selim döneminde ilk Diyarbekir beylerbeyi olarak atanan bir diğer Bıyıklı Mehmed Paşa daha vardır.

emirleri ile sürekli çatışma halinde olduğu belirtilmiş ve zikredilen yılın hac emîrliği kendisine tevcih edilmiştir[30].

Atama kayıtlarından anlaşıldığına göre, 1570-71 yıllarında Mısır Hac emîrliği görevini yürüten Murad Bey[31] ve 1580 yılı hac emîrliği görevi sırasında vefat eden Kudüs sancakbeyi Ali Bey Osmanlı ümerasından beyler idi. Ali Bey'in yerine tayin edilen Hurrem Bey Mısır kâşiflerinden idi[32]. H.991 (1583-1584) yılı haccında Mısır hac emîri olan Mustafa Bey Mısır ümerasından bir bey iken[33], bir sonraki yılın haccı için Vezir İbrahim Paşa'nın arzı ile Mısır tüccarlarının meliki olan Hoca Mehmed hac emîri tayin edilmiştir[34]. 1585 yılında hac emîri olarak atanan Mustafa Bey[35], 1586'da Ömer Bey[36], 1590 yılında Mustafa Bey[37], 1591 yılında Mahmud Bey (sonradan Ömer Bey)[38], 1594 yılında Hac emîrliği ataması teklif edilen ancak kabul etmeyen Pîrî Bey[39] ve aynı yıl bu göreve tayin edilen Mısır Beylerbeyi Ahmed Paşa[40] Mısır ümerasından idi.

1594 yılında yapılan Mısır hac emîrliği atama kayıtlarında, Mısır hac emirliğinin bundan önceki yıllarda Mısır ümerasından ehl-i vukuf ve vakar

---

[30] BA, *MD 3*, 332/968, 525/1553.

[31] BA, *MD 12*, 449/868.

[32] Mısır Hac emirliği görevi sırasında ölen Kudüs sancakbeyi Ali Bey'in yerine bu göreve eski Mısır hac emîrlerinden Mustafa Bey'in atanması düşünülmüşse de bu atama gerçekleşmemiş Mısır kâşiflerinden Hurrem Bey Mısır hac emîrliği görevini tamamlamıştır. Bkz. BA, *MD 39*, 162/354; *MD 43*, 81/166. Hurrem Bey 1583 yılında Mısır'da ölmüştür. Bkz. BA, *MD 51*, 30/99.

[33] BA, *MD 50*, 18/74.

[34] BA, *MD 52*, 297/793-794; *MD 50*, 51/237.

[35] Hac emîri olan Mehmed'in sefere gitmesi ve hazırlıkları tamamlaması sebebiyle bu göreve 12 Eylül 1585 tarihinde Çerkes ümerâsından Mustafa Bey atanmıştır. Bkz. BA, *MD 58*, 271/690,691.

[36] BA, *MD 61*, 26/74.

[37] BA, *Mühimme Zeyli No: 5*, 27/118.

[38] BA, *Mühimme Zeyli No: 5*, 27/118. Bu atama gerçekleşmemiş ve 17 Mayıs 1591'de Hicri 999 yılı haccı için Mısır hac emîri olarak emir İsa'nın oğlu Ömer bey Mısır hac emîrliğine atanmıştır. Bkz. BA, *MD 67*, 123/331.

[39] BA, *Bâb-ı Asafî Nişancı (Tahvil) Kalemi (A. NŞT) No: 1141*, s. 23.

[40] BA, *A. NŞT 1141*, s. 42.

arasında vergi toplama gibi bir yükümlülük yoktur. Bu sebeple Osmanlı merkezî yönetiminin daha birçok konuda olduğu gibi devletin menfaati ve devamlılığı konusunda fayda gördüğü farklı uygulamalar yapabileceğini de unutmamak gerekir. Nitekim Memlûk olan ve olmayan unsurlar arasında görev dağılımı konusunda bir denge kurulacak ise nispeten daha az ekonomik ve siyasi nitelikli olan hac emîrliği görevinin Memlûk beylerine verilmesi yadırganmamalıdır. Hac emîri olanlara bu görevin kazandırdığı itibar ve şöhretin, ileride Mısır valisi veya beylerbeyi olarak atamaları sırasında kayda değer bir referans olabileceği de ayrıca altı çizilecek konulardan birisidir[26]. Mısır ümerasından olup hac emîri olarak tayin edilenlerin bir kısmı kâşif veya şeyhü'l-beled idi[27]. Mevcut Mısır hac emîrliği atama kayıtlarına bakıldığında şöyle bir süreç ortaya çıkmaktadır:

1540'dan sonraki bir tarihte Mısır hac emîri olan Neşşar Mustafa Paşa Mısır kökenlidir[28]. Bu durum 1552 yılına kadar devam etmiş olmalı ki, 13 Mayıs 1552 tarihinde Hac emirliğine atanan eski Bursa beyi İbrahim'e gönderilen atama kaydında, Memlûk kökenli eski hac emîrlerinden özellikle Mekke-i Mükerreme emîrlerine karşı olumsuz tavırları sebebiyle memnun olunmadığı ve bundan böyle hac emîri olacakların Osmanlı ümerasından ve sancak beylerinden birisi olacağı açıkça belirtilmiştir[29].

1552 yılındaki bu atamadan sonra Osmanlı merkezi yönetimi daha sonraki yıllarda bu kararından vazgeçmiş olmalı ki, 1560 yılında Mısır muhafazasında bulunan Özdemiroğlu Osman Bey'e hac emîrliği teklif edilirken, eski hac emîrlerinin Mısır kâşiflerinden birisi olduğu bunların Arafat'ta Şam hac

---

[26] Faroqhi, s. 64.

[27] Mesela 1581 yılında hac emîri olan Hurrem Bey Mısır kâşiflerinden (Bkz. *BA, MD 39*, 162/354), 1763 tarihinde atanan Ali Bey ise Mısır Şeyhü'l-Beled'i idi (Bkz BA, *Divân-ı Hümâyûn Tahvîl No: 16*, s. 220).

[28] Mustafa Paşa Mısırlı bir saraç iken Hain Ahmed Paşa malı ile kalkınmış ve kâşif olmuştur. İki üç sene hac emîri olup hırsızları bıçkıyla biçmesi ile neşşar namını almıştır. Aslında lakabı *saksağan* idi. 1535'de Yemen beylerbeyi olup 1540'da azl olundu. Daha sonra hac emîri olup 1550'de tekrar Yemen valisi oldu. Azlini müteakip 1556'de tekrar vali olmuş ve 1560 yılında ölmüştür. Bkz. Mehmed Süreyyâ, *Sicill-i Osmanî-Osmanlı Ünlüleri*, (Haz. Nuri Akbayar, Seyit Ali Kahraman), c. IV, İstanbul 1996, s. 1204.

[29] TSMA, *Koğuşlar 888*, vr. 229/a, hüküm no: 982.

manlılar Memlûkların aksine bir hac emîrine bir kereden fazla hac emîrliği yapma hakkı tanımıştır[21]. Osmanlıların ilk yıllarda Mısır hac emîri olarak İstanbul'dan gönderilen beyler eliyle bu görevi 17. yüzyıla kadar sürdürdüğü ifade edilmekle beraber[22], Yavuz Sultan Selim'in kendisine sığınan Çerkes emîrlerine başlangıçta verdiği görevler arasında hac emîrliğinin olduğu da zikredilmektedir[23]. Evliya Çelebi, Selim kanununa göre, Mısır hac emîrinin o dönem için Mısır beylerinden biri olduğunu kanun gereği Süveyş'te oturduğunu kendisine Araplar arasında *sultanü'l-berreyn* denildiğini ve bazılarının iki tuğ ile bu görevi tasarruf ettiğini belirtir[24]. Benzer tanımlamayı seyahatnamesinde bulunan *Âyîn-i Kavâ'id-i Tertîb-i Sultân Süleymânî*'de de yapmaktadır[25].

Mısır Hac emîri atamaları ile ilgili arşiv kaynakları 16. yüzyılın ikinci yarısından itibaren kendini gösterir. Bu durum Osmanlı arşiv kaynaklarının günümüze intikal eden kısmı ve bu konu hakkında ayrıntılı bilgi bulunabilecek *Divân-ı Hümayûn* kayıtlarının 16. yüzyılın ikinci yarısından itibaren düzenli olarak takip edilebilmesi ilgilidir. 1517-1552 yılları arasındaki dönem hakkında tatmin edici bir sonuca varılmaması bu durum ile doğrudan alakalıdır.

Mısır hac emîrliği tayini ilgili atama kayıtlarına bakıldığında, Osmanlı Devleti'nin hac emîrliğine tayin edeceği kişinin kökeni ile ilgili katı bir tutum içinde olmadığı anlaşılmaktadır. Mısır'da Osmanlı hâkimiyetinin ilk yıllarında yerel yönetimin Memlûk kökenli kişilerde olduğu ancak özellikle vergi toplama konusunda merkezi yönetimin yerel unsurları bu işin dışında tutma konusunda titiz davrandığı bilinmektedir. Hac emîrlerinin görevleri

[21] Faroqhi, s. 37.

[22] Atalar, "Emîr-i Hac", s. 132.

[23] Mustafa Nuri Paşa, s. 98. Osmanlı hâkimiyetinin ilk on yılı boyunca hac emîrliği görevine Memlûklular'ın atandığı yolundaki bir diğer görüş için bkz. P. M. Holt, "The Beylicate in Ottoman Egypt during the Seventeenth Century", *Bulletin of the School of Oriental and African Studies*, XXIV, 2 (1961), s. 214-248. Zikreden: Suraiya Faroqhi, *Hacılar ve Sultanlar (1517-1638)*, İstanbul 1995, s. 64, n. 15.

[24] Evliyâ Çelebi, s. 75.

[25] Ahmet Akgündüz, *Osmanlı Kanunnâmeleri ve Hukukî Tahlilleri 4. Kitap Kanunî Devri Kanunnâmeleri I. Kısım Merkezî ve Umumî Kanunnâmeler*, İstanbul 1992, s. 540.

olduğunu, Mekke'de 20 gün kalındığını, dönüşte Mekke'den Medine'ye 10 günde gelindiğini iki gün orada kalındığını ve Mekke'den Mısır'a 36 günde dönüldüğünü, toplam yolculuğun 104 gün sürdüğünü oturaklarıyla 110 gün kabul edildiğini söyler. Ancak Süveyş'e gelindikten sonra iki günde Kahire'ye varılırsa gidiş-dönüş yolculuğu 100 güne düşer[19].

1869 yılında Süveyş Kanalı'nın açılması deniz yoluyla hac seyahatini yapmak isteyenlerin işini kolaylaştırmış ancak Mısır hac emîrliğinin fonksiyonunu etkilememiştir. Süveyş Kanalı'nı geçip Kızıldeniz üzerinden Cidde'ye ulaşan hacı adayları burada bir iki gün dinlendikten sonra deve veya eşek kervanlarıyla Mekke'ye geçebiliyorlardı. II. Abdülhamit döneminde askeri ve siyasi sebeplerle uygulamaya konulan Hicaz demiryolu projesinin dinî bir amaca hizmet edip hac yolculuğunu kolaylaştırması hedefi de vardır. 1908 yılında Medine'ye kadar ulaşan demiryolu hattı Cidde ve Mekke'ye kadar uzatılacak iken devletin bu bölgede yaşadığı sıkıntılı siyasi durum ve Türkler aleyhine kışkırtılan bedevilerin saldırıları yüzünden bu dönem için gerçekleştirilememişti[20]. Hac yollarının deniz ve demiryolu alternatifleri ile zenginleşmesi hac emîrliği açısından Osmanlı dönemi için kurumsal bir değişiklik yaratmamıştır.

3- Mısır Hac Emirliği

a- Atamaları ve Vasıfları

1261 yılında Kahire'de Memlûklar tarafından ihdas edilen Mısır hac emîrliği kurumu Osmanlı hakimiyeti sürecinde de aynen muhafaza edilmiştir. Os-

---

lanmamış Yüksek Lisans Tezi, İstanbul, 2001; Münir Atalar, "Hac Yolu Güzergâhı ve Masrafı (Kara Yolu, 1253/1837)", *Ankara Üniversitesi Osmanlı Tarihi Araştırma ve Uygulama Merkezi Dergisi (OTAM)*, S. 4, Ankara, 1993, s. 43-90; A. Latif Armağan, "XVIII. Yüzyılda Hâc Yolu Güzergâhı ve Menziller (=Menâzilü'l-Hacc)", *Osmanlı Araştırmaları*, c. XX, (İstanbul, 2000).

[19] Evliyâ Çelebi b. Derviş Mehmed Zıllî, *Evliyâ Çelebi Seyahatnâmesi, İstanbul Üniversitesi Kütüphanesi Türkçe Yazmalar 5973, Süleymaniye Kütüphanesi Pertev Paşa 462, Süleymaniye Kütüphanesi Hacı Beşir Ağa 452 Numaralı Yazmaların Mukayeseli Transkripsiyonu-Dizini*, (Hazırlayanlar: Seyit Ali Kahraman-Yücel Dağlı-Robert Dankoff), 10. Kitap, İstanbul 2007, s. 232. Evliyâ Çelebi hacı olup 1672'de Mısır'a gitmiştir. Kahire'de on yıl kadar yaşamış ve orada ölmüştür.

[20] Özcan, s. 400.

gun olacağı yönünde bir görüş şekillenmesine rağmen, Nadir Şah'ın Hindistan, Osmanlıların ise Rusya ile olan ilişkiler üzerinde yoğunlaşmaları sebebiyle bir sonuca varılamamıştır[16].

Bütün bu mülahazalar çerçevesinde, birtakım arayışlar olmasına rağmen Osmanlı döneminde resmî hac kafilelerinin Kahire ve Şam'da toplandıklarını Kahire kafilesini Mısır hac emîrinin, Şam kafilesini ise Şam hac emîrinin[17] sevk ve idare ettiğini söylemek mümkündür.

Çalışmanın konusu Mısır hac emîrliği olduğu için Kahire-Mekke hac yolu güzergâhı hakkında biraz daha detaylı bilgi vermek faydalı olacaktır. Kahire-Mekke yolu genellikle Mısır ve Kuzey Afrika'dan haccetmek isteyenlerin kullandıkları bir güzergâhtı. Ancak Rumeli ve İstanbul'dan veya varsa Anadolu'nun sahil kesimlerinden deniz yoluyla hac seyahati yapmak isteyenler Kahire kafilesine katılıyorlardı. İstanbul'dan deniz yoluyla hareket eden hacı adayları Sakız, İstanköy ve Rodos adalarına uğradıktan sonra uzun bir yolculukla İskenderiye limanına çıkarlardı. Buradan karayolu ile Kahire'ye geçip diğer bölgelerden gelen hacılarla Mısır Kafilesine katılırlardı. Bir kısım hacılar kara yoluyla Süveyş'e geçip Süveyş beyinin kumandası altında Kızıldeniz yoluyla Cidde limanına çıkıyorlardı. Kara yoluyla devam edecek hacılar Kahire'den Akabe yoluyla 30 menzillik bir yolculuğa çıkarlardı. Menziller arası mesafelerin arası toplam 438,5 saatti. Kahire'ye en yakın menzil 6 saatlik mesafe ile Bürke idi[18]. Evliya Çelebi Mısır-Mekke arasının 36 konak

---

[16] Mustafa Nuri Paşa, s. 43-44; İsmail Hakkı Uzunçarşılı, *Osmanlı Tarihi*, c. IV, 1. bölüm, Ankara, 1978, s. 231-233.

[17] Şam hac emirliği görevi 1706 yılından sonra Şam valilerine verilmeye başlanmıştır. Mevcut bilgilerimize göre Şam hac emîrliğini müstakil olarak en son 1706 yılında Hacı Mehmed Paşa yürütmüştür. 18. yüzyılın ilk yarısındaki Şam hac emirleri için bkz. Orhan Kılıç, *18 Yüzyılın ilk yarısında Osmanlı Devleti'nin İdarî Taksimatı-Eyalet ve Sancak Tevcihatı*, Elazığ 1997, s. 139-141, Fahameddin Başar, *Osmanlı Eyâlet Tevcihatı (1717-1730)*, Ankara 1997, s. 95-96.

[18] İstanbul-Şam-Mekke ve Kahire-Mekke güzergâhı menzilleri ve aralarındaki mesafeler hakkında geniş bilgi için bkz. İzzet Sak-Cemal Çetin, "XVII. ve XVIII. Yüzyıllarda Osmanlı Hac Menzilleri", *Selçuk Üniversitesi İlâhiyat Fakültesi Dergisi (SÜİFD)*, S.19, Konya, Bahar 2005, s. 211-212; Şam bağlantılı hac yolu için ayrıca bkz. Rakan Bdour, *XVI. ve XVII. Yüzyıllarda Osmanlı İmparatorluğunda Ürdün ve Şam Hac Yolu*, Hacettepe Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Yayımlanmamış Yüksek Lisans Tezi, Ankara, Mart 1993; Aytekin Yılmaz, *Edirne Mekke Kara Hac Yolu (1600-1800)*, Marmara Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Yayım-

1621 tarihli bir seyahatnameye göre her yıl hac için dört kervan yola çıkardı. Bunlar: Afrika'daki Müslümanlar ve Rumeli'den deniz yolu ile gelenlerin katıldığı Kahire, Anadolu'dan gelen hacı adaylarının katıldığı Şam, Arabistan ve Hind adalarından gelen Müslümanların katıldığı Zebid, İran ve Hindistan'dan gelen hacıların oluşturduğu Bağdad kervanıydı[13]. 17. yüzyılın ilk çeyreğinden itibaren Basra ve İran hacılarının müstakil kafileler halinde Mekke'ye geldikleri arşiv belgeleri tarafından da teyit edilmektedir. Şam ve Mısır hac emîrlerine gönderilen 1 Nisan 1642 tarihli hükümlerle, bilfiil Basra beylerbeyi Ali Paşa idaresinde Basra'dan ve İran tarafından kendi başlarına gelen hacı kafilelerinin yollarda kendilerini korudukları için silahlı oldukları, İran ile bir sulh dönemi yaşandığı bu hacı adaylarının kutsal mekânlara ve yerlere silahları ile girmemeleri halinde kendilerine müdahale edilmemesi istenmiştir[14].

Şam ve Kahire'nin Osmanlılar tarafından ele geçirilmesinden önce bile Osmanlılarla Safeviler arasında haccetme konusunda benzer çatışmalar yaşanmıştı. 1507-1511 yılları arasında bu sıkıntıdan dolayı Şam kafilesi düzenlenememiştir. 1512 yılı haccında Safevi hükümdarı Şah İsmail'in hacca gitmek ve Kâbe'ye örtü örtmek istemesi yüzünden Osmanlılarla aralarında ihtilaf çıkmış ve zikredilen yıl Şam kafilesi yine toplanamamıştı[15].

İran hacı adaylarının İran tarafından tayin edilecek bir hac emîri ile haccetmeleri konusu Osmanlı-İran siyasî münasebetlerinde zaman zaman gündeme getiriliyordu. 1736 yılında yapılan Osmanlı-İran barış görüşmelerinde Şah Abbas'ın müzakereci olarak tayin ettiği Mirza Mehmed aracılığı ile Osmanlı Devleti'ne yaptığı tekliflerden birisi, İran şehbender kethüdasının İran hacıları ile beraber Hicaz'a gitmesi idi. Bu keyfiyet, İran tarafından hac kafilesine bir hac emîri tayin edilmesi anlamına geliyordu. Nitekim bu teklifle ilgili yapılan değerlendirmede, İran tarafından hac kafilesinin Necef ve Lahsa yoluyla gitmesi, şayet Şam yolu tercih edilecek ise *emîr-i hac* tabirinin kullanılmayıp başka bir isim verilmesi yönünde bir cevap verilmesinin uy-

---

[13] Gülgün Üçel-Aybet, *Avrupalı Seyyahların Gözünden Osmanlı Dünyası ve İnsanları (1530-1699)*, İstanbul 2003, s. 401.

[14] BA, *MD 89*, hüküm no: 9.

[15] Bdour, s. 48.

ordu[10]. Ancak 1571 yılında Basra beylerbeyine gönderilen bir hükümden, birkaç yıldır Basra'lı Osman adlı bir kişinin Basra beylerbeyi Ali Paşa tarafından hac emîri olarak tayin edildiği ve bunun Arab ve İranlı hacılardan büyük bir kafileyi alıp hacca gittiği, hatta Bağdad'a bağlı yerlerden Semâvât ve Rumâhıyye ile başka nahiyelerden birçok hacı adayının gizlice bu hac kafilesi ile hacca vardıklarının Bağdad beylerbeyinin mektubu üzerine duyulduğu belirtilmiştir. Basra beylerbeyine yazılan bu hükümde birçok kez uyarılmasına rağmen, böyle bir uygulama yapmasının kabul edilemeyeceği kendisine sert bir şekilde tekid edilmiş, Arab ve Acem hacı adaylarının bu yolla hacca gitmelerinin önlenmesi istenmiştir. Bağdad ve Basra beylerbeyilerine 17 Eylül 1571 tarihinde yazılan hükümlerde, bu yasağın temel iki sebebinin; Acem hacılarının bu yolla gitmeleri durumunda sulha aykırı olarak birtakım faaliyetlerde bulunabilecekleri ve kontrolü olmadığı için bu yolla Osmanlı topraklarında Şiilik propagandası yapacakları korkusu ile bu yolun emniyetinin sağlanmasının zor ve hacı adaylarının her an eşkıya tarafından yollarının kesilerek zarar görecekleri endişesidir[11]. Osmanlıların Bağdad ve Basra çıkışlı yollarla Hicaz'a gidişi yasaklamalarının temel sebebi gerçekten de İran hacılarının Osmanlı topraklarında yapması muhtemel Şii propagandası idi. İran'dan haccetmek için Osmanlı topraklarına giren kişiler için Amasya Muahedesi ile Osmanlı topraklarında güvenle seyahat etme taahhüdü alınmıştı. Bu şartlarda onların Osmanlı topraklarının herhangi bir yerinde saldırıya uğramaları yapılan anlaşmaya zarar verebilirdi. Osmanlı Devleti'nin doğudan gelecek hacıların hac yolculuğu organizasyonu konusundaki hassas tutumunu bu mecburiyetler çerçevesinde değerlendirmek gerekir. İran'dan gelen hacıların özellikle Van-Diyarbekir-Birecik-Ruha-Halep-Şam yolunu kullanmaları isteniyordu[12].

---

[10] 1582 yılında Lahsa beylerbeyine yazılan bir hükümle, Lahsa tarafından hacca gitmenin özel olarak yasaklanmış olduğundan hacca niyet edenlerin Şam yoluyla ve Şam kafilesi ile hacca gitmeleri emredilmiştir. BA, *MD 42*, 282/868.

[11] BA, *MD 12*, 467-468/896, 467-468/897.

[12] BA, *MD 7*, 913/2502. İran'dan gelen hacıların dikkatle takip edilmeleri konusunda ayrıca bkz. Bekir Kütükoğlu, *Osmanlı-İran Siyâsî Münasebetleri (1578-1590)*, İstanbul, 1962, s. 11; Orhan Kılıç, *XVI. ve XVII. Yüzyıllarda Van (1548-1648)*, Ankara 1997, s. 46.

ket etmeleri ve Merdabe mevkiine kadar ayrılmamaları konusunda Şam ve Mısır hac emîrlerine birer hüküm gönderilmiş, ancak Yemen kafilesi ile ilgili olarak bir kişi veya kurum sorumlu veya muhatap olarak kaydedilmemiştir[6]. Arabistan yarımadasının Şam güzergâhını kullanamayacak bölgelerinden gelen özellikle de güney kısımlardaki hacı adaylarının kendi başlarına herhangi bir resmi hacı kafilesinin himayesi altında olmadan Mekke'ye kendi başlarına gidip geldikleri de bilinmektedir[7]. Bu sebeple Yemen kafilesinin bir hac emîri tarafından idare edilmediği anlaşılmaktadır. 1635 yılında Yemen'in statüsünün değişip Zeydî imamların idaresinde ancak Osmanlı Devleti'ne bağlı bir imtiyazlı eyalet konumuna girip fiilen Osmanlı idaresinden çıkması sebebiyle Yemen kafilesi iptal edilmiştir[8].

Cezayir, Fas, Tunus ve Trablus 18. yüzyılın sonlarına doğru adeta kendi başlarına yönetilir bir duruma geldikleri için siyasi otorite tarafından bir nevi asi olarak tanımlanmıştır. Köprülü Mehmed Paşa bunlara, "Saltanat-ı Seniyye'nin sizin gibi asilerin kulluğuna ihtiyacı yoktur" diye çıkışmış ve Osmanlı kıyılarındaki muhafızlara fermanlar gönderilerek Garp ocakları gemilerinin korunmamasını ve hatta hacılarının bile Mısır kıyılarında kabul edilmemeleri öğütlenmiştir[9]. Bu bağlamda, 18. yüzyılın sonlarına doğru Mağrib'den gelen hacıların en azından bir kısmının kendi başlarına bir kafilenin ve emîrinin idaresine girmeden haccettikleri söylenebilir.

Abbasîler döneminde hac kafilelerinin toplanma merkezi olarak kullanılan Bağdad bu tarihi fonksiyonundan kaynaklanmış olmalı ki, zaman zaman Basra üzerinden gelen hacıların Bağdad yolunu veya Basra'dan Hicaz'a giden Arabistan yarımadasını doğudan batıya aşan kervan yolunu kullandıkları görülmüştür. Osmanlı Devleti'nin Safevi Devleti ile arasındaki anlaşmazlıktan dolayı bu güzergâhın kullanılması kesin emirlerle yasaklanmıştı. Ahsa (Lahsa) hacılarının da Şam'da toplanarak hacca gitmeleri isteniy-

---

[6] Başbakanlık Devlet Arşivleri Genel Müdürlüğü Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığı (BA), *Mühimme Defteri No: 33*, s. 80, hüküm no: 161 (*MD 33*, 80/161).

[7] Abdulkadir Özcan, "Hac-Osmanlı Dönemi", *DİA*, c. 14, İstanbul, 1996, s. 400.

[8] Bdour, s. 48.

[9] Mustafa Nuri Paşa, s. 97.

gelip buradan deniz yoluyla birkaç adaya uğrayıp Kahire'de toplanan hac kervanına katılmaları çok fazla tercih edilmiyordu. Bunun en önemli sebebi deniz yoluyla hacca gitmek isteyenlerin özellikle Malta ve Sakız adalarındaki korsanların hacı gemilerinin yollarını kesip mallarını gasp etmeleridir. Nitekim 1565 Malta kuşatmasının sebepleri arasında Malta Kalesi'ndeki Saint Jean şövalyelerinin hacıların yollarını kesmesi gösterilmiştir[2]. Mağrib hacı adaylarının toplanma yeri ise doğal olarak Kahire idi. Bu bakımdan Osmanlılar'ın kutsal yerleri kendi idareleri altına aldıktan sonra mevcut durumu bir ölçüde muhafaza ettikleri söylenebilir. Yeni uygulamada Mısır hac emîrliği de Osmanlı merkezi idaresinin sorumluluğu altına girmiş oluyordu.

Yavuz Sultan Selim Mısır'ı ele geçirdiği zaman kendisine sığınan Çerkes emîrlerine Mısır'daki yüksek görevler arasında zikredebileceğimiz *şeyhü'l-beledlik, emîrü'l-haclık* ve *kâşiflik* gibi birtakım rütbe ve görevler vermiştir[3]. İlk dönemlerde Şam'da bölgenin askerî veya sivil erkânından önemli bir kişi hac emîri olarak atanmış ve Yavuz Sultan Selim Mısır dönüşünde Şam'da bulunan Emeviyye Camii'nde Cuma namazından sonra askerî erkândan Mehmed Bey'i hac emîri atayarak hac kafilesini sancakla uğurlayarak bu geleneği başlatmıştır[4]. Kaynaklar Yemen'den başlayan ve devletçe kabul edilen bir diğer resmî hac yolu ile haccetmek isteyenlerin 1556'da oluşturduğu[5] ancak her yıl devamlı olarak düzenlemeyen bir kafileyi haber vermekle birlikte, Yemen kafilesinin bir emîr tarafından sevk ve idare edildiğini kaydetmemektedir. Nitekim 1577 haccında Arafat'ta toplanan Mısır, Şam ve Yemen hacı kafilelerinin birbirinden ayrılmayıp mahmilleri arkasından top-lu bir şekilde hare-

---

[2] 29 Aralık 1565 tarihinde Malta'ya sefer yapılmasına karar verilmiş ve Cezayir beylerbeyi Hasan Paşa'dan gönüllü reislere istimalet verip sefer için hazırlanması istenmiştir. Ada'nın fethedilmeye çalışılmasının gerekçelerinin başında buradaki düşmanın hacı ve tüccar gemilerinin yollarını kesmesi ve onlara zarar vermesi olarak gösterilmiştir. Bkz. BA, *MD 6*, 266/565. Malta Adası'nın muhasara edilip 1565'deki kuşatmada Malta Adası fethedilememiş ancak 1566 yılında Piyale Paşa vasıtasıyla Cenevizlilerin idaresindeki Sakız Adası fethedilerek Derya Kaptanlığına bağlı bir sancak olarak teşkilatlandırılmıştır.

[3] Mustafa Nuri Paşa, *Netayic ül-Vukuat*, (Haz. Neşet Çağatay), c. III-IV, Ankara, 1987, s. 98.

[4] Atalar, "Emîr-i Hac", s. 132.

[5] Rakan Bdour, *XVI. ve XVII. Yüzyıllarda Osmanlı İmparatorluğunda Ürdün ve Şam Hac Yolu*, Hacettepe Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Tarih Anabilim Dalı Basılmamış Yüksek Lisans Tezi, Ankara, Mart 1993, s. 48.

OSMANLI DEVLETİ'NDE HAC EMİRLİĞİ MÜESSESESİ: MISIR ÖRNEĞİ

Orhan KILIÇ[*]

Osmanlılar 1517 yılında kutsal yerlerin idaresini Memlûkler'den aldıktan sonra kendilerini buraların hizmetkârı (hadimü'l-harameyn) olarak kabul etmişler ve bu yerlerin korunması ile bu bölgede yaşayan insanların her türlü ihtiyacını karşılamayı görev bilmişlerdir. Bu bağlamda gelenek üzere hac organizasyonu da Osmanlı Devleti'nin sorumluluğuna girmişti. Aslında Osmanlılar daha Hicaz'ı ele geçirmeden önce de bu konuda bir adım atmışlar ve kendi adlarına bir hac emîri atayarak Osmanlı ülkesinden haccetmek isteyenleri Şam yoluyla kutsal topraklara götürüp getirmişlerdi[1].

Merkezi yönetimin bulunduğu İstanbul, Haremeyn'e oldukça uzaktı. Haremeyn'in sorumluluğu ilk kez bu kadar uzak bir merkezden sevk ve idare edilecekti. Her ne kadar İstanbul'dan kara ve deniz yoluyla Mekke'ye ulaşmak mümkün idiyse de İstanbul hac kafilelerinin toplanması için uygun bir coğrafyada değildi. Bu sebeple Osmanlılar daha önceki uygulamaları da dikkate alarak Kahire merkezli Mısır hac emirliğini devam ettirmişler, Memlûklar döneminde önemi azalan Şam hac emirliğini de daha faal bir hale getirmişlerdir. Aslında Anadolu yolunu kullanarak haccetmek isteyen hacı adayları için Şam hac emîrliği başkanlığında sevk ve idare edilecek kafileye katılmak çok daha uygun bir güzergâh olarak görülüyordu. Anadolu, İran, Orta Asya ve Bağdad hacıları Şam hac emîrinin kafilesine katılıyorlardı. Rumeli, İstanbul veya Anadolu'dan haccetmek isteyenlerin İzmir'e kadar

---

[*] Prof. Dr., Fırat Üniversitesi, Fen-Edebiyat Fakültesi, Tarih Bölümü Elazığ-Türkiye.

[1] Pakalın, s. 527; "Emîrülhacc", *İA*, c. 4, s. 263.

Merkeze bağlı taşra teşkilatı ve kadıların yevmiyeleri ise şu şekilde idi.

Kadılıkların İsmi	Kadının Yevmiyesi	Kadılıkların İsmi	Kadının Yevmiyesi
İskenderiye	300	Ebu Ali	150
Dimyat	300	Minye	150
Reşid	300	Nehrariye	150
Mahalle-i Kübra	300	Elşmunin	130
Mansura	300	Beyhese	130
Menuf	300	Tizmend	100
Muhayre	300	Füvve ile Mahallat	100
Beni Süveyf	300	İlvi	100
Beni Haram	300	Şişin	100
Bilbis	300	Mahalletu'l-Merhum	100
Menfelut ile Kuss	300	Kus	80
Feyum	200	Kına	80
İbyar	150	Fişne	70
Cize	150	Ebu Tic	60
Circe ile İsna	150	El-Vah	60
Hanka	150	Berullus	60
Asyut	150	Tahta ile Menşiyye	60
Şıkkı Sani	150	Akfahs	50
Menzele	150	Minyet Mezahi	50
Müzahimeteyn	150	İbrim	40

Bu tablo es-Seyyid Muhammed es-Seyyid Mahmud'un *IV. Asır'da Mısır Eyaleti* adlı eserinin 255. sayfasından alınmıştır. Aynı bilgiler Evliya Çelebi'de de yer almaktadır. Tek Farkla Evliya Çelebi kadıların aldıkları akçe miktarını farklı rakamlarla ifade etmektedir. (Bkz. Evliya Çelebi, IX, X, 276-277)

Bâbu'l-Ali mahkemesi de denilmekte olan merkez adliyeye bağlı idi. Osmanlı döneminde semt mahallelerine gelince Abdurrazık Abdurrazık İsa'ya göre bu mahkemeler şunlardır.

م	اسم المحكمة	مقر الشركة	الموقع الجغرافى
١	محكمة الباب العالى	فى مقعد ماماى ازبك السيفى	بالنحاسين التابع لقسم الجمالية فى الوقت الحاضر
٢	محكمة القسمة العسكرية	فى المدرسة الظاهرية	من جملة خط بين القصرين
٣	محكمة القسمة العربية	فى المدرسة الكاملية	بخط بين القصرين
٤	محكمة طولون	فى مسجد أحمد بن طولون	فى جبل يشكر العسكرية
٥	محكمة جامع الحاكم	فى جامع الحاكم بأمر الله	فى خارج باب الفتوح
٦	محكمة مصر القديمة	فى جامع الناصرى الجديد	فى شاطئ النيل بساحل مصر الجديدة
٧	محكمة باب سعادة و الخرق	محل اصبح الان ميدان باب الخلق	ميدان باب الخلق فى الوقت الحاضر
٨	محكمة جامع الصالح	فى جامع الصالح طلائع بن رزيك	خارج باب زويله
٩	محكمة باب الشعرية	فى جامع المحكمة بخط باب الشعريه	فى ميدان باب الشعرية فى الوقت الحاضر
١٠	محكمة قناطر السبع	فى جامع برد بك الاشرفى	
١١	المحكمة البرمشية	فى جامع تغرى برمش	
١٢	محكمة بولاق	فى مسجد القاضى يحيى بن زين الدين	عند قنطرة الموسكى
١٣	محكمة قوصون	فى جامع الامير قوصون	فى الشارع خارج باب زويله
١٤	محكمة الصالحية النجمية	مدرسة الصالح نجم الدين ايوب	من جمله القصر الكبير الشرقى بخط بين القصرين
١٥	محكمة الزاهد	فى جامع أحمد الزاهد	بخط المقس خارج القاهرة

Bu Tablo Abdurrazık Abdurrazık'ın ed-Demirî'nin kitabına yazdığı giriş s. 87'den alınmıştır.

10- Vekil/Vükelâ: Adalet sarayı gibi hizmet vermekte olan Sâlihiye medresesinin kapısının önünde adına vekil/vükelâ denilen şahıslar otururlardı. Günümüzde çeşitli bölgelerde bulunan resmi dairelerin önündeki istid'a veya dilekçe yazarlarını akla getiren bu vekillerin adliyenin önünde oturmaları Receb 925/Haziran 1519'da yasaklanmıştır.[95]

12-Resûl/rusul: Keza, Hayır Bey tarafından faaliyetleri yasaklanan bir başka grup ise resûllerdir. Bu grubun ne iş yaptıkları belli olmamakla beraber bunların da aynen vekiller gibi Sâlihiye Medresesi kapısında oturdukları ifade edilmektedir.[96]

13-Kassâmu Tirek: İbn İyas merkezden Osmanlının Mısır adliyesinde çalışmak üzere kassâm adında bir görevlinin 927/1520 Cemaziyelahir'inde gönderildiğini söylemektedir. Onun verdiği bilgiye göre bu görevli vârisler arasında mirası taksimle görevliydi.[97] Kassâmu Tirek'in ferâiz konusunda uzman olduğu anlaşılmaktadır.

Osmanlı'nın Mısır'daki vatandaşlarının hukuki sorunlarını çözmek üzere Mısır Mollasına bağlı olarak Kahire merkezde ve diğer nahiyelerde mahkemeler ve kadı nâibleri ve mezhep kadıları görev yaparlardı. Bunlar çözemedikleri davaları kadı meclisine havale ederlerdi.[98]

Merkeze Bağlı Kadılıklar

Mısır 36 adli bölgeye ayrılmıştı. Her ne kadar Abdurrazık Abdurrazık İsa bu bölge kadıları ile Mısır kadısı veya Kazaskeri arasında ast-üst ilişkisi olmadığını, bu kadıların Anadolu Kazaskeri tarafından atandıklarını, Mısır kazaskerinin bunlar üzerinde hiçbir yaptırım gücünün bulunmadığını, bunların tamamen bağımsız olarak hareket ettiklerini söylüyorsa da,[99] Osmanlı'nın Mısır adli sisteminde yaptığı bir diğer yenilik iyenilikler Kahire'nin içerisinde semt kadıları oluşturmuştur. Semt kadılarının tamamı

---

95 Bkz. İbn İyas, 300.

96 Bkz. İbn İyas, 300.

97 Bkz. İbn İyas, 447.

98 Bkz. es-Seyyid, 252. Evliya Çelebi, bu niyabetlerin sayısının 24 olduğunu söylemektedir. Bkz. *Seyahatname*, IXX,, 276.

99 Abdurrazık Abdurrazık İsa, Demiri'nin kitabına yazdığı giriş, s.48

aktarıyorlardı. O uygun görürse konuyu kendisi hakimlere intikal ettiriyor, hatta zaman zaman kendisinin suçluyu cezalandırdığı da oluyordu. Kendisine başvuran her davalı ve davacıdan da rusum olarak altı gümüş de alıyordu"[91]. İbn İyas Osmanlı kentlerinin tamamında var olan ve Osmanlı kaza mahkemesinde güvenliği sağlamakla görevli adli polis diyebileceğimiz görevliyi yukarıdaki ifadelerle tanıtmaktadır. Onun bu abartılı tanıtımı Osmanlı adli sistemi hakkında yeterli bilgisi bulunmayan bazı Mısırlı araştırmacıları da muhzir'in Osmanlı'nın Mısır adliyesinin kuruluş döneminde dört mezhebe mensup baş kadıları denetlemek üzere atanan bir görevli olduğu sonucuna götürmüştür.[92]

Öyle anlaşılıyor ki özellikle Kahire'de iç güvenliğin sağlanmasında problem yaşandığı ve yeni adli sistemin oturtulmaya ihtiyaç duyduğu dönemde bu görevli mahkemedeki yerini almıştır. Evliya Çelebi'nin "Mısır kadılığında görev yapan Muhzir'in İstanbul'da uzun yıllar görev yapan, tecrübeli Dergah-ı Ali Kapıcılarından yaşlı şahıslardan seçildiklerini söylemesi" bu görevlilerin özellikle de deneyimli şahıslardan seçildiklerini ortaya koyması açısından önem arzetmektedir.

7-Tercüman Başı: Mahkemelerde halk ile, özellikle de, muhzirler arasında tercümanlık yapmaktaydılar.[93]

8-Çavuş (Molla kethüdası): Evliya Çelebi tarafından Molla Kethüdası olarak isimlendirilen bu görevli İbn İyâs tarafında "çavuş" olarak isimlendirilmektedir. İbn İyas'ın verdiği bilgilere göre her mezhep kadılığında, birer çavuş görev yapmaktaydı. Bu çavuşlar, mahkeme rusümlarını toplar, belirlenmiş oranlara göre hak edenler arasında dağıtırlardı. [94]

9-Hademeler: Evliya Çelebi bu görevlilerin tamamının yüz kişi civarında olduğunu belirtmektedir.

---

[91] İbn İyas, 239.

[92] Bkz. Abdurrahim Abdurrahman, *Fusûl min târihi Mısır el-iktisâdi ve'l-ictimâi fi asri'l-Usmânî*, Kahire 1990, 322.

[93] Bkz. İbn İyâs, 239.

[94] Bkz. İbn İyâs, 465.

hebine mensup olanlar diğer naîblere göre biraz daha önceliğe sahip gibi görünmektedirler.[86] Ancak biz burada onlara yer vermedik.

3-Kadı Meclisi (Divanı): Beylerbeyi Divanı kurulmadığı zaman toplanırdı. Kahire mahkemeleri veya nahiye naipleri tarafından gönderilen yazılar görüşülürdü. Burada Divan-ı Aliyeye sevkedilecek evraklar da görüşülür, başkentten gönderilen emirler tetkik ve icra edilirdi. Yine burada Mısır vakıfları ile ilgili hususlar da görüşülürdü.[87] Bu divana dört mezhep kadıları da katılırlardı. Kadı divanında Anadolu Kazaskeri tarafından görevlendirilen bir askeri kassam da görev yapardı.

4-Mukayyid: Bu görevlinin mahkemelerde kayıtları tutan kimse olması muhtemeldir.

5-Muşâhid (Şuhûd): Mısır'daki adli sistemde önemli bir yeri bulunan Şâhid/Şuhûdlar Osmanlı öncesinden itibaren görülmektedir. Zeyrekzade döneminde görevlerine son verilmişse de daha sonra yeniden görevlerinin başına döndükleri anlaşılmaktadır.[88] Şahitler, evlenme, boşanma, miras, vekalet vb konularda bu günkü anlamda noterlik yapmaktaydılar. Bu hizmetlerine karşılık da halk tarafından ödenen rusumlardan pay alırlar.[89] Bunların Kahire'de bu işleri yaptıkları dükkanları bulunmaktaydı. Osmanlı Beylerbeyi Hayır Bey bu dükkanlara aylık olarak altı insaf vergisi koymuştu.[90] Osmanlı adli sistemi oturduktan sonra şuhûd müessesesine ciddi düzenlemeler getirilmiş, Salihiye medresesinin kapısında oturmaları yasaklanmıştır. **(Şuhûdü'l-hâl)**

6-Muhzir: İbn İyas ilk muhzir'in Mısır'ın ikinci Beylerbeyi Hayır Bey tarafından atandığını söylemektedir. Ona göre; "Muhzir, Salihiye Medresesinde görev yapıyordu. Etrafında önemli sayıda da yeniçeri bulunduran *muhzir*'e arzedilmeyen hiçbir dava mahkemede görüşülmüyordu. Davalı ve davacı, önce geniş yetkilere sahip olan muhzir'in huzuruna gelip problemlerini ona

[86] Konu ile ilgili geniş bilgi için bkz. Abdurrazık İsa, ed-Demirî'nin kitabına yazdığı giriş, s. 50.

[87] es-Seyyid, 251.

[88] Bkz. İbn İyâs, 162.

[89] Bkz. İbn İyâs, 412.

[90] Bkz. İbn İyâs, 239.

Şafii Kadısının Nâibleri: Kadı Şemseddin el-Hulibî, Kadı Şemseddin b. Cemaleddin,[69] Bedreddin Muhammed b. Muhammed ez-Zeytûnî,[70] Muhibbüddin İbnü'l-Bilbisî (ö. 926/1519),[71] Kadı Kerimüddin el-Mücevvelî,[72] Kadı Şemseddin Muhammed ed-Dimyatî,[73]Kadı Şemseddin Muhammed b. Vuhayş, Kadı Şemseddin Muhammed el-Abdî, Kadı b. Arafât,[74] Kadı Zekeriya.[75]

Hanefi Kadısının Naibleri: Kadı Zeyneddin eş-Şarnekaşî,[76] Kadı Bedreddin b. Vakkâd,[77] Kadı Ebu'l-Feth es-Sirac (ö: 923/1517),[78] Şihabuddin Ahmed b. eş-Şirrin, İbn Bint el-Bedrî b. Muhammed,[79] Şemseddin Muhammed el-Menavî.[80]

Maliki Kadısının Naipleri: Şemseddin ed-Demirî, Fethüddin Ebû Feth el-Vefaî,[81] Kadı Şemseddin Muhammed el-Ebşâdî.[82]

Hanbeli Kadısının Nâibleri: Kadı Şihabüddin el-Heytemî,[83] Muhiddin Abdülkadir en-Nebrâvî,[84] Şihâbüddin Ahmed b. el-Heytemî.[85]

Seydi Efendi döneminden itibaren dört mezhep kadılıkları lağvedilince bu mezhepler adına görev yapan kadılara da nâib denilmiştir. Bu naâiblerin içerisinde, Osmanlı Devleti'nde daha üstün bir konumda olan Hanefi mez-

---

[69] Bkz. İbn İyâs, 178, 393.

[70] Bkz. İbn İyâs, 259.

[71] Bkz. İbn İyâs, 334.

[72] Bkz. İbn İyâs, 349.

[73] Bkz. İbn İyâs, 393.

[74] Bkz. İbn İyâs, 394.

[75] Bkz. İbn İyâs, 396.

[76] Bkz. İbn İyâs, 178.

[77] Bkz. İbn İyâs, 180.

[78] Bkz. İbn İyâs, 192.

[79] Bkz. İbn İyâs, 337.

[80] Bkz. İbn İyâs, 462.

[81] Bkz. Bkz. İbn İyâs, 350.

[82] Bkz. İbn İyâs, 398.

[83] Bkz. İbn İyâs, 178.

[84] Bkz. İbn İyâs, 391.

[85] Bkz. İbn İyâs, 393.

ayında Sinan Paşa yerine Mısır'a atanan Osmanlı beylerinden İskender Bey ile Şafii Kadı'l-Kudât'ının nakiplerinden Nûreddin Ali el-Meymûnî arasında yaşanan sorun üzerine; Nureddin görevden alınmış, Demenhûr'a sürgün edilmişti. Bu olaydan sonra da Beylerbeyi'nin emri ile nakiblerin görevlerine son verilmiştir. Böylece Şaban 925/Temmuz 1519'da Nureddin el-Meymûnî ile birlikte Hanefi Kadı'l-Kudât'ının nakibi olan Şihâbuddin Ahmed b. eş-Şirrin, Maliki Kadı'l-Kudâtı'nın nakibi olan Şemseddin ed-Demirî ve Hanbeli Kadı'l-Kudâtı'nın nakibi olan kādının oğlunun nakipliklerine son verilmiş oldu.[65] Fakat Şaban 925/Temuz 1519 tarihinde İskender Bey'in azli ile birlikte gerek nakipler, gerekse vekil ve resûller tekrar işlerinin başına döndüler.[66] Bununla birlikte nâibler sorunun çözülmediği, ilk dönemlerde sürekli problem konusu olmaya devam ettiği anlaşılmaktadır. Zira İbn İyas'ın ifadesine göre 927/1520 yılında da problem konusu olmaya devam ettikleri için aynı yılın Zilhicce ayında Mısır Mollası Hamza Efendi'nin bulunduğu mecliste bu konu görüşülmüştür. Beylerbeyi de meclise iştirakinden sonra her kadının nâiblerini en fazla yedi ile sınırlandırmasını karara bağlanmıştır. Buna göre her nâib haftanın bir günü görev yapmaktaydı. Kadının evinde oturur orada davalara bakardı. Davalardan aldıkları rusumlardan hazinenin payına düşen kısmı Cuma günleri kadılara uğrayan mukaddemler aracılığıyla mahkemeye teslim edilirdi.[67]

Nâibler, Osmanlının ilk dönemlerinde *Salihiye* medresesi dışında da kimi davalara bakarlardı. Hatta kendilerine ait Meclisu Kadı denilen mekânlar dahi oluşmuştu. Burada baktıkları davalardan aldıkları rusumları revlete vermedikleri için devletin zarara uğradığını düşünen Beylerbeyi Hayır bey, Mısır'da yaptığı ıslahatların bir parçası olarak bu rusumlardan vergi almıştır.[68] Osmanlının ilk döneminde Mısır'da görev yapan kadı naiplerinden tespit edebildiklerimiz Şunlardır:

---

[65] Bkz. İbn İyas, 300.

[66] Bkz. İbn İyas, 304.

[67] Bkz. İbn İyâs, 412.

[68] Bkz. İbn İyâs, 239.

olması üzerine ondan boşalan Rumeli Kazaskerliği görevine getirildi. Alim ve fazıl bir şahıs olarak tanınmaktaydı.[61]

10-*Mevlana Abdülkadir (Molla Abdi)* (ö.954/1547): Bursa'da Molla Hüsrev, Ferhadiyye, Karahisar, Yıldırım Han ve Sultan medreselerinde müderrislik yaptı. Daha sonra Sırasıyla Halep, Mekke ve Mısır kadısı oldu. Mevlana Abdülkadir alim ve fazıl bir şahıs olarak tanınmaktaydı.[62]

11- *Muhammed b. Abdülkadir* (ö. 963/1555): Bursa ve İstanbul medreselerinde müderrislik yaptıktan sonra Sahn-ı Seman müderrisliğine atandı. Buradan da Mısır kadısı oldu. Daha sonra görevden azledilerek Sahn müderrisliğine iade edildi. Sonra tekrar Mısır kadılığına atandı. Mısır kadılığı esnasında çok zengin olduğu rivayet edilmektedir.[63]

Osmanlı Döneminde Mısır Adliyesinde Görev Yapan Yetkililer

1. Dört Mezhep Kadı'l-Kudâtları: Öteden beri dört Sünni mezhebin mensupları Mısır'da bulunmaktaydı. Bundan dolayı da bu dört mezhebe yönelik eğitim veren farklı medreseler geliştiği gibi, dört mezhebin saliklerinin hukuki sorunlarını çözmek üzere her bir mezhebin ayrı bir kadısı görev yapar olmuştu. Osmanlılar Mısır'ı fethettikleri zaman bu sisteme dokunmadılar, sadece revize ettiler ve dört mezhep kadılarının bağlı bulunduğu, *Kadı'l-Arab* ünvanıyla bir Başkadı atadılar.

Dört mezhep kadılarının önemli görev ve yetkileri bulunmaktaydı. Kendilerine bağlı, onlarca nâib ve şuhûd bulundurma hakkına sahip olan bu kadılar, onları atama ve görevden alma yetkisine de sahip idiler.[64]

2. Kadı Nâibleri: bunlara Nakib de denilmekte. Dört mezhep kadılarının her birinin birden fazla nakibi bulunmaktaydı. 925/1519 yılı Recep/Haziran

---

[61] Hayatı ile ilgili geniş bilgi için bkz. Mecdi Muhammed Efendi, II, 446-448.

[62] Bkz. Mecdi Muhammed Efendi, II, 497. Hayatı hakkında önemli bilgiler aktaran ed-Demiri onu *Monav Aydi* şeklinde kaydetmektedir. Bkz. ed-Demirî, 177.

[63] Bkz. Mecdi Muhammed Efendi, II, 484-485.

[64] İbn İyas, Şafii kadısı Kemalettin et-Tavil'in, bir davadan dolayı, dördü dışında nâiblerinin tamamını görevden aldığını söylemesi bu durumun açık kanıtıdır. Bu bilgi her kadının bir çok nâibinin olduğunu göstermesi açısından ayrıca önem arzetmektedir. Bkz. İbn İyâs, 277.

paşazade tarafından kıldırılmış olduğunu ve hutbede Yavuz Sultan Selim'in adının *Hâdimu'l-Haremeyni'ş-Şerifeyn* şeklinde zikrettiğini nakletmiştir.[56]

6-*Mevla Şah Muhammed b. Hurrem:* Yavuz Sultan Selim dönemi ulemasından olan Şah Muhammed, 939/1532-1533 yılında Mısır kadılığı yapmıştır.[57]

7-*Celalzade Salih Efendi*: 945/1538 yılında mısır kadılığı yapan Salih Efendi, İstanbul doğumlu olup İbn Kemalpaşa'nın talebelerinden birdir.[58]

8- *Pir Ahmed Çelebi*: Leys-zâde olarak meşhurdur. (ö. 952/1545): Kanuni Sultan Süleyman döneminde ulemâ cemiyetinin tertibi hususundaki bir belgede adı geçmektedir. Bu belgeye göre Leys-zade (Mehmed Efendi) önceleri Mısır kadısı iken daha sonra 60 akçe ulûfeli müderrislerden olmuştur.[59] Taşköprüzade onun Mısır kadılığı yaptığını doğrulamakta, Üsküp ve İstanbul'da Mustafa Paşa medresesinde müderrislik, Üsküp, Medine ve Mısır kadılığı yaptığını söylemektedir. Mısır kadılığı yaptıktan sonra buradan azledilmiş sonra tekrar aynı göreve atanmıştır. İkinci kez azledilen Leyszade'nin bu görevleri hangi tarihlerde icra ettiği belli değildir. Leyszade) son Mısır kadılığından azledildikten sonra başka bir görev almadan 952/1545 yılında vefat etmiştir. Çok geniş bir kütüphanesi bulunuyordu.[60]

9-*Mevla Muhiddin Mehmed b. İlyas (Çivizade)* (ö.951/1544): Kanuni Sultan Süleyman Dönemi ulemasından olan Çivizade, Sa'di Çelebî'nin talebelerindendir. Edirne Emiru'l-Umerâ Medresesi'nde, Bursa Ahmed Paşa Medresesinde, Çorlu Medresesinde İstanbul Vezir Mustafa Paşa medresesinde ve daha sonra da Sahn-ı Seman medresesinde müderislik yaptı. Ardından Mısır Kadılığı, Anadolu Kazaskerliği yaptı. Ebu's-Suûd Efendi'nin Şeyhulislam

---

[56] Bkz. Evliya Çelebi, IX/X, 261.

[57] Onunla ilgili geniş bilgi için bkz. Nevîzâde Atâî, *Hadâiku'l-Hakaik fi Tekmileti'ş-Şekaik*, (Haz. Abdulkadir Özcan), Çağrı yayınları İstanbul 1989, II, 137.

[58] Hayatı ile ilgili geniş bilgi için bkz. ed-Demirî, *Kudâtu Mısır fi karni'l- âşir ve'rub'u'l-evvel min karni hadi aşer el-hicri*, (thk.Abdurrazık Abdurrazık İsa-Yusuf Mustafa el-Mahmudî), Kahire 2000, 153 vd.

[59] Bkz. Ahmed Akgündüz, *Osmanlı Kanunnameleri ve Hukuki Tahlilleri* , İstanbul 1992, IV, 450.

[60] Leys-zade hakkında bkz. Taşköprüzade, 406; Mecdi Muhammed Efendi, II, 405-406.

3-*Seydi Çelebi olarak bilinen Muhyiddin Mehmed Efendi* (ö. 931/1524-25): Âlimleriyle meşhur bir aileden gelmakte olup, babası da Ulemâdandı. Muhyiddin Mehmed Efendi, İbrahim Paşa ve Mustafa Paşa Medreselerinde birinci müderris olarak görev yapmıştır. 921/1515'de İstanbul Kadılığı, 925/1518 yılında Anadolu Kazaskerliği yaptı. Anadolu Kazaskerliğinden istifa ederek 120 akçe ile Sahn müderrisi oldu. Bir yıl sonra da yani /9251519 yılında Mısır kadısı oldu. Aynı yıl içerisinde istifa ederek hacca gitti.[51] Oradan İstanbul'a döndü. Burada 150 akçe ile emekli oldu. 921/1525 yılında vefat etti. Şeyhzâde mescidinin bahçesine defnedildi. Müfessir, muhaddis ve edebiyatçı olan Muhyiddin Efendi'nin Kara Seydî'nin sorularına verdiği cevaplardan oluşan bir de risalesi bulunmaktadır.[52]

4-*Kadı Salih el-Osmanî*, 928/1521 yılında hacca giden Mısır kadısı Kazasker es-Seydi Efendi'ye dönüşüne kadar vekalet etmiştir.[53]

5- *Kemal Paşazade Ahmed Efendi:* Evliya Çelebi'ye göre Yavuz Sultan Selim Mısır'ı fethettiği zaman Kemal Paşazade Ahmed Efendi'yi kadılığa atamıştır.[54] Yine aynı dönemde Şafii Kadısı Uzun Kemaleddin, Hanefi Kadısı Trabluslu Nureddin b. Ali b. Yasin, Malikî Kadısı Yahya b. İbrahim b. Ömer ed-Demirî, Hanbeli kadısı Şemseddin Ahmed b. Neccâr eş-Şamî atanmışlardır. Yavuz Sultan Selim bunları görevlendirdikten sonra 923/ 1517 yılında İstanbul'a dönmüş üç yıl sonra yani 926/1519 yılında da vefat etmiştir. Onun verdiği bilgilere göre Mevlana Ahmed Efendi bu görevde uzun süre kaldıktan sonra Davut Paşa tarafından azledilmiştir.[55] Evliya Çelebi, Kalavun camisinde kılınan ilk Cuma namazının da Rumeli Kazaskeri Kemal-

---

[51] ed-Demirî'ye göre görevden alınmıştır. bkz. ed-Demirî, 297-298

[52] Bkz. Taşköprüzade, *eş-Şekaiku'n-Nu'maniyye fi ulemâi Devleti'l-Usmaniyye*, İstanbul 1985, 299-300; ayrıca bkz., Mecdi Muhammed Efendi, *Hadâiku'ş-şekaik*, (Haz. Abdulkadir Özcan), İstanbul 1989, II, 316; Mehmed Süreyya, IV, 1110.

[53] Bkz. İbn İyâs, 464.

[54] Yavuz Sultan Selim ile birlikte Mısır seferinde yer alan ve önemli olayları gün be gün kaydeden Haydar Çelebi de, Yavuz Sultan Selim'in Mısır'dan dönüşünden sonra orada kalanlardan birini Anadolu Kazaskeri Kemal Paşa-zade olduğunu söylemektedir. Ancak Kemalpaşazade'nin ne maksatla orada kaldığını söylememektedir. (bkz. *Ruznâme*,206); Hukuk adamı olan Kemalpaşazade'nin adli bir görev için burada kalmış olması büyük bir ihtimaldir.

[55] Bkz. Evliya Çelebi, *Seyahatnâme*, (Haz. Mümin Çevik), İstanbul 1985, IX/X, 621.

gelirler, Hz. Peygamber'in doğum yıldönümü kutlanırdı. Mısır'ın Osmanlı'nın hakimiyetine girdiği 923/1517 yılının dışında bu uygulama aynen Memlükler döneminde olduğu gibi sürdürülmüştür.[46] Bu da başta ülkemiz olmak üzere İslam aleminde son yıllarda kutlanıla gelen kutlu doğumun Memlükler dönemine dayandığını göstermesi açısından önem arzetmektedir.

Keza Ramazan aylarından Beylerbeyi ile birlikte kalede Buhârî hatimlerinin düzenlendiği anlaşılmaktadır. Bu hatimlere kadılar ile birlikte ilim adamları ve şehrin ileri gelenleri de katılırlardı.[47]

Osmanlı'nın İlk Mısır Kadılarından Bazıları

Bunlara *Kadı'l-Arap* veya *Mısır Mollası* da denilmektedir.

Merkezden atanan Osmanlı kadılarından tespit edebildiklerimiz şunlardır:

1. *Zeyrekzade Rükneddin Efendi*: Yavuz Sultan Selim'in, Mısır'dan döndükten sonra buraya atadığı ilk kadı olan Zeyrekzâde, Zeyrek Mehmed Efendi'nin oğludur. Tahsilini ikmal ettikten sonra önce müderris oldu, sonra Amasya müftülüğüne atandı. Arkasından Edirne Kadılığı, 917/1511'de İstanbul Kadılığı, 920/1514'de Anadolu Kazaskerliği ve 921/1515 de Rumeli Kazaskerliği yapmıştır.[48] Aynı yıl Memlük hükümdarı Kansu Gavrî'ye elçi olarak gitmiş, bu elçiliği sırasında Mısır ile ilgili bilgilere sahip olmuştur. 924/1518'de emekli olan Zeyrekzade, Edirne'ye yerleşmiş, orada vefat etmiş ve kendisinin yaptırdığı mektebin bahçesine defnedilmiştir.[49]

2-*Kadı Hamza Efendi:* İbn İyas 927/1520 yılında Osmanlı'nın Mısır kadısı olarak atanan kişinin adının Hamza olduğunu belirtmiş, başka bir bilgi vermemiştir.[50]

---

[46] Krş. İbn İyâs, 169.

[47] Bkz. İbn İyâs, 211.

[48] Haydar Çelebiye göre 15 Ekim Pazar 920/1514'te Rumeli Kazaskeri Mueyyidzade azledilince, Zeyrekzade'nin Rumeli Kazaskeri olarak atandığını söylemektedir. Bkz. *Ruznâme,* (Haz. Yavuz Senemoğlu), İstanbul ts., 147.

[49] Bkz. Mehmed Süreyya, *Sicilli Osmanî,* (Haz. Nuri Akbayar), İstanbul 1996, c. V, s. 1401.

[50] Bkz. İbn İyâs, 412.

Ramazan ve Hac ayı Zilhicce'nin başlangıcı için de geçerlidir.[39] Hatta Ramazan ayındaki bu toplantılara muhtesipler de katılırlardı. Hilalin görüldüğü ve Ramazan ayının başladığı anlaşılınca, her tarafa kandiller ve fanuslar yakılırdı.[40] Günümüzün modern Mısır'ında da Ramazan ayı boyunca her taraf fanuslarla rengarenk donatılmaktadır. Bu geleneğin o dönemlere dayandığı anlaşılmaktadır. Yine o dönemde mancınık kullanılarak havai fişek şeklinde anlayabileceğimiz bir uygulamanın yapıldığı, gecenin bayrama dönüştürüldüğü rivayet edilmektedir.[41]

8-Surre alayı sevketme kadıların görevlerinden biri idi Surre alayı kadılardan birinin emirliğinde Hicaz'a doğru yola çıkardı. 923/1517 yılında surra alayı Maliki Kadı'l-Kudât'ı Muhyiddin Yahya b. ed-Demirî önderliğinde Hicaz'a çıkmıştır. [42] 926/1519 ve 927/1520 yılında ise Maliki nâiblerden Fethüddin Ebu Feth el-Vefaî surre alayının emirliğini yapmıştır.[43]

9-Zorunlu hallerde bir kimsenin öldüğünü tespit ve kayıt tutma da yine bu kadıların görevleri arasında yer almaktaydı.[44]

10-Yavuz Sultan Selim vefat edip yerine Kanuni Sultan Süleyman tahta çıkınca Mısır beylerbeyi Hayır Bey'in Kahire'nin ileri gelen zevâtını kalede kabul ederek dört mezhep kadılarının huzurunda Yavuz Sultan Selim'e sadık kaldıkları gibi Kanuni'ye de sadık kalacaklarına dair yemin ettirmiş olmasından hareketle,[45] kadıların bir başka görevinin yeni hükümdara biat almak olduğunu söyleyebiliriz.

11-Dini işlere nezaret ve onları idare etme de kadıların görevleri arasındaydı.

12-Kadılar halkın maneviyatını yükselten dini toplantılara da nezaret ederlerdi. Örneğin Hz. Peygamber'in doğum günü olan Rebiyulevvel ayının 11'inde kadılar, devletin Mısırdaki diğer temsilcileri ile birlikte bir araya

---

[39] Bkz. İbn İyâs, 228.

[40] Bkz. İbn İyas, 307.

[41] Bkz. Bkz. İbn İyâs, 343.

[42] Bkz. İbn İyâs, 213.

[43] Bkz. Bkz. İbn İyâs, 350.

[44] Bkz. İbn İyâs, 232.

[45] Bkz. İbn İyâs, 363.

valileri kontrol ettikleri için zaman zaman onlardan daha etkili olabilirlerdi. Bunun dışında;

1- Hanefi Mezhebi'ne mensup olan Mısır kadısı, Mısır eyaletinde Osmanlı Devletinin en yüksek devlet memuru olan Beylerbeyinin şer'i ve hukuki işlerde yardımcısı olarak görev yapardı. Hatta Beylerbeyi bulunmadığı zaman ona vekalet ederdi.

2- Kadı aynı zamanda beylerbeyinin icraatlarını gözetler, durumu merkeze rapor ederdi. Beylerbeyinin hatalı davrandığı yerde onu hesaba çekecek kadar da yetkili olduğu anlaşılmaktadır.[34]

3- Mısır kadısı, eyaletteki diğer kadıların tamamını atama yetkisine sahip idi.[35]

4- Kadı, Mısır'da, divan-ı adliyenin asli üyelerinden biri idi.

5- İdari veya mali görüşü gerektiren kazai davalar, kadı meclisine gönderilir, burada görüşülürdü. Ancak idari veya mali boyutu bulunan kazai davalar Beylerbeyi ve Defterdarın huzurunda divanda tartışılırdı.[36]

6- Vakıflardan sorumlu idiler. Özellikle de Haremeyn vakıfları kadıların yetki alanında bulunuyordu.[37]

7- Bilindiği gibi Mısır'da da ay takvimi kullanılıyordu. Yeni ayın başlanacağı gün görülen hilal ile belirlenirdi. Dolayısıyla ayın yirmi dokuz mu yoksa otuz gün mü çekeceği hususu önemli bir meseleydi. Yeni ayın ne zaman başlayacağı da dört mezhep kadıları/naipleri tarafından ilan edilmesi gerekiyordu. Bunlar önce kendi aralarında bir karara varırlar, sonra da dördü birden kalede oturmakta olan Beylerbeyine çıkar yeni ayını kutlarlardı.[38] Böylece yeni ayın başladığı bilinmiş olurdu. Aynı durum yeni yıl ve dini aylar olan

---

[34] Hayır Bey'in icraatlarından bazıları halka ağır gelmiş, halk bundan müşteki olunca da kadıya gelmiş, beylerbeyini şikayet etmiştir. Bunun üzerine Beylerbeyinin sarayına giden Kadı, onu hesaba çekmiş ve hatasını düzelttirmiştir. Geniş bilgi için bkz. İbn İyâs, 229.

[35] Bkz. Ortaylı, 11.

[36] Bkz. es-Seyyid, 247.

[37] Bkz. İbn İyâs, 185.

[38] Bkz. İbn İyâs, 215, 216, 217, 235, 249, 253, 258, 262, 265.

divan toplantısı sonucunda padişaha arzedilip kesinlik kazandıktan sonra Kazasker tarafından adaya göreve başlama tarihini, süresini ve ücretini belirten kısa *"tayin buyruldusu"* yazılırdı.[30] Mısır kadısı Hanefi mezhebinden seçiliyordu ve beylerbeyinden ayrı bir adli-idari yetkisi vardı.[31]

Kadıların maaşlarına gelince; Mısır kadılığı mevleviyet sayıldığı için, Mısır mollasına günlük 500 akçe maaş verilmekteydi. Ancak bu ücret nakit olarak ödenmeyip bir toprağın geliri verilirdi. Kadı, ayrıca gördüğü davalardan muayyen rüsûm da alırdı.[32]

Mısır Kadısının Göreve Başlama Merasimi:

Mısır Mollasının göreve başlama merasimi Evliya Çelebi tarafından aktarılmaktadır. Onun verdiği bilgilere göre Mısır Mollası, İstanbul'dan Kahire'ye geldiği zaman bütün ulema Âdilliyye'de kendisini karşılardı. Karşılayanlar arasında yeniçeri mülazımı ile molla kapısında bekleyen yeniçeri gediklileri dışında asker bulunmazdı. Onun verdiği bilgilere göre Mısır kadısını karşılamak için asker ve ulema ata binerler önce askerler, sonra da ulema geçer. Ulemanın içerisinde dört mezhep kadıları, müderrisler, muhaddisler, mahkeme nâipleri, diğer kadılar, askeri kassam, divan katibi, nakibu'l-eşraf, Ezher uleması, mahkeme muhzirleri ve molla kethudası da bulunurdu.[33] Kadı bunlar eşliğinde Salihiyye Medresesine gelirdi. Akşam da Kaleye yani Beylerbeyi'nin makamına çıkardı.

Kadıların Görev ve Yetkileri

Bilindiği gibi Osmanlı kadıları, Osmanlı idari teşkilatında çok önemli bir konuma sahiptiler. Şehrin veya bölgenin valilerine bağlı görev yapsalar da doğrudan merkezden atandıkları için, oraya karşı sorumlu olurlar, hatta,

---

30 Komisyon, *Osmanlı Devleti ve Medeniyet Tarihi*, (ed. Ekmelettin İhsanoğlu), İstanbul 1994, I, 263.

31 Bkz. Ortaylı, 11.

32 Bkz. es-Seyyid, 246.

33 Bkz. Evliya Çelebi, IX/X, 394. İbn İyas ise Kazasker Seydi Çelebi'nin göreve başlaması esnasında başta beylerbeyi olmak üzere onu karşılayanlar hakkında kısa bazı bilgiler aktarmaktadır. Bkz. İbn İyas, 453-454.

gin hale gelmiş olan bu uygulama İmparatorluğun yıkılışına kadar da devam etmiştir. Mevleviyetlerde görev süresi bir yıl idi.[26] *Sahn müdderisi* veya altmışlı müderisler, mevleviyet kadılıklarına atanırdı.[27] Bir başka ifade ile sahn müderrislerinden sekizine mahreç mevleviyetlerinden birisi bir seneliğine verilirdi. Ayrıldıktan sonra da *mahrec mazulu* diye isimlendirilir ve her sene bunların dördüne Mısır, Şam, Edirne ve Bursa kadılığı verilirdi. Bunların mazullerine ise Mekke ve Medine kadılığı, onların mazullerine ise İstanbul Kadılığı, İstanbul kadılığı mazullerinden birine Anadolu Kazaskerliği, oranın mazullerinden birine ise Rumeli Kazaskerliği verilirdi.[28]

Yavuz Sultan Selim döneminde, Doğu ve Güneydoğu Anadolu'nun Osmanlı imparatorluğuna katılması üzerine 922/1516 yılında Arap ve Acem Kazaskerliği adıyla, merkezi Diyarbakır olmak üzere üçüncü bir kazaskerlik kuruldu. Başına da ünlü Osmanlı tarihçisi İdris-i Bitlisî getirildi. Suriye ve Mısır'ın fethinden sonra burası da Arap ve Acem Kazaskerliğine bağlandı ve merkezi Diyarbakır'dan alınarak İstanbul'a aktarıldı. Başına da Fenarizade Mehmed Şah Efendi getirildi. 924/1518 yılında Fenarizade'nin bu kurumun başından ayrılmasından sonra bir süreliğine vekaletle idare edildiyse de daha sonra lağvedildi. Bu kazaskerliğin lağvedilmesi ile de Mısır kadılığı Anadolu Kazaskerliğine bağlandı.[29] Mısır'a atanmak isteyen kadılar Anadolu Kazaskerlerinin "matlab" defterine ismini yazdırır ve sıra beklerdi. Müderris ve kadıların tayin, terfi, nakil ve azil gibi her türlü işlemleri "ruzname" adı verilen defterlere işlenir, her türlü anlaşmazlıklarda bu defterler esas alınırdı. Kadı ve müderrislerin tayini Dîvân-ı Hümâyûn'da kararlaştırılıp,

---

[26] *Osmanlı Devleti ve Medeniyet Tarihi*, I, 266; ayrıca bkz. İlber Ortaylı, *Hukuk ve İdare Adamı Olarak Osmanlı Devleti'nde Kadı*, Ankara 1994, 11. 929 yılında atanan ve 936 yılına kadar da görevde kalan Mustafa Efendi örneğinde olduğu gibi Mısır'da Osmanlı Adliye'sinin kuruluş döneminde kadıların belirli bir atama süreleri bulunmamaktaydı. Bununla birlikte 16 asrın başlarına kadar kadıların görev süreleri bir ile üç yıl arasında iken bu tarihten itibaren genelde bir yıl ile sınırlandırıldığı görülmektedir. Abdurrazık Abdurrazık İsa, Demiri'nin *Kudatu Mısır fi karni'l- âşir ve rub'u'l-evvel min karni hadi aşer el-hicri*, isimli kitabına yazdığı giriş. s.38.

[27] Uzunçarşılı, 66.

[28] Uzunçarşılı, 103. Bu, Kanuni Sultan Süleyman'ın fermanı ile oluşmuş bir durumdur. Bkz. Uzunçarşılı, 273.

[29] Bkz. İsmail Hakkı Uzunçarşılı, *Osmanlı Devleti'nin İlmiye Teşkilatı*, 152.

11- Kadı nâibleri ile şahitlerin Salihiye medresesinde davalara bakmaları yasaklanmıştır. Bu uygulamayı hiç tasvip etmeyen İbn İyas buna *el-Yesaku'l-Osmanî* denildiğini söylemektedir.[21]

Kaynaklarda Hayır Bey'in vefatından sonra merkezden atanan ilk Beylerbeyi olan Mustafa Paşa[22] ile ondan sonra gelen ve Osmanlıya isyan ettiği için "Hain" lakabıyla anılacak olan Ahmed Paşa zamanlarından adli sistemin neredeyse tamamen bozulduğu aktarılmaktadır.[23]

Kasım Paşa döneminde bazı düzenlemeler yapılmışsa da Vezir-i âzâm Makbul İbrahim Paşa dönemine kadar bu karışıklıklar devam etmiştir. Onun döneminde Mısır idari ve adli yapılanması gerçekleştirilmiş, yayınlanan bir kanunname ile bu tamamlanmıştır.[24] 931/1524-1525 yılında yayınlanmış olan ve Mısır kanunnamesi olarak bilinen bu kanunnamede kadıların görev ve yetkileri yeniden tanımlanmıştır. Bu Kanunnâme'ye göre Mısır kadıları, Mısır Beylerbeyine bağlı olarak görev yaparlardı. Mısır eyaletinin merkezinde, yani Kahire'de dört mezhepten Türk ve Arap kadılar Mısır kadısına bağlı olarak hukuki ve adli işlere bakarlardı.[25]

Mısır Kadısının Hiyerarşideki Yeri, Atanması ve Göreve Başlama Merasimi

Osmanlı kaza teşkilatında büyük önemi bulunan Mısır kadılığı rütbe bakımından XVI. yüzyılda taht kadılıklarından (İstanbul, Edirne ve Bursa) sonra geliyordu ve devletin büyük kadılıkları için kullanılan mevleviyetlerden biri olarak kabul ediliyordu. Mevleviyet makamında bulunan alime "Mevla, Şuyuh-ı Müderrisin veya Kibar-i Müderrisin" denilmekteydi. Mevleviyetler aşağıdan yukarıya doğru sırasıyla devriye, mahreç, bilad-ı hamse, haremeyn olarak derecelere ayrılırdı. Bunlardan sonra taht kadılığı yani İstanbul kadılığı ve nihayet kazaskerlik gelirdi. On yedinci asırdan sonra iyice belir-

[21] Bkz. İbn İyas, 412-413.

[22] İbn Zünbül'e' göre merkezden atanan ilk paşa Kasım Paşadır. Bkz. *Fethu Mısr*, 170.

[23] Ahmet Paşa tarafından başlatılan bu isyan hareketinde Mısır uleması Osmanlı'nın yanında yer almış, Ahmet Paşa'ya karşı savaşmışlardır. Konu ile ilgili geniş bilgi için bkz. Abdulaziz el-Mut'anî, *Devru Ezher es-siyasi fi Mısır ibbâne'l-hükmi'l-Usmanî*, Kahire 1996, 23-25.

[24] Bkz. es-Seyyid, 483.

[25] es-Seyyid, 242.

Osmanlı kadılarından Fethi Bey de ona yardımcı olmak üzere görevlendirildi.

5-Kazasker Seydi Bey, her yardımcısının emrine de Mısır kadılarından birer nâib görevlendirmiştir. Kadı Şihabuddin Şirin el-Hanefi, Osmanlı Kadısı Salih Efendi'nin; Kadı Şemsuddin Muhammed el-Hulibî eş-Şafii'i de Fethi Efendi'nin nâibi olarak yetkilendirilmişlerdir. Bu bağlamda Malikî kadısı Ebu'l-Feth Fethuddin el-Vafi ile Hanbeli kadısı Nizamuddin el-Hanbeli de nâib olarak görevlendirilmişlerdir. Ancak bir süre sonra Şemseddin el-Hulibî görevden alınarak yerine Osmanlı kadılarından Kadı Şuca' atanmıştır. Kadı Şuca' aynı zamanda cami vakıfları ile medreselerden sorumlu hale getirilmiştir

6-Dört nâibin sürekli Salihiyye Medresesinde oturmaları zorunlu hale getirilmiştir. Dört mezhep nâibleri atanmış olmalarına rağmen kendilerine tam bir yetki verilmemiştir. Bunların nikah akdi, şahitlikteki icaze ve benzeri işlerin tamamında Kazaskere danışmadan bir işlemde bulunmaları yasaklanmıştır. [20]

7-İlk sefer *Kassamu't-Tirek* unvanıyla bir görevli atanmıştır. Bunun görevi de terekeyi taksim olarak belirlenmiştir.

8-Kadıların baktığı davaların harçları tespit edilmiştir. Örneğin hiç evlenmemiş bir kadının nikah akdinden 60 yarım gümüş, dul kadının nikah akdinden ise 30 yarım gümüş alınması kararlaştırılmıştır. 60 yarım gümüşün %43'ü, 30 yarım gümüşün ise %23'ü hazineye irad olarak kabul edilmiştir.

9-Mahkeme rüsûmlarından devlet hazinesine gidecek olan oranların da her Cuma günü öğleden sonra kadıların evlerine gelen *mukaddemler* tarafından alınarak hazineye teslim edilmesi kararlaştırılmıştır.

10-Salihiyye Medresesinin kapısında oturarak halka yardım edip, bunun karşılığında ücret alan vekillerin burada oturmaları yasaklanmıştır.

---

[19] Daha sonraki dönemde kadılar İstanbul'dan naibleri ile birlikte gelirlerdi. Hatta kadının naibi de onunla birlikte atanır. Bu nâib kadının bulunmadığı hallerlerde ona vekalet ederdi. Abdurrazık Abdurrazık İsa, Demirî'nin *Kudatu Mısır fi karni'l- âşir ve'rub'u'l-evvel min karni hadi aşer el-hicri,* isimli kitabına yazdığı giriş, s.38.

[20] Bkz. İbn İyas, 448-449.

lunmuştur. Getirdiği yeni düzenlemeden biri de Mısır adliyesi ile ilgilidir. Bu cümleden olmak üzere Mısır kadılarının salahiyetlerine bazı sınırlandırmalar getirmiştir. İbn İyas'ın verdiği bilgilere göre dört mezhebin kadılarını yerlerinde bırakmış ancak; naiplerinin sayılarında bir azaltılmaya gidilmiştir. Şafii Kadı'l-Kudâtı'nın nâiblerini beş, Hanefî Kadı'l-Kudâtı'nın nâiblerini dört, Hanbeli Kadı'l-Kudâtı'nın nâiblerini üç, Malikî Kadı'l-Kudâtı'nın nâiblerini ise iki ile sınırlamıştır. Keza nâiblerin elçi (resul) ve vekil kullanmalarını yasaklamıştır. Hayır Bey, Salihiye Medresesinde *muhzir* adında bir de görevli bulundurmuştur.[16] Fakat bu nâiblerin sayısında kısa süre içerisinde yeniden artış olduğu gözlenmektedir. Nitekim İbn İyas'ın 926 yılı Recep/1519 Haziran ayı hadiseleri içerisinde naiplerin çoğunun azledildiğini ve Şafii kadısı için on beş, Hanefi kadısı için iki, Maliki kadısı için yedi ve Hanbeli kadısı için yalnızca üç naip bırakıldığını söylemesi bunu ortaya koymaktadır.[17]

Mısır mollası olarak atanan Kazasker Seydi Çelebî 13 Cemaziyelahir 928/ 10 Nisan 1522'de göreve başladı. Onunla birlikte Kanuni Sultan Süleyman'ın emriyle Mısır adli sisteminde yeni bazı düzenlemeler yapıldı: Buna göre;

1-Mısır'da dört mezhep kadılıkları lağvedildi ve Seydi Bey dört mezhebin dördünün de mahkemelerine bakmaya başladı.

2-Nâiblikler ve şuhûdluklar iptal edildi. Bunun yerine her mezhepten bir kadı nâib olarak bırakıldı. Her nâibin de sadece iki şahid bulundurabilmesi koşulu getirildi.

3-Salihiyye Medresesi, Kazaskerin makamı haline getirildi.[18]

4-Salih adında Hanefi mezhebine mensup, Osmanlı kadılarından biri, Seydi Bey'in yardımcısı olarak atandı.[19] Aynı zamanda Şafii mezhebine Mensup

---

[16] İbn İyas, 239.

[17] Bkz. İbn İyas, 338.

[18] Osmanlı'nın İlk Mısır kadıları, Memlükler döneminde de âlimlerin ikamet ettikleri hatta "bilginler kalesi" olarak meşhur olan Sâlihiyye medresesinde ikamet ediyorlar iken, daha sonraki dönemde Mamay Özbek es-Seyfi kalesine intikal etmişlerdir. Bu nedenden dolayı da adı geçen mekân Beytü'l-Kadı olarak meşhur olmuştur. Geniş bilgi için bkz. Abdurrazık Abdurrazık İsa Demirî'nin *Kudatu Mısır fi karni'l- âşir ve'rub'u'l-evvel min karni hadi aşer el-hicri,* isimli kitabına yazdığı giriş,, s.39.

hiç biri kadının cehlini ortaya koyacak veriler değildir. Aksine bunlar yeni kurulan adli sistemle ilgilidir. Öyle anlaşılıyor ki, Memlükler döneminde kadı, nâib veya şuhûdlar her yerde davalara bakabiliyorlardı. Osmanlı ise bu dağınıklığın önüne geçmeye, adli işleri bir merkezden, tek bir yetkilinin eliyle yürütmeye çalışmıştır. Bu nedenle davalara *Sâlihiyye Medresesi* dışında, başka bir yerde bakılmasına müsaade etmemiştir. Bu da Osmanlı'nın adli yapısı ile ilgilidir. Ayrıca, başta Haydar Çelebi olmak üzere dönemin diğer müellifleri ve müteakip dönemlerde yapılan araştırmalar,[13] Zeyrekzade Rükneddin Efendi olduğunu söyledikleri ilk Osmanlı Kadısı'nın, İbn İyas'ın iddia ettiği gibi cahil veya deneyimsiz olmadığını ortaya koymaktadırlar. Zira *Zeyrekzade Rükneddin,* müderrislik, Amasya müftülüğü, Edirne Kadılığı, İstanbul Kadılığı, Anadolu Kazaskerliği ve Şeyhü'l-İslâm'dan sonraki en yüksek adli makam olan Rumeli Kazaskerliği görevinde bulunmuş, ciddi bir hukuk ve devlet adamı idi.[14] Öyleyse İbn İyas'ın kadı ile ilgili sözlerinin arkasında başka nedenler aranmalıdır. Bu neden de kuşkusuz onun Çerkez kökenli, dolayısıyla Memluk yanlısı ve Osmanlı karşıtı tavrıdır.[15] Zira eserinin hemen her yerinde, bu tavrını yani Osmanlı karşıtlığını dile getirmekte, Yavuz Sultan Selim'i *Buhtunnasr (Nebukadnezar'a)* benzetmektedir. Bu yanlı tutumu Zeyrekzade ile ilgili kanaatlerini beslemiş olmalıdır.

Osmanlı adliyesinin temellerini atmış olan Yavuz, Mısır'dan ayrılırken, atadığı beylerbeyine "halka adalet ve şefkatle davranmasını emretmiştir." Bu emre uyan Hayır Bey de geçiş dönemi diyebileceğimiz Beylerbeyliği döneminde başta Memluk beyleri olmak üzere dönemin Mısır'ının ileri gelenlerinin güven ve desteğini almayı başarmış, bazı idari ıslahatlarda da bu-

---

[13] Mısırlı araştırmacılar ise Mısır'ın ilk kadısının adının Çelebî olduğunu söylemektedirler. Bununla da muhtemelen Mısır'a atanan ikinci Kazasker olan Seydi Çelebi'yi kasdetmektedirler. Bkz. Mustafa Berekât, *el-Elkâb ve'l-vezâif el-Usmaniyye –Dirasât fi tetavvuri'l-elkâb ve'l-vezâif münzü fethi'l-Usmani li Mısr hatta ilğâi hilafeti'l-Usmaniyye 1517-1924,* Kahire 2000, 135.

[14] Haydar Çelebi'ye göre 15 Ekim Pazar 920/1514'te Rumeli Kazaskeri Mueyyid-zade azledilince, Zeyrekzade'nin Rumeli Kazaskeri olarak atandığını söylemektedir. Bkz. *Ruznâme,* (Haz. Yavuz Senemoğlu), , İstanbul ts, 147.

[15] İbn İyâs'ın hayatı ve eserleri ile ilgili olarak bkz. Corci Zeydan, *Mısr el-Usmaniyye,* (thk. Muhammed Harb), 2003 İskenderiye, 183 vd.

Mısır'da Osmanlı Adlî Teşkilatının kuruluşu bu döneme rastlamaktadır. Yavuz Sultan Selim'in kurumun tepesinde bulunan söz konusu kadıları yerinde bırakması, müessesenin Memlükler dönemindeki şekliyle devamını sağlamıştır. Zira kadılar yerlerini koruyunca onlara bağlı olan diğer elemanlar da eski vazifelerini olduğu gibi muhafaza etmişlerdir. Oysaki Osmanlı adli yapısı Hanefi mezhebi merkezli olarak dizayn edilmişti. Bir başka ifade ile, Osmanlı'da dört mezhep kadılığı uygulaması bulunmamaktaydı. Yavuz'un dört mezhebi temsil eden kadılarını görevlerine iade etmesi, Osmanlının oturan adli sistemi ile çelişiyor gibi görünse de fethedilen İslam bölgelerindeki diğer uygulamalarıyla bütünlük arzetmektedir. Nitekim Osmanlı, fethettiği İslam ülkelerinin idari ve hukuki sistemlerinde köklü değişiklik yapmıyor, cüz'î bazı düzenlemelerle iktifâ ediyordu. Mısır'da da aynen böyle olmuştur.[9] Hatta İbn İyas'ın *Bedaiu'z-Zuhur* adlı eserini esas aldığımızda, bu dönemde daha çok Memlük kadılarından ve onların nâiblerinden yararlanılmıştır.

Sekiz ay Mısır'da kalan Yavuz Sultan Selim'in dört mezhep kadılarını görevlerinin başında tutmakla birlikte Mısır'a özgü bir adli sitem kurmak istediği de anlaşılmaktadır. Nitekim İbn İyas, onun, dört kadıya hilat giydirdiği 11 Safer 922/ 16 Mart 1516 Çarşamba günü *Kadı'l-Arab* unvanıyla dört mezhep kadılarının başına bir baş kadı tayin ettiğini kaydetmektedir.[10]

İbn İyas'ın, kimliğini vermediği, sadece "*Osman Oğlunun Kadısı*" demekle yetindiği *Baş Kadı* hakkında "merkepten daha cahil idi" gibi son derece olumsuz ifadeleri bulunmaktadır. Bununla birlikte cehlini ispatlayacak, ikna edici hiçbir veri de sunmamaktadır. Cehline "davalara sadece *Salihiyye Medresesi*'nde bakılmasını zorunlu hale getirmesini, dört mezhebin kadı nâibleri ile şühûdların (noter) nikah akdi, icâze, vekillik veya vasiyet akdi gibi hukuki konulara bakmalarını yasaklaması"[11] ile "davalardan aldığı harçları/rusum" gerekçe göstermektedir.[12] Bilindiği gibi Osmanlı kadıları aldıkları maaşın yanında baktıkları davalardan da harç alırlardı. Görüldüğü gibi bu iddiaların

[9] Bkz. Ahmed Akgündüz, *Osmanlı Kanunnameleri*, VI, 63.

[10] İbn İyas bazen ona Kadıu'r-Rum da demektedir. bkz. İbn İyas, 447.

[11] Bkz.İbn İyas, 126.

[12] Bkz. İbn İyâs, 162.

Yavuz Sultan Selim, Ridaniye savaşını kazandıktan sonra Kahire'ye girdiğinde yanında Abbasi halifesi el-Mütevekkil ile birlikte Mercidabık savaşında esir edilen Mısır'da dört mezhebi temsil eden kadılar da bulunuyordu.[2] Halife ile birlikte kendisinden 11 Safer 923/5 Mart 1517 günü eman dileyen bu kadıları bağışlayan Yavuz Sultan Selim,[3] onlara esir muamelesi yapmadığı gibi kendilerine hilat giydirerek, eski makamlarına da iade etmiştir.

Yavuz'un görevlerine iade ettiği Şafii Kadısı Kemaleddin et-Tavil eş-Şafi'î,[4] Hanefi Kadısı Muhammed b. eş-Şahne el-Hanefî, Maliki Kadısı Muhyiddin b. ed-Demirî el-Malikî, Hanbeli Kadısı Şihabuddin el-Futûhî el-Hanbelî kısa süre içerisinde Devlet-i Aliye-i Osmaniye'yi benimsemiş ve Yavuz Sultan Selim tarafından son Memlük hükümdarına elçi olarak gönderilmişlerdir.[5] Elçilik heyeti, Tomanbay'ın taraftarlarınca saldırıya uğrayınca; heyetin içerisinde bulunan Halife el-Mütevekkil'in temsilcisi Berderik Mustafa Çelebi ile birlikte Hüsameddin olarak meşhur olan Kadı'l-Kudât Mahmud b. Abdülberr b. Muhammed ile kardeşi kadı Ebûbekir b. Abdülberr b. Muhammed de öldürülmüşlerdir.[6] Her ne kadar Haydar Çelebi kadıların tamamının öldürüldüğünü söylüyorsa da,[7] o dönemi yaşayan bir başka tarihçi olan İbn İyas *ruznâme/yevmiyyât* şeklinde kaleme aldığı eserinde sadece Hanefi kadısının öldürüldüğünü açıkça dile getirmekte, hatta hadisenin 923/1517 yılı Rebiyulevvel/Mart ayında meydana geldiği şeklinde bir ayrıntı da aktarmaktadır. Onun verdiği bilgilere göre öldürülen Hanefi kadısının yerine Yavuz Sultan Selim tarafından Şemseddin b. Yasin et-Trablusî Hanefi Kadı'l-Kudât'ı olarak atanmıştır.[8]

---

[2] Bkz. Mütevelli, 192.

[3] Bkz. Haydar Çelebi, 205.

[4] Kemalettin et-Tavil ile Mısır Beylerbeyi Hayir Bey arasında çok ciddi bir dostluk ilişkisinin geliştiği anlaşılmaktadır. Her resmi merasimde, dini ritüellerin tamamı Kemalettin et-Tavil tarafından yerine getirildi. (Bkz. İbn İyâs, 294.) İbn Zünbül de eserinde kadı olarak, Muhtesip dışında, bir tek onun adını vermektedir. Bkz. 141, 142, 145.

[5] Bkz. İbn İyâs, 163.

[6] Bkz. Bkz. İbn İyâs, 170; Mütevelli, 210.

[7] Bkz. Haydar Çelebi, 206.; İbn Zünbül de kadıların öldürüldüğünü söylemekte ancak tamamının mı yoksa bir kısmını mı öldürüldüğü hakkında bilgi vermemektedir. Bkz. *Fethu Mısr*, 134.

[8] Bkz. İbn İyâs, 177.

MISIR'DA OSMANLI ADLİYE TEŞKİLATININ KURULUŞU VE İLK MISIR KADILARI HAKKINDA BİR ARAŞTIRMA

Mehmet Mahfuz SÖYLEMEZ[*]

Giriş

"Hukuk Medeniyeti" olarak isimlendirilen İslam Medeniyeti, tarih sahnesine çıktığı dönemden itibaren değer verdiği kurumların başında kuşkusuz adalet müessesesi gelmektedir. Temelleri Hz. Peygamber tarafından atılan, ancak Hz. Ömer tarafından kurumsallaştırılan İslam adliye/kaza teşkilatı Kur'an, Sünnet, İcma ve Kıyas gibi temel referans kaynaklarına başvurmada, daha sonra kurulacak olan İslam devletlerinin tamamında aynilik gösterse de, her devletin kendi tarihselliği ve coğrafi koşulları çerçevesinde ciddi yapısal farklılıklara sahiptir. Hatta kimi zaman aynı devletin farklı bölgele-rinde bir birinden farklı yapısallıklar göstermiş olduğu da bir realitedir. Bu tebliğde Osmanlı Adli Sistemi'nin bir parçası olmakla birlikte diğer bölgelerden kısmen farklılıklar arzdeden Osmanlı dönemi Mısır Adli teşkilatının kuruluşu ve buraya atanan ilk kadılar incelenecektir.

Bilindiği gibi Mısır, Yavuz Sultan Selim (1512-1520) tarafından Osmanlı Devleti'nin bir parçası haline getirilmişti. 1516'da gerçekleştirilen Mercidabık Savaşı ile Suriye'ye hakim olan Sultan Selim, 1517'deki Ridaniye Zaferi ile Memlüklar'e son vererek Mısır'ı Osmanlı'ya katmıştır. Beylerbeylik haline getirilen Mısır'ın ilk beylerbeyliğine de Yunus Paşa atanmıştı. 923 yılı Şaban/1517 Temmuz ayında Yunus Paşa azledilerek yerine Hayır Bey getirilmiştir.[1]

* Doç.Dr., Hitit Üniversitesi, İlahiyat Fakültesi, Çorum -Türkiye.

[1] Bkz. İbn İyas, *Bedâiu'z-Zuhûr fi Vekâyi'i'd-Duhûr,* (nşr. Paul Kahle & Muhammed Mustafa & Moritz Soberheim), İstanbul 1932, Beşinci Kısım, 183, 198; İbn Zünbül, *Fethu Mısır,* yy. ,ts..); 150; İsmail Hakkı Uzunçarşılı, *Osmanlı Tarihi,* Ankara 1983, II, 293.

cargaison des navires déduction faite des espaces qui ne paient point de fret ?

Je prie Votre Altesse de vouloir ~~bien~~ solliciter les ordres de Sa Majesté Impériale pour que les parties plaignantes aient à se présenter le plus tôt possible devant le Conseil d'Etat où je suis prêt à leur répondre.

Je n'ai pas besoin de faire observer que, de mon côté, je n'adresse aucune demande au Gouvernement Ottoman et que je réclame seulement l'exécution du contrat passé entre lui et la Compagnie de Suez.

Mon séjour à Constantinople n'a d'autre but que de défendre la Compagnie de Suez contre les attaques dont elle peut être l'objet à l'occasion de la taxe de navigation sur le Canal.

Cette situation ne pouvant se prolonger indéfiniment, Votre Altesse comprendra l'intérêt que nous avons les uns et les autres à y mettre un terme.

Veuillez agréer &c.

(Signé) Ferd. de Lesseps

un an avant l'ouverture du Canal, une enquête publique afin d'obtenir un mode équitable et égal pour tous les navires de définir le mesurage de capacité des navires conformément au principe établi dans l'acte de Concession ?

(3°) L'enquête n'étant pas terminée en 1869, la Compagnie a-t-elle publié trois mois avant l'inauguration du 17 Novembre 1869 un règlement de navigation dont l'Art. XI annonçait explicitement que la taxe de dix francs était due sur le tonnage réel, mais que provisoirement elle serait perçue d'après le tonnage des papiers officiels de bord ?

(4°) Ce règlement de navigation a-t-il été distribué depuis lors à tous les capitaines de navires entrant dans le Canal ?

(5°) L'enquête étant terminée en Janvier 1872, le Conseil d'Administration a-t-il pris, le 4 Mars 1872, publié partout et notifié au Gouvernement territorial, une décision d'après laquelle il adoptait, à partir du 1er Juillet 1872, le mode de mesurage déjà reconnu officiellement sur les papiers de bord Anglais, sous le nom de gross-tonnage, comme représentant le mesurage exact de la capacité occupée par la

fasse connaître la marche qu'elle compte adopter pour l'examen des plaintes des tiers qui réclament contre la taxe de navigation du Canal.

Lorsque ces réclamations seront formulées par des personnes se déclarant responsables de leurs attaques contre la Compagnie du Canal de Suez, un rapport rédigé à la suite d'une enquête contradictoire devra naturellement être présenté à Sa Majesté Impériale afin de motiver la décision souveraine.

Comme il s'agit, dans ce cas, d'une question de jurisprudence administrative, j'ai déjà demandé que le Conseil d'Etat fût appelé à faire le rapport, conformément à l'usage suivi dans tous les pays où il existe une haute magistrature administrative.

Le Conseil d'Etat aura, suivant mon opinion, à s'informer d'abord de l'exactitude des faits suivants, allégués par la Compagnie de Suez :

(1°) L'article 17 du firman de Concession du 5 Janvier 1856, autorise-t-il la Compagnie du Canal de Suez, en échange des charges qui lui sont imposées, à percevoir, pour sa taxe de navigation, dix francs par tonneau de capacité des navires ?

(2°) La Compagnie a-t-elle commencé en 1868

HR.TO 512/14 (1)

Copie pour S.E. Safvet Pacha Ministre des Affaires Etrangères.

Péra, 22 Avril 1873

From Ferdinand de Lesseps
22.04.1873

J'ai l'honneur de transmettre de nouveau à la S. Porte la copie traduite en Turc d'une note du 17 Janvier 1873 que j'ai successivement adressée aux deux prédécesseurs de Votre Altesse au moment de leur entrée en fonctions. Cette Note expose les faits relatifs à la taxe de navigation du Canal de Suez.

Les prétentions commerciales des Messageries Maritimes ont été écartées par la perte du procès qu'elles avaient intenté devant les tribunaux français, mais les mêmes arguments, invoqués dans mon mémoire, s'appliquent aujourd'hui aux prétentions diplomatiques de l'Ambassade Anglaise à Constantinople.

Un journal Anglais a reproduit le résumé d'une Note adressée à ce sujet à la S. Porte par Sir Henry Elliot. J'ai eu ainsi l'occasion d'y répondre publiquement dans le même journal dont la S. Porte a reçu un exemplaire.

J'attends maintenant que la S. Porte me

A Son Altesse Mehmet Ruchdi
Grand Vezir

Changing their places with a new place for settlement (iskân) was considered a punishment for them. Otherwise the state granted them every facility for these new settlers. First of all they have been exempted from tax and some financial help was given to them for maintaining their family. For supporting their social activities coffee houses were opened[60].

Since the opening of the Suez Canal took place during the time of Sultan Abdulaziz most of the improvements in these new emerging cities have been achieved by him. Ottoman Sultan Abdulhamid II who came after him has also paid equal attention to this matter. New settlers have been sent from Anatolia or Muslim people who were already coming from Russia or some other places as emigrants to live in a Muslim land have been directed to the above mentioned cities. However the developments in several fields have been achieved by the state to improve their living conditions[61].

On the other hand Red Sea and the port cities on the western shores of Arabian peninsula have also important developments. Changing of the routes was a matter of utmost importance for these cities at Yemen and Hidjaz. When Ottoman State was sending troops to Yemen they used the new route over the canal[62]. Even British post service to India has changed its way and used the new way thorugh Selanik (Theselaniko) and to India, using canal and passing through the Red Sea[63].

---

[60] For opening 20 new coffee houses to help enjoy them socializing with each other, and spending their time in a friendly way. See BOA, I. MVL (Irade Meclis-i Vâlâ) nr. 24399

[61] For constructions and modernizations of the city of Binghazi see BOA, I. MVL, 23036; 23030; 26316; 25680; for financial support to the new settlers BOA, I. DH 1138/88828, for the construction of harbour at Binghazi see I. DH 1028/81034; 1262/99163 date 1304 and IDH 1241/97230 and for the construction of port at Bomba, see I. MVL, 25202; for establishment of Mutasarriflik (a Sandjak; a subdivision of a province. Here a subdivision of wilayet of Trablusgarb-Tripoli) see, BOA I. DH 1128/88166. For operating of ship between Crete and Binghazi, I. MVL, 25392, for operating ship between Malta and Trablusgarb see, I. MVL, 23296, for establishing printing house in Trablusgarb see I. MVL, 26209; for improvement of administration in Trablusgarb, I. MVL, 24436; IDH 1262/99163

[62] BOA, I. DH 1245/97544; 97549; 97550. For the construction of Office building at the port of Hudeyde; I. DH, 1271/99962

[63] BOA, I. DH 1241/97262.

the routes took place gradually. The opening of the canal in Egypt has changed the whole character of the area. Cities like İzmir (Smyrna) and Trabzon in Anatolia lost their importance. The problem indicated by Sadrazam Mustafa Rasheed Pasha during his opposition to the project has exactly happened[55]. Once centers of trade in Anatolia faced a serious problem. The volume of trade in export and import has decreased considerably.

Port cities in the Red Sea and on the northern part of Africa were the new emerging centers of trade[56]. The Ottoman Government has reacted to the emergence of new trade routes. First of all they prepared the infra structure of the port cities in the northern parts of African Continent such as Trablusgarb (Tripoli), Binghazi, Derne and Bomba. Together with this construction of ports and other necessary things they have sent some families from Anatolia and Irak to these newly developed areas and granted them some financial facilities. Most important among them was Tripoli and Crete[57].

Equally important city among these newly developed ports was Binghazi where a large number of families have been sent for the settlement from different places of the Ottoman territories. Some families have been directed from the emigrants of Caucasia[58] and some others from Musul and Suleimaniyya in Iraq[59]. They were from Hemawand tribe of the Kurdish people.

---

55 BOA, YEE, 88/15

56 Nabeel Abdulhay Rıdwan, al-Dawla al-Usmaniyya wa Garbiy al-Djezeera al-Arabiyye ba'de iftitah qanatı Suveys, Jeddah, 1983. *Ottoman State and Western Part of Arabia after the Opening of Suez Canal*, Jeddah, 1983, chapter IV.

57 Suez Canal has been opened. Modernization of ports in Trablusgarb (Tripoli) and Girit (Crete) see BOA, I.MMS, Irâde Meclis-i Mahsus, nr. 1512 and nr.1567, dates, 1285 and 1286/1869-70; BOA, IDH (Irade Dahilliye), 1267/99628; I.DH 1268/99691; BOA, A.MKT.MHM, 439/91, date 1285/1869; YEE, file 109 nr. 22-5; BOA, I.ŞD (İrâde Şurây-ı Devlet), 11/519; BOA, I.MVL (İrâde Meclis-i Valâ), 23296; I.MVL 24436; 26209.

58 For the settlement of Caucasians in Binghazi see BOA, I. DH (Irade Dahilliye), 938/74287; 938/74289; 954/75484

59 Most of the settlers have been from Hemawand tribe. They have been sent to Binghazi as punishment see BOA, I. DH, 28801; I. DH 1076/43418; 84453; 1088/85334; 1092/85655; 1161/90777.

made gradually[52]. Many conferences were hold in Istanbul and elsewhere under the leadership of the Ottoman State. Canal crossing fees for different ships and their tonnage capacity and many other matters had to be decided[53]. Ahmed Cevdet Pasha, famous Turkish historian, participated in one these Conferences held in the arsenal in Istanbul[54].

Change of International Trade Routes:

The opening of Suez Canal offered new opportunities to the international businessmen and to those who go to hajj every year. It was undoubtedly the shortest route for Muslims who go to hajj and for traders between Europe and the far east. For England it has been always preferrable for being the shortest way to India. Older routes over Anatolia and the Persian Gulf were no more preferable. New ports and new cities emerged as important cities and trade centers in the Red Sea and in North Africa but the switchover of

---

[52] Magali Morsy, *North Africa 1800-1900; A survey from the Nile Valley to the Atlantic*, London-New York 1984, p. 174-6.

[53] Canal Passage tariff, BOA, I. HR, 15/639, dated 1291/1874; I.HR, 18903 dated, 1302; I. HR, 19729, dated
1305; I. HR, 19956, dated 1306; I. HR, 20973, dated 1309;
For BOA, Irade Dahilliye (I. DH) see I. DH 1027/ 80976; I. DH, 1107/86640; I. DH, 1110/86907; 86909; 86912; I. DH, 1124/87867; I. DH, 1038/81622. Iradeler is important for a research on Suez Canal. They started after 1255/1839 following the famous collection of HAT (Khatt-ı Humayun). There are Iradeler; 1. Dakhilliye, 2. Kharijiyya, 3. Medjlis-i vâlâ, etc. and even special one for Mısır (Egypt) under the title (Eyâlât-ı Mümtâze).
After the date 1332/1916 "iradeler" have been collected in files (Dosya usulü Iradeler; I. DUIT). According to this filing system "iradeler" have been classified on "the subjects". In this classification we have 87 files. For Suez Canal see the files nr. 71 and 72.
Another important source of documents is (Harici Mesâ'il-i Siyasiyse-Süveyş Kanalı-) dates (from 1271/1855 to 1322/1904) nr. of file 71-2. Number of files is 300. Another source of information for Suez Canal is BOA, YEE, which are the registers of Yıldız, from the time Abdulhamid II. It is possible to find documents in the files of YEE. For the French copy of the treaty of Suez Canal see YEE file 77 document 20 also for several documents on Suez see YEE, 117/1-26; YEE, 122/1-13; YEE, file numbers 120 and 121. For Khidiw Ismail Pasha see YEE, 90/13; YEE, 90/14 and for conference on the ships crossing the Suez Canal see Fermân of Sultan BOA, A. DVN. NMH 21/4; 29/13-16; 32/3 dates 1310-1.

[54] Ahmed Cevdet Pasha, *Tezâkir*, vol. IV, p. 109-16

come speech he started with the thanks to "Mawlana al-Sultan - the son of Sultan- Mavlana al-Sultan-the son of Sultan - Abdulaziz Khan" [48]. It was really a great success to achieve such a wonderful project. Despite the former objections Great Britain soon demonstrated its appriciation. In 1870 De Lesseps was awarded the Grand Cross of the Star of India by Queen Victoria. He was also ordained a freeman by the city of London and presented a gold medal at the Crystal Palace by Albert, the Prince of Wales[49].

Ferdinand de Lesseps and Sir Dunhill Lange have also been granted an audiance with Sultan Abdulaziz and both of them awarded medals[50].

When the canal was opened on 17 November 1869, British were one of its primary users and beneficiaries. Despite Prime Minister Lord Palmerstone and British Ambassador at Istanbul Startford Canning's formerly vehement objections to the canal Great Britain soon demonstrated its appriciation[51]. It was the same objection in the Ottoman State. Mustafa Rasheed Pasha had strongly objected to project of opening a canal at Suez in the beginning and that was the policy of the Ottoman State. After the operation of canal everything changed because the canal has offered a great facility as a short cut to the Muslim pilgrims, therefore the voices of objections disappeared.

Canal offered the occasion for an apparent reconciliation in a common hymn of praise to technology and progress. Besides numerous other facilities the use of the waterway proved to be difficult. It was narrow and grounding was frequent, and therefore shipping was slow. This the traffic in the canal developed slowly. The main users of Canal were Britain and France. Because of the slow traffic older routes, including the overland railway from Alexandria to Suez continued in use and the switchover was only

48 Muhammad al-Sanusi, *al-Rıhla el-Hidjaziyye*, (ed. Ali al-Shanufi), Tunus, 1981, vol. II, p. 154

49 The "Master Builder of the Canal" p.100-1.

50 BOA, I.HR, 14910; 15357

51 British Prime Minister Lord Stanley said in one of his speeches that no country would have the benefit from the trade over the Suez Canal as Britain. See Enver Ziya Karal, *Osmanlı Tarihi*, Ankara 1956, Vol, VII, p.44-50

been told to act in accordance with the rules designated by the firman[45]. He has been reminded of the fact that he was not in a position to invite leaders of European State to an Ottoman Land without asking permission from Istanbul, the central government. It was obviously against the code of conduct for governors.

For the opening ceremony of Suez Canal Ismail Pasha invited many kings and queens, ambassadors and other dignataries from Europe. French Empress Eugenie, who arrived in Egypt after her visit to Sultan Abdulaziz at Istanbul, Austrian Empire and heir prince of Germany. Holland and Italy also were represented by their princes heir to the throne. In this ceremony England was represented by Sir Henry Elliot and his wife, British Ambassador at Istanbul, General Ignatiev Russian Ambassador at Istanbul with his wife, and even a representative from America. From Egypt Ismail Pasha, as being the host of this important event, received and wellcomed the guests in a well designed glorious inauguration ceremony. The other hosts on behalf of Egypt Shareef Pasha the foreign affairs representative, Nubar Pasha head of the foreign representatives, Prince Tosun Pasha the son of Muhammad Said Pasha, Shaheen Pasha from the navy and the war Office, Riyadh Pasha, the Super intendent of the treasury, engineer Ferdinand de Lesseps, and Amer Abdulkadir el-Djazairi coming from the Ottoman territory of Damascus. It was also clear from the list of the guest that the representation from the Ottoman Government was quite weak[46]. There was a representative from al-Azhar University of Cairo, he was the al-Sheikh (rector) of the el-Azhar Sheikh Ibrahim al-Saka who gave Wellcome speech in Arabic and after him monsignor Boyer Napoleon III's preacher had a talk in French. In his speech Sheikh Ibrahim al-Saka mentioned the importance of cooperation as it was written in Qur'an "al-Taawun"[47] and then said that cooperation is a main principle of Islam with giving some examples from the life of the prophet Muhammad. When he thanked to the participants in his well-

[45] Firman dated 29 November 1869.

[46] List of participants have been taken from different sources. See Abdurrahman el-Rafii Bey, *Asr-ı Ismail*, Cairo 1947, Vol, I, p.96.

[47] Qur'an, Mâide, nr.2; Kehf, nr 84-93

Priority in Governorship of Egypt used to be given to eldest son among the other members of Kavalalı family but now with a new firman of 23 rd May, 1866 it would be by inheritance as in some European Countries. With this firman Sawakin and Musawwa have been attached to Egypt. The annual tax of to be paid has slightly been increased and fixed as 150 thousand purse (equal to 750 thousand Ottoman Gold), and his army has been allowed to be increased upto 30 thousand[42]. Ismail Pasha has also managed to get the title of Khedeew after five days of this firman (1866, June 2)[43]. He furthermore achieved to get other two firmans from the Sultan Abdulaziz after visiting Istanbul in 1872 and declared that he remained loyal to the Sultan. In this visit he showed a strong loyalty and he also wanted to get what was best for him and for Egypt in future. Firman in 1872 September 10 restored to thim the right to borrow from and raise loans in Europe without a permission from the Central Government at Istanbul[44].

In 1869 Governor of Egypt Ismail pasha visited European states and personally invited the leaders of the European States to the opening ceremony of the Suez Canal. Sultan Abdulaziz and his Grand Vizier Âli pasha was not happy with his behaivours, and he immediately warned him with a message and invited him to observe the limits of a governor. Furthermore he has

---

two sons said Halim Pasha and Abbas Halim Pasha were going to have no chance to be a governor. Although they have been in the highest positions in Istanbul they could not have the chance to become Governor and Khediw of Egypt. So the succession was changed to one of primogeniture in Ismail Pasha's own line.

[42] Ismail Hami Danişmend, *Osmanlı Tarihi Kronolojisi*, Istanbul 1961, Vol IV, p. 206-7.

[43] Ismail pasha did not like to be called by a mere title of "Wali" and he proposed that the title should be "Azeez-i Mısır" but this title would have shown some similarity with the name of Sultan Abdulazeez. Therefore he has been given a title of Khedeew. It showed a great importance in the history of the Ottoman State when the title has been used for Sadrazam (Prime Ministers) or Wazeers (Ministers). *Osmanlı Tarihi Kronolojisi*, vol. IV, p.207-8; For the firman of the title of Khedew see BOA, I. HR, 1270/99898.

[44] Ismail Hami Danismend, vol. IV, p. 243 the dates of two firmans are; 10 September 1872 and 10 June 1873. P.J. Watikiotis, "Ismail Pasha, *El2*, vol. IV, p. 192-3. The last firman of 1873 (13 Rebiulahır 1290) covered all the rights which were granted to him up to that date. For a list of firmans sent to Egypt see the document in the BOA, A.DVN. NMH, 30/13. Ismail pasha has been forgiven by Sultan Abdulaziz see; BOA, IDH, 45482 date, 1289/1872.

and was ready to receive the real concession with a firman from Sultan Abdulmajeed allowing him to begin the operation of digging the canal, but before that the protocol should have been prepared and signed by both sides[38]. Meanwhile Mr. Stratford Canning the British Ambassador at Istanbul was very sad to follow all these happenings. He and his friend Mustafa Rasheed Pasha the Grand Vizier were both against the project but the influence of Emperor Napoleon over Sultan was greater.

In 1859 everything was ready and digging of the Suez Canal project has started[39]. It took ten years to complete the work. Meanwhile Ferdinand de Lesseps came to Istanbul many times. Even after the opening of the canal in 1869 visited Istanbul to solve several other problems. The visits in 1873 to submit a report to Grand Vizier Mütercim Mehmed Rushdi Pasha and in 1888 for the convention of Istanbul are the most important of them[40].

Before the opening of Suez Canal Ismail Pasha, the Governor of Egypt (1863-79) has been given some additional rights. He was the fifth of Muhammad Ali Pasha Kavalalı family to become the Governor of Egypt. As a result of good relations with the high officials in Bab-ı Ali above all with Sultan Abdulaziz Ismail Pasha has been given a new firman with some concessions. With this new firman first of all "the eldest son of the family" system that has been followed from the time of Muhammad Ali Pasha has been changed into his family members[41].

---

[38] BOA, A. DVN. NMH, 32/3. says "1856 yılı bir diğer İmtiyaznâme ile mezkur cedvel imalatının icrasına memur olunmak üzere iktiza eden şartnâme tayin olunarak bu imtiyâz-ı mezkûr Bâb-ı Âli tarafından tasdik olunmuş...." BOA, I. DUIT, 141/47.

[39] Ismail Hami Danişmend, *İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi*, İstanbul, 1961, vol., IV., p.188; Aburrahman el-Rafii Bey, ibid, p.63. According to him the beginning date is 25th April, 1859, but according to Ismail Hami Danışmend it is 24th April, 1859.

[40] The letter is written by Monsieur Ferdinand de Lesseps to Grand Vizier Mehmed Rushdi in French. The date of the letter is 22nd April, 1873. For the original copy see BOA, HR. TO (Kharijiyya Tercüme Odası), nr. 512/14. See Document III. Also see BOA, A. DVN, NMH, 21/4 date 1290, 8 Shaban and BOA, HR. TO, nr. 457/41 date 17th January 1873.

[41] From Akbar Awlâd system to inheritance system to his family only. According to the new system in Governorship of Egypt the governors would follow from father to son of Ismail Pasha family. The other members of Kavalalı family like Mustafa Fazıl Pasha, his own brother (from different mother), Halim Pasha one of Muhammad Ali Pasha's son and his

- "I know Said Pasha well, he never keeps a secret. The day he received a letter from me everybody in Cairo will be informed of it."

Upon this information Mustafa Rasheed Pasha wrote him a letter and explained him the decision of Supreme Council and his negative opinion about the project. What happened was exactly as Yusuf Kamil Pasha said. Said Pasha shared the negative views of Mustafa Rasheed Pasha with the French Council in Cairo, and he, as it is expected, sent the letter to the French Ambassador in Istanbul Mr. Benedetti. He immediately applied for a meeting with the Grand vizier. They met in secret to discuss the matter, and had a very hard time. Upon the heavy influence from the French Emperor Napoleon III, Sultan Abdulmajeed granted an initial concession for the project[34]. Grand vizier Mustafa Rasheed Pasha immediately resigned[35] and Mr. Benedetti has been called back to France (1854).

Mr. Ferdinand, after taking this initial concession, campaigned all over Europe, advertising the international and universal benefits of the Suez Canal. Commerce was the primary reason the European nations should invest in the canal, and commerce would also be the answer to the Western nations' concerns about competition and control in times of peace and war[36]. During the campaign for collecting investors and the establishing of the Company " the Companie Universelle du Canal Maritime de Suez" he said; "The prosperity of the East is now dependant upon the interests of civilization at large, and the best means of contributing to its welfare, as well as to that of humanity is to break down the barriers which still divide men, races, and nations[37]. De lesseps was succesful in establishing the Company in 1858

[34] That initial concession was called "Muvakkat imtiyaznâme" a temporary certificate of concession in the year 1854, 30 Teshrin-i sani. That was to facilitate his establishment of a company to finance the operation. BOA, A. DVN . NMH, 32/3. For convincing Sultan Abdulmajeed De Lesseps visited Istanbul, Tezâkir; Vol. II, p.91

[35] BOA,YEE, 88/15; Ercümend Kuran, "Reşid Paşa" IA,, IX, 701-5

[36] The "Master Builder" of the Canal: Ferdinand de Lesseps, *Imperialism and Orientalism*, Oxford 2000, (ed. Barbara Harlow, Mia Carter), p. 101 – 165; *Ulum Gazetesi*, aded 9, Paris 1286, s. 538-40

[37] Arnold T. Wilson, The Suez Canal; its past, present, and future, second edition, Oxford University pres, London, 1939, introduction.

project can be only by convincing the Sublime Porte (Bab-ı Ali) since Egypt was an Ottoman territory. By chance both countries have in good relations with Ottoman state because of the Crimean War of 1854. They were both allies of Ottoman state in this war against Russia.

Said Pasha signed a private understanding with Ferdinand de Lesseps but he knew perfectly well that Ferdinand would not be able to do anything with that. So when Ferdinand began to make the first investigations and discoveries in the area an immediate warning was directed at him from Istanbul "Fenâ efkara sapmış ve fenâ etwâra başlamışsın"

"Your ideas are perverted and you committed a great wrong"[30]

He was given a message that the way he behaved was not correct, and on this warning Said Pasha immediately called engineer Ferdinand de Lesseps and explained him how the right system would be. He further told him openly; "I am fully convinced with your project and I appriciate it but a concession on this matter is strictly connected with the consent of Istanbul[31]."

So in a way he directed him towards Istanbul to get the necessary concession.

When the project has been taken into the agenda of MVL (Meclis-i Wâlâ) at the Supreme Council according to the report from Ferdinand de Lesseps Sadrıazam (the Grand Vizier) Mustafa Rasheed Pasha wrote a letter to the president of the council Yusuf Kamil Pasha. In his letter Mustafa Rasheed Pasha requested Yusuf Kamil Pasha[32] to write him a letter and ask him to forget about the project because it was against the advantages of the state[33]. Yusuf Kamil Pasha refrained from writing and said;

[30] A. Cevdet Pasha, *Tezakir*, Ankara, 1960, Vol.II, p.80-91

[31] Ahmet Cevdet Pasha, *Tezâkir*, Ankara, 1953, Vol I, P. 39-41; Vol II, p. 80-91; İbnülemin Mahmud Kemal İnal, *Son Sadrazamlar*, Istanbul, 1964, Vol. I., p.204-12; Enver Ziya Karal, *Osmanlı Tarihi*, Ankara, 1956, Vol. VII, p.262.; BOA, YEE, (Yıldız Esas Evrak), 88/15

[32] Yusuf Kamil Pasha has good relations with the ruling Kavalalı family in Egypt. Because he was married to Zeyneb Hanım the daughter of Muhammad Ali Pasha

[33] BOA, YEE, 88/15

Said Pasha the Governor of Egypt and the Suez Canal Project:

As a matter of fact Said Pasha played a great role in the realization of the project of opening a canal at Suez. However this role has always been a limited one[27].

When the transport was made easy by the completion of the overland route from Alexandria to Cairo and Suez in 1854 England was quite satisfied with it. This road and the road through Anatolia were under her control. Therefore England did not support the idea of opening a canal at Suez linking the two seas. France, a fierce rival of England, wanted to have the same facilities in reaching the fareast through Egypt. To them best way was to open a canal at Suez. Ferdinand de Lesseps[28] was the first person to discuss this project with new governor Said Pasha. As a matter of fact they were old friends from the days of Alexandria. Lesseps family was living there because Ferdinand's father Mathieu was French Comissary- General and said also living there when Abbas Pasha was Governor.

When Said Pasha was appointed as Governor of Egypt by Sultan Abdulmajeed Ferdinand de Lesseps was among the first people who came to Egypt for congratulation. He again opened the subject of the Suez project and told him about the political support behind the project. French Emperor Napoleon III was very eager to realize such an important project.

So the project turned from being a technical matter into a serious political controversy[29]. Both France and England knew that the realization of the

---

[27] In most of the boks written by Arab and European contemporary historians Said Pasha has been indicated as the decision maker rather than merely a governor. For example see R. Schulze, al- Suways, the Encyclopaedia of Islam, Leiden 1977, Vol. IX, p. 912-3.

Abdurrahman al- Rafi'i Bey, ibid, vol. I, p. 18-28. In fact during the time of the beginning and ending of the project Egypt was an Ottoman territory and ruled by a governor as the other parts of the Ottoman state. The reason I chose this subject as my paper in the conference held in 26-9 Nov., 2007, at Cairo on the *Egypt in the Ottoman Era* was to correct these misunderstandings

[28] Ferdinand de Lesseps (1805-94) made investigations in 1840 on the possibility of digging a canal from Mediterranean to the Red Sea. He also corrected the wrong measures of Lepere made in 1798.

[29] Enver Ziya Karal, *Osmanlı Tarihi*, Ankara, 1954, vol, VI, p. 93

There was a fierce rivalry between England and France to reach overseas markets to sell their industrial products. Egypt was on the way to India and England had developed for a long time some interest in the Indian subcontinent.

Abbas Pasha I (1813-54), Governor (Wali) of Egypt, son of Ahmed Tosun Pasha and Grand son of Muhammad Ali: He is known as being hostile to the foreign powers[21]. During his time many foreign, especially French, officials, were dismissed. On the other hand Abbas Pasha was not happy with the declaration of Tanzimat[22] and he wouldn't like to implement it in Egypt. Great Britain offered him full support in his conflict with the Ottoman Central Government on the application of Tanzimat in Egypt.

In Exchange for this support, Great Britain obtained on 18 July 1851 the authorisation to construct the railway between Alexandria and Cairo[23]. The opening of this line, which was planned to be extended to Suez, was meant to counteract for French project to cut the Isthmus of Suez[24]. Furthermore the overland route between Cairo and Suez has also been improved[25]. With this improvement the road to India

Governors of Egypt come under the influence of Western powers represented either by England or France. English influence was heavier during the time of Governor Abbas Hilmi Pasha but when Said Pasha became governor influence of France again increased[26].

---

proval and even guarantee of the Ottoman State. BOA, HAT, 959/41183-A, Date 1250/1834.

[21] Abbas Hilmi was appointed Wali of Egypt after the death of his uncle Ibrahim Pasha in 1848. See BOA, Mısır Iradeleri nr. 581 and 583. Ahmed Cevdet Pasha, *Tezakir*, (ed. Cavid Baysun, , Ankara 1953, Vol. I pp. 1-13; 40-1; Lütfi, *Tarih* (ed. Münir Aktepe) Istanbul 1984, IX, pp. 14, 28-31, 55-68, 98-100.

[22] Tanzimat-ı Khayriyya was declared in Istanbul in 1839, arranging the rights of the reaya (non-Muslim subjects of the Ottoman State) and the Teb'a (Muslim subject) in the same level.

[23] BOA, IHR (Irâde Kharijdjiyya), 3833, date 1267;

A.AMD 31/53; 31/58; 31/37; 32/6; 32/31; 33/85.

Ahmed Cevdet Pasha, Tezâkir, Vol.IV, p.59; I. DUIT, 141/40 dated., 1271

[24] M. Colombe, Abbas Hilmi I, *El*, Leiden, E.J. Brill, 1979, vol, I. P.13

[25] Abdurrahman el-Rafi'i Bey, ibid, Vol. I, p.91-6.

[26] Abdurrahman el-Rafi'i Bey, ibid, p. 13

The port of Alexandria was main place for loading and unloading of the ships. The main problem, however was getting the load of grains from the interior of the country to the port. There were narrow passages called tur'a[17]. The boats or small vessels used to operate to deliver the grain to be loaded on the big ships at the port of Alexandria. Muhammad Ali Pahsa governor of Egypt submitted a report to Bâb-ı Ali (the Sublime Porte) of the project of cleaning the tur'a known as Ashrafiyya. Rasheed Canal used to close from time to time because of the strong winds and storms. That was a small channel from Nile to Alexandria.

For easy loading of the ships from the port the harbour and the leading channels should always have been clean of mud and deep enough for sailing. This time Muhammad Ali was asking permission from Istanbul to start the cleaning and deepening operation.

Governor Muhammad Ali Pasha was succesful in solving the Wahhabis problem in Hidjaz and Najd. Ottoman central government extended his appointment as governor of Egypt several times, with addition of Jafa and Gazza[18]. His son Tosun Pahsa has also been appointed as governor of Jedda and Abyssinia (lands known as Eyalet of Habesh) together with the title of Sheikhulharam (Coordinator of Mecca mosque)[19]. He was first given the guarantee of Governorship in Egypt by inheritance then after the successful battles of Ibrahim Pasha in Anatolia governorship in Egypt was guaranteed to Muhammad Ali Pasha to be given to his eldest son (1248/1832).

Muhammad Ali Pasha should not have been understood other than a governor and European powers has always recognized him as such[20].

---

[17] Tur'a (pl. Tura' or Tur'ât)

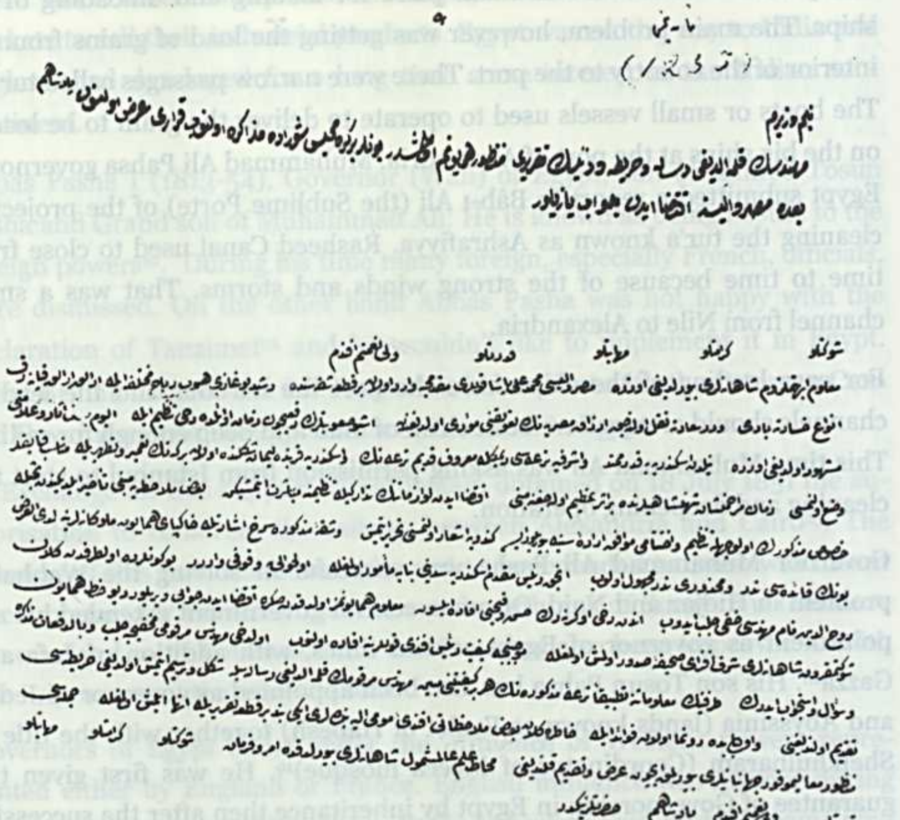
a. An opening through which water flows;

b. A canal or channel for water. See Redhouse, *Turkish – English Lexicon*, İstanbul 2006, p.534.

[18]For the extension of his governorship see BAO, HAT 630/31131 date 1230/181,For his appointment as governor of Egypt with Jafa and Gazza, see Topkapı Palace Museum Archive TSMA,E.4404 T. 1227/1812 Muhammad Ali Pasha and inheritance of governorship in Egypt., see TSMA, E.5026/263

[19] BOA, HAT 631/31179

[20] When Muhammad Ali wanted to get some credit from Europe, creditors asked him the ap-



Document Nr.2

BOA HAT 593/29055 Date: 1235/1820

Muhammad Ali but has been cleaned and used at the time of Said Pasha, the governor of Egypt. See Abdurrahman el-Rafi'i Bey, Asr-ı Ismail, second print, Cairo, 1947, vol. I, p.26

Also see the report BOA, HAT, 130/5404 and 130/5404-A. This report is on the importance of Tur'a (channels) is written by an official who stayed 3 years in the area. Document covers some drawings. "To keep the tur'a at Rasheed (Rosetta) and in other places always clean and maintain the services of the bridges over the channels see orders of Muhammad Ali pasha, Governor of Egypt. Dr. Muhammad Sabir Arab, *al-Awamir wa al-Mukatabat al-Sadıra min Azeez Mısır Muhammad Ali*, Cairo, 2006, p. 387, 408, 410. The Tur'as (channels) and bridges had to be constantly well maintained and kept ready always fully operational.

canal at Suez is discussed in front of him he used to say; I can not tackle the problems of a canal when I see that Ottoman Sultans in İstanbul are having too much problems in dealing with two Bosphorus i.e. in İstanbul and Canakkale (Bosphorus of Mediterranean).

Muhammad Ali Pasha (or Mehmed Ali Pasha as he is known by the Turks), allowed England to establish a regular line of communication between Britain and India, using the overland route from Alexandria to Cairo in 1841[12]. Later on during the time of Abbas Pasha (Abbas Hilmi I) this overland route between Cairo and Suez has been improved extensively. This was the route to India through Egypt. Another one was over Anatolia through Birecik – Euphrate river[13] – Baghdad and to Basra[14]. British tradesmen were using both ways.

Muhammad Ali Pasha and Cleaning the Course of the Channels of Ashrafiyya

Muhammad Ali Pasha used to send grain from Iskenderiyye (Alexandria) to İstanbul as the tax levied on Egypt[15]. To a report on the cleaning of the mud from the course of Ashrafiya channels which led to Alexandria port, Sultan Mahmud II gave the approval and wrote the following note on top of it: "My wazeer, (Minister) I have seen the report with map and the note of Reisulkuttâb (minister of foreign affairs). Please negotiate this matter at the council and submit the decision to me. Then it should be written to the Governor of Egypt accordingly."[16]

---

[12] E.R. Toledano," Muhammad Ali Pasha", *EI2*, ,Vol. VII. P. 428.

[13] British Government has been given a concession to operate vessels on the river of Euphrate. BOA, HAT

1167/46153; 1172/46395; 1174 / 46429; 1178/46565

1171/46332; 1172/46413 1174 / 46430 N; 1186 / 46759

1172/46413-A 46420; 1177/46486-A

[14] BOA, Y.PRK, 34/58 Baghdad – Basra railway Project with two pieces of drawings;

[15] BOA, HAT, 613/30104 date 1227 / 1812

[16] See Document nr. II, BOA, HAT 593/29055 date 1235/1820. Also see BOA, HAT 656/32064, date 1232/1817. Another tur'a called "Mahmudiya", has not been maintained from the day of

In a way opening their way towards India was among their Pan-Islamic projects. They envisaged possibility of a canal connecting Mediterranean, Red Sea and Indian Ocean through Suez[11].

During the reign of Sultan Selim III when Napoleon I invaded Egypt in 1798. One of his aim was to discover the possibility of a canal at Suez but the reports given to him was not encouraging. French engineers and architects detected a difference of level between two seas. That remained among the attempts without success.

After the French occupation of Egypt Ottoman Sultans did not pay the necessary attention to the Project. Because opening a canal at Suez would bring problem rather than a benefit. Western world developed the level of technology in shipbuilding suitable for the conditions of the open seas and oceans. Furthermore they realized the industrial revolution inventing machines and setting up factories. With the superiority in mass production they needed to find new markets to sell their industrial goods. Ottoman State as being among the under developed countries could not see into the future if a canal is opened at Suez.

When Muhammad Ali Pasha (late 1760-1849) was appointed as Governor to Egypt many things changed. He has been entrusted with all the responsibilities towards the two sacred places at Hidjaz i.e. Haramayn al-Sharifayn. Hidjaz was temporarily occupied by the Saudis. Entrance of Saud b. Abdulaziz into Taif and Mecca annoyed Sultan Selim III too much in İstanbul at the centre of the Caliphate. They have been very proud of having in control of the Haramayn al-Sharifayn and with this tragic event pilgrimage route has been intercepted for certain years from the year 1803. Again a canal was badly needed to send the troops from Anatolia to Yanbu' ul – bahr and Jeddah as help to the Egyptian forces.

Muhammad Ali Pasha was a self – educated leader and knew very well to lead the experienced people who worked with him. Whenever the matter of

---

[11] Hammer-Purgstall, *Geschichte des Osmanischen Reiches*, I-X, Pesth, (1827-1835), Vol VI, P.341. The dream of a canal in Suez and at Don-Volga are in a sense the most visionray expressions of this activity.

such a position the Muslims are not allowed to be under government of infidels, my armada should be prepared to save the Muslims in India from the rule of the infidels. My armada should sail to the seas of Suez and therefore it is necessary to open a way from a suitable place.

I order that when this order reaches you it should never be postponed or delayed. You invite all the local experienced architects and engineers and send useful people (manpower) the Mediterranean Sea and the Sea of Suez and see that if it is possible to dig the place and discover that how long it would be and what kind of digging would be possible and for how many ships will be allowed to sail. You should find out and submit all these informations to us and then we accordingly prepare all the requirements, plan and complete them with the will of God (inshal-lah ul-Aziz)

We, with the help of God, be prepared to go to those lands for Jihad on the path of God, we first make the environment of the sacred cities of Mecca and Madina clear of the perverted groups, or group of disbelievers. And the lands of India should be taken (conquered) from the infidel Portuguese rule and the result would be accomplished (May God facilitate the accomplishment of the matter). So it has been recorded at our working session (Divânı Âmâlimiz de mestûr ola).

It is obvious that Ottoman Sultans after being enstrusted with the Caliphate felt themselves responsible with the care and protection of the Muslims all over the world.

In a way it was a condition of being a Caliph to be responsible from the Muslims everywhere. Because it was a position of great responsibility. When the Muslims in India complained of the Portuguese rule and of the danger on the pilgrims route to Mecca it is under the Sultans (who holds the title of Caliph) responsibility to keep those pilgrims route in order and look after their human rights.

So during the reign of Sultan Selim II and at the time of later Sultans like Murad III and Mustafa III we see a strong relation of opening Suez Canal with the requirements of the responsibilty of their position as being Caliph.



Document Nr.1

BOA, Mühime Defteri; VII, p. 258, nr. 721 Date 13 Rejeb, 975 / 13 January, 1568.

Order to the Beylerbey (Governor) of Egypt.

It is a matter of proud and superiority for the Sultans to be at the service of Haremeyn (two sacred mosques) al-sharifeyn. I should be grateful that I have been entrusted with the arrangement to maintain order in those areas, which is the matter of my utmost concern.

Portuguese, infidels invaded lands in India and intercepted the Muslim pilgrims on their way to Haramayn al-sharifayn (Mecca and Madina) in

but with no results to Ottoman credit (1538)[8]. It was not easy to extend the Ottoman control crossing over the lands beyond the seas of the Red Sea and the Indian Ocean. Therefore Ottomans had to strengthen the naval Arsenal and the shipyard at Suez, which were there from the time of Mamluks.

Due to their unsuccessful attempts at sea, the Ottomans were establishing themselves as a land-based empire on the southern frontier[9]. During the reign of Sultan Selim II and Sokollu Mehmed Pasha was very eager to solve this problem through a canal at Suez to facilitate uninterrupted sailing. During this time there is a firman of Sultan Selim decreeing the construction of a canal linking the Mediterranean to the Red Sea (the Suez canal) dated 13 January 1568 (in Hidjra, 13 Rajab 975) to the Beylerbey of Egypt[10]. This was an important yet unsuccessful attempt to open a canal at Suez.

---

8 Salih Ozbaran, "Expansion in the Southern Seas", *Suleyman the Second and His Time*, (ed. Halil Inalcik and Cemal Kafadar), Istanbul, 1993, p. 215-7; Even some European historians call the campaign of Hadim Suleyman Pasha as "Failure" see; Svat Soucek, "Piri Reis", ibid, s. 350-1.

9 Salih Ozbaran, idem, p. 217; Zekeriyya Kursun, "Necid ve Ahsa'da Osmanli Hakimiyeti", Ankara 1998.

10 For a copy of the firman See BOA, Muhimme Defteri, book no. VII / p.258, order no. 721. This date indicates the second year of Sultan Selim II's reign, and the Grand Vizier was Sokollu Mehmed Pasha; Ismail Hakkı Uzuncarsılı, *Osmanli Tarihi*, Ankara 1973, vol. III, part I, p. 32-4. For the Portuguese atrocity to the people of Deu and to the Muslim pilgrims and the Ottoman warning to them see; Muhimme, Book no:6, p. 166, no:7, p. 86-90; ibid 177 and 182; ibid 255. Wendell Phillips, *Oman, A History*, Beirut, rep. 1971, p.37-9, 58 and footnote K; A.S. Atiyya, *Crusade, Commerce and Culture*, Bloomington, 1962, p.203; Caspar Correa, *The Three Voyages of Vasco de Gama*, translated from the Portuguese "Lendas da India" by Henry E.J. Stanley, Hakluyt Society, London 1869, p.313-5 and 329.

way into the Red Sea and Indian Ocean easily, and the other to make a function by a canal between the rivers Don and Volga. Such a canal would facilitate an attack on the Persian province of Tabriz and would also facilitate commerce[6]. Through these projects the pilgrimage route from Central Asia, South-East Europe, Anatolia, and North Africa to Mecca would have also been much easier.

When Portuguese naval expedition constituted a great threat for the Muslims at the entrance of Persian Gulf, the Red Sea, and above all the sacred city of Mecca, as well as the capital city of the Sultanate of Oman and Hurmuz and even for Muslims in India, Sultan Suleyman the Magnificent ordered Hadim Suleyman Pasha to go to India to save Muslims. It was greatly difficult to send the ships to the Red Sea and then to India through Indian Ocean because there was no sea route without interruption unless they go all the way around the south of the African continent. Therefore, they had to send 60 ships from Anatolia to Suez, which were full of necessary materials to build ships on the cost of the Red Sea[7].

So it was very difficult to send the ships to the Red Sea and even to India, where the Portuguese expeditions were causing great damages to the Muslims. It was the duty of the Ottoman Sultans to save and protect Muslims from the Christians, because the Sultan was the Caliph of the Muslim world. So they needed a canal in Suez badly to facilitate the passage of the ships to reach the countries overseas in the far-east with a great force. Therefore, Hadim Suleyman Pasha's campaign to India with only 72 ships took place

---

[6] Lord Eversley, *The Turkish Empire 1288-1924*, (Abridged by Sheikh Abdurrashid), Lahore 1958, p. 65.

[7] Pecevi, *Tarih*, Istanbul, 1866, vol. I. p. 219; Fevzi Kurtoglu, "XVI. Asırda Hind Okyanusunda Turkler ve Portekizliler", II. Türk Tarih Kongresi., Istanbul, 1943, p. 911-23. ; Serafettin Turan, Suleyman Pasha (Hadim), *IA*, Vol. XI, p. 194-7. Şehabeddin Tekindağ, "Süveyşte Türkler ve Selman Reis'in Arizası", *Belgelerle Türk Tarihi Dergisi*, Vol. II/9, Istanbul 1968, p. 77-80; Turgut Işıksal, "Arşivlerimizde Osmanlıların Süveyş Tersanesi ve Güney Denizleri Politikasına ilişkin en Eski Belgeler", *Belgelerle Türk Tarihi Dergisi*, no. 6, July 1997, Istanbul, p. 57-63; for a letter from Mamluks to the Ottomans on the Portuguese in the Indian Ocean, TSMA, E. 6472, dated 918/1512; and for the letter of Selman Reis to Sultan Suleiman I. on the threat of the Portuguese in the Red Sea, TSMA, E.8337, dated 923/1517.

time of Sultan Suleyman the Magnificent but has been postponed due to some inevitable wars[2].

Ottoman Sultans and their Grand Viziers never overlooked these projects. We learn from the later chronicles[3] and archival documents that these projects have been considered as a matter of utmost importance for the internal and external policies of the Ottoman State[4]. As official chronicler Wasif says the project would expedite transporting wood to arsenals and shipyards. He also mentions this project would decrease the cost and difficulty of transporting food and other necessary materials to Istanbul[5].

Sokollu Mehmed Pasha (1505-1579) and Suez Canal project have interesting connections in the Ottoman History. He was the last grand vizier of Sultan Suleyman the Magnificent and the grand vizier throughout the reign of his son Sultan Selim II serving for 14 years uninterruptedly. He was considered as a man of great wisdom and a man of vision. Sultan Selim II delegated virtually all responsibility to him. Sokollu Mehmed Pasha was one of the most famous Ottoman grand viziers and the only to have held this office under three successive Sultans [27 June 1565 to 12 October 1579; serving Sultan Suleyman I, Selim II, and Murad III]. He was the virtual ruler of the Ottoman Empire during his service.

Sokollu had two important and interesting schemes in his mind: one to build a canal across the Isthmus of Suez, so that Turkish fleet might find its

---

[2] There are several articles written by eminent contemporary historians. They used chronicles and archival materials extensively. Among them we mention İsmalil Hakkı Uzunçarşılı, "Sakarya Nehrinin İzmit Körfezi'ne Aktarılması ile Marmara ile Karadeniz'in Birleştirilmesi Hakkında Vesikalar ve Tetkik Raporu", *Belleten*, Ankara 1940, IV, no. 14/15, p. 149-174; Besim Darkot, "Sapanca" *IA*,, vol. 10, p. 196-9 see bibliography on canal project, p.198-9. Also see archival materials from the Prime Ministry's Ottoman Archive (BOA); HAT 572/28047; 1318/51446; BOA, Mühimme Defteri nr. 67, p.70-1 (order dated 1591 March)

[3] Hammer, Cihannüma, Selaniki, A. Wasif, Baron de Tott, C. Ritter, J.B. Tavernier, F. Taeschner and others, see Besim Darkot, "Sapanca", *IA*, vol. 10, p.198-9.

[4] BOA, Mühimme Defterleri, no. 67, p. 70-1, Orders to Sharia Judges in Sabandja and to Bey of Sandjak in İznikmid dated 25 Rebiulawal, 999 / 1591 March. For some documents in HAT (Khatt-ı Humayun) classifications, see HAT 572/28047; 724/34475; 1391/51446.

[5] A. Wasif, *Mahasin ul-asar ve Haka'ik ul-Ahbar*, Istanbul, Dar ul-Tiba'a al-Amire, 1219/1804, vol. I, p. 162-163.

SUEZ CANAL IN THE OTTOMAN SOURCES

Mustafa BİLGE

From the day of expanding its territories to Egypt and Syria, the project of opening a canal at Suez has always been a priority within the Ottoman State policy. However, this policy has evolved over time. Changes in the policy were mainly linked to the political power of the State. When the state was powerful it pursued pan-Islamic projects by expanding its territories and the project remained a priority. Not only opening a canal at Suez but also possibility of several other canal projects has been explored. For instance, a canal connecting the Don and Volga rivers was planned to facilitate an expedition to Russia and Iran through Caspian Lake[1].

Connecting Black Sea to the Marmara Sea and then to the Mediterranean Sea via canals from Sakarya River to Sapanca (Sabandja) Lake and then to the Gulf of Izmit in Marmara Sea was also an important project explored by the Ottomans. According to sources this project was first thought during the

*Assoc. Prof., Turkish Religious Fondation, Islamic Research Center, Istanbul–Turkey.

[1] There is an extensive literature on this project. See articles by Ahmed Refik "Bahr-i Hazer Karadeniz ve Ejderhan seferi", *TOEM*, XLII (1917), p. 1-14; Halil İnalcık, "The Origin of the Ottoman Russian Rivalry and the Don-Volga Canal (1569)", in *Ankara University Annals*, i (1946-7), p. 47-110; expanded Turkish version in *Belleten*, XII/46 (1948), p. 342-402; Akdes Nimet Kurat, "The Turkish expedition to Astrakhan in 1569 and the Problem of the Don-Volga Canal", *The Slavonic and East European Review*, XL, (Dec., 1961) p. 7-23. (For others see *Encyclopaedia of Islam* (*EI2*), vol. IX, p. 709 "Sokollu Mehmed Pasha", by G. Veinstein). Also see the articles on "Selim II" by Şerafettin Turan, *İslam Ansiklopedisi* (*IA*), Vol. 10, p. 434-441, and by Christine Woodhead, *EI2*, vol. IX, p. 131-2. İsmail Hakkı Uzunçarşılı, *Osmanlı Tarihi*, Ankara 1973, Vol. III, part II., p .32-5.

Cevdet Küçük, "II. Abdülhamid'in Dış Politikası", *Sultan II. Abdülhamid Dönemi Paneli (II)*, İstanbul 2000, pp. 115-127.

J. M. Landau, *The Politics of Pan-Islam, Ideology and Organization*, Oxford 1990.

D. E. Lee, *Great Britain and the Cyprus Convention Policy of 1878*, Cambridge 1934.

Azmi Özcan, *Pan-islamizm. Osmanlı Devleti, Hindistan Müslümanları ve İngiltere (1877-1924)*, Ankara 1997.

Alexander Schölch, *Egypt for the Egyptians! The Socio-Political Crisis in Egypt, 1878-1882*, London 1981.

Rıfat Uçarol, *Gazi Ahmet Muhtar Paşa*, İstanbul 1989.

__________, *1878 Kıbrıs Sorunu ve Osmanlı-İngiliz Antlaşması : (Adanın İngiltereye devri)*, İstanbul 1978 .

F. A. K. Yasamee, *Ottoman Diplomacy. Abdülhamid II and the Great Powers, 1878-1888*, İstanbul 1980.

__________ "Abdülhamid II and the Ottoman Defence Problem", *Diplomacy and Statecraft*, IV/1, March 1993, pp. 20-36.

hamid's withdrawal from the government, nationalist and tribal movements among Arabs increased with the provocation of the English.

During the First World War, England and other world powers fragmented the Middle East as they wished and created today's situation.

Bibliography:

Sultan II. Abdülhamid Han, Devlet ve Memleket Görüşlerim, (ed. A. Çetin-R. Yıldız), İstanbul 1976.

Abdülhamid Han'ın Muhtıraları, (ed. M. Hocaoğlu) İstanbul 1974.

Engin Akarlı, "Abdulhamid II's Attempt to Integrate Arabs into the Ottoman System", *Palestine in the Late Ottoman Period,* Jerusalem 1996, pp. 74-89.

M. S. Anderson, *The Eastern Question, 1974-192,. A Study in International Relations,* London 1968.

Ş. Tufan Buzpınar, "The Hicaz, Abdülhamid II and Amir Hussein's Secret Dealings with the British, 1877-1880", *Middle Eastern Studies,* XXXI/1, January 1995, pp. 99-123.

, "Opposition to the Ottoman Caliphate in the Early Years of Abdülhamid II: 1877-1882", *Die Welt des Islams,* XXXVI/1, 1996, p. 59-89.

İ. H. Danişmend, *Kronoloji,* İstanbul 1955, IV.

Selim Deringil, "The Ottoman Response to Egyptian Crisis", *Middle Eastern Studies,* XXIV/1, January 1988, p. 3-24.

____________ "The 'Residual Imperial Mentality' and the Urabi Pasha Uprising in Egypt: Ottoman Reactions to Arab Nationalism", *Studies on Turkish-Arab Relations,* I, İstanbul 1986, pp. 31-38.

A. Haluk Dursun, *Akabe Meselesi 1906: Ortadoğu'da Osmanlı-İngiliz Rekabetine Bir Örnek,* İstanbul 1994 (yayımlanmamış Doktora Tezi).

François Georgeon, *Sultan Abdülhamid,* (Turkish trs.. Ali Berktay), İstanbul 2006.

Orhan Koloğlu, *Avrupa'nın Kıskacında Abdülhamit,* İstanbul 1998.

____________ , *Abdülhamid Gerçeği,* İstanbul 1987.

palace. For a period inclinations toward autonomy or separation had been diminished.

Abdulhamid II had started cooperation with Wilhelm II out of his interest in German budget; England provoked Arab nationalism and independence ideas against this. As the Hedjaz railway extended to the south and Baghdad railway turned to Persian Gulf, the rivalry between the English and the Ottomans hardened. Hedjaz railway's expansion to Aqaba Gulf caused a big crisis. When England claimed that Taba which was just a few miles away from Aqaba belonged to Egypt and that the Ottoman soldiers had to retreat the two states came to the verge of war.

Abdulhamid II reminded that Egypt was an Ottoman land and legally governed by Khedive under the name of Sultan while the English occupation was illegal. This resolution also excited Egyptian people; hatred and hostility against English invasion aroused. An English officer had been killed in protests in Cairo. As a reprisal England sent fleet to Egypt and Aegean Sea. It gave note to Babıali in 3 may 1906 threatening to declare war if Taba were not evacuated. France and Russia supported England. Abdulhamid II left alone again in this crisis. His most trusted ally Germany also advised to retreat.

Eventually Abdulhamid II agreed to finish the crisis with peace and accepted redrawing of the border of Egypt province. He accepted only Egyptian and Ottoman committees into the commission and severely rejects the involvement of an English representative in the Egyptian committee. According to the protocol prepared by the border commission in 1 October 1906 border had been redrawn keeping Taba in Egyptian side and Aqaba in Ottoman side. Thus, by asserting a border between Egypt and Ottoman State, England had partly legalized its existence in Egypt. And, Ottoman State did not build Aqaba-Maan line after the Aqaba crisis, although such an attempt was possible.

While Germany's effect upon Ottoman Empire grew, England more and more approached to Abdulhamid's opponent. Egypt gradually became a place of protection for Abdulhamid's opponents, Young-Turks. After Abdul-

Ceylon. English ambassador Dufferin declared the Ottoman existence as unnecessary and ended his relationship with Babıali.

In order to prevent any kind of protest, England announced that the invasion was for a limited time and the Ottoman Empire's rights of sovereignty over Egypt were still legal. England's complaint about the refusal of the Ottoman's to send troops and leaving England alone was nothing more than an English propaganda to excuse the invasion.

Invasion of Egypt was of course a deep impact to Abdulhamid's prestige and sovereignty rights as well as the Empire's integrity. Babıali was anxious of a possible spreading of the Egyptian crisis to the other Arab provinces. So, strict censorship had been applied to the news coming from Egypt to limit the negative influences of the invasion.

Abdulhamid II sent Hasan Fehmi Pasha to London with the hope of coaxing a contract concerning the secession from Egypt. He appointed Gazi Ahmed Muhtar Pasha as high officer in Egypt, and England appointed Sir Henry Drummond-Wolff. After the long negotiation bargaining between the two high officers, Ottoman-English pact has been signed in 22 May 1887. England promised to leave Egypt within three years. However, it was keeping its rights to send troops if a possible threat to Egypt occurred. Abdulhamid II did not sign the pact and instead he left Muhtar Pasha in Egypt to show his resolution about keeping his rights. And, England gradually established a covered sovereignty in Egypt.

After that, Abdulhamid II gave all his attention to the Arab provinces and especially to Syria. Against the threat of colonization he tried to deprive foreigners of their rights to buy land. He reserved Palestinian lands for farming to prevent their selling to the Jewish settlers. Under the name of treasury he bought lands in Syria, Mesopotamia, Yemen and Anatolia. With this application he was modernizing agriculture, the basic element of economy, and he was preparing for the Empire's withdrawal to Asia. He gave more importance to the Arabs and Arab provinces. Not only in the level of provinces but also in the army and palace had he pursued a complete integration policy. The number and power of Arabs had been raised in army, bureaucracy and

Abdulhamid II protested this and did not join the meeting. He found the offered solution as insulting. In such an operation the Ottoman army would be suppressing a nationalist rebellion of a distinguished province for the sake of foreigners. Besides, leaving the control of Egypt to the French-English allied forces after maintaining the order would be offensive to all Muslims. According to the Sultan that was an English conspiracy against the Ottoman Empire. When England provoked the Ottoman government to intervene Egypt, it knew that there would be a strong resistance. In such a case a series of troubles would follow each other in Arab provinces and the authority of Sultan-Caliph would be shaken. That is why he considered England's offer of joint operation as a trap and refused it. Since the establishment of a stable army in Egypt and removal of England was not possible, Abdulhamid II avoided an adventure that would jeopardize his relations with Muslims. He told that he would not take the responsibility of protecting world powers in Egypt. When he learnt that England would attack on its own, he wanted to send a troop but, this time England rejected.

Abdülhamid dismissed Abdurrahman Nureddin Pasha in the night of 10-11 June because of his objection to sending troops to Egypt, and reassigned Said Pasha. England occupied Alexandria in 11 July 1882. Khedive took refuge in English side. Then there were two governments; Khedive in Alexandria and Urabi in Cairo.

The occupation of Alexandria was an open challenge to the Ottoman sovereignty. It could make Urabi a hero in the Arab world. At the same time there were rumors about an anti-Ottoman movement in Arabia. Abdulhamid II was sure that the English were using Urabi. There were proofs of suspicious meetings between Urabi and the English general. English ambassador Dufferin was openly mentioning an Arab government and a rival Caliph. It was said that the mutineers had some contacts with Midhat Pasha, who was in exile in Jeddah, with the help of English ambassador in Taif. For Abdulhamid, purpose of the English was to weaken the central power of the Ottoman Government giving way to a big revolution. Despite everything Abdulhamid kept his contacts with the English. Meanwhile, after the occupation of the Suez Channel the English army defeated Urabi in Tell al-Kabir and entered Cairo on 15 September. Urabi had been sent to exile to the Island of

situation. All he could do against world powers was to trust international law. He declared a series of protests against English and French fleet in Alexandria. He had to stop Urabi movement to prevent further intervention of the world powers. By using his moral authority he sent Darwish Pasha to support Khedive and persuade Urabi. In order to prevent Egypt from turning into bloodshed he "immediately" called Urabi to Istanbul "In the name of Islam and humanity". He promoted him the general rank and rewarded *Mecidi* token. He made a declaration that reminded Egyptians the incompatibility of nationalism and Islam. His purpose was to remove Urabi out of Egypt and prevent English-French intervention. But Urabi refused to leave Egypt.

England and France accused Abdulhamid II of using Urabi to reestablish Ottoman sovereignty over Egypt and of encouraging him to start a revolutionary pan-Islamist movement against European colonialism in North Africa. In fact this view was completely wrong and the idea behind was to legalize the invasion of Egypt. Because, for Abdulhamid Urabi was a real threat to the Ottoman rule. According to Abdülhamid, Urabi was nothing more than a puppet whose strings held by the English. He was used as a pretext of English invasion.

Abdulhamid strongly desired the protection of the status quo, order, security and the bonds between Egypt province and Ottoman government. Furthermore, he wanted to prevent emerging an independent Arab government and intervention of England and France into the interior affairs of Egypt as longer as possible.

While Darwish Pasha was trying to persuade Urabi in Cairo, a big revolt started in Alexandria on Monday, 11 June 1882. Dozens of Europeans had been killed and their property had been damaged; This occurrence became the basis of intervention of world powers. Then the only choice was military operation but, the Ottomans were not allowed to do this, themselves. In the ambassadors' meeting in Istanbul it had been decided that an Ottoman army would be sent to Egypt under the control of world powers and stay there for three months until the order is established.

representative to Istanbul. He wanted to make contact both with Khedive and other rebels. He sent one of the Yıldız Sheikhs, Ahmed Esat Efendi, to Egypt for four times between February-May 1882 as his private representative. When foreign auditors opposed to Egypt assembly's acceptance of the budget, Watanis rebelled again. A new government completely composed of rebels had been founded under the leadership of Mahmud Sami in 4 February 1882. Having been appointed as the minister of war, Urabi expanded the army and conscripted his supporters again. He arrested some Turkish and Circassian officers. These officers applied to Istanbul and demanded the Sultan's decision concerning their situation. Abdulhamid II asked grand vizier Said Pasha to bring these officers' court documents and let him inform Khedive so as not to touch them before his final decision. He also wanted to send a troop to Egypt. But Said Pasha objected to this for Egypt's autonomy and a possible objection from the other states due to a military intervention. Thereupon, Sultan dismissed Said Pasha in 2 May 1882, and appointed Abdurrahman Nureddin Pasha to grand vizierate. Upon the intervention of the Sultan, Khedive changed the sentence given to the officers. And this led Egyptian government to dismiss Khedive. Urabi applied to Babıali and demanded substitution of Tevfik Pasha with Halim Pasha. Sultan did not approve this and wanted Khedive to obey.

England and France considered Urabi's movement as a threat to their financial interests, European security and free access to the Suez channel. But still they couldn't agree on the method of intervention. England demanded that in a possible military intervention the Ottomans should also have been involved. France, on the other hand, regarded Urabi movement as part of a wide pan-Islamist conspiracy against the French dominion in North Africa and refused sending of the Ottoman troops to the region.

Besides both of the states was resolute to protect their financial tutelage over Egypt. They sent fleet to Alexandria to show their support for Khedive. Consuls managed to resign nationalist Mahmud Sami Pasha government. The revolt resulted with the foundation of Urabi government.

Abdulhamid felt disturbed because of Urabi's control as a prime minister. He was afraid that the English would invade Egypt under the pretext of this

Abdulhamid II was very anxious about the long surviving turmoil in Egypt. He had visited Egypt in 1863 for the first time as a prince by the side of his uncle Sultan Abdulaziz. Now he wished that it became a complete Ottoman province. But all he could do was to ignore the European control over the Egyptian ministry of finance. He could also do nothing to save Khedive from English-French tutelage. He didn't approve Khedive Ismail's dismissal at that point in order to protect the present status quo from English-French intervention. When England and France sent two fleets to Alexandria to force Khedive to resign, Abdulhamid discharged Ismail in 25 June 1879 and appointed Ismail's son Tawfiq as Khedive.

This change revived nationalist movement as it brought back the foreign control system. With the support of the army, *ulama* and public, Urabi announced that he would abrogate Khediviate if his demands were not accepted. He forced Khedive to dismiss the minister of war and made him assign one of the nationalists, Mahmud Sami. During the same period France invaded Tunisia. The Ottoman government could not send reinforcements. France, which refused the Ottoman sovereignty in Tunisia accusing Abdulhamid of Pan-Islamist policy, made a protection pact with the governor of Tunisia in 12 May 1881. Abdulhamid II rejected this pact and Tunisia was kept to be one of the privileged provinces like Bosnia and Cyprus. Invasion of Tunisia once again proved the diplomatic isolation of the Ottoman government and the weakness of its army.

The reason of Abdülhamid's easy surrender was his focus upon the Egyptian crisis. Egypt was closer to the Ottoman central government than Tunisia and had stronger bonds. Moreover Egypt had a more central position in the Arab world. Everything that happened affected all the Arabs. When Khedive Tawfiq wanted to dismiss the minister of war Sami Pasha and to remove some of the troops out of Cairo, Urabi's revolt restarted in 9 September 1881. Khedive obeyed the mutineers and accepted to establish a constitutional government in Egypt. Urabi was appointed to the ministry of war as undersecretary. The Egypt Assembly was opened in 16 December 1881.

After these occurrences Abdulhamid II gave all his attention to Egypt. He sent five officials to Egypt for research. Also he wanted Khedive to send a

dence, left him alone in the war and played both ends in the Berlin treaty. He no longer regarded it as a friend but the most dangerous enemy.

After all, Abdulhamid II continued to be on the alert. His means were very limited. The army had got worse after the 1878 defeat. It lacked equipment and going into new debts was almost impossible. After the loss of land in Balkans, he planned to give a new status to Anatolia and the Middle East inside the empire. He gave distinguished importance to Arab provinces. Although Egypt and Tunisia were legally committed to the Ottoman Empire they had strong privileges. The expenses of the governors in these provinces were raising difficulties for the ministry of finance and the debts taken from the Europeans turned to be a chronic problem. In the region, the ambitions of France, Italy and England had taken place in a tough challenging environment.

Ismail Pasha expanded his privileges with various intrigues while the authority of the Egyptian governors, which were given to the responsibility of Mehmet Ali Pasha in 1841, was almost the same with the other governors. After he had taken *Khediviate* from Sultan Abdulaziz, he made it inherited. After he gained rights, which could only be owned by a state president, Egypt almost earned an independent state identity. Khedive Ismail, who started to act like a sovereign, got deeply into debt to recover from his exceptional expenses. When he became unable to pay foreign debts, England and France seized the Egyptian ministry of finance. They sent two foreign controllers to the assembly as ministers of finance and public works.

As the foreign controllers started a strict economic policy the unrest among the society increased. The reduction of the army from 30.000 to 11.000 and dismissal of 2.500 officers caused a military revolt. The leader of the revolt was a dismissed officer named Urabi, known with his nationalist ideas. The revolt which is supported by Watani Party's motto "Egypt belongs to Egyptians" turned to a religious and nationalist agitation against foreign domination. The Egyptian government resigned in 1879. The foreign controllers had been dismissed. Khedive Ismail, wanting to get rid of the European control, rewarded Urabi and appointed him as the regiment commander.

THE EGYPT POLICY OF ABDULHAMID II

*Cevdet KÜÇÜK**

When Abdulhamid II ascended the throne in 1876 the economic crisis that started one year ago and the turmoil in Balkans were severely continuing. The Ottoman-Russian war of 1877-1878 resulted with the severe defeat of the Ottoman State and Berlin Treaty. Most of the Balkan provinces were lost. England occupied Cyprus with a fait accompli. Furthermore, Berlin and Cyprus treaties brought new problems. The most important of these was the obligation which undertook reforms in favor of Armenians and other minorities in Anatolia. Imperialism was in its prime. The colonialist expansion was rapidly proceeding. The threats of world powers were gradually spreading in Balkans and the Arab provinces. After the 1878 defeat some Arab leaders started to question their future. Sharif Hussain, Amir of Hedjaz was asking for support from the English. In posters that hung in the streets of Beirut and Damascus, Arabs were being called for independence from the Ottoman sovereignty. The rumors were that England would establish a kind of patronage upon the Asian provinces.

Abdulhamid II was anxious about these changes, especially the condition of the Arab provinces. He thought that the world powers were acting to fragment Asia too, after Balkans. For him England was provoking the Arabs and supporting this turmoil in Arab provinces. He believed that, since the war, the English were plotting conspiracy against the Ottoman State in everywhere. He had a great disappointment because England, which once he saw as the only state that would protect the Ottomans' integrity and indepen-

* Prof. Dr. (Emeritus), Marmara University, Faculty of Arts and Sciences, Department of History, Istanbul-TURKEY.

necessity and it was decided that the floating crane should reconstructed.[40] Whence, for example, in 1179 (1766) galleon named Seyyâr-ı Bahrî carrying Governor of Egypt Hamza Pasha to Egypt flooded during the period it was anchored at Alexandria port, thus it had to be caulked.[41]

[40] The decree dated *awahir-i Dhu'l-Qada* 1173 (5-14 July 1760) sent to Governor of Eygpt Kamil Ahmed Pasha and *kadı* of Alexandria: *Mısır Mühimme Defteri*, n. 7, p. 302/685.

[41] The decree dated *awasit-i Shawwal* 1179 (23 March- 11 Apri1766) in which the repair of the galleon at Alexandria port was required also stated that 300 *rûmi kantar* ship-biscuits to be handled for the provisinoning of the *levends* (*Mısır Mühimme Defteri*, n. 8. p. 15).

40 years after this event the great breakwater between Alexandria and Rashid had to be repaired again as a result of the waves, thus in *Shaban-Ramadan* 1199 (June-July 1785) the construction survey was reported to İstanbul. However, there was not a positive reply to the said demand. As a result, it was reminded to İstanbul that in the case that the repair should be delayed till the flood period of the Nile the surrounding area would be harmed, the villages of *vilayet* Buhaira as well as Rashid and Alexandria ports would be greatly effected. Finally, at the end of Ramadan, Hulusi Ali Efendi was appointed as the chief of construction of breakwater (*sed bina amiri*).[37]

Likewise in 1216 (1802), Mehmed Salih Efendi was appointed to repair the Ebû Hor breakwater. Furthermore, Murâbıtzâde Hasan Beg, *mutasarrıf* of Rhodes, was asked to supply the required lumber from the forests of Teke-Menteşe region as well as to arrange the transport of the lumber to Alexandria by ships.[38]

b) Construction of a floating crane for overhauling of ships

As a big port Alexandria, was the choice of anchoring for both state owned ships as well as merchant ships. Unfortunately, when the ships would like to cast off there was a great problem. For this reason, *Kapudan-ı derya* Süleyman Pasha, reported İstanbul that the citizens of Alexandria were in need of a floating crane.[39] Possibly, 20 years later, which is quite a long time, this floating crane was ruined and it had to be rebuilt. Since Alexandria was a big port where many ships anchor, when galleons and ships had to be caulked lack of a floating crane caused big problem. Furthermore, a floating crane was built for the maintenance of the galleons on the shore in 1151 (1739). Nine captains including *patrona kapudanı* Ali and *riyale kapudanı* Mehmed informed *Kethüda* of Alexandria Shipyard el-Hajj Hussain about this

---

37 Ahmed Vâsıf Efendi, *Mehasinü'l-âsâr ve Hakâikü'l-ahbâr*, (ed. M. İlgürel), Ankara 1994, p. 267, 271.

38 The decree dated 23 *Dhu'l-Qada* 1216 (27 March 1802): Cev-Nafia., n. 302.

39 The decree dated *awail-i Dhu'l-Hijja* 1151 (12-21 March 1739) sent to Governor of Egypt and *kadı* of Alexandria: *Mısır Mühimme Defteri*, n. 5, p. 166/561.

Since Alexandria was below the sea level, in the case that rising of the sea would be strong enough to cause the Nile to devastate the estuary of Alexandria. Both Alexandria, Buhaira and Giza would be ruined and farming would be impossible, furthermore it would be inevitable that Rashid would be seriously destructed. It is understood that this kind of destruction would mean at least one thousand *kese*s decrease in Egypt's annual income. Upon the application of the people of the region to the Egyptian *Diwan*, it was decided that the breakwater should be rebuilt, as previously, in masonry.

Governor and Vizier Mehmed Pasha ordered a construction survey to be made which resulted in the rapid supply of the necessary masonry and other materials required for building the 18.000 *zira* long breakwater. In the following days the construction of the said breakwater was started. Finally in *Jumada al-ula* 1113 (October 1701) the breakwater was erected on a new foundation 40-50 steps far from its previous position and it was at least half length higher than the previous one. It is documented that the construction cost of the new breakwater was 40 *keses akçe*.[34]

In 1119 (1707), the year Ebukir castle had to be repaired, it was decided that a breakwater called "fortified" should be built on the sea shore and an attention was made to built a masonry breakwater of 5328 *zira long*.[35]

The formation of holes in the breakwater by the time, necessitated it to be repaired. Whence, for example a few villages were destructed because of the effects of a hole opened in the breakwater, built on the Mediterranean side of the *Malçik* Sea (?) between Alexandria and Rashid Hezarfen Mustafa Ağa was sent to Alexandria in 1158 (1745) upon the demand of Ragıp Pasha, Governor of Egypt.[36]

---

[34] At the beginning it was estimated that the breakwater would be 18.000 *zirâ* long and the construction would cost sixty *kese akçe* (*Zübde-i Vekayiât*, p. 716- 717). It was planned that the breakwater would be constructed on piles. Thus, totally 6000 pillars for piles as well as other materials were sent to Egypt via galleons. However, later the idea was given up and the breakwater was constructed in masonry. (*MAD*. 3364, p. 226-229).

[35] The decree dated *awail-i Rajab* 1119 (28 September-7 October 1707) sent Governor of Egypt and former Grand Vizier Hasan Pasha: *Mısır Mühimme Defteri*, 1, p. 8/8.

[36] *Şemdânizade Tarihi*, I, 116-117.

In the imperial edict dated *awasit-i Dhu'l-Qada* 1207 (20-29 June 1793) it was recoded that the goods such as coffee, rice and other Egyptian goods that were loaded at Alexandria and Damiette ports should first be loaded on the merchant galleons that sail to İstanbul, those would be followed, regardless of the kind and size, by the ships owned by Muslim and *reaya* merchants and third would be the ships owned by foreigners setting off with the aim of directly sailing to İstanbul.[32] It had always been a great concern for Ottoman Empire to prevent the Egyptian food products to be shipped to foreign countries. In line with this, it was ordered that no food products would be allowed to be loaded to *müstemen* ships sailing to foreign countries as well as the *barrâni* ships set sail to Anatolian and Rumeli coasts.[33]

Maintanance of Alexandria port and Overhauling of the Ships Anchored There

a) Construction of a breakwater

The masonry breakwater on the seashore between Alexandria and Rashid had been weakened, defected by the rain and especially in winter times deconstructed by the waves. Consequently, flood of the salty sea water into Buhaira resulted in the devastation of many villages as well as *mezraas*. Furthermore, the condition of the road connecting Alexandria to Rashid being closed gave way that the surrounding area turned almost the sea itself.

---

galleon of 24-44 *zirâ* (18.2-33.3 m.) long the ones who started to construct three-beam ships in Molova and Taşözü as well as four şayka in Zagra were to be hindered since it was forbidden to have these to be constructed. *MD.* 122, p. 96/275.

[31] The decree dated *awasit-i Jumada al-awwal* 1126 (25 May-3 June 1714) sent to Kapudan Pasha: *MD.* 122, p. 21/144.

[32] A Venetian ship transporting pilgrims from İstanbul to Alexandria on *Rabi al-awwal* 1211 (September 1796) was allowed to load Egyptian goods and to transport them to İstanbul on the way back, with the condition that it would first embarked the goods of Muslim and non-Muslim Ottoman citizen merchants in Alexandria (*Mısır Mühimme Defteri*, n. 10, p. 248/560).

[33] The decree dated 12 *Şevval* 1212 (30 March 1798) sent to Kapudan Pasha: Cev-Belediye, n. 4823.

joined state own galleons so that the number of the ships in the fleet were increased. As per the three-beam ships, they usually carried grain. However, the Venetian representative gave bribe to İshak Ağa, superintendent of İstanbul customs, and deceived him that the galleons and three-beam ships were very big thus it took a long time for them to be loaded fully and as a result merchants lost from this business whereas foreign merchant ships sail faster since they were small and light ships and thus both merchants and customs office would have benefited more, furthermore rice and linen would be cheaper. Thus, *harbi* ships were allowed to transport goods. At the beginning there were five or ten of this kind of ship, but later on it became two hundred. Since the merchants did not deliver their goods to big ships no new galleon or three-beam ship was built. Furthermore, the Egyptian goods were carried by foreign ships, thus these ships disembarked some goods such as rice and linen first to the ports of their own countries and carried the rest to İstanbul. Therefore, the price of rice increased from 40 *para* per *kile* to 50, 60, 70, 80 and finally to 120 *para*. Eventually, it was decided that the price of rice should be 80 *para* per *kile*. Since the number of the Ottoman ships decreased and they were not enough to carry wheat and other kinds of grain to İstanbul; there was no choice but to make use of *harbi* ships for this purpose. Şemdânizade claimed two hindrances of this practice: One of them was that the foreigners profited instead of the Muslim merchants thus they were able to increase the number of the ships they owned, furthermore goods that the Muslims were in need of were transported to non-Muslim countries. The second hindrance according to Şemdânizade was that the outbreak of famine in İstanbul when the *müstemen* ships avoided to carry grain.[29] It will be significant here to remember that even at the debut of the 18th Century Ottoman administrators did not allow some kinds of ships such as three-beam, frigate, *şayka*, and *sömbeki* to be built, however galleons were exceptions.[30] Even it was required that those who violated this rule were sentenced to rowing.[31]

---

[29] *Şem'dânî-zâde Fındıklılı Süleyman Efendi Târihi Mür'i't-tevârih*, I, (ed. M. Aktepe), İstanbul 1976, p. 52-54.

[30] The decree dated *awail-i Rajab* 1126 (13-22 July, 1714) sent to Kapudan Pasha stated that although Egyptian merchants, who wished to have a ship built, were allowed to do so for a

dria port and reached İstanbul port should be compared, furthermore the ships recorded in the İstanbul customs registration books between *Muharram* 1172 and *Dhu'l-Hijja* 1173 (September 1758 and July 1760) should be compared with the ones recorded in the Alexandria customs registration books.[26]

Müstemen ships anchored at Alexandria and Damiette ports were loaded via *maaş* and *cerim* caiques (*kayık*) in order to avoid time loss, thus a few ships could convoy and sail to İstanbul. Moreover, there were 150 ships loaded with Egyptian goods sailing to the ports on the Damascus shores, 100 of which were to go Damascus shores while 50 were spared to sail to İstanbul.[27] Thanks to this new application during the incumbency of Governor Kamil Ahmed Pasha and of Bekir Pasha İstanbul received much Egyptian goods more than ever; consequently citizens of İstanbul were very contented. However, the decrease in the grain stock in last period can be interpreted with the lack of interest of then incumbent executives of Egypt.[28]

It is clear that in a very short term Ottoman Empire was aware of the danger and thus some measurements were taken. Here it is important to mention Şemdânizade, an Ottoman historian and a *kadı* in 1190 (1776) in Fayyum, in Egypt. The information that Şemdânizade gave us about the transportation of the Egyptian goods and his comments on this issue are very valuable for our subject as well as being very significant about the background of some practices which were mentioned in the documents. In 1176 (1763), the number of merchant ships carrying Egyptian goods were approximately 40-50 consisting galleons, ships and three-beam ships. At war time, these ships

[26] The decree dated *awasıt-ı Rabi al-awwal* 1174 (21-30 October 1760) sent to Governor of Egypt Kamil Pasha, *kadı* of Alexandria and *kadı* of Damiette as well as customs officers: Cev-Belediye, n. 312.

[27] This decree dated *awasit-ı Muharram* 1175 (12-21 August 1761), was sent to Governor of Egypt and Vizier Kamil Ahmed Pasha to *begs* of Egypt, *kadıs* of Rashid, Damiette and Alexandria, to midshipman (*zabitan*) and elderly to *serdar* (commander) of Egypt's seven *ocaks* and as well as to and customs officers (*Mısır Mühimme Defteri*, n. 8, p. 10/15).

[28] The decree dated *awasıt-ı Jumada al-ahir* 1177 (17-26 December 1763) sent to Governor of Egypt Kethuda Ahmed Pasha as well as to *begs* of Egypt and other related staff: Cev-Dahiliye, n. 15239.

Otherwise, overloading of the ships which need to be repaired would result in destruction at the sea, inevitably both the ships as well as their load of grain would be lost, and eventually it would be the folk to lose.[22] The regulation about the conveying of the ships setting off the ports was applied later as well.[23] However, in case that there was an urgent need in Istanbul for the Egyptian commodities, the rule of loading of all the ships of forming the convoy was not obeyed and as soon as a ship was loaded it could set off without waiting for the other ships.[24] It is understood that at the middle of the 18th Century, when İstanbul was in need of Egyptian goods such as rice, coffee, sugar, and so forth the ships that were loaded set off not as convoys.[25]

For this reason, the rules to be obeyed when the ship was being loaded were determined. The goods such as coffee, rice and other Egyptian goods that were loaded at Alexandria and Damiette ports should first be loaded on the merchant galleons that sail to İstanbul, those would be followed by the three-beam ships and third would be the *müstemen* (*musta'min*) ships setting off with the aim of going to İstanbul. Another rule was that the *müstemen* ships which would not sail upwards from İzmir, Chios, and Thessaloniki should not be loaded, however when Egyptian merchants refused to handle their grain to the Muslim merchant ships and when Albanian owned ships as well as some other small ships disembarked their load to some other ports serious problems occurred. This resulted in the lack of rice, sugar, coffee, the price of these goods raised and *Divan-ı Hümayun* (the council of state) declared that the loads of the ships which sail from Alexan-

---

22 Ibidem.

23 The decree dated *awail-i Ramadan* 1175 (26 March-4 April, 1762) sent to Governor of Egypt Ebu Bekir Pasha (Cev. Belediye, n. 6314) and two decrees dated *awasıt-ı jumada al-ahir* 1177 (17-26 December 1763) sent to Governor of Egypt Vizier Mustafa Pasha and other *begs* of Egypt, *kadı* of Alexandria and Rashid (Cev. Dahiliye, n. 15239; Cev. Belediye, n. 6314).

24 The decree dated *awail-i Shawwal* 1146 (7-16 March, 1734) sent to Governor of Egypt and to Beg of Alexandria stated that eight galleons waiting for each other to be loaded would result in delay (*Mısır Mühimme Defteri*, n. 5, p. 30/76.)

25 In *awasıt-ı Rajab* 1167'de (4-13 May, 1754) Governor of Egypt Mustafa Pasha was ordered so, furthermore Patrona Abdülkerim, who was responsible for securing Eastern Mediterranean region, was given the same order as well. (*Mısır Mühimme Defteri*, n.7, p. 74/159).

b) Maritime Transportation and the Principles to be Followed Convoy Practice

In order to secure merchant ships were conveyed by other ships. Although this had been a custom for a long time[20], sometimes it was not practiced which resulted in the damages in the ships. For this reason, in the beginning of the 18th century a decree was acted as well as the imperial edicts coded in 1124 (1712), 1131 (1719), 1135 (1723) about the regulations to be followed by the merchant galleons.[21] According to these regulations, captain of one galleon of many which sail to and from Egypt together should be named as *başbuğ*, in addition to this the ships were advised not be overloaded. In line with these regulations, some staff of Superintendent of İstanbul Customs (*İstanbul Gümrük Emini*) and Master of Shipyard (*Tersane Reisi*) controlled galleons and it was agreed that no other stuff except rope, anchor, sail, lifeboat, battery, ammunition and war stuff would be put in the parts of the ship which were called lower battery deck and upper deck and the total number of staff including *levends*, *mellahs*, steersmen and artillerymen should be limited to 120-150 depending on the size of the galleon. If anything necessary was lacking the galleon was not permitted to navigate and in the case that the lacking element was not completed, for the ships anchored at İstanbul port *Kaptan-ı derya* (Grand Admiral) or for the ones anchored at Alexandria and at Rashid ports Governor of Egypt were to provide the said elements. Upon the completion of the controls the galleons were allowed to sail. The five-six galleons which were to form a convoy at İstanbul port, should not be decayed, old, should be caulked and they should wait in queue to be loaded. In 1159 (1746) an imperial edict was coded that the masters of the ships which do not comply with these rules should be arrested.

Egypt, Mollah of Egypt and *begs* of Egypt: *Mısır Mühimme Defteri*, n. 6, p. 154/361, 362.

[20] As early as the 16th century a decree dated 15 *Jumada al-awwal* 999 (11 March 1591) sent to *Beg* of Rhodes and Kapudan Pasha, which stated that the grain carrying galleons and other merchant ships sailing between Rhodes and Alexandria should form a convoy and an experienced person would be appointed as their *başbuğ* (MD. 67, p. 93/245; p. 97/258).

[21] A copy of the decree dated *awail-i Rajab* 1167 (24 April-3 May 1754) was sent to Governor of Egypt Vizier Mustafa Pasha and other *begs* of Egypt, *kadı* of Alexandria and Reşid as well as other related official staff were each sent a copy of the said document (Cev-Bah. n. 12559).

supplied as demands of the state. At the beginning of the 18th century Egypt's consignment were 600-700 gold and only 10% of that was of the food ingredients sent to the palace kitchen.[16] It was as well very important to carry the Egyptian commodities, which had the biggest ratio in the provisioning of İstanbul.

In a three months custom's notebook of Alexandria from the end of the 17th Century, the loads of totally 21 merchants ships consisting of 6 frigates, 6 *sömbeki*, 8 *sefine*, and a galleon coming from Crete and Anatolia to Alexandria port in *Muharram-Rabi al-awwall* 1082 (May-July 1671) were recorded. These goods were carob, olive oil, clarified butter, cheese, dried raisins, walnuts, hazelnuts, tobacco, millstone, licorice, dried apricots, Egyptian millet, sieve, horse hair, wool, Arab rugs, ring, *ihram*, belt cloth, *çuka*, *atlas*, *hare*, *hatayi*, *telli*, Persian turban and sulfide. Among the goods that came from European countries, there were plums, almonds, yellow tinplate, white tinplate, paper, beads, *londrine*, European and simple varieties of *çuka*, treated coral, varieties of knives and needles. As per the goods carried by the ships sailing from Alexandria to European countries coffee, kinds of beverages and spices like tamarind in addition to millet, linen, leather and raw rope can be mentioned.[17] In 1085 (1674), 8 galleons were loaded at the Alexandria port while 8 *şayka* were loaded at Ebukır port.[18]

Alexandria was a port to which the Egyptian products as well as Indian and Far Eastern goods were brought to, but furthermore it was a grain storehouse as well. When a famine broke out in Ottoman lands, Alexandria played an important role in solving this problem. Whence, for example in 1160 (1747), a famine broke out in Cyprus, Rhodes, Chios, Cos, Lemnos, Lesbos, Tenedos and in other Aegian islands, it was ordered that 100.000 *keyl* wheat from Egypt's grain stock would be gathered in Alexandria, loaded on the trade ships and galleons ready at Alexandria port and sent to Istanbul.[19]

---

[16] Arif Bilgin, *Osmanlı Saray Mutfağı*, İstanbul 2004, p. 127

[17] *Maliyeden Müdevver Defterler (MAD)*, n. 18260.

[18] İE-Bahriye, n. 288.

[19] The decree dated *awasıt- Dhu'l-Qa'dah* 1160 (14-23 November, 1747) sent to Governor of

route were sugar, dates, ivory, precious stones, Alexandria senna, citrus, cotton, various kinds of metals and dyes, long fiber wool as well as spices. The goods coming from East, mainly from India were disembarked in Jeddah then transported to either Suez or Tyre by the merchants and finally sent to Alexandria via caravans.

a) Alexandria and Maritime Trade

The importance of Alexandria port in domestic and foreign trade made it always a vivid port. Since in the 18th century the domestic trade was more important than the foreign or international trade, this article will left aside the trade capacity and the trade conditions of some states such as France, England, Holland and Venice trading at the Mediterranean with the permission of Ottoman Empire and it will be limited to the information about the conditions and organization of trade between Alexandria and merely Ottoman ports especially Istanbul, the capital of the Empire. To exemplify, in 1783 the 77% of the trade carried over Alexandria port at the Mediterranean was realized among the Ottoman ports.[13]

It was observed that there were three categories of Indian goods coming to İstanbul through Egypt and Red Sea: These were the ingredients to be used in the palace kitchen, shipyard munitions and food necessary for provisioning of İstanbul. Furthermore, the products that other regions of the empire needed were transported from Alexandria as well.

Sugar, rice, lentil and some spices for pantry of the palace as *ocaklık*,[14] oakum, heaving line and piping[15] purchased by the shipyard were regularly

---

[13] Panzac, *Maritime Trade in the Ottoman Empire*, p. 202. For another research which is about the trade realized in Damiette by the French ships see further D. Crecelius-H. A. Badr, "French Ships and Their Cargoes Sailing Between Damiette and Ottoman Ports 1777-1781", *JESHO*, XXXVII/3, Leiden 1994, p. 251-286.

[14] The decree dated *Awâhır- Şa'ban* 1131 (9-17 July 1719) stated that the 3425,5 *kıyye* sugar, 36741,5 *keyl* rice and 2332,5 lentil, which were the share of the year 1128-29 (1716-1717), had to be sent at once: *Mısır Mühimme Defteri*: 3, p. 18, decree n. 39-40.

[15] The decree dated *Awâhır Ramadan* 1162 (4-13 September, 1749) sent both to Governor of Egypt and former Grand Vizier Ahmed Pasha and Captain of *Miri* Galleons: *Mısır Mühimme Defteri*, n. 6, decree n. 563.

Red Sea to international trade. However, during the rule of Bulutkapan Ali *Beg*, who was acting independently in Egypt, an English ship sailing from Abyssinian shores reached Suez port by giving presents to the incumbents. In the following years, one or two ships per year could enter the said region by the same way. This annoyed Ottoman central power having the war with Russia (1768-1774) as the main concern during the related period.[11] Disobedience of Bulutkapan Ali Pasha was not tolerated and he was dismissed in 1187 (1773), thus the trade line which was to be formed by English was greatly interrupted. However, it is documented that some ships arrived the region from time to time. In 1189 (1775), George Baldwin became the English representative of East India Company in Egypt. It is understood that, in order to increase their personal income, the executives in Egypt were allowing English and French ships to anchor at Suez port and disembark their loads though it was against the imperial edict.

The English were insisting that the Red Sea to be opened to international trade. For the same purpose, they sent three ships to Suez in 1192 (1778). The arrival of merchant ships from India to Suez resulted in the increase of customs income of Suez. When foreign ships arrive to Alexandria in Mediterranean, loaded ships were arriving to Suez from India. Governor of Egypt İzzet Mehmed Pasha, who was the former Grand Vizier, both warned Baldwin and reported this to İstanbul, thus the English envoy was notified.[12]

One of the two important routes of Eastern trade was the route via Red Sea to and from Suez by way of land to Alexandria. The goods traded on this

---

kurb-ı civârı olmak mülâbesesiyle bahr-i mezkûr kenarları âmme-i millet-i islâmiyyenin ve bi-tahsîs Devlet-i âftâb-ı şöhret-i Osmâniye'nin hasebü'd-diyâne ***harîm-i hâssı*** *olduğu,"* (*Mısır Mühimme Defteri*, n. 9, p. 398/762). Furthermore, the decree dated *awail-i Dhu'l-Hijja* 1192 (21-30 December 1778) sent to the Governor of Egypt Raif İsmail Pasha and other relevant official staff in Egypt stated that the British ambassodor in İstanbul was informed about, *"hilâf-ı kāide ve münâfi-i kadîm tüccâr gemilerinin devlet-i ebed-müddetimin* ***harîm-i hâssı*** *menzilesinde olan Süveys'e gelmelerine bir dürlü rızâ-yı hüsrevânem olmadığı"* (*Mısır Mühimme Defteri*, 9, p. 190-191/331).

[11] *Mısır Mühimme Defteri*, n. 9, p. 190/331.

[12] Official letter dated 1192 (1778) given to the English envoy: *Mısır Mühimme Defteri:* 9, p. 398/762. See also, Cengiz Orhonlu, *Osmanlı İmparatorluğu'nun Güney Siyaseti Habeş Eyaleti*, İstanbul 1974, p. 134-137.

was the duty of the fleet to protect the merchant ships gathered every year at the straits of Alexandria and Damiette from pirate attacks and to secure the region in 1177 (1764) *Kaptan-ı derya* Ağa Mehmet Pasha, sent one galleon to Alexandria and two galleons to Rashid to escort the ships set sail to Yafa, Akka, Trablusşam, and Lazkiye ports[8] because when there was a change and possibility for them pirates' ships frequently headed to the trade intensive Eastern Mediterranean ports. In 1205 (1791) upon being informed about the attack of a Malta pirates' ship with twenty five batteries attacked merchant ships on the shores of Syria called "the Arabian shores", *Kaptan-ı derya* Küçük Hüseyin Pasha sent three ships of the fleet to Alexandria and Damiette ports and ordered the merchant ships sailing to and from Egypt to be protected.[9]

II. The Importance of Alexandria in Maritime Trade

Among the ports of Egypt, it was Alexandria port that the foreign merchants prefer to come to anchor and to get load from. Even around mid-18th Century, especially England had the idea to transport the goods from India through the Red Sea to the Mediterranean and to carry them by ships set out from Alexandria port. When the Ottoman administration realized this plan, it declared the Haremeyn shores of Jeddah and the region till upwards Suez as "*harîm-i hassı*" and never allowed foreign ships including the merchant ships to sail in this region[10], thus Ottoman Empire did not want to open the

[8] The decree dated 29 *Shawwal* 1177 (1 May 1764), in which the demand of the *kaptan-ı derya* was approved. AE-III. Mustafa, n. 7819.

[9] Upon the demand of *Kaptan-ı derya* Küçük Hüseyin Pasha dated 29 Dhu'l-Hijja 1205 (29 August 1791) the summary report of Grand Vizier Koca Yusuf Pasha was approved by Sultan Selim III as "münasîb ise gönderilsün" ("be sent if appropriate") (HH. n. 208).

[10] This is evident from the official letter dated *Selh-i Rabi al-awwal* 1192 (27 May 1778) sent to British ambassador in Istanbul: "*Süveyis Denizi Haremeyn-i muhteremeynin sevâhil ve iskelesi Devlet-i Aliyye'nin ve kâffe-i müslimînin* ***harem-i hasları*** *menzilesinde*" (*Mısır Mühimme Defteri*, n. 9, p. 3/1-2). A similar but more detailed official letter stated that: "*Bu âna dek gerek Kral-ı müşârunileyhin ve gerek sâir dost olan devletlerin birisinin tüccar sefineleri Cidde benderini ve Süveyis iskelesine güzâr u ubûr eyledikleri mesbûk olmayup Süveyis Körfezinin sevâhil-i şarkiyyesi Mekke-i Mükerreme ve Medîne-i Münevvere'nin*

which twenty one were galleons anchored off Alexandria port in order to transport 2.000 Egyptian soldiers, stock of grain and munitions accumulated in Egypt.[4]

During the military navigation to Mora organized in 1127 (1715) by the Ottoman Empire against Venice, the galleons to take the Egyptian soldiers accumulated at Alexandria port were late, as a solution it was thought to transport these soldiers by merchant ships cast anchor at Alexandria port.[5]

The Importance of Alexandria in Maritime Security

It is known that in order to secure the trade carried out from Alexandria and Eastern Mediterranean ports, a base having especially Alexandria as its center was organized and that upon the conquest of Egypt the Ottoman warships cast anchored at Alexandria port were to fulfill the said securing. At peace, Alexandria fleet was responsible for protecting the region from pirate attacks as well as securing the trade ships till Rhodes' water. This responsibility was given to the *Beg* of Rhodes, Chios, Sığla, Mezistre, Lesbos and Magosa and *beg* of Alexandria was named as *başbuğ* (chief) by these noblemen.[6]

Eventually, two galleons out of a ten galleons Ottoman fleet, which was sent to the region at the beginning of the 18th Century, had been spared to secure Alexandria-Damiette route. As for the remaining other galleons, they were expected to protect the merchant ships twenty four hours a day from pirate attacks.[7] These practices were almost always applied. For instance, since it

---

[4] Not all of these ships could run the Venetian blokade and pass through the storm they faced with and reach Crete (Ersin Gülsoy, *Girit'in Fethi ve Osmanlı İdaresinin Kurulması*, İstanbul 2004, s. 130-131.)

[5] A. AMD I/63. For sending ten Muslim owned ships to serve as transport of the Egyptian soldiers and getting the soldiers from Alexandria port see further, M. Yaşar Ertaş, *Sultanın Ordusu*, İstanbul, 2007, p. 240-242.

[6] Lütfi Güçer, "XVI-XVIII. Asırlarda Osmanlı İmparatorluğunun Ticaret Politikası", *Türk İktisat Tarihi Yıllığı*, İstanbul 1987, p. 17.

[7] The decree dated *Awasit-i Rajab* 1123 (25 August -3 September 1711) sent to Kapudane İbrahim, *Başbuğ* of *mirî* galleons sailing at the Mediterranean: *MD*, 119, p. 174/781

with the rapid development of Alexandria and it was recognized as "*al-Madina al-Turkiyya.*" [3]

Its strategic position of being on the transit road of the Eastern Spice Route, which was coming from India and Far East, and the need of the Ottoman Empire as well as the other countries for the products grown in the fertile Egyptian territory made Alexandria, especially in the modern times, to play an important role as a military, strategic and trade base.

I. The Importance of the Alexandria as a Military and Strategic Base

During the conquest of the Egypt, upon the arrival of the Ottoman navy fleet to Alexandria, Selim I came to Alexandria from Cairo by way of the Nile in order to inspect the fleet and became the first Ottoman ruler to visit Alexandria. At that time, Alexandria had been regressed a lot since the Portuguese fleet hindered the trade which was carried out at the Red Sea and on the other hand Rhodes Knights were frequently closing the trade routes of the ships at the Eastern Mediterranean. In order to change the situation, military, administrative and trade vise measurements were taken first during the reign of Selim I and then during that period of Suleiman I the Magnificent. These measurements resulted in the revival of the Alexandria. It played a role in the conquest of Rhodes (1522), surrounding of Malta (1575), conquest the islands of Chios (1566) and Cyprus (1570) as well as in Inebahtı (Lepanto) sea war (1571).

In case of a military navigation if there was a need for the Alexandria's soldiers, these soldiers were embarked at Alexandria port. To exemplify this, we can mention that during the military navigation to Crete island on *Jumada al-ula* 1077 (September 1666) a total number of twenty eight ships of

---

3 Seyyid Muhammed Seyyid, *al-Iskandariya* and *Mekanatuha al-Istiratijiyya fi al-Asr al-Usmani*, Cairo, 2005. For the development and change of Alexandria during Ottoman reign see further. M. J. Reimer, "Ottoman Alexandria: The Paradox of Decline and the Reconfiguration of Power in Eighteenth-Century Arab Provinces", JESHO, XXXVII/2, Leiden 1994, p. 107-146.

AN OTTOMAN BASE IN EASTERN MEDITERRANEAN: ALEXANDRIA OF EGYPT IN THE 18TH CENTURY

*İdris BOSTAN**

As Daniel Panzac stated, a glance at the map of seas such as the Blacksea, the Mediterranean, the Red Sea and the Persian Gulf, which connect Asia, Europe and Africa in the 18th Century, will be enough to realize their importance to national and international trade as well as under the protection of the Ottoman Empire how very vital the trade at the above mentioned seas was.[1]

Thanks to the intersection of the three continents, the location of Alexandria made its port a very important trade centre at the Mediterranean. To quote from Piri Reis, Alexandria "is a key for Arab countries to sail at the seas."[2] At the beginning of the 16th Century, after the conquest of Egypt (1517) Alexandria had gone under the rule of Ottoman Empire and was organized as a *sanjak*. Upon the regional increase in the trade there had been a need to secure Eastern Mediterranean region which resulted in the formation of a fleet in Said region. Alexandria became a haunt place for the Ottoman administrators, who went to Egypt, Yemen, Abyssinian and Haremeyn, as well as for native and foreign merchants, ships carrying pilgrims, the ships of navy fleet and those of merchants. Later on Alexandria became a part of *Cezayir-i Bahr-i Sefid* states. The beginning of the 17th Century coincided

---

* Prof. Dr., Istanbul University, Faculty of Letters, Department of History, Istanbul-Turkey.

[1] Daniel Panzac, "International and Domestic Maritime Trade in the Ottoman Empire during the 18th Century", *IJMES*, 24, (1992), p. 189.

[2] Pîrî Reis, *Kitab-ı Bahriye*, İstanbul 1988, IV, folio 350b.

and as society became further stratified between rich and poor, one would no longer find such a figure as Shaykh Ahmad al-Damanhuri. What one could conclude was that his advice literature and perhaps that of others from the same period should thus be examined as a source not only for itself but for the study of larger subjects as well, subjects such as mercantilism, such as modernity and even subjects as large as that of the meta narrative of history.

Thanking Prof. Nelly Hanna for her comments.

Conclusion

This paper began with the proposition that a kind of orientalist Ottoman Empire and Egypt has been underlying a great deal of what is written by popular writers and even by some scholars until today. It is easy enough to criticize many points of detail in this model. This has been done by a number of critically-minded scholars in recent years. It is more difficult however to devise some alternative narrative of power which would put an end to the problem. This paper identifying itself as an agenda paper set out to experiment with the Rise of the Rich as its meta narrative as an alternative to the more familiar Rise of the West. It experimented with categories found in world history, categories, such as mercantilism, capitalist nation state and hegemony, using them as a way to characterize Egypt and Ottoman Turkey and their interactions doing so with special reference to the 18th century. Someone following the Rise of the West, it was assumed, would be less likely to use such categories, the Rise of the West inducing the belief that one is more faithful to an Oriental subject by using the categories produced by the subject itself in its archive. From the perspective adopted here, this is not the case. It would amount to using the archive to assert difference as opposed to exploring specificity. Archives, one should assume, can be read in different ways; certainly, one can use them without relying on the categories they themselves use. Following the Rise of the Rich approach, Egypt in the 18th century was a mercantilist state in the process of disintegrating into a nation state under the impact of the world market and free trade. This seems to be the case despite the fact that no document in the archives would use such language or support such a claim. Yet what we find is that Egypt's rulers were reaching out, making deals, when and where they could, often doing at the expense of their increasingly restive population, tell-tale signs of the breakdown of mercantilism.

Having put forward these propositions, the paper then introduced the figure of Ahmad al-Damanhuri. Al-Damanhuri was a giver of conservative political advice. As such, he was a defender of the old against the new but one who nonetheless was useful to the rulers under these changing conditions. What was interesting about him compared to many other `Ulama' before and after was that he was a social intimate of the rulers. As mercantilism broke down

of the work, he was benefiting from the power vacuum which existed during the period of internecine fighting.

What we know as well is that advice giving along with political criticism more generally continued right into the age of the nation state and beyond. However, there were changes. In other words, the subject has a history, a history related to the rise of the modern state. As the modern state became stronger, advice-giving and criticism became more cautious and more indirect. This appears to follow from the changes in the political economy, we have been discussing. As mercantilism gave way to the nation state and as the nation state emerged as an ever more powerful entity, rulers allowed fewer and fewer critically-minded advice givers within the establishment. It might turn out; therefore, that al-Jabarti was right, that the era of Ahmad al-Damanhuri was the last point in Egyptian history when the ruling circles still felt obliged to allow direct criticism publicly given by a figure of importance. Thereafter, here to repeat, critics from within the elite tended to tend to write whatever criticism they wrote very indirectly as al-Tahtawi did in *Takhlis al-ibriz*. Direct criticism, such as it was, came from outside. An example of the latter might be Imam al-Sanusi's criticism of Muhammad `Ali.

The point worth underscoring here then is the connection between the manner of presentation of advice and the power relations between the giver and receiver of advice and the advice given. It is this which makes this body of writing a potentially interesting source for the historian of the 18th century. Where al-Damanhuri had the freedom to state what he wanted to state, al-Tahtawi had to approach the problem of communication much more carefully. In *Takhlis al-ibriz*, he wrote about the French parliament and university system at great length and simply noted in passing that when the King Louis the 18th, did not please the people he was removed. This was a very profound set of points which were actually about Egypt but which were all presented by indirection. One would need to know a lot to be certain what exactly al-Tahtawi was writing.

In trying to understand the context which would induce a conservative writer such as al-Damanhuri to write about the responsibilities of the wazir and the sultan, one would have to assume that despite the political turmoil and anarchic sentiments in the air, there must have been a good deal of continuity in the society's customs and culture to which he could appeal as the norm. Al-Damanhuri himself clearly represented this continuity and it is reflected in the way he wrote. And it stands to reason, if one was to generalize this point, that those who represent continuity and order in an era of anarchic change have something to offer to ruling groups and this might explain how a critic could be tolerated even by those he criticized. This line of thought is encouraged by findings reached by the historian Mary Ann Fay in a recent article. Fay was trying to explain the sudden appearance of upper class women in al-Jabarti's account of this period and to explain as well the role they were playing. What she concludes was that a number of propertied women found it in their interest to work to maintain the continuity of the traditional alliance systems and patronage networks in the second half of the eighteenth century even when their husbands were out killing each other[20]. Whether this was an absolutely new activity for these women is hard to judge, what is certain here to repeat is that at this point they became recognized as a part of national history by the conservative historian al-Jabarti very likely, one might guess, because they were standing for continuity as he himself was and as al-Damanhuri was.

Another way of looking at al-Damanhuri's activities as a critic and possibly that of the elite women as well is to note that the state was quite weak. Perhaps it was this weakness that allowed individuals to take the risk of writing advice literature of a critical sort or of playing unconventional social role[21]. At the very least, one could conclude that whatever al-Damanhuri's precise motivations for writing may have been, given the timing of the completion

[20] Mary Ann Fay, "Women and Waqf; toward a Reconsideration of Women's Place in the Mamluk Household," *International Journal of Middle East Studies,* v. XXIX (1997) pp. 33-51, esp. p. 44.

[21] Pál Fodor," State and Society, Crisis and Reform in 15th-17th Century Ottoman Mirror for Princes, " *Acta Orientalia Academiae Scientiarum Hung.* v. LX (1986), pp. 217-240.

actual declaration of independence, referred to above, and to a de facto alliance between `Ali Bey and Dahir al-`Umar in Syria. Working with his allies among the Beys in Egypt, `Ali Bey crushed the Bedouins both in Lower and then in Upper Egypt [17]. As his empire spread, `Ali Bey took the title Sultan of Egypt and Khan of the Two Seas. His name was mentioned in public worship. In the political fighting his son-in-law Muhammad Bey Abu-l-Dhahab, his above-mentioned lieutenant in Syria, however, outwitted him and seized power by redirecting an army of conquest back to Egypt and turning it against him by circling out of Syria to Asyut where he picked up supporters. Shortly thereafter, Abu-l –Dhahab came to power. When he did so, he then endowed a Waqf for a Madrasah and appointed a number of people with upper Egyptian names to teach there[18]. One could surmise that from what al-Damanhuri wrote that not many of these actions fit with the prescribed role of sultan or wazir of upholding what is good and of forbidding what is evil.

Finally, last but not least among the main features of this period was that of a rising anarchism [19]. As the historian Sayyid `Ashmawi wrote, the Egyptian people manifested in the expressions they used and in the celebrations they celebrated a considerable disrespect for authority in this period. There were wild public celebrations lasting days ostensibly in honor of some event in the life of a wealthy family, these events becoming like a Mawlid. This anarchism of sentiment and disrespect of authority displayed on these occasions was not something approved by the `Ulama' judging from Al-Jabarti.

---

[17] This is the way in which the study of many countries begins, the leader being the only thing we hear about. Later it becomes clear that the society as a whole is involved in these struggles. The beginnings of this more complex form of analysis appeared in Karen Barkey, "Rebellious Alliances: The State and Peasant Unrest in Early 17th Century France and the Ottoman Empire," *American Sociological Review*, v. LVI (1991) pp.192-216; Barkey points toward a kind of world historical view of state construction and rebellion. A more recent example focusing more on Ottoman examples is Jane Hathaway, "Re-Writing Eighteenth Century Ottoman history," *Mediterranean Historical Review*, v. XIX/1 (June 2004), pp. 29-53.

[18] My extrapolation from Daniel Crecelius, "The Waqf of Muhammad Bey Abu al-Dhahab in Historical Perspective," *International Journal of Middle East Studies* v. XXIII/1 1 (Feb., 1991), pp. 57-81.

[19] Sayyid `Ashmawi, *Sukhrîyat al-rafḍ wa tahakkum al-ihtijaj* (Cairo, 2003), pp. 188-189.

possibly involving church construction. And, if this was the case, Al-Damanhuri's book would actually have as much to do with international relations as with church construction per se. In other words, the Mamluks might have been trying to put certain obstacles in the way of the French for whatever reasons and the issue of church construction simply came along. One might think however that the greater likelihood would be that the writing of book was prompted by some altercation in Cairo or the Delta as this was al-Damanhuri's main frame of reference not the Sa`id. Obviously, this awaits archival investigation. A recent article on this period raising a seemingly more relevant possibility is one which emphasizes the importance of the arrival of Greek Catholics in Dimyat, an event also dating from the 1730's [16]. According to the author of this article, the Greek Catholics were a part of an international commercial community, one which was functioning in Europe and in the Arab countries at just the time that the world market was having a growing impact in Egypt. From Dimyat, it is known that this community then spread to Cairo. The author of this article does not report disagreements around church construction perhaps simply because his subject was trade. This might have been an oversight because the two issues could easily have been interrelated. Indeed if al-Damanhuri was objecting to the construction of a Greek Catholic church it might well have to do with trade rivalry issues as well.

Looking at 1186/1772, the year in which the book *al-Naf` al-ghazir* was finished, in general terms, what is clear is that this was a wild period, one in which `Ali Bey Kabir having declared independence for Egypt, had sent his son-in-law to invade Syria where the latter betrayed him making deals with the Ottomans, returning to Egypt with Ottoman backing to campaign against his father-in-law.

To make sense of these events, one needs to go back to 1769. In 1769, the Porte had ordered `Ali Bey to contribute soldiers to the Ottoman campaign of that year on the Russian front. The Porte, hearing of Ali Bey's refusal and possible declaration of independence, ordered his execution. This led to the

[16] Andrè Bittar, "La Dynamique commerciale des Grec-Catholiques en Egypte au XVIII Siècle", *Annales Islamologiques* v. XXVI (1992) 181-196.

Still, to be truthful, we do not know too much about al-Damanhuri. What al-Jabarti conveys is a picture of someone who was learned and who was Shaykh al-Azhar for about nine years (1182-1192 AH/1768-1778) but who kept aloof from Egyptian society, who dealt with the Amirs and who was respected by them because he intimidated them by telling the truth, a point which while obviously interesting is itself not altogether clear and it is certainly not very much elaborated by al-Jabarti. In any case, al-Damanhuri was known for books on the subject of giving advice to rulers. Among his books on that subject was one entitled *Minhâj al-sulûk fi nasîhat al-mulûk*. Another one was entitled *Sabîl al-rashâd fi naf` al-`ubbâd*. This last was read by Prof. Nelly Hanna and commented on in her *In Praise of Books* Prof. Hanna interpreted this work as aimed at social control [15]. The text I had access to was one published as an edited text *al-Naf` al-ghazîr fi salâh al-sultân wa-l-wazîr* (1186/1772) (Cairo, 1992).

Reading the book without knowing the particular context in which it was written, which is what one is currently obliged to do, means that one encounters a series of classical formulations about the duties and morality of the Sultan and the Wazir. One wonders why the book was written. Following the Rise of the Rich approach, one might suppose that this advice must have applied to specific people in a specific context. Who would they have been and what would have been the context?

Before pursuing that question, one might note that the translator of al-Damanhuri, the late professor Perlmann, also faced the problems referred to of context as did the editor of *al-Naf` al-ghazir*. In the case of the book on the destruction of Churches, the translator inferred from the 1739 date of composition that it related to problems the Beys were having with the Franciscans, that it was part of the age old Christian-Muslim problems. Alternatively, however, it might simply mean that Cairo was attempting to hinder French penetration of the Coptic community of Upper Egypt, penetration

[15] Nelly Hanna, *In Praise of Books*, pp. 137-8; see also *al-Fath al-Rabbani* (Riyadh, 1994) v. I, p. 19 edited by `Abd Allah b Muhammad b.. Ahmad al-Tayyar and `Abd al-`Aziz b. Muhammad b. `Abd Allah. The text of concern here, one might add, was reprinted as a part of an ongoing series of books of classical political advice from Islamic heritage put out in the 1990's by Fu'ad `Abd al-Mun`im Ahmad.

learn of the historian's meeting with al-Damanhuri, a meeting in which the latter fondly remembering al-Jabarti's father told his son, the historian, many details about his own life. This was not the usual way for al-Jabarti to write but it suffices to alert the reader that the analysis of this individual and his context was going to be a challenging one.

What we are told is that al-Damanhuri was a faqih trained in all the four law schools but that he leaned toward the Hanafi Madhhab. As the foregoing has been suggesting, few Egyptian `Ulama' in the 18th century were fuqaha'. Of these, few were Hanafi in Madhhab and certainly few were intimates much less commentators in a direct sense on the doings of the Ottomans in Egypt. The Hanafi rite, one might add only really emerged in Egypt in the later 19th century when the state had grown strong and was seeking to escape from the regional domination of the Shafi`i's of the Egyptian Delta. This took place in the era of British imperialism. Back in the middle and second half of the 18th century, most Egyptian `Ulama' were Shafi`i or Maliki. Most in any case put their work in the form of hadith studies and not of fiqh [13].

Shaykh Ahmad al-Damanhuri (1689-1778) was no doubt a conservative theologian and as was mentioned this is what has drawn modern scholarly attention. What has been of greatest scholarly interest in recent years is his work on the obligatory destruction of churches, a work which was translated into English by the late Moshe Perlman in 1975. This work, the *Iqâmat al-hujja al-bâhira `alâ kanâis Misr wa al-Qâhira*, one could nonetheless hypothesize, had to have been an unusual book for a Sunni theologian judging from what typically was meant by upholding the right and forbidding the wrong. Prof. Michael Cook in his well-known study of that subject scarcely even mentions destroying churches as among the requirements of a leader[14]. In other words, destroying churches is something outside the ordinary parameters or on its margins.

---

[13] Peter Gran, "Quest for a Historical Interpretation of the Life of Shaykh al-Azhar Ibrahim al-Bajuri(1784-1860)-an Agenda Article," *Islah âm tahdith-Misr fi `asr Muhammad `Ali* (Cairo 1999), pp. 59-93; *Islamic Roots of Capitalism, Egypt 1760-1840* (Cairo 1999) chapters. 2-3.

[14] Michael Cook, *Forbidding Wrong in Islam* (Cambridge, 2003).

find. Given the meta-narrative of the Rise of the West, the incentive to pursue the subject in a Middle East Studies context is obviously not very great. It would not lead anywhere. For this reason while the study of political thought and advice-giving does exist in Ottoman Studies, it is not an important specialty.

This section hypothesizes that as mercantilism began to breakdown and as Egypt started the transition to the modern nation-state form the position of the religious hierarchy, that of the giver of advice vis-à-vis the political leadership changed, going from one of relatively greater equality and shared interests to one of relatively less equality and fewer shared interests. As one reaches the middle of the 18th century in Egypt, one reaches a breakpoint. This was very clear to al-Jabarti the historian who lived in the late 18th century. The good old days came to an end in his father's lifetime back in the mid-century. After that time came decline at least for the `ulama'. Given such assumptions, I hypothesized; al-Jabarti would find someone to depict who would be the last insider to the ruling circles from among the Egyptian `Ulama' of the 18th century Golden Age, the last to keep them in line. This figure would provide a contrast to all those who came in later years, the latter increasingly offering their opinions from a distance and in a more subservient fashion. For Al-Jabarti, this last insider was Shaykh Ahmad al-Damanhuri.

Shaykh Ahmad Al-Damanhuri is not a well-known figure to today's scholarly world. To the extent he is known, he is known as a very conservative narrow-minded theologian. In an essay by Prof. Yusuf Zaydan of the Library of Alexandria, the author identifies him simply as someone who offered political advice[12]. The main primary source on him to this point is still al-Jabarti. al-Jabarti paints a complex but ultimately incomplete picture of the man which suggests some things about him are deliberately not being fully discussed. al-Jabarti then seems to over-compensate. For example, he inserts without an explanation an account of how he knew about al-Damanhuri's life. This is something one rarely finds in al-Jabarti. As a result, we still have questions about his sources. In this case, however, we

---

12 Yusuf Zaydan, *al-Turâth al-majhûl* (Cairo, 1994) p. .

in Ottoman captivity[11]. This would be an example of a conflict in which the issue of caste group solidarity was so important for the Ottomans and so blurred for the Egyptians that the Ottomans felt obliged to send out their own law enforcement officials from Istanbul to have him arrested. In doing this, they seemed to recognize what the reality was in Alexandria even among their own appointees there, e.g., the Agha of the Janissaries.

To sum up, all this raises questions for researchers interested in retaining empire as the framework of analysis. What appears to be most certain at this point is that the empire as a frame of reference clarifies the goals of the ruler in the capital city. This can be shown from the categories laid out in the imperial archives and in the kinds of documents preserved there. What this means in terms of an understanding of the empire's provincial history, however, remains to be ascertained. This should be pursued not just empirically but theoretically as well. The subject of 18th century history could serve as an interesting test case for it as it does for the subject of meta narrative more generally. Political thought of the period, as we shall now see, might serve as an indication of the reality on both levels. The secondary literature on the subject of political thought indicates the existence of an ongoing production of advice literature written by courtiers in Turkey for the Sultan to which one could turn. Whether or not there was a comparable body of writing in the case of Egypt is not known as not much has yet been written about Egypt in this regard. Indications are however this is simply a scholarly lacuna.

3- Egyptian Advice Literature in the mid 18th Century: The Example of Shaykh Ahmad al-Damanhuri

The general subject of advice literature of the Early Modern era, the one we have been terming the era of mercantilism, has long been a staple of Western scholarship. It ought to be a staple of the scholarship on other regions as well but for the most part it is not and the explanation for that is not hard to

---

[11] Maya Jasanoff, "Cosmopolitan-A Tale of Identity from Ottoman Alexandria," *Common Knowledge*, v. XIII/3(2005), pp. 393-409. The main discussion of 18th century Alexandrian groups and the market is Salah Haridi, *al-Jaliyat fi madinat al-Iskandariyah fi al-`asr al-`Uthmani* (Giza, 2004).

lar conclusions. A couple more examples might serve to make this point even clearer. One could return, for example, to the subject of Egyptian Jewish community taken in relation to its Ottoman counterpart. While the Ottomans relied heavily on its Jewish community for certain elite functions for example in foreign trade, there was for them a clear separation between Jew and Muslim in most other areas of life including even that of place of residence, hence the term caste group. According to the historian Muhsin Shuman, such separation did not apply to Egyptian Jews in the Ottoman period. Of course, some Egyptian Jews also engaged in long distance commerce but the difference was that not all Jews lived in a segregated fashion in the Quarter of the Jews as Ottoman Jews did in Balat in Istanbul. Depending on their background, there were various ways Jews fit into the urban society. Egyptian Jews thus did not fit the model of an Ottoman-type Jewish caste group. This is not to suggest that there were no boundaries or separations in Egyptian culture. Separation certainly did exist to varying degrees as it did with the tribes but this separation was not as absolute as in Turkey. In fact as the period came to an end-and as modern history was commencing in the first half of the 19th century- the more distinct form of separation in Egypt was that of regions, i.e.., the Delta and the Sa`id. Communal differences existed but until the British period they were not made to be legally and politically significant, at that point, the older term Khawaja giving way to more specific forms of rankings.

It is important to note as well that sometimes at least, the Ottomans appear to have understood these differences between themselves and the Egyptians and to have made allowances for them. In a recent article by a specialist on empire history, the author, Maya Jasanoff, recounts a fateful day in the life of one Etienne Roboly, the chief dragoman of the French consulate of Alexandria in the mid 18th century. As of 1767 Roboly had lived in Egypt for thirty years. During this period, he had also been engaged in a good deal of private and perhaps therefore illegal trade. For this reason, the Sultan ordered that he be arrested sending agents to Alexandria to apprehend him which they did. He was then charged with disguising the fact that he was an Armenian and not French and therefore he was in fact a tax-evader; he died

as the Beys increasingly introduced world market capitalism. His explanation for this was Mamluk misrule. With the publication of the work of the French historian André Raymond in the 1960's-1970's which was based on the Egyptian Archives one begins to see a more complicated picture of what was going on. It was not so much a matter of misrule as it was of social change on many levels in society. Depending on whom one was, one might see change as good or bad. Raymond's interpretation was later confirmed by the work of a number of other historians who showed that in the late 18th century the control of land through the Iltizam system was no longer entirely in Ottoman hands, that intermarriage between Egyptians and Turks was taking place and that in such institutions as the Khuli there was a blurring of Turk and Egyptian, in other words that a new form of social integration had begun to manifest itself. For the Ottomans, such as the investigator Cezzar Pasha, for the French merchants, and for the Egyptian historian al-Jabarti none of this was a good thing.

The larger conclusion drawn here is that under the general rubric of mercantilism, Egypt and Turkey represented different approaches, their approaches affected by the differing logics of inclusion and integration in these two countries. For the Ottomans, as was noted before, social integration was based on caste and caste hierarchy. A wider integration beyond that would be a threat; mercantilism thus proceeded within these parameters. As this implies, the norm was a certain separation between city from countryside, caste group from caste group, etc. When this approach was imposed on Egypt in 1517, the anticipated function of the Ottoman caste group was to control the land while the anticipated function of the Egyptians or the Arabs was simply do the farm work. Trade was to be in the hands of Turkish merchants and routed through Istanbul or taxed by Ottoman officials at the Egyptian ports. But given Egypt's past history, as was noted before, this could not be easily imposed.

In Egypt, as historian Nelly Hanna's work on Cairo shows, there was simply too much overlap and too many forms of integration from an Ottoman point of view for their type of system to work [10]. Other writers have reached simi-

[10] Nelly Hanna, *In Praise of Books* (Syracuse 2003); on Egyptian Jews, Muhsin Shuman, *al-Yahud fi Misr al-`Uthmaniyah hatta awa'il al-qarn al-tasi` `ashar*, (Cairo 2000), I-II.

known about these European Mamluks. They were seemingly ambitious individuals who had found themselves blocked in their own countries who went abroad to improve their social status where they could. Migration to Turkey was not possible given its structure; migration to Egypt or North Africa was possible. When Napoleon defeated the Mamluks a number of them defected and joined his army suggesting their link to Europe was still a living one.

Still, there is the question for the student of 18th century history, should one characterize the political economy of a semi-sovereign state such as Egypt as that of a mercantilist state? The answer is in the affirmative. One does not need to look for states which were entirely independent. Most states of the era were semi-sovereign; most were nonetheless mercantilist. In the Egyptian case, what one finds is a ruling class made up of Mamluk Beys and their allies relying on the Aga of the Janissaries to oversee the port area of Alexandria and Rashid. This ruling class was entering and withdrawing from the European-oriented market as it saw fit selling rice and other products produced by Egyptian entrepreneurs. French sources have made this clear. Indeed, the first sources used by Western scholars to study Egyptian economic history before the Egyptian Archives, were much used were the French merchant papers from the Marseille Chamber of Commerce and here these details emerge quite clearly. What one learns from reading these papers was that the French merchants, the heirs of Colbert and French mercantilism, were often quite frustrated with their inability to get what they wanted in Egypt but ironically they associated their problems not with the systemic logic of mercantilism but with Oriental misrule. None of them acknowledged that the Egyptians were doing what the French themselves had done for a long period of time, i.e., protecting their domestic economy and their class interests. The other main source on Egypt in this late 18th century period, one which was also widely-used before the Egyptian Archives were well-known, was the work of Al-Jabarti. Al-Jabarti was an Egyptian historian and a socially conservative figure who reached rather similar conclusions about the Mamluks of the late 18th century to those reached by the French merchants. Al-Jabarti, for example, also accused the Mamluks of misrule. What alarmed him was the instability both in Cairo and in the Delta

and individuals. As the historian `Abd al-Rahim `Abd al-Rahman `Abd al-Rahim showed some years ago, each long distance trade route was handled by a different group [8]. This meant that it would be harder for a ruler of Egypt to control the distribution of wealth by controlling trade than might have been the case in Istanbul. Too many sections of society had the capacity to enter trade.

Rule by caste was doomed to be a failure in Egypt for other reasons as well. To begin with, it was undermined by the melting pot nature of Egyptian urban society, a society which-as indicated before- while composed of many different groups was one which had the potentiality of a kind of melding together at a moment's notice in a kind of proto-nationalist unity. None of this would have been conceivable in Istanbul as nationalism comes only belatedly to an imperial center. The Ottoman elite in Istanbul commonly lived in its own world as befitted a dominant caste group scarcely even imagining a possible coalescence of any such opposition. In Egypt, however, even the use of the Ottoman language as a stratification device may actually have helped foster albeit inadvertently this unity among Egyptians, Egyptian Arabic, the language of the majority, in any case increasingly became the vehicle for integrating the nation.

Yet another area in which the system of rule by caste was modified in Egypt came as a result of relations with Europe. In Egypt, these relations were of diverse sorts and could not be so easily controlled through a proxy system as they could in Istanbul. One recalls here as just one example, `Ali Bey al-Kabir's personal friendship with the Venetian Carlo Rossetti. The Ottomans had fewer such relations and generally they were less intimate ones as a result of dealing with Europe through proxies. One recalls as well in this regard references to the fact that Europeans had actually entered the ranks of the Beylicate not just in North Africa but in Egypt as well[9]. Not too much is

---

[8] `Abd al-Rahim, A.A., *Watha'iq al-mahakim al-shar`iyah al-misriyah `an al-jaliyah al-maghribiyah ibban al-`asr al-`Uthmani* (Zaghwan, 1992-), I-II.

[9] For the general picture, see Peter Lamborn Wilson, *Pirate Utopias: Moorish Corsairs and European Renegades* (Brooklyn, 2003); for `Ali Bey see Sauveur Lusignan, *A History of the Revolt of Ali Bey* (London, 1783); for European Mamluks in Egypt, Gabriel Guémard, *Aventuriers mameluks d'Egypte* (Toulouse 1928).

play caste loyalties against class loyalties. This strategy, one I have termed elsewhere "Russian Road", was the one preferred by the Ottomans but it was not one which could be easily imposed on very many of its provinces. The Balkans, The Arabian Peninsula, Egypt, and North Africa, for example, followed different strategies.

In the case of Egypt, the Ottoman form of mercantilism, the one in which economic functions were allotted to specific caste (minority) groups, was imposed for a brief period. It appeared to survive from 1517, the date of the conquest, until approximately 1525. At that point, various cracks and disruptions began to appear presumably because the already-existing hegemony in Egypt was one based on regions not on castes[6]. Wealth could not be controlled by giving it over to minority groups as in Turkey because the latter did not function as caste groups in Egypt.

It seems then to be a reasonable hypothesis that the Ottoman attempt to rule Egypt by caste hierarchy was doomed by what the Ottomans would have regarded as the "unreliability" of what ought to have been perfectly safe caste groups. What the Ottomans found and found to be mystifying about Egypt was that in Egypt these groups were in fact not caste groups: even Arabs or peasants were rather porous categories. It was in this sense perhaps that Cezzar Pasha referred to Egypt as a different country. It was difficult to divide such a country up into Sanjaks like Anatolia and to rule it on that basis. Thus, for example, Jirja, the city the Ottomans made the capital of the Sanjak for Upper Egypt actually carried on fairly autonomously until `Ali Bey in the 18th century captured it nearly three centuries after the Ottoman conquest of Egypt. Upper Egyptians, the Ottomans found, had a kind of regional aristocracy in their Ashraf, their own intellectual center of gravity different than and apart from that of Cairo as well as their own trade routes [7]. Trade, to turn now to this subject, was an activity in Egypt which was accessible to many groups

---

[6] Peter Gran, "Egypt and Italy, 1760-1850: Toward a Comparative History," in *Society and Economy in Egypt and the Eastern Mediterranean, 1600-1900* (ed. Nelly Hanna, Raouf Abbas (Cairo 2005) 11-40. For a discussion of the "Russian Road" see *Beyond Eurocentrism* (Syracuse 1996), see chapters 2-3.

[7] Rachida Chih, "Un Dictionnaire biographique sur des notabilities de Haute-Egypte, Manuscript redige entre 1896 et 1921", *Annales Islamologiques*, v. XXXIV (2000), pp. 81-94.

forms of hegemony and fewer still who would approach the subject of mercantilism as one which is capable of standing on its own.

Nonetheless, here and there a few writers have noted that the mercantilist system was one which lasted more than 300 years while open market capitalism is in crisis after only 150 years. Here and there, a few writers characterize the attempts of the state to stabilize modern capitalism as "neo-mercantilist". The Kemalist Model, for example, could be termed Neo-Mercantilist. Apart from these few, however, the vast majority of writers seem almost mesmerized by the accumulation of wealth by certain individuals which was made possible by modern capitalism. Far less attention has been given to the equally obvious point that modern capitalism has not been able to develop any comparable mechanism for promoting the redistribution of the wealth which these individuals have accumulated. A half dozen states have introduced welfare for their citizens but in terms of the global unequal exchange this has done nothing for the growing mass of the world's people in the Third World who have been impoverished by capitalism. It could also be noted that the capitalist nation state as it matured in recent years has actually gone into a prolonged crisis and so far at least has not recovered. For the past half century or more, it has had to rely increasingly on rule by state of emergency and not by law. Thus to dismiss the subject of mercantilism because of its assumed inferiority to modern capitalism as is commonly done seems a bit ahistorical and perhaps even premature. I am thus going to assume that mercantilism as a concept may have its use at least for the study of the 18th century, that it needs to be looked at as a mixture of practices and that the task of the historian is to bring some clarity to the issue of which countries emphasized what practices and to what end.

Mercantilism, it seems clear, took different forms depending on the kind of hegemony in which it was embodied. The Turkish case, it was noted, was somewhat different than the Egyptian one. Looking at this point in greater detail, one finds that Turkey in the 18th century was a component of an empire which had as its core form of hegemony an urban-oriented state structure centered in Anatolia, one which made use of a kind of territorial ethnic caste hierarchy. This caste hierarchy served as a foil to class loyalty in an economic sense. To retain control, the dominant elements of the state would

cently, following the attack of the post modernists on history, economic history has withered and one finds less of it as time goes on at least in the universities of the United States. In the past twenty years or so, the concept of mercantilism has fairly routinely been dismissed. In works such as Bruce Masters, *The Origins of Western Economic Dominance in the Middle East: Mercantilism and the Islamic Economy in Aleppo, 1600-1750* (1988) and in his subsequent book on the early modern roots of Ottoman sectarianism, the author lays out the Middle East as a case study of the inferiority of a mercantilist approach to that of the "Western" capitalist approach. Reliance on mercantilism, he claims, is the real reason for the "failed" development of the Middle East. Masters' way of framing the issue is not at all unique. With the rise of neo-liberalism in the 1970's and 1980's, historians frequently celebrated the victory of free trade capitalism over mercantilism and dismissed mercantilism out of hand doing so, a critic might note, even without regard for the problem of crises produced by capitalism and even without regard other possible explanations for Middle Eastern economic problems. Timur Kuran's writing could serve as yet another prominent example of this type of capitalist triumphalism in Islamic studies as could the recent work of Charles Tripp; both appear to be severe critics of Middle Eastern mercantilism[5]. In sum then, after the 1980's, one in fact finds fewer scholars, who are interested in how mercantilism led to modern capitalism or to modern

---

5 The subject of Islam and capitalism was originally studied by Maxime Rodinson who argued that Islam could be generally supportive of the development of capitalism. The neo-conservative response to that was that Islamic societies were stuck in mercantilism which explains how they never progressed to modern capitalist prosperity, see Timur Kuran, "Islam and Underdevelopment: An Old Puzzle Revisited,"(ERFACIT Working Paper, Cairo 1996); Charles Tripp, *Islam and Moral Economy-The Challenge of Capitalism* (Cambridge2006). Shevket Pamuk, "The Ottoman Empire in the Eighteenth Century," *Itinerario*, v. XXIV (2000), pp. 104-116, Pamuk a leading student of Ottoman economic history disputes the applicability of the term mercantilism to the Ottoman case. This may be a matter of definition as Pamuk acknowledges broad similarity in the area of provisionment and of government intervention in the economy. His point was that there was no long-term economic planning and such as there was was not influenced by merchants. He did however acknowledge that the state valued international trade and underestimated the impact imports could have on the domestic economy of the period, conclusions leading to the view for some that this was mercantilism. (p. 114)

seem to be the obvious remedy. Proceeding from that assumption, one might well come to the conclusion, as several historians have, that in the 18th century, the countries of the Middle East like those of other regions manifested a mercantilist form of political economy, meaning that the dominant elements tried to enter the market to enrich themselves but to do so without suffering collapses although of course nonetheless collapses occurred; the best-known of these collapses, one which came slightly earlier, is the one known to historians as the "Crisis of the Seventeenth Century". It led to a breakdown in many countries, resulting from rulers' miscalculations over the value of money, over provisioning, and over imports and exports. Having now mentioned rulers, let us now turn to mercantilism as politics. Mercantilism as politics was a set of strategies to legitimate despotism on the part of often fairly weak rulers in what were often quite divided polities; despotism too was naturally prone to crises. And, while the historiography has often put its emphasis on the fact of despotism more than on the particular strategies used by the various rulers, reversing this, i.e., placing one's emphasis on the strategy as opposed to on the despotism per se, what one actually sees is the birth of the modern systems of hegemony. Evidence of this could be drawn a consideration of the political strategies in use in Turkey and Egypt. Just as economic mercantilism prefigures modern capitalism, political mercantilism prefigures the modern state.

In the case of Ottoman Turkey, the prevailing version of mercantilism was one which sought to limit the opportunities for wealth to a small number of people, rulers relying almost exclusively on minority groups for the development of market relations, minority groups being groups from which the ruler could extort wealth if need be, minority groups being groups, moreover, which would never themselves directly aspire to political power. This was a fairly successful system judged from the point of view of its longevity and of course not just for the Ottomans. This system lasted for several centuries before being slightly modified by the nation state. Despite this fact, the reader would find especially in recent scholarship that there is more than a little reluctance to give it its due. Earlier, this was less the case.

In the first half of the 20th century, economic history and with it concepts such as mercantilism seemed to be steadily rising in importance. More re-

that for the Rise of the West paradigm there is still one other formidable historiographical problem to be surmounted, i.e., the problem of how one would use the concept of empire but avoid the problem associated with it of the East-West binary, i.e., Eastern civilization versus Western civilization. Perhaps there is no solution to this problem of binaries. By changing the meta narrative, however, one can retain the focus on empire by de-centering it, by re-envisaging it less as the capital city and more as the province, less as a unity in the strict sense then as a terrain within which a number of nation states were beginning to develop. What one finds for the 18th century following such an approach would be a number of local experiments with mercantilism. What appears to be the case then is that using the Rise of the Rich approach allows one to make an analysis of empires and even of civilizations but to do so on a more secure basis than does the Rise of the West approach.

2-Egypt in the Eighteenth Century: Ottoman Province or Mercantilist State under Ottoman Influence?

This section makes use of the concept of mercantilist state as a way to interpret 18th century Egyptian history, finding it to be a more precise way to look at Egypt in the Age of `Ali Bey al-Kabir than a term such as Ottoman Sanjak with what the latter implies. `Ali Bey Al-Kabir was part of a social dynamic, one which was driving Egypt to seek political independence; this type of dynamic can scarcely be made to fit into the idea of the Ottoman Sanjak. It would however fit with the logic of mercantilism.

Mercantilism and by extension the mercantilist state, here to explain what is meant in this context, is a conceptual base drawn from the field of middle level historical sociology and of course from that of economic history as well. It is one which has been found to have anapplicability to many states in the early modern period, i.e., the period from the sixteenth century into the early to mid nineteenth century. It is one which was developed by economic historians to describe political economy, yet it is one which for the most part was developed as economics in relative separation from politics, here not to be critical of past work but to note that the separation of the two. For the concept of mercantilism to be further developed, this would have to be remedied. Combining economics and politics in an explicit fashion would

other matters. Still, one might wonder what is it that one should infer from the existence a shared imperial language. Following the rise of the rich as I am doing here what one tends to notice is that an Ottoman-derived culture entered into and became a part of a number of different countries, and that these countries adapted it for local needs. This appears to have been the situation in Egypt between the 18th and the early 20th centuries. Still that leaves the question is this more empire history or more early modern national history? The question of decline remains to be clarified as well.

Another one of the common assumptions that historians traditionally make- as this has been indicating- is that empire history is the history of civilization, that understanding within an empire is facilitated by a shared civilization. The Ottoman civilization would serve as one such example. Recent scholarship in history, however, raises questions about this assumption as well. As some historians have found in the case of the British and the French and their empires, shared language and civilization did not necessarily contribute to mutual understanding among their different parts but simply reinforced systems of inclusion and exclusion as the French and English tended to look down on Africans and Arabs no matter what their language and civilizational formation was. This seems to have been the case for the Ottomans as well, especially as regards Egyptians. Egyptians were peasants, nothing more. As the historian Stanford Shaw noted concerning the period under consideration that the Sultans-and presumably others as well- were thus puzzled by the rising trend of land alienation to the Multazimin in Egypt in the 18th century. This seemed to contradict the order of things. To find out more clearly why it was happening, the Ottoman government commissioned Ahmed Cezzar Pasha, one of its leading experts on Egypt, to go there and to write a report explaining what was happening. As Ahmed Cezzar Pasha wrote in his report in 1768 to the Sultan, the report known as "Nizam –i-Misir", Egypt is different from other countries. Only one born in Egypt or with experience in it can succeed there. The report then went on with details of how one could conquer such a country, a country one might add, which somehow sounded more like Turkey than like Egypt[4]. Before leaving the discussion of the concept of empire, one might want to recall

[4] Percy Kemp, "An Eighteenth-Century Turkish Intelligence Report," *International Journal of Middle East Studies,* v. XVI (1984), pp. 497-506.

drops the rise of the West and if one does is the fact of the conquest the place to look for it?

After all, is it not the case that falling behind was the "norm"? Compared to France and England, most countries appeared economically backward or falling behind, not just Turkey and Egypt. Of course, reasons for this doubtless vary from country to country but probably not that much. In the Egyptian case, the issue was one related to labor and probably this was the case in a number of other countries as well. Labor historians have shown that in early modern history Egyptian guild workers stood firm and blocked the kind of exploitation which befell their English and French counterparts. The resistance of the copyist guild to the introduction of the printing press was one example of this solidarity and there were others. This is an important point because what is generally assumed-and I believe correctly so- is that capitalism can not develop without breaking such solidarity and imposing proletarianization. There is another reason as well for not using the existence of the Ottoman conquest as an explanation for what happened in Egypt and that reason is that one can not reliably derive provincial history from empire history. So, even if one hypothesizes that there was a decline of the Ottoman Empire in one sense or another, this would not necessarily clarify the situation in Egypt. The reason for this is that empire history basically is the history of the capital of the empire and a privileged region or two not all of its outlying parts. It is predictable that the outlying parts are going to have their own history. In the case at hand, one could easily illustrate this difference between the center and the provinces noting that if the dominant legal trend in Istanbul was Hanafi, in Cairo, it was Shafi`i [3]. Here the question of meta-narrative returns once again reappears. Following the Rise of the West, one would think an empire like the Ottoman Empire would have an "Ottoman Way". But if one looks at the legal system, a fairly fundamental part of any imperial culture, this is open to question. Still, one could argue in defense of the Rise of the West paradigm that the Ottoman language was in use across the empire even if the provinces differed from the center in

3 Jane Hathaway, "Exiled Chief Harem Eunuchs as Proponents of the Hanafi Madhhab in Ottoman Cairo," *Annales Islamologiques* v. XXXVI (2003), pp. 191-199.

era. Some Turkish scholars, e.g., have done so stating that for their purposes the idea of decline is simply false, that actually the core region of Anatolia kept developing as Europe itself did and that the idea of decline has therefore been misapplied. Turkey is for all intents and purposes a part of Europe. And, indeed there is certainly some evidence to support this view and to rebut the "sick man of Europe" image[2]. Egyptian scholars too have attempted to deal with the problem of the Hegelian meta narrative. Some have taken the view that whatever one wants to say about the Ottoman presence in Egypt and the stagnation it may or may not have brought, Egyptian history from below, that is, Egyptian social history of the early modern period reveals change and development and can not be dismissed as stagnant and irrelevant to the long term development.

While both of these attempts at adaptation have their utility, they still unfortunately leave the paradigm of the Rise of the West/stagnation of the East in tact to one degree or another. In effect, historians still embrace it. By claiming to find an exception in the case of the country they study, they leave open the possibility that the Orient as such still exists some place, just some place else. If, on the other hand, one abandons the Rise of the West model for the Rise of the Rich model, Turkey or Egypt could be perceived as countries like others. Virtually all countries claim their pre-modern period as a part of their national heritage so presumably Turkey and Egypt would as well; all countries borrow technology and ideas. One does not need to postulate a coming of the West to explain these practices.

What then one might wonder about the need for the argument of failure, stagnation or economic backwardness as it is applied to Ottoman Egypt as a result of the conquest, an argument repeated so often that few writers find it worthwhile to look at the matter a second time? Does one need it if one

---

[2] Concerning the "Sick Man of Europe", at different times it was applied as an epithet to a number of different countries but most persistently to Turkey. For an overview, Asli Cirakman, *From the Terror of the World to the Sick Man of Europe* (Kingston, 1996). For an early example of criticism, Leften Stavrianos, *The Ottoman Empire-Was it the Sick Man of Europe?* (New York, 1957). More recent writing on the Ottomans of the later 19th century puts weight on their normal strategic practices, Selim Deringil, *The Well-Protected Domain* (New York, 1998).

ferences between the two meta-narratives would be fairly apparent. For this reason, I am choosing to look at the 18th century, a period one could interpret as leading to the end of a long period of stagnation upon the arrival of Napoleon in 1798 or alternatively as a period in which mercantilism came to fruition and then began to go into crisis. While a subject of this sort might be pursued in a number ways, in a short paper what seemed feasible would be to focus on a work of political thought from the period and to see how the choice of meta narrative might influence its interpretation, and how it in turn might shed light on the choice of the meta narrative. To this end, the paper concludes taking up a work of advice literature of the mid 18th century written by Shaykh Ahmad al-Damanhuri, a prominent figure of that period. What is argued is that a reading of his work thru the lens of the Rise of the Rich would bring to life the author's historical context more fully than would a reading through the lens of the rise of the West, the paper unfolding with some general observations about meta narrative and the writing of Egyptian history, about mercantilism its rise and fall and then finally with the section on al-Damanhuri and his advice literature.

1- The Influence of the Meta-Narrative on the Writing of Egyptian History

Several generations of scholarship suggest that Hegel's meta-narrative of the Rise of the West dooms Egypt in the 18th century to being a stagnant dictatorship unable to reform itself until the so-called "Coming of the West". In any case, there is a lot of impressionistic evidence to support this observation. This way of approaching the subject has been the dominant one at least since the 19th century. However, in the view of some researchers at least, it is increasingly inadequate. It does not take cognizance of the actual development of historical knowledge to the extent-some would claim- that its continuing use today has an artificial quality as if the needs of the field-for whatever reason- are being put aside to satisfy other needs.

In recent years, both Egyptian and one might add Turkish scholars and others of course as well have attempted to confront the problem of trying to retain the Hegelian meta narrative but to adapt it to the newer knowledge from our

THE INFLUENCE OF THE META NARRATIVE OF HISTORY ON THE STUDY OF 18TH CENTURY EGYPTIAN POLITICAL THOUGHT

*Peter GRAN**

This paper assumes that scholars who study 18th Egypt today are likely to be critics of the extreme orientalizing which one associates with such phrases as "Rise and Decline" and the "Coming of the West" which one finds in many older books. At the same, they would also know that there is a reason for why they have not been abandoned until now. That reason is that there is no alternative meta narrative to the Rise of the West so one has to expect phrases such as "Rise and Decline" or "Coming of the West" to continue creeping back in because the Rise of the West rests on an "Orient" which in turn rests on such phrases.

This situation however may be changing. In recent work, the problem of meta-narrative was addressed by substituting the idea of the Rise of the Rich for that of the Rise of the West to emphasize class position and political influence in conjunction with international linkages. It would be some combination of these which would be the factors explaining agency in world history and not simply the dialectic of West and non-West[1]. As a general proposition it has much to recommend it but to this point, it lacks critical testing making use of specialized material in light of this fact this paper takes up a piece of the history of a country very much associated with the model of orient and oriental despotism, that of Egypt, choosing a moment when the dif-

---

* Prof. Dr., Temple University, Philadelphia- USA

[1] Peter Gran, "Modern World History as the Rise of the Rich: A New Paradigm" *History Compass*, v. V/3 (2007)1026-1049; *Rise of the Rich* (Syracuse: Syracuse University Press, 2009) forthcoming.

Râşid Efendi, *Râşid Tarih*, İstanbul 1282, c. I,.

Raymond, Andre, *el-Kahire*, (Arp. Çev. Latif Ferec), Kahire 1994.

__________, *Osmanlı Döneminde Arap Kentleri*, (çev. Ali Berktay), İstanbul 1995.

__________, *Yeniçerilerin Kahiresi Abdurrahman Kethüda Zamanında Bir Osmanlı Kentinin Yükselişi*, (çev. Alp Tümertekin), İstanbul 1999.

Sahillioğlu, Halil, "Hareketü'n-nakd beyne'l-Kahire ve İstanbul", *Mecelletü'l-Külliyeti'l-Adâb*, Aded Hâs nr: 57, *Ebhasu Nedveti Tarihi Mısr el-İktisadî ve'l-İctimaî fi'l-Asri'l-Osmanî 1517-1798, 1- 3 Eylül 1992*, Kahire 1992, s. 139 - 150.

Shaw, Stanford Jay, *The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, 1517-1798*, Princeton 1962.

Tekindağ, Şehabeddin, "Memlûk Sultanlığı Tarihine Toplu Bir Bakış", *İÜEF Tarih Dergisi*, Sayı 25, İstanbul 1971, s. 1-38.

Tok, Özen, "XVII. Yüzyılda Haremeyn'in İdaresi ve İaşesinde Mısır Beylerbeyliği'nin Rolü", *Türkler,*, Ankara 2002, c. IX s. 936 - 942.

________, "Kulkıran Kara Mehmed Paşa'nın Mısır Beylerbeyiliği (H.1016-1020/M.1607-1611)", *Prof. Dr. Kâzım Yaşar Kopraman'a Armağan*, Ankara 2003, s. 633-655.

Uzunçarşılı, İsmail H., "Osmanlı Devleti Maliyesinin Kuruluşu ve Osmanlı Devleti İç Hazinesi", *Belleten*, C. XLII, Sayı:165, s. 67 - 93.

Winter, Michael, *Egyptian Society Under Ottoman Rule 1517-1798*, London 1992.

el-Mellevanî Yusuf, (İbnü'l-vekil), *Tuhfetü'l-ahbâb bi-men meleke Mısr mine'l-mülûk ve'n-nüvvâb*, (thk. İmad Ahmed Hilal - Abdurrâzik Abdurrâzik İsa), Kahire 2000.

es-Seyyid Mahmud, Seyyid Muhammed, *XVI. Asırda Mısır Eyâleti*, İstanbul 1990.

Hathaway, Jane, "Osmanlı Mısır'ında Memlûk Nostaljisi", *Osmanlı*, Ankara 1999, c. I, s. 308 - 315.

_________, "The Nature of Factionalism in Ottoman Egypt", *Akta Viennensia Ottomanica Akten des 13. CIEPO- vom 21. Bis 25. September 1998 in Wien*, Wien 1999, s. 143 - 151.

Heridî, Salah Ahmed, *Dirasât fî târihi Mısr el-hadîs ve'l-muâsır*, İskenderiye 2000.

Holt, P.M., *Egypt and the Fertile Crescent 1516-1922*, Londra 1966.

_________, "Al-Jabarti's Introduction to the History of Ottoman Egypt", *Bulletin of The School of Oriental and African Studies (BSOAS)*, XXV, (1962), s. 38 - 51.

Holt, P.M., "The Beylicate in Ottoman Egypt During Seventeenth Century", *Bulletin of The School of Oriental and African Studies (BSOAS)*, XXIV/2 (1962), s. 214-248.

Jomar, Edme François, *Vasfu Medinetü'l-Kahire ve Kal'atü'l-Cebel*, (Arp. trc. Eymen Fuad Seyyid), Kahire 1988.

Kelâmî, *Vakayi'-i Ali Paşa*, Süleymaniye Ktp., Hâlet Efendi, nr. 612.

Kunt, Metin, *Sancaktan Eyalete 1550-1650 Arası Osmanlı Ümerası ve İl İdaresi*, İstanbul 1978.

Mantran, Robert, *17. Yüzyılın İkinci Yarısında İstanbul*, Ankara 1990, c. II.

Mehmed bin Yusuf el-Hallâk, *Tarih-i Mısır el-Kahire*, İstanbul Ünv. Ktb. Nr. 628.

Muhammed b. Ebi's-Surûr el-Bekrî, *en-Nüzhetü'z-zehiyye fi zikri vülâti Mısr ve'l-Kahire el-Mu'ziyye*, (thk. Abdurrâzık Abdurrâzık İsa), Kahire 1998.

Mustafa Nuri Paşa, *Netâyicü'l-vukûât*, (hzr. Neşet Çağatay), Ankara 1992.

Mütevelli, Ahmet Fuad, *Kanunname-i Mısr ellezi asdarehu's-Sultan el-Kanunî li-hükmi Mısr*, Kahire 1986.

Nâimâ, *Nâimâ Tarihi*, İstanbul 1283, c. V.

Pamuk, Şevket, *Osmanlı İmparatorluğu'nda Paranın Tarihi*, İstanbul 1999.

artan masraflar, siyasi sorunlar vb. nedenlerle İrsaliye hazinesi her zaman düzenli olarak gönderilememiş, bazen eksik bazen de gecikmeli olarak gönderilmiştir.

Bibliyografya

Başbakanlık Osmanlı Arşivi (BOA), *Divân-ı Hümâyun Mühimme Defterleri (MD): 75, 89, 102, 105, 106, 108, 110.*

Başbakanlık Osmanlı Arşivi (BOA), *Kâmil Kepeci Tasnifi, Ahkâm Defteri: 70.*

Abdulmutî, Hüsam Muhammed, *el-Alâkat el-Mısrıyye ve'l-Hicâziyye*, Kahire 1999.

Abdülganî bin İsmail en-Nablusî, *el-Hakikat ve'l-mecâz fi rıhleti ila Biladi'ş-Şam ve Mısr ve'l-Hicâz*, (Haz. Ahmed Abdülmecid Heridî), Kahire 1986.

Abdülkerim bin Abdurrahman, *Tarih-i Mısır*, Süleymaniye Ktb., Hekimoğlu Ali Paşa, nr. 705.

Ahmed Çelebi bin Abdülganî el-Hanefî el-Mısrî, *Evzahu'l-işârât fi-men Tevellâ Mısrü'l-Kahire mine'l-vüzerâ ve'l-başât*, (thk. Abdurrahim Abdurrahman Abdurrahim), Kahire 1978.

Ahmed, Leylâ Abdüllatif, *el-İdâre fi Mısr fi'l-asri'l-Usmanî*, Kahire 1978.

Akgündüz, Ahmet, *Osmanlı Kanunnameleri ve Hukukî Tahlilleri, Kanunî Devri Kanunnameleri*, İstanbul 1993, c. IX.

Bedr, Hamza Abdülaziz, "Ticaretü'r-Rîk ve Menşeatiha fi Mısr el-Osmaniyye", *el-Mecelletü't-Tarihiyyeti'l-Arabiyye li'd-Dirâsâti'l-Usmaniyye*, 17-18, Eylül 1998, s. 41-68.

Behrens-Abouseif, Doris, *Egypt's Adjustment to Ottoman Rule: Institutions, Waqf and Architecture in Cairo, 16th and 17th Centuries*, Leiden 1994.

Çuhadar, İbrahim Hakkı (Haz.), *Mustafa Safi'nin Zübdetü't-Tevârihi*, c. I-II, Erciyes Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü (Basılmamış Doktora Tezi), Kayseri 1995.

ed-Demürtaşî el-Emir Ahmed Kethüdâ-yı Azeban, *Kitâbü'd-Dürretü'l-Müsâne*, (thk. Abdurrahim Abdurrahman Abdurrahim), Kahire 1989.

el-Hallâk Mehmed bin Yusuf, *Tarih-i Mısır el-Kahire*, İstanbul Ünv. Ktp. nr. 628.

Değerlendirme ve Sonuç

- XVII. yüzyılda görev yapan beylerbeyilerin görev müddetleri genel olarak kısa olmuştur.

- Gittikçe nüfuzları artan mahallî taifelere, özellikle Memlûk beylerine ve Mısır asker ocaklarına karşı belli bir siyasete sahip olmadıkları için eyaletin idari, mali ve askerî işlerini kontrolleri altına almakta güçlük çekmişlerdir.

- XVII. yüzyılın ortalarından itibaren eyalette büyük etkisi olan birtakım mütegallibe fırkalar ortaya çıkmıştır.

- Kâsımıyye ve Fikâriyye olarak iki esas fırkaya ayrılan bu Memlûklü mütegallibelerin başlıca amaçları kaimmakamlık, emirü'l-haclık ve defterdarlık gibi mansıpları elde ederek, eyaletteki nüfuzlarını güçlendirmek ve rakip fırkaya karşı üstünlük sağlamak olmuştur.

- XVII. yüzyılda, beylerbeyiye karşı ve dolayısıyla merkezî hükûmete yönelik olarak, askerler veya Memlûk beyleri tarafından birtakım isyan hadiseleri çıkarılmıştır.

- XVII. yüzyılın ikinci yarısında Mısır'da idari ve mali alanda esaslı düzenlemelere gidilmiştir. Düstûrü'l-amel olmak üzere hazinenin gelir ve giderleri bir esasa bağlanarak eyaletin merkeze olan mali yükümlülüğünü aksatmadan yerine getirebilmesi hedeflenmiştir. Başta Haremeyn olmak üzere çevre ile olan münasebetlerinde de birtakım icraatlar yapılmış ve özellikle Haremeyn'e gönderile gelen aynî ve nakdî yardımların aksatılmadan, vaktinde ve muayyen miktarlarda gönderilmesi için gereken esaslar tespit edilmiştir.

- XVII. yüzyıl boyunca Mısır beylerbeyilerinin karşılaştıkları sorunlar arasında, Mısır'ın iktisadi hayatında büyük tesiri olan Nil nehrinin düzensiz taşması hadisesi de yer almıştır. Nil'in yeterince taşmaması veya fazla taşması gibi durumlarla ortaya çıkan kuraklık ve kıtlık büyük sıkıntılara sebebiyet vermiş, bazen de vebanın ortaya çıkmasıyla eyaletin nizamını alt üst etmiş ve bu durum beylerbeyinin idari ve mali pozisyonunu yakından etkilemiştir.

- XVII. yüzyılda merkezin artış gösteren masraflarına ve özellikle nakit paraya olan ihtiyacı İrsaliye hazinesine olan talebi daha da artırmıştır. Bu yüzyılda İrsaliye hazinesinin miktarı 1200 Mısır kesesi olarak kararlaştırılmıştır. Ancak Mısır'da da

görevin öneminden dolayı, Osmanlı Devleti'nin yapmış olduğu askerî faaliyetlere bizzat katılmak zorunda değildi. Mısır askerleri, eyalet dâhilinde muhafaza görevlerinin yanı sıra çevre eyaletlerde ve özellikle de merkezin düzenlediği seferlerde yardımcı kuvvet olarak katılmışlardır. Mesela bu yüzyılda Girit'in fethinde ve muhafazasında Mısır'ın asker, mühimmat ve iaşe konusunda sürekli desteği olmuştur.

Mısır beylerbeyiliği merkez ile olan bu ilişkilerinin yanı sıra, başta Haremeyn bölgesi olmak üzere Yemen, Habeş gibi eyaletlerle de yakın ilişkiler içinde olmuştur. Bu yerlerin Osmanlı Devleti'nin merkezinden uzak oluşundan dolayı, buralarda çıkan meselelerin çözümü Mısır beylerbeyi aracılığıyla yürütülmekteydi. Bu bölgelerde Mısır beylerbeyliğinin rolü daha ziyade kontrol ve yardım şeklindeydi. Özellikle hac yolunun güvenliği ve işlerliğinin devamı hususunda Mısır'ın bölgede aktif bir rol üstlendiği görülür. Diğer taraftan Haremeyn'in ihtiyaçlarını karşılama konusunda, Mısır'ın mevkii de bu ilişkileri organik hâle getirmekteydi. Zira Haremeyn'e yapılan aynî ve nakdî tahsisatların büyük bir kısmı Mısır'da bulunmakta ve buradan idare edilmekteydi[54].

[54] Bu yüzyılda Mısır ile Haremeyn arasındaki ilişkiler hakkında bilgi için bkz. Özen Tok, "XVII. Yüzyılda Haremeyn'in İdaresi ve İaşesinde Mısır Beylerbeyliği'nin Rolü", *Türkler,* Ankara 2002, c. IX s. 936 - 942.

letin merkezde karşılaştığı mali sıkıntıları giderme endişesi rol oynamaktadır[51]. Zira XVII. yüzyılda artan ihtiyaçlar ve yapılan harcamalara gelir bulmak durumunda olan merkez için bu önemli bir kaynak olarak görünmekteydi[52]. Bununla beraber İstanbul'un Kahire üzerindeki denetiminin zayıflamasıyla ve Kahire'nin gelirleri siyasi ve idari nedenlerle azalmaya başlamasıyla pek çok yıl merkeze irsaliye gönderilmede sıkıntılar yaşanmıştır[53].

Bu yüzyılda Mısır'dan talep edilen askerî yükümlülüklerin mümkün olduğu kadar yerine getirilmeye gayret edildiği görülür. Mısır beylerbeyi icra ettiği

---

hazinede hıfz olunmak üzere sadır olan hatt-ı hümâyun ile Mısır hazinesinin gelir ve giderleri bundan sonra bu hazırlanan defterlere göre yapılması önceden kararlaştırılmış olduğundan bahisle: Sabık Mısır beylerbeyi Ali Paşa'ya gönderilen evail-i Zilkade 1106 (Haziran 1695) tarihli hükümde "*...müceddeden tahrir olunan defterleri bade'l-yevm mer'i ve mukarrer tutulup bu defterlerde mazbut olan hesap ve kitap bir nokta ve bir harf tebdil ve tağayyür olunmayıp...*" denilmektedir (*MD 106*, s. 217, hkm. 811). Aynı konuda Vezir İsmail Paşa'ya hitaben gönderilen hüküm için bkz. *MD 106*, s. 218, hkm. 812. 1081 yılında Mısır hazinesinin bütün defterleri ve katipleri memleketin ahvaline bir nizam vermek üzere Mısır hazinesinin gelir ve masrafı yeniden tertip edilip, o zamana kadar görülen karışıklık ortadan kaldırılmış ve irsaliye 1200 kese olarak karara bağlanmıştı (*MD 106*, s. 218, hkm. 812). Mısır beylerbeyi Vezir İsmail Paşa'ya hitaben gönderilen evail-i Cemaziyelevvel 1107 (Aralık 1695) tarihli hükümde, 1081'de tanzim edilen Mısır hazinesi gelir ve masraf kayıtlarının düstûrü'l-amel olduğuna işaret edilerek buna mugayir Mısır hazinesine arız olan eksikliklerin ikmâli için merkezden mübaşir gönderilmişti (*MD 106*, s. 355, hkm. 1367). Daha sonra da gönderilen bu mübaşirin görevini tamamlamak üzere olduğundan tashih-i hazine defterleriyle İstanbul'a gönderilmesi emredilmişti (*MD 108*, s. 54, hkm. 190). Ali Paşa döneminde hazinenin bu noksanının giderilmesi için İsmail Paşa gönderilince, paşa bir cem'iyye yapılmasını emretmiş ve burada çıkan tavsiye kararı üzerine her 25.000 parada 1.000 para muzaf edilmesi yoluna gidilerek, 6.679.498 para elde edilmiş ve masraflardan da indirime gidilerek buradan da 639.689 para sağlanmış ve böylelikle 7.319.187 para elde edilerek irsaliye hazinesinin rakamı 30 milyon parayı bulmuş ve bunun 25.170.831 parası irsaliye olarak gönderilmiş ve geri kalan masraf olarak hesaplanmıştı (Ahmed, *el-İdâre fi Mısr*, s. 363).

51 Mısır İrsaliye hazinesi padişahın ceb-i hümâyunu olduğu ve merkezde İç Hazine'nin Dış Hazine'ye borç vermesine dair bkz. İsmail H. Uzunçarşılı, "Osmanlı Devleti Maliyesinin Kuruluşu ve Osmanlı Devleti İç Hazinesi", *Belleten*, c. XLII, Sayı: 165, s. 67 - 93.

52 Nitekim Mısır beylerbeyi Ali Paşa'ya ve Mısır erkânına hitaben gönderilen evasıt-ı Safer 1103 (Kasım 1691) tarihli hükümde Tût nihayetine doğru irsaliyenin çıkarıldığı ve haberinin İstanbul'a iletilmesinin bir usul olduğundan bahisle, kapı kullarının mevacipleri için ihtiyaç duyulan paranın karşılanması gerektiğinden müteveffa Ahmed Paşa döneminde kalan irsaliyenin gönderilmesi emredilmişti (*MD 102*, s. 66, hkm. 306).

53 Shaw, *The Financial* s. 284 - 287.

yıllık ödemeler gümüş sikkeler hâlinde gönderilmeye başlandı[48]. Nitekim merkezî hükûmet irsaliyenin bir kısmının gümüş para olarak gönderilmesine müsaade etmişti[49]. Ayrıca Mısır hazinesinin gelir ve giderlerindeki karışıklığı gidermek ve irsaliyenin her yıl düzenli olarak merkeze gönderilmesini sağlamak için "Düstûrü'l-amel" olmak üzere zaman zaman fermanlar sadır olmuş ve buna göre tashih yoluna gidilmiştir. Bu çerçevede, irsaliye hazinesinin muayyen olan miktarda gönderilmesi için, hazinenin gelirlerinde değişme olmadıkça masraflarda da artış gösterilmemesi; merkeze gönderilecek hazine muayyen miktara ulaşmazsa vakıf gelirlerinden, tüccardan istikraz edilerek, önceden hazineden harcanması kararlaştırılan harcamalar tehir edilerek tamamlanması; harcamaların mümkün olduğu kadar mahlûlâtlardan yapılması ve irsaliye hazinesinden masraf yapılmaması; Mısır irsaliye hazinesinden olmak üzere masraf gösterilen kalemlerin bir önceki yıllara denk olmasına dikkat edilmesi; Mısır İrsaliye hazinesinden karşılanan yapım ve onarıma ihtiyaç duyulan kamu binalarının harcamalarında merkezin onayının alınması ve sıkı bir denetime gidilmesi; Mısır irsaliyesinin mümkün olduğu kadar altın olarak gönderilmesinin talep edilmesi söz konusu olmuştur[50]. Mısır irsaliye hazinesindeki bu artışta şüphesiz dev-

---

48 Pamuk, *Paranın Tarihi*, s. 73.

49 Mısır'da XVII. yüzyıl sonlarına doğru altında olduğu gibi gümüşünde bulunmasında sıkıntı çekilmesi üzerine Mısır âyanı ve devlet erkânı Mısır'da gümüşün ayarını İstanbul'dakinden daha düşük ayarda kat' edilmesi ve böylelikle irsaliye hazinesinin para olarak merkeze gönderilmesi yönünde talepte bulunulmuştu. Bunun üzerine, Mısır'da halk arasında tedavülde düşük ayarlı gümüş olması hâlinde gerek halk nazarında ve gerekse tüccar taifesinin İstanbul, Edirne ve diğer darphanelerde kat' edilen parayı menfaatleri icabı Mısır'a getirip burada yeniden kat' ettirme yoluna gidecekleri ve bu durumun da para nizamının bozulmasına sebebiyet vereceğinden bahisle, bütün Osmanlı memleketinde para birliğinin sağlanması gerektiği önemle vurgulanmıştı. Nitekim bu konuyla ilgili olarak Mısır beylerbeyine ve kadısına hitaben gönderilen evail-i Şevval 1109 (Nisan 1698) tarihli hükümde, Mısır'da para sıkıntısı çekildiğinden bahisle 65 halis gümüş, 35 dirhem ayar zammı ile 1000 para 220 dirhem gelecek şekilde darp edilmesine dair talepler üzerine, merkezî hükûmet bunun tedavülde sıkıntı oluşturacağından ve sikke-i hümâyunun mağşuş olmasına sebebiyet vereceğinden dolayı merkezde olduğu gibi 70 dirhem Rumî halis gümüş 30 dirhem Rumî ayar zammı ile 1000 tane para 220 dirhem Rumî olacak şekilde gönderilen numuneye göre kat' edilmesi emredilmişti. İstanbul'a gönderilecek irsaliye hazinesinin tümünün para olarak gönderilmemesini ancak 200 Mısrî kesenin para olarak gönderilebileceği de belirtilmişti (*MD 110*, s. 349, hkm. 1543).

50 1081 yılında yeniden defterler tahrir olunup, düstûrü'l-amel olmak üzere, Kaledeki kule-i

XVII. yüzyılda beylerbeyilerin görevleri arasında birinci derecede irsaliyenin artırılmasına gayret etmeleri hususu ön plana çıkmaktaydı[45]. İrsaliye hazinesinin muayyen olan miktarda gönderilmesi için irsaliye hazinesinin gelirlerinde değişme olmadıkça masraflarda da artış gösterilmemesi esas idi[46].

Mısır irsaliyesinin mümkün olduğu kadar altın olarak gönderilmesi talep edilirdi. Kahire'de darp edilen altın sikkelerin imparatorluğun diğer bölgelerine yayılmasında Mısır'dan İstanbul'a gönderilen bu Mısır İrsaliye hazinesinin rolü vardı[47]. Ancak XVII. yüzyılda merkezî devletin Mısır'daki etkinliğinin azalması, değerli maden akışındaki eğilimlerin XVII. yüzyılda değişmesiyle ve diğer taraftan da altın bulmanın giderek zorlaşmasından sonra,

---

[45] Melek İbrahim Paşa 1071(1661)'de irsal etmeyi taahhüt etmesine rağmen döneminde gelirler: 87.750.000 para ve masraflar: 71.888.539 para olarak gerçekleşmiş ve irsaliye olarak ise 15.861.539 paradan başka kalmamıştı. Bunun üzerine tamamlanması için her 25.000 paraya 5000 para izafe yoluna gidilmişti (Leylâ Abdüllatif Ahmed, *el-İdâre fî Mısr fi'l-asri'l-Usmanî*, Kahire 1978, s. 360).

[46] Mısır irsaliye hazinesi hesaplarının önceki yıllara göre fazla masraf gösterilmemesi esas idi. Mesela, Mısır valisi Vezir Ali Paşa'ya evasıt-ı Cemaziyelevvel 1106 (Ocak 1695) tarihli gönderilen hükümde, 1103 senesine mahsup olmak üzere irsaliyeden, ağaların mevacibi, cerâyâ, alîk vs. için 85 Mısrî kese ile 24.300 para kaydedilmiş iken 1105 senesine ait irsal olunan hazinede bu miktar alîk, cerâyâ, feddan bahası olarak 9 Mısrî kese ile 7.870 para ve ağaların mevacibi 101 Mısrî kese ile 19.049 para irsaliye hazinesinden masraf yazılmış ve önceki seneden ziyade 25 Mısrî kese ile 2619 paranın mahlûlâtlardan verilmesi gerekirken irsaliyeden masraf gösterilerek noksanına sebebiyet verildiğinden bahisle, daha önceki senelerden ziyade masraf olarak gösterilen miktarın tahsil edilip, merkeze gönderilmesi ve yapılan masrafların önceki senelerden fazla olmamasına dikkat edilmesi istenilmişti (*MD 105*, s. 87, hkm. 371). Yine Vezir Ali Paşa'ya hitaben evasıt-ı Cemaziyelevvel 1106 (Ocak 1695) tarihli gönderilen hükümde hac yollarının tamir masrafları için daha önceki yıllarda 5, 7 veya 8'er Mısrî kese kadar bir meblağla tamir oluna gelmiş iken gönderilen irsaliye hazinesinde 14 Mısrî kesenin masraf olarak gösterilmiş olup, önceki yıllara nazaran 8 keseden fazla yazılan 6 kesenin tekrar merkeze irsali ve harcamaların bu miktardan fazla gösterilmemesi istenmişti (*MD 105*, s. 87, hkm .372).

[47] Sahranın güneyinde, doğuda bu günkü Sudan'dan batıda Senegal'e kadar uzanan ve Arap coğrafyacılarının "Tekrur" diye adlandırdıkları bölgeden Mısır'a yüzyıllar boyunca altın gelmekte idi (Şevket Pamuk, *Osmanlı İmparatorluğu'nda Paranın Tarihi*, Tarih Vakfı Yurt Yayınları, İstanbul 1999, s. 106). Ayrıca Afrika'dan gelen altının yanında Mağrip taraflarından da hacılar vasıtasıyla Mısır'a altın ulaştığı gibi Avrupa'dan da ticaret yoluyla gelmekteydi (Halil Sahillioğlu, "Hareketü'n-Nakd Beyne'l-Kahire ve İstanbul", *Mecelletü'l-Külliyetü'l-Adâb*, Özel Sayı: 57, *Ebhasu Nedveti Târîhi Mısr el-İktisadî ve'l-İctimâî fi'l-Asri'l-Usmanî 1517-1798, 1- 3 Eylül 1992*, Kahire 1992, s. 146.

taşması hadisesi olmuştur. Nil'in yeterince taşmaması veya fazla taşması gibi durumlarla ortaya çıkan kuraklık ve kıtlık büyük sıkıntılara sebebiyet vermekte, bazen de vebanın ortaya çıkmasıyla eyaletin nizamını alt üst etmekteydi. Bu durum, beylerbeyinin idari ve mali pozisyonunu da yakından etkilemekteydi. Böyle bir durum karşısında, alınabilecek tedbirler o günün şartlarında kısıtlı idi. Buna karşılık, tesir alanları sadece eyalet merkezi ile sınırlı kalmayıp başta Haremeyn bölgesi olmak üzere çevre bölgeleri de etkilemekteydi.

Mısır beylerbeyiliğinin merkeze olan yükümlülüklerinin başında, her sene düzenli olarak İstanbul'a gönderilmesi gereken İrsaliye hazinesi; ihtiyaç duyulması hâlinde sultanın askerî seferlerinde yardımcı kuvvet olarak belirli miktarda Mısır askerlerinin Ordu-yı Hümâyuna iştirak ettirilmesi; talep edilen askerî mühimmatın muayyen miktarda ve vaktinde belirlenen yere sevk edilmesi ve ayrıca Matbah-ı Âmire'nin ihtiyacı olan iaşenin tedariki gelmekteydi.

XVII. yüzyılda İrsaliye hazinesinin gönderilmesi işi beylerbeyinin en önemli meselesi olmuştur. Bu aynı zamanda beylerbeyinin başarısının bir göstergesi olarak değerlendirilmiştir. Bu yüzyılda, merkezin artış gösteren masraflarına ve özellikle nakit paraya olan ihtiyacı İrsaliye hazinesine olan talebi daha da artırmıştır. Bu yüzyılda İrsaliye hazinesinin miktarı 1200 Mısır kesesi olarak kararlaştırılmıştır. Bu meblağdan, merkezin tasvibiyle Mısır'da yapılan harcamalar çıkarıldıktan sonra geriye kalanın gönderilmesi esası getirilmiştir. Ancak Mısır'da da artan masraflar sebebiyle İrsaliye hazinesi her zaman düzenli olarak gönderilememiş, bazen eksik bazen de gecikmeli olarak gönderilmiştir[44].

---

[44] Daha XVII. yüzyılın başlarından itibaren irsaliye hazinesinin düzenli olarak merkeze ulaşmadığından şikayetle Mısır beylerbeyilerine gönderilen hükümler bulunmaktadır. Nitekim Mısır beylerbeyi Mehmed Paşa (1013-1014 / 1604-1605)'ya gönderilen hükümde, önceleri Mısır irsaliye hazinesinin eksiksiz gönderildiği ancak birkaç seneden beri tedahül veya görev yapan beylerbeyilerin kayıtsızlıklarından dolayı noksan gönderdiklerinden bahisle paşadan vaktinde göndermesi talep olunmuştu (*MD 75*, s. 252, hkm. 526, 24 Şevval 1013 / 15 Mart 1605). Diğer taraftan hazinenin gönderilememesine neden olan etkenlerin ne olduğunun merkeze bildirilmesi talep edilirdi (*MD 89*, s. 88, hkm. 218, 24 Cemaziyelahir 1053 / 9 Eylül 1643).

zaman desteklediler ve bunlarla bazen koalisyon yaptılar[38]. Memlûklerin kendi aralarında Fikâriyye ve Kâsımıyye şeklinde gruplara ayrılmaları ve sürekli bir nüfuz mücadelesine girmeleri beylerin zayıflamasında başlıca amil olmuştur[39].

XVII. yüzyılda, askerler veya Memlûk beyleri tarafından çıkarılmış birtakım isyan hadiseleri de görülmüştür. Mesela, Kulkıran Mehmed Paşa döneminde sipahi taifesinin çıkardığı isyan, başarılı olması durumunda, doğuracağı sonuçları itibariyle ciddi bir olay olarak karşımıza çıkar[40]. Bu yüzyılda merkezî hükûmeti tehdit eden diğer bir olay da Circe Hâkimi Mehmed Bey'in ayaklanması olmuştur (1659). Osmanlı Devleti'nin Anadolu ve Avrupa'daki meşguliyetinden dolayı ortamı müsait gören Mehmed Bey'in bu isyanı, Şehsuvaroğlu Gazi Mehmed Paşa (1657-1659)'nın tedbirleriyle bastırılabilmiştir[41]. Gürcü Mustafa Paşa (1659-1661), Mısır'daki fırkalardan Fikâriyyenin nüfuzunu Kâsımıyye ile işbirliği yapmak suretiyle kaldırma yoluna gitmiştir[42]. Halefi olan Melek İbrahim Paşa (1661-1664)'nın da, Kasımî Boşnak Ahmed Bey'i ortadan kaldırmasıyla bu iki fırkanın, dolayısıyla Memlûk beylerinin siyasi hırsları bir ölçüde kontrol altına alınmış oldu[43].

XVII. yüzyıl boyunca Mısır beylerbeyilerinin karşılaştıkları diğer sorunlar arasında, Mısır'ın iktisadi hayatında büyük tesiri olan Nil nehrinin düzensiz

---

Menkıbeye göre Sultan Kayıtbay'ın memluklarından Emir Südün'ün iki oğlu Kâsım ve Zülfikâr Yavuz Sultan Selim'in huzurunda, Kâsım Mısırlı askerlerle, Zülfikâr da Osmanlı askerleriyle olduğu hâlde bir savaş gösterisi yapmışlar. Bu oyun anîden ciddî bir mücadeleye dönüşmüş ve iki kardeş arasındaki bu gösteriye müdahale edilmek durumunda kalınmıştı. Ancak o günden itibaren bu iki grup arasındaki mücadele sürmüş ve Kasımîler Mısır, Zülfikarîler ise Osmanlı taraftarı olarak kalmıştı (Behrens- Abouseif, *a.g.e.*, s.117).

[38] Gürcü Mustafa Paşa'nın Beylerbeyiliği döneminde Fikâriye'ye karşı Kâsımıyye ile işbirliğine gittiğine dair bkz. Abdülkerim, 75a - 76b.

[39] Andre Raymond, *Osmanlı Döneminde Arap Kentleri*, (çev. Ali Berktay), İstanbul 1995, s. 43.

[40] Harekât öncesi yapılan hazırlıkların büyüklüğü ve ayaklanmanın bastırılması sırasında gösterilen şiddet karşısında, Mehmed Paşa'nın bastırdığı bu isyanı el-Bekrî, Mısır'ın yeniden fethi olarak tasvir ederek, isyanın büyüklüğünü belirtmektedir (el-Bekrî, *en-Nüzhetü'z-Zehiyye*, s. 184).

[41] Abdülkerim, 67a - 73b; Holt, P.M., "The Beylicate in Ottoman Egypt During Seventeenth Century", *Bulletin of The School of Oriental and African Studies (BSOAS)*, XXIV/2 (1962), s. 238.

[42] Abdülkerim, 75a - 77a.

[43] el-Hallâk, 188a; Abdülkerim, 79a; Holt, *Egypt and Fertile Crescent*, s. 85.

elde ederek, eyaletteki nüfuzlarını güçlendirmek ve rakip fırkaya karşı üstünlük sağlamak olmuştur[34].

Menşeleri ve niyetleri hâlâ tam aydınlanmamış olan bu Kâsımıyye ve Fikâriyye fırkaları XVII. yüzyıl ile XVIII. yüzyılın başlarında Mısır'da hâkim unsur hâle gelmişlerdi. Askerî sınıflar da bu iki fırkaya tabi olmaktaydı. Mesela alaylar arasında Azablar genelde Kâsımî iken, Yeniçeriler daha çok Fikâriyye fırkasını desteklemekteydi[35]. Mısır'daki sadece askerî ve idari kesim değil aynı zamanda tüccarlar, zanaatkarlar, Bedevî kabileler dahi bu iki fırkadan birine mensup idi[36].

XVII. ve XVIII. yüzyıl boyunca Memlûk beylerinin bu Kâsımıyye ve Fikâriyye olarak mücadeleleri devam edip sürdü. Bu fırkacılık bir sivil savaş olarak değil daha çok bir siyasi organizasyon mücadelesi şeklinde gerçekleşti[37]. Osmanlı paşaları bu iki fırkayı kendi yararları doğrultusunda zaman

---

[34] Kâsımıyye ve Fikâriyye gibi benzer grupların Osmanlılardan öncede var olduğu bilinir. Bu ve benzer grupların birbiriyle olan ilişkileri şu şekildeydi: **Beyaz Bayrak**: Tubba'i /Yemanî= Hüseynî= Zuğbî= Kalavunî= Sa'd= Akrî= Fikarî (Zülfikâriyye). **Kırmızı Bayrak**: Kulaybî= Yazidî= Hilafî= Baybarsî= Haram= Kaysî= Kasımî hâlinde bir silsile gelmekteydi (P.M. Holt, "Al-Jabarti's İntroduction to The History of Ottoman Egypt", *Bulletin of The School of Oriental And African Studies University of London*, Cilt. XXV, 1962, s. 43). XVII. yüzyıl sonlarında Mısır'a gelen en-Nablusî, Salihiyye'ye geldiğinde el-Kaysî (el-Ahmer), el-Yemanî (el-Ebyad) diye iki fırkanın burada bulunduğundan bahsediyor olması bu isimlerin uzun süre bir birinin yerine kullanıldığını da göstermektedir (Abdülganî bin İsmail en-Nablusî, *el-Hakikat ve'l-Mecâz fi Rıhleti ila Biladi'ş-Şam ve Mısr ve'l-Hicâz*, Hazırlayan: Ahmed Abdülmecid Heridî, Kahire 1986, s. 176). Ayrıca tarihte Toskano'da Gelfler ile Gibelinler, Bizans'ta, Maviler ile Yeşiller gibi benzer fırkalar için bkz. Jane Hathaway, "The Nature of Factionalism in Ottoman Egypt", *Akta Viennensia Ottomanica Akten des 13. CIEPO- vom 21. Bis 25. September 1998 in Wien*, Wien 1999, s.143-151.

[35] Winter, *Egyptian Society...*, s. 21. Memlûk beylerinin artan nüfuzlarıyla birlikte özellikle sancakbeyi konumunda olan beyler kendi vilâyetlerine tabi kâşifliklerin kendilerine bağlı beyler tarafından idare edilmeleri yönünde çaba sarf ederlerdi. Bu konuda özellikle Kâsımıyye ve Fikâriyye arasındaki rekabet oldukça önemli bir rol oynamaktaydı ve hangi mansıbın hangi fırka tarafından tasarruf edileceği adeta teamül hâline gelmişti. Nitekim Abdülkerim Kulkıran Mehmed Paşa'nın faaliyetlerinden bahsederken "*bundan sonra su kesilub vilâyetleri tevzi' etmek zamanı geldikde Garbiyye vilâyeti Kasımlılara meşruta olmuş gibi iken ve kimse almak değil hatırına bile getirmeğe korkar iken ...*" (Abdülkerim, 31a) demek suretiyle bu durumun hangi boyutlara ulaştığını ortaya koymaktadır.

[36] Hathaway, *a.g.m.*, s. 143.

[37] Kasımiye ve Fikâriyye arasındaki bu mücadele Memlûk rekabet menkıbesinden gelmektedir.

Memlûk beyleri sancakların idaresinde rol alarak idari bakımdan paşadan sonra en önemli konuma geldiler[32]. Böylelikle eyaletin yönetiminde denge unsuru oldular. Beylerbeyinin yerinin boşalması veya Kale'den uzaklaşması durumunda beylerbeyinin yerine kaimmakam olarak da görev aldılar[33]. Memlûk beylerinin idareye dâhil olmaları XVII. yüzyılın başlarından itibarendir. Bu, beylerin vazifelerinin sınırlandırılmamasının bir neticesiydi. Mısır Kanunnamesi'nde beylerin askerî vazifeleri ön planda idi ve beylerin serdar olarak merkezin istediği askerlerin harbe sevk edilmesinde, İrsaliye hazinesinin götürülmesinde aktif rolleri vardı. XVII. yüzyılda Memlûk beyleri emirü'l-haclık mansıbını da elde ettiler. Bu mansıpların hepsi birinci derecede askerî idi. Beyler aynı zamanda defterdarlık, kaimmakamlık gibi şehirdeki mansıpları da elde ettiler. Ayrıca Memlûk beylerinin, Mısır dışındaki askerî görevlere atanmalarının yanı sıra Habeş ve Yemen gibi eyaletlere de beylerbeyi olarak tayin edilmeleri onların güç ve zenginliklerine işaret etmektedir. Zira böyle bir organizasyonun ve sorumluluğun üstesinden gelebilmeleri ancak bu sayede olabilmekteydi. Diğer taraftan XVI. yüzyılın sonlarına doğru askerî fırkalar üzerinde Memlûk beylerinin kontrolü de hissedilmeye başlamıştır.

XVII. yüzyılın ortalarından itibaren eyalette büyük etkisi olan birtakım mütegallibe fırkaları ortaya çıkmıştı. Bu fırkalar, daha önce de mevcut olduğu hâlde eyaletin idaresi noktasında hiçbir nüfuzları görülmemişti. Kâsımıyye ve Fikâriyye olarak iki esas fırkaya ayrılan bu Memlûklü mütegallibelerin başlıca amaçları kaimmakamlık, emirü'l-haclık, defterdarlık vb. mansıpları

---

beylerbeyiliği de ilâveten uhdesine verilmişti (Muhammed b. Ebi's-Surûr el-Bekrî, *en-Nüzhetü'z-Zehiyye fi Zikri Vülâti Mısr ve'l-Kahire el-Mu'ziyye*, (thk. Abdurrâzık Abdurrâzık İsa), Kahire 1998, s. 221; Mehmed bin Yusuf el-Hallâk, *Tarih-i Mısır el-Kahire*, İstanbul Ünv. Ktb. Nr. 628, 122).

[32] Sancakbeyi ve kâşiflik gibi çeşitli görevleri ifa eden Memlûk beylerinin güç ve nüfuzları aynı değildi. Bazı beyler defterdarlık, emirü'l-haclık ve serdarlık gibi mansıplara sahip olduklarında eyalette beylerbeyiden sonra gelen en önemli kişiler olarak ortaya çıkmaktaydılar. Sancakbeyi ve kâşiflik görevinde bulunan beyler genellikle Kahire'de otururlardı. Ancak Circe beyi, Circe'de bulunmak zorundaydı. Bunda Circe'nin önemiyle birlikte uzak oluşunun da rolü bulunmaktaydı.

[33] Salah Ahmed Heridî, *Dirasât fi Târihi Mısri'l-Hadîs ve'l-Muâsır*, İskenderiye 2000, s. 170.

ğinden fazla nüfuz kazanmasını kendi iktidarı için tehlikeli gördüğünden, doğabilecek olan her türlü tehdidi önlemek amacıyla beylerbeyine karşı Memlûk beylerinin güçlenmesine fazla müdahale etmemekteydi. Bu yönüyle XVII. yüzyıl buna iyi bir örnek teşkil eder. Memlûk beylerinin ve Yeniçeri ağalarının güçlenmesiyle Mısır beylerbeyinin nüfuzları sarsılmış oldu. Bunda da Mısır beylerbeyinin görev ve yetkilerini kullanma noktasında merkezin uyguladığı siyasetin rolü olmuştur[28].

XVI. ve XVIII. yüzyıllar arasında Mısır'da hızla artan Memlûk beyleri, Kahire'nin esir pazarlarından Kafkas menşeli köleler satın alıp kuvvetlerini arttırma yoluna gitmişlerdir[29]. Askerlerin beylerbeyilere karşı tutumları, itaatlerinin zayıflaması, maddî imtiyazlar elde etmeye çalışmaları ve beylerbeyilerin askerî nizamı düzeltmekle meşgul olmaları Memlûk unsurunun yavaş yavaş idareye dâhil olmalarına imkân vermiştir. Memlûk nizamı da Memlûklerin satın alınıp yetiştirilmesini, Memlûklerin gücünün artmasını ve onların önemli mevkilere gelmelerini sağlamıştır[30]. Mısır beylerbeyiliğine Hayır-bey'den sonra Memlûk sınıfından hiçbir kimse getirilmemiştir. Ancak bunlardan Habeş ve Yemen beylerbeyiliğine atananlar olmuştur[31].

---

[28] Merkezî yönetimin eyalet valisine karşı yerel Memlûk beylerini güçlendirmeyi amaçlayan denge politikası, Mısır'da Memlûk beylerinin nüfuz kazanmalarını kolaylaştırmıştır. Diğer taraftan XVI. yüzyılda paranın değer kaybı, yeniçerilerin kışla dışında da faaliyette bulunmaları ticaret ve siyaset ile ilgilenmeye başlamalarıyla asker ve tüccar kimliklerinin yanında Memlûk beyleriyle ittifak ile de durumları güçlenmişti. Mesela, Emirü'l-Hac Rıdvan Bey'in sahip olduğu nüfuz beylerbeyini gölgede bırakacak dereceye gelmişti (Raymond, *Yeniçerilerin Kahiresi*, s. 10-11).

[29] Şehabettin Tekindağ, "Memlûk Sultanlığı Tarihine Toplu Bir Bakış", *İÜEF Tarih Dergisi*, Sayı: 25, İstanbul 1971, s. 37. XVII. yüzyılda fetihlerin hemen hemen sona ermiş olması ve Avrupa eyaletlerinin devşirme uygulamasına tepki göstermeleri nedeniyle köle elde etme yolu olarak yalnızca satın alma kalmış bulunmaktaydı. (Robert Mantran, *17. Yüzyılın İkinci Yarısında İstanbul*, ,Ankara 1990, c. II, s. 106-109. Mısır'a getirilen memlûklerin Abhazya, Arnavutluk, Anadolu, Ermenistan, Bosna, Bulgaristan, Çerkezistan, Gürcistan, Yunanistan, Macaristan, Makedonya, Romanya, Rusya, Sırbistan gibi birbirinden farklı bölgelerden geldiklerine dair bkz. Jane Hathaway, "Osmanlı Mısır'ında Memlûk Nostaljisi", *Osmanlı*, Ankara 1999, c. I, s. 313; Hamza Abdülaziz Bedr, "Ticaretü'r-Rîk ve Menşeetüha fi Mısr el-Osmaniyye", *el-Mecelletü't-Tarihiyye'l-Arabiyye li'd-Dirâsâti'l-Usmaniyye*, Sayı: 17-18 (Eylül 1998), s. 44-45.

[30] Hüsam Muhammed Abdulmutî, *el-Alâkatü'l-Mısrıyye ve'l-Hicâziyye*, Kahire 1999, s. 22.

[31] Mesela Memlûk ümerasından olup Mısır Hac Emîri olan Kansu Bey 1038 (1629)'de Yemen'de isyan hadisesinin devam etmesi üzerine vezaretle Yemen beylerbeyi olmuş ve Habeş

XVII. Yüzyılda Mısır Beylerbeyilerinin Karşılaştıkları Belli Başlı Sorunlar

Osmanlı askerî-idari yönetime katılan zümrelerde kişisel ilişkilerin çok önemli bir rol oynadığı, hatta çeşitli siyasal görüş ve tutumların önde gelen kişilerin kapıları çerçevesinde oluştuğu, düzenin zirvesindeki sultanla ilişkileri kadar, çeşitli kişi ve grupların birbiriyle olan ilişkilerinin de Osmanlı siyasal hayatındaki gelişmelerin temel unsurlarından olduğu bilinir[27]. Nitekim bu durum Mısır Memlûklerinde de çok bariz bir şekilde tezahür etmiştir.

Memlûklerin eski kanunlarına dayanan Osmanlı idari ve mali nizamı, Memlûklerin kaldırılmış olan teşkilât, nizam ve geleneklerinin XVII. yüzyılda farklı isimlerle tekrar zuhurunu kolaylaştırmıştır. Bu arada mukataalar, iltizam yoluyla Memlûklere tekrar tevcih edilmiş, Memlûk beyleri: kâşif, hâkim veya sancakbeyi olarak vilâyetlerin idaresinde, mübaşir veya âmil olarak da maliye müesseselerinde görev almışlar ve nihayet eyaletin muhtelif asker cemaatleri arasına girmişlerdir. Öte taraftan sayıları giderek artınca Mısır dışında da askerî, idari ve mali alanlarda görev aldılar. Eyalet dâhilinde ortaya çıkan *Urban* isyanlarının bastırılması, arazi idaresi, iç güvenlik ve istikrarın sağlanması gibi konularda rollerinin arttığını gördüklerinde daha yüksek mansıpları elde etme çabası içine girdiler. Ancak bu durum, kendi aralarında bir rekabet ve mücadelenin de ortaya çıkmasına neden olmuştur.

Mısır eyalet idaresinde merkezin takip ettiği temel politika merkezî iktidarı tehdit edebilecek yerel güç odaklarını sistem dışında tutmak ve eğer bunda başarılı olunamıyorsa, Memlûk kökenli aileler arasındaki nüfuz dengesini merkezin lehine çevirebilecek yeni güç unsurlarını desteklemek şeklinde olmuştur. Osmanlı yönetimi, Mısır'a tayin ettiği beylerbeyinin bölgede gere-

---

sahip olduğu nüfuz ve idari meselelerdeki rolü ile ön plana çıkmasını Abdülkerim, "*... bu kadar umûra karuşub ve her ne ettirse elinden geldi. Mısır azîzi olub Mısır umûrun küllisî ve cüz'isi ana tevfiz olundu. Bir şahıs bir mansıb almak veyahut bir mukataa mübâşeret etmek murad etse Ahmed Bey'in marifetiyle olmayınca olmaz ve anın marifetiyle olmayan umûr tamâm olmaz idi. Bu kadar nâm ve iktidara mâlik oldukda sahib-i devletin umûruna muaraza etmeye başladı...*" şeklinde ifade etmektedir (Abdülkerim, 78a).

[27] Metin Kunt, *Sancaktan Eyalete 1550-1650 Arası Osmanlı Ümerası ve İl İdaresi*, İstanbul 1978, s. 2.

kalmayıp, onun canına kast etme noktasına kadar varabilmiştir[22]. XVII. yüzyıl boyunca beylerbeyilerin azledilmesinde rol oynayan unsurlar arasında; merkezde taht değişikliği, beylerbeyinin kötü idaresi, başka bir eyalete tayin edilmesi, merkezde kubbe vezirliği veya sadarete getirilmesi gibi hususlar gelmiştir[23]. Ayrıca Mısırdaki askerlerin ve emirlerin entrikaları sonucunda beylerbeyilerin azledilmesi de söz konusu olmuştur[24]. Mısır'daki Memlûk beyleri zamanla sivrilerek beylerbeyilerin yönetimi şekilden ibaret bir duruma düşmüştür. Bunların keyfî yönetimlerine engel olmak isteyen beylerbeyiler, görevlerinden alınıp, haklarında İstanbul'a mahzar sunulmuştur. Merkezî hükûmet, gerçek durumu bilmesine rağmen mazûl beylerbeyinin yerine başka birini yollamanın dışında çok ciddi tedbirler alma yoluna gitmemiştir[25].

XVII. yüzyılda görev yapan beylerbeyilerin sık sık değişmesinde Mısır'da meydana gelen kuraklık, kıtlık ve veba gibi hadiseler de etkili olmuştur. Diğer taraftan Memlûklü beylerin Osmanlı döneminde artan nüfuzları ve faaliyetleri beylerbeyini gölgede bırakacak dereceye gelmişti[26].

---

lunulurdu (ed-Demürtaşî, el-Emir Ahmed Kethüdâ-yı Azeban, *Kitâbü'd-Dürretü'l-Müsâne*, (thk: Abdurrahim Abdurrahman Abdurrahim), Kahire 1989, s. I-II.

[22] Mısır askerinin ve beylerinin artan nüfuzları XVI. yüzyılın sonlarından itibaren kendisini hissettirmeye başlamış ve XVII. yüzyılın başlarında Vezir el-Hac İbrahim Paşa (1012-1013 / 1604)'nın katline kadar varabilmiştir.

[23] Tabanıyassı Mehmed Paşa merkezde kubbe vezirliği hizmetinde bulunmak üzere davet edilmişti (*MD 85*, s.183, hkm.418); Bazen istisnaî durumlar da olabilmekteydi. Mesela Eyyüb Paşa (1054-1056 /1644-1646) ise İstanbul'a döndükten sonra her şeyi terkederek münzevi bir hayatı tercih etmişti (Behrens-Abouseif, *a.g.e.*, s. 51).

[24] Ahmed Paşa (1086 /1675)'nın azlini Râşid Efendi şu şekilde nakletmektedir: "*ahâli-i Mısır cemiyet ile mâkam-ı münâzaaya kıyâm ve –"biz senden emin değiliz"- deyu azline ikdâm eyleyüb bî-çareyi haps ve tescin ve yerine ümerâ-yı Mısrıyyeden Ramazan Bey'i kaimmakam nasb ve tayin etmeleriyle... Mısır tarafından mahzar varid olub derûnunda vali-i sabık Ahmed Paşa'ya zu'mlarınca muceb-i azl olur ba'z-ı mevâdd-ı şeni'a isnâd ve cümlemiz mal ve candan emin olmadığımızdan cümlenin ittifakıyla azl olundu deyu özr irâd ettikleri ...*" (Râşid Efendi, *Râşid Tarih*, I, İstanbul 1282. s. 328-329). XVII. yüzyılda özellikle askerlerin ve emirlerin entrikaları sonucunda azledilme en önemli sebep olarak görülmektedir. Bu yolla azledilen beylerbeyilerin sayıları bir haylidir. Mesela Musa Paşa (1040 / 1631) askerlerin ve emirlerin rağbetleri üzerine azledilmişti (Abdülkerim, 43b).

[25] Mustafa Nuri Paşa, *Netayic ül-Vukuat*, (Hzr. Neşet Çağatay), Ankara 1992, s. 289.

[26] Melek İbrahim Paşa (1071-1074 / 1661-1664) döneminde Memlûk beylerinden Ahmed Bey'in

lerin görev sürelerinin kısalığı Mısır'ın mali durumunu olumsuz yönde etkilemiştir. Zira sık sık beylerbeyilerin değişmesi, Mısır hazinesinden askerlere istikbal terakkilerinin verilmesi, hil'at ve karşılama merasimlerinde yapılan harcamalar hazineye yük getirmekteydi. Ayrıca beylerbeyinin henüz bir mali yılı doldurmadan azli de hazineye ait olan ve tahsili gereken mirî malın vaktinde tahsilinde sıkıntılara sebebiyet vermekte, bu da beylerbeyilerin muhasebelerini zorlaştırmakta ve hesapların birbirine tedahülüne sebep olmaktaydı[19].

XVII. yüzyılın ilk çeyreğinde Osmanlı Devleti'nin merkezinde pek sık vuku bulan taht değişikliklerinin Mısır beylerbeyinin değişmesinde büyük ölçüde etkili olduğu görülmektedir[20]. Normalde beylerbeyinin azledilmesi hatt-ı şerifin kapıcıbaşı ile gönderilmesiyle olurdu. Ancak XVII. yüzyıl boyunca Mısır beyleri ve askerinin istemedikleri beylerbeyini azlettirmekte etkili oldukları görülmektedir[21]. Hatta bu durum bazen beylerbeyinin azledilmesiyle

---

devlet adamları birçok yeni yapılar inşa ettirdikleri gibi, mevcut yapıların onarımını da gerçekleştirdiler. Bir çok dinî eserlerin (cami, medrese, tekke, türbe) yanı sıra sebiller, hanlar, hamamlar, çarşılar, bahçeler vs. birçok yapılar da inşa ettirdiler. Ayrıca hacıların yararına olmak üzere onların yiyecek ve içecek ihtiyaçlarını karşılamak üzere vakıflar kurdular. Bu konuda daha fazla bilgi için bkz. Winter, *Egyptian...*, s. 35. Ayrıca XVII. yüzyılda Kahire'de yaptırılan eserlerin listesi için bkz. Edme François Jomar, *Vasfu Medinetü'l-Kahire ve Kal'atü'l-Cebel*, (Arp. çev. Eymen Fuad Seyyid), Kahire 1988, s. 398-401.

19 es-Seyyid, *a.g.e.*, s. 120.

20 XVII. yüzyılın başlarından itibaren taht değişikliğinin beylerbeyilerin azillerinde büyük ölçüde etkili olduğu görülür. Sultan I. Mustafa (1026-1027 /1617-1618)'nın birinci defa tahta çıkması üzerine Beylerbeyi Ahmed Paşa (1024-1027 / 1615-1618) azledildiği gibi, Mustafa Paşa (1027 / 1618) da Sultan Osman'ın (1027-1031 / 1618-1622) cülusu üzerine mazûl olmuştu. Yine Mehmed Paşa (1031 / 1622) henüz iki aylık beylerbeyi iken, I. Mustafa'nın ikinci kez tahta geçmesiyle (1622-1623) azledilmiş, Beylerbeyi Mustafa Paşa (1032-1035 / 1623-1626) da tayininden iki ay sonra IV. Murad (1623-1640)'ın cülusunda azledilmişti (es-Seyyid, *a.g.e*, s.125).

21 Memlûk ümerası paşayı azletmek istediklerinde bir toplantı akdedip onun azil kararını alırlardı. Bütün ocaklardan ikişer kişinin seçimiyle oluşturulan heyet Kal'atü'l-Cebel'e çıkar ve paşanın önüne durup askerlerin, ihtiyarların, ağaların, sancakbeylerinin hükmetme hususunda kendisinden memnun olmadıklarını iletirlerdi. Paşa buna muhalefet edemezdi. Kendisinin Kale'den indirilmesinden sonra ikamet ettirileceği yer tayin edilirdi. Aynı vakitte de paşanın yerine kaimmakam olacak kimse tayin edilir; paşa da buna hil'at giydirirdi. Daha sonra paşa Kale'den inerdi. Bütün Memlûk ümerasının, ulemanın ve önde gelenlerin isteği doğrultusunda merkeze hitaben bir arzuhal kaleme alınır ve olup biten ifade edilip, yeni bir paşanın gönderilmesi için talepte bu-

Paşa olayı bunun en bariz örneğini teşkil eder[14]. Sonuçta bu bakış açısı beylerbeyinin eyaletteki rolünü etkilemiştir. Merkezî hükûmet, beylerbeyinin eyaletteki gücünü kontrol ve kısıtlamaya yönelik tedbirler almıştır. Nitekim Mısır'daki Divân-ı Âlî bir ölçüde beylerbeyinin nüfuzunu kırmak için kadı, ocak ağaları ve sair divân erkânının ortak edildikleri istişare meclisi şeklinde düzenlenmiştir.

XVI. yüzyılın ilk yarısında Mısır eyaletinin idaresi istikrarlı bir durum arz ettiğinden bazı beylerbeyilerin on yıldan fazla görevlerinde kaldıkları görülmektedir[15]. XVII. yüzyılda ise bu durum gerek merkezde ve gerekse eyalette meydana gelen hadiselerden dolayı fazla uzun olmamış ve hatta bazı beylerbeyilerin süreleri birkaç ayla sınırlı kalmıştır. Sık sık yapılan bu değişiklikler Mısır eyaletinin idari ve mali işlerini alt üst etmiştir[16].

Stratejik bir konuma sahip ve merkezden de uzak olan Mısır'da beylerbeyinin güçlenmesi durumunda istiklalini ilan edebileceğinin ihtimal dâhilinde olması da beylerbeyilerin uzun süreyle tayin ve ibka edilmelerini engellemiştir[17]. Diğer taraftan beylerbeyinin süresinin uzunluğu ve kısalığı kendi liyâkat ve başarısının yanı sıra devlet merkezindeki gelişme ve değişmelerle yakından alâkalı olmuştur.

Beylerbeyilerin Mısır'da kalış sürelerinin kısa olması ciddi projelerle yakından ilgilenmelerine imkân vermemekteydi[18]. Daha da önemlisi beylerbeyi-

---

[14] Hain Ahmed Paşa'nın Mısır valiliği ve isyanı hakkında bilgi için bkz. es-Seyyid, *a.g.e.*, s. 77-81.

[15] Bu dönemlerde görev yapan beylerbeyilerden Hadım Süleyman Paşa (931-941 / 1525-1535) ve (943-945 / 1536-1538) tarihleri arasında görev yapmış; Davud Paşa ise (945-956 /1538-1549) tarihlerinde vefatına kadar bu görevde kalmış; Mesih Paşa da (982-988 / 1574-1580) tarihleri arasında görev yapmıştı. XVI. yüzyılda görev yapan beylerbeyiler ve dönemleri hakkında daha geniş bilgi için bkz. es-Seyyid, *a.g.e.*, s.72-101.

[16] Mesela Çeşteci Ali Paşa Mısır beylerbeyi olarak İskenderiye'ye vasıl olmuş iken Mısır Divânı'nda beylerbeyinin azlinin hazineye ve bütün eyalete zarar vereceğinden bahisle, durum merkeze arz edilmiş ve Mustafa Paşa tekrar eyalete ibka edilmişti (Abdülkerim, 41a-42a).

[17] Abdurrahman Paşa'nın üç-dört yıllığına ipka edilmesine dair gönderdiği arzın Divân-ı Hümâyun'daki müzakeresi ile ilgili Nâimâ'nın verdiği bilgiler için bkz. Nâimâ, *Nâimâ Tarihi*, İstanbul 1283, c. V., s. 203-205.

[18] Beylerbeyilerin bu yöndeki motivasyon eksikliğine rağmen bir çok paşanın vakıflar tesis ettikleri ve kamu yararına binalar yaptırdıkları bilinmektedir. XVII. yüzyılda paşalar ve önde gelen

ri ve mali işlerde karışıklığa yol açmıştır. Sonuçta beylerbeyilerin başlattıkları tanzim ve ıslah çabaları yarıda kalmıştır. Öyle ki bu dönemde tayin edilen bazı beylerbeyiler henüz iki ayı bile dolduramadan azledilmişlerdir. Bu durum eyalette beylerbeyilerin otoritelerini olumsuz yönde etkilediği gibi hazinenin de sıkıntıya girmesine sebep olmuştur. Ayrıca bir beylerbeyinin icraatlarına başlayamadan veya henüz icraatlarının neticelerini alamadan ayrılması Mısır'ın askerî ve idari erkânı üzerinde olumsuz bir hava meydana getirmiştir.

XVII. yüzyılın ikinci yarısında Semiz İbrahim Paşa (1670-1673) döneminde de Mısır'da idari ve mali alanda esaslı düzenlemelere gidilmiş, hazinenin gelir ve giderleri bir esasa bağlanarak eyaletin merkeze olan mali yükümlülüğünü aksatmadan yerine getirebilmesi için gereken esaslar tespit edilmiştir. İbrahim Paşa'nın döneminde, Mısır'ın merkeze karşı olan yükümlülükleri ve başta Haremeyn olmak üzere çevre ile olan münasebetlerinde de birtakım düzenlemelere gidilmiş ve özellikle Haremeyn'e gönderilmekte olan aynî ve nakdî yardımların aksatılmadan, vaktinde ve muayyen miktarlarda gönderilmesi için yeni esaslar ortaya konulmuştur[12].

XVII. yüzyılda görev yapan beylerbeyilerin görev müddetleri genel olarak kısa olmuştur. Ayrıca gittikçe nüfuzları artan mahallî taifelere, özellikle Memlûk beylerine ve Mısır asker ocaklarına karşı belli bir siyasete sahip olmadıkları için de eyaletin idari, mali ve askerî işlerini kontrolleri altına almakta güçlük çekmişlerdir. Mısır'ın örgütlenmesinde Osmanlıların mevcut eyalet kurumları, Memlûk Devleti döneminden kalmış olan kurumların, bir biçimde yeniden düzenlenmesiyle oluşmuş ve bu örgütlenmede her Osmanlı eyaletinde olduğu gibi beylerbeyi, kadı ve ocak ağalarından oluşan üçlü bir kurumlaşma söz konusu olmuştur[13]. Merkezî hükûmetin eyaletlerdeki valilere bakışı, onların artan nüfuzlarını merkeze yönelebilecek bir tehdit unsuru olarak görmesi neticesini doğurmuştur. XVI. yüzyıldaki Hain Ahmed

---

[12] Mehmed bin Yusuf el-Hallâk, *Tarih-i Mısır el-Kahire*, İstanbul Ünv. Ktb. Nr. 628, 204a; Abdülkerim, 89a; Stanford Jay Shaw, *The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, 1517-1798*, Princeton 1962, s. 288-289.

[13] Raymond, *Yeniçerilerin Kahiresi*, s. 21.

lerbeyi tayin edilen Yavuz Ali Paşa (1601-1603) bu yönde ciddi teşebbüslerde bulunmuş ve nispi bir huzur tesis etmiş iken, sadaret için merkeze davet edilince icraatları yarıda kalmıştır[9]. Onun merkeze verdiği raporlar doğrultusunda eyaletin durumunu ıslaha ve özellikle de sipahi taifesinin başını çektiği huzursuzlukların önünü alması için gönderilen İbrahim Paşa (1603-1604) ise, icraatlarına başladığında ciddi bir muhalefet ile karşı karşıya kalmış ve sipahi taifesi tarafından katledilmiştir[10].

Böylelikle XVII. yüzyılın başlarında eyalet yeniden çalkantılı bir dönem içerisine girmiş oldu. Merkezî hükûmet, duruma acil çözümler getirmek ve padişahın eyaletteki temsilcisi olan beylerbeyinin katillerini cezalandırmak üzere derhâl Gürcü Mehmed Paşa (1604-1605)'yı göndermiştir. İcraatlarına başlayan Mehmed Paşa, bir yandan Mısır'ın ıslah ve tanzimine çalışırken bir yandan da katillerin ortaya çıkarılıp cezalandırılması için gerekli tedbirleri almıştır. Ancak başlanan işler, onun da merkeze davet edilmesiyle yarıda kalmıştır. Yarıda kalan bu işleri tamamlayan Kulkıran Mehmed Paşa (1607-1611) olmuştur. Mehmed Paşa eyaletin durumunu yetkililerden öğrenip idari ve mali huzursuzlukların sebeplerini araştırdıktan sonra ıslahata girişmiştir. Şüphesiz onun icraatları, XVI. yüzyılın sonlarından beri görülen aksaklıkları düzeltmeye yönelik ciddi bir teşebbüs olarak kayda değer. Zira o, Mısır'daki icraatları ile merkezî hükûmeti tehdit edebilecek yerel güç unsurlarını ortadan kaldırmış, idari ve mali alanda köklü düzenlemelerde bulunmuş, asayişi sağlamış, Mısır'da Osmanlı idaresini adeta yeniden tesis etmiş ve beylerbeyilik nüfuzunun eyaletin her tarafında hissedilmesini sağlamıştır[11].

Ancak Mehmed Paşa'nın bu faaliyetleri, halefleri tarafından sürdürülememiş ve sonraki dönemlerde eyalette yine bazı aksaklıkların çıktığı ve mahallî unsurların güçlenmeye başladığı görülmüştür. Özellikle XVII. yüzyılın ilk çeyreğinde, merkezde sık vuku bulan taht değişiklikleri Mısır beylerbeyilerinin de değişmesine neden olmuş, bu da eyaletteki istikrarı etkilemiş, ida-

---

[9] Kelâmî, *Vakayi'-i Ali Paşa*, Süleymaniye Ktp., Hâlet Efendi, nr. 612, 136b.

[10] Holt, P.M., *Egypt and the Fertile Crescent 1516-1922*, London 1966, s. 74.

[11] Mehmed Paşa'nın Mısır valiliği ve dönemindeki icraatları için bkz. Özen Tok, "Kulkıran Kara Mehmed Paşa'nın Mısır Beylerbeyiliği (H.1016-1020/M.1607-1611)", *Prof. Dr. Kâzım Yaşar Kopraman'a Armağan*, Ankara 2003, s. 633-655.

XVII. Yüzyılda Mısır Beylerbeyiliğinin Durumu

Mısır'a beylerbeyi olarak vezir rütbesinde paşaların tayin edilmesinde, Mısır'ın yoğun nüfusa sahip olması, iktisadi ve mali bakımından önemi ve kültürel alandaki tesirinden kaynaklanan sebepler rol oynamıştır[6]. Mısır'a tayin edilecek beylerbeyilerin padişaha bağlı ve merkezin taleplerini bilen kimselerden olmasına dikkat edilmiştir[7]. Zira Mısır, siyasi, stratejik ve ekonomik bakımdan Osmanlı Devleti'nin en önemli eyaletlerinin başında gelmekteydi.

XVII. yüzyıla gelindiğinde, Mısır'da Osmanlılar tarafından XVI. yüzyılın başlarında kurulan sistemin önemli ölçüde değişikliğe uğradığı görülür. Özellikle Mısır beylerbeyileri nüfuzlarını XVII. yüzyıl başlarına kadar korudular. Ancak daha sonraki dönemlerde artan ayaklanma hareketlerini göğüslemek zorunda kaldılar[8].

Osmanlı Devleti, buraya tayin ettiği beylerbeyilerden, eyaletin içinde bulunduğu sıkıntıları ortadan kaldırmaları için gerekli olan ıslahatları yapmaları yönünde taleplerde bulunmuştur. Mesela, XVII. yüzyılın başlarında Bey-

---

[6] Andre Raymond, *el-Kahire*, (Arp. Çev. Latif Ferec), Kahire 1994, s. 176.

[7] Doris Behrens-Abouseif, *Egypt's Adjustment to Ottoman Rule: Institutions, Waqf and Architecture in Cairo, 16th and 17th Centuries*, Leiden 1994, s. 51. Bu hususun gözetildiğine dair bir hayli örnek mevcuttur. Mesela, Vezir Mehmed Paşa'ya gönderilen bir hükümde, *"sen bunca zamandan beru Harem-i hümâyûnumda neşv ü nemâ bulub, sana küllî hüsn-i i'tikad ve itimâd-ı hümâyûnum olmağla ol caniblerin cümle umûr-ı cumhûru senin..."* (KK, *Ahkâm 70*, s.164, 3 Receb 1013); Kulkıran Mehmed Paşa (1016-1020 / 1607-1611)'ya gönderilen bir hükümde de, *"sen harem-i muhteremimde neşv ü nemâ bulub, her vech ile fikr ü firâsetine akl ü kiyâsetine itimâd-ı hümâyûnum vardır..."* (*MDZ 8*, s. 4, hkm. 9, Rebiyülevvel 1016 / Temmuz 1607); Ayrıca bkz. *MD 110*, s.161, hkm.737. Bu yüzyılda beylerbeyilerin tayin edilmesinde rol oynayan etkenler farklılık arz etmektedir. Bununla birlikte burada meydana gelen gelişmeler ön planda olmuştur. Mesela Kulkıran Mehmed Paşa (1016-1020 / 1607-1611) tayin edilirken kendisinden Mısır'da ortaya çıkan huzursuzlukları düzeltmesi istenmişti (Abdülkerim bin Abdurrahman, *Tarih-i Mısır*, Süleymaniye Ktb., Hekimoğlu Ali Paşa Kısmı, nr.705, 29a).

[8] Özellikle XVI. asrın sonlarında paranın değer kaybetmesiyle maaşları iyiden iyiye azalan askerlerin isyanı önemli ölçüde artmıştır. Mesela Kulkıran Mehmed Paşa tulbeyi yasakladığı hâlde talep etmeye devam eden askerlerin isyan etmelerine gerekçe olarak *"lâkin ulûfelerimiz bize kifâyet etmeyub tulbe almayınca bize taayyüş emr-i müşkil..."* diyerek geçim sıkıntısını göstermişlerdi (İbrahim Hakkı Çuhadar (Haz.), *Mustafa Safi'nin Zübdetü't-Tevârihi*, C. I-II, Erciyes Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü (Basılmamış Doktora Tezi), Kayseri 1995, s. 92).

Böylece XVI. yüzyılın ilk çeyreğinin sonunda Mısır'ın askerî ve idari yapısı, bu Mısır Kanunnamesi ile şekillenmiş ve istikrar sağlanmıştır. Mısır eyaletinin bu istikrar devresinde Memlûk taifeleri Mısır'daki Osmanlı idaresini benimsemişlerdir. Ayrıca Osmanlı otoritesine itaat ederek eyalet müesseselerinde idari, mali ve askerî alanlarda görevler de almışlardır. Ancak Kanunnamenin tanzimiyle Mısır'da sağlanan istikrar uzun sürmemiş ve yüzyılın sonlarına doğru yavaş yavaş idari huzursuzluklar kendini göstermeye başlamıştır. XVI. yüzyılın sonlarında Mısır eyaletinde ortaya çıkan bu huzursuzluklar, Osmanlı devlet merkezinin bu yüzyıl içerisinde geçirdiği durumla da yakından ilgili görünmektedir[4]. Nitekim bu yüzyılda görülen idari bozukluklara devlet tarafından köklü çözümler getirilememiştir. Aksaklıkları giderme yolunda yapılan ıslahat çalışmaları sınırlı kalmıştır. Buraya tayin edilen beylerbeyilerin başlattıkları düzeltme çabaları da devamlılık arz etmemiştir.

XVI. yüzyılın ikinci yarısından itibaren Memlûklerin nüfuzu artmaya başlamıştır. Adı geçen kanunnamede bunların tabi olacağı esaslar belirlenmişti. Ancak XVI. yüzyılın sonlarından itibaren, askerî görevlerinin yanı sıra idari, mali alanlarda da görev almaları ve eyaletin önemli mukataalarını iltizam etmeleri giderek güçlenmelerine fırsat vermiştir. Ayrıca kendi adamlarını asker ocaklarına dâhil etmek suretiyle ocaklar üzerinde etkili olmaya başlamışlar ve nihayet bu yüzyılın sonlarında eyaletin merkezinde ve vilayetlerinde idari, mali ve askerî nüfuzlarını artırmışlardır. Diğer taraftan, sayılarında artış olan Yedi-ocak askerleri de, yalnız muhafaza hizmetiyle değil mali ve idari hizmetlerde de görevlendirildiler. Aldıkları ulûfeleri geçimleri için yeterli bulmayan askerler, *kulfe* ve *tulbe* gibi çeşitli adlar altında usulsüz vergiler toplamaya yönelmişlerdir.

Osmanlı döneminde Mısır'ın siyasi tarihini ana hatlarıyla: İstanbul'dan atanan paşaların etkili oldukları XVI. yüzyıl; Memlûk beylerinin etkin olduğu XVII. yüzyıl; Mısır'ın Yedi-ocak ve özellikle Yeniçerilerin etkili oldukları XVII. yüzyılın sonları ve XVIII. yüzyılın başları; Memlûk beylerinin yeniden üstünlüklerini sağladıkları XVIII. yüzyıl olarak tasnif etmek mümkündür[5].

---

4 es-Seyyid, *a.g.e.*, s. 94.

5 Michael Winter, *Egyptian Society under Ottoman Rule 1517-1798*, London 1992, s. 18.

XVII. YÜZYILDA MISIR'IN İDARİ DURUMU

Özen TOK[*]

Giriş

Osmanlılar Mısır'ı hâkimiyetleri altına alıp, eyalet hâline getirdiklerinde devletin buradaki hâkimiyet ve siyasetinin tesisinde ve icrasında Mısır beylerbeyine geniş yetkiler tanımışlardır[1]. Osmanlı idaresinin erken dönemlerinde, bu yeni Osmanlı eyaletinin mevcut olan idari yapısı büyük oranda korunmuştur. Bununla birlikte henüz Osmanlı idaresine yeni girmiş olan Mısır, Hain Ahmed Paşa'nın isyanı sonucu istikrarsızlık içine girince Veziriazam İbrahim Paşa, Mısır'da devamlı bir Osmanlı nizamının tesisi için gönderilmiş ve onun icraatlarıyla kapsamlı bir kanunname hazırlanmıştır[2].

Mısır'ın örgütlenmesi Osmanlıların mevcut eyalet kurumları ile Memlûk döneminden devralınmış kurumların bir biçimde yeniden düzenlenmesiyle meydana getirilmiştir. Bu örgütlenmede Osmanlı eyaletlerinde olduğu gibi beylerbeyi, kadı ve ocaklardan oluşan üçlü bir kurumlaşma söz konusu olmuştur. Hazırlanan Mısır Kanunnamesi, Osmanlı uygulamalarını tümüyle yerleştirmek yerine, Osmanlı kurumlarıyla Osmanlı öncesi uygulamaları birleştirmek gibi bir fonksiyon icra etmiştir[3].

---

[*] Yrd. Doç. Dr., Erciyes Üniversitesi Fen-Edebiyat Fakültesi Tarih Bölümü, Kayseri-Türkiye.

[1] Seyyid Muhammed es-Seyyid Mahmud, *XVI. Asırda Mısır Eyâleti*, İstanbul 1990, s. 51.

[2] Hazırlanan bu kanunname için bkz. Ahmet Akgündüz, *Osmanlı Kanunnameleri ve Hukukî Tahlilleri, Kanunî Devri Kanunnameleri*, İstanbul 1993, c. VI, s. 63-188. Ayrıca bkz. Ahmet Fuad Mütevelli, *Kanunname-i Mısr ellezi esdarahu's-Sultan el-Kanunî li-hükmi Mısr*, Kahire 1986.

[3] Andre Raymond, *Yeniçerilerin Kahiresi Abdurrahman Kethüda Zamanında Bir Osmanlı Kentinin Yükselişi*, (çev. Alp Tümertekin), İstanbul 1999, s. 21.

quently, for the sake of their established status they vigorously resisted to the formation of a new military class; and resorted to matters of faith to justify their claim seems, for the most part, true. Yet, to this point of view, we should add two more points: the inadequate security and low rate of efficiency of firearms in use in the early decades of the sixteenth century. So it is probable that the Mamluks underestimated the power of these weapons not because they had insufficient knowledge about them but rather they were not confident in them as battle winning devices. For the Mamluks, it would have been a bitter warning of the start of a new age in weaponry when the Ottoman army proceeded well into their lands with a great many of firearms and with a comparably sophisticated tactical formation to realize the full potential of these weapons.

Interestingly enough, the Ottomans wasted no time to implement a military change in Egypt after they had occupied the old Mamluk capital. In this respect, the data concerning repair costs and necessary material written in the account book of the imperial foundry dated to 24 Jumada al-awwall -23 Jumada al-sani 923/14 June-13 July 1517[19] – held only two months later than the inventory list of the fortresses of Alexandria and Rashid – point to the Ottoman intention of establishing a new foundry in Cairo even before the departure of Selim I. Seven years later, thanks to the efforts of İbrahim Pasha, the Ottoman administration founded a handgun workshop in Cairo and recruited mounted soldiers equipped with hand-held firearms from a group of cavalry once famous for their dislike of firearms. The number of this new style cavalry was to be 900 according to the *Kānunnama* (provincial regulations) of Egypt in 1524[20]. As had been the case in the reign of al-Nasır Muhammed, the new cavalry was presumably trained among the descendants of Mamluks/*jundis* and volunteers. For Egypt, these developments marked a crucial change in the military organization under Ottoman rule and, in the long run, pioneered in the formation of modern Egypt.

[19] The Prime Ministry Ottoman Archives, Ibnulemin, Askeri, nr. 13-1/2.

[20] Ö. L. Barkan, *Kanunlar*, Istanbul 1943, p. 356; Also see: Seyyid Muhammed, *XVI. Asırda Mısır Eyaleti*, Istanbul 1990, p. 179-181.

fire a few pieces of their ordnance and a certain artilleryman called Majnun deserted his place after he had fired for only once[17].

Yet, an Ottoman archival document at our disposal in relation to the firearms inventory of the Mamluk army is likely to provide supplementary knowledge on the matter. In a survey list prepared on 13 Safer 923/7 March 1517, just after the Ottoman capture of Cairo, one can see handguns and cannons among the weapons and munitions taken over by the Ottoman army in the fortresses of Alexandria and Rashid[18]. According to the list, at the time of occupation, the fortress of Rashid had approximately 100 cannons, majority of them of *darbzen* size, as well as 29 handguns. To these figures, we should add nearly 240 handguns and cannons in bad condition that were no longer available for use. In Alexandria, the number of cannons seized by the Ottomans was over 90 of which 50 of them were heavy ordnance. These were probably of wrought-iron construction. And it is highly likely that the cannons destroyed at the evacuation of the fortress were the ones not available for further use. The document at hand undoubtedly includes the firearms left behind for garrison duties in fortresses when the main arm headed to Ridaniya to meet the advancing Ottoman forces. Most probably, the majority of the handguns stored in fortresses were taken with the Mamluk army, a fact that would explain the low figures for the handguns in the register. However, the Mamluks could not employ its firearms in an efficient way. In the minds of Mamluk commanders, these weapons were first to serve for defensive purposes. Probably, they had no clear view of how to use them in a pitched battle. It is evident that the Mamluks appreciated the importance of the new weaponry, but they could never develop a full-scale practice with firearms to obtain decisive results at war. Thus, the popular belief that the opposition of the Mamluk military caste to the introduction of firearms rooted in religious concerns can not be taken as a valid approach.

In conclusion, the idea put forward by D. Ayalon that the Mamluk military saw elements of supremacy and privilege in horsemanship; and conse-

---

[17] *Vâkıat*, p. 50.

[18] Topkapi Palace Museum Archives, nr. D. 5641, p. 1-4.

view of both cavalry parties, the existence of professional and elite infantry made a remarkable difference for the Ottoman state. It looks like the Mamluk Sultanate was late to recruit foot soldiers from the lower layers of society in order to form ranks of infantry using hand firearms. In this, the hierarchical structure of the sultanate and the relative weakness of the central administration played their part rather than the religious dissents put forward by Emir Kurtbay/Kertbay in the chronicle of Ibn Zunbul[14]. In contrast to the absolute authority the Ottoman sultan had over all the social groups under his rule, the Mamluk sultan lacked the power to overcome the reactions of Mamluk *amir*s in an attempt to re-organize the military structure of the kingdom. All in all, it is still out of question that the Mamluk Sultanate sought to acquire firearms in the face of Ottoman and Portuguese advancement. For instance, it is noted that the Mamluks already possessed cannons in the era of Qayıtbay. In addition to that, following the defeat at Marj Dabiq, in October 1516, Tumanbay ordered 100 artillery pieces from the knights of St. Jean in Rhodes[15]. To what end this request has come is not known, but it is almost certain that before this date, the Mamluk Sultanate had received deliveries of firearms from the knights of St. Jean. As a matter of fact, albeit presumably most of them were light ordnance, the Mamluk army massed over 100-200 cannons at Ridaniya. Some Ottoman sources also mention that "[the Mamluks] had hired artillerymen and harquebusiers from European countries; had procured heavy iron chains; and had positioned cannons everywhere"[16]. In his narrative, Ibn Zunbul recounts an unspecified number of Mamluk cannons and offers some clues about the giant gun hidden on the order of Tumanbay. According to his statements, the tension between the two armies grew so rapidly that the Mamluks could only

---

[14] It is noted that Qansu Gavri had ordered the use of firearms, but after having seen the inaccurate shots of the Moor who proposed him to equip his army with firearms; he had changed his mind and announced that "we won't let down the *sunna* of the Prophet Muhammed to follow the path of Christians". According to Ibn Zunbul, Kurtbay praised horsemanship and claimed that if the Ottomans would have not attacked with firearms by leaving aside the prophetic sunna, the victory would have come to their side *(Vâkı'at*, p. 58).

[15] *I diarii di Marinu Sanuto, 1466-1535*, XXIII, Venezia 1887, p. 595.

[16] "Haydar Çelebi Ruznâmesi", (in Feridun Bey, *Münşeatü's-Selâtin*, I, İstanbul 1274), p. 484; Sucudi, *Selimname*, p. 89.

when the Ottoman forces proceeded to the side of the Mamluk army in order to avoid a direct contact with the enemy's defensive line strengthened by artillery pieces, the janissary harquebusiers took their part in the attack by marching forward from their initial position and firing scatter-shot at the same time. During the advancement of storming troops, the Mamluk ranks were, on the other hand, shot vigorously by the Ottoman artillery. Putting aside a few pieces, the Mamluk army could not find the suitable ground to use its cannons, but still it achieved to re-arrange its units to make a counter-strike. But again the Mamluk attack was repelled by the janissary corps and artillerymen that fired their weapons on the approaching enemy in unison. However, when the Mamluk cavalry initiated an unexpected charge on the troops commanded by the grand vizier Sinan Pasha, the Ottoman handgunners of roughly 1000 men, positioned in front of the grand vizier, could not be able to halt the enemy without the cavalry protection, and after having fired their first shot they were swept off the plain by the Mamluk horsemen. In the end, the Mamluk assault could only be driven back by the Ottoman cavalry and harquebusiers that came for assistance on time[13].

The sources agree on the fact that the Mamluks inserted firearms in the ranks of the defenders lined up to counter the Ottoman attack. This seems a contradiction with the generally accepted view that the Mamluks, for various reasons, disliked firearms. Yet there is no doubt that the Mamluk military caste of high nobles never made an effort to furnish themselves with handguns and to change their tactical formation in the face of new weaponry. In fact, they were not alone in their attitudes with regard to firearms. Surprisingly enough, the Ottoman provincial cavalry showed a similar discontent to the introduction of firearms. In spite of the common negative

Ankara University, Institute of Social Sciences, unpublished Ph.D. dissertation, Ankara 1988, p. 156.

[13] İdris-i Bitlisi, *Selimşahnâme*, ed. H. Kırlangıç, Ankara 2001, p. 339; Sa'd bin Abdulmuteal, *Selimnâme*, Topkapi Palace Museum Library, Revan Collection, nr. 1277, fol. 89b; Silahşör, "Fetihnâme-i Diyar-ı Arab", ed. S. Tansel, *Tarih Vesikaları*, I/2 (1958), p. 434. The epic narrative of the events of Ibn Zunbul puts cavalry charges in the center and ignores the use of firearms (*Vâkıat al-Sultan al-Gavri ma'a Selim al-Osmani*, ed. Abdülmün'im Âmir, Kahire 1962, p. 51-53).

leading part in the diffusion of firearms in a vast area including the Middle-East, India, North Africa and Far-East[10]. (Note the beginning of the manufacture of "new" handguns in Damascus and Egypt, and the long-barreled guns in Algiers; the presence of *Rumi*/Anatolian harquebusiers in India and South-Asia; the curious commercial competition between the Ottoman and Portuguese harquebuses in China; etc.) At a very early date, in 22 December 1510, the Portuguese naval general Albuquerque reported in his letter to Manuel I that he had submitted several Ottoman harquebuses and formers used to manufacture them to the palace[11].

Along with their incontestable contribution to the proliferation of gunpowder technology in the Middle-East, the Ottoman infantry equipped with hand firearms displayed spectacular tactical formations in the battles of Marj Dabik and Ridaniya against the Mamluks. In these fights, the Ottoman army had a group of nearly 4000 harquebusiers who played a decisive role in the course of the events. The basic Ottoman sources and archival documents pertaining to the period emphasize that in the pitched battles of Marj Dabik and Ridaniya, the Ottoman chain of command arranged its forces in an offensive order of battle so that the Ottoman handgunners, in opposition to the widely accepted defensive duties in combat, assumed new roles as a weapon of offense. Although lined up behind the artillery to meet the cavalry charge in Marj Dabiq, the Ottoman harquebusiers were set in a considerably different tactical organization in the battle of Gazze that took place between the grand vizier Sinan Pasha and Canberdi Gazali. In this battle, a unit of approximately 1000 Ottoman harquebusiers protected by mounted archers climbed up to a nearby hill and fired their weapons and the light cannons brought in their company on the enemy[12]. And in the battle of Ridaniya,

---

[10] H. İnalcık, "The Socio-political Effects of the Diffusion of Fire-arms in the Middle East", *War, Technology and Society in the Middle East*, ed. Parry-Yapp (London 1975), p. 197-217; S. Özbaran, "Asya'da ve Afrika'da Ateşli Silahların ve Askeri Teknolojinin Yayılmasında Osmanlıların Rolü", *Yemen'den Basra'ya Sınırdaki Osmanlı*, İstanbul 2004, p. 262-266.

[11] Cited in S. Özbaran, *Sınırdaki Osmanlı*, p. 263.

[12] Sucudi, *Selimnâme*, ed. İ. H. Çuhadar, Erciyes University, Institute of Social Sciences, unpublished master thesis, Kayseri 1988, p. 82-85; Ada'i-i Şirazî, *Selimnâme*, ed. A. Bilge,

ployment of handgunners on the field had profound implications for battlefield tactics and formations. In order to increase firepower, the Ottomans used a tactical formation which was copied after the Hungarian *wagenburg* model. This new type of warfare was first attested in the Second Kosovo battle of Murad II in 1448 where Ottoman columns of artillery wagons provided shelter for gunners deployed behind the wagons and harquebusiers and archers situated after the gunners' line[7]. However it was not before the battle of Otlukbeli in 1473 that the Ottoman harquebusiers could be mobilized effectively as a weapon of offence; and it took for the Ottoman infantry a certain period of time to master their handguns in order to realize efficient firepower over their enemies. The early examples that reveal the ability of Ottoman harquebusiers at war derive from the campaigns of Selim I against the Safavids and Mamluks in first decades of the XVIth century. In the battle of Chaldiran (1514), the Ottoman troops used light hand firearms to subject the enemy a continuous hail of shots that hindered the advancement of the Persian cavalry. According to the contemporary sources, at that time the Ottomans also achieved to modify the firearms at their disposal and manufactured handguns of *Ottoman type*. In this regard, one can point out the *Ottoman* harquebuses sent to the Mamluk Sultanate together with the artillery pieces to be used against Portuguese power. Hence it can be claimed that although not revolutionary in nature, the Ottomans reached a phase of remarkable technological development through local production of firearms[8]. In fact, there is even a bit of information supporting the assumption that the *serpentine* was first attached to the trigger mechanism of the matchlock firearms by the Ottomans[9]. In addition, it is obvious that the Ottomans played a "revolutionary" role in the Islamic world for they took the

---

[7] Chalkokondylas, *Histoire de la decadance de l'empire Grec et establissement de celuy des Turcs*, Rouen 1660, p. 142; Kâşifi, *Gazânâme-i Rum*, ed. M.E. M.İsmail, unpublished master's thesis, main body, fol. 28a-29b.

[8] J. Grant represents the common western view that the Ottomans imported western technology in military affairs, but could never understand the dynamics underlying the European military development ("Rethinking the Ottoman Decline: Military Technology Diffusion in the Ottoman Empire, Fifteenth to Eighteenth Century", *Journal of World History*, X/1 (1999), p. 183-184.

[9] G. Ágoston, *Barut, Top ve Tüfek: Osmanlı İmparatorluğunun Askeri Gücü ve Silah Sanayisi*, trans. T. Akad, İstanbul 2006, p. 126.

XVIth century Safavid chronicler, where he also asserted that it was not before this time the firearms had been used and narrated a story of how the "*tufeng*"s were invented[5]. It is highly probable that the term "*tufeng*" mentioned in the text would correspond to a small artillery piece rather than a harquebus; but in any case, it is important that this very denomination no doubt referred to a firearm. However, because of the military organization of their rivals, the Mamluks did not feel the necessity to augment the firearm strength of the army. Besides, they directly purchased guns and harquebuses without trying to reproduce the gunpowder technology within the country. In fact one can claim that it was not an actual need for the Mamluks to adopt firearms on a vast scale before the appearance of Portuguese power in southern regions. Furthermore, it should be reminded that the collapse of the Mamluk Sultanate barely coincided with the early phase of the gunpowder era.

On the contrary the Ottomans were in constant engagement with the Christian armies; and therefore they readily accepted the advanced pattern of warfare. The Ottoman central administration closely followed the development of firearms and again contrary to the practice in Mamluk Sultanate and imported the necessary technology to develop and manufacture its own gunpowder ordnance. The Ottoman use of artillery during the conquest of Istanbul in 1453 proved such a brilliant success in tearing down the fortified walls of the city that the triumph of Ottoman artillery even had repercussions in western capitals. But even more important than this was the fact that by the 1450s the Ottomans equipped their professional infantry with firearms to form specialist units of harquebusiers[6]. By the adoption of firearms and the application of a new pattern of warfare linked with the use of hand guns, the Ottoman army gained a relative superiority over their enemies both in east and west. As opposed to the Mamluk experience, the Ottoman harquebusiers constituted a permanent body in the military structure and in the course of time, they began to be deployed in sieges and pitched battles in addition to their traditional garrison duties in fortresses. The em-

---

[5] *Ahsenü't-tevârih*, trans. M. Öztürk, Ankara 2006, p. 50.

[6] Ottoman archival documents on the matter have been evaluated by several researchers. For an early attempt see: H. İnalcık, *Fatih Devri Üzerine Tetkikler ve Vesikalar*, Ankara 1954, p. 154-155.

especially in siege warfare. al-Malik al-Nasır Muhammad (1496-1498) even assembled a unit of harquebusiers among African people that were occasionally drilled before the sultan; but these troops were soon dismissed under the heavy pressure of the Mamluks. In the struggle against the Portuguese power, the sultanate still sought to train troops (*al-tabaqat al-hamisah*) from the lower ranks of Mamluks (*awlad al-nas*), but this attempt was never supported by the Mamluk nobles. As a result, in spite of the fact that there was an unmistakable pressure on Mamluk lands both from Ottoman and Portuguese sides, the sultanate vigorously maintained traditional light cavalry as the primary combatant force of its army. The last Mamluk troops equipped with firearms were established around 1510 by the effective contribution of the Ottomans in order to enhance Mamluk resistance to Portuguese influence. By the same token, it should be mentioned that Bayezid II had dispatched some artillery pieces and ship construction material to the Mamluk Sultanate. In some Mamluk sources it is also noted that in 1511 the Mamluk administration received an Ottoman military assistance of 400 cannons, 40 *qantar*s gunpowder and a certain amount of copper. In addition to that in 1513, the troops stationed at Suez for the protection of ship construction activities were reinforced with 300 harquebusiers (*rumat bi al-bunduk al-rasas*) sent directly from Cairo. In 1515, this time 600 soldiers of the same rank were sent to join in the struggle against the Portuguese[2].

In fact the Mamluks were acquainted with firearms and at some occasions had already put them into use. Although it is generally believed that the Mamluks, as a combatant elite, did not include guns into their ordnance until the end of the reign of Qayıtbay[3], it seems interesting that Abubakr Tihrani (d. around 1480) who had lived at an age where the use of firearms were to a great extent restricted to certain areas, referred to Mamluk artillery and harquebuses in the battle between Mamluk and Aqqoyunlu forces in 1407[4]. This piece of information is repeated in the work of Hasan-ı Rumlu (d. 1577), an

---

[2] D. Ayalon, *Gunpowder and Firearms in the Mamluk Kingdom, a Challenge to a Medieval Society*, London 1956.

[3] V. J. Parry, "Warfare", *The Cambridge History of Islam*, London 1970, II, p. 834.

[4] *Kitab-ı Diyarbekriyye*, trans. M. Öztürk, Ankara 2001, p. 51.

THE MILITARY DEVELOPMENT IN THE MIDDLE-EAST: THE QUESTION OF FIREARMS IN THE OTTOMAN-MAMLUK RIVALRY

*Feridun M. EMECEN**

One of the significant paradigms in Mamluk historiography remains to be the reluctance of the Mamluk army to adopt firearms into their military structure. However, in terms of military technology, the proliferation of firearms marked a turning point which is commonly referred to as a basic factor in the formation of modern states[1]. At this point, a comparative study of the Ottoman and Mamluk attitudes towards the utilization of firearms appears to be crucial to understand the nature of Islamic reactions against the gunpowder technology. This paper aims to clarify the motives with which the Mamluk Sultanate responded to the adoption of firearms, particularly in connection with the Marj Dabiq and Ridaniya battles.

In his authoritative study, D. Ayalon acknowledged the use of firearms as the most decisive factor that shaped the history of the Middle-East region. According to his remarks, after the development of firearms in the West, the Christian nations gained an unmatched superiority on the battlefield; and thus, the Mamluk Sultanate ran into an awkward position in the face of the Portuguese threat to the Red Sea. At that time, the Mamluk military organization continued to rest heavily upon light cavalry; and despite several attempts, the Mamluks resisted fiercely to the adoption of gunpowder weapons in the army. In fact the Mamluk army used artillery since 1389-1390

---

* Prof. Dr., Istanbul University, Faculty of Letters, Department of History, İstanbul-Turkey.

[1] For a general assessment on the subject see: G. Parker, *The Military Revolution: Military Innovation and the Rise of West, 1500-1800*, Cambridge 2002.

fact that until 1980s, a great majority of researches on Egypt under Ottoman administration were based on ideological prejudices. However, we note with pleasure that in recent years the studies carried out in this field result from objective research conducted on the basis of scholarly documents. Tens of thousands of documents located particularly at the Prime Ministry's Ottoman Archives and the archives of Egypt are waiting to be examined by researchers. The fact that the majority of the papers presented at the conference were based on archival documents indicates this new trend.

Moreover, the lively discussions resulting from the questions and the contributions of the participants which followed the presentation of papers showed that Cairo was an appropriate place to organize such a conference. Particularly the Egyptian and Turkish historians who work in the same field had the opportunity to get acquainted with each other and share the results of their researches. They also tried to develop a better understanding of one another when they saw that different views may result from the interpretation of the same documents. Doubtless, an important aspect of being a historian is not only to reach the archival documents but also to interpret what is not written, namely evaluate that which is between the lines. At this point what matters is that besides using their abilities, the historians should refrain from unscientific, one-sided, ideological and simple views and they should try to see not what they want to see in history but what actually took place, i.e. the facts.

An important step was taken at this conference towards realizing the above-mentioned objectives. Moreover, a common platform consisting of academicians from Egypt, Turkey, the Arab world and the West was constituted. IRCICA is pleased to support the studies that will be carried out by this scholarly platform, hoping that some important contributions will be made in this field.

Dr. Halit Eren
Director General, IRCICA

FOREWORD

"International Conference on Egypt during the Ottoman Era", which was organized by IRCICA in cooperation with the Supreme Council for Culture in Cairo on 26-30 November 2007, attracted great interest among academic circles as well as in the Egyptian public. Egypt had an important position as regards to politics, culture, economy and history under the Ottoman administration just like the present day. Particularly the influence of the Ottoman cultural and architectural heritage is still alive today. Therefore, this scholarly activity, which is the first conference on Egypt during the Ottoman era, has great significance for IRCICA. The conference was held under the chairmanship of IRCICA Director General Dr. Halit Eren and Mr. Ali Abou Shadi, Secretary General of the Supreme Council for Culture. The meeting was inaugurated by the speech of H.E. Prof. Dr. Ekmeleddin İhsanoğlu, Secretary General of Organization of the Islamic Conference. The speech was read by Ambassador Seyyid Kassim Al Masry as Professor İhsanoğlu was not able to attend the conference due to other obligations. The conference was held with a high level of participation by various ministers, members of the parliament, academic and diplomatic institutions as well as scholars.

The Centre is pleased to publish the selected papers from among the proceedings of this conference. More than fifty specialists attended the conference from the Arab world, Turkey, Europe and the United States. The papers include new information on the political, administrative, social, economic and cultural life of Egypt. They focus on a wide spectrum of subjects such as the relations of Egypt with her neighbors, navigation, economy, law, science and technology, waqfs, cities and architectural works.

The conference is an important attempt at understanding the history of Egypt during the Ottoman era. It also presents a road map to researchers about the subjects that should be dealt with in future studies. It is a known

Osmanlı Dönemi'nde Mısır'da Hukuki Modernleşme (XIX. Yüzyıl)
Ayhan CEYLAN.. 201

The Egyptian Contribution to the Reforms in Ottoman Vakf Libraries (Foundation libraries) in the Late Tanzimat Period
Prof. Dr. İsmail E. ERÜNSAL.. 231

Impact of Ottoman Libraries on Education Systems in Egypt and Turkey: Ideals and Realities
H. İnci ÖNAL.. 241

Cultural Interrelationships Between Turkish Minstrel Tradition and Egyptian Folk Culture in the Socio-Cultural Context of Coffeehouses in Alexandria and Cairo
Özkul ÇOBANOĞLU.. 255

Mısır'ın Tarihî Kaynakları Bakımından Başbakanlık Osmanlı Arşivi'nin Önemi
Halilullah ÖZCAN.. 265

Mısır ile ilgili Osmanlı Evrakı: Sofya Milli Kütüphanesi *"Kahire"* Fonu
Prof. Dr. Slavka DRAGANOVA.. 275

The East and the West in the Writings of Ali Pasha Mubarak of Egypt and Ahmed Midhat Efendi
Ahmet UYSAL.. 285

New Sources for the History of the Dakhla Oasis in the Ottoman Period
Rudolph PETERS.. 307

TABLE OF CONTENTS

Foreword 5

The Military Development in the Middle-East: The Question of Firearms in the Ottoman-Mamluk Rivalry
Feridun M. EMECEN 7

XVII. Yüzyılda Mısır'ın İdari Durumu
Özen TOK 17

The Influence of the Meta Narrative of History on the Study of 18th Century Egyptian Political Thought
Peter GRAN 39

An Ottoman Base in Eastern Mediterranean: Alexandria of Egypt in the 18th Century
İdris BOSTAN 63

The Egypt Policy of Abdulhamid II
Cevdet Küçük 79

Suez Canal in the Ottoman Sources
Mustafa BİLGE 89

Mısır'da Osmanlı Adliye Teşkilatının Kuruluşu ve ilk Mısır Kadıları Hakkında Bir Araştırma
Mehmet Mahfuz SÖYLEMEZ 115

Osmanlı Devleti'nde Hac Emirliği Müessesesi: Mısır Örneği
Orhan KILIÇ 137

Classes pauvres et classes dangereuses au Caire au XVIIIème siècle
André RAYMOND 181

Organisation of the Islamic Conference
Research Centre for Islamic History, Art and Culture (IRCICA)

Sources and Studies on the History of Islamic Civilisation; No. 19
ISBN 978-92-9063-198-9

Preface by : Halit EREN
Prepared for Publication : Cengiz TOMAR

IRCICA Library Cataloguing in Publication Data

International Conference on Egypt during the Ottoman Era (2007: Cairo, Egypt)
Proceedings of the International Conference on Egypt during the Ottoman Era: 26-30 November 2007, Cairo, Egypt = Misr fi al-Asr al-Uthmani: A'mal al-Mu'tamar al-Dawli al-Mun'aqid fi al-Qahira 26-30 November/ preface by Halit Eren. –
Istanbul: Research Centre for Islamic History, Art and Culture, 2010.
325, 139 p.; 24 cm.- (Sources and studies on the history of Islamic civilisation; no.19)
Includes bibliographical references.
Text in English and Arabic, some texts in Turkish and French.
ISBN 978-92-9063-198-9
1. Egypt--History--Ottoman period, 1517-1882--Congresses. I. Eren, Halit, 1953- II. Title. III. Series.

Design: *Said Kasımoğlu*

IRCICA
Barbaros Bulvarı, Yıldız Sarayı, Seyir Köşkü
34349, Beşiktaş, İstanbul, Turkey
P.O.Box 24, Beşiktaş, İstanbul, Turkey
Tel: +(90 212) 259 17 42 – Fax: +(90 212) 258 43 65
e-mail: ircica@ircica.org
www.ircica.org

Printed by/Basıldığı yer

EUROMAT

ENTEGRE MATBAACILIK A.Ş.
Tel + (90 212) 451 70 70
İstanbul, Turkey

IRCICA

Research Centre for Islamic History,
Art and Culture

Arab Republic of Egypt,
Supreme Council of Culture

Proceedings of the International Conference on

EGYPT

DURING THE OTTOMAN ERA

26-30 November 2007, Cairo

Istanbul 2010

Research Centre for Islamic History, Art and Culture

Arab Republic of Egypt, Ministry of Culture, Supreme Council of Culture

Proceedings of the International Conference on EGYPT DURING THE OTTOMAN ERA

26-30 November 2007, Cairo

